

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

انتفاضة الأقصى

ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)

إعداد / الطالب

غباشي علي خير الله

إشراف

أ.د/ محمد صفي الدين خربوش

أستاذ العلوم السياسية

جامعة القاهرة

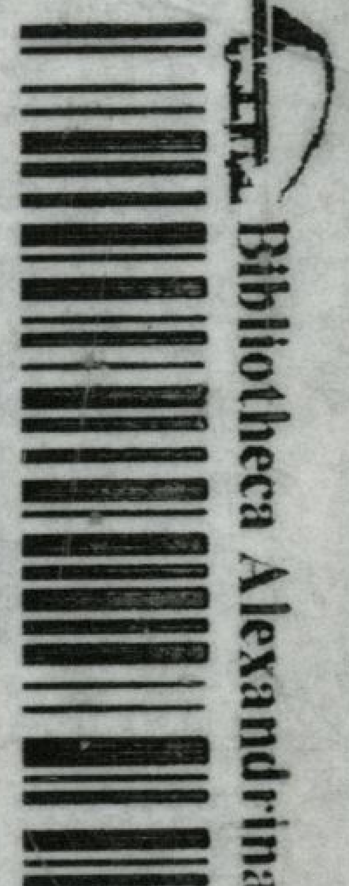
رئيس المجلس القومي للشباب

المشرف المشارك

أ.د/عبد العزيز شادى

الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية

جامعة القاهرة



القاهرة (٢٠٠٩م)

• جامعة القاهرة

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

انتفاضة الأقصى

ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)

إعداد / الطالب

غباشي علي خير الله

إشراف

أ.د/ محمد صفى الدين خربوش

أستاذ العلوم السياسية

جامعة القاهرة

رئيس المجلس القومي للشباب

المشرف المشارك

أ.د/عبد العزيز شادى

الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية

جامعة القاهرة

القاهرة (٢٠٠٩م)

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية بتقدير : امتياز بتاريخ ٢٨-٢- ٢٠٠٩ بعد استيفاء جميع المتطلبات

لجنة المناقشة والحكم

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١- أ.د/ كمال محمود المنوفى	الاستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية رئيسا وعضوا من الداخل	(..........)
٢- أ.د/ السيد حسن عليوة	أستاذ العلوم السياسية المتفرغ جامعة حلوان (عضوا من الخارج)	(..........)
٣- أ.د/محمد صفي الدين خربوش	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية /رئيس المجلس القومى للشباب (مشرفا)	(..........)
٤- أ.د/عبد العزيز شادى	الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مشرفا مشاركا)	(..........)

إهداء

إلى أبي وأمي وزوجتي وابنتي

منة ومروان إلى أهل قريتي

إلى شهداء مصر في الصراع العربي الإسرائيلي

إلى شهداء الانتفاضة

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله، الذي وفق الخطى بهداه، فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه، فهو نعم المولي ونعم المعين وبعد شكر الله وحمده، يطيب لى التقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة فابدأ بالشكر للأستاذ الدكتور/ محمد صفي الدين خربوش أستاذ العلوم السياسية، ورئيس المجلس القومي للشباب، والدكتور/ عبد العزيز شادي أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس مركز دراسات بحوث الإرهاب بكلية الاقتصاد، وذلك لتفضلهما بالإشراف علي الرسالة، وعلي ما بذلاه من جهد وما أسدياه لي من عون. وما قدماه من توجيهات ونصائح كان لهما عظيم الأثر في إعداد الرسالة.

كما اتوجه بخالص شكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور/ كمال المنوفي أستاذ العلوم السياسية المتفرغ العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مركز الديمقراطية وحقوق الانسان بكلية الاقتصاد رئيس لجنة المناقشة عضوا من الداخل، كما أتوجه بالشكر الى الاستاذ الدكتور/ السيد حسن عليوة أستاذ العلوم السياسية المتفرغ جامعة حلوان ورئيس مركز دعم واتخاذ القرار عضوا من الخارج، لا يفوتني في هذا المقام التقدم بالشكر لأساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، علي ما قدموه لي من مساعدات يسرت لي إنجاز عملي.

وأشكر أيضاً القائمين علي مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالكلية، ومركز البحوث السياسية والاستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومعهد البحوث العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ومكتبة المجلس الاعلى للصحافة، ومكتبة مبارك، ومكتبة سوزان مبارك، ومعرض القاهرة الدولى للكتاب، حيث أتاحت لى تلك المنابر العلمية الفرصة للاطلاع على كل مايتعلق ببحثى العلمى ،كما ينوه الباحث الى استفادته من العمل فى تحرير الاخبار والتقارير الاخبارية العالمية المرئية والصحافة الالكترونية بوزارة الاعلام المصرية ومما وفرته وسائل الاعلام المرئية العربية والعالمية من بث صور حية مباشرة لأحداث الصراع يوميا خلال فترة الدراسة ساهمت فى تقريب الباحث من أرض الواقع .

فهرس

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين متغيرين هما انتفاضة الاقصى كمتغير مستقل، وعملية التسوية السلمية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي كمتغير تابع حيث اندلعت انتفاضة الاقصى رغم وجود مسار طويل من المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وسلطة وطنية فلسطينية على أجزاء من أرضها، واعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل اسرائيل، وبالاضافة الى هذين المتغيرين توجد متغيرات وسيطة أثرت على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتتمثل المتغيرات الوسيطة فى متغيرات داخلية على صعيد طرفى النزاع، وأخرى على الصعيد الاقليمي وآخيرا على الصعيد الدولى وكلها أثرت على العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل ونتناولها من خلال التقسيم التالى:

أولا: أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأخرى عملية.

(أ) الأهمية العلمية وتتمثل في:

دراسة علاقة حركات التحرر الوطني بالتوصل إلى حل سلمي للصراعات، واثارة الانتباه حول عدد من الأبعاد التي تثيرها الظاهرة محل الدراسة، وتوفير عدد من التصورات والبدائل التي يمكن أن تكون محل اهتمام الدراسات الأخرى يقوم بها الباحث أو باحثون آخرون.

(ب) الأهمية العملية:

توضيح أبعاد ومحددات الظاهرة محل الدراسة وتوفير عدد من البدائل والتي يمكن أن يستفيد منها صانعوا القرار، وأيضاً المهتمون بقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فى طريق حل هذا الصراع حيث أن استمرار الاستيطان مع مرور الوقت يزيد من ناحية من مساحة اسرائيل، ومن ناحية أخرى يقلل مساحة الأراضي الفلسطينية مما يؤثر بالسلب على مساحة الدولة الفلسطينية المفترض اقامتها، وأيضا يزيد من صعوبة مفاوضات الوضع النهائى بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى، كما أنه صراع موجود على الجهة الشرقية من الحدود المصرية، وحله سيتيح التواصل البشرى مرة أخرى بين مصر وعمقها العربى فى منطقة الجزيرة العربية والشام حتى يتم الحفاظ على التوازن الثقافى فى المنطقة العربية، وأيضا هويتها الثقافية حيث أن قلة التواجد البشرى المصرى من خلال العمالة البشرية فى تلك المنطقة يجعلها عرضة لتأثيرات خارجية ثقافية خاصة ايرانية وأسيوية قد تتسبب فى تآكل هويتها الثقافية والعربية، وهو مالوحظ بعد ترك ستة مليون مصرى العراق بعد تعرضه للاحتلال الأنجلو أمريكى .

ثانيا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يرى البعض أن انتفاضة الاقصى علامة فارقة فى النضال الفلسطينى من أجل التحرر واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنها ابداع فلسطينى لمقاومة المحتل، ومحطة مهمة فى مسار القضية الفلسطينة ومسار التسوية السلمية لها، وأنها نجحت فى وأد مسار سلمى كان سينهى على القضية الفلسطينية، بينما يرى البعض الآخر أن ضرر الانتفاضة كان أكثر من نفعها على مسار التسوية للقضية الفلسطينية وأنها تسببت فى وأد مسار سلمى كان سيعزز من حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه وقيام دولته، وأنه نتج عنها إعادة احتلال اسرائيل لأراضى الحكم الذاتى الفلسطينى التى حصلت عليها بموجب اتفاق اوسلو، وتحاول المشكلة البحثية للدراسة معرفة تأثيرالانتفاضة على التسوية السلمية على المسار الفلسطينى الاسرائيلى من خلال التساؤلات التالية:

أ. ماموقف القيادة والفصائل الفلسطينية من الانتفاضة ؟

ب. كيف عالجت القيادة الفلسطينية احداث الانتفاضة ؟

ج. ماموقف القوى الاسرائيلية من الانتفاضة ؟

د. ماتأثير الانتفاضة فلسطينياً ؟

ه. ما تأثير الانتفاضة اسرائيليا ؟

و. ما المواقف العربية تجاه الانتفاضة؟

ز. ما المواقف الدولية تجاه الانتفاضة ؟

ثالثا: فروض الدراسة:

يتمثل فرض الدراسة في أن هناك علاقة بين انتفاضة الأقصى كمتغير مستقل والتسوية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي كمتغير تابع، ولكن تلك العلاقة بين المتغيرين حددتها متغيرات وسيطة سواء داخلية تمثلت فى نقاط القوة والضعف فى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى، أوخارجية متمثلة فى الفرص والتهديدات التى نتجت عن البيئة الاقليمية والدولية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى أثناء فترة الدراسة التى تحاول معرفة تلك العلاقة

رابعا: المنهج المستخدم في الدراسة:

. يقوم الباحث هنا في دراسته بالاسترشاد بتحليل سوات SWOT ANALYSIS

وكلمة SWOT هي الأحرف الأولى من كلمة القوى Strengths، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، التهديدات Threats، ويعد هذا التحليل من الأدوات الفاعلة التي تستخدم بكثرة عند الرغبة في اتخاذ قرارات استراتيجية حيث يمثل إطاراً تحليليا ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي لتحليل نقاط القوة (S)، نقاط الضعف (W)، الفرص (O)، والتهديدات (T) ، ونقاط القوة والضعف هي العوامل الداخلية Internal

Analysis التي تقع في نطاق السيطرة حيث تؤثر نقاط القوة إيجاباً بينما تؤثر نقاط الضعف سلباً، أما بالنسبة للفرص والتهديدات فهي العوامل الخارجية External Analysis التي ليس لطرف داخلى تأثير عليها والتي يمكن أن تستغل في صالحه فتصبح فرصة، أو تستخدم ضده فتصبح تهديداً والفرص تؤثر ايجابيا أما التهديدات تؤثر سلبيا[١] فنقاط القـــوة هـــى : أيـــة إمكانيات داخلية ذاتية موجودة فعلاً تساعد على استغلال الفرص المتاحـــة والممكنـــة وعلـــى مكافحة التهديدات، أما نقاط الضعف فهى : أية ظروف وعوامل نقص داخلية موجودة فعـــلاً تعيق من القدرة على استغلال الفرص، والفـــــــرص هى : أية ظروف أو اتجاهات خارجية ذات أثر إيجابي، أما التهديـــــدات فهى : أية ظروف أو اتجاهات خارجية تـــؤثر ســـلباً[٢]، وبالتالى نجد أن تحليل سوات يتكون من جزئين: أولهما تحليل الوضع الداخلي (نقـــاط القـــوة والضعف) : والذي يجب أن يقتصر على ما هو فعلاً من نقاط قوة وضعف، وثانيهما تحليـــل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات): والذي يأخذ بعين الاعتبـــار الوضـــع الفعلـــي حيـــث التهديدات الموجودة والفرص غير المستغلة من ناحية وبعد التعرف على المحاور الأربعة لما يسمى SWOT Analysis يأتي دور السؤال التالي: كيف يمكن الاستفادة من تحليل البيئـــة المحيطة؟[٣].

ويتم استخدام نتائج تحليل SWOT لبحث الاستراتيجيات عن طريق الجمع مـــا بـــين نقاط القوة والضعف من ناحية، والفرص والتهديدات من ناحية أخرى لتحديـــد الاســـتراتيجية الرئيسية الواجب اتباعها بهدف موائمة متطلبات البيئة (الظـــروف المحيطـــة بالعمـــل) مـــع الظروف الداخلية وذلك عن طريق اكتشاف نقاط الضعف والقوة وحصرها في جانب معـــين من خلال البيئة الداخلية، ثم جمع الفرص والتهديدات في جانب آخـــر مـــن خـــلال البيئـــة الخارجية المؤثرة، ومن خلال معرفة الفرص مع نقاط القوة والضعف، وكذلك التهديدات مـــع نقاط القوة والضعف يتم تحديد الفرص العالية ونقاط الضعف التي ينبغي التغلب عليها، وأفضل الأوضاع التي تتمثل فيها نقاط القوة والفرص الخارجية وتحديد الوضع الأسواء الذى تتمركـــز فيه نقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية [٤].

وتحاول الدراسة من خلال تحليل سوات التعرف على نقاط الضعف والقوة الداخلية فى موقف الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى كل على حده، والفرص والتهديدات التى التى أتاحهـــا الموقف العربى والدولى، وتأثير ذلك علـــى عمليـــة التســـوية بـــين الجـــانبين الفلســـطينى

(1)- http://www.netmba.com/strategy/swot/

(2)- http://www.businessballs.com/swotanalysisfreetemplate.htm

(3)- http://www.quickmba.com/strategy/swot

(4)- http://en.wikipedia.org/wiki/SWOT_analysis

والاسرائيلى، وما هو الوضع الأمثل الذى يساعد على حل هذا الصراع، وما يمكن أن يتيحه من نقاط قوة داخلية فى الجانبين وفرص خارجية يمكن استغلالها لحل الصراع .

خامسا: فترة الدراسة

تمتد فترة الدراسة لانتفاضة الأقصى ومستقبل عملية السلام منذ ٢٨-١١-٢٠٠٠ حتى إبريل ٢٠٠٣، أي منذ اندلاع الانتفاضة حتى تعيين محمود عباس أبو مازن رئيساً لـوزراء فلسطين، وتشكيل أول حكومة لأول رئيس وزراء في فلسطين وهو المنصب الذي استحدث بسبب تداعيات الانتفاضة ويعود تحديد تلك الفترة للأسباب التالية:

أ- أن الانتفاضة جاءت في وقت كان يتفاوض فيه الطرفان (الفلسطيني والإسرائيلي) على قضايا الوضع النهائي بينهما وكانا على وشك التوصل لاتفاق.

ب- قيام إسرائيل باعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني التي حصل عليها الفلسطينيون من اتفاق أوسلو.

ت- تطور المواجهة العسكرية بين الطرفين دفعت إسرائيل إلى استخدام طائرات اف ١٦ وتدمير كل مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني.

ث- وصول المقاومة الفلسطينية إلى عمق إسرائيل من الداخل وتهديدها بعمليات فدائية.

ج- إجراء انتخابات برلمانية مبكرة مرتين في إسرائيل، وتحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين مما أدى إلى عودة اليمين المتطرف لقيادة إسرائيل لأول مرة منذ مناحم بيجن.

ح- تطور المواجهات بين الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى إلى درجة كانت تهدد باندلاع حرب شاملة في المنطقة.

خ- اندلاع مواجهات داخلية بين الفلسطينيين كانت تهدد بحرب أهلية بسبب الاختلاف حول عسكرة الانتفاضة .

د- اجراء تغييرات في الجانب الفسلطيني أسفرت عن استحداث منصب رئيس الوزراء لأول مرة.

ذ- تولى أبو مازن أول رئاسة وزارة في فلسطين وهو من أنصار عدم عسكرة الانتفاضة وضرورة تحولها إلى انتفاضة سلمية.

ر- رحيل الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون راعي مفاوضات كامب ديفيد ٢، ومجئ الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن والذي أظهر تحيزاً كبيراً للجانب الإسرائيلي.

ز- تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتوجه العالم لمحاربة الإرهاب وانعكاسه على القضية الفلسطينية.

س- الغزو الأمريكي البريطاني للعراق وتراجع الإهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وبعملية السلام.

ش- قيام الدول العربية بقطع علاقاتها التجارية مع إسرائيل والتي أقامتها عقب اتفاق أوسلو.

سادسا: مداخل ومحددات الدراسة:

في ضوء الفترة المحددة للدراسة والأسباب السابقة للدراسة يمكن تحديد أربعة مدخلات للدراسة وهي:

أ - مدخل فلسطيني يتعلق بالكيفية التي تعامل الفلسطينيون بها من سلطة وطنية وفصائل وقوى سياسية مع الانتفاضة وعملية السلام، وغياب رؤية موحدة بين كل هذه الفصائل على كيفية توجيه الانتفاضة، أو ربطها بالعملية السلمية الموروثة من اتفاقات أوسلو وأيضا على التباين الشديد بين الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في إدراك طبيعة وحجم التأثير الذى أحدثته أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الرؤية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وعلى استمرار الجانب الفلسطيني في المقاومة المسلحة ضد إسرائيل.

ب - مدخل إسرائيلي يتعلق بالحالة السياسية الإسرائيلية، وتحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، وفوز زعيم الليكود ارئيل شارون في إنتخابات الكنيست مرتين متتاليتين عامى ٢٠٠١و٢٠٠٢، واجهازه على عملية السلام، وتدمير كل ما تبقى من اتفاقات أوسلو مع اختفاء اليسار الإسرائيلي وتأثيره على الساحة السياسية في إسرائيل.

ج - مدخل يتعلق بما أحدثته المواجهات المسلحة بين الطرفين من تأثيرات سلبية على الداخل الفلسطينى والإسرائيلى على الصعيدين السياسى والاقتصادى حيث تسببت فى حدوث وتعرض الجانبين لأزمات سياسية داخلية ولخسائر إقتصادية فادحة .

د - مدخل من شقين هما:

١- يتعلق الشق الأول بالوضع الإقليمي العربي والذي عانى من تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما شهد الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق أحد أعضاء الجامعة العربية، كما أن التفاعلات العربية الإسرائيلية وصلت إلى مستويات توتر تسببت في قطع علاقات التمثيل التجاري بين الدول العربية وإسرائيل والتي كانت قد أقامتها بعض الدول العربية في أعقاب اتفاق أوسلو.

٢- والشق الثانى يتعلق بالبيئة الدولية لتلك الفترة والتي شهدت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتولي الجمهوريين برئاسة جورج بوش السلطة فى الولايات المتحدة الامريكية واهتمام إدارته بمحاربة الإرهاب تركزت بالأساس على العالم الإسلامى وتقاربه مع ارئيل شارون، ونظرة إدارته للمقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل على أنها أعمال إرهابية وتحميل الجانب الفلسطيني مسئولية تعثر عملية السلام بالاضافة الى هامشية الدور الروسى والأوروبى فى تطورات الأحداث .

سابعا :الدراسات السابقة :

أ : هناك دراسات تركز على أثر الانتفاضة على الوضع الاقتصادى الفلسطينى والأهداف المرجوة من الانتفاضة ومن أمثلة ذلك **انتفاضة الاقصى ..الخلفية والتشخيص** : و تعالج هذه الدراسة انتفاضة الأقصى من خلال مقارنتها بانتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧ من حيث المصادمات والبعد الدينى ودور الاعلام فى الانتفاضتين، كما تتناول الدراسة موقف الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى من مفاوضات كامب ديفيد٢ بشأن قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، وهى القضايا التى توقفت عندها المفاوضات واندلعت الانتفاضة، كما تتطرق الدراسة الى الخسائر التى لحقت بالجانب الفلسطينى على الصعيد الاقتصادى، وتوصلت الى أن الانتفاضة أوجدت تيارين متناقضين داخل الجانب الفلسطينى : الأول يدعو الى استخدام المكاسب السياسية التى حققتها الانتفاضة لرفع سقف المفاوضات على نمط كامب ديفيد ٢ فى حال استئنافها بحيث يتمكن الفلسطنينون من انتزاع شروط أفضل من تلك التى كانت متاحة فى مفاوضات كامبد ديفيد الثانية، ويتبنى هذا التيار أغلبية عناصر القيادة الفلسطينية التى شاركت فى المفاوضات، أماالتيار الثانى : ويمثله الجناح الأكثر تشددا فى حركة فتح وأحزاب المعارضة فيدعو الى مواصلة الانتفاضة وتعزيز قواعدها الجماهيرية والى التغيير فى المؤسسات داخل السلطة الفلسطينية (١)

ب : هناك دراسات تركز على علاقة الانتفاضة بالمفاوضات الثنائية على المسار الفلسطينى الاسرائيلى ومن أمثلة ذلك : **انتفاضة الاقصى .. الأهداف المباشرة ومقاومة الاستمرار**: ترى الدراسة ان هناك رؤيتين حول انتفاضة الاقصى، الرؤية الاولى: هى أن الانتفاضة تمثل قطعا نهائيا لاسراتيجية المفاوضات وعودة الى استراتيجية المقاومة، وتسببت فى قيام بعض الدول العربية بقطع علاقات التمثيل التجارى مع اسرائيل ، أما الرؤية الثانية ترى أن الانتفاضة هبه جماهيرية وظيفتها تحسين شروط العودة الى مفاوضات كامب ديفيد الثانية، كما تشير الدراسة الى أن الانتفاضة كشفت مدى عيوب الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى اوسلو (٢) .

ج :هناك دراسات تركز على الوضع المستقبلى بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى والمكاسب التى حصل الجانبان عليها خلال المفاوضات الثنائية منذ اتفاق اوسلو ومن بينها دراسة **Middle east peace through partion** وترى أن فشل مفاوضات كامب ديفيد

---

(١) سليم تمارى ،ريما حمامى :انتفاضة الاقصى:الخلفية والتشخيص،مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت:العدد ٤٥،٤٦ شتاء/ربيع ٢٠٠١ ص٧-٢٣

(2) جميل هلال، انتفاضة الاقصى :الاهداف المباشرة ومقومات الاستمرار ،مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت :العدد ٤٤،خريف ٢٠٠٠ص٦-٤٦)

الثانية واندلاع العنف لايعنى انتهاء اتفاق اوسلو، ويطرح كاتب الدراسة ديفيد موكوفسكى فكرة التقسيم بين الجانبين لحل المشاكل العالقة بينهم على أن يبدأ التعاون بينهم فى مجال الأمن والتجارة على أن تحل المشاكل العالقة والخاصة بقضيتى القدس واللاجئين بعد ذلك (١)

د :هناك دراسات تركز على العقبات التى تواجه عملية السلام منذ اندلاع الانتفاضة ومن بين هذه الدراسات : **Asmall peace for the middle east** وترى أن السلام لايمكن أن يتحقق فى ظل حروب ذات صبغة دينية ومرتبطة بعبادة الذات والرغبة فى احياء الماضى لكل طرف، وطالما أن هذه الحروب والمواجهات مرتبطة بعقائد ايدولوجية فانه لانهاية لها وترى الدراسة أن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو التخلى عن هذه العقائد والافكار الايديولوجية والشروع فى ترتيبات توقف أعمال القتال ، كما ترى الدراسة ضرورة البدء فى اجراءات لحل مشكلة القدس إما عن طريق لجنة دولية للأديان أو هيئة تابعة للامم المتحدة على أن يحتفظ كل جانب بحرية العبادة فى مقدساته الدينية، وترى الدراسة أنه من الأفضل للجانبين أن يتوصلا الى حل مرضى لقضية القدس أفضل من أن يتجها الى حرب غير محدد مداها، وأنه يجب على الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى أن يقدمان بعض التنازلات حتى يتم التوصل الى اتفاق سلام عظيم (٢)

هـ : هناك دراسات تتناول الصراع بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى من منظور تاريخى للصراع العربى الاسرائيلى ومن أمثلة ذلك كتاب: **انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع** : يتناول هذا الكتاب انتفاضة الأقصى من خلال عدة محاور هى :

- الأول يتعلق بجذور الصراع العربى الاسرائيلى من خلال إبراز الحركة الصهيونية كحركة سياسية استيطانية عالمية، ونجاحها فى تغيير الوضع السكانى لصالح اليهود فى فلسطين بالاضافة الى البعد الدولى الدينى والقومى لهذا الصراع
- الثانى يتناول البعد الاقليمى والدولى لهذا الصراع باعتبار الحركة الصهيونية جزء من حركة الاستعمار العالمى الذى يهدف الى السيطرة على مقدرات الشعوب
- الثالث يتاول عملية التسوية السياسية ورفض اسرائيل لها وعجز العرب عن فرض شروطهم

---

(1)- David Makovsky , Middle east peace through partion ,foreign affairs ,March,April 2001,volume 80, number2 ,pp 26-50

(2)- Arthur Hertzberg,Asmall peace for the middle east ,foreign affairs , January – february ,volume80 ,no1 pp : 139-149

- الرابع يتناول مستقبل الصراع العربى الاسرائيلي وأن حل القضية الفلسطينيينة يكون من خلال زوال الاستعمار الاستيطاني العنصرى بينما هناك رأى آخر يرى أن قضية الصراع العربى الاسرائيلى مرتبطة بمسألة الهوية والنهضة القومية (١)

و- هناك دراسات تتناول مسقبل القضية الفلسطينية ومن أمثلة ذلك دراسة حول : **القضية الفلسطينة وآفاق التسوية السلمية** : وتتناول هذه الدراسة الآفاق المحتملة للقضية باعتبارها جوهر الصراع العربى الاسرائيلى من خلال عدة محاور تناولت اتفاق اوسلو من الناحيتين النظرية والتطبيقية ومتغيرات البيئة الدولية الاقليمية والداخلية لعملية التسوية وقضايا التسوية النهائية كالقضية الأمنية وموقف اسرائيل منها والموقف الفلسطينى تجاه سياسة الاستيطان والقدس والموقف الاسرائيلى والفلسطينى من قضيتى المياه والتعاون الاقتصادى(٢).

ثامنا : مشاريع التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى السابقة لفترة الدراسة :

تعرض مسار التسوية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى لتهديدات وفرص خارجية وعوامل قوة وضعف داخلية حيث كان للتهديدات الخارجية، وعوامل الضعف الداخلية أثرسلبى على مسار التسوية للصراع نتيجة تحيز بريطانيا وعصبة الأمم، ومن بعدهما الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة لمطالب اليهود فى فلسطين، كما تم حصر القضية الفلسطينية فى معالجتها دوليا كمشكلة لاجئين فقط دون تناول شقها السياسى المتمثل فى الحق فى تقرير المصير، لكن أثناء فترة الدراسة أتاحت البيئة الدولية فرصا جديدة لأول مرة، وتم التعامل مع مسار التسوية للصراع من خلال أطروحة حل الدولتين، وهو مالم يكن متوفرا قبل ذلك وهذا يدفعنا الى العودة سريعا الى مشاريع التسوية التى سبقت فترة الدراسة والتى تمثلت فى الآتى :

أ- **فترة ماقبل قرار التقسيم** : قبل صدور وعد بلفور ١٩١٨ مرالصراع الفلسطينى الاسرائيلى بارهاصات الولادة غير الشرعية لاسرائيل تمثلت فى الآتى :

١- ١٨٨١: الحكومة العثمانية تعلن الإذن لليهود الأجانب في الاستيطان بجميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية باستثناء فلسطين.

٢- يوليو ١٨٨٢ : الحكومة العثمانية تسمح لليهود بزيارة فلسطين من دون الاستيطان فيها.

---

(١) جورج جبور وآخرون، انتفاضة الاقصى قرن من الصراع، (عمان دار الشرق للنشر التوزيع،٢٠٠٢)

(٢) أحمد الرشيدى وآخرون ،القضية الفلسطينية وافاق التسوية السلمية، (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ،الطبع الاولى ١٩٩٨)

٣- مايو ١٨٨٨ : الدول الأوروبية تضغط على الحكومة العثمانيـــة للســـماح لليهـــود الأجانـــب بالاستقرار في فلسطين، شرط أن يفعلوا ذلك فرادى لا جماعات.

٤- نوفمبر ١٨٩٢ : الحكومة العثمانية تمنع بيع أراضي الدولة لليهود الأجانب في فلسطين.

٥- ابريل ١٨٩٣ : الدول الأوروبية تضغط على الحكومة العثمانية للسماح لليهـــود المقيمـــين بصورة قانونية في فلسطين بشراء الأراضي فيها شرط ألا يقيموا أي مستعمرات عليها.

٦- ١٨٩٦: صدور كتاب الزعيم الصهيوني المجري ثيودور هيرتزل الذى يدعوا إلى إقامة دولة يهودية في الأرجنتين أو فلسطين.

٧- ١٨٩٦: السلطان العثمانى عبد الحميد الثاني يرفض اقتراح هيرتزل منح فلسطين لليهود .

٨- ١٨٩٧ : انعقاد أول مؤتمر صهيوني في بازل بسويسرا ومنه انبثق برنـــامج بـــال بشـــأن استعمار فلسطين، ونشأت المنظمة الصهيونية العالمية.

٩- ١٩٠١: الحكومة العثمانية تسمح لليهود الأجانب -نتيجة ضغط من الدول الأوروبية- بشراء الأراضي في شمال فلسطين.

١٠- ١٦مايو ١٩١٦ : توقيع اتفاقية سايكس- بيكو السرية، التي تم بمقتضاها تقســيم الولايـــات العربية في الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا.

١١- ٢نوفمبر١٩١٧ : آرثر جيمس بلفور وزير الخارجية البريطاني يبعث برسالة إلى البـــارون ليونيل وولتردي روتشيلد يتعهد فيها بتأييد بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين

١٢- ٩ ديسمبر١٩١٧: استسلام القوات العثمانية في القدس لقوات التحالف بقيادة الجنرال اللنبي

١٣- ١٩١٨:إتمام احتلال أراضي فلسطين كلها من قبل قوات التحالف بقيادة اللنبي(١).

ومع المطالب اليهودية منذ أواخر القرن ١٩على إنشاء وطن لليهود في فلسطين دون تحديد حدوده وان أشار مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية "هرتزل" في مذكراته أنها ستكون من النيل إلى الفرات فقد جاء "وعد بلفور"دونما إشارة إلى حدوده وحتى احتلال البريطـــانيين لفلسطين سنة ١٩١٨ كان اليهود ٥٥ ألفاً أي ٨% من السكان، ولا يملكون أكثر من ٢% من أرض فلسطين، وعندما أخذ المشروع اليهودي - الصهيوني في النمـــو فـــي فلســـطين فـــي الثلاثينيات من القرن العشرين بدأت سلسلة مشاريع واقتراحات التسوية الاسرائيلية والعربيـــة والدولية للصراع(٢)، ونوجزها فى الآتى :

---

(١) أحمد بن راشد بن سعيّد ، ٦٠ عامًا من السلب.. الأحداث التي قادت إلى النكبة
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=

(٢) صك الانتداب على فلسطين يوليو سنة ١٩٢١ مزيد من التفاصيل انظر:
http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/mandate.htm

ب: مشروع بيل لتقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧: أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين:١- دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج بن عامر في شمال فلسطين (بما فيها صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا) والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو ٢٥ كيلومتر جنوبي تل أبيب، ٢- أما مناطق القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر يصل القدس بيافا فتبقى تحت الانتداب ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن و رفضه الفلسطينيون واليهود [١].

ج- الكتاب البريطاني الأبيض مايو ١٩٣٩: كانت أبرز نقاط هذا الكتاب:

١. أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.
٢. سوف تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة .
٣. تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً، بالإضافة إلى ٢٥ ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة وبعد هجرة هؤلاء (الـ٧٥ ألفاً) تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب، وبشرط ألا يزيد اليهود عن ثلث السكان.
٤. وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني، لكن الفلسطينيين رفضوا المشروع لشكِّهم في حقيقة الوعود البريطانية، ولأنه ربط استقلال فلسطين بمدى موافقة اليهود وتعاونهم مما يعني عملياً تعطيل الاستقلال،كما أن الكتاب الأبيض لم يَعِد بإصدارعفوا عام على الثوارالفلسطينيين، أما اليهود فقد اتهموا بريطانيا بخيانتهم وقرروا إسقاط الكتاب الأبيض وهاجموا قواتها داخل فلسطين لكنهم اضطروا للوقوف معها في الحرب العالمية الثانية [٢].

د- مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة ١٨١ لسنة ١٩٤٧: استغل اليهود أجواء الحرب العالمية الثانية وموقف هتلر منهم وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي بالولايات المتحدة الأمريكية، وقام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية بيفن Bevin في ١٤ نوفمبر ١٩٤٥ وتشكلت لجنة أنجلو - أمريكية (بتوصية من بيان بيفن) للتحقيق في قضية فلسطين، مما أدخل أمريكا بشكل مباشر في القضية، وأوصت اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي، وبحرية انتقال الأراضي

(1)- http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/articles
(2)- http://www.palestine-info.info/arabic/books/d_mohsen/un3.htm :/ more details: http://ar.wikipedia.org/wiki

وبيعها لليهود وعرضت بريطانيا في مؤتمر لندن ١٠ سبتمبر - ٢ أكتوبر ١٩٤٦ مشـروعاً اتحادياً مشروع موريسون ويتضمن تقسيم فلسطين لأربعة مناطق إدارية:

١. منطقة يهودية ٢. منطقة عربية ٣. القدس ٤. النقب

بحيث تمنح المنطقتان العربية واليهودية استقلالاً ذاتياً وقد رفض العرب المشروع وأسقطوه.

وبعد ذلك قررت بريطانيا أن ترفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة بحجة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين ودعت في ٢ إبريل ١٩٤٧ الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة التى قررت في ١٥ مايو ١٩٤٧ تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب UNSCOP) من ١١ دولة للتحقيق في قضية فلسطين، ورفع تقريرها للجمعية العامة، وأقرَّت في تقريرها أن العرب أكثر من ثلثي السكان وأنهم يملكون ما يزيد على ٨٦% من أرض فلسطين، وتتضمن تقرير اللجنة توصيات وافق عليها أعضاؤها بالإجماع وهي: إنهاء الانتداب البريطاني، واستقلال فلسطين على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية تكون السلطة في أثناءها مسئولة أمام الأمم المتحدة، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة[١]. في ٣ سبتمبر ١٩٤٧ جعلت الأمم المتحدة من نفسها لجنة خاصة لبحث مشروع التقسيم ورفضت الجمعية العامة اقتراحاً بدعوة محكمة العدل الدولية لتقرير صلاحية الأمم المتحدة في النظر في تقسيم فلسطين بأغلبية ٢٥ ضد ١٨ وامتناع ١١، وبالعكس صوتت ٢١ دولة مقابل ٢٠ على أن للأمم المتحدة صلاحية التوصية بتطبيق قرار التقسيم دون حاجة لموافقة أكثرية شعب فلسطين، وجاءت الموافقة كانعكاس طبيعي لنفوذ الدول الكبرى، وعدم عضوية أغلبية دول العالم الإسلامي وإفريقيا في ذلك الوقت في الأمم المتحدة لأنها كانت ما تزال تحت الاستعمار، وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ وافقت اللجنة الخاصة على خطة التقسيم مع وحدة اقتصادية بـ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٧ ورُفع الأمر للجمعية العامة لاتخاذ قرار يحتاج إلى أغلبية الثلثين الحاضرين المشتركين في التصويت، ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين، وكاد في يوم ٢٦ نوفمبر أن يحدث تصويت، ولو تم لسقط مشروع التقسيم، لكن رئيس الجمعية مندوب البرازيل أجّل الجلسة، وقام اليهود والأمريكان بحملة نجحت في زيادة الأصوات المؤيدة وفي يوم ٢٩ نوفمبر١٩٤٧ فاز قرار التقسيم بأغلبية٣٣ مقابل١٣ وامتناع١٠، وكانت بريطانيا ضمن الممتنعين عن التصويت [٢] ولكن كان يعيب القرار مايلى:

---

(١) نص قرار التقسيم

http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-

(٢) محمد رجب قدورة جرادة ، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (نشوؤها و تطورها ١٩٤٧- ١٩٦٧ رسالة ماجستير إشراف د.صالح علي باصرة (اليمن : جامعة صنعاء كلية الآداب - قسم التاريخ (٢٠٠٧)) ص ص ٤٧و٤٨

١. مخالفة أحد أهم أهداف المنظمة الدولية وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢. الجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام "الوصاية" وكان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهيئة الفلسطينيين للاستقلال وليس في ميثاق المنظمة سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.

٣. هذا القرار يعد في الفقه الدولي - السائد في حينه - توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

٤. لم يراعى القرار نسبة السكان وملكية الأراضي(١).

وفي الوقت الذى أيد فيه الاتحاد السوفيتي القرار الا أن اسرائيل لم تعترف بشكل رسمي به وسعت لتوسيع كيانها إلى ٧٧% نتيجة حرب ١٩٤٨ وبعد انتهاء الحرب لم تقم الأمم المتحدة أو القوى الكبرى بإلزامها بالعودة للحدود المقترحة في قرار التقسيم وعملت على تثبيت الحدود الجديدة وفق اتفاقيات هدنة عُقدت بين اسرائيل ومصر في ٢٤ فبراير ١٩٤٩، ثم لبنان في ٢٣ مارس ثم الأردن في ٣ إبريل ثم سوريا في ٢٠ يوليو ١٩٤٩ (٢).

هـ - **القرار ١٩٤** : في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وبناء على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار ١٩٤ القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وكان قد تم تشريد ٨٠٠ ألف فلسطيني من أصل ٩٢٠ ألف كانوا يسكنون المنطقة التي استولت عليها اسرائيل، وفي الوقت نفسه لم يستطع الفلسطينيون إنشاء الدولة العربية الخاصة بهم، إذ قام الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً إليه بتاريخ ١١ إبريل ١٩٥٠،وتم وضع قطاع غزة تحت إدارة مصر، وتضمن القرار ١٩٤ نفسه مادة تنص على تشكيل لجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا للتوفيق والمصالحة بين اسرائيل والدول العربية، لكن إصدار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

---

(١) ذكرى قرار التقسيم
http://islammov.net/index.php?option=com_content&task=view&id

(٢) نواف الزرو، ٥٨ عاما على قرار تقسيم فلسطين - ١٨١-/
http://www.arabs48.com/display.x?

(٣) ذكرى قرار التقسيم
http://islammov.net/index.php?option=com_content&task=view&id

بيانهم الشهير في ٢٥ مايو ١٩٥٠ بحماية الحدود الإسرائيلية القائمة دفع الدول العربية لرفض مقترحات اللجنة، لكن اللجنة عقدت مؤتمراً في لوزان بسويسرا في ٢٦ إبريل ١٩٤٩، و تحت ضغط الحاجة إلى قبولها عضواً في الأمم المتحدة وقعت اسرائيل على "بروتوكول لوزان" الذي تضمن: أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، انسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، تدويل القدس، عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة، ولكن ما إن وافقت الأمم المتحدة على عضويتها تنكرّت اسرائيل للاتفاقية ورفضت تنفيذه شروطها وفي إطار التعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين أُنشئت "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا) بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرفي ٨ ديسمبر ١٩٧٥[(١)]

و- **المشروع النرويجي في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢** : الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية

ل- **مشروع "جاما" الأمريكي ١٩٥٥ – ١٩٥٦**: حيث حصل روزفلت على موافقة كل من الرئيس جمال عبد الناصر ورئيس وزراء اسرائيل بن جوريون على عقد لقاء سرّي على متن يخت في البحر المتوسط، ولكن الرئيس عبد الناصر أصَرَّ أن توافق إسرائيل من حيث المبدأ على قبول عودة الفلسطينيين الراغبين في العودة، وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن، لكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه.

م - **مشروع جونستون الأمريكي ١٩٥٣ - ١٩٥٥** : دعا للتعاون بين الدول العربية واسرائيل في استثمار مياه نهر الأردن بطريقة تكفل تطور المنطقة زراعياً، وتهيئة سبل الاستقرار فيها للاجئين، ولمزيد من المهاجرين اليهود ورفضه الفلسطينيون .

ن - **مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكي في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥**: دعا إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم إلى الحد الذي يكون ممكناً، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية واسرائيل [(٢)]

---

(١) محمد رجب قدورة جرادة ، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (نشوؤها و تطورها ١٩٤٧- ١٩٦٧ مرجع سابق ص ص ١٣٣: ١٣٨

س - مشروع رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في ٩ نوفمبر ١٩٥٥: دعا إلى الوصول إلى صيغة تسوية بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم عام ١٩٤٧ والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة ورفضته إسرائيل [(١)]

ع - مشروع همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ يونيو ١٩٥٩ : ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حقهم في العودة، ورفضه الفلسطينيون [(٢)]

ف- مشروع جوزيف جونسون رئيس مؤسسة "كارنيجي" للسلام العالمي وقدمه في ٢ أكتوبر ١٩٦٢ لحل مشكلة اللاجئين بعد أن كلفته الحكومة الأمريكية عام ١٩٦١ بدراستها، وأكد في مشروعه على حق اللاجئين الحر بالعودة أو التعويض، مشيراً إلى بعض آليات تنفيذ ذلك

ص- مشروع الحبيب بورقيبة رئيس تونس في ٢١ إبريل ١٩٦٥: وتضمن:

١. أن تعيد إسرائيل ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية

٢. يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.

٣. تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

ورحبت اسرائيل بمقترحات بورقيبة لكنها رفضت التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولت عليها وقوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم[(٣)].

ق- مشروع "ليفي اشكول": ردَّ ليفي اشكول رئيس اسرائيل على بورقيبة بمشروع تسوية أعلنه في ١٧ مايو ١٩٦٥ مبنيٍ على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة ومفاوضات مباشرة وإحلال سلام دائم وتطبيع العلاقات مع الدول العربية [(٤)]**ر- مشروع آلون ١٩٦٧**: بعد ان أفرزت حرب يوليو ١٩٦٧ حقائق جديدة على الأرض باحتلال اسرائيل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فضلاً عن سيناء والجولان، وبالتالي تمكّنت اسرائيل من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركّز على أراضٍ لم تكن محتلة

---

(1)- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec٠7.doc_cvt.htm

(2) http://www.palestineinfo.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

(٣) مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام ١٩٧٣

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec٠7.doc_cvt.htm

(٤) أحمد الحفناوي، المشروعات الإسرائيلية: مشروع آلون

http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id

أصلاً أصبحت هي موضوع المساومة، وليس أرض ١٩٤٨،وأصبحت مشاريع التسوية في اطارها العربى تركز على انسحاب اسرائيل من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وفي اطارها الاسرائيلى تركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع الدول العربية مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني، أما الإطار العام للمشاريع الدولية حاول الجمع بين الرؤيتين العربية والاسرائيلية حسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين وبعد شهر واحد من حرب ١٩٦٧ طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره الآتى :

١. الحدود الشرقية لاسرائيل هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.
٢. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو ١٥ كيلومتراً، وإقامة مستوطنات يهودية زراعية وعسكرية ومدنية فيها، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.
٣. تجنُب ضم السكان العرب إلى اسرائيل قدر الإمكان.
٤. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن تضمها اسرائيل .
٥. ضم قطاع غزة لاسرائيل بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ١٩٤٨ من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.
٦. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنّيه رسمياً[1].

ش- قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧: يعد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الداعى الى انسحاب اسرائيل الى حدود ماقبل ١٩٦٧ من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن ومن أبرز عيوبه مايلى:

- لا يعيِّن بوضوح الخطوط التي يجب أن تنسحب منها اسرائيل .
- لا يتناول جوهر النزاع وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين .
- يجعل الانسحاب الإسرائيلي رهناً بتحقيق شروط أخرى.

---

(١) مشروع بيجال آلون أغسطس ١٩٦٨
http://www.moqatel.com/Mokatel/data/Wthaek/Wthaek/GeneralDocs4

(٢) فكري عابدين نص قرار مجلس الأمن ١٧٠١، - إسلام أون لاين.نت
http://www.islamonline.net/arabic/doc/decision/

- تم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراضٍ" وليس "الأراضي" التي احتلتها اسرائيل بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض،أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف وترفض اسرائيل والولايات المتحدة الرجوع إلى النص الإنجليزي، وفي الفترة ٩ - ١٢ ديسمبر ١٩٨١ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار ٢٤٢ لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأكدت حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية و رفض الفلسطينيون قرار ٢٤٢ حين صدوره كما رفضت سوريا والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار و عينت الأمم المتحدة جونار يارنج (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ القرار واستمرت جولته ما يزيد عن ثلاث سنوات حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيّ تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ مع عودة اللاجئين، أما اسرائيل فركزت على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرضت انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح وأن تبقى شرم الشيخ بيدها وعرضت انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنها رفضت إعادة قطاع غزة والجولان، وأصرت على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً منها مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها "مشروع جولدا مائير" في ٩ فبراير ١٩٧١ وفشلت في النهاية مهمة يارنج، رغم كثرة المشاريع المتبادلة بين الطرفين. (١)

ت- **مشروع روجرز ٢٥ يونيو ١٩٧٠**: طرحه وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي على الأردن ومصر واسرائيل يستند أساساً إلى تنفيذ قرار ٢٤٢، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي، ووافقت مصر في ٢٣ يوليو والأردن في ٢٦ يوليو ١٩٧٠ على مشروع روجرز ورفضته إسرائيل في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة في ٦ أغسطس ١٩٧٠ ورفضته م.ت.ف والفصائل الفلسطينية حيث رأت فيه أنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني،غير أن اسرائيل حاولت التهرب وإفشال المشروع لأنه يتضمن انسحاباً من بعض الأراضي، وانشغل الأردن بتصفية العمل الفدائي في أراضيه في سبتمبر ١٩٧٠، و توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، مما جمّد هذه المبادرة عملياً. (٢)

---

(١) خالد سرحان ، مشروعات دولية : "القدس" ومشروعات التسوية الدولية والإقليمية (١٩٧٠-١٩٨٩م)

http://www.islamonline.net/arabic/doc/decision/ more details

http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id

http://www.portsaid.gov.eg/forum

(2)- http://www.palestineinfo.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

ث- مشروع المملكة العربية المتحدة ١٩٧٢: أعلن الملك حسين بن طلال في خطاب له في ١٥ مارس ١٩٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة تلخص في أن تتكون هذه المملكة من قطرين فلسطين (الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فيدرالية تحت سلطة الملك وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس وزراء مركزي وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس الأمة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرّي المباشر وبعددٍ متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين،ولكل قُطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قُطري من أبنائه أيضاً، وله سلطة تشريعية خاصة به هي مجلس الشعب وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك ولم يكتب لهذا المشروع النجاح، فالضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يرغب بالانسحاب كما رفضت م.ت.ف والفصائل الفلسطينية المشروع الأردني في إبريل ١٩٧٢ (١)

خ- قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (سنة ١٩٧٣): أصدر مجلس الأمن هذا القرار في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وعلى أساسه توقفت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرارمجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافقت عليه إسرائيل بشيء من التحفظ بينما رفضته م.ت.ف مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح ضد اسرائيل من أجل تحرير الوطن، وحق شعبها في تقرير مصيره (٢) وبناء على قرار ٣٣٨ انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في ٢١ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ شاركت فيه مصر والاردن واسرائيل ورفضت سوريا المشاركة وتمخض المؤتمر عن تشكيل لجنة عسكرية تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية على جانبي قناة السويس (٣)

ذ- اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ١٩٧٨ : فيما يتعلق بالشق الفلسطيني فى الاتفاقية دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن واسرائيل وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفدا مصر والأردن وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين، وفقاً لما يتفق عليه وأن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وتنسحب الحكومة العسكرية

---

(١) مشروع (الحسين ــ ١٩٧٢)

http://www.group194.net/?page=ShowDocuments&DocId=390&TitleId=14

(2) http://www.palestineinfo.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

(٣) قرار مجلس الأمن الدولي ٣٣٨

http://www.moqatel.com/Mokatel/data/Wthaek/Wthaek/MaglesAmn/EMaglesAmn
/more details: http://www.damascus-online.com/Arabic/history/doc/338.htm

الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي عن طريق الانتخاب الحر وستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بكافة أجزائه، وتعد كامب ديفيد أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين اسرائيل وأحد الأطراف العربية ولكن هذه الاتفاقية رفضتها م ت ف والدول العربية وسقط الشق الفلسطيني منها في ذلك الوقت لرفضه فلسطينياً، كما رفضته الأردن مما أفقده أية إمكانية عملية للتنفيذ. (١)

ض- **مشروع ريجان ١٩٨٢**: دعا الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ٢ من سبتمبر ١٩٨٢ ، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات وتعهد بحماية أمن إسرائيل . (٢)

غ- **مشروع السلام العربي (مشروع فاس) ١٩٨٢**: طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وتبناه مؤتمر القمة العربية الذى عقد في مدينة فاس بالمغرب في ٦ - ٩ سبتمبر ١٩٨٢، إثر الخروج الفلسطيني من بيروت و تضمن النقاط التالية:

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.
٢. إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
٣. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
٤. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
٥. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر
٦. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
٧. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة وأن يقوم المجلس بضمان تنفيذ تلك المبادئ (٣)

ظ- **مشروع بريجينيف للسلام ١٩٨٢**: طرحه الرئيس الروسى ليونيد بريجينيف في ١٥ سبتمبر ١٩٨٢ وركز على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية،وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال

---

(١) http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/cd1978.htm / more details: http://ar.wikipedia.org/wiki/
http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

(٢) أحمد الحفناوي ، المشروعات الإسرائيلية: مشروع آلون
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id

(3) http://ar.wikipedia.org/wiki

السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية وقد رحبت م.ت.ف والدول العربية بهذا المشروع وأيَّد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في الجزائر عن ٢٢ فبراير ١٩٨٣ مشروع فاس ومشروع بريجينيف، ورفض مشروع ريجان(١).

أ- **مشروع الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية ١٩٨٤ - ١٩٨٥**: طرحه الملك حسين بن طلال لدى افتتاحه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بعمَّان في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ وجرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ وكان من أبرز أفكاره:

١. يتم التحرك الأردني - الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات ٢٤٢ و٣٣٨.
٢. يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه م.ت.ف.
٣. الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب إسرائيل الكامل من الأرضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
٤. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن وم.ت.ف علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.
٥. الاتفاق أنه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، أن تقوم م.ت.ف بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل مع اسرائيل ولم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في ١٩ فبراير ١٩٨٦. (٢)

ب ب- **مشروع السلام الفلسطيني نوفمبر ١٩٨٨**: مع انتفاضة ١٩٨٧ حاولت م ت ف استثمارها واستفادت من قرار الأردن في ٣١ يوليو ١٩٨٨ فك روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية و سعى الأردن من وراء ذلك إلى إفشال مخططات اسرائيل التي طرحت الخيار الأردني وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين، بل وتمادت لتتحدث عن إمكانية تغيير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني، وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في ١٢ - ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ تم وضع برنامج فلسطيني جديد على أمل أن تجعل من م.ت.ف

---

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki
(2) http://www.palestineinfo.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

طرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للدخول في أية تسوية سياسية وفي هذا البرنامج اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار الامم المتحدة ١٨١ لتقسيم فلسطين وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ .

ج ج - مشروع شامير للحكم الذاتي (مايو ١٩٨٩): مع طرح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في النصف الأول من عام ١٩٨٨ مبادرته لتحريك عملية السلام ومع قيام ياسر عرفات بالرد بطرح بمبادرة سلام فلسطينية، قدم شامير خطة تضمنت عشرين نقطة، اعتمدتها حكومته في ١٤ مايو ١٩٨٩، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك دعا فيها إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي ورفضت م ت ف مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني (١)

د د - مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١) : بعد حرب الخليج الثانية واخراج العراق من الكويت وانقسام العالم العربى بسبب الغزو العراقى للكويت انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبحضور أوروبي وبمشاركة مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة واسرائيل وممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني وتم الاتفاق فى هذا المؤتمرعلى مسارين في مشروع التسوية هما المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع اسرائيل وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين، والمسارمتعدد الأطراف ويتناول قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والاقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا وفى الوقت الذى تعثر فيه المسار متعدد الاطراف شهد المسار الثنائى التوقيع على اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣، ومعاهدة السلام الاردنية عام ١٩٩٤، بينما ظل المساران اللبناني والسوري متعثرين (٢).

هـ هـ - اتفاق أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣): يعدُ أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والإسرائيليون ويتم بموجبه تنفيذ تسوية أما أبرز نقاطه فهي:

١. إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

---

(١) المشروعات الإسرائيلية: القدس ... في مشروعات التسوية الإسرائيلية
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id
(2)- http://www.palestineinfo.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

٢. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨.

٣. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي.

٤. يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة وأكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية للعنف، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد اسرائيل [١].

وو - **اتفاق القاهرة (مايو ١٩٩٤)**: شكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها وتم التوقيع عليه في ٤ مايو ١٩٩٤، وفصَّل الجداول الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في ١٨ مايو ١٩٩٤، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في ٥ يوليو ١٩٩٤. [٢]زز - **اتفاق طابا ١٩٩٥**: تم التوصل إليه فى طابا وجرى توقيعه في واشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ وتضمن توزيع الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "أ" و"ب" و"ج" ومناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز ٣% من مساحة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً ومناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو ٢٥% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيليا" - فلسطينياً مشتركا وأما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً لاسرائيل وهي نحو ٧٠% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها وفي يناير ١٩٩٦ تمت انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، وقاطعتها حماس وباقي الفصائل وفازت فيها حركة فتح بنحو ثلاثة أرباع المقاعد، كما انتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة بأغلبية ٨٨%.[٣]

(١) عماد يوسف، الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ص ١٢٨-١٣٦ المزيد من التفاصيل :

http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

(2) http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf

(3)- http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf

ح ح - اتفاق الخليل يناير ١٩٩٧: يتعلق بوضع مدينة الخليل و تم التوقيع عليه فى عهد حكومة نتنياهو وتضمّن إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات (إعادة انتشار) من الضفة تبدأ في مارس ١٩٩٧ وتنتهي في يونيو ١٩٩٨، بدلاً مما كان مقرراً في سبتمبر ١٩٩٧ (١)

ط ط - اتفاق واي ريفر بلانتيشن ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨: تم التوقيع عليه فى واي ريفر بلانتيشن وتضمن الانسحاب الإسرائيلي من ١٣% من أرض الضفة،إطلاق سراح بضعة مئات من أصل ٣٠٠٠ معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطارغزة والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي ١٨% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على ٢٢% (مناطق ب) وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨ انسحبت القوات الاسرائيلية من ٣٤ بلدة وقرية شمال الضفة، وأطلق سراح ٢٥٠ سجيناً فلسطينياً معظمهم عاديين وليس معتقلين سياسيين، ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨.

ى ى - اتفاقية شرم الشيخ (٤ سبتمبر ١٩٩٩): وقعها باراك وعرفات كنسخة معدّلة من اتفاق واي ريفر وتتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت إسرائيل في تنفيذه كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين(٢)

وابتداء من مفاوضات كامب الثانية بدأت تتبلور فكرة حل الصراع من خلال دولتين وهو ماستوضحه الدراسة باستثناء الاقتراح الليبى الذى دعا الى حل الصراع من خلال دولة واحدة هى اسراطين ويرى أن المساحة بين النهر والبحر ليست كافية لإقامة دولتين، إسرائيلية وفلسطينية والحل يكمن في التعايش داخل دولة واحدة اقترح لها اسم "إسراطين" (٣) لكن اسرائيل رفضت الفكرة بحجة أنها ستقوّض شرعيتها وحقها في الوجود كدولة يهودية ذات سيادة معترف بها دوليا وأنه لا يمكن للشعب اليهودي القبول بإجراء ذي دلالة على نهاية وجود الدولة اليهودية (٤)

تاسعا : أوجه الاختلاف والتشابه بين التحرر الفلسطينى والتحرر الايرلندى والجزائرى والليبي

يختلف التحرر الفلسطيني عن التحرر الايرلندى والجزائرى والليبى عن انجلترا وفرنسا وايطاليا. حيث أن التحررفى تلك الحالات الثلاث لم يتسبب فى حروب نظامية فى

---

(١) البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل

http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf

(2)- http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Salam

(3)- http://ar.wikipedia.org/wiki

(٤) - بيريز يرفض اقتراح القذافي بدولة "إسراطين"

http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=18047

المنطقة أثرت سلبا على الدول المجاورة، كما حدث فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى نتجيـة التجاور السكانى والجغرافى مما أدى لوقوع أراضى لدول عربية أخرى للاحـتلال، كمـا أن الطبيعة الجغرافية وفرت للتحرر الايرلندى والجزائرى والليبـى فرصـة ممارسـة حـرب العاصابات التى لم تتوفر للتحرر الفلسطينى، كما أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة ساعدت فى تحرر تلك الحالات على عكس دورها فى التحرر الفلسطينى، كما أن المطالبة بحله علـى طريقة حالة ايرلندا الشمالية ومطالبة الفلسطينيين بإلقاء سلاحهم يعنى هذا المطالبة باستسـلام الجانب الفلسطينى للأسباب التالية :

" فالنسبة لحل مشكلة ايرلندا الشمالية وإلقاء السلاح نجد أنـه سـبقها أولا اسـتقلال ايرلندا التى احتلتها انجلترا عام ١٥٤٢ عندما أعلن البرلمان في دبلن هنـري الثـامن ملـك إنجلترا ملكًا على أيرلندا، و في عام ١٩٢٠ أصدرت الحكومة البريطانيـة قـانون الحكومـة الأيرلندية الذي قسم أيرلندا إلى قسمين غير أن حركة المطالبة بالحكم الذاتي اسـتمرت حتـى وصلت مداها في ١٨ أبريل ١٩٤٩ حيث أعلنت أيرلنـدا جمهوريـة مسـتقلة وذات سـيادة ومعترف بها عالميا وفي الأول من يناير ١٩٧٣ أصبحت أيرلندا عضـوا فـي المجموعـة الأوروبية " (١)، وفي عام ١٩٨٥ وقعت المملكة المتحدة وأيرلندا اتفاقية منحت أيرلندا بموجبها دورًا استشاريًا في شؤون أيرلندا الشمالية وفي عام ١٩٩٧ أصـبح بيرتـي أهـرن رئيسًـا للوزراء، وأختيرت ماري روبنسون رئيسة لأيرلندا في الفترة بـين ١٩٩٠ و١٩٩٧ (٢) هـذا الاستقلال جاء فى وقت تحتل فيه ايرلندا موقعا جغرافيا ساعدها على ذلك حيث يفصل بينهـا وبين بريطانيا البحر الايرلندي وقناة سانت جورج، وتحدها أيرلندا الشمالية شمالاً، ويحيط بها المحيط الأطلنطي من الشمال والجنوب والغرب، وتبعد بريطانيا عنها حوالي ٨٠ كم شـرقاً، وفي عام ١٩٩٨ تمخضت مباحثات السلام حول أيرلندا الشمالية عن اتفـاق أقـيم بمقتضـاه استفتاء في أيرلندا وأيرلندا الشمالية أدى إلى تكوين مجلس موحد لكل أيرلندا من نواب يمثلون أيرلندا وأيرلندا الشمالية، وبدأ المجلس في ممارسة أعماله بنهاية عام ١٩٩٩ وأنهت المملكـة المتحدة حكمها المباشر لأيرلندا الشمالية، ونقلت كافة السلطات المحلية لمجلس أيرلندا الشمالية الجديد، وفي المقابل توقفت جمهورية أيرلندا عن المطالبة بضم أيرلندا الشمالية لسيادتها(٣).

---

(١) الخلفية التاريخية لقضية إيرلندا الشمالية ، صراع طائفي لأكثر من أربعة قرون
http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file

(٢) عزو محمد عبد القادر ناجي، الصراع البريطاني الأيرلندي على أيرلندا الشمالية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124853

(3)- http://www.onu.org.tn/ics/arabic/democratie.doc

كما ان الصراع الانجليزى الايرلندى كان صرا ع دينى وليس نتيجة قيام شعب باحتلال شعب[١].

ومن هنا نجد أن الصراع الايرلندى الانجليزى لايوجد فيه قدس أومستوطنات أولاجئين أو دعوات أرض الميعاد وعودة السيد المسيح، وهى قضايا تغلف الصراع الفلسطينى الاسرائيلى، كما أن حل مشكلة ايرلندا الشمالية سبقها استقلال ايرلندا أولا التى قامت بعد ذلك بمساندة ايرلندا الشمالية، وهو مالم يتوفر للتحرر الفلسطينى بالاضافة الى وحدة الجناح السياسى والعسكرى للشين فين بعكس الوضع الفلسطينى المقسم بين فصائل لها أجنحة عسكرية مختلفة وأحيانا متناحرة، وبالتالى يجب أولا أن يسفر التحرر الفلسطينى عن اقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع ثم بعد ذلك تساند تلك الدولة استقلال فلسطينى ٤٨، كما حدث مع ايرلندا الشمالية وليس العكس، أيضا يختلف التحرر الفلسطينى عن اسرائيل عن التحرر الجزائرى عن فرنسا "فقد اسفرت المقاومة الجزائرية عن الاستقلال بعد ١٣٢ عاماً من الاستعمار الاستيطانى خلال ثورة المليون شهيد نتيجة الطبيعة الجغرافية للجزائر التى سمحت للمقاومة بممارسة حرب العصابات كلفت الجيش الفرنسى خسائر باهظة" [٢] بالاضافة الى وضوح أهداف القائمين على الثورة الجزائرية التى استمرت ثمانية أعوام والتضحيات الشعبية الهائلة التي قدمها الشعب الجزائري الذي عبأ كل طاقاته لتحقيق الانتصار[٣] يضاف إلى ذلك الأساليب المبتكرة التي لجأت إليها المقاومة لتوجيه الضربات الأليمة لجيش متفوق في العدد والعدة، بالاضافة الى التأييد العربي المسلح (قواعد الثوار في تونس والمغرب والدعم الشعبي والمادي الواسع من مصر عبد الناصر وسوريا والعراق)، والعالمي (دول العالم الثالث والدول الاشتراكية) " [٤] وكلها محددات لا تتوافر حاليا للجانب الفلسطينى المفكك والضعيف عسكريا رغم أنه حصل على دعم عربى عسكرى كبير فاق ما حصلت عليه الجزائر وأدى الى حروب نظامية بين اسرائيل ودول المنطقة نتيجة التداخل السكانى بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى وهى حروب نتج عنها احتلال المزيد من الأراضى لدول عربية أخرى، كما أن انسحاب فرنسا من الجزائر لم يعن إنتهائها لأن لها أرض ووطن فى مكان آخر خلف البحر.

---

(١) شيرين حامد فهمي، إسقاط النموذج الأيرلندي على الواقع الكشميري

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/01/2005/article٠14.shtm

(٢) استقلال الجزائر بعد ١٣٢ عاماً من الاستعمار

http://arabic.bayynat.org.lb/monasabat/July/jaza2ir.htm

(٣) مصطفى عاشور، الجزائر.. تضحيات ومجازر

http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/12/article27.shtml

(٤) د. عبدلي لخضر، الثورة الجزائرية..تحدي ونجاح

http://www.fustat.com/C_hist/lakhdar_209.shtml

أيضا يختلف التحرر الفلسطينى عن التحرر الليبى عن ايطاليا وإن تشابه الوضع بأن كل منهما كان خاضعا للاحتلال العثمانى لكن " ورغم احتلال ايطاليا لليبيا عام ١٩١١ ورغم مقاومة الليبيين ومقاومة عمر المختار الذى أعدمه الاحتلال شنقا فى سبتمبر ١٩٣١ الا أن الذى ساعدها على الاستقلال هو أنها أصبحت مسرحا للحرب العالمية الثانية (١)، وخلال معركة العلمين فى ديسمبر ١٩٤٢ نجح الجنرال البريطاني برنارد مونتجمري قائد قوات التحالف من هزيمة رومل قائد فيلق أفريقيا الالمانى وبحلول أوائل عام ١٩٤٣ طُردت القوات النازية من ليبيا (٢) ووُضعت ليبيا تحت الإدارة البريطانية والفرنسية العسكرية وأنشأ سلاح الجو الأمريكي قواعداً لقاذفات القنابل حول بنغازي كانت تقوم بتنفيذ معظم مهمات ضد أهداف في إيطاليا ١٩٤٣ وعلى مصافي النفط التابعة لقوات المحور في بلوستي برومانيا (٣) وكجزء من تسوية السلام تخلت إيطاليا عن مستعمراتها في أفريقيا، وفي ٢١ أكتوبر العام ١٩٤٩ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح ليبيا استقلالها بحلول الأول من يناير ١٩٥٢، ودعت الجمعية الوطنية الليبية التي انعقدت في فبراير ١٩٥١ إلى التأسيس الفوري للمملكة المتحدة الليبية، وأنشأت لجنة لوضع مسودة الدستور، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ أعلنت الجمعية الوطنية استقلال ليبيا وتسمية الملك إدريس الأول رئيساً للدولة واعترفت الولايات المتحدة باستقلال ليبيا" (٤) وهوموقف جاء على عكس الموقف من فلسطين حيث اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل وليس بفلسطين كما أن بريطانيا والولايات على عكس حالة ليبيا رفضتا حق فلسطين فى الاستقلال وتعاملت مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين

عاشرا: تعريف الانتفاضة والتسوية والاستشهاد : ويمكن تناوله من خلال الآتى :

أ - **تعريف الانتفاضة** : مفهوم الانتفاضة مفهوم نظري يختلف تعريفه من باحث إلى آخر ومن زمان إلى غيره ومن دولة لأخرى، ففي الوقت الذي نظر إليه الفلسطينون والدول العربية والاسلامية على أنه مقاومة، نظرت اليه اسرائيل والدول الغربية على أنه إرهاب، وكلمة انتفاضة ترجمتها فى اللغة الانجليزية والفرنسية هى **Uprising** أماعندما تكتب بالعربية مضافا اليها الألف واللام (الانتفاضة) فترجمتها بالانجليزية والفرنسية كما هى فى

---

(١) سمير حلبى ، الفاشية تحتل ليبيا ، في ذكرى احتلال ليبيا
http://www.islamonline.net/Arabic/history/1422/12/article26.shtml

(٢) كيف تم استقلال ليبيا ؟
http://seenjeem.maktoob.com/question?category_id=142&level=L2&question_id

(٣) الغزو الايطالي لليبيا
http://www.marefa.org/index.php

(٤) تاريخ ليبيا المعاصر
http://ar.wikipedia.org/wiki

العربية **Intifada**، والبعض عرفها بأنها المرحلة السابقة على الثورة أى الحرب الشعبية "People's War" المنظمة ولكن المبادىء التى تحكم الحرب هى أكثر صرامة من تلك التى تحكم الانتفاضة [(١)]، بينما عرفها البعض على أنها ظاهرة شعبية تحدث نتيجة لمحصل تراكمات نضالية كمية ونوعية وأنها عفوية فى طبيعتها غير منظمة ولاتحكمها قوانين تبدأ بحدث بسيط يطلق شرارتها، ولكن خطورة عفويتها تكمن فى حال عدم تشكيل قيادة لها تتولى التخطيط يجعل مصيرها الفشل فى تحقيق أهدافها مما يسهل القضاء عليها، بينما عرفها آخرون على أنها الرفض والتمرد الذى تمارسه القوى المظلومة والمضطهدة ضد القوى المسيطرة والمهيمنة بهدف التحرير والانصاف [(٢)]، بينما يراها آخرون بأنها عمل شعبى ثورى ينطوى على ايمان لايهتز بالحق فى ممارسة المقاومة بهدف التحرير والتخلص من الاستعمار مع رفض الواقع والعزم على تغييره بعد سقوط جدار الخوف من العدو [(٣)] ومع الاختلاف حول تعريف الانتفاضة نجد أن اللفظ لغويا جاء من الفعل انتفض ينتفض انتفاضا، وهذا يعنى لغويا أن الشيء تحرك واضطرب وانتفاضة تعنى حركة فيها قوة وسرعة وهيجان[(٤)] وفرض المصطلح نفسه على الساحة السياسية، ودخل ميدان الكتابات العربية، والأجنبية، بلفظة العربي وأصبح يكتب باللغة الاجنبية Intifada ، واصطلاحاً : هو ذلك التحرك الشّعبي الهائل الذي امتد عبر كل أرض فلسطين لمواجهة القوة الاسرائيلية عندما وصلوا الى درجة بالغة من الإحباط واليأس وهم مجردون من أي سلاح غير عابئين بالنتائج، التي يمكن أن تسفرعنها هذه المواجهة وهي القتل والإصابات والاعتقالات والتعذيب وهدم البيوت، وثمة تعريف آخر يرى أن الانتفاضة ليست ثورة شاملة بل نقطة الذروة ويمكن أن تكون محصورة في نطاق مدينة أو مجموعة قرى أو مؤسسة ما (الجيش، الشرطة، المصنع) ولا تشمل بالضرورة كل الدولة بعكس الثورة ذات الطابع الشامل، وهناك من ربط بين الفعل الانتفاضي من جانب والبعد المدني من جانب آخر، فالانتفاضة في وجهة نظرهم هي الكفاح

---

(١) ميليو لوسو ، نظير الانتفاضة :ترجمة جوزيف عبدالله (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ،١٩٨٤) ص ١٣

(٢) احمد فارس محمد عبدالله ، دراسة تحليلة مقارنة مابين انتفاضتي عام ١٩٨٧،وعام ٢٠٠٠ ،رسالة ماجستير فى العلوم السياسية اشراف د.نيفين مسعد ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ،معهد البحوث العربية، ٢٠٠٤) ص ٥١

(٣) احمد الديك ، سوسيولوجيا الانتفاضة (تونس: شركة الطباعة والنشر والاشهار ،الطبعة الاولى ،١٩٩٠) ص ٧

(٤) د.احمد مختار عمر محرر ،المعجم العربي الاساسي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩)ص ١٢١٧

المدني وذلك لارتباطها بقوى وآليات غيرعسكرية، فالقائمون بالانتفاضة لم يتلقـوا تـدريبات عسكرية ولا علاقة بينهم وبين الجيوش العسكرية النظامية بل هم مدنيون ويسـتخدمون أدوات نضال مدنية [١]

كان الرئيس أنور السادات قد استخدم كلمة انتفاضة علـى أحـداث ١٨ و١٩ ينـاير ١٩٧٧ الشهيرة بانتفاضة الأسعار Uprising prices/ Insurrection de prix أو انتفاضـة الخبز Bread riots / Les émeutes du pain والتى اطلق عليها الرئيس السادات انتفاضة الحرامية Uprising thieves/Insurrection de voleurs حيث خـرج المواطنـون مـن الاسكندرية الى أسوان احتجاجا على الأسعار التى ارتفعت بشكل فجائى [٢] لكـن الكتابـات الأجنبية لم تكتب كلمة intifada على تلك الأحداث كما وصفها السـادات، وكانـت طبعـة موسوعة أكسفورد المنقحة الصادرة عام ٢٠٠٠ قد عرّفت الانتفاضة على أنها "حملـة عنـف مستمرة من العرب المقيمين في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٨٧"، وتحت ضغط حملـة الاحتجاج للجالية العربية غيَّرت الموسوعة تعريفها للانتفاضة وقالت في طبعتها الجديدة: لفظة "انتفاضة تشير بصورة رئيسية إلى انتفاضة الفلسطينيين بـين أعـوام ١٩٨٧ و١٩٩١ ضـد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧" وأضافت تقول: الانتفاضة الأخيرة ضد استمرار الاحتلال بدأت في سبتمبر ٢٠٠٠"[٣] ومن هنا يشـير لفـظ الانتفاضة -كما استخدم في سياقه أثناء هبة الشعب الفلسطيني في الفترة ١٩٨٧- ١٩٩٣ ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة - إلى ظاهرة أو حدث ذي طبيعة تلقائية - علـى الأقل في المراحل الأولى- شاركت فيه جماهير واسعة دون اعداد مسبق، وهو ما كان ينطبق تماماً على أحداث ١٩٨٧ – ١٩٩٣، وبعد حادثة تكاد تكون عادية تفجـر اليـأس والإحبـاط الفلسطيني في انتفاضة شعبية غطت كل المجـالات وانتشـرت فـي كـل المـدن والقـرى والمخيمات[٤] واذا اقتصر تعريف الانتفاضة على أنها هبه شعبية نجد أنه فى تاريخ النضـال الفلسطينى العديد من الانتفاضة التى قام بها الشعب الفلسطينى، كان أولها اثر اعتداء اليهـود على حرمة المسجد الاقصى فهبت ماعرف باسم انتفاضة "هبة البراق" فى أغسـطس ١٩٢٩، ومرورا بثورة ١٩٣٦ شهد الشعب الفلسطينى عديدا من الانتفاضات (١٩٦٧، ١٩٧٤، ١٩٧٦،

(1)- http ://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=article&sid=118
(2)-http://forum.resala.org/showthread.php?t=22045

(٣) نور الدين العويديدي ، الانتفاضة في أكسفورد.. مقاومة وليست إرهابا، موقع اسلام اون لاين

http://www.islamonline.net/arabic/news/2001/٠٧/٠٤-article6.shtml

(٤) ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولـى ١٩٩٥) ص ص ١٥، ١٦

١٩٨٢) ثم انتفاضة ٩ ديسمبر ١٩٨٧ والتى اشتق منها مصطلح الانتفاضة فى الموسوعات الغربية [١] يضاف الى ذلك انتفاضات أخرى جاءت بعد (أوسلو) حيث انتفض الشارع الفلسطيني خمس مرات، اندلعت الأولى عام ١٩٩٤ بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، أما الثانية فكانت إثر حفر النفق تحت المسجد الأقصى عام ١٩٩٦، وكانت الثالثة بعد بناء مستوطنة أبو غنيم عام ٩٩٧، والرابعة هي انتفاضة الأسرى في شهر مايو ٢٠٠٠، وكانت الخامسة انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ [٢] ووصفت بانتفاضة الأقصى نسبة إلى اندلاعها عقب زيارة شارون للحرم القدسي في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ويقول الفلسطينيون إنها نشبت بشكل تلقائي بعد زيارة شارون الاستفزازية للحرم القدسي، فى حين يقول الإسرائيليون إن العنف قد جاء نتيجة تدبير من قبل السلطة الفلسطينية[٣] وذهب البعض الآخر إلى وصفها بانتفاضة الأقصى بإعتبارها صداماً بين رمزين: الإرهاب الصهيوني ممثلاً في شارون وبما يستدعيه في الذاكرة (مذبحة قبيه، وصابرا وشاتيلا)، والمسجد الأقصى الذي يحمل دلالاته الوطنية والدينية والإنسانية[٤]

ورغم أن تعريف مفهوم الانتفاضة يتضمن عنف لكنه يختلف عن مفاهيم التمرد والاضطراب والتآمر والثورة وحرب الاستنزاف وحرب العصابات :"فالتمرد Rebelion / Insurgency هوأحد أعمال العنف السياسى Political Voilence

La violence politique/ التى تتضمن استخداما عنيفا للقسر أو العنف أو الإجبار من جانب قوى المجتمع المدنى **Société civile** / Civil Society ضد الدولة، ومن أمثلة أعمال العنف السياسى أيضا الاضطراب Turmoil والتآمر Conspiracy والثورة Révolution / Revolution لكن يتميز التمرد عنهم بأنه عمل عنيف تعمد إليه مجموعة كبيرة نسبيا من الأفراد بهدف إحداث قدر من التغيير فى النظام السياسى، ويتصف بكثير من العقلانية فى استعمال العنف وبقدر يعتد به من التنظيم والاتصال ومع استمراره تبرز مجموعة قيادية بديلة فى مواجهة النخبة السياسية المهيمنة على مقاليد الحكم، بينما يتميز الاضطراب بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبيا من التنظيم وبمحدودية أوعدم

---

(١) د. مصطفى عبد الغنى ،معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث المعاصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،٢٠٠٣) ص ص ١٢٩،١٣٠

(٢) ياسر الزعاترة، انتفاضة الأقصى" تعيد تعريف القضية ، موقع اسلام اون لاين
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct- 2000/qpolitic16.asp

(٣) محمد سيد أحمد، محاولة لتأصيل الانتفاضة، شئون عربية، العدد ١٠٧ سبتمبر ٢٠٠١، ص ص ٢٠،٢١

(٤) د/ محمد عبدالوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢) ص ٣١٧

تبلور أهدافه، ومن أكثر صوره انتشارا هى أحداث الشغب Riot / Roits والاضرابات Grèves /Strikes والمظاهرات Démonstrations / Demonstratios وقد يحدث الاضطراب نتيجة الاحباط، وقد يكون مجرد تكنيك اذا قصد من ورائه حمل الحكومة على التورط فى أعمال قمعية من شأنها دفع المزيد من الأفراد الى معسكر المعارضين،أما الثورة فهى أكثر شمولا وأعمق تأثيرا مما سبق فى تأثيرها على النظام السياسى والمجتمع ذاته وهى عمل شعبى عنيف يفضى الى تحول جذرى كلى لنظام المجتمع (١)، أما مفهوم حرب الاستنزاف Guerre d'usure/ A war of attrition يبنى على مبدأ الاستهلاك التدريجى لقوة الخصم بالصورة التى تؤدى الى إرهاقه والنيل من معنوياته والاضعاف المستمر لمقدرته على الرد وعدم تمكينه من استعادة تماسكه وتجميع عناصر قوته وافقاده زمام المبادرة، وقد يتسع المدى الذى تنفذ فيه إستراتيجية الاستنزاف بحيث تشمل دولة الخصم بأكملها، أو أنه يقتصرعلى بعض القطاعات الاستراتيجية المتمثلة فى قواته أو أسلحته أو صناعاته العسكرية أو المدنية باعتبارها العمود الفقرى لمقدرته العامة على الثأر والانتقام بحيث يؤدى تدميرها تدريجيا الى الاجهاز التام على قوة الخصم الضاربة، وبالتالى إقناعه بعدم جدوى الاستمرار فى مواجهة ميئوس منها، كما أن من مقومات حرب الاستنزاف وجود تضاريس وعرة تجعل من أسلوب حرب العصابات البديل الأمثل الواقعى (٢) أما الحرب غير النظامية (حرب العصابات) Guerrilla warfare فهى استراتيجية قدمها الشيوعيون الى دول العالم الثالث على أنها تمثل المنطق الضرورى نحو خوض حروب التحرير الوطنى بنجاح تبدأ باحكام السيطرة على المناطق الريفية مع العمل التدريجى على عزل المدن، ومحاصرتها كاجراء عملى أولى نحو تأمين انتصار جموع الشعب على الجيوش النظامية المجهزة بأحدث أدوات الحرب، ومن أمثلة ذلك تجربة فيتنام ضد الجيش الفرنسى عام ١٩٥٤، وأيضا تجربة فيتنام ضد القوات الامريكية، ولكن تطبيقها يتطلب الظروف والمقومات المناسبة (٣) ومن هنا نجد أن الانتفاضة هى هبه شعبية شاملة لاتعتمد على قوة مسلحة، وتكون فى بداياتها عفوية ضد الاستبداد والإستعمار العنيف للارض ويشارك فيها جميع فئات الشعب من أطفال ونساء وشباب وشيوخ وقرويين ومدنيين ومتدينين وعلمانيين بحيث تكون من السيطرة والشمول

---

(١) د. محمد محمود ربيع ،د.اسماعيل صبرى مقلد ،موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت ،مطابع دار الوطن ١٩٩٤) ص ٤٨٨

(٢) المرجع السابق ص ٦٨١

(٣) المرجع السابق ص ص ٦٩١،٦٩٢

لاتستطع قوات الاحتلال السيطرة عليها [1]وبالتالى نجد أن الانتفاضة ليست ثـورة لأنهـا لا تتحرك بمقتضى تخطيط ثوري وخطة وأهداف مقررة سلفاً بل هي أقرب إلى رد الفعل منهـا إلى الفعل، وطالما عجز الطرفان عن التوصل إلى اتفاق سوف تستمر الانتفاضة في صـورة ما، بل سوف تزداد تفاقماً وعنفاً كلما بدأ الاتفاق أقرب وبرزت خسائر الاستمرار أكثر فداحة من التنازلات التي يقتضيها اتفاق[2].

كما أن الانتفاضة ليست حرب استنزاف لأنها لاتسطع توجيه ضربات مؤلمة ورادعة لعناصر قوة الخصم تردعه عن الانتقام بل زادت من انتقام الجانب الاسرائيلى، كما أنها ليست حرب عصابات لأنها لم تعتمد على تكنيك حرب العصابات لعـدم وجـود الطبيعـة الـوعرة للاراضى الفلسطينية التى تسمح بتكرار تجربة فيتنام ضد القوات الفرنسية والأمريكية، كما أنها ليست أعمال عنف سياسى مثل التمرد أو الإنقلاب لأنها ليست من شعب ضد سـلطة دولتـه ولكنها ضد احتلال وليس لها تخطيط مسبق بل هى هبه شعبية A popular uprising / Un soulèvement populaire دافعها اليأس والاحباط من ممارسات الاحـتلال أو بمعنى آخر "هوجة شعبية " Popular sensation أو صرخة جماعية ملطخة بالدماء Un cri collectif de l'tachée de / A blood-stained Collective cry sang تستغيث وتستنجد بالعالم من قبل شعب لايملك السلاح فى مواجهة محتل يمتلك السلاح اعتراضا على ممارساته التى تمس مشاعرهم الدينية والإستقلالية يعقبها مصادمات تتطور الى تعرضهم للانتقام سواء فى صورة اغتيال أو قتل أو تدمير منازل أو طرد، ومن هنا نجـد أن الانتفاضة لها عناصر هى :

قرار الشعب : وصول الشعب الى حالة احباط ويأس .

التحرك : التحرك الشّعبي بكل طوائفه ضد الاحتلال .

شمولية الارض : أن تمتد الى كل الأرض الواقعة تحت الاحتلال .

المواجهة : الاقدام حتى ولو بدون سلاح على مواجهة القوة الاحتلالية المسلحة.

و يمكن ادخال الانتفاضة فى بنـد المقاومـة "حيـث أن المقاومـة Resistance / Résistance مفهوم يطرح سياسيا عندما تقع جغرافية وشعب ما تحت الاحتلال

والقانون الدولى يميز بين الارهاب الذى هواستخدام غير شرعى للقوة أو العنف بقصد الحصول على أهداف سياسية والمقاومة المسلحة Armed resistance / La résistance

(١) د. مصطفى عبد الغنى ،معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث المعاصـر ، مرجـع سـابق ص ص ١٢٩-١٣٠

(٢) محمد سيد أحمد، محاولة لتأصيل الانتفاضة، مرجع سابق ص ص ١٧: ٢٦ .

armée كأداة لممارسة الحق فى تقرير المصير أو التحرر من قوة احتلال لاتراعى القانون الانسانى الدولى، والمقاومة الشعبية Résistance Populaire / Popular Resistance هى عمليات القتال التى تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل فى اطار تنظيمى أو كانت تعمل بناء على مبادئها الخاصة (١).

ب- التسوية السلمية :

The peaceful settlement,Le règlement pacifique

فى البداية هل مايشهده الصراع الفلسطينى الاسرائيلى من مفاوضات وعنف قد يصل الى درجة حرب فى آن واحد هل هو:

Le règlement pacifique،settlement Peaceful: تسوية سلمية

أم تسوية سياسية:**Le règlement politique ،Political settlement** يمكن القول ان كلمة صراع (**Conflit ،Conflict**) تأتى من الفعل صرع أى طرحه أرضا وتصارع يتصارع تصارعا أى حاول كل منهما أن يصرع الآخر وصراع تعنى خصومة ومنافسة كصراع طبقى والصراعات العقائدية والطائفية" (٢)، بينما كلمة تسوية "**Règlement**"/"**Settlement**" تأتى من الفعل سوى يسوى تسوية، والتساو بمعنى قسمة بالتساوى أى وزع الأرض على التساوى وتسوية تعنى اتفاق توصل اليه ووافق عليه طرفان" (٣) "وكلمة سياسية "**Political**" / "**Politique**" تشتق من الفعل ساس بمعنى يسوس سياسة أى دبرها وأدارها .وسياسة تعنى المبادىء المعتمدة التى تتخذ الإجراءات بناء عليها سلوك الحكومات والدول ومواقفها تجاه القضايا الداخلية(سياسة داخلية) تجاه القضايا المتعلقة بالدول الأخرى (سياسة خارجية)" (٤) "أما كلمة سلمية :"**Peaceful**" / "**Pacifiques**" تأتى من الفعل سالَمَ يُسالِمُ مُسالَمةً أى سالم خصمة بعد عداء دام سنوات "(٥) وتلك الدلالات تنطبق على المعنى الإصطلاحى للتسوية السلمية التى تعنى " حل النزاعات والصراعات الدولية دون اللجوء الى العنف والحرب وذلك بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمباحثات

---

(١) عمير يحيى الفرا، حركة المقاومة الاسلامية حماس، دراسة اسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، اشراف أ.د شادية فتحي، القاهرة ٢٠٠٨) ص ٣-٤.

(٢) المعجم الوسيط، مرجع سابق ص ٧٣١

(٣) المرجع السابق، ص ٦٧٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٣١

(٥) المرجع السابق ، ص ٦٣٨

والوساطة والتحكيم والمحاكم الدولية ومن خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، ولكى تكون تسوية قادرة على الصمود فى وجه التطورات وتقادم الزمن لابد أن تتضمن تأمين الحد الأدنى من مطالب وحقوق الأطراف المعنية" (١) وذهب البعض الى أن مصطلح التسوية السلمية يحمل معنى محاولة فض النـــزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق الســـلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه ويلتزمون بتنفيذه بناء على اتفاقية محـــددة، وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية عادلة أو حلا وسطا، إذ إنها تعكس فـــي كثيـــر مـــن الأحيان موازين القوى وحالات الانتصار والهزيمة والضغوط الداخلية والخارجيـــة، كمـــا أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائما، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فســـحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكـــس تَغيُّـــر موازين القوى (٢) وفى اطار التسوية السلمية يجرى التميز بين التسوية السياســـية والتســـوية القانونية **"Règlement judiciaire"/"Legal settlement"** بالنظرالى طبيعة النـــزاع أوالصراع بين الأطراف، فالنزاعات السياسية تتيح وسائل المساومة من خـــلال المفاوضـــات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق واللجوء الى المنظمات الدولية، ولايشترط فى التســـوية السياسية الالتزام بالإعتبارات القانونية المنصوص عليها فى أحكام القانون الدولى بينمـــا فـــى النزاعات القانونية يحتكم الشخص الدولى الى المبادىء القانونية القابلة للتطبيق على القضـــية محل النزاع من خلال جهاز قانونى متخصص مثل محاكم القضاء الدولى ومحاكم التحكيم لكن من الممكن أن تسوى الخلافات القانونية سياسيا وفقا لتوازنات القوى بين أطراف النزاع (٣)

لكن البعض يرى فى مصطلح التسوية السلمية قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشـــأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة أو بـــين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد أما المعاهدات التي تنتزعهـــا قـــوى نتيجـــة احتلالها لأرض شعب آخر فهي معاهدات بين محتل و شعب مقهور وبالتالي ليست صـــراعاً حدودياً وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها مهما كانت تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنتقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على دولتهم ولذلك فإن من عادة الحركات الوطنية في البلدان المستَعْمَرة الكفاح

---

(١) عبدالوهاب الكيالى، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الاول، الطبعة الثانية، ، ١٩٨٥) ص ٧٣١-٧٣٢

(2) http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah١.htm

(٣) اسامة احمد احمد مجاهد، المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية السلمية مع اسرائيل "دراسة فى تحليـــل بعض نصوص الخطاب السياسى فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦) ، رسالة ماجستير فـــى العلـــوم السياســـية، اشراف د.محمد صفى الدين خربوش (القاهرة: مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩) ص ١٧

من أجل حريتها واستقلالها، وإذا ما حدثت مفاوضات واتفاقات فإنها لا تعطي لقوة الاحتلال حقاً في الأرض نفسها، وإنما قد توافق مرحلياً - بانتظار تحسن الظروف - على بعض الأمور التي قد تنتقص من حريتها وسيادتها كوجود قواعد عسكرية أو شروط اقتصادية مجحفة أو تحكُم المستعمر بالشئون الخارجية" (١) اما مايحدث بين الجانبين هل هو حرب "Guerre" / "War" أم سلام "Paix"/Peace" أم استسلام **Surrender** فى البداية نجد أن " كلمة سلمية تأتى من الفعل سالَمَ يُسالِمُ مُسالَمةً أى سالم خصمة بعد عداء دام سنوات وليس من اِستَسْلَم يَسْتَسْلِمُ اسْتِسْلامًا أى أقر له بالغلبة مثل "استسلمت المدينة بعد حصار طويل"(٢). أما " كلمة السلام تعنى آمان وعكسه الحرب "انتهت الحرب وساد السلام" أيضا السلام من أسماء الله الحسنى ، وسلم هى مؤنث سلام عكسه الحرب "وان جنحوا للسلم فاجنح لها "(٣) وهناك من يذهب الى أن مفهوم السلام لا يتعدى انهاء حالة الحرب بين الأطراف المتحاربة دون اقامة تطبيع ملزم يؤدى الى احداث تغير بنيوى فى هوية منطقة اقليمية ومنظومتها الثقافية وخصائصها الحضارية، بينما هناك من يرى تعدى مفهوم السلام الحلول القائمة على الترتيبات الأمنية، وتوقف الحرب الى تضمين تلك الحلول علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية بين الأطراف المتصارعة وشموله هذه النواحى يجعل منه سلاما ايجابيا **(Positive Peace)** ورغم ذلك يرى البعض أن العلاقة بين السلام والحرب هى علاقة دائرية انطلاقا من تجارب التاريخ اذ أنه بعد التوصل الى سلام قائم على حل أسباب الصراع تبرز قضايا أخرى جديدة أو قد تعود القضايا القديمة فى صياغة جديدة لتكون سببا للحرب مرة أخرى (٤)

ومما سبق يتضح أن مايجرى بين الجانبين هو تسوية سياسية طالما لم ينتهى العنف بينهما مع لجوء الطرفين أحيانا للقوة ومستبعد منها الشق القانونى للتسوية السلمية، كما أن التسوية السياسية غير كافية لإعادة الحقوق الفلسطينية ويمكن النظر اليها باعتبارها أداة لادارة الصراع حيث مازالت هناك قضايا عالقة لم يتم الاتفاق عليها بين الجانبين وذلك فى طريق الوصول الى تسوية سلمية مفترضة ومرتقبة للصراع بين الجانبين .

وبالتالى نجد ان مايحدث بين الجانبين لم يصل بعد الى حالة السلام التى تعنى العكس توقف الحرب و العنف بينهما رغم خيار التفاوض بين الطرفين حيث أن الطرفين لم يتمكنا

---

(1) http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

(٢) المعجم الوسيط ، مرجع سابق ص ٦٣٨

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣٩

(٤) اسامة احمد احمد مجاهد، المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية السلمية مع اسرائيل مرجع سابق ص ص ١٧-١٨

حتى الآن من التوصل الى اتفاق حول القضايا الخلافية بينهما، كما أنه ليس استسلاما من أى منهما للآخر لأنه لم يقر أحد الطرفين بالغلبة على الطرف الآخر، ومازال الجانب الفلسطينى قادر على المقاومة، ومن هنا فضل الباحث فى عنوان بحثه العلمى مصطلح تسـوية سـلمية باعتبارها أشمل من تسوية سياسية التى يمكن أيضا استكمالها بتسوية قانونية لاستكمال حصول الفلسطينيين على حقوقهم، اذ أن التسوية السياسية لاتكفى لحصول الفلسطينيين على حقـوقهم، لذلك تحدد هذه الدراسة مفهوما اجرائيا للتسوية يمكن ايجازه فى أن التسوية السلمية للصـراع الفلسطينى الاسرائيلى هى تلك الترتيبات التى وافقت عليها كل من قيـادة منظمـة التحريـر الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية و تساندها الامم المتحدة والولايات المتحدة واللجنة الرباعيـة والدول العربية المعتدلة عن طريق التفاوض لحل الصراع الفلسطينى الاسرائيلى مـن خـلال حل الدولتين الذى يسمح باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبارها الآلية الأكثر فعالية لادارة الصراع الفلسطينى الاسرائيلى حتى تستطيع المنطقة توجيه مواردها الى شعوبها بـدلا مـن اهدارها فى حروب تؤثر بالسلب على مشروعها النهضوى فى المستقبل

ج - ظاهرة الاستشهاد الفلسطينى

إرتبطت انتفاضة الأقصى بظاهرة الاستشهاد، ومـن الوجهـة الإسـلامية نجـد أن الاستشهاد هو فعل يقع في دائرة الجهاد في سبيل غاية والجهاد عند المؤمن بالله يكـون فـي سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، وتعبير في سبيل الله يتضمن الزود عن الوطن والعـرض والمال والعمل لانتصار القيم العليا التي نزل بها الوحي الإلهي، لكـن مـن وجهـة النظـر الفلسطينية نجد أن الاستشهاد يتميز بالآتي: بأن الاستشهادي يكون قد وضـع نصـب عينيـه الشهادة في سبيل الله، فهو طالب الشهادة وقد عزم على أن يقاتل العدو إلى أن يقتل ويقضـي نحبه فيكون شهيداً، ووارد من ثم أن يلتحم هو نفسه بسلاحه وأدواته التي يستخدمها لضـرب العدو فيغدو جزءاً منها، وهذا هو حال الاستشهادي الذي يجعل الحزام الناسـف نطاقـاً لـه وسلاحاً ويفجره في نفسه، وهذا هو حال الاستشهادي الذي يفجر سيارة مفخخة، فالسيارة مـن أدواته والمتفجرات من سلاحه وهنا نجد أن العناصر المكونة للاستشهاد هي أولاً: نجد إنسـاناً هو الاستشهادي ثانياً: يؤمن بعقيدة تعلى من الشهادة وثالثاً: يعيش في وسط اجتمـاعي يكـرم الشهداء وهو ما تراه عندما تطلق إحدى السيدات الفلسطينيات الزغاريد عند علمها باستشـهاد إبنها، لكن إذا كانت ظاهرة الاستشهاد في الواقع الفلسطيني المعاصر تلقى تأييداً من المجتمـع

الفلسطيني إلا أن إسرائيل تنظر إليها على أنها عمليات إرهابية(١) رغم ذلك يمكن النظر إلـى العمليات المسلحة الفلسطينية من أكثر من زاوية وهي:

- هي عنوان على اصرار الشعب الفلسطيني واستعداده لتقديم التضحيات.
- هي عنوان على فكرة التضحية بحياة الفرد إذا ما قورنت بحياة الوطن إذ أن هذه العمليات تقرر أن مصلحة الوطن فوق مصلحة الفرد.
- أنها دليل على القوة التنظيمية للفصائل الفلسطينية والأجنحة العسكرية الخاصة بها.
- تؤدي هذه العمليات دوراً ملموساً من الناحية السيكولوجية يحتاجه الإسـرائيليون لتبريـر اعتداءاتهم على الفلسطينيين(2).

وهذا يدفعنا الى التعرف على الفرق بين مصطلحي الانتحار والاستشهاد لغويا :

الاستشهاد : كلمة الاستشهاد ليست من الفعل **شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً ومَشْهَدًا فهو شاهَدٌ**(٣)، أى أخبر به خبرا قاطعا وأدى ماعنده من الشهادة (٤)، أوبمعنى حضره "{فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} [البقرة: ١٨٥ ، **وليست بمعنى شَاهَدَ يُشَاهِدُ مُشَاهَدَةً** أى رآه بعينه، وليست بمعنى **أَشْهَدَ يُشْهِدُ إِشْهَادًا** بمعنى جعله يشهد عليه، وليست بمعنى **تَشَهَّدَ يَتَشَهَّدُ تَشَهُّدًا** ، بمعنى قال أشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله،أو قرأ التشهد "التحيات لله"وإنما من **الفعل اسْتَشْهَدَ يَسْتَشْهِدُ اسْتِشْهَادًا** أى تعرض للقتل فى سبيل الله "استشهد عدد من جنودنا فى ساحة الشرف" وأيضا **أُسْتُشْهِدَ يُسْتَشْهَدُ اسْتِشْهَادٌ** أى قتل الرجل شهيدا وتعرض للقتل فى سبيل الله واسْتِشْهَادٌ مصدر الفعل **اسْتَشْهَدَ**، وكلمة شَهِيدٌ جمعها شُهَدَاءُ والشهيد هو من قتل فى سبيل الله(٥)، وهذا المعنى اللغوى يتطابق مع آيات القرآن الكريم :

قال تعالى: { وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ } [آل عمران:١٦٩]،"فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَن يُقَاتِلْ فِـي سَبِيلِ اللّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً" [سورة النساء اية:٧٤]، وقال تعـالى:"إِنَّ

(١) د/ أحمد صدقي الدجاني، ظاهرة الإستشهاد في الواقع الفلسطيني المعاصر، مجلة شئون عربيـة، العـدد ١٠٧ سبتمبر سنة ٢٠٠١، ص ص ٣١، ٣٢، ٣٣ .

(٢) أنور الهواري، العمليات الفدائية والجهاد رؤى أولية، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٤٩ يوليـو ٢٠٠٢ ص٨١، انظر ايضا أنور الهواري: في البعد الديني للمسألة الفلسطينية، مدخل ثقافي، مدخل ثقـافي، مجلـة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢ ص ١٠٧

(٣) د. مصطفى عبد الغنى ،معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث المعاصر ، مرجع سابق ص ٧٠٥

(٤) المعجم الوسيط ،مرجع ساق ص ص ٥١٦-٥١٧

(٤) د. مصطفى عبد الغنى ،معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث المعاصـر ، مرجـع سـابق ص ص ٧٠٥-٧٠٦

اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" [التوبة:١١١].

الانتحار : كلمة الانتحار ليست من الفعل نَحَرَ يَنْحَرُ نَحْرًا فهـو نـاحر أى ذبحـه أو ضربه فى نحره"ذبح البعير"، أو نَحَرَ الأُمورَ علْمًا أى أتقنها وليست من نَاحَرَ يُنَاحِرُ مُنَـاحَرَةً أى خَاصَمَهُ وليست من الفعل تَنَاحَرَ يَتَنَاحَرُ تَنَاحُرًا مثل تناحر القوم على شيء أى تخاصـموا عليه فكاد أن يقتل بعضهم بعضا "تَنَاحَرُوا على قطعة أرض وسال الدم بينهما" وإنما من **الفعل انْتَحَرَ يَنْتَحِرُ انْتِحَارًا**،وانتحر الشخص تعنى قَتَلَ نفسه عمـدا "انتحـر شـنقا" "انتحـر بهـذا المسدس"[(١)]، فانتحر الرجل تعنى قتل نفسه بوسيلة ما [(٢)]، وبالتالى نجد ان الانتحاركمـا هـو واضح لغويا هو فعل يكمن في قتل الشخص لنفسه، وبالتالى فالانتحار هو تعدي الإنسان على نفسه بالقتل.

هذا الوضوح اللغوى فى اللغة العربية فى الفرق بين المصطلحين يقابله التباس علـى أرض الواقع فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى على العمليات المسلحة الفلسطينية التى يفجـر فيها الفلسطينى المُغتَصب أرضه نفسه فى المحتل الاسرائيلى الغَاصب لأرضه، وهذا الالتباس بين المصطلحين لغويا وعلى أرض الواقع ينبع من أن التفسير اللغوى للمصـطلحين يركـز بالاساس على سلوك الشخص ذاته فاذا كان قد قتل من قبل شخص آخر فى سـبيل الله فهـو استشهادى أما لو قتل نفسه بيده حتى لو فى سبيل نفس الغاية فهو اذا انتحار، امـام التفسـير العملى الفلسطينى يركزعلى الغاية من سلوك المفجر نفسه التى ترى أنه اذا كانت الغاية هـى قتل مغتصبى الأرض والرد على الاعتداء على قتل الاطفال والمدنيين فهو اذا استشهاد حتـى وإن قتل نفسه وفجرها، وهنا يأتى التعارض بين المصطلحين لغويا وعمليـا وهـو تعـارض لايجب أن يكون موجودا خاصة أن القرآن الكريم باللغة العربية ومما زاد من هذ الالتباس هو أن الفلسطينى قبل أن يفجر نفسه يطلق الشهادة والشهادة هنا لغويا ليست بمعنى فعل الاستشهاد أى القتل وإنما بمعنى يشهد أن ألا إله إلا الله أن محمدا رسول الله وهذه مرحلة مختلفه وسابقه عما سيقدم عليه بعد ذلك فان أقدم على القتال فى سبيل الله وقتل فهو شهيد وكان أمامه هامش من النجاة وهنا يقترب من المعنى اللغوى للاستشهاد أما لو أقدم على تفجير نفسه بيده فهنا قتل نفسه واقترب من المعنى اللغوى لتعريف الانتحار ولم يكن أمامه هامش من النجـاة فهـامش النجاه هنا قضى عليه بيده

(١) المرجع السابق ص ١١٧٧

(٢) المعجم الوسيط، مرجع سابق ص ٩٢٤

وقد يرى البعض هنا الى أن الانتحار يقترب من الفعل " تناحر يتناحر تناحرا مثل تناحر القوم على شيء أي تخاصموا عليه فكاد أن يقتل بعضهم بعضا "تناحروا على قطعة أرض وسال الدم منهم"[1] وان اقترب ذلك من حالة الفلسطينيين باعتبار أنه تناحر على الأرض مع الاسرائيليين ولكن لابد هنا أيضا أن يكون القتل من طرف للطرف وليس قتل نفسه لنفسه من طرف واحد، أما أن يقتل آخرين بتفجير نفسه فهنا يكون قتل نفسه من أجل قتل آخريين ينازعونه على الأرض، ومما يزيد الالتباس بين كلمتى الانتحار والاستشهاد فى الحالة الفلسطينية هو ادانة الغرب لتلك العمليات للجانب المُغتَصب أرضه فى وقت لايدين فيه قصف اسرائيل للمدنيين الفلسطينيين، ومما يزيد من الالتباس أيضا السلوك الاسرائيلى المتمثل فى قدرتها على قصف وقتل القيادات الفلسطينية والمدنيين بالصواريخ والطائرات، وعدم قدرة الجانب الفلسطينى على الرد بنفس الطريقة، فيلجأون الى تفجير أنفسهم فى الاسرائيليين ردا على ذلك، ولتوقف ذلك يجب على الغرب ادانة قصف اسرائيل للمدنيين الفلسطينيين واغتيالها للقيادات الميدانية الفلسطينية، وعلى اسرائيل أن تتوقف عن ذلك حتى يزول هذا الالتباس الناتج عن رد الفعل على سلوكها العدوانى والذى يزيد منه أيضا أنه يوجد فى ظل اعتراف متبادل بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية

ويود الباحث الإشارة إلى أنه يجب التفرقة بين العمليات المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال دون أن يفجر فيها فلسطينى نفسه وتدخل فى باب مقاومة الاحتلال- "وداخلها يجب التفرقة بين أن تكون ضد جنود مسلحين فى وضع احتلال للأرض ومستوطنين فى زى مدنى يغتصبون الأرض وهم مسلحين ومدنيين فى المطاعم والمقاهى والمواصلات العامة وليسوا مسلحين" - و بين العمليات المسلحة ضد الاحتلال التى يفجر فيها الفلسطينى نفسه ويضفى عليها طابعا دينيا فى منطقة بها ثلاث دينات سماوية هى الاسلام والمسيحية واليهودية مصدرها إله واحد "الله أحد" وكلها قد تبيح ذلك مما قد يعصف بحياة المدنيين فى العالم، والثانية أختلف الكثيرون على وصفها، حيث وصفتها فصائل المقاومة الفلسطينية على أنها عمليات استشهادية رغم أن من قام بها فجرنفسه ، بينما وصفتها الكتابات الإسرائيلية والغربية على أنها إرهابية وهو وصف اقتربت منه أحيانا أيضا القيادة الفلسطينية عندما كانت تقوم بادانة تلك العمليات أثناء زيارة المبعوثين الدوليين فى المنطقة، وانطلاقا من اختلاف العالم والفلسطينيين أنفسهم على وصفهم لتلك العمليات التى يقوم بها فلسطينى بتفجير نفسه وانطلاقا من التعارض بين المعنى اللغوى لمفهومى الاستشهاد والانتحار والتطبيق العملى الفلسطينى للمفهومين على أرض الواقع يفضل الباحث استخدام مصطلح "عملية مسلحة" Armed

(١) د. مصطفى عبد الغنى ،معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث المعاصر ، مرجع سابق ص ١١٧٧

operation باعتباره مصطلح يسرى على التى فجر فيها نفسه أم دون أن يفجر فيها نفسه كما يسرى أيضا على العمليات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، كما أنه مصطلح يرضى جميع الكتابات على اعتبار أن المنطقة العربية نزلت فيها ثلاث ديانات منتشرة فى العالم حاليا هى الاسلام والمسيحية واليهودية وداخل كل ديانة عشرات الطوائف وداخل كل طائفة طوائف أخرى، ويتعذر على الباحث اختيار مصطلح يتفق مع كل تلك التوجهات باعتبار أنه صراع يأخذ أبعاد دولية حيث يستطيع كل اتجاه التكملة على كلمة عملية مسلحة المصطلح الذى يتفق مع توجهاته إما (عملية مسلحة استشهادية **Armed operation martyrdom** تسببت فى كذا وكذا، أو عملية مسلحة فدائية تسببت فى كذا أو عملية مسلحة انتحارية **Process armed suicide** تسببت فى كذا وكذا، أو عملية مسلحة ارهابية **An armed terrorist** تسببت فى كذا وكذا، بالاضافة الى رفض الباحث لفكرة أن يقوم شخص بتفجير نفسه حيث من الخطورة ترك المصطلح والسماح بتعميمه لأن بعض الفئات من الديانات الثلاث قد تبيحه وهو الأمر الذى يتسبب فى فوضى يكون ضحيتها المدنيين فى العالم كما يحدث فى العراق وافغانستان واليمن وتركيا والمغرب والجزائر ويستهدف المدنيين، كما يسجل الباحث اعتراضه على قتل المدنيين المجردين من السلاح من الجانبين استنادا الى حجة عدم جواز قتل الأسير لأنه أصبح مجردا من السلاح، واستنادا أيضا الى نصيحة ابى بكر الصديق لاسامة بن زيد فى غزوة مؤته بأن لايقطع شجرة ولايقتل طفلا ولاشيخا، وهنا يشير الباحث أنه ليس معترضا على أن يقاتل الفلسطينى من أجل وطنه ولكن الاعتراض فقط أن يفجر نفسه بيده، فالاستشهاد والانتحار لغويا لايعنيان معنا واحدا، فالاستشهاد أن يقتل من طرف ثانى فى سبيل الله أما أن يفجر نفسه قد يدخل فى اطار الحرب النفسية أو الضغط النفسي علي الطرف المحتل لكنه فى النهاية يقتل نفسه بيده، وان كان البعض قد يبيحها للفلسطينيين كحالة خاصة لكن سيتعارض هذا مع معناها اللغوى كما لايمكن تعميمها لخطورتها على حياة المدنيين، كما ينوه الباحث الى أن قيام اسرائيل بقصف المدنيين الفلسطينيين هو ارهاب وجرائم حرب وليس دفاعا عن النفس كما تدعى .

د - مقدمات الانتفاضة وأسبابها:

لم تكن انتفاضة الأقصى سوى الانفجار الكبير الذي شهده المسار الفلسطيني الإسرائيلي، فقد كانت هناك توترات مستمرة بين الطرفين خلال الشهور السابقة لها وتتمثل في الآتي:

١- التهديدات الفلسطينية بإعلان الدولة من جانب واحد:

كانت مسألة إعلان الدولة الفلسطينية بشكل منفرد من جانب واحد بدأت تتسبب في توترات واسعة النطاق بين الجانبين وكانت القيادة الفلسطينية قد حددت مرة أخرى تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٣ لإعلان تلك الدولة من جانب واحد إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول ذلك التاريخ، ومن جانبها هددت الحكومة الإسرائيلية بأنها لن تعترف بتلك الدولة، وأن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى مواجهة مشيرة إلى احتمال قيام القوات الإسرائيلية باقتحام مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، فيما رد أحد المسئولين الفلسطينيين (أحمد عبدالرحمن الأمين العام للحكومة الفلسطينية ٨/٢٠) بأن المستوطنين سيصبحون رهائن إذا ردت إسرائيل على إعلان الدولة وهو الأمر الذي أثار احتمالات حدوث صدامات مسلحة[١].

٢- زيارة آرئيل شارون للمسجد الأقصى:

رأي البعض أن اقتحام آرئيل شارون زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك في حراسة ثلاثة آلاف جندي للمسجد الأقصى هو السبب المباشر لتفجر الانتفاضة، وأن هذا الاقتحام لم يكن إلا إفرازاً للعديد من التناقضات التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي والتي تمثلت في تناقص الخيارات المتاحة أمام إسرائيل في الفترة السابقة للانتفاضة، ووضعت باراك وحكومته وإسرائيل أمام مفترق طرق لم يستطع تجاوزه، وأصبحت حكومة باراك مجبرة على الوقوف أمام هذا المفترق[٢] وجاء إعلان الجانب الإسرائيلي عن زيارة آرئيل شارون للحرم القدسي قبل الموعد المحدد بأسبوع، وتمت الزيارة رغم إعلان الجانب الفلسطيني عن تداعيات الأثر الذي يمكن أن تتركه الزيارة على الاستقرار الحرج في الأراضي المحتلة[٣] ورغم تحذيرات عرفات لباراك والإدارة الأمريكية من تداعيات الزيارة حيث رأى كثير من الفلسطينيين في زيارة شارون إعلان تأييد أمريكي لملكية اليهود للمواقع المقدسة في القدس، وعندما تكون القضية هي الإسلام مقابل اليهودية فلابد من الرد وبالفعل أعلن شارون في ذلك اليوم أن هدفه من الزيارة التجسيد الواقعي لسيادة إسرائيل على القدس [٤].

---

(١) د. جهاد عودة(محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠١) ص ٢٥٢

(٢) د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١ ص ١١٩

(٣) سليم تماري وريما حمامى، إنتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، مرجع سابق، ص ١٣

(٤) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦) ص ٣٣٨.

٣- جاءت الانتفاضة في ظل مجموعة من التراكمات والاحباطات مع رفض حكومة باراك تنفيذ الإتفاقات الخاصة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو والقاهرة وواي ريفر وطابا والخليل، واستمرار عمليات الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، علاوة على استمرار عمليات التصفية والتضييق والخناق والقمع من جانب قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين

٤- كان العامل الرئيسي الذي لعب دوراً محورياً في التصعيد هو الدموية الشديدة التي واجه بها الجيش الإسرائيلي المظاهرات السلمية التي اندلعت رداً على زيارة شارون للحرم القدسي والتي أسفرت عن استشهاد تسعة فلسطينيين، وإصابة أكثر من ستين رغم أنهم كانوا غير مسلحين، الأمر الذي تسبب في اندلاع مظاهرات سلمية في جميع الأراضي الفلسطينية احتجاجاً على رد الفعل الإسرائيلي لكن القوات الإسرائيلية تمادت في اطلاق النار وعمليات القتل والقمع، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية(١). وفي مارس ٢٠٠٢ برهن التقرير الذي أصدره فريق تقصي الحقائق التابع للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة ادعاءات كثير من المراقبين بأن ردود الفعل الاسرائيلية القاسية على المظاهرات قد أثارت الانتفاضة(٢).

٥- تذهب بعض التحليلات الفلسطينية إلى أن الانتفاضة كانت أيضاً بمثابة احتجاج من جانب جيل القيادات الشابة (الحرس الجديد) ضد فشل الحرس القديم داخل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في تحقيق هدف الاستقلال الوطني وخلق نظام للحكم الجيد والنزيه في المناطق الفلسطينية(٣)

٦- تعثر مفاوضات كامب ديفيد ٢: فنظراً لأهمية القضايا التي طرحت في كامب ديفيد٢، وحالة التوتر التي سيطرت على الشارعين الفلسطيني والإسرائيلي كانت ثمة مشكلة رئيسية أمنية حقيقية وهى أن عدم التوصل إلى اتفاق يمكن أن يقود إلى سيناريوهات عنيفة، فإذا كان من المتصور أن مشكلات مثل الجولان أو جنوب لبنان يمكن أن تظل معلقة في إطار حالة اللاسلم واللاحرب لسنوات طويلة كما ظلت من قبل دون أن يجد أحد أطرافها نفسه مضطرا إلى التحرك جبرياً في اتجاه آخر، فإن الوضع يختلف عن ذلك على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية بفعل التداخلات الجغرافية والسكانية والتماس اليومي على نحو لا يمكن

(١) توفيق جراد، الانتفاضة الثانية.. الأسباب والنتائج (فيها شارون)

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=76760901720070929221 05

(٢) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، مرجع سابق ص ٣٣١.

(٣) خليل الشقاقي، السلام وعرفات ضحايا فشل أوسلو، وجهات نظر، العدد ٣٨ مارس ٢٠٠٢، ص ص ١٦-١٩

الابقاء فيه ببساطة على الأوضاع معلقة انتقالية، ومن ثم فإن عدم وجود تحرك في اتجاه التسوية حتى لو كان تدريجياً وبطيئاً يحمل في طياته مخاطرة مستمرة لانفجار التوترات والصدامات المسلحة التي تشكل جوهر مفهوم الحرب على هذا المسار[1] وهذا يعنى أنه اذا كانت انتفاضة ١٩٨٧ تفجرت كرد فعل من الشعب الفلسطيني على اهمال قضيته، فإن انتفاضة الأقصى تعني أن الشعب الفلسطيني لا يرضى بأي تسوية وأن هناك خطوطا حمراء لا يمكن التراجع عنها خاصة، كما أنها الانتفاضة الأولى التي تحدث في ظل وجود سلطة وقوات فلسطينية على الأرض الفلسطينية، كما أن قدرة الشعب الفلسطيني على إلحاق ضرر مؤثر في قوة الإحتلال الإسرائيلي في فترة زمنية وجيزة نسبياً هى نقطة البداية عادة في اجبار القوى الاستعمارية على إعادة حساباتها فحركات التحرر الوطني لم تنته في الأغلبية العظمى من الحالات بهزيمة ساحقة للمحتل، ولكن برفع تكلفة احتلاله إلى الحد الذي يجعل مناطق الاحتلال غير داعمه لأمن المحتل ومن ثم تخلق واقعاً لتغيير سياساته[2].

---

(١) د. جهاد عودة(محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ص ٢٥٢، ٢٥٣

(٢) د. أحمد يوسف أحمد، الرقم العربي في معادلة التحرير الوطني الفلسطيني، تحليل الامكانيات والقيود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٥، ٤٦ شتاء ربيع ٢٠٠١ ص ص ٢٦، ٢٧

الفصل الأول
الموقف الفلسطيني من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية

يتناول هذا الفصل الكيفية التي تعامل بها الفلسطينيون من سلطة وطنية وفصائل وقوى سياسية مع الانتفاضة وعملية السلام، وغياب رؤية موحدة بين كل هذه الفصائل علـى كيفيـة توجيه الانتفاضة أو ربطها بالعملية السلمية الموروثة عن اتفاقات أوسلو، وأيضا على التبـاين الشديد بين الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في ادراك طبيعة وحجم التأثير الناجم عـن أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الرؤية الأمريكية تجـاه القضـية الفلسـطينية، وعلـى استمرار الجانب الفلسطيني في المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، فقد اختلف الموقف الفلسطيني من الانتفاضة على مستويين أولهما على مستوى القيادة الفلسطينية التى ساندت الانتفاضة فـى بداية اندلاعها الى إدانتها فى نهاية الدراسة، بينما اتخذت الفصائل الفلسطينيينة موقف واضحا بدعم ومساندة الانتفاضة، وهو موقف تعارض أحيانا كثيرا مع موقف القيادة الفلسطينية اللأمر الذى نتج عنه فى النهاية ضعف الموقف الفلسطينى خـلال معالجتـه السياسـية لتطـورات الاحداث، ومثل فى النهاية عامل سلبى على استئناف عملية السلام نظرا للظـروف الاقليميـة والدولية والداخلية التى تزامنت مع تطور الأحداث، وتحاول الدراسة فى هذا الفصل أن ترصد ذلك من خلال محورين الأول موقف القيادة وموقف الفصائل، والثانى المعالجة السياسية للقيادة الفلسطينية لأحداث الانتفاضة على المستويين السياسى والعسكرى ويمكن تناول ذلك من خلال التالى :

المبحث الأول: موقف القوى الفلسطينية

المطلب الأول: موقف القيادة الفلسطينية

المطلب الثاني : موقف الفصائل الفلسطينية

المبحث الثاني: كيفية معالجة القيادة الفلسطينية لأحداث الانتفاضة

المطلب الأول: على الصعيد السياسي

المطلب الثاني: على الصعيد العسكري

المبحث الأول: موقف القوى الفلسطينية

اندلعت الانتفاضة فى وقت تختلف فيه القوى الفلسطينية على خيارى المقاومة والتفاوض دون أن يكون لهما خيار واحد يتم الاجماع عليه، وهو الأمر الذى تحاول الدراسة أن توضحه من خلال استعراضها لمختلف المواقف من أجل اظهار هذا التباين لأنه كان له أثر بالغ فى تقليل مكاسب الانتفاضة، ويمكن تناول ذلك من خلال موقف القيادة الفلسطينينة التى شاركت فى التوقيع على اتفاق اوسلو، والتى قطعت شوطا من المفاوضات مع اسرائيل وموقف الفصائل التى ترفض فكرة التفاوض مع اسرائيل استنادا لمرجعيات وعقائد دينية يصعب تغيريها

المطلب الأول: موقف القيادة الفلسطينية

أولاً: الموقف من عسكرة الانتفاضة:

أ- العوامل التى حددت موقف السلطة من الانتفاضة

جاء موقف السلطة من الانتفاضة فى ظل مجموعة من القيود الداخلية والخارجية تمثلت فى الاتى:

١- رغم وجهة النظر الأمريكية والاسرائيلية التي ترى أن عرفات اختار العنف بديلاً عن المفاوضات الا أن السي أي أيه رأت أن ذلك غير حقيقي، وأن عرفات لم يخطط لإنتفاضة الاقصى وأن جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائي في الضفة الغربية توقع اندلاع العنف وطلب من عرفات حث باراك على منع زيارة شارون للمسجد الأقصى، وفي النهاية حاول عرفات ركوب موجة الغضب السائدة في أوروبا وفي العالمين العربي والاسلامي ضد ردة الفعل القاسية للجيش الاسرائيلي(١)

٢- جاء انطلاق انتفاضة الأقصى في ظل أوضاع فلسطينية مختلفة حيث جاءت في وقت اعترفت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، واعترفت السلطة الفلسطينية بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي وهو ما يعني إعترافاً ضمنياً بوجود إسرائيل(٢)

٣- كما جاءت الانتفاضة فى وقت جاءت فيه نشأة وتشكيل السلطة الفلسطينية بناء على اتفاق أوسلو سبتمبر ١٩٩٣ مع إسرائيل وهي تتولى أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أخذت السلطة الفلسطينية بعداً تمثيلياً للفلسطينيين في الضفة والقطاع ثم شعبياً في

---

(١) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص- ص ٣٨٠ -٣٨٣.

(٢) د. محمد سعيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ - ١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١ ص ١٠٤

يناير ١٩٩٦، وانتخاب مجلس تشريعي من ٨٨ عضواً، كما تم انتخاب رئيس السلطة ياسر عرفات مباشرة من فلسطيني الضفة والقطاع، ورغم أن المعارضة الفلسطينية (حماس، الجهاد، الحركة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرهما) قاطعت الانتخابات إلا أنها المرة الأولى التي يمارس فيها جزءٌ كبيرٌ من الفلسطينيين حقوقاً انتخابية سياسية، ومع ذلك فإن تمثيل السلطة الفلسطينية ظل محصوراً بأبناء الضفة والقطاع دون أن يشمل فلسطيني ١٩٤٨ وفلسطيني الخارج[١]

٤- تزامن ذلك مع توتر العلاقة بين القوى السياسية الفلسطينية المختلفة من جانب وبين السلطة الفلسطينية من جانب آخر، وتتعلق هذه التوترات بطبيعة السلطة ذاتها والحدود المفروضة على حركتها بسبب الالتزامات المنصوص عليها في اوسلو بل أن السلطة نفسها كانت تبدو منقسمة إلى تكتلات وتيارات متصارعة زادت من حدة التوترات على الساحة السياسية[٢] .

٥- كما أدى تعثر عملية السلام المستمر إلى تردى الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية، كما أدت إلى منع تدفق المساعدات الدولية إليها المتفق عليها لإصلاح البيئة الاقتصادية للسلطة في الوقت الذي كانت تضغط فيه إسرائيل على الدول المانحة للضغط على الجانب الفلسطيني في المفاوضات[٣]، ووصل الاقتصاد الفلسطيني إلى أسوء حالاته إما بسبب ضعف الموارد والامكانات، أو بسبب سياسات الإغلاق والحصار التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين في أعقاب العمليات المسلحة التي لم تتوقف حماس والجهاد عن تنفيذها ضد إسرائيل [٤]

بـ - اختلاف الرؤى داخل السلطة ازاء الانتفاضة

في ظل هذا الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي للفلسطينيين تبلورت ثلاث رؤى في النظر إلى انتفاضة الأقصى عقب اندلاعها:**الرؤية الأولى:** ترى أن الانتفاضة تمثل قطيعة مع الماضي التفاوضي القريب ونهاية لعملية التسوية السلمية وعودة إلى الأصول والثوابت التي

---

(١) د. محسن محمد صالح، فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطين (١) (بيروت : مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣) ص ٣٧٢

(٢) جميل هلال، حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص ص ٤٠، ٤١

(٢) د. محمد السيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧– ١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٤) قيس عبدالكريم، وتيسير خالد وصالح زيدان، عشية الانتفاضة (بيروت : شركة دار التقدم العربي للصحافة، الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الأولى، إبريل ٢٠٠١) ص ٢٦

تميز الصراع بين العرب وإسرائيل صراع وجود لا حدود، ليس له أن ينتهي إلا بزوال الكيان الإسرائيلي، والرؤية الثانية تنظر إلى الانتفاضة في سياق عملية التسوية التي بدأت في أوسلو وأنها جزء لا يتجزأ من عملية التفاوض التي يسعى الطرفان من خلالها إلى تحسين مواقعهما التفاوضية، على أمل أن ينعكس ذلك في شكل الاتفاق النهائي الذي يمكن التوصل إليه في نهاية العملية التفاوضية، وبجانب هاتين الرؤيتين كانت هناك رؤية ثالثة يرى أصحابها أن الانتفاضة تمثل مفارقة للماضي القريب من ناحية واستمراراً له من ناحية أخرى، فالانتفاضة تمثل تخلياً عن المفاوضات كطريق لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني من ناحية، لكنها من ناحية أخرى تحصر هذه الأهداف في قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل التي ستظل قائمة في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧(١).

وبصفة عامة يمكن رصد تيارين بارزين داخل القيادة الفلسطينية إزاء الانتفاضة وعملية السلام:

١ - **التيار الأول**: تتبناه عناصر القيادة الفلسطينية التي شاركت في المفاوضات ويدعو إلى :

- استخدام المكاسب السياسية التي حققتها الانتفاضة - زيادة الدعم العربي، عزل المستوطنات، تصاعد النقد لإسرائيل، التعاطف الأوروبي- لرفع سقف المفاوضات على نمط كامب ديفيد ٢ في حال استئنافها بحيث يتمكن الفلسطينيون من انتزاع شروط أفضل من تلك التي كانت متاحة لهم في كامب ديفيد٢ (٢)

- ضرورة ترشيد وتصويب مسار الانتفاضة وتعظيم الحصاد السياسي لها مشيراً إلى أن العمليات المسلحة حققت هدفين رئيسيين أولهما أنها أكدت روح المقاومة والصمود تحت أصعب الظروف، وأكدت الوجود الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة التي يتعرض لها، والثاني أنها حطمت نظرية الأمن الإسرائيلي وأكدت أن هذا الأمن مرهون بتسوية القضية الفلسطينية

- طالب هذا التيار بالكف عن العمليات داخل إسرائيل وتصعيدها داخل الضفة والقطاع، ونادى بعدم الوقوع في براثن تداعيات الحادي عشر من سبتمبر والخلط الوظيفي بين الإرهاب والمقاومة مشيراً إلى أن أكثر من مائة وخمسين دولة من دول العالم حصلت

---

(١) د. جمال عبدالجواد، صعوبات وإمكانيات التسوية بعد الانتفاضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ١١٦

(٢) سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص، مرجع سابق، ص ص ١٩،٢٠

على استقلالها عن طريق الانتفاضة الثورية وحروب التحرير، وأن إسرائيل لا تقيم وزنا لأرواح الفلسطينيين كما أن شارون لا ينتظر الدوافع لكي يقوم بعدوان ومجازر ضد الفلسطينيين[1].

٢ - **التيار الثاني**: يرى عبثية المسار العسكري للانتفاضة منتقدا حالة طغيان المقاومة المسلحة عليها مطالباً بضرورة العودة إلى المسار السياسي بوصفه الوحيد القادر على تحقيق قدر من الإنجازات مهما بلغت ضآلتها ويمكن بلورة حجج هذا التيار فيما يلي:

- أن استخدام عمليات العنف يزيد من إصرار إسرائيل ورفض التفاوض في ظل العنف.

- أن المقاومة المسلحة فرضت صراعاً غير متوازن وحربا غير متكافئة في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية.

- من الصعوبة تصور تحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية في ظل موازين القوى الراهنة.

- أن الاستمرار في المقاومة المسلحة يوفر لإسرائيل الذرائع لتبرير ردها الوحشي على الفلسطينيين.

- أن المقاومة مع التفاوض كما في الحالتين الجزائرية والفيتنامية وأيضاً مقاومة حزب الله نوع من القياس الفاسد لأنها لا تتناسب مع خصائص الساحة الفلسطينية حيث تعتبر إسرائيل الأراضي الفلسطينية مشروعها التاريخي سياسياً وأيدولوجياً وقومياً ودينياً[2].

ثانياً: إدارة الانتفاضة في ظل توقف عملية السلام:

أ- اهداف السطة من ادارتها للانتفاضة :

لا يمكن تقييم موقف القيادة الفلسطينية من الانتفاضة باعتبارها حالة ثابتة منذ اندلاعها في ٢٠٠٠/١١/٢٨ حيث يمكن رؤية مرحلتين اختلفت فيهما الأهداف المباشرة للانتفاضة من قبل القيادة الفلسطينية.

المرحلة الأولى: هي مرحلة ما بعد كامب ديفيد٢ إلى سقوط باراك في انتخابات فبراير ٢٠٠١ حيث كان الرئيس عرفات يرى في الانتفاضة شكلاً من أشكال دعم موقفه التفاوضي في مواجهة الضغط الأمريكي والإسرائيلي، ولم تكن الانتفاضة آنذاك ذات طبيعة

---

(١) د. سيد عوض عثمان، انتفاضة الأقصى: جدل العسكرة والمقاومة السلمية، في د.عماد جاد (محرر) : انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام أكتوبر ٢٠٠٢) ص ١٠٠

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢)، ص ص ٢٦٠،٢٦١

استراتيجية أو تعكس خياراً استراتيجياً جديداً، وأبرز سماتها أنها كانت هبه شعبية في مواجهة سياسة القمع التي اعتمدها باراك، وأدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الشهداء في كل الأراضي الفلسطينية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة أرئيل شارون التي أصبحت الانتفاضة فيها غير واضحة الأهداف الموحدة حيث أن الرئيس عرفات وجد نفسه نتيجة تفاهم شاروني أمريكي مستهدفاً لإخراجه من اللعبة بكاملها، وبالتالي أصبح موضوع الانتفاضة لديه أداة مهمة لاعادة الاعتبار إلى دوره كشريك لا يمكن تجاهله[1]، وقد حدد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ثلاثة أهداف للانتفاضة وهي :

١- الأهداف الآنية :هي وقف العدوان الإسرائيلي والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والحقوق الفلسطينية.

٢- الأهداف متوسطة المدى: وهي العودة إلى مائدة المفاوضات فيما يشبه حركة تصحيحية للعبث الكبير الذي تم قبل الانتفاضة في المفاوضات.

٣- الأهداف البعيدة وهي: تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وهذا الطرح نوقش في القمم العربية وفي الأمم المتحدة وفي كل خطب ياسرعرفات، وحل قضية اللاجئين وجميع قضايا الوضع النهائي على أساس الشرعية الدولية[2].

٤- وطبقاً لتصريحات وزير الإعلام الفلسطيني آنذاك ياسر عبد ربه في لقاء جماهيري في الخامس من نوفمبر ٢٠٠١ في رام الله حدد ثلاثة أهداف رئيسية للانتفاضة هي:

- استئناف المفاوضات على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧.
- توسيع رعاية المفاوضات بحيث تشمل شركاء آخرين مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل الاتحاد الاوروبي.
- إنشاء قوة دولية في فلسطين لحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة[3].

كما تبنى هذا التوجه أيضاً شريحة داخل القطاع الخاص تكونت له مصالح وإمتيازات خلال الأعوام الأخيرة عبر ما نما من علاقات مع إسرائيل حيث ترى هذه الشريحة أن

---

(١) عزمي الشعيبي، تعقيب على ندوة الانتفاضة بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة وجهات نظر، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٠، ربيع ٢٠٠٢، ص ٢٤

(٢) نبيل عمرو، انتفاضة الأقصى بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة وجهات نظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٠، ربيع ٢٠٠٢، ص ١٣

(٣) سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص، مرجع سابق ص ص ١٩، ٢٠

الانتفاضة هبه جماهيرية وظيفتها تحسين شروط العودة إلى التفاوض حول ما طرح في كامب ديفيد ٢ (١)

ب- أستراتيجية السلطة فى ادارتها للانتفاضة

يمكن توضيح ملامح استراتيجية السلطة فى مواجهة الانتفاضة من خلال الآتى :

١- لم تدار الانتفاضة من جانب السلطة الفلسطينية عبر تنظيم فتح وقوات الأمن على أنها عمليات حربية، وبدت إستراتيجيتها الرئيسية مع الوقت أنها تقوم في الأساس على عدم تحولها إلى حرب، ومقاومة الميول العسكرية داخل أوساطها، خاصة في ظل الموازين العسكرية القائمة حيث كانت تحرص على ألا تخرج المواجهات عن نطاق السيطرة في ظل إدراكها أن خسائرها سوف تتزايد إذا تطور العنف المسلح خارج نطاقه المحدد(٢).

٢- تبنت السلطة الفلسطينية موقفاً يقوم على رفض الانخراط المباشر في العمليات العسكرية لاعتبارات عديدة أبرزها تجنب الضغوط الدولية والاقليمية واستمرارها في تبني خيار التسوية التفاوضية بإعتباره السبيل الرئيسي للتخلص من الاحتلال، واعتبرت الانتفاضة مجرد وسيلة لتحسين موقفها التفاوضي، وأن امتناعها عن المشاركة في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال سوف يحرم إسرائيل من الاستخدام الواسع لآلتها العسكرية الضخمة ضد الفلسطينيين، بما يساعد على تفادي الانجرار إلى مواجهة عسكرية واسعة ومفتوحة مع اسرائيل (٣).

٣- فضلت السلطة اتخاذ موقف وسطي يمزج بين الانتفاضة والاستمرار في عملية التسوية واعتبار استمرارها مرتهناً بمدى تحسن وضع المفاوض الفلسطيني ومن ثم فقد احتفظت لنفسها بمكانة قريبة من التنظيمات الفلسطينية المقاومة عبر تنظيم فتح الذي شارك جناحاه العسكريان -كتائب العودة وشهداء الأقصى -بفاعلية في المقاومة (٤) وأكد نبيل عمر وزير الشئون البرلمانية السابق في السلطة أن عرفات رأى في الانتفاضة عملاً شعبياً يجب أن يستثمر لمصلحة الحل السياسي في اطار الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وعودة المفاوضات

---

(١) جميل هلال، انتفاضة الأقصى الأهداف التباشرة، مرجع سابق، ص ٩٤

(٢) د.جهاد عودة (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٠، مرجع سابق ص ٢٥٣

(٣) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الإستراتيجيات العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، في د.عماد جاد (محرر)؛ انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص ص٢٢٦ ٢٢٧

(٤)- مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DCBC158F-5214-4685-80BD-7734F3AE21CA.htm

على أساس الشرعية الدولية والاتفاقات القائمة، وأنه يجب عدم المبالغة في تحميل الانتفاضة أهدافا غير ما تستطيع حمله[1]

٤- رغم عدم وجود نص قرار فلسطيني باطلاق الانتفاضة والحاح السلطة في تأكيد الطابع العفوي لها إلا أن البعض الآخر رأي أنها حلقة من حلقات كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، وأنها كانت نتيجة لقرارمتعمد من جانب القيادة الفلسطينية بعد أن تبينت لها الحاجة إلى دعم موقفها، وتستند هذه الرؤية إلى ممدوح نوفل الكاتب الفلسطيني ومستشار الرئيس عرفات الذي أكد أن عرفات - في اجتماعه بهيئات السلطة السياسية والأمنية والتي اتخذت قراراً بالدفاع عن الأقصى - اعتبر زيارة شارون للأقصى نقطة تفجير للوضع كافية لاشعال الحريق على الأرض الفلسطينية ليس ذلك فقط، بل أيضاً لتحريك الوضع خارج حدود فلسطين، وأكد نوفل أن الانتفاضة تم عسكرتها منذ اليوم الأول وترافقت عسكرتها مع التحرك الشعبي بل وسبقته، وأن هدف الانتفاضة بالنسبة للتيار المركزي في السلطة كان هو تحسين شروط التفاوض[2].

٥- لم تتصدر السلطة الفلسطينية الصفوف لقيادة الانتفاضة جهراً وهذا ما دفع إسرائيل في عهد حكومتى العمل والليكود إلى القول بأنه إما أن السلطة وعرفات مع الانتفاضة يسيطران على مجرياتها وهما بذلك مسؤولان عنها وينبغي أن يحاسبا، أو أنهما لا يسيطران على الوضع الفلسطيني المنفلت ولذا لا يستحقان أن يكونا محاورين لإسرائيل، وهو الموقف الذي استغلته إسرائيل والولايات المتحدة للتشهير بالسلطة ورئيسها، إما بوصفها ضعيفة لا تملك زمام الأمور في مناطقها، وإما بوصفها راعية للإرهاب خاصة غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر بواشنطن ونيويورك[3]

٦- رأت السلطة الفلسطينية أن المعارضين لعملية أوسلو لا يقدرون أن الانتفاضة تتحرك إقليمياً ودولياً مع سياق عملية التسوية في ظل معطيات غير مواتية ولاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وأنها تدور في حدود الضفة وغزة والقدس بما يقتضي تحديد عملها بهذه المناطق وتركيز العمل الكفاحي بما يخدم التكامل بين الإستراتيجيتين السياسية والنضالية، ورفضت تحميل الانتفاضة عبئاً لا تقدر عليه كتحرير فلسطين من البحر إلى النهر طبقاً لبعض

---

(١) نبيل عمرو، ندوة انتفاضة الأقصى بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة، مرجع سابق، ص ٦١

(٢) ممدوح نوفل، وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، ص ص ٤٤- ٤٥

(٣) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، في د. نادية محمود مصطفى(محرر): ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٤) ص ص ٨٩، ٩٠،٩١

المعارضين بما يدفع لتباين الأهداف وغياب القيادة الواحدة وتنازع الاختصاصات وذلك في مواجهة رد الفعل الإسرائيلي المدمر [١]

٧- تعاملت السلطة الفلسطينية مع التنظيمات الفلسطينية المسلحة - التي رفضت نبذ وسائل الكفاح المسلح - كمحاولة لتوظيفها في علاقاتها مع إسرائيل، ففي فترات التأزم سعت إلى التلويح بالمقاومة كمجرد تكنيك للضغط على الجانب الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى التوتر والهدوء مع الفصائل الأخرى، وفي أحيان أخرى بالصدام بحسب الرسائل التي رغبت السلطة في ارسالها إلى إسرائيل، فغالباً ما كانت السلطة تبادر الى التنسيق الأمني بل ربما أيضاً إبلاغ الجانب الإسرائيلي عن أنشطة تزمع عناصر معينة على القيام بها، وهو ما أدى إلى نشوب نزاعات حيث رأت فيه الفصائل نوعاً من التواطؤ مع إسرائيل ضد النضال المشروع وإضراراً بالانتفاضة وفعلها الجهادي[٢]

٨- سعت السلطة من وراء تأيدها للانتفاضة الى تليين مواقف اسرائيل المتصلبة واقناعها بأن عرفات وسلطة الحكم الذاتي هما البديل الوحيد الذي يقبل التفاوض في مواجهة أعداء السلام على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الا أنها واجهت إشكاليتين بعد تحول الانتفاضة السريع إلى المقاومة المسلحة[٣] : الأولى: تمثلت في التباين بين السلطة والفصائل بشأن الرؤى الإستراتيجية والمرحلية حول الانتفاضة والثانية: حالة الإلتباس بين مفهوم حركة تحرير وطني وبين سلطة حكم ذاتي ملتزمة باتفاقات ذات طابع دولي، وهذا ولد التباساً آخر بين قيادة الانتفاضة والتزامات السلطة الواردة في اتفاقات أوسلو تتمحور حول شخص الرئيس عرفات نفسه من زاوية التساؤل عما إذا كان قائد حركة التحرر الوطني الفلسطيني هو رئيس السلطة الملتزمة بتطبيق الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل برعاية أطراف دولية[٤].

---

(١)عماد جاد، السلطة وقيمة المقاومة، القدس، العدد ٣٩ مارس ٢٠٠٢، ص١٦

(2) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية السلمية، مرجع سابق ص ٩٧

(3) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، في د. نادية مصطفي (محرر)؛ ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية؟، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١

(4) المرجع السابق ص ١١١

المطلب الثاني : موقف الفصائل الفلسطينية من الانتفاضة والعملية السلمية

في مقابل التيار الأول الذي مثلته السلطة الفلسطينية كان هناك تيار ثاني تتبناه الحركات الإسلامية وأوساط في الجمهور وأعداد من قواعد وكوادر وتنظيمات علمانية، يرى أن الانتفاضة هي قطعاً نهائياً مع استراتيجية المفاوضات وعودة إلى استراتيجية المقاومة ويستشهد هذا التيار بالنجاح الذي حققته المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني في طرد الاحتلال الإسرائيلي، ويعمد هذا التيار إلى رفع شعارات دينية بحتة مثل تسمية الانتفاضة انتفاضة الأقصى أو الحرم الشريف، وذلك إعلاءً للروح الجهادية ورفع شعار تحرير كامل تراب فلسطين التاريخية(١) ومع عدم تسامح الرئيس عرفات مع فكرة تبلور إطاري قيادي مستقل لإدارة الانتفاضة وتوجيهها عبر وجود قوى أخرى غير السلطة بل معارضة لها رفضت الفصائل السير وفقاً لرؤية السلطة أو الانضباط في خطواتها، وكان هؤلاء أكثر تحرراً في خطاباتهم تجاه الانتفاضة وجماهيرها، وظهرت لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية والأجنحة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية مثل حركتي حماس والجهاد الإسلاميتين والجبهة الشعبية والديمقراطية فضلاً عن جناح كتائب شهداء الأقصى المنتمي إلى حركة فتح وهي حزب السلطة والهيئة الوطنية للمستقلين(٢)، كما أن سعي الرئيس عرفات في استغلال الانتفاضة كمحاولة لتحسين الموقف التفاوضي الفلسطيني في مواجهة رئيس الوزراء الإسرائيلي جعل بقية الفصائل تعزف عن المشاركة في الانتفاضة خلال الساعات الثماني والأربعين التالية لاندلاعها علماً بأن امتداد الانتفاضة زماناً ومكاناً اضطر الفصائل إلى الانخراط فيها على أمل أخذها بعيداً عن مراد السلطة الفلسطينية من ورائها(٣)

أولاً: حركة حماس :

أ- موقف حماس من عملية التسوية السلمية

ترفض حماس من البداية عملية السلام انطلاقا من نشأتها وذلك من خلال مايلي:

١ - ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية حماس مع انطلاق انتفاضة ١٩٨٧ وعرفت منذ البداية بأنها جناح من أجنحة الأخوان المسلمين في فلسطين(٤) الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم وتم افتتاح الفروع

---

(١) جميل هلال، انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٤، خريف ٢٠٠٠، ص ٩٤

(٢) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ٨٩

(٣) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ١١٥

(4)Micbael Herzog, Can Hamas be tamed ? , Foreign affairs , March , April 2006, volume 85, no.2, p. 84.

والمقرات منذ أواخر عام ١٩٤٥ حتى وصلت نحو خمسة وعشرين فرعاً قبل حـرب ١٩٤٨، وترتكز حماس على الأسس الشرعية في رفض التسوية السلمية حسب موقف العلماء الموثوقين ولذلك فإن موقفها يتسم بالعقائدية ولا يترك مجالاً للمناورة إلا ضمن الحدود التي يقبل بها اجتهادات العلماء(١).

٢- تنطلق حماس مثل بعض المنظمات الفلسطينية من أرضية دينية من مقولة أن فلسطين من البحر إلى النهر أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط في شبر واحد منها، وترى في الوقت نفسه أن الصراع مع إسرائيل صراع وجود وقد تحدد ذلك في المادة الحادية عشرة من ميثاق الحركة الصادر في شهر أغسطس من عام ١٩٨٨ بخصوص رؤية حماس للصراع مع إسرائيل، وتختلف حماس عن الجيش الجمهوري الإيرلندي بأنها لا تفصل بين جناحيها السياسي والعسكري، كما أن لها قيادتين إحداهما داخلية في الأراضي الفلسطينية والثانية بالمنفي في الخارج بسوريا(٢).

٣- ترى حماس أن التسوية في كل صيغها الحالية فلسطينياً وعربياً ودولياً وإسرائيلياً تنطوي على التفريط بمعظم أرض فلسطين، وحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم المحتلة، ولا تمانع حماس من فكرة عقد الهدنة لزمن محدود مع إسرائيل مقابل الإنسحاب من الضفة والقطاع بشرط عدم إعطاء الشرعية لإسرائيل على أرض ١٩٤٨، وهذا ما يكاد يكون مستحيلاً من الطرف الإسرائيلي إلا بمزيد من العمل الجهادي المؤثر الذي يجبر إسرائيل على الانسحاب وفق حسابات الربح والخسارة كما حدث في جنوب لبنان، وترى أن اتفاق أوسلو جاء لتصفية القضية الفلسطينية وإضاعة معظم حقوق الفلسطينيين وتوفير الأمن لإسرائيل(٣).

٤- كما رفضت حماس اتفاق أوسلو وأكدت عدم الجواز على الاتفاق مع إسرائيل على أي جزء من أرض فلسطين، ورفضت الحركة أيضاً مؤتمر مدريد للسلام وأكدت على رفضها لأسباب شرعية دينية، وعدم الاعتراف بإسرائيل كمغتصب لأرض إسلامية، كما أكدت على عدم جدوى الرهان على خريطة الطريق لاعتبارات عديدة أبرزها عدم الثقة في

---

(١) د. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطين، مرجع سابق،ص ٣٨٠

(2) Micbael Herzog, Can Hamas be tamed ? , Op.cit.,pp.84-85.

(٣) د. محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٩٤

الجانبين الأمريكي والإسرائيلي وأيضاً لأسباب عمومية لما ورد في ميثاقها من أفكار ومبادئ[1].

ب- موقف حماس من الانتفاضة

كان موقف حماس واضحا بتفضيلها الخيار المسلح وذلك من خلال التالى:

١- ظلت الحرب بين حماس وقوات الإحتلال مستمرة منذ فترة طويلة أي أنها لم ترتبط بإندلاع انتفاضة الأقصى، ولكن هذه الحرب زادت حدتها بدرجة كبيرة منذ بدء الانتفاضة، وكانت حركة حماس من أولى الفصائل الفلسطينية التي بادرت بشن هجمات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية عقب بدء الانتفاضة رداً على حملات القمع الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني[2] ومع بدء الانتفاضة صعدت الحركة من عملياتها المسلحة وقامت خلال عام ٢٠٠١ بسبع عمليات مسلحة داخل إسرائيل[3]

٢- تعتبر حماس من أكثر الفصائل الفلسطينية التي تحملت عبء المواجهة العسكرية مع قوات الاحتلال سواء من حيث عدد العمليات التي قامت بها ضد الأهداف الإسرائيلية أو من حيث الخسائر البشرية التي سببتها لإسرائيل أو من حيث عدد الضحايا الذين سقطوا بين صفوفها، ويمكن توضيح عدد من الخصائص التي اتسم بها تعامل حركة حماس في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي:

*- الكثافة الشديدة في العمليات النوعية ضد إسرائيل في الأراضي المحتلة وبالذات العمليات المسلحة (الاستشهادية من وجهة نظر حماس) واقتحام المستوطنات اليهودية في العمق الإسرائيلي، ثم الانتقال في فترات لاحقة إلى استخدام صواريخ محلية الصنع لقصف الأهداف الإسرائيلية ومهاجمة المنشآت العسكرية الحصينة.

*- الاستقلال الكبير للجناح العسكري لحركة حماس- كتائب عز الدين القسام - والذي جعل العمل المسلح لحماس متواصلاً، وغير مرتهن بالضغوط السياسية التي مارستها السلطة الفلسطينية على قادة حماس، والتي وصلت إلى حد الاعتقالات في بعض الفترات.

---

(١) د. عماد جاد، حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية،في صبحي عسيلة (محرر): الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى ٢٠٠٥) ص ص ٧٤- ٨٥

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، الإستراتيجيات العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٣٠

(٣) مهيب سلميان أحمد النواتى، حماس من الداخل، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢) ص ص ٩٤-٩٦

*- إلحاق خسائر نوعية فادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي ليس فقط على صعيد الخسائر البشرية، ولكن أيضاً من خلال نجاح كتائب القسام في تدمير دبابات إسرائيلية من نوع ميركافا.

*- نجاح كتائب القسام في تصنيع صواريخ لمهاجمة أهداف إسرائيلية أطلق عليها "القسام ١" يصل مداها إلى خمسة كيلومترات وصواريخ "القسام ٢" طويلة المدى يصل مداها إلى عشرة كيلومترات جرى استخدامها في ١٠ فبراير ٢٠٠٢ ضد أهداف إسرائيلية.

٣- مع قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية السور الواقي منذ ٢٩ مارس ٢٠٠٢، كان قادة وكوادر القسام في مقدمة المطلوبين حيث ألقى القبض على العديد منهم، لكن حماس حرصت على مواصلة عملياتها العسكرية من أجل إفشال مخطط حكومة شارون، وقامت بتفجير حافلة ركاب في ١٠ إبريل ٢٠٠٢ كانت متجهة إلى القدس مما أسفر عن مقتل ثمانية إسرائيليين وإصابة ١٦ آخرين معظمهم من العسكريين[١].

٤- كان هدف حماس من وراء تصعيد أعمال الانتفاضة وعسكرتها التأكيد على عدم سلامة التوجه السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضاً كسب الشارع الفلسطيني، وقد كان استخدامها سلاح العمليات المسلحة (الاستشهادية من وجهة نظر حماس) داخل إسرائيل وأيضاً ضد أهداف إسرائيل في الضفة والقطاع، الفضل في جذب عناصر من تنظيمات أخرى - حركة الجهاد وجناحها العسكري سرايا القدس - وعلمانية مثل الجبهة الشعبية، كما أن حركة فتح نفسها لجأت إلى هذا الأسلوب في ذروة الانتفاضة[٢]

٥- رفضت الحركة على الدوام كافة المقترحات المتعلقة بوقف إطلاق النار التي أطلقها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وهو ما أثار بعض التوترات لها مع السلطة وبدأت أولى المواجهات بينهما في يونيو ٢٠٠١ حينما أعلن الرئيس عرفات وقفاً غير مشروط لإطلاق النار عقب العملية التي استهدفت ملهى ليلي في إسرائيل في أول يونيو، إلا أن حماس ومعها حركة الجهاد الإسلامي رفضتا أي التزام من جانبهما لهذا الوقف، وأكدتا مواصلة العمليات النوعية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية [٣].

٦- في أواخر يوليو ٢٠٠٢ أبدت حركة حماس تفهماً لموقف السلطة الفلسطينية وتقديراً للأوضاع الإقليمية والدولية وشاركت في لقاءات واتصالات مع السلطة الفلسطينية

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١-٢٣٢

(٢) د. عماد جاد، حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ٨٤

(٣) احمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣، ٢٣٤

أعربت خلالها عن إستعدادها لوقف الهجمات على المدنيين الإسرائيليين إذا ما توقفت قوات الاحتلال عن قتل المدنيين الفلسطينيين، وشاركت في هذا الصدد في صياغة مبادرة فلسطينية تنص صراحة على وقف من جانب واحد للعمليات المسلحة ضد المدنيين الإسرائيليين بدون شروط مسبقة، إلا أن هذه المبادرة انهارت قبل أن تبدأ عندما قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب مذبحة غزة في ٢٤ يوليو ٢٠٠٢ اغتال خلالها ١٧ فلسطينيا في مقدمتهم صلاح شحادة قائد ومؤسس كتائب عز الدين القسام واصابة حوالي مائة وخمسين فلسطينياً وسط مؤشرات تؤكد أن حكومة شارون أقدمت على تلك المجزرة سعياً منها لاجهاض المبادرة الفلسطينية(١)، وكان صلاح شحادة قد قاد في آخر عامين تنفيذ ٥٢ عملية ضد القوات الإسرائيلية أسفرت عن مقتل ٢٢٠ مدنيا و١٦ جنديا إسرائيليا الأمر الذي دفع إسرائيل لقتله بواسطة إطلاق صاروخ من طائرة عليه في منزله في ٢٢ يوليو ٢٠٠٢ بعد فشل ثماني محاولات لها للقبض عليه(٢).

٧- أعلنت حماس اعتزامها تنفيذ ستين عملية ضد إسرائيل للانتقام لمقتل صلاح شحادة كان أبرزها عملية الجامعة العبرية في القدس في ٣١ يوليو ٢٠٠٢ والتي أسفرت عن قتل سبعة اسرائيليين وإصابة ٨٦ آخرين، كما نفذت كتائب القسام في أغسطس ٢٠٠٢ حوالي عشرعمليات تفجيرية في جميع الأنحاء من أقصى الشمال وحتى جنوب غزة أسفرت عن مقتل حوالي عشرة إسرائيليين وإصابة ما يزيد عن ثمانين آخرين، وهو ما دفع حكومة شارون إلى دفع أكبر حشد من القوات الإسرائيلية إلى قطاع غزة والضفة الغربية منذ احتلاله عام ١٩٦٧، وفرض منع التجوال على غالبية المدن الرئيسية وقراها والتهديد بممارسة إجراءات قمعية لم يسبق لها مثيل ضد الفصائل الفلسطينية(٣).

٨- رغم أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت في واشنطن ونيويورك ظل التيار الرئيسي في حركة حماس يؤيد مواصلة العمليات المسلحة داخل الخط الأخضر الأمر الذي ساعد إسرائيل على تشويه صورة المقاومة الفلسطينية، وإظهار ما تقوم به من أعمال هدم وتدمير داخل الأراضي الفلسطينية باعتباره حلقة من حلقات الحرب على الإرهاب وتدريجياً بدأت الولايات المتحدة ثم قوى رئيسية دولية في إعتبار حماس حركة إرهابية، وهو

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(2) Daniel Byman , Do Targeted Killings work?, Foreign Affairs, March, April, 2006, volume 85. no.2 , p. 95.

(٣) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥

ما قامت به واشنطن وتبعتها دول الاتحاد الأوروبي التي أعلنت أن حركة حماس إرهابية في السادس من سبتمبر ٢٠٠٢[١]

٩- مع تركيز اسرائيل على تصفية قادة الحركة وكوادرها أجبرت تلك الضغوط الدولية والداخلية حماس على إجراء نوع من المراجعة القصرية تجاوباً مع التطورات الجارية على الأرض، فمن ناحية بدأت في التجاوب مع الجهود الدبلوماسية المصرية الهادفة إلى إجراء حوار وطني فلسطيني للوصول إلى رؤية مشتركة بشأن إدارة قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي بموجب خطة شارون المسماة " فك الارتباط من جانب واحد "، كما بدأت قيادات الحركة في الداخل تروج لفكرة قبولها خوض الانتخابات المحلية التشريعية في الأراضي الفلسطينية[٢]

١٠- إذا كانت انتفاضة ١٩٨٧ قد أسفرت عن نشأة السلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو وعودتها إلى الأراضي الفلسطينية إلا أن انتفاضة ٢٠٠٠ ساهمت في تقويض السلطة الفلسطينية، واعادة احتلال أراضيها وتقويض شرعية عرفات، وبالمقابل زيادة شعبية ونفوذ حماس في المجتمع والشارع الفلسطيني رغم مقاطعتها للانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦[٣].

ثانياً: حركة الجهاد الإسلامي

أ. الموقف من عملية التسوية السلمية

كان موقفها من عملية السلام مشابه لموقف حماس على النحو التالي:

١- جاءت نشأة الحركة كرد فعل على تطورات محددة بدأت بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ثم التحولات التي جرت داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية مروراً ببدء مسيرة التسوية مع زيارة الرئيس السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧، وانتهاءً بنجاح ثورة الخوميني في إيران بالإطاحة بعرش الشاه، واقامة نظام إسلامي لأول مرة بعد تفكيك الخلافة الإسلامية في تركيا عام ١٩٢٢، ورغم أن النظام الأساسي للحركة لم يظهر للنور إلا عام ١٩٩٢ إلا أن توصل الحركة إلى مرتكزات فكرية صلبة لمواقفها كان قد تم حسمه مع تشكيل التنظيم وإعلانه رسمياً في أواخر عام ١٩٨٠ وبداية عام ١٩٨١[٤]

٢- ضمن النظام الأساسي لها أن فلسطين من النهر إلى البحر أرض عربية إسلامية يحرم شرعاً التفريط في أي شبر فيها، وأن الكيان الصهيوني وجوده باطل يحرم شرعاً

---

(١) د. عماد جاد، حركة المقاومة الإسلامية حماس وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٦،٨٥

(٢) المرجع السابق، ص ٨٨، ٨٩ .

(3) Micbael Herzog, Can Hamas Be Tamed ? , Op.cit.,p.83.

(٤) سعيد عكاشة، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ٩٩

الاعتراف به، وأن كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها باطلة ومرفوضة[1].

٣- كما استمرت في تبني خيار الجهاد والمقاومة كاستراتيجية ثابتة لتحرير فلسطين ورفض التفاوض مع إسرائيل، وأن العمليات التي تقوم بها تهدف فقط إلى اظهار أنه من الممكن قهر القوة العسكرية الإسرائيلية مع العمل على تصعيد الصراع حتى ينضم العالم الإسلامي إلى الشعب الفلسطيني لمواجهة إسرائيل[2].

ب: الموقف من الانتفاضة :

كان خيارها المقاومة وافشال الجهود المصرية لوقف العنف على النحو التالي:

١- مع اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠ مثلت مخرجاً لحركة الجهاد من الأزمة التي عاشتها قرابة أربع سنوات لم تكن خلالها قادرة على تنفيذ عمليات ضد إسرائيل بسبب التعاون الأمني الذي كان قائماً بين أجهزة الأمن الإسرائيلية وأجهزة السلطة الفلسطينية، فضلاً عن الانشقاقات التي أصابت الحركة.

٢- منذ قمة شرم الشيخ أكتوبر ٢٠٠٠ تركز موقفها في اصدار البيانات التي تندد بأية محاولة لوقف الانتفاضة، وفي الهجوم على السلطة الفلسطينية ورئيسها عرفات بشكل شخصي، كما هاجمت القمة العربية التي عقدت في شهر أكتوبر ٢٠٠٠ وطالبت القمة العربية الدورية التي عقدت في مارس ٢٠٠١ بدعم خيار المقاومة داخل فلسطين وفتح الحدود لممارسة هذا الحق باعتباره الخيار الوحيد القادر على ازالة الاحتلال[3].

٣- عقب اندلاع الانتفاضة نشط جناحها العسكري لمعروف باسم "سرايا القدس" في تنفيذ عمليات فدائية ضد الأهداف العسكرية والاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة كان ابرزها عملية الخضيرة التي قام خلالها فدائي فسلطيني بتفجير نفسه في حافلة إسرائيلية شمال الخضيرة في أواخر نوفمبر ٢٠٠١، وأسفرت عن مقتل ثلاثة اسرائيليين وإصابة تسعة آخرين مما دفع قوات الإحتلال الإسرائيلي إلى اعادة احتلال التلال المحيطة بمدينة جنين التي انطلق منها الفدائي واختطاف عدد من كوادرها [4].

---

(١) مقتطفات من النظام الأساسي لحركة الجهاد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩

(٢) كاميرون بار، لقاءات مع عناصر من خلايا الاستشهاديين لفلسطينيين، جريدة الشرق الأوسط، ١٥ أغسطس ٢٠٠١.

(٣) سعيد عكاشة، حركة الجهاد الإسلامي وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ١١٧

(٤) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٤١

٤- رفضت وقف عملياتها المسلحة في إطار الخطة التي أعلنها الرئيس عرفات في خطابه بمناسبة عيد الفطر ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ مما تسبب في مواجهات عنيفة بين الشرطة الفلسطينية وأنصار حماس والجهاد[١].

٥- كثفت عملياتها الموجهة ضد إسرائيل خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حيث نفذت ست عشرة عملية كبرى في القدس والجديرة ونتانيا وحيفا والعفولة وكلها مدن إسرائيلية كبرى[٢].

٦- في أواخر ٢٠٠٢ كثفت شأنها شأن معظم الفصائل الأخرى من عملياتها العسكرية بهدف افشال مهمة المبعوث الأمريكي أنتوني زيني التي كانت ترمي إلى تثبيت وقف إطلاق النار وبدء تنفيذ اتفاق تينت وتوصيات لجنة ميتشل، وقامت بتنفيذ عدة عمليات متتالية أبرزها عملية العشرين من مارس ٢٠٠٢ في وادي عارة الواقع بين مدينتي العفولة الإسرائيلية وأم الفحم الفلسطينية داخل الخط الأخضر، والتي قام خلالها فدائي فلسطيني بتفجير حافلة إسرائيلية مما أسفر عن مقتل سبعة من ركاب الحافلة بينهم أربعة جنود إسرائيليين وإصابة أكثر من ثلاثين آخرين، وعقب ذلك بثمان وأربعين ساعة قامت بتنفيذ عملية أخرى خلفت وراءها قتيلين وحوالي ٨٧ جريحاً، وفي الخامس من يونيو ٢٠٠٢ قامت بتفجير حافلة إسرائيلية شمال غرب جنين أسفرت عن مقتل سبعة عشر إسرائيلياً واصابة خمسين آخرين معظمهم من الجنود النظاميين الإسرائيليين[٣] .

٧- في أعقاب الزيارة التي قام بها مدير المخابرات المصرية عمر سليمان إلى رام الله في الحادي عشر من يونيو عام ٢٠٠٣ بهدف استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية شنت الحركة في التاسع عشر من نفس الشهر هجوماً داخل إسرائيل لتؤكد عدم استعدادها لتقبل الهدنة معها تحت أي ظرف، وفي نفس الوقت كان هناك إعلان صريح لرفضها لجهود الوساطة المصرية حيث كانت ترى أنها تستهدف أمراً واحداً وهو وقف الانتفاضة أو على الأقل وقف العمليات المسلحة على حد رؤيتها .

٨- حوصرت دولياً عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ حيث وضعتها الولايات المتحدة مع حماس على قائمة الحركات الإرهابية وما تبع ذلك من فرض قيود على مصادر تمويلها وحركة نشطائها وأجهزتها الإعلامية وفي المقدمة منها مواقعها على شبكة

---

(١) علي الصالح، الجهاد الإسلامي تحسم الأقاويل بشأن وقف العمليات ضد الإسرائيليين بإعلانها الاشتباك مع جنود الاحتلال في غزة، جريدة الشرق الأوسط، ٢١ ديسمبر ٢٠٠١

(٢) سعيد عكاشة، حركة الجهاد الإسلامي وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ١١٩

(٣) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤٢

الإنترنت، كما تقلصت أيضاً قدرة القوى الإقليمية التي كانت تدعمها في السابق وهي إيران وسوريا [١].

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

أ - الموقف من عملية التسوية السلمية :

يمكن توضيح موقفها من خيار التسوية من خلال النقاط التالية:

١- تعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحد أهم مكونات التيار اليساري الماركسي الفلسطيني وكانت هزيمة ١٩٦٧ أحد العوامل الرئيسية وراء تأسيس الجبهة بشكل خاص[٢]، وتعتبر ثاني أكبر الجماعات المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بعد حركة فتح، وظلت تتبنى موقفاً رافضاً لعملية أوسلو منذ بدايتها، ورأت بالتالي أن اندلاع الانتفاضة جاء بمثابة تعبير عن رفض السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني لاستمرار المفاوضات على أساس أوسلو والاستفراد الأمريكي بهذه العملية ونادت بضرورة استمرار الانتفاضة حتى زوال الاحتلال الإسرائيلي، كما ظلت رافضة للدعوات التي نادت بوقف إطلاق النار بما في ذلك النداءات التي أطلقها الرئيس عرفات[٣].

٢- على الرغم من العلاقة التاريخية بين الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير إلا أن بدء المفاوضات السياسية في عام ١٩٩١ شكل نقطة تحول بينهما نظرا لمعارضتها لتلك العملية ولرفضها لشروط تلك المفاوضات، وتحولت منذ ذلك التاريخ إلى إحدى فصائل المعارضة الرئيسية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام ولتنظيم فتح بشكل خاص.

٣- في هذا السياق رفضت اتفاقات أوسلو التي تم توقيعها عام ١٩٩٣ وأدى فشل تطبيق اتفاقات أوسلو وتراجع عملية التسوية بشكل عام إلى تمسكها بالمواقف الرافضة لبديل التسوية السياسية وفق الشروط المعروضة خلال النصف الثاني من التسعينيات، وأيضا مشروع خريطة الطريق الذي طرح في عام ٢٠٠٣

٤- دعت إلى اعادة صياغة استراتيجية العمل الوطني على أساس منهج بديل يعطي وزناً نسبياً أكبر لخيار المقاومة والعمل المسلح، وطرحت في هذا الإطار أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بإعلان تخليها عن المسار السياسي التفاوضي من ناحية، والإعلان الرسمي عن فشل المفاوضات السياسية وفق الأسس التي طرحت منذ بدء عملية التسوية تحت رعاية الولايات المتحدة، والمطالبة بنقل تلك المفاوضات والقضية الفلسطينية برمتها إلى الأمم

---

(١) سعيد عكاشة، حركة الجهاد الإسلامي وقضايا التسوية، مرجع سابق، ص ص ١١٩-١٢٠-١٢١

(٢) محمد فايز فرحات، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، مرجع سابق، ص ١٢٧

(٣) أحمد إبراهيم محمود، الحرب الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤٢

المتحدة، وإعلان تحلل السلطة من كافة الالتزامات والتنازلات التي ترتبت على عملية التسوية السياسية في الوقت نفسه أصبح تركيزها على الانتفاضة كآلية للمقاومة والارتقاء بها كبديل لعملية أوسلو(١).

ب : الموقف من الانتفاضة :

فضلت الخيار العسكرى على النحو التالى :

١- أسست جناحاً عسكرياً أطلق عليها في البداية "قوات المقاومة الشعبية" ثم جرى تغيير الاسم لاحقاً إلى كتائب "الشهيد أبو علي مصطفي" عقب اغتياله وهو الاغتيال الذي ردت عليه الجبهة بتنفيذ سلسلة من التفجيرات في القدس المحتلة، ثم قيامها باغتيال رحبئام زئيفي وزير السياحة الإسرائيلي في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١، وردت عليه إسرائيل بفرض الحصار على الرئيس عرفات في مقر إقامته برام الله وتحميله مسئولية الاغتيال رغم ادانته للعملية.

٢- قيام أجهزة الأمن الفلسطينية باعتقال أكثر من سبعين شخصاً من عناصرها في الكثير من المدن الفلسطينية، واصدار قرارباعتبار كتائب الشهيد أبو على مصطفي خارجة على القانون، و أصدرعرفات أوامره في السادس عشر من يناير ٢٠٠٢ باعتقال أحمد سعدات الأمين العام للجبهة والذي كان قد انتخب خلفاً لأبو علي مصطفي مما تسبب في بروز حالة من الاقتتال الفلسطيني، وقد شاركت الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والسعودية والأردن في المداولات التي دارت بشأن الموقف من قتلة وزير السياحة الإسرائيلي، وانتهت إلى اتفاق يقضي بأن تقوم السلطة الفلسطينية بمحاكمة وسجن المتهمين على أن يقوم حراس بريطانيون بمراقبة المتهمين في محبسهم(٢).

٣- بلغ إجمالي العمليات التي نفذتها الجبهة خلال الفترة من (٢٠٠١-٢٠٠٤) حوالي ١٨٤ عملية تركز معظمها في عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ حيث بلغ عدد العمليات المنفذة خلال هذين العامين ٧٥/٤٦ عملية على الترتيب مقابل ٣٤ عملية في عام ٢٠٠١ و ١٧ عملية فقط في عام ٢٠٠٢، كما يلاحظ من ناحية أخرى تركيزها على الأهداف العسكرية الإسرائيلية (جنود إسرائيليين، مواقع عسكرية، آلات عسكرية) بينما احتلت المستوطنات الترتيب الثاني في تلك العمليات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة ضد أهداف عسكرية حوالي ١٢٤ عملية توزعت على السنوات الأربع ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤بواقع ٢٧، ١١، ٣٦، ٥٠ عملية على الترتيب بينما بلغ عدد العمليات المنفذة ضد المستوطنات حوالي ٥٨ عملية توزع

---

(١) محمد فايز فرحات، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، مرجع سابق، ص ص ١٣٧،١٣٨،١٤٠

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦، ٢٤٧

على السنوات الأربع السابقة بواقع ١٧، ٦، ١٠، ٢٥ عملية على الترتيب وأخيراً بلـــغ عـــدد العمليات المنفذة ضد أشخاص حوالي عمليتين فقط تقريباً أحداهما عـــام ٢٠٠٣ بينمـــا نفـــذت الأخرى في عام ٢٠٠٤، وقد اعتمدت تلك العمليات على استخدام أسلحة عديدة شملت الأسلحة الرشاشة، وقذائف الهاون، والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة والأسلحة الخفيفة والقـــذائف الصاروخية وأسلحة القناصة[1].

٤ - شهدت الجبهة الشعبية تراجعاً خلال السنوات الأخيرة حيـــث طالـــت الضـــربات الأمنية الإسرائيلية الكوادر البشرية والتنظيمية للجبهة وبنيتها الأساسية، بالإضافة إلى اعتقـــال ما يقرب من سبعمائة عضو من كوادر الجبهة داخل السجون الإسرائيلية، وعدد من أعضـــاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لها، و أدت تلك العمليات إلى تراجع حضـــورها السياســـي والميداني بالإضافة إلى تراجع الدعم السياسي ومصادر التمويل العربية التي كانت توفر دعماً نسبياً لها خاصة ليبيا واليمن، وبعد وقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الجبهة علـــى قائمـــة وزارة الخارجية الأمريكية للتنظيمات الإرهابية[2].

(١) محمد فايز فرحات، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعملية السلام، مرجع سابق، ص ١٤٤

(٢) المرجع سابق، ص ص ١٥٨-١٥٩

المبحث الثاني
كيفية معالجة القيادة الفلسطينية لأحداث الانتفاضة

اختلفت المعالجة الفسطينية لأحداث الانتفاضة خلال فترة الدراسة حيث واجهت تغييرا فى اسرائيل لم يمكن متوقعا بوصول شارون للحكم بدلا من باراك، وهو الأمر الذى غير كثيرا من رد فعلها، ويتضح ذلك من خلال سلوكها على الصعيد السياسى والصعيد العسكرى فى عهد كل من باراك وشارون وهو السلوك الذى لم ينجح فى اعادتها الى الوضع الذى كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة، كما لم ينقذها من تعرض مؤسساتها للتدمير فى عهد شارون.

المطلب الأول: على الصعيد السياسي

أولاً: في ظل حكومة باراك:

واصلت السلطة الفلسطينية الالتزام بخيار التسوية رغم لجوء باراك الى الخيار العسكرى على النحو التالى

أ - فشل السلطة فى الحصول على حقوقها من خلال مفاوضات كامب ديفيد٢:

في أعقاب رفض باراك تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وأيضاً تنفيذ ما جاء في اتفاق واي ريفر بدأ الحديث عن الاعداد لصفقة كبرى تنهي الصراع وتمثل حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، ودخل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات مغلقة في منتجع كامب ديفيد في الفترة من ١١- ٢٥ يوليو٢٠٠٠ من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي [(١)].

سبق تلك المفاوضات عشرات من أوراق العمل التي أعدت في إطار ما يعرف باسم المسار الثاني، كما كانت هناك تفاهمات موثقة أعدت من بعض المسئولين على غرار وثيقة (بيلين أبو مازن) بدأت في إستكهولم عقب تولي إيهود باراك رئاسة الوزراء، وانتقلت عدة مرات إلى المنطقة تحت إشراف أمريكي، وعقد في إطارها عشر جولات تقريباً وتم التوصل فيها إلى وثيقة كانت الأساس بعد ما قدرت الإدارة الأمريكية أنها ملائمة لعقد محادثات القمة الثلاثية في كامب ديفيد ٢ [(٢)]، وطرح أربع قضايا رئيسية في محادثات قمة كامب ديفيد٢ هي الدولة والاستيطان واللاجئين والقدس:

١- قضية الدولة والاستيطان:

فيما يتصل بالدولة الفلسطينية أنها لاتقيم جيشا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسلاح جو، وأن يتمتع الاسرائيليون بحرية الطيران فى المجال الجوى للدولة الفلسطينية وأن ينشر الجيش

---

(١) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٨٢

(٢) د.جهاد عودة(محرر)،التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٤٣

الاسرائيلي قواته في غور الأردن في حالة خطر عسكري من الشرق [1] وتم التفاهم على إعلان الدولة الفلسطينية نفس العام ٢٠٠٠ واعتراف إسرائيل بها على أن تكون منزوعة السلاح، وتقام حدودها وفقاً للقرار ٢٤٢ وعرض الإسرائيليون ٩٠% من مساحة الضفة الغربية إلى الفلسطينيين مع الإشارة إلى إمكانية قبول إعادة ٩٢% من المساحة المذكورة كحد أقصى في حالة التوافق حول القضايا الأخرى، مع احتفاظ إسرائيل بمساحة ٤% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتضم هذه المساحة غالبية المستوطنات القائمة على أساس أن تضم لإسرائيل مقابل حصول الفلسطينيين على أرض بنفس الحجم من منطقتين من تخوم إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ من الشمال الغربي من النقب جنوب الضفة الغربية والمنطقة الصحراوية جنوب قطاع غزة التي يمكن أن تساهم إسرائيل في استصلاحها، أما المستوطنات الواقعة في بقع نائية أو جنوب المناطق المزدحمة فإن الفلسطينيين طالبوا بالحصول عليها كما هي عليه، مع ازالة الاستيطان داخل المدن (مثل الخليل ونابلس) تماماً بينما طالبت إسرائيل بإبقاء مستوطنات غور الأردن تحت سيطرة الفلسطينيين رسمياً مع تأجيرها (أرض وسيادة) لمدة من ١٥-٢٠ سنة قابلة للتجديد، وكان من الواضح أن ما طرح في هذا الشأن كان يمثل تقدماً في التفاهم حول موضوعات ساد اعتقاد طويل بأنها معقدة ومشكلاً قاعدة لحل كل تلك القضايا إلا أن المعضلات الحقيقية ارتبطت بقضيتي القدس واللاجئين[2].

٢- قضية القدس:

كان اقتراح باراك بإعطاء مزيد من السيطرة للفلسطينيين على القدس القديمة مشكلة للجانبين حيث أن الطرف الفلسطيني رأي أن ما قدمه باراك بشأن القدس قليل وأن التفاوض حول المدينة المقدسة غير مقبول[3]،وتمثل التقدم الأساسي في هذا الشأن في اعتراف إسرائيل بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، إضافة إلى معظم الأحياء العربية في المدينة بعكس الموقف التقليدي الإسرائيلي الخاص (بالعاصمة الأبدية غير المقسمة) لإسرائيل، إلا أن الخلاف تركز حول البلدة القديمة داخل الأسوار والأحياء المجاورة لها بالإضافة إلى السيادة على الحرم القدسي، فقد أبدى الجانب الفلسطيني استعداده للتنازل عن الحي اليهودي وحائط البراق (حائط المبكى) الذي أصر باراك على أن يكون تحت السيادة الإسرائيلية، لكنهما أكدا على أن يكون الحي الأرميني في البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية، وتفاقمت المشكلة

---

(١) احمد صدقي الدجاني ، انتفاضة الاقصى وتفجر الحل العنصري ،(بيروت: دار المستقبل العربي ،الطبعة الاولى ٢٠٠١)ص ١٦٤

(٢) .جهاد عودة(محرر)،التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣، ٢٤٤

(3) Artbur Hertzberg , A small peace far the Middle East , Foreign Affairs, January , February2001,P. 144.

عندما طرح موضوع السيادة على الحرم القدسي فقد ركز الإقتراح الإسرائيلي -الذي دعمته واشنطن ورفضه الفلسطينيون- على أن تكون السيادة على المسجد الأقصى وقبة الصخرة للفلسطينيين -السيادة من أعلى- مع سيادة إسرائيلية على المنطقة الواقعة تحت الحرم القدسي -لأغراض حفريات المعبد- مع التفاوض حول الساحة الموجودة بين المسجد الأقصى وقبة الصخرة واستمرت تلك الخلافات حتى انهيار القمة(١).

٣- قضية اللاجئين:

لم يستطع الرئيس عرفات التوقيع على اتفاق سلام نهائي يتجاهل أربعة ملايين لاجئ فلسطيني كان يمكن أن يحرمهم من حلمهم بالعودة إلى وطنهم، ومن هنا رأي الجانب الفلسطيني أن ما قدمه الإسرائيليون بخصوص قضية اللاجئين غير كاف لصنع سلام دائم(٢) فقد وافقت إسرائيل على اعتراف جزئي بمأساة اللاجئين الفلسطينيين دون أن تترتب على ذلك آثار قانونية حتى لا يتم مطالبتها بتعويضات، وعلى استيعاب عدد يتراوح بين ٧٠- ١٠٠ ألف لاجئ يعودون إلى بيوتهم في إسرائيل في إطار لم شمل العائلات وليس كتعبير عن حق العودة الذي رفضت إسرائيل الاعتراف به، وعلى عودة نصف مليون فلسطيني إلى الضفة الغربية لكن تركز الخلاف بين الجانبين على مبدأ حق العودة إلا أن الصيغ المرنة التي كانت معدة سلفاً لتطبيقه وما أثير بشأنها جعلته يبدو وكأنه غير مستعصي على غرار ما حدث بشأن القدس(٣) وانتهت المفاوضات بإعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائي محملاً الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هذا الفشل(٤)وفضل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الحرب على الرغم من أهمية الاقتراحات التي توصلا إليها يشكل امكانية التوصل إلى سلام بينهما(٥).

ب- أسباب انهيار مفاوضات كامب ديفيد؟

إذا كانت الأطراف الخارجية ترى أن لب الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي هو كيفية تعاملها مع غزة والضفة الغربية، لكن الحقيقة أن ذلك الصراع أعمق من ذلك فالجانبان يمتلكان تاريخاً مختلفاً عن بعضهما البعض، والجانبان ذهبا إلى أن كل واحد

---

(١) د.جهاد عودة(محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٤٤ انظر ايضا احمد صدقى الدجانى ،انتفاضة الاقصى وتفجر الحل العنصرى،مرجع سابق ص ٢٦٥

(2) Artbur Hertzberg , A small peace for the Middle East , Op.cit.,p.142.

(٣) احمد صدقى الدجانى ،انتفاضة الاقصى وتفجر الحل العنصرى مرجع سابق ص ص ١٦٣و١٦٤ انظر ايضا د.جهاد عودة(محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٤٤

(٤) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٨٢

(5) Artbur Hertzberg , A small peace for the Middle East, Op.cit.,p.144.

فيهما ضحية التاريخ وبدأت الكراهية تتولد لدي كل منهما تجاه الآخر، وعلى الرغم من مقاومة هذه المشاعر العميقة، والتي عانى منها اتفاق أوسلو وعانى الجانبان منها إلا أن الجانبين فشلا في تصور الصورة التي ستكون عليها السلطة الفلسطينية وإستراتيجية شكل المفاوضات النهائية، فقد كانت المشكلة الكبيرة لاتفاق أوسلو هي عدم الوفاء بالطموحات الفلسطينية[١] ومع تراوح عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل بين التقدم المحدود خلال فترة رابين وفترة باراك أو نمط الجمود كما حدث خلال فترة نتنياهو أو التدهور على غرار ما حدث في فترة باراك بعد كامب ديفيد ٢ [٢] مثلت مفاوضات "كامب ديفيد٢ " نقطة النهاية لمسيرة التسوية السلمية في ظل إطار مدريد، وظهر واضحاً أن أكثر ما يمكن أن تقدمه حكومة إسرائيلية - في ظل حساباتها الخاصة مصلحة الدولة والبقاء في الحكم - غير كاف بالنسبة للسلطة الفلسطينية في ظل حساباتها الخاصة بالثوابت الفلسطينية المعدلة واستقرار السلطة، كما بدأت أصوات الصقور داخل كل من السلطة الفلسطينية -خاصة منظمة فتح- والحكومة الإسرائيلية تعلو باتجاه ممارسة ضغوط عنيفة متبادلة فيما بينها فيما بعد تجاه الطرف الآخر، وكان التصور المستقر في تلك المرحلة هو أن البديل للسلام ليس بالضرورة هو الحرب لكن ما جرى بالفعل أن الأمر اتجه إلى حرب إسرائيلية فلسطينية[٣]

ويمكن ارجاع انهيار مفاوضات كامب ديفيد إلى عدة أسباب منها:

١- اتجاه الجانبين إلى كامب ديفيد برؤيتين مختلفتين للعملية التفاوضية حيث رأي الجانب الفلسطيني أنه قدم بالفعل كل ما يمكن تقديمه من تنازلات في إعلان المبادئ ولم يبق سوى الحصول على الحقوق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ولهذا السبب لم يقدم عرفات مقترحات جديدة إلى كامب ديفيد، أما الجانب الإسرائيلي فاعتقد أن ما قدمه الفلسطينيون في إعلان المبادئ كان قد تم الحصول عليه بالفعل وأن الوقت قد حان لكي يقدم الفلسطينيون تنازلات جديدة[٤].

---

(1) David Makovsky , Middle East Peace Through Partion , Foreign Affairs , March , April 2001,P.28.

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢،(القاهرة:، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣)، ص ٢٧١

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٧١- ٢٧٣

(٤) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية، في د. نادية مصطفي (محرر) ؛ التسوية الإسرائيلية الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد ٢ على خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات والمسارات والدلالات والآفاق (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الإقتصاد والعلوم والسياسية) ص ٢٤

٢- إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على المضي نحو مفاوضات الوضع النهائي دون تطبيقه الاتفاقات السابقة كاملةً: " فالبنود التي قدمت في المفاوضات السابقة ولم تطبق قدمت في كامب ديفيد وكأنها تنازلات جديدة وقد خلق ذلك لدي الجانب الفلسطيني في المفاوضات مناخاً من افتقاد الثقة في الجانب الآخر، وأصر المفاوضون الفلسطينيون بدورهم على خطط إجرائية خاصة وأن الجانب الإسرائيلي أراد تصريحاً علنياً بنهاية الصراع وهو ما رفض الفلسطينيون المصادقة عليه دون الحصول على ضمانات كاملة".

٣- عدم وجود إطار قانوني للمفاوضات تستند إليه حيث تجاهلت قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٨٨ وجرت على أساس ميزان القوى بين الجانبين الذي هو في صالح إسرائيل التي توقعت تسوية تعكس عدم التوازن في القوى، كما جرت على أساس افتراض أيده كلينتون بأن المعيار الأساسي للحكم على المقترحات هو أمن إسرائيل وليس أمن الجميع.

٤- الانحياز الأمريكي لإسرائيل أثناء المفاوضات، كان ذلك أيضاً أحد الأسباب الرئيسية للفشل فطوال عملية السلام كانت إدارة كلينتون تنسق مع إسرائيل مسار وأجندة المحادثات مهملة الاعتبارات الفلسطينية (١).

٥- نظر الجانب الفلسطيني إلى القمة باعتبارها فخاً إسرائيلياً ينبغي الخروج منه بأقل قدرممكن من الخسائر المقبولة التي تمثلت في التعرض لحملة إعلامية إسرائيلية أمريكية تحمل الجانب الفلسطيني مسئولية فشل المفاوضات وتشوه دور عرفات، وكانت تلك الخسائر مقبولة لعرفات بالمقارنة بما يمكن أن يترتب على القبول بالصفقة الأمريكية الإسرائيلية والتي كانت ستحول عرفات إلى خائن من جانب شعبه والشعوب العربية(٢) .

٦- كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عدم صحة ادعاءات الرواية الإسرائيلية لباراك بأن الجانب الفلسطيني أضاع فرصة تاريخية وأنه يتحمل فشل مفاوضات كامب ديفيد وتسبب في اندلاع الانتفاضة، وذلك من خلال نشرها لمقالات جورج مالى أحد كبار مسئولي الإدارة الأمريكية والذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد٢ وكان يعمل مستشاراً للرئيس كلينتون للشئون الإسرائيلية العربية والتي نشرها بعد عام من اندلاع الانتفاضة وتنص على ما يلي:

- أن الفلسطينيين لم يعارضوا حق إسرائيل في الوجود بل أنهم طالبوا بإقامة دولة في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل.

---

(١) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص٢٥

(٢) عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي : تحليل في خضم الأحداث، الخليج، ٢٠٠٢/٨/١٦

- أن الجانب الفلسطيني وافق على الفكرة التي تقضي بضم إسرائيل لمساحات من أراضي الضفة الغربية حسب مساحات تكتلات المستعمرات القائمة.

- كما وافق الجانب الفلسطيني على مبدأ السيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية بالقدس الشرقية وهي أحياء لم تكن جزءاً من إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧.

- أن الجانب الفلسطيني أصر على الاعتراف بحق اللاجئين في العودة لكنه وافق على أن يجري تنفيذه بطريقة لا تتعارض مع المصالح الديموجرافية والأمنية الإسرائيلية للخطر وذلك عن طريق تحديد أعداد العائدين ورغم ذلك حظت التضحيات المطلوبة من الجانب الفلسطيني بقدر أقل من الإهتمام(١)

٧- البعض رأي أن الرئيس عرفات قد اتخذ ثلاث خطوات غير مبدئية عرقلت عملية السلام وهي: **الأولى**: فشل عرفات في رفض وإلغاء العنف كتكنيك مفاوضات بل في الحقيقة هو استعمل العنف لتحقيق أهداف سياسية، **والثاني**: إن عرفات ربط التعاون الأمني مع الإسرائيليين بتقلبات البيئة السياسية مشككاً في مبدأ الأرض مقابل السلام، **والثالث**: وعكس ما فعله نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا حيث رفض عرفات مقايضته ومساواة السلام بالمصالحة التاريخية(٢)

٨- البعض الأخر رأي أن الفلسطينيين نظروا إلى عملية السلام بأنها لن تمنحهم الاستقلال عن إسرائيل طالما استمرت الأخيرة في بناء مزيد من المستوطنات، وأن انهاء الاحتلال الإسرائيلي لن يتحقق إلا عندما يعود للفلسطينيين سيطرتهم على الطرق وحدودهم واقتصادهم، وأن انجاز السلام يتطلب سيطرتهم على القدس والمسجد الأقصى اللذين احتلتهما إسرائيل عام ١٩٦٧، كما رأي الفلسطينيون أن أي تسوية مقبولة لا بد أن تحتوي على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وأنه إذا لم يتحقق ذلك فإنه من الأفضل توجه الفلسطينيين إلى القتال خاصة بعد فشل عملية اوسلو(٣).

٩- مع عودة الجانبين من كامب ديفيد٢ كان الوضع في الأراضي الفلسطينية على حافة الانفجار، والجميع في انتظار الشرارة التي ستشعل الموقف وساهمت التصريحات التي أدلاها الرئيس كلينتون في تدعيم هذا التوقع حيث حرص على إعلان سحب كافة العروض التي قدمت في المفاوضات مغلقاً بذلك باب التسوية السياسية (٤)، ومحملاً الرئيس عرفات

---

(١) تنيا رينهارت، مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥، ص ص ٢٨، ٢٩

(2) David Makovsky, Middle East peace through partion , Op.cit.,pp.30-31.

(٣) روبرت مالي وحسن آغا، كامب ديفيد أخطاء مأساوية، الحياة، ٢٠٠١/٧/٢٠

(4) Cbris Hedges , The New Palestinian revolt , Foreign Affairs , January, February 2001, p.130.

مسئولية هذا الفشل وممتدحاً تجاوب باراك وشجاعته في تقديم تنازلات غير مسبوقة للفلسطينيين من أجل التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة(١) وأدركت القيادات الفلسطينية أن التهديدات الإسرائيلية الأمريكية مقدمة لمرحلة حرجة تتمثل في التعرض لحملة تشويه أمريكية وأن أبواب واشنطن ستغلق في وجه عرفات تحديدا كما حذره كلينتون وان إسرائيل أعدت العدة لجولة عسكرية جديدة من أجل كسر المقاومة لدى الشعب الفلسطيني(٢)، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ حددت السلطة الفلسطينية أهداف الانتفاضة محورها العودة إلى مائدة التفاوض فيما يشبه حركة تصحيحية للعبث الذي تم قبل الانتفاضة (٣) وأعلن مروان البوغوثي أحد قيادي منظمة فتح التي يرأسها عرفات في خطابه في جامعة بيرزت أن الجانب الفلسطيني لن يعود إلى المفاوضات لأنه سيصبح رهينة لدى إسرائيل والولايات المتحدة دون تحقيق تقدم على الأرض (٤).

(ج) السلطة الفلسطينية والعودة إلى مفاوضات واشنطن:

رغم تجاوب عرفات وحضوره مفاوضات واشنطن لكنها لم تسفر عن وقف العنف او استئناف مسيرة السلام على النحو التالي :

١- في الصيف الذي سبق عام ٢٠٠١ كان يبدو بعد مرور سبع سنوات على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنها كانت على وشك التحقق والانجاز حيث كان عرفات وباراك على وشك التوقيع على اتفاق كامب ديفيد إلا أن اندلاع أعمال العنف جعل البعض يقول أن عملية السلام قد ماتت، ولكن تلك الرؤى مغالي فيها لأنه ليس من المعقول أن تقوم إسرائيل بالسيطرة على ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، كما أن موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين في أوسلو عام ١٩٩٣ على الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية وغزة حطم بهذه السياسة حلم إسرائيل الكبرى، وأعطى رابين الاشارة بهذا إلى الدعم لحل الصراع بإقامة دولة فلسطينية في النهاية بجانب إسرائيل في مقابل موافقة الدول العربية(٥)، فمع استمرار الانتفاضة وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٠ على تقديم موعد الانتخابات لتجري في ربيع عام ٢٠٠١ بدلاً من منتصف عام

(١) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٨٢

(٢) عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي، تحليل في خضم الأحداث، الخليج ٢٠٠٢/٨/١٦

(٣) محمد خالد الازعر، السلطة الفلسطينية إنهيار عملية التسوية، في د. نادية محمود مصطفي (محرر)؛ ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية ؟، مرجع سابق، ص ص ٨٨،٨٩

(4) Cbris Hedges : The new Palestinian revolt , Op.cit.,p.163.

(5) David Makovsky , Middle East peace through partion, Op.cit.,pp.26-27.

٢٠٠٣ ومع تزايد الضغوط قدم باراك استقالته في العاشر من ديسمبر وجرى الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة في فبراير ٢٠٠١[١].

٢- استغل باراك تلك الانتخابات ودعا عرفات إلى المفاوضات بزعم أنها ضرورية من أجل هزيمة مرشح اليمين أرئيل شارون على الرغم من أن قواته كانت تقوم بقتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير بنيتهم التحتية [٢]

٣- نجحت التدخلات الإقليمية والدولية في اقناع السلطة الفلسطينية بالتجاوب مع طلب باراك بالدخول في مفاوضات مكثفة بهدف إظهار قرب التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية يكون التوقيع عليه كفيلاً بعودة الهدوء سريعاً إلى الأراضي الفلسطينية وتوقف أعمال المقاومة، ومن ثم يشعر الناخب الإسرائيلي بدرجة عالية من الأمن ويذهب بالتالي إلى صناديق الانتخاب من أجل التمديد لمن طلب له الأمن دون تنازلات كبيرة، وعلى الرغم من أن إعلان السلطة الفلسطينية الموافقة على التفاوض وأنها لن تدفع ثمن اعادة انتخاب باراك إلا أنها إتجهت بقوة من أجل مساعدته في الانتخابات لتجنب البديل الأكثر خطورة[٣]

٤- بدأت المفاوضات الجديدة في واشنطن في ١٨ ديسمبر وانتهت يوم ٢٣ من نفس الشهر خلال تلك المفاوضات قدم كلينتون اقتراحاً إسرائيلياً جديداً على أنه اقتراح أمريكي لكنه لم يعد القدس المحتلة أو المناطق الأمنية في وادي الأردن وأعلن باراك أنه سيقبل الخطة كأساس للمفاوضات إذا قبلها عرفات الذي أراد هو الآخر بدوره توضيحات حول إتصال أراضي الدولة الفلسطينية وتقسيم القدس الشرقية وحق اللاجئين في العودة[٤]

٥- أثار التعتيم الذي أحاط بمفاوضات واشنطن جواً من الحيرة نتيجة ما قيل عن محتوى الوثيقة الأمريكية التي تسعى إلى مقايضة جزء من القدس بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وهو الأمر الذي دفع مروان البرغوثي مسئول حركة فتح في الضفة الغربية إلى الدعوة لتشكيل ما أسماه " حكومة الانتفاضة التي تضم الحركات المعارضة لعملية التسوية السياسية وأيضاً تغيير الوفد الفلسطيني المفاوض[٥].

(١) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص ٤٦

(٢) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٨

(٣) د. عماد جاد، سياسية حكومة شارون، مرجع سابق، ص ٤٨

(٤) محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص٢٨،٢٩

(٥) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص ص ٤٥، ٤٧

(د) مفاوضات طابا :

لم يكن الهدف من مفاوضات طابا الوصول إلى اتفاقية بل كان الهدف هو حشد الاسرائيليين وعرب ٤٨ للتصويت في الانتخابات الاسرائيلية التي دعى اليها باراك[(١)] ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتى:

١- تم استئناف محادثات واشنطن في طابا في يناير ٢٠٠١ وكان هناك تقدم في المفاوضات حيث تم الاتفاق على أن تنسحب إسرائيل من ٩٥% من الضفة الغربية وأن تعوض ما ضمته من كتل استيطانية بأرض أخرى اضافة إلى فتح ممرات آمنة بين غزة والضفة الغربية تكون تحت السيطرة الفلسطينية[(٢)].

٢- فيما يتعلق باللاجئين تم التفاهم بشأن حق العودة عبر تسوية القضية من خلال عودة عشرة آلاف فلسطيني كل عام لمدة عشرسنوات مع تعويض الباقي وفيما يتعلق بالقدس تم الاتفاق على أن يكون كل ما هو عربي من القدس للفلسطينيين وكل ما هو يهودي للإسرائيليين مع سيادة إسرائيلية على حائط المبكى[(٣)]

٣- أثناء المفاوضات أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي شلومي بن عامي وزير الخارجية أنه في طابا تم احراز خطوات حقيقية ملموسة نحو اتفاق نهائي[(٤)] ومع ذلك رفض الإسرائيليون مرة أخرى أن يضعوا كل ذلك على الورق وأرادوا اعطاء الانطباع بأن هناك تقدماً من أجل مساعدة باراك في الانتخابات.

٤- في الثالث من يناير ٢٠٠١ التقى الرئيس عرفات بالرئيس كلينتون في واشنطن وأبلغ قبوله المقترحات الإسرائيلية المقدمة في طابا مع بعض التحفظات التي سيبديها لاحقاً وطلب منه ابلاغ باراك بذلك الموقف ولم يرد باراك على تحرك عرفات وانتظر حتى غادر بيل كلينتون السلطة[(٥)] تاركا معظم تفاصيل اتفاق السلام على مكتبه للرئيس الذي سيخلفه ولكن خطة كلينتون كانت غير واقعية منذ أن افترض أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد حل من أساسه[(٦)] .

---

(١) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص٣٩٦.

(٢) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٩

(٣) بن كسبيت، كل الحقيقة عن اتفاقات طابا وإلى أي مدى كان السلام قريباً، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٤٨ خريف ٢٠٠١، ص ١٠٥

(٤) ديبورا سونتاج، طابا جاءت متأخرة جداً والبعض مازال إلى سلام آت، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٤٨ خريف ٢٠٠١ ص ١٠٧

(٥) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام، مرجع سابق، ص ٢٩.

(6) David Makovsky, Middle East peace through partion , Op.cit.,p.27.

٥- كشفت مفاوضات طابا أن هناك فجوة واسعة في تصور الطرفين للمشاكل العالقة بينهما وعلى رأسها قضية حق العودة للاجئين فعلى حين جاء التصور الفلسطيني بحل المشكلة مفصلاً في ٦١ نقطة جاء التصور الإسرائيلي اختزالياً في خمس عشرة نقطة فقط ومن خلال استعراض التصورين يمكن الخروج بأهم الاختلافات بينهم وتتلخص في الآتي:

*- على حين يصرالطرف الفلسطيني على ضرورة أن تقر إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية والقانونية عن تشريد المدنيين الفلسطينيين بالقوة في أثناء حرب ١٩٤٨ ومسئوليتها أيضاً عن عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي دعا لعودة اللاجئين لديارهم، فإن الطرف الإسرائيلي رأي أن أقصى ما يمكن أن يدلي به في هذا الشأن هو اعرابه عن أسفه لمأساة اللاجئين واستعداد إسرائيل لأن تكون شريكاً فعالاً في هذه المأساة.

*- يرى الفلسطينيون ضرورة أن يكون حق العودة متاحاً لكل لاجئ ترك بيته في فلسطين بعد ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ على أن يسري هذا الحق لأبنائه وبشكل عام يكون حق العودة حقاً مكتسباً لكل الأشخاص المسجلين لدي (الأونروا) كلاجئين، في المقابل ترى إسرائيل أن حق العودة سيقتصر على لم شمل العائلات على أن يكون ذلك مرهوناً بما تقرره إسرائيل في هذا الشأن، فيما يصبح حق العودة مفتوحاً بالكامل بالنسبة للاجئين إذا أرادوا التوجه إلى الدولة الفلسطينية التي ستنشأ لاحقاً.

*- حين طالب المفاوض الفلسطيني بضرورة تعويض اللاجئين الذين يقررون عدم ممارسة حق العودة وتعويض الدول العربية التي لجأوا إليها وقامت بإعاشتهم، فإن إسرائيل رأت أن ذلك مهمة المجتمع الدولي كما طالبت أيضاً بتعويض اليهود الذين كانوا يعيشون في البلاد العربية عن ممتلكاتهم التي فقدوها بعد نزوحهم إلى إسرائيل أو هجرتهم إلى دول غيرها ولم يكن بوسع المفاوض الفلسطيني قبول مثل هذا التصور او الموافقة على تصور إسرائيلي يلزم الدول العربية بتعويض اليهود الذين هاجروا منها(١).

(هـ) مفاوضات باريس:

١- وافق عرفات على الحضور في قمة باريس لبحث الوسائل الكفيلة بوقف أعمال العنف وفي القمة طلب عرفات اعتذاراً إسرائيلياً ولجنة تحقيق دولية وسحب الدبابات الإسرائيلية، لكن باراك طالب إعلانا من عرفات واضحا بوقف إطلاق النار ورفض تشكيل

---

(١) د.حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٧٠

لجنة دولية للتحقيق في الكشف عن أسباب اندلاع العنف، وعاد الطرفان دون التوصل إلى إتفاق[١]

٢- فور عودته إلى إسرائيل لحضور اجتماع الحكومة الإسرائيلية أمهل باراك عرفات ٤٨ ساعة لإعلان وقف اطلاق النار وإلا ستعتبر العملية السياسية مؤجلة إلى أجل غير مسمى، ولم يكن غالبية وزراء الحكومة الإسرائيلية على علم مسبقا بإنذار باراك، ورد عرفات على إنذار باراك بالقول أنه إذا كان باراك يريد الحرب فليذهب إلى الجحيم وفي مساء نفس اليوم قصفت إسرائيل بيت جالا وقطعت تونس علاقتها بإسرائيل واتصل شارون بباراك قائلاً له أنا معك ولم تفلح محاولات خافير سولانا بوقف العنف[٢].

(و) عرفات وقمة شرم الشيخ واستمرار العدوان الإسرائيلي:

استمرارا لاستجابة القيادة الفلسطينية للمبادرات الدولية حضر الرئيس عرفات قمة شرم الشيخ التي عقدت في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٠ وأسفرت القمة بعد تمديدها يوم اضافي عن اتفاق على وقف المواجهات وسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل اندلاع الانتفاضة مع طمس ملامح قضية تشكيل لجنة تحقيق دولية بصياغة غامضة لارضاء باراك وعلى الرغم من ذلك تواصل القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين[٣].

ثانياً: في عهد شارون:

أ- العوامل التى أثرت على موقف السلطة السياسى فى مواجهة شارون :

مع هزيمه باراك فى انتخابات رئاسة الحكومة التي جرت في السادس من فبراير ٢٠٠١ وفوز مرشح الليكود أرئيل شارون بفارق بلغ ٦٤٧ ألف صوت [٤] نجد أن آمال السلطة الفلسطينية في إستئناف مسيرة التفاوض والتى إنقطعت في نهاية عهد باراك ظلت معلقة بلا أصداء على مدار حكومتي شارون الأولى والثانية [٥] وتأثرت معالجتها للانتفاضة على الصعيد السياسي في عهد شارون بعدد من العوامل الآتية وهي:

---

(١) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص٣٨٥.

(٢) ران أدليست، إيهود باراك ومحاربة الأشباح، الفصل الحادي والعشرون عزله باراك، مجلة مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشرة العدد ٢٦، يونيو ٢٠٠٥، ص ص ١٤، ١٥

(٣) د. عماد جاد، حكومة شارون : مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، السنة الحادية عشر ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ص ١٧،١٦

(٤) المرجع السابق، ص ٤٩

(٥) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وإنهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ٩٢

١- تولي جورج بوش الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة في ينـاير ٢٠٠١ ثـم اعادة انتخابه حيث كان وصول إدارة جمهورية محافظة متشددة إلى سدة الحكم في الولايـات المتحدة الأمريكية تقترب من إيمان أيديولوجي راسخ مبني على تفضيلات الكتلـة المسـيحية الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية انعكس على الدعم الذي قدمه بوش إلـى شـارون والذي يشاركه في اقترابه من الصراع والذي انتخب رئيساً لوزراء إسرائيل بعد بوش بشـهر واحد،كما تبنت الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة تجاهـل لعمليـة السـلام علـى اعتبـار أن الفلسطينيين لم يعيروا اهتماماً إلى الإدارة الأمزيكية السابقة في كامب ديفيد وكان ذلك في وقت يتحرك فيه شارون دون هوادة لقمع الانتفاضة بالقوة العسكرية(١).

٢- فوز أرئيل شارون بمنصب رئيس الوزراء خلفاً لباراك، فعلـى الـرغم مـن أن سيناريو السلام يستند إلى الافتراض بأن الوضع الجيوستراتيجي في الشرق الأوسـط سـوف يستقر في المدى الزمني لهذا المخطط وأن النزاع العربي الإسرائيلي سوف ينتهي فـي كـل القطاعات وتقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية أيضاً مع دولة عربية ليس لها حدود معهـا(٢)، إلا أن شارون جاء إلى السلطة ولم يكن لديه رؤية واضحة لتسوية نهائيـة يمكـن قبولهـا بـين إسرائيل والفلسطينيين وقام باعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ليعود الحال إلى مـا كان الحال عليه قبل بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١(٣) وعلى خلاف مـا يرى بعـض المفكرين أن هناك اختلاف بين اليمين واليسار الإسرائيلي في إدارة آليات الصراع علـى أن اليسار الإسرائيلي مراوغ وأن اليمين مباشر إلا أن شارون مثل نهجاً ثالثاً سماته القتل المتعمد والتغريب والتهجير غير القانوني والتخريب المتعمد للممتلكات والاستيلاء عليها(٤).

٣- أحداث الحادي عشرمن سبتمبر بواشنطن ونيويورك والتي اسـتغلتها الولايـات المتحدة لفرض هيمنتها على العالم بحجة محاربة الإرهاب (٥) وربطت بين المقاومة الفلسطينية للاحتلال والإرهاب وقامت بوضع كل فصائل المقاومة الفلسطينية علـى قائمـة التنظيمـات الإرهابية وسارالاتحاد الاوروبي على نفس التوجه الأمريكي وقرر فـي ٢٨ ديسـمبر ٢٠٠١

(١) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٣٢

(٢) د. سليمان أبوحتة، إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول الطبعة الأولى، ٢٠٠٤) ص ١٢٣

(٣) د.حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٧٥

(٤) د. محمد الجوادي، الفلسطينيون ينتصرون أخيراً، دراسة في التنبؤ السياسي (الإسـماعيلية: دار جهـاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢) ص ١٠٤

(٥) د. عبدالكريم العلوجي، الأعمدة السبعة للمستقبل العربي (دمشق – القاهرة : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨) ص ١٢

حظر نشاط الجناح العسكري لحركتي حماس والجهاد وتجميد أصولهما في البنوك الأوروبية واضطرت القيادة الفلسطينية إلى القيام بحملة اعتقالات طالت العشرات من كوادر الفصائل واغلاق مكاتب بعضها في الضفة الغربية وغزة واعتبار أن من ينتهك وقف إطلاق النار خارجاً عن القانون (١).

٤- الغزو الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣ والذي أدى إلى تقوية الموقف الإسرائيلي في الشرق الأوسط كما أدى إلى توجيه الانتباه إلى المسألة العراقية على حساب المسألة الفلسطينية(٢)

(ب) تجاوب السلطة مع المبادرات الدولية:

الواقع أن السلطة الفلسطينية وفي ضوء الخيارات المحدودة التي توافرت أمامها بدت مرغمة على المضي في عملية أوسلو والبحث عن أية مبادرة سياسية تؤسس لعودة استئناف التفاوض مع إسرائيل في إطار الأفق السياسي لأوسلو، ولم تكن هناك خيارات عديدة أمام السلطة الفلسطينية لاسيما في ضوء توجهها بالتفاوض والعملية السياسية وكان كل هدفها هو استيعاب الضغوط التي باتت تتراكم من كل ناحية(٣) ودائما ما أظهرت السلطة الوطنية منذ نشأتها في تفاعلاتها الخارجية إهتماماً بالقوى الدولية المتغلغلة في مسار التسوية والاستجابة لمطالبها والتعديل على مواقفها إلى الحد الذي أصبح العامل الدولي محدداً أساسياً في رسم سياستها وتحديد خطواتها ومواقفها وأظهرت تجاوباً واضحاً مع الضغوط الدولية الرامية إلى وقف الانتفاضة والعودة إلى المفاوضات ومن ذلك ما يلي(٤):

١- اكدت السلطة الفلسطينية فور فوز شاورن برئاسة الوزراء انه شأن إسرائيلي داخلي وأنها ملتزمة بعملية السلام، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى استئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها على أساس الشرعية الدولية والقرارين رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وكذلك القرار رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة (٥) .

٢- أعلنت السلطة على لسان أحمد قريع (رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني) مطالب أربعة لاعادة ما سمى بالهدوء إلى المناطق الفلسطينية وهي:أولا انهاء الحصار والحواجز المنصوبة على مداخل المدن الفلسطينية،وسحب الدبابات والآليات المدرعة إلى

---

(١) لواء أ.ح د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين ؟ المواجهة العربية الإسرائيلية بين الحرب والسلام (القاهرة: دار الهلال، الطبعة الأولى ٢٠٠٥) ص ٢٣٩

(٢) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٣٧

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨، ٢٦٧

(٤) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ص ١٠٢،١٠١

(٥) المرجع السابق، ص ٩٢

داخل الخط الأخضر، وثانياً: تحويل فوري للأموال المستحقة للسلطة بدون قيد أو شرط، ثالثاً: تفكيك المستوطنات التي اتفق من حيث المبدأ مع حكومة باراك السابقة على تفكيك ثلاثين مستوطنة منها، ورابعاً: اعلان إسرائيلي واضح عن الاستعداد لتنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب أو اعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية المحتلة، إلا أن شارون رفض تلك المطالب في ٢٨/مارس/٢٠٠١[1] وفضل القطيعة شبه الكاملة مع السلطة الفلسطينية ورئيسها عرفات واضعاً شروط أمام احتمال الاتصال بها خارج الصعيد الأمني[2].

٣- اعلن الرئيس عرفات في خطابه في القمة العربية في ٢٧-٢٨/٣/٢٠٠١ ضرورة العودة إلى ما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ لاعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨/٩ والرفض المطلق للإرهاب بكافة مظاهره واستعداد السلطة للعمل بمشاركة دولية وغربية لمواجهة العنف من خلال العودة الفورية إلى مائدة المفاوضات والتنفيذ الدقيق لبنود الاتفاقات الموقعة، والحماية الدولية للشعب الفلسطيني مثلما حدث لكثير من أماكن متشابهة حتى يتحقق حقه الأساسي في العودة والاستقلال وقيام دولته وعاصمتها القدس الشريف[3].

٤- رحبت السلطة بتوجيهات تقرير لجنة ميتشل حيث رأت فيهما جوانب إيجابية كالتوصية الخاصة بايقاف بناء المستوطنات باعتبارها تأكيدا على عدم مشروعيتها، كذلك رأي الرئيس عرفات أن دعوة اللجنة للسلطة وإسرائيل لاحترام الاتفاقات الموقعة بينهما تعني أن على إسرائيل البدء فوراً في تنفيذ الاتفاقات التي تأجلت وكبداية للعودة إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إتفاقات أوسلو ١٩٩٣، كما رحبت السلطة بمهمة جورج تنيت في الفترة من ٥-٦ يونيو ٢٠٠١ والتي انتهت بصياغة تقرير عرف باسمه تضمن في أحد بنوده على دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن شن أي هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقرات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والشرطة الفلسطينية أو السجون في الضفة وغزة [4]

٥ - مع زيارة شارون الثانية لواشنطن في يونيو واشتراطه وقف إطلاق النار بتحديد بدء عدد ما يسمى أيام التبريد السبعة طالبت السلطة في مواجهة ذلك بأن تنهي إسرائيل

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥

(٢) حسام حسن، الموقف الإسرائيلي من إصلاح السلطة الفلسطينية، مختارات إسرائيلية،العدد ٩١ يوليو ٢٠٠١

(٣) ياسر عرفات (بيان إلى القمة العربية في عمان ٢٠٠١) مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٤٧ صيف ٢٠٠١، ص ص ١٥٨، ١٥٩

(٤) د. حسن ابوطالب،(محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦

الحصار، وأن توقف تصعيدها العسكري والاستيطاني وأن يدخل الطرفان فوراً في مفاوضات يؤكدان خلالها التزامهما بالوقف الفوري لكل أعمال إطلاق النار وفقاً لتفاهمات وثيقة تنيت وتوصيات ميتشل كوحدة واحدة، وتشكيل لجان من المراقبين الدوليين لكن إسرائيل رفضت مسألة المراقبين الدوليين تحت ذريعة عدم تدويل النزاع [١].

٦- تم إتمام لقاء في ١٨سبتمبر ٢٠٠١ بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أثمرعن انسحاب صورى للجيش الإسرائيلي من المناطق الخاضعة للسلطة مقابل إعلان عرفات التزامه بوقف إطلاق النار، وقيام السلطة بعدد من الاجراءات الأمنية حيث سلم بيريزعرفات في لقاء بينهما في ٢٠٠١/٩/٢٦ قائمة بأسماء ٥٨ فلسطينياً مطلوب اعتقالهم ومحاولة استئناف التعاون الأمني مما أدى إلى تعميق مأزق السلطة الفلسطينية بينما استمرت إسرائيل في التصعيد العسكري وتقويض السلطة الفلسطينية[٢].

٧ - مع استمرار الانتفاضة تولد تيار داخل السلطة الوطنية رأي أن هناك ضرورة للعودة إلى المسار السياسي للأسباب التالية [٣]:

*- أن عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الذي يحارب الإرهاب يؤكد ألا تساهل مع فصائل المقاومة الفلسطينية.

*- المقاومة المسلحة فرضت صراعاً غير متكافئ بين الجانبين في حرب غير متكافئة وأن الاستمرار فيها يوفر لإسرائيل الذرائع لتبرير الرد القاسي للجيش الإسرائيلي.

*- المقاومة مع التفاوض كما في التجربتين الجزائرية والفيتنامية نوع من القياس الفاسد وأيضاً تجربة حزب الله اللبناني لا تتناسب مع خصائص الساحة الفلسطينية[٤].

٨- مع تزايد الضغوط الدولية قررت السلطة الفلسطينية في ٢٠٠١/١٠/١٩ اتخاذ اجراءات ضد الأجنحة العسكرية للفصائل وإعتبارها خارجة على القانون، والدعوة لضرورة احترام الجميع التزام السلطة قرار وقف اطلاق النار بالإضافة إلى اصدار قرار باعتبار الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مجموعة خارجة على القانون والقيام باعتقال نحو ٢٦ من أعضاء الجبهة وأعضاء آخرين في المجلس الوطني [٥]

---

(١) المرجع السابق،٢٠٠١ ص ص ٢٠٤، ٢٧٦

(٢) د. السيد عوض عثمان، انتفاضة الأقصى جدل العسكرة والمقاومة السلمية، مرجع سابق، ص ص ٨٩،٩٠

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٦

(٤) د. سيد عوض عثمان، انتفاضة الأقصى جدل العسكرة والمقاومة السلمية، مرجع سابق، ص ص ٩٥ :٩٨

(٥) د.حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٢،مرجع سابق، ص ص ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧

٩ - كما اعلن عرفات فى خطاب وجهه إلى الشعب الفلسطيني فـي ٢٠٠١/١٢/١٦ عن الالتزام بوقف اطلاق النار وعدم الرد حتى في حالة استمرار العدوان الإسرائيلي [١] لكن اسرائيل فضلت الانتظار والتروي مع عرفات على أن يثبت بالأفعال لا الأقوال، ورغم ذلـك استمرت التصفيات الإسرائيلية وبالتالي لم يتم إعطاء الفرصة لعرفات لتثبيت وقـف إطـلاق النار وفقاً للقدرات المتوفرة للسلطة لتزيد الضغوط على السلطة وعلى عرفات شخصياً[٢]،

١٠ - إقرار الرئيس عرفات بالمفهوم الأمريكي الأوروبـي الإسـرائيلي بالمقاومـة المسلحة على أنها أعمال إرهابية كما أنه ألمح في تصريحات له إلى صحيفة نيويورك تـايمز إلى استعداده لإعادة النظر في حق العـودة الفلسـطيني مراعـاة للهـواجس الديموجرافيـة الإسرائيلية، كما رحبت السلطة الفلسطينية بخطاب الرئيس الأمريكـي جـورج بـوش فـي ٢٠٠٢/٦/٢٤ الذي تحدث فيه عن الإصلاح المطلوب فلسطينياً وعن ضرورة اجراء انتخابات فلسطينية محلية كما قبلت بالمبادرة السعودية للتسوية التي تبنتها قمة بيروت العربية في أواخر مارس ٢٠٠٢ حيث كان الرئيس عرفات حريصاً على أن تصدر عـن إطـار عربـي عـام وتتضمن آليات عربية للمتابعة واوروبية وأمريكية[٣].

١١ - ومع قيام شارون بمحاصرة عرفات في مقره في رام الله فـي شـهر سـبتمبر ٢٠٠٢ اعتبرت السلطة حكومة شارون ليست شريكاً في عملية السلام وأن يدها طويلة إذا لزم الأمر وأنها لن ترفع الراية البيضاء، كما دعت إلى عزل حكومـة شـارون عربيـاً ودوليـاً ومقاطعتها، ورفعت وزارة الإعلام الفلسطيني مذكرة إلى مجلس وزراء الإعلام العـرب فـي دورته الـ ٣٥ دعت فيها إلى بحث سبل معاقبة القادة الإسرائيليين لجـرائمهم ضـد الشـعب الفلسطيني وجمع الأدلة على مرتكبيها تمهيداً لمحاكمتهم إلا أن في اليوم التالي مباشـرة لهـذه الدعوى إلتقى مسئول فلسطيني كبير بالسلطة الفلسطينية مع وزيـر الخارجيـة الإسـرائيلي شمعون بيريز، كما لم تتورع السلطة الفلسطينية في استمالة شارون إلى طاولة المفاوضـات، وأجرت بالفعل عدداً من اللقاءات الأمنية مع مسئولي حكومة شارون قبيل الاجتياح وبعده، كما استجابت لكثير من مطالب حكومة شارون بإجراء تعديلات في محتوى السـلطة وتركيبتهـا وخطابها السياسي تحت دعوى ما يسمى بالإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي [٤].

١٢- مع تنصل شارون من الإلتزامات المترتبة على حكومتـه طرحـت السـلطة مشروعا بديلا وإن كان بشكل غير رسمي يتمثل في النقاط التالية: أن تصبح القدس الشـرقية

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق ص ٢٨١

(٢) المرجع السابق، ص ٢١١

(٣) خالد محمد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ص ١٠٠، ١٠١

(٤) المرجع السابق،ص ٩٤

عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وتكون السيادة على الحي اليهودي وقسم من حائط المبكى لإسرائيل وتكون لفلسطين السيادة على بقية القدس الشرقية، وأن يكون هناك حل عادل لمشكلة اللاجئين يستند إلى القرار ١٩٤، وأن تجري ترتيبات تعاون أمني بين الجانبين مع مشاركة قوات دولية، بالاضافة الى الاستناد إلى المبادرة العربية في قمة بيروت وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧، لكن مع تعنت حكومة شارون عادت وطرحت السلطة الفلسطينية مشروع غزة بيت لحم أولاً [١].

(جـ) قبول خريطة الطريق:

أعلنت السلطة الفلسطينية قبولها بخريطة الطريق التى اعلنت صياغتها النهائية في مارس ٢٠٠٣ ومضت في تنفيذ الشق المتعلق بالتزاماتها وذلك من خلال مايلى :

١- رأت أن القبول بها سيضع إسرائيل في تحد أمام المجتمع الدولي للقبول بها وأن رفضها سيكشفها أمام الولايات المتحدة حليفها وأن الثمن الذي سيدفعه الجانب الفلسطيني مقابل ذلك لا يتجاوز وقف أعمال العنف ونزع سلاح الفصائل، فيما رأي المعارضون لها بأنها لا تتعدى سوى محاولة لانقاذ إسرائيل بعد أن فشلت كل خططها لفرض الأمر الواقع من خلال ممارسات وحشية عسكرية بات البعض يقارنها بنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً أو بالنظام النازي في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية [٢].

٢- جاء قبول السلطة الفلسطينية بخريطة الطريق رغم سياسة الاملاءات التي وضعتها هذه الخطة على السلطة الفلسطينية ومسعاها لتكبيلها بالعديد من الالتزامات والتحفظات سواء كان على مستوى الاصلاحات السياسية والدستورية الداخلية أو حتى ايقاف حالة العنف والمواجهة تحت مسمى ايقاف الانتفاضة أو لأجل الدخول في خطوات لبناء الثقة بين الطرفين [٣].

٣- مارست السلطة ضغوطا على الفصائل الفلسطينية للقبول بهدنة تضمن وقف للأعمال المسلحة، كما وافق الرئيس عرفات في ٢٠٠٣/٣/٦ على اختيار محمود عباس أبو مازن رئيسا للوزراء وتم تعديل القانون الأساسي -الدستوري -من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، وفي الوقت نفسه حرص عرفات على توظيف الانتفاضة أيضاً عبر تصعيدها واستمرارها ما أمكنه ذلك كعامل ضغط يمكن من خلاله الحصول على ثمن سياسي ملموس

---

(١) ماجد كيلاني، الانتفاضة الفلسطينية محصلة عامين، شئون عربية، العدد ١١٢، شتاء ٢٠٠٢

(٢) د. عزام التميمي، خريطة طريق أمريكية وأخرى فلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص١٧٤

(٣) طارق فهمي، خارطة الطريق، المواقف والتوجهات والمؤشرات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص ١٧٨

من إسرائيل قبل وقفها مما يحسن من شروط التسوية ووضعية المفاوض الفلسطيني، وحرص على ضرورة احداث التوازن بدفع عناصر موالية من أجل عرقلة أبو مازن في تيسير الشروع في وقف الانتفاضة، وفي ٢٣ إبريل تمت الموافقة على الحكومة الفلسطينية مع القبول بتعيين دحلان وزير دولة للشئون الداخلية مع احتفاظ أبو مازن لنفسه بحقيبة الداخلية(١).

٤ - في ضوء احتلال العراق تعاملت السلطة الفلسطينية مع خريطة الطريق، وكأنها لا تملك خيارات أخرى في التعامل معها رغم تأثيرها على الداخل الفلسطيني حيث تطالب الجانب الفلسطيني بمطاردة القوى المعارضة للتسوية التفاوضية بمعزل عن الانتفاضة والعمل المسلح الأمر الذي يضع الجانبين في حالة مواجهة في وقت تواصل فيه إسرائيل تصعيدها ضد الفلسطينيين ودعت السلطة الفلسطينية الفصائل إلى التخلي عن المقاومة المسلحة وأخذ المستجدات الإقليمية والدولية في عين الاعتبار(٢)

٥- وضح من قراءة وتحليل البيان الوزاري لحكومة أبو مازن الاصرار على معالجة ما تسميته محاربة الفوضى الأمنية في أراضي السلطة الفلسطينية أي فوضى السلاح وتطبيق مبدأ عدم السماح بسلاح غير السلاح الشرعي لحفظ الأمن، وتطبيق القانون وأنه لا وجود لمراكز قرار غير مركز القرار الشرعي بمعنى سلطة واحدة وقانوناً واحداً وقراراً وطنياً يلزم الجميع ويرفض التعددية الأمنية ودعوة المعارضة الفلسطينية إلى تطوير حواراتها ومؤسساتها والتوقف عن التحريض والاستفادة من قانون الأحزاب لانعاش الحياة السياسية(٣).

٦- رغم ان أبو مازن يعتبر هو مهندس اتفاق أوسلو(٤) إلا أن شارون واصل ضغوطه على حكومة أبو مازن منذ تشكيلها وقرر عدم تقديم أية مبادرة حسن نية تجاه حكومة أبو مازن إلا بعد أن تقوم بنزع أسلحة الفصائل الفلسطينية، ووضع حد لما يعتبره التحريض عبر وسائل الإعلام والنظام التربوي الفلسطيني ضد إسرائيل، وهي شروط بدت تعجيزية لا تستهدف مساعدة حكومة أبو مازن على البقاء بقدر دفعها إلى حالة مواجهة مسلحة ومكشوفة مع الفصائل الفلسطينية، علماً بأن خطوات حسن النية التي كان من المفترض أن تقوم بها حكومة شارون لم تكن تتعدى خطوات شكلية بحتة مثل إزالة الحواجز العسكرية وإطلاق سراح عدد من المعتقلين وتخفيف انتشارالقوات الإسرائيلية فكان أمراً مستبعداً حدوثه في ضوء السياسة الإسرائيلية نفسها(٥) .

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣،(القاهرة:، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤)، ص ص ٢٧٨، ٢٧٩،٢٨١

(٢) خالد محمد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق ص ١٠٧

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٨١

(٤) فيفيان ناصيف، سقوط حكومة أبو مازن ومستقبل التسوية قراءة في تباين الرؤى السياسية والواقع، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٧٤

(٥) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٨١.

المطلب الثاني: على الصعيد العسكري

تأثرت تفاعلات وتحولات انتفاضة الأقصى بالطبيعة المتناقضة للعلاقة بين الفصائل الفلسطينية وبتعدد التوجيهات والخطابات ومصادر الشرعية حتى ما يتعلق بمصدر الشرعية القائمة على خيار التسوية والتفاوض، ففي حين استقر الجناح النافذ في سلطة الحكم الذاتي والمجلس التشريعي الفلسطيني على أن التسوية والتفاوض وحده كفيل بدعم شرعية السلطة وضمان الانسحاب وإقامة الدولة أكد الجيل الوسط من كوادر فتح على خطورة تغيب المقاومة المشروعة وضرورة وجودها جنباً إلى جنب مع التفاوض في مختلف المراحل كورقة فعالة لإجبار واشنطن وتل أبيب على الاستجابة وتأسيس مقومات راسخة للدولة الوليدة(١).

أولاً: التحول من مرحلة المظاهرات السلمية إلى عسكرة الانتفاضة:

أ- مرحلة المظاهرات السلمية

١- مع بدء الانتفاضة اتسم الموقف الفلسطيني بغلبة الاحتجاجات السلمية على غرار انتفاضة ١٩٨٧ واستغرقت هذه المرحلة شهراً كاملاً، وارتكز الهدف في هذه المرحلة على محاولة إدخال العنصر الشعبي الفلسطيني في المعادلة السياسية الفلسطينية الإسرائيلية من خلال الاحتجاج السلمي .

٢- امتدت المواجهات بين الجماهير الفلسطينية والقوات الإسرائيلية بسرعة إلى جميع المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث شملت رام الله والخليل ونابلس وجنين وبيت لحم والبيرة وقلقيلية والقدس، كما نشأت حالة من التعاون الظاهر والمعلن بين المتظاهرين وأفراد الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية وهو الأمر الذي ردت عليه إسرائيل بعنف أسفر عن سقوط أربعين شهيداً وألف مصاب خلال الأيام الخمسة الأولى (٢).

٣- جاء تحول الانتفاضة إلى استخدام السلاح بعد أن مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي القتل والتخريب ضد الفلسطينيين ولكن هذا التحول جاء في غضون حدثين هامين هما:

*- فوز آرئيل شارون برئاسة الوزراء وتشكيل حكومة وحدة وطنية هي في الواقع حكومة حرب إلى جانب إعلانه أنه جاء ليستكمل المشروع الصهيوني وجلب مليون يهودي بحلول عام ٢٠٢٠.

---

(١) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ١١٠

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢١٠، ٢١١

*- استغلال اليمين الجمهوري الحاكم في واشنطن بزعامة جورج بوش الابن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لإخراج الخطط الأمريكية إلى حيز الوجود وشن حرب عالمية ضد ما سمي بالإرهاب[١].

ب- مرحلة العسكرة

١- مع تحول الانتفاضة إلى عمل عسكري خلقت لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، باستثناء الصواريخ التي أطلقها العراق على إسرائيل عام ١٩٩١- أمراً واقعاً جديداً وهو نقل الحرب إلى داخل إسرائيل لتكسر العقيدة الإسرائيلية التي تعتمد على نقل الحرب إلى أرض الطرف الآخر حيث هددت الانتفاضة العمق الإستراتيجي لإسرائيل من كتل جماعية وتمايزها لأول مرة من خلال نشوء بما يسمى ظاهرة الاستشهاديين - من وجهة النظر الفلسطينية - وهي ظاهرة بدأت فردية لتصبح جماعية[٢] .

٢- مع اشتداد حدة القمع الإسرائيلي وتزايد أعداد الشهداء من المدنيين والمقاتلين الفلسطينيين، وتبني حكومة شارون لسياسة صارخة جعل الرئيس عرفات ينتقل إلى مربع آخر يحاول فيه خلق توازن بين كونه رئيس السلطة الوطنية الملتزم بتنفيذ اتفاقيات أوسلو وبين موقعه كقائد لحركة التحرير الوطني الفلسطيني الذي لا يمكن أن يصمت أمام المذابح الإسرائيلية مما دعاه إلى التأكيد على مشروعية استهداف الجنود الإسرائيليين وفي الوقت نفسه إدانة العمليات المسلحة[٣].

٣- اعتمدت الإستراتيجية الفلسطينية على تكتيكات حرب العصابات التي تهدف إلى استنزاف إسرائيل وتعظيم التكاليف المدنية على استمرار الاحتلال، وعلى الرغم من الغموض الواضح في أساليب إدارة الانتفاضة فقد كان واضحاً أن هناك تنسيقاً أو توزيعاً للأدوار بين السلطة والفصائل وبعضها البعض إلا أن هذه الإستراتيجية الغامضة كانت غير فاعلة لاعتبارات عديدة أبرزها أن هيكلة السلطة ذاتها تتسم بالمركزية والشخصنة حول الرئيس عرفات، وقد بدا ذلك واضحاً مع بدء عملية الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية في إطار عملية السور الواقي حيث عجزت السلطة عن استخدام الاستعدادات اللازمة للمواجهة وبالذات من حيث عدم مشاركة قوات الأمن الفلسطينية في مواجهة الاجتياح وغياب خطة عسكرية وثيقة للمقاومة على مستوى المدن والأحياء والمخيمات وضعف عملية تخزين المؤن والأسلحة

---

(١) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق ص ص ١١٠،١١١، ١١٢

(٢) عبدالله بلقيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٤) ص ١٤٦

(٣) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ١١٥

والذخائر لدعم عملية المقاومة، وعندما تم حصار الرئيس عرفات داخل مقره أصيبت أجهزة السلطة بالشلل والفوضى وعجز القادة المحليين عن تيسير الأمور.

٤ - ظل الإطار النظري لهذه الاستراتيجية يعاني من غياب رؤية واضحة بشأن المزج بين العمل الكفاحي وبين مواصلة العملية التفاوضية مما جعل السلطة الفلسطينية تبدو غير قادرة على السيطرة على الموقف، ومما زاد من خطورة هذه الازدواجية أن التنسيق وتوزيع الأدوار الذي كان قائماً بين السلطة والمقاومة كان فضفاضاً لعدم خضوع فصائل المقاومة لقيادة مركزية واحدة وهو ما تسبب في نشوب خلافات بين السلطة وبعض الفصائل الفلسطينية(١) والتى تحدت أوامر السلطة ولم تستجب لدعواتها لوقف العنف والعمليات المسلحة ضد الإسرائيليين خاصة من قبل حماس والجهاد والجبهة الشعبية(٢) وتجاهل الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس قرار السلطة بفرض الإقامة الجبرية عليه وخرج يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤ للمشاركة في مظاهرة احتجاج على خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول أفق الحل الذي تراه واشنطن للقضية الفلسطينية(٣).

ثانياً: حركة فتح والمواجهات المسلحة مع إسرائيل:

كانت فتح هى ذراع السلطة الفلسطينة العسكرى الغير معلن فى ادارتها للانتفاضة عسكريا ويمكن توضيحه من خلال الآتى :

أ- الموقف من التسوية السلمية:

جمعت فتح بين حمل السلاح والقبول بالتسوية وذلك من خلال التالى :

١ - تشير الدلائل إلى أن حركة فتح قد نشأت في البداية في أحضان حركة الإخوان المسلمين وخصوصاً بين أفرادها من أبناء قطاع غزة، ويظهر أن عامة الإخوان كانوا يعدوها جزءاً منهم أو على الأقل رصيداً لهم غير أن الطرفين إتخذا الانفصال أو التمايز عن بعضهما منذ صيف ١٩٦٣ واتخذت الحركة خطاً لنفسها وطنياً علمانياً ميزها عن كافة الأطراف والأيديولوجيات المتواجدة على الساحة الفلسطينية، ولكن المبادرة لإنشاء هذه الحركة لم تكن بقرار من قيادة الإخوان المسلمين الفلسطينيين وإنما بين عدد من القيادات الوسطى التي كانت تملك قدراً كبيراً من النشاط والتأثير(٤)

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥

(٢) ممدوح نوفل، الوضع في الأراضي تجاوز المناشدات الفلسطينية، جريدة الحياة، ٢٠٠٢/٦/٢٧

(٣) د. سعيد عكاشة، حرب الاستقلال للفلسطينيين محاولة للتقييم من الداخل، في د. عماد جاد (محرر) ; إنتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص ٦٧

(٤) د. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (١)، مرجع سابق، ص ٣٨٠

٢- يرجع تأسيس حركة التحرير الوطنى الفلسطينى "فتح" فى شهر اكتوبر عام ١٩٥٧ اثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ واحتلال اسرائيل لقطاع غزة وظلت الحركة تعمل سرا حتى عام ١٩٦٥ حتى اذيع أن ياسر عرفات هو الناطق الاعلامى للحركة[١] وقصرت فتح تاريخها الطويل منذ البداية على المقاومة المسلحة وخلال الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٦٦ صدر عن الحركة ٥٣ بياناً عسكرياً تضمنت أكثر من ١٨٠ هجوماً عسكرياً[٢]

٣- في شهر أكتوبر ١٩٧٤ إتفق قادة الدول العربية بالإجماع على أن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي أصبحت كياناً سياسياً قادراً على الحصول على التأييد والدعم من المنتديات الدولية والعربية والاتحاد السوفيتي آنذاك ودول العالم الثالث وغيرهم من دول العالم، ولكن الولايات المتحدة تعهدت بعدم الاعتراف بها أو التفاوض معها حتى تعترف رسمياً بحق إسرائيل في الوجود وبأن تقبل بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والذي يؤكد على وجود إسرائيل [٣].

٤- بررت فتح اللجوء إلى الكفاح المسلح إنطلاقاً من الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل واعتبرت أن استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق العنف المسلح كوسيلة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها في معركة التحرير وأن العمل العسكري قد يكون إستراتيجياً في البداية ولكن يجب أن يكون في إطار الأهداف السياسية الموضوعة مما يؤدي إلى احداث نتائج سياسية[٤].

٥- منذ تشكيل السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة مايو ١٩٩٤ انتقل تنظيم فتح إلى المعسكر المعارض للأعمال العسكرية ضد الاحتلال بعد أن إنخرط معظم كوادره في الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، ولاحقت هذه الأجهزة العناصر المخربة لتنفيذ ما عليها من استحقاقات أمنية بموجب اتفاق أوسلو على اعتبار أن هذه الأعمال تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية، وتستجلب انتقادات دولية للسلطة الفلسطينية وتعطي الذريعة لإسرائيل لتعطيل المسيرة السلمية وقبلت فتح بالتسوية السلمية كمبدأ عام واختلفت على الأساليب وبالتحديد على

---

(١)عمير يحيى الفرا، حركة المقاومة الاسلامية "حماس" :دراسة اسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية مرجع سابق ص ٨

(٢) عماد حسين، منظمة فتح بين الحاضر والماضي، موقع إسلام أون لاين ٢٠٠١/٤/٣

(3) Jimmy Carter, Palestine : Peace not apartheid , New Yourk , Simon and Schuster Paperbacks , 2006 , pp.37-38.

(٤) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٢٩

موقع العمل المسلح في تحقيق أهداف التسوية المتمثلة في اقامة الدولة الفلسطينية على جـزء من أرض فلسطين التاريخية

٦- على الرغم من قبول الحركة بالتسوية السلمية إلا أنها لم تغير الميثاق القائم على فكرة أنها حركة مقاومة، وبالتالي فإن أي خلل في المسار السلمي يجعل الحركة مطالبة بالالتزام بإطارها الفعلي والتحرك كفصيل مقاوم، وبعد أن قررت منظمة التحرير الفلسطينية السير في المفاوضات حذفت القيود المتعلقة بإزالة إسرائيل من الوجود من ميثاقها الوطني، وجاء ذلك في الخطاب الذي أرسله ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى إسحق رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو، والذي اعترفت فيه ضمناً بإسرائيل وبحقها في العيش في أمن وسلام، والتزامها بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ الإرهاب والزام جميع عناصر المنظمة بذلك، إلا أن مثل هذا التعديل لم يحدث فيما يخص فتح التي ظلت وفقاً لذلك حركة مقاومة وإن كانت ملزمة من كونها أحد عناصر المنظمة بل والعماد الأساسي لها التي شكل رجالها السلطة[1].

٧- سيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية أحدث بينهما نوع من التداخل بحيث أن سياسات ومواقف كل منهما أصبحت عملياً شيئا واحدا وعلى ذلك فموقف فتح عملياً من التسوية هو موقف منظمة التحرير الفلسطينية نفسها غير أن قيادة فتح وخاصة الميدانية حاولت الاحتفاظ بنوع من المساحة الفاصلة بين الطرفين حتى لا تتحمل فتح السلبيات الناتجة عن عملية التسوية وتشكيل السلطة الفلسطينية، كما تعامل ياسر عرفات وقيادة السلطة بشئ من المرونة مع قيادات حركة فتح الرافضة لاتفاقات أوسلو أو الناقدة لممارسات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني مع ملاحظة أن معظم عناصر فتح في الداخل مستوعبة في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية [2].

ب- لجوء فتح للخيار العسكرى خلال الانتفاضة

١- سعت فتح إلى التناغم مع الموقف التفاوضى الفلسطيني لتحقيق مكاسب أفضل وليس اسقاطه وقد زاد هامش المرونة اتساعاً مع اندلاع إنتفاضة الأقصى حيث قامت قيادات فتح الميدانية (أمثال مروان البرغوثي) بالمشاركة في الانتفاضة رغم أن الموقف الرسمي لقيادة السلطة التي هي قيادة فتح يرفض هذه العمليات وعادة ما يدينها[3].

---

(١) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٣٧

(٢) د. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٩٤

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩٤

٢- مثلت حالة التماهي التي حدثت بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية إشكالية كونها تجمع بين برنامجين مختلفين أحدهما قائم على إعلان خيار المقاومة والآخر قائم على إعلاء خيار التسوية وإن كانت هذه الأوضاع لم تثر مشكلات أساسية في ظل تحرك المسيرة السلمية إلا أن الفجوة والتناقض بين البرنامجين بدأ يتضح كلما توقفت هذه المسيرة وصولاً لأوضاع الانتفاضة الثانية وتداعياتها على القضية الفلسطينية ولعل العامل الأساسي الذي أسهم في إبراز التناقض بين السلطة والحركة ينبع من طبيعة الانتفاضة الثانية وكونها انتفاضة مسلحة، بما أعلى شأن حركات المقاومة والكفاح المسلح فجاء دخول فتح على خط الانتفاضة وظهور أجنحتها المسلحة خاصة كتائب شهداء الأقصى ليدشن خلافات حول خيارات الحركة ما بين القادة الموجودين على رأس السلطة والقادة الميدانيين(١).

٣- جاء دخول فتح إلى ساحة العمل العسكري للانتفاضة كرغبة منها بالأساس لترميم مكانتها وتعزيز مصداقيتها في الشارع الفلسطيني التي تراجعت في ظل تراجع خيار التسوية السلمية من جانب وتزايد دور المنظمات الفلسطينية الأخرى(٢).

٤- في الشهور القليلة الأولى من الانتفاضة لم تنتهج فتح أسلوب العمليات التفجيرية لأنها تستهدف في معظم الأحيان المدنيين الإسرائيليين ومن ثم عمق فلسطين ١٩٤٨، واختلفت في ذلك مع موقف كل من حركتي الجهاد وحماس لكي تحافظ على التناغم السياسي والأخلاقي للمقاومة المسلحة، وقد أسهم هذا في إضعاف شديد لجو الاستقرار الذي زعم شارون أنه يوفره للمستوطنين كما أصاب قوات الاحتلال بالارباك غير أن فتح إضطرت بعد ذلك إلى تبني أسلوب العمليات الانتحارية بسبب وجود اجتهادات مختلفة في أوساطها(٣).

٥- تحملت فتح من جانبها مسئولية تعزيز الطابع العسكري للانتفاضة وتحولها إلى مقاومة مسلحة وتحملت كتائب الأقصى التي برزت بإعتبارها الجناح العسكري لفتح مكانة متقدمة في عمليات الانتفاضة خاصة منذ العام الثاني، لكنها لم تحظ بإهتمام إعلامي بسبب تأرجح مواقف فتح ورغبتها في الحفاظ على مساحة من التحرك بين الموقف السلمي والموقف من الانتفاضة(٤).

٦ - تمثل كتائب الأقصى إمتداداً للأجنحة العسكرية المتعددة التي شكلتها حركة فتح في فترات مختلفة والتي بدأت بتشكيل تنظيم العاصفة وخلال انتفاضة ١٩٨٧ كانت فتح قد

---

(١) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق ص ص١٣، ١٤

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٧، ٥٥

(٣) ماجد كيلاني، " الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية : التأثيرات والإشكاليات " مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢ خريف ٢٠٠٢، ص ٤٩

(٤) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٥٥

أنشأت ما عرف باسم (لجان شعبية للعمل الاجتماعي)، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى شكلت حركة فتح كتائب شهداء الأقصى كجناح عسكري للحركة، وقد ظهر واضحاً من خلال متابعة النشاط الميداني لكتائب الأقصى أن بعض مقاتلي كتائب الأقصى كانوا في نفس الوقت ينتمون إلى قوات الأمن الفلسطينية، وقد أطلقت أجهزة الأمن الإسرائيلية اسم "التنظيم" على كتائب الأقصى وأنها لم تنشأ مع بداية الانتفاضة بل كانت موجودة منذ فترة طويلة سابقة وتؤكد أن الجهاز الأمني لهذا التنظيم كان الأساس الذي انبثقت منه أجهزة الأمن الوقائي في الضفة الغربية برئاسة جبريل الرجوب وفي قطاع غزة برئاسة محمد دحلان[1].

٧- استهدفت فتح من المقاومة المسلحة انهاك القوات الإسرائيلية ومضاعفة كلفته في الأراضي المحتلة ورفع سقف التفاوض وقد ظلت الأذرع العسكرية لفتح وعلى رأسها كتائب شهداء الأقصى لا تعلن عن مسئوليتها عن عدد من العمليات الفدائية نظراً للوضع المعقد لتنظيم فتح الذي يتزعمه الرئيس عرفات الذي يرأس أيضاً السلطة الفلسطينية، على جانب آخر أرادت فتح أن تشكل عمليات المقاومة جزءا من فعاليات الانتفاضة اليومية التي تتم ضد الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين [2]، كما رأي البعض أن قيام فتح بعمليات المقاومة إرتبط جزء كبير منه برغبة الرئيس عرفات في الحفاظ على شعبيته في الشارع الفلسطيني فأي نجاح في التسوية يعود له باعتباره رئيس السلطة كما أنه رئيس حركة فتح القادرة على ممارسة دور نضالي والقيام بعمليات تؤكد دورها على أرض الواقع [3].

٨- بدأت كتائب الأقصى عملياتها ضد الاحتلال الإسرائيلي في ٢١ نوفمبر في قطاع غزة ضد قافلة المستوطنين قرب مستوطنة كفارداروم أسفرت عن مقتل اثنين من المستوطنين وإصابة حوالي ثلاثة عشر آخرين ممن كانوا في الحافلة، ثم عملية مستوطنة عوفرعلى الطريق بين مدينتي رام الله ونابلس في ديسمبر ٢٠٠٠ التي قتل فيها جنديان إسرائيليان ومستوطن وأصيب آخر والتي ردت عليها القوات الإسرائيلية بقصف عدد من المنشآت والمواقع الفلسطينية بالطائرات[4] واغتيال اثنين من كوادرفتح هما: حسين عبيات في

(١) روني شاكيد،التنظيم هو أكثر منظمة في المناطق، مختارات إسرائيلية، العدد ٧٢ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ص ٣٨، ٣٩

(٢) ماجد كيلاني، الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية التأثيرات والإشكاليات، مرجع سابق، ص٤٩

(٣) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٥٤

(٤) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٣٧

(٢٠٠٠/١١/٩) ببيت لحم ويوسف عواد في(٢٠٠٠/١١/١٦) بالخليل وبعد شـــهر ونصـــف اغتالت ثابت ثابت (٢٠٠٠/١٢/٣١) في طولكرم[(١)]

٩ - كما اتجهت كتائب الأقصى منذ منتصف الشهر الأول من سنة ٢٠٠٢ إلى تصعيد عملياتها المسلحة كماً ونوعاً حتى أنها كسرت الحظر على العمليات المسلحة -التي تســتهدف الإسرائيليين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ - بمجموع ١٢ عملية نفذت في ذلك الشـــهر، ولم تكتف فتح بذلك بل أدخلت المرأة في تلك العمليات المسلحة في بداية سنة ٢٠٠٢ كما هـــو في العمليات التي نفذتها في نفس العام كل من وفاء إدريس في ٢٧ يناير في شارع يافا فـــي القدس، ودارين أبو عيشة في ٢٧ من فبراير قرب حاجز مكابيم وآيات الأخرص في ١٢ من إبريل في سوق محنية يهودا في القدس[(٢)].

١٠ - جاء نقل عملياتها المسلحة إلى داخل العمق الإسرائيلي رغـــم النـــداءات التـــي صدرت من عدد من الساسة والمثقفين والأكاديميين والإعلاميين الفلسطينيين على رأسهم حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وعزمي بشارة وإدوارد سعيد دعت إلى وقف العمليات المســلحة (الاستشهادية من وجهة النظر الفلسطينية) في داخل العمق الإسرائيلي لمخاطرها على الشعب الفلسطيني وصورة الانتفاضة في الخارج، هذا فضلاً عن عامل آخــر مهــم هــو أن الآثـــار العسكرية والنفسية والأمنية لعمليات المقاومة المسلحة داخل الضفة وغــزة تعــد أكثــر قــوة وأمضى فعالية ضد قوات الاحتلال والمستوطنين [(٣)]

١١ - مع قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال رائد الكرامي قائد كتائب الأقصى في طولكرم صباح ١٤ يناير ٢٠٠٢ أدى ذلك إلى خرق وقف إطلاق النارالــذي توصــل اليــه الجانبان قبل حوالي شهر وقتذاك مما أدى إلى إنسحاب كتائب الأقصى من ذلك الاتفاق، ومـــع قيام القوات الإسرائيلية باغتيال قائد الكتائب أحمد عبدالله في ١٧ يناير ٢٠٠٢ أقدمت كتائــب الأقصى على تنفيذ عملية الخضيرة داخل الخط الاخضر والتى استهدفت قاعة أفراح في مساء ١٨ يناير ٢٠٠٢ وأسفرت عن مقتل ستة إسرائيليين وإصابة أكثرمن أربعين آخــرين، وهـــي العملية التي ردت عليها قوات الاحتلال بقصف مؤسسات السلطة في طولكرم وإعادة محاصرة مقر الرئيس عرفات في رام الله، واعادة احتلال أحياء أخرى في المدينة، واغتيال ناصر أبـــو عاذرة قائد الكتائب في رفح في أوائل فبراير ٢٠٠٢، وفي تطور إستراتيجي قامــت كتائــب الأقصى بتطوير صواريخ بسيطة التكوين أطلق عليه (الأقصى ١) و (الأقصـــى ٢) وجـــرى

---

(١) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٥٦

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧

(٣) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ١١٧

استخدامها في قصف مستوطنة (نيتسر حزاني) جنوب قطاع غزة بالإضافة إلى قصف موقع عسكري يقع على الخط الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل في ٥ فبراير ٢٠٠٢[1]

١٢- كما زادت كتائب الأقصى من عملياتها في الأسبوع الأول من شهر مارس عام ٢٠٠٢ وبحسب جريدة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية(٦-٣-٢٠٠٢) ففي هذا الأسبوع قتل ثلاثون إسرائيلياً من بينهم أثنتا عشر شخصاً من رجال الأمن من بينهم ٢٩ شخصاً من جراء عمليات كتائب الأقصى التابعة لفتح وفي يومي ٢و٣ مارس ٢٠٠٢ قتل واحد وعشرون إسرائيلياً من جراء عمليات كتائب الأقصى في القدس الغربية وحاجز عوفرا، وبحسب التقديرات الإسرائيلية فقد لقي واحد وخمسون شخصاً مصرعهم على يد كتائب شهداء الأقصى في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٢ مقابل عشرة إسرائيليين على يد حركة حماس، وبهذا فقد بلغ عدد القتلى الإسرائيليين ٣١٣ قتيلاً منذ بداية الانتفاضة وحتى مارس ٢٠٠٢ بمعنى أنه خلال خمسة أشهر فقط تضاعفت خسائر الإسرائيليين البشرية إلى درجة أن النصف الأول من مارس شهد مصرع سبعين إسرائيلياً من العسكريين والمستوطنين والإسرائيليين داخل الخط الأخضر[2].

ج- الدعوة للتراجع عن الخيار العسكرى

تعرض الخيار العسكرى للسلطة عبر تنظيم فتح الى التراجع نتيجة ضغوط داخلية وخارجية على النحو التالى :

١- أصدرت الإدارة الأمريكية في مارس ٢٠٠٢ قراراً بإدراج تنظيم كتائب الأقصى على قائمة الجماعات الإرهابية ومع تعرضها لأكبر ضربات عسكرية من جانب القوات الإسرائيلية من حيث الاغتيالات أو الاعتقالات أثيرت في بعض الأوقات تصفيتها وحلها حيث طرح بعض أعضاء المجلس الثوري واللجنة المركزية بحركة فتح مسألة حلها في فبراير ٢٠٠٢ إلا أن هذا الطرح أثار ردود فعل عنيفة من جانب قادة الكتائب والعناصر الميدانية والكثير من قادة فتح [3].

٢- جاء حادث اغتيال العقيد جهاد العماري مؤسس كتائب شهداء الأقصى على أيدي المخابرات الإسرائيلية عن طريق تفجير سيارته عن بعد واعتقال مروان البرغوثي أمين سر

(١) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧، ٢٣٨

(٢) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح من منظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٥٨

(٣) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٣٩

التنظيم في الضفة الغربية في ١٦ إبريل ٢٠٠٢ بمثابة نقطة التحول الفارقة في العلاقة بين قيادة فتح والسلطة الفلسطينية من جهة وجناحها العسكري (كتائب شهداء الأقصى)

٣- طفت على السطح التناقضات بين قيادة الحركة وجناحها العسكري بشكل واضح، كما أن انخراط فتح في العمل المسلح مثل إشكاليات كبيرة للقيادة الفلسطينية وللرئيس عرفات كونه رئيساً للسلطة وزعيماً لحركة فتح الأمر الذي أضعف على المستوى الدولي من مصداقية عرفات وتوجهه نحو التسوية والمفاوضات وبالتالي أتاح المجال أمام إسرائيل لتقويض مؤسسات السلطة واستهدفت رئيسها وعزله[(١)]

٤- الإجتياح الوحشي للضفة الغربية عقب قمة بيروت العربية في ٢٠٠٢/٣/٣٨ وارتكاب قوات الاحتلال مجزرة جنين وحصار كنيسة المهد وتدمير مبنى المقاطعة مقر الرئيس عرفات والسلطة الوطنية وطرد عدد من نشطاء الانتفاضة إلى دول اوروبية، وكذلك تزايد عمليات قتل القادة الميدانيين للفصائل الفلسطينية [(٢)]

٥- في هذه الأثناء دعا وزير الداخلية الفلسطيني آنذاك عبدالرازق اليحيي إلى وقف ما أسماه جميع أشكال العنف بما فيها استخدام الحجارة بزعم أنها تضر بالقضية الفلسطينية، وعارض العمليات المسلحة (الاستشهادية من وجهة النظر الفلسطينية) لأنها تحول الجيل الشاب عن التفكير في المسار الصحيح في الحياة وهو بناء دولة[(٣)]

٦-أصبحت المشكلة الأساسية هي تعارض رؤية القيادات السياسية النابعة من استحقاقات التسوية مع التوجيهات التاريخية للحركة وأصبحت هناك فجوة بين القيادات السياسية والكوادر الميدانية للحركة، ولم يعد الحديث عن موقف فتح، ولكن هناك رأي أبو عمار ورأي أبو مازن كما تولدت مجموعات تتحدث باسم الحركة دون أن تحظى برضاء أغلبية أعضاء الحركة[(٤)].

٧- انتقاد محمود عباس أبو مازن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لعسكرة الانتفاضة لأسباب أوضحها هى :

*- استعمال السلاح واللاستجابة للاستفزازات الإسرائيلية أدى إلى حدوث معركة عسكرية وتراجع الانتفاضة الشعبية

*- أن من كان يأمل في أن تسهم الانتفاضة في إسقاط شارون لم يتحقق له ذلك، بل صار شارون أكثر قادة إسرائيل شعبية بعد هيرتزل

---

(١) عبير ياسين ومحمد جمعة، مرجع سابق، ص ص ٥٩، ٦٠

(٢) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ص ١١٨، ١٢١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢١

(٤) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ٥٤

*- ربط ابومازن بين ما قامت به قوات الاحتلال من فرض حصار على مقر عرفات في ٢٩ مارس ٢٠٠٢ وبين اغتيال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لوزير السياحة الإسرائيلي في ٢٠٠١/١٠/٢٨[١]

*- أرجع أبو مازن غالبية ما ألحقته قوات الإحتلال الإسرائيلي من تدمير للبنية التحتية والمؤسسية للسلطة الفلسطينية إلى عمليات المقاومة المسلحة الفلسطينية[٢] وأن الخلل الفادح في موازين القوى لصالح إسرائيل يعتبر مبرراً لوقف جميع أعمال العنف[٣]

٨- تعيين أبو مازن رئيساً للوزراء جاء كأقوى المؤشرات على خيار القطيعة مع مفهوم المقاومة العنيفة وذلك للاتي :

*- رأي ابومازن أن عسكرة الانتفاضة أدى إلى تدمير كل ما بنته السلطة، وإعادة احتلال أراضيها التي تحررت بالمفاوضات ومضاعفة الاستيطان، ولم تدفع المستوطنين إلى الهروب وهروب الاستثمارات الأجنبية والضرر بقضية اللاجئين من خلال السلوك الخاص لفلسطيني ١٩٤٨[٤] لأن مشاركتهم في المظاهرات أصاب تل أبيب بالذعر من عرب يعيشون فيها وأنها ستدفع ثمن باهظ لو سمحت بعودة اللاجئين[٥]

*- كما يعتقد أبو مازن أنه لا يمكن الوصول إلى الأهداف الفلسطينية من خلال القوة وإنما عبر استعادة الثقة من قبل الولايات المتحدة والتمسك بالمبادرة العربية وتخليص الانتفاضة من مظاهر العسكرة، وقد إنطوت رؤيته على دلالات آنية ومستقبلية حول خطاب السلطة تجاه المقاومة ومداخل حل القضية الفلسطينية بعد أن أصبح صاحبها في موقف يؤهله لمحاولة تطبيقها[٦] حيث جاء تولي أبو مازن رئاسة الوزارة وذلك تطبيقاً لما ورد بشأن الإصلاحات الفلسطينية في خريطة الطريق والتي أكدت على استحداث منصب رئيس حكومة ذي صلاحيات كخطوة من خطوات إصلاح السلطة الفلسطينية والحد من سلطات عرفات وتمثل

(١) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ٢٥

(٢) عبدالقادر ياسين " أفكار محمود عباس " جريدة الأسبوع، ٢٠٠٢/١٢/٢ ؟

(٣) أحمد يوسف أحمد، الدعوة إلى تصفية الانتفاضة مناقشات واجبة، المستقبل العربي، العدد ٢٨٧، يناير ٢٠٠٣، ص ١٦٧

(٤) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ٩١

(٥) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ٢٥

(٦) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ص ٩١، ٩٢

أهمية تولي أبومازن هذا المنصب تحديداً في ظل مواقفه المحددة ضد عسكرة الانتفاضة والعودة إلى الحجر والمظاهرات السلمية وقناعته بأنها انحرفت عن مسارها الصحيح (١).

ويعتبر أبو مازن هو ثاني أبرز المسئولين الفلسطينيين بعد عرفات حيث ولد في عام ١٩٣٥ وهو أحد مؤسسى حركة فتح الفصيل السياسي الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية، وساهم أثناء وجوده في المنظمة في المنفي في أواخر الخمسينيات في تجنيد مجموعة من الفلسطينيين أصبحوا فيما بعد من الشخصيات البارزة في منظمة التحرير، وينظر اليه بوصفه شخصية معتدلة وكان من القيادات الفلسطينية الرئيسية التي فتحت حوارا مع الجناح اليساري الإسرائيلي والحركات الداعية إلى السلام في السبعينيات قبل أن تنطلق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ويعتبر مهندس اتفاق أوسلو ورافق عرفات للبيت الأبيض عام ١٩٩٣ للتوقيع عليه ومعروف عنه أيضاً اهتمامه بقضية اللاجئين (٢).

وقد أثارت دعوته لوقف عسكرة الانتفاضة بعض التحفظات من الفصائل التى رأت فيها دعوة لإلقاء سلاحها تمهيداً لتصفية نفسها للأسباب التالية:

- أن حمل السلاح ضد قوة إحتلالية أجنبية حق يكفله القانون الدولي للشعب الواقع تحت الاحتلال.
- أن التاريخ العالمي لحركات التحرر يثبت أن التحرير الكامل لأرض محتلة لا يتحقق إلا بإستخدام قدر من العنف.
- أن مسيرة النضال الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ تشير الى أن إسرائيل لا تقيم وزناً للقيادات الفلسطينية التي تعتنق مبدأ اللاعنف.
- أن التفاوض غير المسنود بمقاومة ميدانية ينتهي إما إلى تنازلات جسيمة من الطرف الضعيف أو إلى طريق مسدود، وهو الأمر الذي دفع قادة الفصائل إلى رفض دعوة أبو مازن بإعتبار أنهم في حالة دفاع عن النفس في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المدن والقرى الفلسطينية(٣).

وبجانب هذه التحفظات العامة على دعوة أبو مازن لوقف عسكرة الانتفاضة كانت هناك تحفظات إستراتيجية تمثلت في الآتي:

---

(١) د. حسن أبو طالب، الانتفاضة عملية التسوية السلمية خبرة الأعوام الأربعة، في د.نادية مصطفي (محرر); التسوية السلمية الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد ٢ إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات المسار والدلالات والآفاق، مرجع سابق، ص ص٨٢،٨١

(٢) فيفيان ناصيف، سقوط حكومة أبو مازن ومستقبل التسوية قراءة في تباين الرؤى السياسية والواقع، مرجع سابق،ص ١٧٤

(٣) أحمد عمرابي، أوسلو ثانية ؟، صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٤/١٢/١٨

- أن الانتفاضة لم تعسكر بقرار حتى يتم اعادتها إلى طابعها السلمي بقرار آخر حيث أنها جاءت رداً على عدم التزام إسرائيلي باتفاقات أوسلو وتوسعها في الإستيطان بالضفة الغربية والقدس المحتلة، كما أن إنتقال الانتفاضة من إستخدام الحجارة إلى إستخدام صواريخ القسام كان نتيجة لجوء الجيش الإسرائيلي لكل أنواع القوة لوقفها حيث استشهد مائتي فلسطيني في الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة نصفهم من الأطفال.
- الحديث عن إنهاء الانتفاضة قبل بدء المفاوضات ودون تقديم أي تنازلات هو إضعاف للموقف التفاوضي الفلسطيني حيث أن اسرائيل لم تتوقف عن سياسات الاغتيال وتدمير المنازل وتجريف المزروعات فعندما تولى أبومازن رئاسة الوزراء وأعلن توصله إلى هدنة لأكثر من خمسين يوماً قامت إسرائيل بإغتيال قادة حماس الواحد تلو الآخر.
- فشل شارون في إنهاء الانتفاضة بعد إستخدام كل ما في حوزته من أسلحة كان يرغب في أن يقوم بهذا الدورأي حكومة فلسطينية مقبلة على أن تكون البداية نزع أسلحة المقاومة مقابل وعود كاذبة باستئناف العملية السلمية وقيام دولة فلسطينية.
- أن الانتفاضة طورت من نفسها بجهود ذاتية مثل حرب الأنفاق وإختراع وسائل جديدة لاصطياد الدبابات وتدميرها وتطوير صواريخ القسام والتضحية بكل هذه الإنجازات من قبل أبو مازن ودون مقابل هو بمثابة الانتحار السياسي والعسكري.
- نزع سلاح المقاومة يعني مشروع فتنة داخلية فالمشكلة لم تكن في عسكرة الانتفاضة وإنما في الاحتلال الإسرائيلي وممارساته[1].

خاتمة:

يتضح مما سبق ان الموقف الفلسطينى السياسى والعسكرى من الانتفاضة وعملية السلام لم يسفر عن استئناف مفاوضات السلام بين الجانبين نظرا لتشتت معالم موقفه بين القيادة الفلسطينيينة واثنى عشر فصيلا، متخذة جميعا مواقف متضاربة كما لم يكن الموقف الفلسطينى يدار فى اطار رؤية استراتيجية شاملة تجمع بين المقاومة ومفاوضات السلام، بالاضافة الى عدم جدوى الموقف العسكرى الفسلطينى بالنظر الى حجم القوة العسكرية الاسرائيلية التى وجدت اندلاع العنف فرصة للقضاء على كل ماحصل عليه الجانب الفلسطينى من مزايا منذ جنوحه لخيار السلام وللتقليل من سقف توقعاته التى كشفت عنها مفاوضات كامب ديفيد ٢، كما لم يستطع خيار العنف للجانب الفلسطينى فى ارغام اسرائيل على التوجه للسلام مقابل تخليه عن العنف لأن العمليات العسكرية الفلسطينية لم تكن بالقدر الذى يعرض وجود اسرائيل للخطر، كما جاء توجه الجانب الفلسطينى للعنف معزولا عن موارد الوطن

---

(١) عسكرة الانتفاضة، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٤/١٢/١٦

العربى الأم اقتصاديا وعسكريا نتيجة للتقسيم السياسى للوطن العربى الذى نتج عقب انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ وتحولها الى دولة تركيا العلمانية وعدم لجوء العرب الى اطار يجمعهم مرة ثانية اقتصاديا وعسكريا فى آلية واحدة ذات ارادة سياسية واحدة وهذا ينقلنا الى الموقف الاسرائيلى من الانتفاضة وعملية السلام.

الفصل الثاني
الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية السلمية والانتفاضة

يتناول هذا الفصل الموقف الاسرائيلى من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية وهو موقف لم يسفر سوى عن استمرار أعمال العنف بين الجانبين وفشل كل محاولات استئناف عملية السلام، ويتطرق هذا الفصل الى الحالة السياسية الإسرائيلية وتحول الرأي العام الإسرائيلي نحو التشدد وفوز زعيم الليكود ارئيل شارون في انتخابات الكنيست مرتين متتاليتين عامى٢٠٠١/٢٠٠٢ واجهازه على عملية السلام وتدمير كل ما تبقى من اتفاقات أوسلو مع اختفاء اليسار الإسرائيلي وتأثيره على الساحة السياسية في إسرائيل.

ونتيجة لانقسام القوى السياسية فى اسرائيل بصفة عامة مابين يسار ويمين سيتطرق الفصل الى موقف اليمين واليسار من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية خاصة أنه تولت الحكم فى اسرائيل اثناء فترة الدراسة حكومتين أحدهما عمالية بقيادة باراك والأخرى يمينية بقيادة شارون وكان الاختلاف بينهما هو أن الانتفاضة وقعت فى وقت كانت تتفاوض فيه الحكومة العمالية مع الفلسطينيين وهو الأمر الذى رفضته الحكومة اليمينية بالإضافة الى الاختلاف فى مكونات شخصية باراك وشارون وتوضح الدراسة ذلك من خلال التالى :

المبحث الأول : موقف القوى السياسية

المطلب الأول : موقف حزب العمل

المطلب الثاني : موقف حزب الليكود والأحزاب الدينية الأخرى

المبحث الثاني : المعالجة السياسية للحكومة الإسرائيلية لعملية التسوية السلمية والانتفاضة.

المطلب الأول : في عهد حكومة باراك

المطلب الثاني : في عهد حكومة شارون

المبحث الأول
موقف القوى السياسية

في هذا المبحث يتم تناول الموقف الاسرائيلى من خلال شقين الأول موقف حزب العمل الذى تولى الحكم بقيادة باراك والثانى موقف الليكود والأحزاب الدينية، ورغم الاختلاف السياسى فى برنامج كل منهما فيما يتعلق بالسلام الا أنهما أقدما على خطوات متقاربة ازاء الجانب الفلسطينى من خلال التشابه بينهما فى التصعيد العسكرى ضد الفلسطينيين

المطلب الأول: موقف حزب العمل والأحزاب اليسارية

أولاً : انقسام المجتمع الإسرائيلي تجاه السلام :

ويمكن تناوله من خلال العناصر التالية:

أ- أسباب توجه اسرائيل نحو السلام

رغم مرور أكثر من خمسين عاما على قيام إسرائيل لكن الاختلاف أصبح على كل شيء هو السمة المميزة للدولة الإسرائيلية بما يتناقض مع الهدف الذي سعى هرتزل إلى تحقيقه عندما تبنى الفكرة الصهيونية بإقامة وطن لليهود في فلسطين لكى يضع حدا للجدل والخلافات القائمة بين اليهود في أماكن تواجدهم في العالم، يضاف إلى ذلك ما ذكره الكاتب الإسرائيلي آلون بنكاس من أن المجتمع الإسرائيلي أصبح أحد أكثر المجتمعات في العالم انقساما وتفككا، فهناك خلافات مشتعلة بين العلمانيين والمتدينين وبين اليهود والعرب وبين الشرقيين والغربيين وبين اليمين واليسار، وإذا كانت العلاقات بين المتدينين والعلمانيين قد دخلت إلى مفترق طرق وتباينت وجهات نظر الطرفين حول طبيعة ومستقبل المجتمع الإسرائيلي، فان مسيرة السلام ساعدت على تعميق حدة الخلافات بين الطرفين بصورة عامة وبين العلمانيين ورجال اليسار والأحزاب الدينية بصفة خاصة(١).

فقد ظلت بنية الصراع العربي الإسرائيلي واضحة حتى حرب عام ١٩٦٧ ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن السلام والرغبة في التسوية من جانب الطرفين ويرى دعاة السلام أن الرغبة في السلام من الطرفين العربي والإسرائيلي أصبحت قوية وصادقة وحقيقة، وهو أمر قد يكون مفهوما للعرب ستوضحه الدراسة فى الفصل الرابع ولكن بالنسبة للإسرائيليين قد يحتاج إلى قليل من الشرح والتفسير حيث تواجدت عدة من الأسباب ولدت لدى الإسرائيليين الرغبة في السلام وهي:

---

(١) أ.د. محمد محمود أبو غدير، الحرب الثقافية بين العلمانيين والمتدينين وأثرها على المجتمع الإسرائيلي، رسالة المشرق (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، المجلد الخامس، العدد من الأول حتى الرابع ١٩٩٦) ص ص ٤٦،٧١

١ - أن الانتصارات العسكرية لم تأت لإسرائيل بالسلام رغم أن الآلة العسكرية الإسرائيلية وصلت إلى ذروة قدرتها الحربية بل آتت لهم بالمزيد من الحروب وأقصى ما وصل إليه المستوطنون هي حالة من الحرب الراكدة.

٢ - منطق جيش الشعب (النظامى والاحتياطي) لم يعد ممكنا بالسهولة التي كان عليها سابقا وذلك بسبب مقتضيات الاقتصاد الإسرائيلي في إطار النظام العالمي الجديد والتكنولوجيا المتقدمة.

٣ - لم يعد الإسرائيليون قادرون على الحرب الدائمة والاستنفار المتواصل باعتبار أن الحرب الخاطفة الساحقة لم تعد ممكنة.

٤ - قرار الجماعات اليهودية المنتشرة في العالم بعدم ترك منفاهم والعودة إلى إسرائيل وهو ما يثير قضية سبب بناء المستوطنات أساسا في الوقت الذي يتزايد فيه العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام ١٩٦٧.

٥ - بدء ظهور علامات التذمر والارهاق بين المستوطنين ويتضح ذلك في أزمة الخدمة العسكرية.

٦ - بدء العرب تطوير نظم هجومية ودفاعية وصاروخية وربما ميكروبية تعادل القوة النووية الإسرائيلية.

٧ - مسألة التسليم والاستسلام بخاصة بالنسبة للفلسطينيين حتى بعد أوسلو لم تعد واردة من يستسلم لمن ؟

٨ - قيام السلطة الفلسطينية طبقا لاتفاق اوسلو يشكل إختراقا للعمق الإستراتيجي الإسرائيلي إذ توجد كتلة بشرية ضخمة (مليونا فلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ مليون في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٤٨) لها مؤسساتها وإرادتها وطموحاتها [١]،

٩ - هدفت إسرائيل من قبول التفاوض مع الجانب الفلسطيني الأكثر ضرراً والأكثر ضعفاً - وهو ما كانت ترفضه رفضًا قاطعًا من قبل - لتحقيق هدفين الأول معلن وهو المشاركة في إقرار السلام مما يظهرها أمام الرأي العام العالمي أنها داعية سلام وأنها يمكن أن تعيش وسط جيرانها، أما الهدف الثاني غير معلن وهو ضمان بقاء الدولة الاسرائيلية ضمن تكتل اقليمي في منطقة الشرق الاوسط تكون طرفًا رئيسيًا فيه[٢].

---

(١) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ص ١٥٩،١٦٠، ١٦١

(٢) د. مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥) ص ٢٢٥.

ب- توجهات المجتمع الاسرائيلى نحو السلام:

رغم جنوح الشعب الإسرائيلي نحو السلام إلا أن المجتمع الإسرائيلي ينقسم في موقفه من السلام إلى ثلاثة أقسام هي:

١- قسم يرى إمكانية الوصول إلى سلام حقيقي ويضم المنادين بالسلام مثل "حركة السلام الآن" وغيرها كما يضم الرأي العام المؤيد للمسيرة السلمية لكن لا يتوقع منه تنازلات عن مبادئ القوة والحرب والعنف التى تظل موجودة كأساس للتعامل في حالة فشل السلام من ناحية وكعوامل ضرورية لتحقيق سياسة الهيمنة على المستويات السياسية والعسكرية وهى سياسة لن تتنازل عنها إسرائيل، رغم اندماجها في عمليات السلام وانخراطها في المفاوضات

٢- القسم الثاني ينظر إلى السلام مع العرب على أنه مجرد هدنة ويعتبر التطبيع مرحلة لالتقاط الأنفاس يعود بعدها الوضع مع العرب إلى حالة الحرب يتم الاستعداد لها على كافة المستويات، لكنه يرى أن السلام مع العرب قد يؤدى إلى فتح الأسواق العربية أمام السلاح الإسرائيلي كنوع من التعاون العسكري يمليه التطبيع وحاجة الدول العربية إلى خبرة إسرائيل في التدريب والتسليح العسكري، كما يرى أن الدول العربية لن تستغني عن السلام لتعدد مشاكلها وقضاياها السياسية والعسكرية، على اعتبار أن إسرائيل لم تكن سوى جبهة واحدة من عدة جبهات في حالة بعض الدول العربية، وفي حالة البعض الآخر لم تكن إسرائيل تمثل جبهة عسكرية مضادة ويضرب مثالا بمشاكل الحدود بين الدول العربية أدت إلى وقوع عدة حروب منها حرب الخليج التي سببتها مشكلة الحدود بين العراق والكويت وحرب اليمن بين الشمال والجنوب، ونزاعات اليمن مع السعودية وسلطنة عمان، والنزاعات على الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي، والنزاع بين اليمن مع إريتريا وإيران مع الإمارات والصومال مع عدة دول أفريقية مجاورة، بالإضافة إلى الحرب الداخلية في الصومال ولبنان وحرب الأقلية الكردية في العراق، ويرى هذا القسم من المجتمع الإسرائيلي أن كل تلك الحروب والنزاعات ستجعل الدول العربية في ظل التطبيع في حاجة إلى سلام مع إسرائيل وستصبح إسرائيل بكل خبراتها وانتاجها العسكري في كل نزاعات المنطقة [١]

٣- أما القسم الثالث فهو يرفض السلام ويمثل اليمين المتطرف داخل إسرائيل ويغذيه اليمين المتطرف من يهود العالم، ويتمسك بالقوة والحروب والعنف كأمور بديهية تستند في مواجهة العرب إلى كراهية متأصلة واعتقاد متشدد في العنصرية والتمييز ولا يقبل الضغوط

---

(١) د.محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية : دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلى نحو السلام، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، سلسلة الدراسات التاريخية والدينية، العدد ٢) ص ص ٩١،٩٠،٩٢.

الداخلية أو الخارجية ولا يتفاعل معها ولديه استعداد للجوء إلى العنف داخليا كما يحدث في التعامل مع العرب في المستوطنات والمدن العربية المحتلة، وقد أصبح اليمين المتطرف دولة داخل الدولة ترفض سياسات الدولة الخاصة بالسلام وتضع العقبات في طريقها وترفض إخلاء المستوطنات وتلجأ إلى القوة والعنف في سياساتها وعنفها موجه أساسا إلى العرب وفي المرحلة الأخيرة بدأ يوجه ضد الحكومة الإسرائيلية ذاتها وأخذ ذروته في إغتيال رابين والتهديد بإغتيال زعامات إسرائيلية أخرى [١]

وتلجأ الدراسات التي تهتم بالداخل الإسرائيلي وتفاعلاته بصفة عامة إلى تقسيم الأحزاب والقوى السياسية الإسرائيلية استنادا إلى موقفها من الأراضي المحتلة ومواقفها من العلاقة بين الدين والدولة إلى ثلاثة معسكرات هي:

*- معسكر اليمين وتتدرج فيه القوى السياسية التي تعارض الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة وتدعو إلى ضمها إلى إسرائيل إن عاجلا أو آجلا

*- معسكر اليسار وتدرج فيه القوى السياسية التي تدعو إلى تسوية سياسية أو تهدئة الصراع مع الفلسطينيين والعرب على أساس الانسحاب من أجزاء من الأراضي المحتلة، كما تتدرج فيه القوى السياسية العربية عامة - مع التميز بينهما وبين الأحزاب اليهودية - وهذا المعسكر يضم بين جنباته مواقف متباعدة وربما متعارضة بشدة فيما يخص المجال الاقتصادي والاجتماعي.

*- المعسكر الديني الذي يضم الأحزاب الدينية الصهيونية منها وغير الصهيونية[٢].

ورغم هذا التقسيم للقوى السياسية في إسرائيل إلا أن هناك بعض الكتابات تقسم المجتمع الإسرائيلي إلى مجموعتين متميزتين لكل منها موقف محدد من السلام، المجموعة الأولى مجموعة اليسار بما فيها حزب العمل وكتلة ميرتس والمجموعة الثانية مجموعة اليمين بما فيها اليمين الديني المتطرف[٣].

---

(١) المرجع سابق، ص ص ٩٣، ٩٤

(٢) أمجد أحمد جبريل، قراءة في مواقف القوى الإسرائيلية من خطة الانفصال أحادي الجانب، في د.نادية مصطفي (محرر); التسوية الإسرائيلية الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات المسارات والدلالات، مرجع سابق، ص ١٤٥

(٣) أ.د. محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية: دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، مرجع سابق، ص ٩٤

ثانياً: موقف اليسار الإسرائيلي من عملية التسوية السلمية:

(أ)- نشأة اليسار الاسرائيلى

١- كشفت دراسة مسحية أجريت عام ١٩٧٧ أنه لا يوجد فرق بين من يرون أنفسهم أنهم ينتمون إلى اليسار ومن يرون أنهم ينتمون إلى اليمين في إسرائيل فيما يتعلق بـالفجوات الإجتماعية والاقتصادية، وباتت القضايا الاقتصادية غير واضحة مع هيمنة الهموم الأمنية على المصالح الطبقية نتيجة التغير في الأولويات العامة، وإذا كان هذا التحديد لا يتناول أحزاب بعينها بل يتحدث عن اتجاهات فان البعض الآخر رأي أن أحزاب اليسار قد تحددت في إسرائيل قبل قيام دولة إسرائيل(١)

٢- تعود نشأة الأحزاب اليسارية أثناء فترة "اليشوف" الاستيطان اليهودى في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ حيث شهد عام ١٩٣٠ نشأة حزب الماباي الذي نتج من اندماج حزب العامل الفتى "هيوعيل هتسعير" مع حزب اتحاد العمال "أحدوت هاعفودا " (٢)

٣- ظل تحالف أحزاب الماباي "أحدوت هاعفودا والماباي" هى المعبرة عن اليسار بعد قيام الدولة مضافا إليه الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ماكى" الذي كان ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل يرفض ضمه إلى أي ائتلاف يشكله اليسار في أعقاب انتخابات الكنيست منذ عام ١٩٤٩ وحتى اعتزاله العمل السياسي عام ١٩٦٥(٣).

٤- كان "الماباي" بزعامة ديفيد بن جوريون قد قاد المنظمة الصهيونية التي تمكنت في النهاية من إقامة الدولة العبرية عام ١٩٤٨، وكان ذلك أحد أهم العوامل التي ساعدت الماباي والأحزاب اليسارية في الهيمنة على الحياة السياسية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٦٥) قبل أن تندلع الخلافات داخل الماباي عام ١٩٦٥ كإرهاصة لدخول اليسار الإسرائيلي في أزمة متصاعدة تجسدت في خسارته للسلطة لأول مرة عام ١٩٧٧ لصالح أحزاب اليمين بزعامة الليكود (٤)

٥- رغم ظهور أحزاب اليسار الثلاثة سواء مستقلة أو في ائتلافات بمسميات مختلفة تارة بإسم المعراج وأخرى باسم العمل إلا أن أحزاب يسارية أخرى ظهرت في السنوات الأخيرة جاء معظمها نتيجة انشقاقات داخل الأحزاب الثلاثة السابقة الذكر مثل حزب ميرتس

---

(١) سعيد عكاشة، جذور أزمة اليسار الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، السنة التاسعة العدد ١٠٠ أبريل ٢٠٠٢، ص١٢١

(٢) سعيد عكاشة، اليسار الإسرائيلي أزمة ممتدة في د.عماد جاد (محرر): الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ الأمن أولا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣) ص ص٤٤، ٤٥

(٣) سعيد عكاشة، جذور أزمة اليسار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢١

(٤) سعيد عكاشة، اليسار الإسرائيلي أزمة ممتدة، مرجع سابق، ص ٤٥

ويظل تعبير اليسار تعبيرا ملتبسا فضفاضا فهو يضيق أحيانا ليقتصرعلى بضع أحزاب يسارية متشددة ولكنها هامشية أو يمتد ليشمل الأحزاب العربية في إسرائيل، وكذلك حـزب شـينوى المحسوب تقليديا على الوسط وتتخذ موقفا ايجابيا من عملية التسوية السلمية (١)،

ب- الموقف من التسوية

حدد البعض الأحزاب اليسارية بأنها الأحزاب التي تؤمن بفكرة انسحاب إسرائيل كليا أو جزئيا من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ والقبول بإمكانية قيام دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل (٢) ويمكن توضيح موقفها من خلال النقاط التالية :

١- يركز العمل على الشرق الأوسط الجديد الذي سينشأ نتيجة للسلام ويتعهد بمقاومة بما يسميه بقايا الشرق الأوسط القديم والقوى الأصولية التي تسعى إلى تدمير عملية السـلام، ويرى أن سياسة السلام في إسرائيل تقوم على قدرة الردع لجيش الدفاع الإسرائيلي

٢- يرى حزب العمل أن التسوية السياسية مع الفلسطينيين تقوم على اتفاقات أوسـلو مع التمسك بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، واعتماد سياسـة الفصـل بـين الإسـرائيليين والفلسطينيين بشكل يلبى احتياجات الأمن والهوية الوطنية الإسرائيلية وتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود دولة إسرائيل ورفض حق العودة(٣)

٣- على الرغم من أن أحزاب اليسار الإسرائيلي أقل تصلبا مـن الأحـزاب الدينيـة واليمين إلا أن أحزاب العمل والماباي وحركة شينوى كانـت تـرفض مبـدأ إقامـة الدولـة الفلسطينية في الضفة والقطاع فقد ركز زعماء العمل منذ عام ١٩٦٧ على رفض فكرة الكيان الفلسطيني المستقل وإقترح بعضهم أشكالا للوضع السياسي الفلسطيني تحت السيادة الإسرائيلية من بينها اقتراح آبا إيبان بعودة السيادة الأردنية على الضفة الغربية، واقتراح موشى ديان عام ١٩٦٨ اقامة دولة ذاتية فلسطينية في ظل السيادة الإسرائيلية ورفض تام عـام ١٩٧٠ لفكـرة إقامة حكومة فلسطينية لإدارة الشئون المحلية، وأعلن عام ١٩٧٣ رفضه النهائي لفكرة الدولة الفلسطينية، واقترح إيجال آلون عام ١٩٧١ إقامة إتحاد كونفـدرالى بـين إسـرائيل والأردن يخضع له الفلسطينيون، وفي عام ١٩٧٢ اقترح شيمون بيريز إقامة اتحاد فيدرالي بين إسرائيل

---

(١) سعيد عكاشة، جذور أزمة اليسار الإسرائيلي، مرجع سابق ص ص ١٢١، ١٢٢

(٢) أورى وزولي، هل ستبقى إسرائيل حتى عام ٢٠٤٨، ترجمة سميرة دميان، سلسة كتب مترجمة، الكتاب رقم ٨٤٥ (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للإستعلامات٢٠٠٢) ص ٣٢

(٣) أ.د. محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، مرجع سابق ص ١١١

ودولة عربية في الضفة الغربية، وحتى عام ١٩٨٨ رفض شيمون بيريز التفاوض مع وفد أردني يضم ممثلين عن الفلسطينيين على ألا ينتهي الأمر إلى قيام دولة فلسطينية(١)

٤- يرى حزب مابام حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ويقبل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ويشترط أن يتم تقرير المصير في إطار أردني فلسطيني يتحقق من خلاله الاستقلال الذاتي للفلسطينيين، وترفض حركة شينوى فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وتقترح الانسحاب من الضفة وتسليمها إلى الأردن وابقاء القدس عاصمة أبدية لإسرائيل

٥- تعترف حركة حداش بحق تقرير المصير للفلسطينيين وتقبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وترى حركة راتس نفس الشيء مع اشتراط ارتباط الدولة الفلسطينية المستقلة بالأردن أو بإسرائيل، وهذا يجعل حركة راتس قريبة في موقفها من حزب الماباي وحزب العمل، وتؤيد الجبهة التقدمية للسلام إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل مع بقاء القدس موحدة تحت سيادة فلسطينية إسرائيلية مشتركة وتؤيد حق اللاجئين في العودة أو التعويض ويتفق مع هذا الرأي أيضا حركة معسكر السلام الإسرائيلي(٢)

٦- جاء ترحيب اليسار الإسرائيلي باتفاق أوسلو لأنه يدعو إلى الفصل بين الشعبين حيث أن قضية الفصل كانت محور جدل داخل إسرائيل ومتفق عليها من اليمين واليسار، لكن الخلاف فقط كان حول الوسيلة حيث يرى اليمين أنها تكمن في طرد الفلسطينيين بينما يرى اليسار أنها تكمن في قيام دولة فلسطينية ولكن ليس نابعا من إيمانهم بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم طالما أن إسرائيل حصلت على ما تريد: الفصل والأمن والانتعاش الاقتصادي(٣)

٧- كرس حادث إغتيال رابين في نوفمبر١٩٩٥ على يد أحد المتطرفين دينيا واقع الأزمة الحادة التي يواجهها اليسار الإسرائيلي الذي إتهم بأنه يستعد للتخلي عن أرض إسرائيل بدون مقابل رغم استمرار الهجمات الانتحارية الفلسطينية ضد اليهود داخل إسرائيل ثم عاد شيمون بيريز لقيادة حزب العمل في انتخابات ١٩٩٦ ليخسر أمام مرشح الليكود بنيامين نتنياهو لكن إيهود باراك قاد حزب العمل للفوز في انتخابات ١٩٩٩ (٤) ورغم أن باراك كان ينتمي لحزب العمل إلا أنه في تلك الانتخابات تبنى خطاب اليمين في حملته الانتخابية التي

---

(١)عطا محمد صالح زهره، الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل، شئون عربية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٦٤

(٢) المرجع السابق ص ص٦٤، ٦٥

(٣) إيمان حمدي، انهيار عملية التسوية ومواقف قوى اليمين واليسار الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٦٦

(٤) سعيد عكاشة، جذور أزمة اليسار الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢٣

أعلن فيها عن لاءاته الأربع وهى: لا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ لا لتقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا لدولة فلسطينية[١]

٨- في مفاوضات كامب ديفيد ٢ قدم باراك رئيس الحكومة وزعيم حزب العمل اقتراحا يتضمن إشراف إسرائيلي على معابر الحدود للدولة الفلسطينية الجديدة، وسيطرة على مجالها الجوى وساحل البحر وسيطرة كاملة على القدس وسلطة غير سيادية للدولة الفلسطينية على الحرم القدسي الشريف تكون على الأرض فقط لكنها لا تشمل ما تحت الأرض، ورفض حق العودة للاجئي فلسطيني ١٩٤٨، وطالب من عرفات التوقيع على تعهد بانتهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهو ما رفضه الآخير [٢].

جـ- جماعات السلام

هى عبارة عن جماعات عديدة صغيرة ليس لها تأثير كبير تعمل على المستوى الشعبي من أجل مساندة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للوقوف في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، وفضح ممارسات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين ومن بين هذه الجماعات على سبيل المثال (غوش شالوم، تعايش : التي تكونت في بداية الانتفاضة من يهود وفلسطيني ١٩٤٨، اللجنة الإسرائيلية للحماية الدولية، حاخامات من أجل حقوق الإنسان) وتتحد هذه الجماعات حول عدد من المبادئ هي :

١- أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يتحقق فقط إذا كان سلاما عادلا وقائما على المساواة بين الشعبين.
٢- أن إسرائيل هي التي تتحمل مسئولية الأزمة الحالية بصفتها الطرف الأقوى وسلطة الاحتلال.
٣- أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو السبب الرئيسي للصراع والدافع وراء لجوء الفلسطينيين إلى الكفاح المسلح.
٤- يجب على الحكومة الإسرائيلية الإنسحاب الفوري وغير المشروط إلى حدود ١٩٦٧ وإزالة جميع المستوطنات.
٥- رفض الرواية الإسرائيلية التي تقول أن هذه الحرب هي حرب ضد الإرهاب.
٦- رفض أي تعاون مع سلطات الاحتلال وتأييد رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة.

---

(١) إيمان حمدي، انهيار عملية التسوية ومواقف قوى اليمن واليسار الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٦٠

(٢) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص٢٤

وعلى الرغم من صغر حجم اليسار الجديد في إسرائيل إلا انه له دور في مساندة الفلسطينيين ضد الآلة العسكرية الإسرائيلية(١).

ثالثاً: تفضيل حكومة العمل للخيار العسكري:

(أ)- الملامح العامة للاستراتيجية العسكرية فى مواجهة الانتفاضة

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية بزعامة حزب العمل آنذاك برئاسة ايهودا باراك سياسات القوة التقليدية للتعامل مع الانتفاضة وهي سياسات تقليدية لدى الجيش الإسرائيلي أتاحتها موازين القوى العسكرية القائمة بحرية واسعة دون قيود ويمكن رصد ثلاثة تيارات منذ اندلاع الانتفاضة للتعامل معها:

- التيار الأول: تيار متشدد يرى ما يحدث يمثل حرباً على إسرائيل ودعا إلى اعطاء الفرصة للجيش للتركيز على الحل العسكري من خلال توجيه ضربة قاسمة للفلسطينيين تؤدي إلى استسلامهم دون شروط وبصورة كاملة.

- أما التيار الثاني: فهو برجماتي رأي أن تكون هناك عمليات عسكرية محددة تتزامن مع اجراءات سياسية وإقتصادية وإدارية تمكنها من تحقيق نتائج مباشرة تجبر الجانب الفلسطيني على وقف القتال في ظل مخرج سياسي مناسب يتصل بالتسوية السياسية للمشكلات القائمة.

- أما التيار الثالث: فهو تيار معتدل دعا إلى ضبط النفس مع طرح صيغة سلمية تتيح التوصل إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين لكن هذا التوجه دعا إليه عدد من الشخصيات العامة والمحللين في إسرائيل دون أن يتم تبنيه رسمياً(٢).

يمكن رصد عدة ملامح لتلك الاستراتيجية في الآتي :

١- تعتبرالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة مكملة لاستراتيجية السلام التى استمرت أكثر من عشرة أعوام كاملة حيث كان من المناسب أن يبدأ التخطيط الإستراتيجي العسكري لاستخدام القوة المسلحة بالتعاون مع المستوطنات لفرض السلام على الجانب الفلسطيني، والذي يعني القبول بحكم ذاتي محدود على نسبة من أراضي الضفة الغربية وغزة لا تتعدى ٤٠% من مساحتها على أن يعتمد هذا الكيان على اسرائيل إقتصادياً وأمنياً من خلال تقطيع أوصاله إلى ثلاثة تجمعات تفصل بينها المستوطنات إضافة إلى سيادة إسرائيلية مغلقة على جميع المرافق الحيوية من مياه وكهرباء ومصادر الطاقة والمواصلات

---

(١) إيمان حمدي، انهيار عملية التسوية وموقف قوى اليمين والتيار الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ٦٧،٦٨،٦٩

(٢) محمد عبد السلام، حدود القوة في المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ص١٣١، ١٣٢

والاتصالات والحركة على الطرق والموانى والمطارات إضافة إلى التجارة والصناعة مع عزله تماماً عن كافة الدول المحيطة، وعدم السماح له بإقامة أية علاقات مع دول الجوار أو العالم إلا من خلال موافقة اسرائيل (١).

٢- السماح لقيام شرطة فلسطينية محدودة القوات ترتبط بتعاون أمني مع اسرائيل في فرض الأمن ومطاردة العناصر المناوئة للسلام، مما حول في بعض الأحيان المواجهات المسلحة لتكون فلسطينية/فلسطينية بدلاً من فلسطينية/إسرائيلية، مع السيادة الإسرائيلية على كافة المعابر إلى الضفة الغربية وغزة ومن خلال كافة الطرق والمحاور بين مدن وأراضي الإدارة الفلسطينية.

٣- استكمال بناء المستوطنات وتسليحها وتنسيق تدريبها مع القوات الإسرائيلية التي بدأت إدارة العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بعد أن نجحت حكومة باراك في استفزازه بالتنسيق الكامل مع كل قوى اليمين وعلى رأسها آرئيل شارون.

٤- ومن خلال إدارة العمليات جوا وبراً وبحراً وبالاستخدام الموسع للصواريخ بدأ تنفيذ مرحلة جديدة من الاستراتيجية الشاملة الإسرائيلية بإقامة الحواجز والمواقع التي تعزل الاراضى الفلسطينية عن اسرائيل مع الإعلان عن فشل العملية السلمية وانتهاء المفاوضات حول كل القضايا الرئيسية العالقة سواء منها قضية القدس أو المستوطنات أو فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في حد ذاتها وبالتالي تحويل الوضع القائم إلى وضع دائم(٢).

(ب) – اسباب لجوء حكومة باراك للخيار العسكرى

يمكن إرجاع لجوء الحكومة الإسرائيلية لخيار القوة العسكرية للأسباب التالية هى :

١- عسكرة المجتمع الإسرائيلي : فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلام رجال وسيدات يؤدون الخدمة الإلزامية وينطبق على هذا وصف المجتمع المسلح أو الأمة المسلحة، ومن الصعب تحديد حدود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بسبب الطبيعة الإستيطانية لإسرائيل وبالتالي حتمية لجوئها للعنف لتنفيذ أي مخطط ولهذا نجد أن إسرائيل كدولة تأخذ معظم الأنشطة فيها صفة مدنية عسكرية في آن واحد، وبسبب أن معظم جيشها من قوات الاحتياط يصعب التمييز بين المدنيين والعسكريين وإختفاء الحدود الفاصلة بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية إذ يتبادل أفراد النخبتين الأدوار ويقيمون التحالفات في الأحزاب والهستدروت والكنيست وغيرها من المنظمات، وتتغلغل المؤسسة العسكرية في معظم أوجه

---

(١) أ.ح د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين؟ المواجهات العربية الإسرائيلية بين الحرب والسلام عبر نصف قرن، مرجع سابق، ص ص ٢١٣،٢١٤

(٢) المرجع السابق، ص٢١٤

الحياة السياسية بدءاً باقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى إسرائيل والتغلغل في كافة خواص الحياة الاقتصادية والمالية والتجارة والصناعة والتعليم والشرطة والزراعة والشئون الدينية والتأثير في وضع الأراضي العربية المحتلة وتحديد الأراضي التي يتم ضمها إلى إسرائيل(١).

٢- عسكرة النظام السياسي : لا توجد مشكلة كبيرة في تحديد الإطار العام لسياسة إسرائيل تجاه انتفاضة الأقصى فقد اعتمدت سياسة القوة للتعامل معها وهي سياسة تقليدية للجيش الإسرائيلي كما أن موازين القوى العسكرية يتيح لها استخدامها بقوة(٢)

٣- بعد مرور خمسة عقود على نشأة إسرائيل وخوضها خمس حروب وبعد عشر سنوات من بدء عملية السلام مازالت إسرائيل الدولة النووية في المنطقة وواحدة من الدول العشرين الأكثر ثراءاً في العالم، لكنها مازالت رهينة للطموحات التي ميزت السنوات الأولى من نشأتها إلا أنه نظراً للمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم إقليمياً ودولياً ادركت إسرائيل باراك منذ بداية الانتفاضة أنها لم تعد قادرة على تكرار عملية التطهير العرقي الشاملة التي قامت بها في عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ لما تسببت تلك الأعمال من الانعكاس عليها وتسببت في تعقيد حياة إسرائيل في المنطقة، وتأزم وضعها كعضو في المجتمع الدولي ومن هنا حاولت تغيير سياستها إلى السيطرة على الفلسطينيين الباقين في فلسطين التاريخية بالقوة المسلحة وبناء المستوطنات(٣).

٤- سيطرة الوظيفة العسكرية للدولة على الوجود السياسي سواء في أوقات السلم نتيجة تعدد الوظائف التي تقوم بها أو في فترات الحرب بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتي لإسرائيل وفرض سطوتها، ويمكن أن يقال أن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة تقريباً في المسائل الإستراتيجية والتكتيكية، فقد تحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم مركز من مراكز القوى في إسرائيل وزادت أهميتها في أعقاب حرب ١٩٦٧، كما أنها اقترنت بأعلى منصب في إسرائيل وهو منصب رئيس الوزراء حيث إحتفظ رؤساء الوزراء بمنصب وزير الدفاع بدءاً من بن جوريون مروراً ببيجين وإسحق رابين وجاء باراك وشارون استمراراً لنفس التقاليد، وسعت الأحزاب الإسرائيلية وبصفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ لضم القادة العسكريين البارزين إليها بهدف الحصول على

---

(١) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ص١٢٦، ١٢٧

(٢) محمد عبد السلام، حدود القوة في المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١، ص١٣١

(٣) مروان بشارة، فلسطين إسرائيل سلام أم نظام عنصري، ترجمة وسيم وجدي (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى ٢٠٠١) ص٣٥

أكبر قدر من الأصوات، وجاء قرار الكنيست عام ١٩٧٣ بفتح باب إشتراك القادة العسكريين في الانتخابات ليتوج الدور السياسي للقادة العسكريين[١].

٥- تعد المؤسسة العسكرية في إسرائيل مصدراً رئيسياً للتجنيد للمناصب الحكومية العليا والمناصب السياسية الحزبية حيث أن هذه المناصب الحزبية ممرات شبه إجبارية لتولي مناصب حكومية ولادارة الوضع الأمني في المناطق المحتلة بعد حرب ١٩٦٧، أو بعد إعادة الانتشار في أعقاب أوسلو، أو لمواجهة حركتي حماس والجهاد، كما حصلت وزارة الدفاع والحكام العسكريين ومجموعة الإستخبارات العسكرية وقوات الشرطة في المناطق المحتلة بمنزلة حكومة عسكرية مصغرة تقوم بمهام عسكرية وسياسية بارزة[٢]

٦- أدت شعبية اليمين وتهديدات المستوطنين والابتزاز الذي مارسته أحزاب الوسط إلى الضغط على حكومة باراك، للسماح للجيش في مواجهة الانتفاضة للفوز على طريقة ميلوسفيتش إذا ما لزم الأمر، و خير قادة المستوطنين باراك ما بين استخدام المزيد من القوة أو المخاطرة بتصعيد الموقف بما في ذلك تدخل المستوطنين أنفسهم في المواجهات وهو ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى سقوطه في الانتخابات التي دعا إليها مبكراً للكنيست [٣].

٧- كما يمكن إرجاع عنف الاستجابة العسكرية الإسرائيلية لانتفاضة الأقصى إلى عدة أسباب اخرى كما يراها د/عبد الوهاب المسيري :

- جوهر الرؤية الإسرائيلية للواقع يذهب إلى أن فلسطين أرض بلا شعب ومن ثم لليهود حقوق مطلقة فيها وأن وجد شعب آخر على هذه الأرض فوجوده عرضي وحقوقه هامشية.

- الهاجس الأمني وعقلية الحصار اللذان يشعر بهما الإسرائيليون والناجمان عن الإحساس العميق بأن العربى الغائب لم يغب، وأن إسرائيل محاصرة بالفعل ومهددة دائماً والعرب لا يمكن الثقة بهم رغم توقيع معاهدات السلام الكثيرة.

- تولد حالة الصراع الدائمة إحساسا عميقا باليأس قد يؤدي في النهاية إلى الفرار والهزيمة، ولكن في المراحل الأولى قد يؤدي إلى مزيد من العنف الفكري الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الإرهاب الفعلي[٤]

---

(١) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص١٢٨

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢٨، ١٢٩

(٣) مروان بشارة، فلسطين إسرائيل سلام أم نظام عنصري، مرجع سابق، ص ص ٣٧، ٣٨، ٣٩

(٤) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ص ٣١٨، ٣١٩

ج- **سيناريو خطة باراك العسكرية**: ويمكن توضيحه من خلال الآتي:

١- نظرت حكومة باراك إلي الانتفاضة على أنها حرب عصابات تقوم بها السلطة والفصائل الفلسطينية، وأن السلطة تسعي إلي تصعيد المواجهة مع الجيش الإسرائيلي مما يؤدي إلي وقوع أعداد ضخمة من الضحايا الفلسطينيين من أجل حدوث تدخل دولي في فلسطين على غرار كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية(١).

٢- قمع المتظاهرين الفلسطينيين بكافة الطرق حتى أن الأيام الخمسة الأولى التي أعقبت زيارة شارون للأقصى شهدت سقوط أربعين فلسطينياً وأكثر من ألف جريح (٢).

٣- إخراج خطط سابقة الإعداد بتطبيقها لخطة تسمي "بحقل الأشواك" كانت معدة في الأصل لإعادة إحتلال مناطق (أ) خاضعة للسلطة الفلسطينية والتي كانت معدة للتعامل مع حالة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد (٣)

٥- تبنى ما يعرف بمبدأ الرد المسحوب والمتدرج واشتمل على اعطاء صلاحيات واسعة للقناصة الإسرائيلية في إطلاق النار على الفلسطينيين لزيادة عدد المصابين (٤)

٦- استخدام الرصاص الحي والمطاط والمعدني والترخيص باستخدام الرصاص القاتل مماتسبب في ارتفاع عدد الضحايا خلال الشهرين الأولين إلى ثلاثمئة فلسطيني (٥)

٧- اللجوء إلى استخدام الصواريخ المضادة للدبابات والزوارق الحربية لقصف البنية التحتية الفلسطينية (٦).

٨- القيام بمعاقبة السلطة الفلسطينية إقتصادياً وعسكرياً بمبرر عدم تعاونها أمنياً وعجزها عن وقف الانتفاضة فقد كانت أوسلو من منظور إسرائيلي وأمريكي تقوم على أساس

---

(١) دان أفيرون. نقاط الضعف، مجلة نيوزويك العربي، العدد ١٤، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٢ -١٤

(٢) بن عامي، فلسطينو ٤٨ اقتربوا من العصيان المدني ضد إسرائيل بمشاركتهم في الانتفاضة، جريدة الشرق الأوسط، ٥ أكتوبر ٢٠٠٠

(٣) نظير مجلي، الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب طويلة في الأراضي الفلسطينية، جريدة الشرق الأوسط، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠١

(٤) نظير مجلي، نائبة إسرائيلية تتهم باراك بإتباع سياسة مخططة لقتل خمس فلسطينيين يومياً واليمين ينتقده على ضبط النفس، جريدة الشرق الأوسط، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠

(٥) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ص ٣١٩، ٣٢٠

(٦) عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٣٩٦

أن يوكل لسلطة الحكم الذاتي مهمة أمنية، وهي منع توجيه أعمال عنف ضد إسرائيل ولكن بعد انتفاضة الأقصى اكتشفت إسرائيل فشل هذه المحاولة [١]

٩ -كان اختيار ساعات الليل وقطع الكهرباء من المدن قبيل قصفها بهدف تخويف الفلسطينيين كشعب وقيادة منظمة التحرير، وهي القيادة المفترضة لها أنها في حالة تفاوض مع إسرائيل، وصاحب هذا الحرمان من خدمة الهاتف المحمول لنحو ثلاثة آلاف مشترك في الضفة الغربية وغزة في ظل ضعف شبكة الاتصالات الهاتفية[٢]

١٠- أصبحت الضفة وغزة مثل حالة جنوب أفريقيا في عصر التفرقة العنصرية ونظام الآبارتهيد حيث منعت الحكومة الإسرائيلية في أكتوبر ٢٠٠٠ السفر بين المدن الفلسطينية بالضفة، وقامت بإغلاق الحدود مع مصر والأردن مما أدى إلى توقف التجارة أيضاً مع تلك الدولتين، كما تم قطع كل سبل التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على الرغم من بدء شهر رمضان في نوفمبر ٢٠٠٠ مما أدى إلى نقص الغذاء والوقود في غزة وحرمان حوالي مائة وعشرين ألف فلسطيني من العودة إلى أعمالهم في إسرائيل[٣]

١١- زيادة الضغط على القيادة الفلسطينية حيث أن الرئيس عرفات شخصياً تم حصاره وعجز عن التنقل إلى خارج مناطق الحكم الذاتي بعد اغلاق مطار غزة في وجهه ثلاث مرات خلال شهر أكتوبر [٤]

١٢- قام باراك باستخدام لأول مرة مقاتلات "اف ١٦" في قصف مباني السلطة الفلسطينية ومن ضمنها أبنية أمنية للشرطة والسجون مما أضر بقدرة السلطة الفلسطينية على حفظ النظام ومكافحة العنف[٥] كما توسعت قوات الاحتلال في استخدام الأسلحة الثقيلة من صواريخ وطائرات هليكوبتر عسكرية ضد الفلسطينيين [٦]

١٣- أدى هذا التصعيد إلى تساؤل قطاعات من النخبة الإسرائيلية ذاتها: هل من مصلحة إسرائيل إنهيار أجهزة السلطة الفلسطينية وتحطيم مكانة عرفات على هذا النحو؟ وألن

---

(١) د. عبدالوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص٣٢٤

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٢٥، ٣٢٦

(3) Cbris Hedges, The New Palestine Revolt, Foreign Affairs, January, February 2001, pp.128-129.

(٤) د. عبدالوهاب المسيري، الصهيونية والعنف، مرجع سابق، ص ص ٣٢٥، ٣٢٩

(٥) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص٣٨٨.

(٦) يوآفه ليمور، للمرة الأولى جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق صورايخ من طائرات عمودية، مختارات إسرائيلية، العدد ٧١ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٤٣

يؤدي مثل هذا الانهيار والتحطيم إلى حالة من الفوضى لن تكون لصالح إسرائيل ذاتها؟ بل إن حكومة إيهود باراك قامت في أكتوبر ألفين بإعداد وتهيئة الجبهة الداخلية الإسرائيلية لحالة طوارئ طويلة في ظل توقعات الجيش الإسرائيلي حول استمرار وتصاعد المواجهات مع الفلسطينيين واحتمال تفاقم الأزمة إلى نزاع إقليمي عسكري شامل لاسيما على الجبهة الشمالية مع لبنان وسوريا، كما أعلن الجنرال شاؤل موفاز رئيس الأركان بأن المواجهات مع الفلسطينيين قد تستمر عاما على الأقل، و تم وضع سيناريوهات في هيئة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية تشمل اندلاع مواجهات عنيفة داخل إسرائيل وخارجها، وأمر موفاز سلاح الجو الإسرائيلي بأن يكون على أتم الاستعداد كما طلب الجيش الإسرائيلي من الحكومة ميزانية عسكرية إضافية للاستعداد للوضع الجديد المحتمل(١).

١٤- جاء هذا التصعيد لحكومة باراك وسط تخوف إسرائيل من أن تتطور الأمور إلى حد استدعاء قوات دولية على غرار ما حدث في تيمور الشرقية ويوغسلافيا ودول أفريقية عديدة، وكان تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٠ قد تضمن إدانة واضحة للعنف الإسرائيلي مؤكدا أن الأسلحة المستخدمة لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين تلائم المعارك الحربية بين الجيوش ولا تناسب مطلقاً أعمال الحفاظ على الأمن أثناء مظاهرات مصحوبة بالعنف(٢)

(١) د. عبدالوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان حتى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص ص ٣٢٨، ٣٣٠

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣١

المطلب الثاني

موقف الليكود والأحزاب الدينية من الانتفاضة والتسوية

أولاً: الموقف من عملية التسوية السلمية:

لم تتغير مواقف الليكود والاحزاب الدينية من عملية السلام وذلك على النحو التالى:

أ- مرحلة النشأة

١- يعود الفكر اليميني الصهيوني العلماني إلى مؤسسه زئيف جابوتنسكى الذي كان أحد قيادات الصهيونية في العشرينيات من القرن الماضي(١) ومر بعدة مراحل تاريخية منذ تأسيسه في الثلاثينيات على قاعدة انشقاق جابوتنسكى ومؤيديه عن المنظمة الصهيونية العالمية واختلافه مع حاييم فايتسمان حول الطريقة الواجب تأسيسها لتيار الصهيونية التصحيحية (التنقيحية) والذى قام على عدة أسس فكرية وضعها جابوتنسكى بداية من أن دولة اليهود يجب أن تشمل ضفتى الأردن واستخدام القوة لتنفيذ المشروع الصهيوني وحمل السلاح في مواجهة الانتداب البريطاني وعدم الاعتماد بشدة على القوى الخارجية، إنتهاءاً بتبني سياسة الاقتصاد الحر في مواجهة هيمنة المؤسسات الصهيونية العمالية على الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة اليوشوف(٢).

٢- ويمكن رصد عدة مبادئ رئيسية لليمين الإسرائيلي:

- وجوب قيام دولة إسرائيل على كل أرض فلسطين التاريخية طبقا لما جاء في وعد بلفور.
- أن القوة هي السبيل الوحيد لقيام وضمان استمرار دولة إسرائيل وأن العرب سيقبلون بها فقط عندما يدركون أنهم غير قادرين على هزيمتها.
- ترحيل الفلسطينيين إلى دول عربية أخرى بإعتبارهم جزءا من الشعب العربي وخاصة إلى العراق والسعودية حتى تكون إسرائيل دولة يهودية خالصة أو فيها أقلية عربية لا تذكر، وهى المبادىء ذاتها التي يؤمن بها اليمين الديني في إسرائيل التي جعلته يتحالف مع نظيره العلماني(٣).

---

(١) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، فـي عمـاد جـاد (محرر); انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص ٥٨

(٢) اكرم ألفي، سيناريوهات انقسام حزب الليكود، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٤ ابريل ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

(٣) إيمان حمدي، انهيار عملية التسوية ومواقف قوى اليمين واليسار الإسرائيلي، مرجع سابق ص ص ٥٨،٥٩

٣- يعتبر حزب الليكود من أقوى الأحزاب ارتباطا بالايديولوجية الصهيونية وتظهر النزعة الصهيونية في معظم بنود برنامج الليكود ومن أهم مظاهر هذه النزعة تكرار المصطلحات الصهيونية في برنامجه وفي أنشطته وسياساته[١]

٤- تحدد الأحزاب الدينية المتطرفة مواقفها انطلاقا من توجهاتها الدينية القائمة على أساس من مفهوم أرض إسرائيل التوراتية وتطالب بعودة السيادة الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وتشجيع العرب على الهجرة أما الأحزاب اليمينية والتي تضم كتلة الليكود وغيرها من الحركات اليمينية فهي ترفض أيضا حدود الدولة الفلسطينية، وترى منح العرب حكما ذاتيا داخل حدود الدولة الإسرائيلية، ويعامل العرب على أنهم أقلية قومية في أرض إسرائيل تقع تحت سيادة الأغلبية، وهذا الحكم يتصل بالشئون الدينية والثقافية والاجتماعية أما السلطة والتشريع فمن اختصاص الأغلبية اليهودية، وذلك يعنى منح الفلسطينيين حق الإدارة الذاتية وهو تفسير بيجن لعبارة الحق المشروع التي وردت في وثائق كامب ديفيد، ويتفهم الليكود للحكم الذاتي على أنه يشمل السكان وليس الأرض لأن الأرض ملك الشعب اليهودي وحده وللدولة حق إقامة المستوطنات فيها[٢].

ب- مرحلة اوسلو ومابعدها:

١- عارضت قوى اليمين إتفاقية أوسلو، واصفة إياها بأنها كارثة لإسرائيل بينما شجع عدد من الحاخامات المتطرفين الجيش على عدم الامتثال لأوامر السلطة السياسية إذا ما طالبتهم بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، نتيجة لذلك دفع إسحق رابين حياته ثمنا لهذه الإتفاقية عندما اغتاله شاب متطرف في أول حادث من نوعه في تاريخ إسرائيل

٢- عندما أجريت الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ فاز بها مرشح الليكود بنيامين نتنياهو الذي كان ولا يزال معارضا لإتفاقية أوسلو ولفكرة قيام دولة فلسطينية

٣- جاء اندلاع انتفاضة الأقصى وانهيار عملية السلام ليتحقق أمل اليمين، ويرى في ذلك صحة اعتقاده بأن الفلسطينيين والعرب يريدون جميعا القضاء على دولة إسرائيل وأنهم لا يفهمون إلا لغة القوة

٤- كما هو الحال مع شارون رأى معسكر اليمين أن انتفاضة الأقصى هي امتداد لحرب ١٩٤٨ والفرصة متاحة لتحقيق ما لم يمكن تحقيقه آنذاك وهو قيام إسرائيل الكبرى

---

(١) أ.د.محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية: دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلية نحو السلام، مرجع سابق، ص ١٠٩

(٢) عطا محمد صالح زهرة، الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٦٣،٦١،٦٢

وطرد السكان العرب ليس فقط من الضفة وغزة ولكن أيضا من إسرائيل نفسها (أي المليون فلسطيني الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية) [١]

٥- يستند الليكود فى رؤيته المتشدده هذه الى أن إعلان اتفاق أوسلو لم يتضمن نصوصاً محددة تنطوي على تعهد أساسي وصريح وشامل بالتخلي عن ممارسة العنف ضد العرب [٢] وعلى الرغم من أن الإسرائيليين ظلوا على الدوام ينظرون إلى خطورة أداء بعضهم مثل ارئيل شارون وحرصوا على عدم تمكينه من موقع متقدم إلا أن حتمية التاريخ الطبيعي أوصلت شارون في النهاية إلى رئاسة الوزراء ليقوم هو بتدمير جميع الجهود السابقة على مدى نصف قرن [٣]

٦- اتضح بعد فوز مرشح الليكود اليميني إرئيل شارون في انتخابات السادس من فبراير ٢٠٠١ أن الخطوط العامة لتلك الحكومة لا تختلف كثيرا عن سابقتها [٤] حيث طرح شارون مشروعه للتسوية السياسية متضمناً اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، ناقصة السيادة على مساحة ٤٢% من مساحة الضفة الغربية تبدأ أولاً في قطاع غزة على أن تتحكم إسرائيل في رسم حدودها وتكون معابر الحدود الخارجية والمجال الجوي تحت سيطرتها، ورفض تفكيك المستوطنات وأن تظل القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل [٥]،

٧- كشفت الصحفية فتانيا رينهارت في كتابها "تدمير فلسطين" أن إسرائيل في عهد حكومة الليكود بقيادة شارون جعلت من اتفاق أوسلو مرحلة للوصول إلى هدفها، وهو استحقاق إسرائيل لباقي أرض فلسطين وتهجير سكانها إلى الأردن أو غيرها من الدول العربية ومن تبقى منهم يكون لخدمة إسرائيل[٦]

ج - أوجه التشابه والاختلاف بين اليسار واليمين

(١) إيمان حمدي، انهيار عملية التسوية ومواقف قوى اليمين واليسار الإسرائيلي، مرجع سابق ص ص٦٠،٥٩

(٢) د- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق، ص٣٠٦

(٣) د. محمد الجوادي، الفلسطينيون ينتصرون أخيراً دراسة في التنبؤ السياسي، مرجع سابق، ص ١١٥

(٤) عزمي بشارة، كيف نفهم شارون المرحلة والسياسة والمستقبل، جريدة الخليج، ٣١-٣-٢٠٠١

(٥) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨، ٢٤٩

(٦) سالم البهنساوي، السلام الصهيوني والعجز العربي (القاهرة : المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى٢٠٠٤) ص ص ٣٠٢-٣٠٣

يمكن القول أن هناك مساحة من الالتقاء بين حزبي العمل والليكود على ثوابت الموقف الإسرائيلي الذي تعبر عنه الأحزاب الرئيسية بألوانها المختلفة من يمين ويسار ووسط وهي:

١ - يتمسك الليكود بأن يكون غاية ما يمكن للجانب الفلسطيني أن يحصل عليه هو نوع من الحكم الذاتي، بينما يرى حزب العمل إمكانية قيام دولة فلسطينية تتمثل أركانها (في النشيد والعلم والمطار وجوازات السفر) دون أن يكون لهذه الدولة جوهر سمات السيادة مثل الجيش والسيطرة على الحدود والحرية في تشكيل القدرات الذاتية وإدارة العلاقات الخارجية ومن ثم تنتهي رؤية حزب العمل إلى شيء أقرب إلى إطلاق مسمى دولة على نوع من الحكم الذاتي الموسع(١).

٢ - يرى الليكود في مبدأ العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ تقليص مساحة الأراضي التي يتم اعادتها للسلطة الفلسطينية، أو التي ستعيد قوات الاحتلال إنتشارها فيها تحت إدعاء فكرة (أرض إسرائيل الكبرى) وذلك على النحو الذي تبلور في اتفاق الخليل والتي احتجزت فيه حكومة الليكود عشرين في المائة من المدينة لادعاءات دينية وأمنية واقتصادية بينما تقلصت هذه المساحة في إدعاءات حزب العمل وتقتصر على المناطق ذات الأهمية القصوى من وجهة نظر الحزب والتي تتصل بالاعتبارات الأمنية والاقتصادية وتتقلص للاعتبارات الدينية مما يعنى استعداد حزب العمل للانسحاب من مساحة أكبر من تلك التي يطرحها حزب الليكود.

٣ - يدعو حزب الليكود إلى مواصلة الاستيطان في جميع أنحاء الأراضي في الضفة الغربية والقطاع ويرفض تفكيك أي من المستوطنات القائمة، بينما يرى حزب العمل إمكانية اخلاء المستوطنات الصغيرة المتناثرة بغرض مقايضتها والمساومة عليها في اتفاق التسوية.

٤ - كلاهما متفق مع الآخر في ضرورة التفوق العسكري الكمي والكيفي على كافة الدول العربية باعتباره الأساس في التعامل مع الدول العربية وليس معاهدة السلام (٢).

ثانياً : لجوء الليكود بقيادة شارون للخيار العسكري

تطرف شارون فى خياره العسكرى فى مواجهة الانتفاضة وذلك على النحو التالى:

أ- عناصر وأهداف خطة شارون العسكرية:

تبنى شارون منذ البداية سياسة تنطلق من أن حكومة باراك السابقة لم تقم بمحاربة الإرهاب الفلسطيني (وصف شارون للمقاومة) بالقدر الكافي وتعهد بمحاربة الانتفاضة

---

(١) أ.ح.د.زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين ؟ مرجع سابق، ص ص ٩١،١٩٢

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٢

الفلسطينية بمنتهى العنف، ووقف ما اعتبره سلسلة من التنازلات المتواصلة من جانب إسرائيل للفلسطينيين(١)، وحدد شارون منذ توليه السلطة عدداً من الخطوط الرئيسية للتعامل مع الانتفاضة اشتملت على أربعة عناصر رئيسية هي:

- فرض الحصار الكامل والشامل والمتواصل لفترة طويلة على المدن الفلسطينية
- استمرار الحصار طالما استمر إطلاق النار
- مضاعفة نشاط القوات الخاصة على الطرق الواصلة بين المستوطنات
- اطلاق يد قيادات القوات الميدانية في التعامل مع حوادث اطلاق الرصاص(٢)
- صياغة مخطط إستراتيجي عسكري لتصفية القضية الفلسطينية من خلال الأسلوب المتدرج والمتصاعد والمحسوب في استخدام القوات المسلحة لكل أفرعها البرية والبحرية والجوية والصاروخية بالتعاون الفعال والمخطط مع المستوطنين والقوات الخاصة الإسرائيلية المدربة تدريباً عالياً لتنفيذ هذا المخطط الإستراتيجي(٣) وذلك من خلال رؤية محددة له للتعامل مع الانتفاضة وإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(٤) لتحقيق الأهداف التالية:

١- طرد السلطة الفلسطينية أو حصرها في حدود قطاع غزة فقط.

٢- تغيير التركيب الديموجرفي للسكان وتحويل الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية لصالح إسرائيل بتشريد وتهجير أكبر نسبة من الفلسطينيين وتوطين حوالي مليون يهودي بدلاً منهم.

٣- تصفية الكوادر والقيادات في كافة الفصائل الفلسطينية وفرض قيادات على التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية إما موالية لإسرائيل أو تعيين قيادات من قبلها كما كان الوضع سائداً قبل اتفاقات أوسلو.

٤-الاستيلاء التدريجي على مساحات من القرى والمدن والمنشآت والأراضي الفلسطينية وتدمير كل ما حققته السلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية.

٥-اتباع استراتيجية المخاطرة المحسوبة بالإقتحام المحسوب والمفاجئ لمناطق السلطة بإستخدام الدبابات والجرافات تحت ساتر القصف المدفعي والصاروخي والتوغل لمسافات محسوبة وإحداث أكبر تدمير من المنشآت والمنازل والمباني الفلسطينية.

---

(١) قدري حنفي، شارون من هو ؟ وماذا يريد ؟ وجهات نظر، العدد ٤٠ مايو ٢٠٠٢، ص ص ٩،٨

(٢) شارون يعد خطة لمواجهة الانتفاضة، جريدة الشرق الأوسط، ٧ فبراير ٢٠٠١

(٣) أ.ح.د. حسين زكريا، القضية الفلسطينية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ٢٤٠

(٤) موشيه أرينز، من أوسلو إلى الأقصى، مختارات إسرائيلية، العدد ٧٢ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٧٦

٦-القيام بعزل المناطق التي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والتي لا تتعدى ٤٠% من مساحتها بالأسوار المكهربة والخنادق والألغام مع تقطيع أوصال المناطق والقرى والمدن الفلسطينية للحد من أي تواصل جغرافي بينهما(١).

ب - خطط شارون العسكرية فى مواجهة الانتفاضة :

اعتمدت حكومة شارون فى خيارها العسكرى على مجموعة من الخطط التالية :

(١) خطة المائة يوم :

قام شارون بتنفيذ خطة المائة يوم للضغط على الرئيس عرفات حتى يعلن وقف إطلاق النار وتضمنت الخطة العناصر التالية :

- فرض حصارمحكم على كل بلدة فلسطينية من جهة وحصار آخر حول الضفة وقطاع غزة لإغلاق جميع الطرق الالتفافية والترابية إغلاقا تاما.
- عزل مدينة القدس الشرقية عزلاً تاماً عن جميع البلدات الفلسطينية المجاورة.
- حشد قوات مدرعة ضخمة على الحواجز العسكرية على مداخل المدن ورؤوس التلال والمرتفعات واحتلال عدد من البيوت والعمارات الواقعة في المناطق (ب).
- تنفيذ عدة إجراءات استفزازية أخرى مثل توسيع المستوطنات اليهودية، مصادرة أراضي فلسطينية، تمليك بيوت عربية لشركات ومؤسسات يهودية في القدس وإسكانها والسماح لليهود المتطرفين بالصلاة في الحرم القدسي، وجرى تطبيق الحصار خلال المائة يوم على أساس الانتقال من سياسية الحصار المتنفس التي كان يتبعها باراك إلى سياسة الحصار الخانق التي وضعها شارون مع بن اليعازر، وقامت الخطة إلى تقسيم الضفة والقطاع إلى ستين إقليماً يوكل لكل منهما تعامل محلي مستقل من وحدة عسكرية مستقلة ويعطي لقائد تلك الوحدة مطلق الحرية في معالجة أوضاع إقليمه ليضمن وقف إطلاق النار فيه تماماً بكل وسائل القمع والضغط العسكري والاقتصادي (٢).

(٢) -خطتى الباب الدوار وأورانيم :

نظراً لفشل خطة المائة يوم إنتقل الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ خطة الباب الدوار لتقويض السلطة الفلسطينية، وتقوم على تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثمانية ألوية واعادة إحتلال أراضي الضفة الغربية في المنطقة (أ) على عدة مراحل ومع فشلها فى تحقيق أهدافها تم الانتقال إلى تنفيذ خطة "أورانيم" أي جهنم، وهي نفس إسم عملية الغزو الإسرائيلي للبنان

---

(١)أ.ح.د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠، ٢٤١

(٢)أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجية العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مرجع سابق، ص ص ٢٥٣،٢٥٢

١٩٨٢، وتضمنت حصار المدن الفلسطينية وعقابها باعتبارها مركزا للعمليات المسلحة مثل جنين وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، كما قامت برفع مستوى الاغتيالات في صفوف الفلسطينيين، وقامت باغتيال جمال سليم ومحمد منصور من قادة حركة حماس في ١٣ يوليو ٢٠٠١، واغتيال أبو على مصطفي الأمين العام للجبهة الشعبية في ٢٠٠١/٨/٢٧، وعندما ردت الجبهة الشعبية باغتيال وزير السياحة رحبئآم زئيفي في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ قامت القوات الإسرائيلية باجتياح الأراضي الفلسطينية والقيام بسلسلة من الاعتقالات والعقوبات الجماعية ومحاصرة الرئيس عرفات في مقره منذ بداية ديسمبر ٢٠٠١، واشترطت اعتقال قتلة زئيفي كشرط أساسي لفك الحصار عن عرفات[1].

(٣) استغلال أحداث ١١ سبتمبر للتصعيد العسكري:

حرر هذا الحدث اسرائيل من القيود التي تكبلها في حربها ضد الفلسطينيين وإيجاد التشابه بين العمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين في المدن الإسرائيلية وضحايا هجوم واشنطن ونيويورك [2]حيث أعلنت قيادة الجيش والمخابرات العسكرية العامة مخططاً شاملاً للقيام بعملية اجتياح شاملة للمناطق الفلسطينية وتوجيه ضربة قاضية للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية [3]، وشهد عام ٢٠٠١ حرب إسرائيلية شرسة على الفلسطينيين ودوامة من العنف المضاد بين الجانبين إنتهى بإعلان وقف إطلاق النار، وما إصطلح على تسميته "بوثيقة أبو علاء بيريز" والتي لم تستمر طويلاً، وبين بداية العام ونهايته سقط أكثر من ألف شهيد فلسطيني وخمس وثلاثين ألف جريح بينهم خمس آلاف معاق ونحو مائتين وخمسين قتيلاً وعشرات الجرحى، وتحولت المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معتقلات بفعل الحصار الاقتصادي والحواجز الأمنية، وتعالت الأصوات المطالبة بطرد الرئيس عرفات وإنهاء دوره وإعادة احتلال المناطق الفلسطينية التي انسحبت منها إسرائيل في اتفاق أوسلو (١٨% من مساحة الضفة وغزة ومناطق أ، ٢% من مساحة المناطق ب)، كما توسعت إسرائيل في سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية بكوادر الفصائل الفلسطينية التي طالت محمود أبوهنود قائد الجناح العسكري لحماس، وفيما بعد الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس، إضافة إلى تصعيد عمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير مقرات أجهزة الأمن الفلسطينية إلى الحد الذي فرض على قوات الأمن الفلسطينية مغادرة مقارهم

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥٤: ٢٥٧

(٢) ماجد كيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة " دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسي، مجلة الشئون العربية، عدد ١١٠ ص ٢٩

(٣) نظير مجلي، قيادة الجيش والمخابرات الإسرائيلية طلبت اجتياح المناطق الفلسطينية بعد يوم من الكارثة الأمريكية، الشرق الأوسط، ١٦ سبتمبر ٢٠٠١

وانتشارهم في الشوارع خشية تعرضهم للقصف [١] واعتبر عام ٢٠٠١ من وجهة نظر المحللين السياسيين والعسكريين عام صراع إرادات وثأر شخصي بين الرئيس عرفات وآرئيل شارون من جهة وجيش الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية من جهة أخرى[٢].

(٤) عملية السور الواقي :

بدأت حكومة شارون بتنفيذ عملية السور الواقي في ٢٩/مارس ٢٠٠٢ واشتملت على عدة مراحل ركزت المرحلة الأولى فيها على احتلال مدن فلسطينية رئيسية تبدأ باحتلال رام الله ثم تتسع لتشمل بقية المدن والمخيمات الفلسطينية وعدداً من القرى وإجراء عمليات اعتقال واسعة وعزل الرئيس الفلسطيني وتقويض بنية السلطة الوطنية الفلسطينية[٣] وذلك في أضخم عدوان إسرائيلي منذ غزو لبنان ١٩٨٢، حيث قامت خلال تلك العملية بقتل المدنيين عمداً واستخدمت بعضهم كدروع بشرية، وأنزلت أضراراً بالغة بالمنازل والمتاجر والمكاتب الحكومية ولجأ الجنود إلى السلب والنهب في غضون عمليات التفتيش واحتجاز آلاف الفلسطينيين، واتبعت ذلك بعدوان آخر واسع النطاق في يونيو ٢٠٠٢ أطلقت عليه "الإصرار على الدرب" على قرى ومخيمات اللاجئين المجاورة، وقتلت العديد من الفلسطينيين وفرضت حظر التجوال على جنين وقلقيلية وبيت لحم، ونابلس وطولكرم ورام الله والخليل مما أخضع نحو سبعمائة ألف فلسطيني لنظام يشبه نظام الإقامة الجبرية، وقدرعدد ضحايا عمليتي الجدار الواقي والطريق الحازم بحوالي خمسمائة شهيد بينهم أكثر من سبعين طفلاً، كما انطوت الاعتداءات على عدد من المذابح تدخل في عداد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية كان من أبرزها مذابح نابلس وجنين[٤]، وأوقعت مذابح في قطاع غزة كان أبرزها في قريتي عبسان وخزاعة في خان يونس وفي مدينة رفح وفي حي الشجاعية، كما أقامت ثلاثمائة حاجز في طرق الضفة الغربية مع تجميد وسائل المرور في شوارعها مما تسبب في تقسيم المجتمع الفلسطيني إلى حوالي خمسين كانتوناً يصعب التنقل فيها، كما قامت بهدم حوالي ١٣٩ منزلاً فلسطينياً تحت غطاء قانوني لأعلى هيئة قضائية إسرائيلية حيث أصدرت المحكمة العليا

---

(١) أ.ح. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ص ٢٤١،٢٤٢

(٢) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي،(القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان ٢٠٠٣)، ص ١٩٧

(٣) عوزي بنزيمان، دولة لا تخرج للحرب، مختارات إسرائيلية، العدد ٨٨ إبريل ٢٠٠٢، ص ٦٥

(٤) محسن عوض (محرر) تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥

الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٦ قراراً يسمح لقوات الإحتلال بهدم منازل الفلسطينيين كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي ببناء وإنشاء خمسة عشر موقعاً لمستوطنات جديدة(١).

(٤) الجدار العازل :

كانت فكرة الانفصال من جانب واحد وبناء جدار عازل في الضفة الغربية مطروحة على امتداد الخط الأخضر من فترة بعيدة من الزمن ثم اكتسبت شعبية في عهد حكومة باراك ثم زاد الميل العام إلى تطبيقها في عهد حكومة شارون مع زيادة العمليات المسلحة للفصائل الفلسطينية(٢) وفي ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ اتخذت إسرائيل قرارا ببناء المرحلة الأولى من الجدار العازل بطول ٨٠ كيلو متراً ثم أصبح طوله ٧٢٠ كم وهو في تزايد على الرغم من الاحتجاجات الفلسطينية مع رفض المفاوضات بشأن الجدار العازل(٣)

كان الهدف من إنشاء السور العازل ليس ليفصل فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين كجدار عنصري كما حدث في جنوب أفريقيا، ولكن لفصل الفلسطينيين عن بعضهم البعض والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وترك كيان سياسي صغير في غزة لا يمكن أن يعيش مستقل بعد أن تم عزله جوياً وبحرياً عن المناطق المجاورة بل وحتى عن غيرهم من الفلسطينيين، حيث ضم هذا الجدار ما يقرب من ٣٧٥٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية إلى الجانب الإسرائيلي من الحائط وعزلهم عن أراضيهم الزراعية والتحكم في الفلسطينيين المحصورين بين الحائط والقوات الإسرائيلية الموجودة في وادي نهر الأردن(٤)

وجاءت إستراتيجية بناء الجدار العازل انطلاقاً من المفهوم الأمني المبني على فكرة إسرائيل النقية التي قررتها اللجنة التنفيذية لحزب الليكود في ١٣ مايو ٢٠٠٢ مع رفض قيام دولة فلسطينية وذلك من خلال الإعلان عن إلغاء إتفاقية أوسلو وما تلاها من إتفاقيات مع ضم الضفة الغربية نهائياً مع بناء جدار عازل لفصل المستوطنات وعزل القدس الموحدة وضم ١٨٠ كيلومتراً من الأراضي الفلسطينية وإحاطتها بثلاثة أحزمة أمنية وأبراج للمراقبة مع إنشاء مناطق أخرى تضم ٣٢٠ كيلومتراً أخرى من المساحة المتبقية وذلك للحفاظ على النقاء الإسرائيلي من ناحية وتحقيق العمق الإستراتيجي الأمر الذي لن يتحقق من وجهة نظر حزب الليكود إلا بضم معظم أراضي الضفة الغربية على أن يتزامن مع ذلك قبول الانسحاب

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠

(٢) جوشر هامر، هل يمكن للجدار العازل أن يوقف حرباً ؟ مجلة نيوزويك العربي، ٤ سبتمبر ٢٠٠١، ص١٤

(٣) أنيس فوزي قاسم وآخرون، الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية "دراسات ونصوص" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى يونيو ٢٠٠٧) ص ٩٩

(4) Jimmy Carter , Palestine : Peace Not Apartheid , Op.cit.,pp.189-192-194.

ظاهرياً إلى الخط قبل ٢٨ سبتمبر، وهو تاريخ قيام الانتفاضة دون توقف عن استمرار مخطط مراحل بناء الجدار العازل من ناحية واستمرار الحرب لتصفية كافة الكوادر القيادية الفلسطينية وتنفيذ مخطط الإبادة الجماعية حتى يتحقق التغيير الديموجرافي لصالح إسرائيل(١)

(٥) تحطيم مؤسسات السلطة الفلسطينية

إستهدفت خطة شارون خلال عام ٢٠٠٣ تقويض السلطة الفلسطينية واستهداف مقارها التنفيذية من وزارات وقطاعات أمنية وسجون وبادرت إلى قتل واعتقال العديد من عناصر الأمن الفلسطيني ودمرت وأتلفت البنية الأساسية اللازمة للإدارة المدنية لشل قدرة السلطة الفلسطينية على تزويد المواطنين بالخدمات الضرورية ولم تستثن من ذلك المؤسسات الصحية من مستشفيات ومراكز طبية بل وسيارات الإسعاف التي أنزلت بها أكثر من مائتين وخمسين إعتداء، كما لم تستثن من ذلك المؤسسات الإعلامية ونسفت مبنى الإذاعة والتليفزيون في رام الله يوم ١٩ يناير ٢٠٠٣ ودمرت في الشهر نفسه مبنى إذاعة صوت فلسطين تدميراً كاملاً كما قامت بتدمير عشر محطات تليفزيون تدميراً جزئياً(٢).

ويمكن القول أن السياسة العسكرية الإسرائيلية في عهد شارون شهدت إنتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني أسوء مرحلة في تاريخها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث استباحت إسرائيل كل حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحشدت في حربها على الشعب الفلسطيني كل ما تضمه ترسانتها من أسلحة متطورة بما في ذلك تلك التي تحظر الاتفاقيات الدولية استخدامها من قنابل انشطارية ومسمارية، وسلطت آلتها الحربية بهدف قهر الشعب الفلسطيني والقضاء على حق تقرير مصيره وسلطته الوطنية واعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي واعادة الموقف برمته إلى المربع رقم ١(٣).

---

(١) أ.ح. د. زكريا حسين القضية الفلسطينية إلى أين؟، مرجع سابق، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦

(٢) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٩٨

(٣) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٢) ص ص ٢٠٤، ٢٠٥

المبحث الثاني
معالجة الحكومة الإسرائيلية للتسوية السلمية والانتفاضة

يتطرق هذا المبحث الى الاختلاف الذى طرأ على المعالجة السياسية الإسرائيلية لأحداث الانتفاضة وعملية التسوية السلمية فى فترة باراك عن فترة شارون حيث تضمنت فى عهد باراك استمرارا للمفاوضات مع الجانب الفلسطينى مع استمرار استخدام القوة المسلحة ضد الفلسطينيين، كما جرت بين الطرفين مفاوضات فى باريس وشرم الشيخ وطابا بينما فى عهد شارون انقطعت المفاوضات بين الطرفين واقتصر الأمر على التصعيد العسكرى والمماطلة للمبادرات الدولية التى كان يطرحها المبعوثين الدوليين خلال زيارتهم للجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وهى المعالجة التى أفضت فى النهاية بالتأثير السلبى على استئناف عملية السلام

المطلب الأول : في عهد حكومة باراك

اتبع باراك في مفاوضاته مع الجانب الفلسطيني على تكنيك ركز علي إدارة المفاوضات من خلال أربع محاور هي: الأول التفاوض المباشر بين باراك من خلال مجلس الوزراء الأمني تحت قيادته من جانب وبين عرفات وأبو مازن وأبو علاء من جانب آخر والثانى التفاوض من خلال مفاوضين من الجانبين وممثليهما عن الجانب الإسرائيلي برئاسة السفير الإسرائيلي السابق بالأردن أوديد ايرن Oded Eran، ومن الجانب الفلسطيني برئاسة ياسر عبد ربه، والثالث كان عبارة عن رسائل بالون إختبار عبر واشنطن والقاهرة والأردن والرياض والرابع كان عبارة عن قنوات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقوم بتسريبها(١) واعتمد إيهود باراك إستراتيجية متناقضة في معالجة الانتفاضة تمحورت علي عدة محاور هى :

(أ)- **تحميل الرئيس عرفات مسئولية تدهور الوضع** : وذلك من خلال الآتى :

١- مع فشل مفاوضات كامب ديفيد٢ لجأ باراك إلى خديعة دعائية جوهرها أن عرفات كشف عن وجهه الحقيقي عندما رفض عرض باراك السخي الذي كان سيجلب السلام وأن عرفات تخلى عن المفاوضات لأن نيته الحقيقية هي تدمير اسرائيل وأن رفض عرفات واندلاع العنف يظهران أن إسرائيل ليس لديها شريك من أجل السلام (٢)

---

(1) Kamel s. Abu Jaber , The Arab - Israeli Peace Process, Acritial Evaluation, Perceptions Journal Of International Affairs, March – May 2000, volume V, number 1. P.129.

(٢) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص٣٨١.

٢- التأكيد على أن عرفات أضاع فرص نموذجية لتحقيق السلام، وأن ما جرى في كامب ديفيد٢ كشف له التطرف الفلسطيني، وأن المواجهة القادمة إذا ما وقعت فسوف تكون بمثابة الحرب المفروضة علي إسرائيل، ولا مجال إلى تجنبها وسمح في نفس الوقت لزعيم المعارضة آرئيل شارون بزيارة المسجد الأقصى في الـ ٢٠٠٠/١١/٢٨ في سياق مخططه التصعيدي، وبحثاً عن شرارة لتفجر الموقف والقيام برد انتقامي ضد السلطة الفلسطينية التي رفضت خطته في كامب ديفيد، وفي نفس الوقت توجيه رسالة للرأي العام الإسرائيلي بأن باراك لا يقل تشددا عن شارون مصحوبة برسالة أخرى إلى الفلسطينيين أنه كان من الأفضل لهم أن يوافقوا علي ما عرض عليهم وإلا سيواجهون شارون الذي لا يمكن أن يوافق علي تقديم ما سبق وقدمه باراك في كامب ديفيد٢ (١)

٣- قدم معسكر باراك للرأي العام الإسرائيلي العناصر التالية للتدليل علي مسئولية عرفات عن فشل مفاوضات كامب ديفيد٢ وبدء عمل مسلح يستهدف إسرائيل ومواطنيها وهي :

* - الانتفاضة جاءت في وقت كان الاحتلال يتراجع عبر الانسحابات المتتالية للقوات الإسرائيلية من أراضي في الضفة والقطاع.

* - أن عرفات بدأ الانتفاضة في وقت لم تكن فيه فكرة التفاوض قد سقطت، ففشل كامب ديفيد٢ لم يكن يعني فشل المفاوضات بقدر ما كان يعني ضرورة الاستعداد لجولة جديدة من المفاوضات.

* - أن عرفات بدأ الانتفاضة من أجل إنتزاع المزيد من التنازلات بعد رؤيته لسخاء العرض الإسرائيلي في كامب ديفيد٢ وطرح مطالب مستحيلة بالنسبة لإسرائيل مثل المطالبة بعودة أربعة ملايين لاجئ فلسطيني.

* - أن الأعمال العسكرية الفلسطينية استهدفت حياة المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر.

* - أن ما يجري منذ الـ ٢٠٠٠/١١/٢٨ إنما يستهدف بالأساس تدمير إسرائيل وهناك من ذهب إلى القول بأن الانتفاضة أعادت إلى أذهان الإسرائيليين مقولات صراع الوجود، بل أنها أعادت أجواء حرب ١٩٤٨ حيث نجح باراك في تصوير الانتفاضة بأنها حرب إبادة يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل واليهود(٢)

---

(١) د.عماد جاد،الطريق إلى الانتفاضة، مرجع سابق، ص ص ٣٤، ٣٥

(٢) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة علي الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ص ٣٩٢، ٣٩٣

كما ذهب بعض المحللين الإسرائيليين إلى القول بأن رفض عرفات لعرض باراك في كامب ديفيد٢ كان بمثابة نكبة جديدة للشعب الفلسطيني لا تقل عن هزيمة ١٩٤٨ لأنه أدى إلى خسارة فرصة إقامة دولة فلسطينية مستقلة للمرة الثانية(١) .

٤- انتشرت في تلك الفترة التحليلات التي تشبه الوضع في الأراضي الفلسطينية بما جرى في يوغسلافيا، وكان الخطاب الإسرائيلي بصفة عامة يصور الأمر على أنه سعي من جانب الفلسطينيين لأن يكون مصيرهم مماثلاً لمصير إقليم كوسوفا، وأن عرفات كان يريد أن يجلب لشعبه الدمار حتى يحظى بتعاطف دولي يتمثل في إرسال مراقبين دوليين مما يؤدي في النهاية إلى تدخل يفرض حلاً دوليا على الجانبين بحيث يتم التوصل إلى تسوية تكون أفضل للفلسطينيين مما عرض عليهم في كامب ديفيد٢.

٥- رأى "ألوف بن" وهو أحد كبار المحللين السياسيين في صحيفة هآرتس أن إنجذاب إسرائيل لتشبيه الوضع بكوسوفا كان خطأ من الناحية العسكرية، حيث حاول باراك اضفاء الشرعية على استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية واخضاع عرفات، ولا يمكن القول بأنها جاءت دفاعاً عن النفس سوى أنها أداة في اللعبة السياسية لكنها لم تكتسب الشرعية التي اتضحت إمكانية اكتسابها في كوسوفو(٢).

(ب) الإدعاء بأن إسرائيل قدمت كل ما لديها في كامب ديفيد ٢ :

تبنت اسرائيل ادعاء أن باراك تجاوز كافة الأمور المحظورة وعرض تنازلات لم يعرضها رئيس وزراء قبله على الفلسطينيين وهى أن يعيد إليهم تسعين في المائة من الضفة الغربية المحتلة بالإضافة إلى قطاع غزة بالكامل، وكل ما كان يريده مقابل ذلك أن تضم إسرائيل نسبة عشرة في المائة من الأرض المحتلة يقيم فيها نحو مائة وخمسين ألف إسرائيلي في تكتلات المستعمرات الكبيرة، كما وافق على تقسيم مدينة القدس والإعتراف بجزء فيها كعاصمة للدولة الفلسطينية المفترض إقامتها في المستقبل، ووفق تلك الرواية الإسرائيلية رفض الجانب الفلسطينى مقترحات باراك السخية وامتنع أيضاً عن التقدم بأي اقتراحات مضادة قابلة للتنفيذ، مما تسبب في ضياع فرصة تاريخية أخرى وكشف عن عدم استعداده للقبول بوجود اسرائيل أو التعايش معها، ووفقاً لهذه الرؤية الإسرائيلية كانت حرب إسرائيل الدفاعية ضد الفلسطينيين حربا حتمية، وقد تم تبنى هذه الرواية في وسائل إعلامية إسرائيلية مما جعلها تبدو في نظر الكثيرين على أنها حقيقة موضوعية خاصة مع تبني الولايات المتحدة

---

(١) باري روبن، الإرهاب والرثاء : عرفات والخسارة الثانية لفلسطين، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٥ نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٦٠

(٢) تنيا رينهارت، أكاذيب عن السلام، أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ استكمالاً لحرب ١٩٤٨، ترجمة: أشرف الشرقاوي، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ص٢٣

لهذه الرواية الإسرائيلية[1]، وعلى الرغم من هذا الاعتقاد السائد في أغلب الأوساط الأجنبية غير أنه ووفقا لمصادر إسرائيلية كشفت عنها صحيفة هآرتس في ٢٤ يوليو ٢٠٠٠ فإن خطة باراك تضمنت في ثناياها الأسباب التي حدت بالسلطة الفلسطينية لرفضها وهي:

١- أن مقترحات باراك طالبت بتقسيم الأراضي الفلسطينية التي سيتم الانسحاب منها إلى أربعة معازل "كانتونات" منفصلة إنفصالاً تاماً وهو ما يتعارض مع طموحات إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة عملياً.

٢- أن مقترحات باراك تجاهلت حق الفلسطينيين في السيطرة على مجالهم الجوي ومصادر مياههم وأعطت في الوقت نفسه مشروعية للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية.

٣- خلافاً لما أشاعه باراك حول تقديمه إقتراحاً بالإنسحاب من قرابة ٩٥% من الضفة وغزة فإن ما قدم في الواقع يشتمل على ضم حوالي ٩% من الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى ١٠% أخرى من هذه الأراضي تحت مسمى التأجير طويلة الأمد.

٤- عرضت إسرائيل العمل بمبدأ تبادل الأراضي وفق تساوي المساحات أي أن تقوم إسرائيل بتعويض الفلسطينيين عن الأراضي المصادرة في الضفة الغربية بمساحة مساوية لها من الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية في حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، فيما رأي الفلسطينيون أن الموقف العادل هو تساوي النسب وليس المساحات، ووفقاً للعرض الإسرائيلي فإن الفلسطينيين كانوا سيحصلون على مساحة ١% مقابل ٩% من أراضي الضفة إلى جانب الأراضي التي رغبت إسرائيل في ضمها من الضفة تقع في مناطق زراعية خصبة وغنية بمصادر المياه، بينما عرضت إسرائيل تعويض الفلسطينيين عن هذه الأراضي في منطقة صحراء النقب القاحلة شبه الخالية من أية حياة[2]

٥- لم يرفض الجانب الفلسطيني حق إسرائيل في الوجود على عكس الرواية الإسرائيلية وهو ما كشف عنه جورج مالي في سلسلة مقالاته في صحيفة نيويورك تايمز عن عدم صحة الرواية الإسرائيلية بتحميل الجانب الفلسطيني مسئولية فشل كامب ديفيد٢ حيث كان يعمل جورج مالي مستشاراً للرئيس بيل كلينتون للشئون الإسرائيلية والعربية أثناء المفاوضات

٦- لاتستند مزاعم باراك عن مقترحاته في كامب ديفيد٢ إلى أي وثائق رسمية وهو ما أكده عكيفا الدار في صحيفة هآرتس وأيضاً جورج مالي الذي صرح بأن استراتيجية

---

(١) تنيا رينهارت، أكاذيب عن السلام، حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين (الفصل الثاني) مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات، ترجمة: أشرف الشرقاوي، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥، ص٢٨

(٢) د. حسن ابوطالب(محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠، ٢٧١

باراك كانت تعتمد على الإعتقاد بأن إسرائيل لا يجب أن تكشف عن مواقفها النهائية حتى للولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لتوجهات باراك فإنه لم تكن هناك من الناحية العملية مقترحات إسرائيلية رسمية ورغم أن باراك طالب بإجراء مباحثات مباشرة مع عرفات وجهاً لوجه فإنه رفض عقد أي لقاء هام معه في كامب ديفيد ٢ خوفاً من أن يحاول عرفات تسجيل مقترحات التنازلات الإسرائيلية، أما الأفكار التي تم طرحها في كامب ديفيد ٢ فحتى لو كان قد تم تدوينها فإنها ما كانت لتتجاوز بضع صفحات، وقد أصر باراك والأمريكيون أن يقبل عرفات بهذه الأفكار كأساس عام للمفاوضات قبل أن يبدأ في إجراء إتصالات أكثر تفصيلا[(١)].

(ج) إثارة باراك لساحة الحرم القدسي:

كانت اثارة باراك لساحة الحرم القدسي فى مفاوضات كامب ديفيد٢ بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير وذلك للآتى:

١- تعد ساحة الحرم القدسي أحد الأماكن شديدة الحساسية نظراً لوقوع أماكن مقدسة لليهود وللمسلمين على حد سواء فهي في نظر اليهود جبل الهيكل الذي أقيم عليه الهيكل الأول والثاني، أما بالنسبة للمسلمين فهي الحرم الشريف الذي صعد منه النبي محمد – صلى الله عليه وسلم- إلى السماء ومنذ القرن الثامن الميلادي كان هذا المكان رمزا لعبادات المسلمين حيث يقع فوق تلة المسجد الأقصى الذي بني عام ٧١٥ ميلادية، أما العبادات اليهودية فتتركز في موقع مجاور وهو الحائط الغربي (الإسم العبري لحائط المبكى) الذي يرمز إسمه إلى أنه كان في وقت من الأوقات جزءاً من الهيكل، وهذا خطأ لأنه لم يكن الحائط جزءاً من الهيكل نفسه على الإطلاق، وإنما كان سوراً يدعم ساحته ويحظر التيار الأرثوذكسي في الديانة اليهودية على اليهود الصلاة في منطقة الحرم القدسي أو الدخول إلى ساحته.

٢- كان المبدأ الذي استند إليه هذا الحظر هو أنه يجب ترك كل ما يتعلق بإقامة الهيكل للمسيح المخلص، وقد كانت حساسية هذا الموقع معروفة لكافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي جاءت بعد حرب ١٩٦٧، ومنذ احتلال القدس قامت أجهزة الدولة بالتعاون مع المؤسسة الدينية بمحاولات للتقليل من أهمية الموقع ومن إرتباطه بإسرائيل المعاصرة، فهم يدركون أنه ليس جبل الهيكل وإنما هو سور بجواره جبل الهيكل مثل باقي القدس القديمة، ولكن نظر إليه على أنه جبل الهيكل حتى لا يسعى اليهود إلى بناء هيكل فوقه، وقد تمسكت إسرائيل بسياسة التقليل من أهمية جبل الهيكل طوال سنوات الاحتلال، ولم يكن هناك من يسعى للسيطرة عليه في إسرائيل سوى قلة قليلة من المتطرفين .

---

(١) تنيا رينهارت، مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات، مرجع سابق، ص٢٩

٣- كانت حكومة باراك العلمانية هي أول حكومة تغير السياسة الإسرائيلية تجاهه بتحويل السيادة عليه إلى مشكلة رئيسية في كامب ديفيد٢، وكانت مطالبتها بالسيادة عليه جديدة تطرح لأول مرة وحولها باراك إلى مشكلة رئيسية في الصراع (١)

٤- كان باراك أول زعيم صهيوني في إسرائيل يستخدم مصطلح قدس الاقداس على الرغم من أن المصطلح يشير إلى مساحة أربع أمتار مربعة يدخلها الكاهن الأكبر يوم الغفران لكن باراك حسب قول مستشاره دكتور موشيه أميراف طبق المصطلح على المنطقة بأكملها لتشمل المسجدين(٢)

٥-على الرغم من اقتراح باراك لإعطاء الفلسطينيين المزيد من السيطرة على القدس القديمة إلا أن هذا الاقتراح كان صدمة للجانبين، فالجانب العربي رأي أن اقتراح باراك لم يقدم سوى القليل وأن القدس غير قابل للتفاوض، وفي الجانب اليهودي كان هناك رفض تام بأن تخضع القدس إلى ترتيبات حكم عربية، وكان من الممكن تحت ترتيبات معينة أن يعيش الجانبان العربي واليهودي سويا في القدس في ظل تسامح معين يسمح بذلك وهو ما كان يمنع الطرفين من الذهاب إلى طريق الحرب (٣)

٦- وصف وزير الخارجية الإسرائيلي بالإنابة شلومي بن عامي المسجد الأقصى الذي تطلق عليه الأدبيات الإسرائيلية (جبل الهيكل) بأنه عمق قلب الدين والهوية والتاريخ اليهودي رافضاً في الوقت نفسه ما وصفه بتشكيك الآخرين في إرتباطات الشعب اليهودي العميق والضخم بالقدس ومواقعها المقدسة والتي لن ينفصل عنه أبداً مرة أخرى على حج تعبيره !! وإتخذت إسرائيل من هذا الموقف أداة للتسويف والمماطلة لأنها على يقين من رفض الطرف الفلسطيني لمبدأ إزدواجية السيطرة على المسجد الأقصى، ووفق رؤيتها لن يؤدي إلى حل توافقي بالنسبة للنقاط الأخرى حتى تلك التي تم التفاهم حولها

٧- لكي تعطي الإنطباع بأنها لم تغلق الباب أمام التفاوض على الوضع النهائي للقدس حرصت على الإعلان عن تلقيها لمقترحات جديدة من كافة الأطراف المهتمة وحرصها على دراستها ثم القيام برفضها جميعاً بحجج مختلفة منها:

* - رفض فكرة السيادة الإسلامية العالمية على القدس بحجة أنها شكل من أشكال السيادة الفلسطينية الخالصة عليها.

---

(١) تنيا رينهارت، أكاذيب عن السلام: أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ استكمالاً لحرب ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ص ١٩، ٢٠

(٢) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص ٣٩١.

(3) Arthur Hertzberg: A Small Peace For The Middle East, Op.cit.,p.144.

*- مرة ثانية ترفض فكرة التدويل لأنها ستستثنى إسرائيل من الإشراف على (حـائط المبكى) .

*- مرة ثالثة تدعى إمكانية أن تتولى الأمم المتحدة القيام بالإشـراف علـى السـاحة الرئيسية للمسجد الأقصى، وذلك بالسماح لقوات دولية بالتواجد فوقها، ثم تسارع إلى رفـض المبدأ.

*- مرة رابعة تؤكد أن الشعب اليهودي ليس في صدام مع الإسلام حول القـدس ثـم تنفي أي حقوق للمسلمين في المسجد الأقصى بحجة أنه شيد فوق هيكل سليمان(١).

(د) الدعوة إلى اجراء انتخابات برلمانية جديدة والتهديد بفوز اليمين:

دائما ما تتوقف عملية السلام خلال فترة الانتخابات فى اسرائيل وسعى باراك لتحقيق ذلك على النحو التالى :

١- في التاسع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٠ وافق باراك على تقديم موعد الانتخابات لتجرى السادس من فبراير ٢٠٠١ بدلاً من منتصف عام ٢٠٠٣، وقدم استقالته في العاشر من ديسمبر ٢٠٠٠، وجرت المنافسة في الانتخابات حول القضايا الأمنية وكيفية تحقيق أمن الدولة وأمن الوطن وتقليص سقف التوقعات الفلسطينية، واعاد شارون الحديث عما يمكـن اعتبـاره امتدادا لأفكار الليكود عن الحكم الذاتي للبشردون الأرض (٢)

٢- ظل باراك يجري محاولات من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين رغـم أن صلاحيات باراك القانونية كانت قائمة في تلك الفترة إلا أنه من الناحية العملية لم يكن يستطع اتخاذ أية قرارات بسبب انهيار التأييد داخل الكنيسيت له إلى أقل من ٢٥ نائباً الأمر الذي يفرغ صلاحياته القانونية من مضمونها، إذ أن أي قرار أو معاهدة يتم توقيعها كانت ستعرض داخل الكنيست (٣)

٣- حرص باراك على ترويج مقولات مفادها ضرورة قيـام الفلسـطينيين والعـرب بمساعدته على انجاحه في الانتخابات لأن الإحجام عن ذلك سوف يؤدي إلى فـوز شـارون وهو الأمر الذي يعني نهاية عملية التسوية السياسية، وفى نفس الوقت عمل على تهيئة الـرأي العام الأمريكي والعالمي لتقبل إعادة احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية باعتبارهـا الرد العملي على الخروج الفلسطيني من عملية التسوية السياسية(٤)

---

(١) د. حسن عبد ربه المصري، سلام إسرائيل تحميه أمريكا (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، الطبعة الأولـى يناير ٢٠٠٧) ص١٩٣

(٢) د. عماد جاد، الطريق إلى الانتفاضة، مرجع سابق، ص٣٦

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٦٩

(٤) د. عماد جاد، الطريق إلى الانتفاضة، مرجع سابق، ص٣٧

٤ - الضغط المعنوي على السلطة الفلسطينية حتى تتدخل لوقف أو قمع الانتفاضة عبر التلويح بخطورة البديل شارون، وبدء حملة ضغوط أمريكية أوروبية على السلطة الفلسطينية من أجل وقف الانتفاضة ولتهيئة الأجواء لإعادة انتخاب باراك حتى لا يأتي شارون [١]

٥ - التأكيد على عدة لاءات إسرائيلية وهي لا لحق العودة ولا لسيادة فلسطينية على الحرم القدسي ولا لجلاء المستوطنين، الأمر الذي نسف عملياً صيغة الحل الوسط التاريخي والتي كانت تتضمن مقايضة شقها الأول تنازل الفلسطينيين عن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين الانتدابية والاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وأمنها ضمن حدود معترف بها فلسطينياً عربياً وتطبيع العلاقات معها، وشقها الثاني قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس واقرار حق العودة وفقاً للقرار ١٩٤ وهي الصيغة التي تلبي احتياجات الحد الأدنى لطموحات الشعب الفلسطيني[٢].

(و) التهديد باستخدام القوة العسكرية مع استمرار المفاوضات :

جمع باراك بين النقيضين على النحو التالى :

١ - مع عودة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من كامب ديفيد٢ وتحميل كلينتون عرفات مسئولية فشلها خير باراك الجانب الفلسطيني بين الاتفاق الشامل أو المواجهة مؤكدا أن البديل من الاتفاق الشامل سيكون أسوء بكثير من الوضع القائم[٣] وفى الوقت الذى لجأ فيه الى اتباع مزيداً من استخدام القوة للاجهازعلى الانتفاضة فتح في نفس الوقت المجال للحوار مع الفلسطينيين[٤] بهدف اظهار قرب التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية، ويكون إشاعة هذا التوقيع كفيلاً بعودة الهدوء، ومن ثم يشعر المواطن الإسرائيلي بدرجة عالية من الأمن ويذهب بالتالي على صناديق الاقتراع من أجل التمديد لمن جلب له الأمن دون تنازلات كبيرة[٥]

٢ - في هذا السياق جاءت مفاوضات طابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ يناير ٢٠٠١ [٦] لكن باراك حرص على عدم المشاركة فيها، وأن تنتهي دون تسجيل ما تم التوصيل إليه من

---

(١) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص٤٧

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٤٨

(٣) روبرت مالي وحسين آغا، كامب ديفيد أخطاء مأسوية، الحياة ٢٠٠١/٧/٢٠

(٤) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٠

(٥) د. عماد جاد، الطريق إلى الانتفاضة، مرجع سابق، ص٣٨

(٦) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٦٩

تفاهمات لأن ما كان يريده هو تهدئة شاملة، ووعود براقة للسلطة الفلسطينية من أجل ضمان إعادة انتخابه[١]

٣- في مفاوضات باريس التي أعقبت فشل مفاوضات طابا رفض باراك طلب عرفات بتقديم إسرائيل اعتذاراً رسمياً، ولجنة تحقيق دولية، وسحب الدبابات الإسرائيلية، وإشترط إعلاناً واضحاً من عرفات يوقف إطلاق النار مهدداً بإعلان العملية السياسية مؤجلة إلى أجل غير مسمى واستمر في الإعتداء على الفلسطينيين[٢].

٤- على الرغم من الاتفاق في قمة شرم الشيخ التي عقدت في ٨ أكتوبر ٢٠٠٠ على وقف المواجهات وسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل اندلاع الانتفاضة تواصل القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين[٣]

٥- مع قرب التصويت في الانتخابات اعتبر اليسار الإسرائيلي باراك مفاوضاً فاشلاً لأنه رغم تقديمه تنازلات ضخمة للفلسطينيين كما كان يشيع إلا أنه فشل في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وبالتالي فقد كشف عن حدود سقف التنازلات الإسرائيلية الأمر الذي سيكلف إسرائيل في أي مفاوضات مقبلة مزيد من التنازلات، ومن ثم كان من الطبيعي أن تتدهور شعبية باراك في أوساط اليمين واليسار معاً، لكنه نجح في إثارة الشكوك الإسرائيلية في أن السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات لا يمكن أن تكون شريكاً للسلام مع إسرائيل الأمر الذي سهل كثيراً من نجاح الدعاية اليمينية المضادة، ومن ثم أصبح الخيار بين الإسرائيليين لم يعد سوى الاختيار بين بديلين،وهما إما الانسحاب والتنازل عن أرض إسرائيل أو تقسيم القدس واجتثاث المستوطنات كما يدعو اليسار الإسرائيلي، أو الحفاظ على الأمن وعلى الهوية اليهودية للدولة وعلى المستوطنات بوادى الأردن كما يتمسك بذلك اليمين وهو الأمر الذي أدى لفوز شارون[٤].

---

(١) د. عماد جاد، الطريق إلى الانتفاضة، مرجع سابق، ص٣٨

(٢) ران أدليست، ايهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل ٢١) عزلة باراك، مختارات إسرائيلية، العدد ٢٦ يونيو ٢٠٠٠، ص ص١٤، ١٥

(٣) د. عماد جاد، حكومة شارون مستقبل التسوية والإستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ص ص١٦، ١٧

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق،ص ص٢٧١، ٢٧٢

المطلب الثاني: في عهد حكومة شارون

أولاً: موقف شارون السياسى من الانتفاضة :

أ – توجهات حكومة شارون السياسية

تعد انتخابات رئاسة الوزراء في إسرائيل التي جرت في ٢٠٠١/١/٦ بين زعيم تكتل الليكود آرئيل شارون وزعيم حزب العمل إيهود باراك آخر انتخابات مباشرة لرئيس وزراء في إسرائيل، حيث تم الغاء هذا القانون والاكتفاء بالانتخابات التشريعية فقط كما هو في حالة الدول التي تتيح النظام البرلماني(١) واسفرت عن فوز شارون وحصوله على نحو ٦٢,٥% من إجمالي الأصوات مقابل حوالي ٣٧,٤% فقط لباراك(٢) عاكسا تفضيل الناخب الإسرائيلي لشارون الذي طرح فكرة الأمن أولاً لإسرائيل، ولخبرته السياسية وشغله العديد من الوزارات كالدفاع والصناعة والزراعة والخارجية وغزوه للبنان عام ١٩٨٢ وارتكابه مذبحة صابرا وشاتيلا ورفضه لاتفاق أوسلو وتشجيعه للاستيطان في غزة والضفة الغربية، وذلك على عكس باراك الذى شهدت فترة حكمه تدهور الوضع الأمني وانهيار محادثات السلام مع الفلسطينيين وتوقفها مع سوريا (٣) وفي أعقاب فوزه بدأ شارون مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة تم أجازتها من الكنيست في ٢٠٠١/٣/٧ وأوضح في الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست أن أهداف حكومته تتلخص في تسعة أهداف مرتبة حسب أهميتها وهي:

١ – تحقيق الأمن القومي والأمن الشخصي لمواطني إسرائيل جميعهم.

٢ – تحقيق الأمن والسلام الحقيقي بين إسرائيل وجوارها على أساس اتفاقات سلام وطيدة.

٣ – مكافحة الفقر والبطالة وتقليص الفجوات الاجتماعية والاستثمار في رفع مستوى التعليم ونوعية الحياة في شتى أنحاء إسرائيل.

٤ – إيجاد الشروط لتطوير إقتصاد حر ومزدهر ورفاهية إجتماعية.

٥ – زيادة الهجرة إلى إسرائيل والاستيعاب الناتج للمهاجرين في ميادين الحياة كلها.

٦ – تعزيز الاستيطان في كل أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره.

٧ – تحسين النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان وسلطة القانون.

---

(١) د. عماد جاد، تجربة الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء في إسرائيل وأثرها على أداء النظام السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤ إبريل ٢٠٠١، ص٩٩

(٢) باهر شوقي، الانتخابات الإسرائيلية: المحددات والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، إبريل ٢٠٠١، ص٨٨

(3) Don Peretz , Robecca kook , and Gideon Doron , kenesset Election 2003 : Why Likud Regained Its Political Domination and Labor continued to fade out , The Middle East Journal , Autumn 2003 , pp.590-591.

٨- تعميق التعليم وتقرير الارتباط بذات إسرائيل وبتجسيد الصهيونية.

٩-تعزيز المساواة في المجتمع الإسرائيلي داخل كل القطاعات والطوائف والجماعات السكانية المتعددة.

ويتضح من هذا البرنامج في أن شارون رتب الأولويات وفق أهميتها بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين والوضع الأمني المتدهور (١) وشكل حكومة موسعة تضم حـزب العمـل حتـى يضمن تأييد الحزب لما سيقدم عليه من سياسات، وفي الوقت نفسه يسـتثمر وضـع الحـزب الإقليمي والدولي في الحد من الإنتقادات التي ستوجه إلى السياسة الإسرائيلية (٢) وكان اختلاف شارون عن باراك هو الاستعمال المفرط للقوة ووقف الاتصـالات السياسـية مـع الجانـب الفلسطيني(٣) وفي حين قدم باراك عرضاً بالانسحاب من أكثر من ٩٠%من الأراضي المحتلـة طرح شارون الانسحاب من أقل من٤٥% منه، وفي الوقت الذي زعم فيه باراك تقاسم الإدارة مع الفلسطينيين على القدس القديمة رفض شارون الحديث عنهـا بإعتبارهـا مدينـة مقدسـة لإسرائيل (٤).

ب- ادعاءات حكومة شارون

انطلق شارون في سياسته تجاه الفلسطينيين من جملة من المقـولات تعامـل معهـا باعتبارها مسلمات وعمل على إقناع الرأي العام الإسرائيلي والدولي بها ومن أبرزها :

١- أن الصراع مع الفلسطينيين يدورعلى وجود الدولة وليس مجرد الانسـحاب مـن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧.

٢- أن ما يجرى ضد إسرائيل هو حرب حقيقية شاملة وأنها تجري هذه المرة علـى مقربة من حدود إسرائيل وتجرى أحياناً داخل حدودها بمشاركة فلسطينى ١٩٤٨ في أعمـال الانتفاضة والعمليات المسلحة التي تقع داخل إسرائيل.

٣- أن المفاوضات ليست هي الطريقة المثلى للتعامل مع الفلسطينيين وقدمت مراكـز الأبحاث الاسرائيلية إحصاءات للدلالة على أن اتفاق أوسلو قد أضر بأمن إسرائيل ومواطنيها.

٤- أن القوة المسلحة هي الخيار المناسب للتعامل مع الفلسطينيين ويمكن بها التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين لتسوية الصراع وعلى النحو الذي يحقق رؤية إسرائيل ومصالحها.

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢، ٢٧٣

(٢) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص٤٩، ٥٠

(٣) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسـرائيل، مرجـع سـابق، ص١٥٢

(4) Don Peretz , Robecca kook , and Gideon Doron , kenesset Election 2003 : Why Likud Regained Its Political Domination and Labor continued to fade out, Op.cit.,p.591.

٥- أن أي تسوية سياسية لابد لها أن يسبقها فرض أرادة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وتغيير القيادة الفلسطينية ووصول قيادة بديلة تؤمن بحق إسرائيل في الوجود وتقدر قوتها وتقبل التفاوض وفق الأسس التي تحددها إسرائيل(١)

ج- أهداف ادعاءات شارون إزاء الانتفاضة :

في مواجهة هذا الواقع ركزت إسرائيل جهودها السياسة والإعلامية إزاء الانتفاضة على النحو التالي:

١- تكريس هيمنة إسرائيل على الأوضاع الفلسطينية وتصوير قمعها للانتفاضة على أنه شأن داخلي إسرائيلي يتعلق بمكافحة الإرهاب.

٢- تدعيم الإنفراد الأمريكي بالسيطرة على عملية التسوية وتهميش الدور الأوروبي عن التأثير السياسي واضعاف قدرة النظام العربي على دعم الشعب الفلسطيني (٢).

٣- تشويه كفاح الشعب الفلسطيني بوصفه بالإرهاب والنيل من شرعيته.

٤- التشكيك بمقاصد السلطة وبصدقية موقفها في عملية التسوية ومواصلة الضغط المعنوي والسياسي والاقتصادي والعسكري عليها.

٥- الضغط الدولي على القيادة الفلسطينية وعزلها للحيلولة دون أي تدخل خارجي سواء كان ذلك على شكل قرار يصدر من مجلس الأمن الدولي أو عدم استقبال عرفات في البيت الأبيض وهو ما اتضح أيضاً برفض ديك تشيني نائب الرئيس الامريكى آنذاك لإجراء لقاء مع عرفات أثناء زيارته للمنطقة في مارس ٢٠٠٢.

٦- الإدعاء بأن إسرائيل قدمت كل ما عندها للتسوية مع الفلسطينيين من خلال رئيس حكومتها السابق إيهود باراك الذي أدعت أنه عرض على الفلسطينيين مقترحات سخية في كامب ديفيد٢ والادعاء بأنها دولة سلام وأنها ضحية لعنف الفلسطينيين.

٧- العزف على مقولات ضبط النفس وقلب الصورة من خلال إظهار الفلسطينيين وكأنهم هم الذين يبادرون إلى إطلاق النار متنصلين في ذلك من تعهداتهم بسلوك طريق المفاوضات والتسوية في علاقتهم مع إسرائيل.

٨- التمسك بسياسة أن لا مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين في ظل اطلاق النار للتغطية على تنصلها من طرح أية خطة سياسية للتسوية للتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليها وبالتالي لوأد الطموحات الوطنية الفلسطينية(٣).

---

(١) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص٥٠

(٢) طارق حسن، إعادة إنتاج النموذج العراقي لفلسطين، الأهرام ٢/١٠ / ٢٠٠٥، ص ٢٨

(٣) ماجد الكيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة، مرجع سابق، ص ص٢٣،٢٤

٩ - استمرار شارون في سياسة بأنه غير مستعد لتسوية كاملة وكل ما هو مستعد له ليس أكثر من ترتيبات مرحلية مع الفلسطينيين، أما بقية مسارات السلام فليس ثمة تفكير فيها وكان قبوله للمبادرات الأمريكية على أنها مجرد جولات وأوراق تحمل أسماء ميتشل وتينت وزيني وخريطة الطريق لكنها تفتقد آلية للتنفيذ وجدولاً زمنياً والتزاما بالتدخل النزيه(١).

١٠ - أصر شارون على ما أسماه تسوية مرحلية طويلة الأمد أي تأجيل البحث في القضايا الأساسية المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية إلى مدى زمني غير محدد، مع إشتراط عدم اجراء المفاوضات السياسية تحت ضغط الانتفاضة حتى لا يجني عرفات ثمارها، وفي ظل التوافق الإسرائيلي الأمريكي في عهد إدارة الرئيس بوش رفض شارون في ٢٨ مارس ٢٠٠١ المطالب الأربعة التي أعلنها رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع لإعادة ما سمي بالهدوء إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وفي ظل انسداد الأفق السياسي وتزايد قناعة شارون بأهمية وجدوى الحل الأفقي لقمع الانتفاضة واصلت إسرائيل أحكام حصارها للأراضي الفلسطينية(٢).

١١ - فضلت حكومة شارون القطيعة شبه الكاملة مع السلطة الفلسطينية ورئيسها عرفات وتجاهل ما تبقى من مكونات السلطة وسعت إلى تسيير حياة المواطنين الفلسطينيين من خلال ممثلين تختارهم بهدف إخفاء مظاهر سيادة السلطة على شئون هؤلاء المواطنين الفلسطينيين، وقامت بإلغاء مكاتب الإرتباط المشترك والتنسيق والدوريات المشتركة المتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو وتوابعها(٣).

ثانياً : تهرب حكومة شارون من المبادرات الدولية:

استقبلت الحكومة الاسرائيلية المبادرات الاقليمية والدولية التى طرحت لوقف العنف واستئناف عملية السلام بالتهرب منها ومن ذلك مايلي:

أ- التهرب من المبادرة المصرية الأردنية :

استقبلت إسرائيل المبادرة المصرية الأردنية التي أعلن عنها في إبريل ٢٠٠١ بفتور عبر عنه وزير الخارجية شيمون بيريز آنذاك بقوله أنها تحتوي على كثير من النقاط الغامضة ويرجع تجاهل إسرائيل إلى تلك المبادرة للأسباب التالية :

١ - أن شارون لم يكن مستعداً للتنازل عن شرطه الذي كان يحظى بدعم شعبي كبير وهو إيقاف الانتفاضة بكل مظاهرها كشرط مسبق لقيام إسرائيل بالرد على هذه الخطوة.

---

(١) عاطف الغمري، إسرائيل والقفز فوق القضية الفلسطينية، صحيفة الأهرام ١٣/١٠/ ٢٠٠٤ .

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨، ٢٤٩

(٣) حسام حسن، الموقف الإسرائيلي من إصلاح السلطة الفلسطينية، مختارات إسرائيلية، العدد ٩١ يوليو ٢٠٠٢

٢- أن قبول شارون لهذه المبادرة كان سيدخله في مواجهة مع المستوطنين ومؤيديهم في الكنيست والحكومة بما يهدد الإئتلاف الحاكم بالتفكك.

٣- أن الصحف الإسرائيلية كانت تشن حملة عنيفة ضد مصر وتطالب شارون بألا يعطي للقاهرة أي دور في المفاوضات مع الفلسطينيين يمكن أن يعزز مكانتها عربياً ودولياً(١).

٤- تزامن ذلك مع إتجاه حكومة شارون إلى تكريس مفهوم صراع الوجود مع الشعب الفلسطيني وأنه لا جدوى من وراء التفاوض لأن هدف الفلسطينيين هو تدمير اسرائيل (٢)

٥- كان انتخاب شارون عبارة عن اختيار للرأي العام لنموذج مغاير في إدارة الصراع الفلسطيني تحديداً، وكان يعني إعطاء الفرصة له كي يفرض على الشعب الفلسطيني الخيار العسكري ويحقق الأمن ويفرض التسوية السياسية على الفلسطينيين (٣).

(ب) شارون والتهرب من تقرير ميتشل وخطة تنيت:

١- رغم دعوة لجنة ميتشل إلى وقف إطلاق النار، أعطى شارون لنفسه لتحديد بدء ما يسمى بأيام "التبريد السبعة" في وقت واصلت فيه اسرائيل خرق وقف إطلاق النار وعارضت مسألة المراقبين الدوليين، كما وضعت مطالب تعجيزية أمام السلطة الفلسطينية بوقف ما يسمي التحريض في وسائل الإعلام الفلسطينية ضد إسرائيل وايقاف مدافع الهاون، واعتقال عناصر من حركة حماس والجهاد وضمان السلطة الهدوء ليس في المناطق الخاضعة لها فقط بل في كل الأراضي الفلسطينية والحيلولة دون عمليات مسلحة ضد المستوطنات أو داخل العمق الإسرائيلي، ورغم إعلان شارون في ٢٣ مايو ما اعتبره وقف إطلاق النار من جانب واحد إلا أنه أتبع ذلك بقبوله المشروط لتقرير ميتشل، وهي الشروط التي أطاحت بالتقرير وكل فرص تطبيقه، وتضمنت تطبيق وقف القتال يتبعه بمرحلة طويلة يثبت فيها الهدوء التام وبعدها تبدأ عملية بناء جسور ما أسماه الثقة المتبادلة وأخيراً مرحلة المفاوضات النهائية التي سيناقش فيها موضوع الاستيطان وهي الشروط التي رفضت من السلطة الفلسطينية وكافة الفصائل الأخرى(٤).

٢- فضل شارون إنتظار بوش الذي كان لا يملك سوى إستئناف سباق المبعوثين إلى الشرق الأوسط في وقت جمع فيه شارون بين الحديث عن السلام عالياً ولكن على الأرض

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥

(٢) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٤٠٠

(٣) د. عماد جاد، نموذج شارون في إدارة الصراع وأفكار وانعكاساته المستقبلية، السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢، ص ٨٨

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٥٣، ٢٥٤

كان يصنع الحرب[1] وقابل مهمة المبعوث الأمريكي ويليام بيرنز للمنطقة التي بدأت في ٢٧ مايو ٢٠٠١ - والتي كانت تهدف إلى اقناع الطرفين بالتوصل إلى تفاهم حول نقاط الخلاف بشأن ميتشل- بالتمسك بضرورة اختبار ما أسماه بفترة الهدوء بين الطرفين لمدة زمنية تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، يتم خلالها اعادة التنسيق الأمني لتهدئة الأوضاع بالمناطق على أن يعقب فترة الهدوء اتخاذ إجراءات متبادلة بين الطرفيين لبناء الثقة، كما اقترح شارون ارجاء تناول موضوع وقف المستوطنات إلى مفاوضات الوضع النهائي، وبعد البدء في تنفيذ البنود الملحقة بإتفاقات أوسلو (ب) وواي ريفر وشرم الشيخ، وكان يعني ذلك أن إسرائيل عملياً لا تريد الإلتزام بالتوصيات وتحاول التخلص من إستحقاقاتها مما فاقم الوضع الأمني بين الطرفين أكثر من ذي قبل خاصة مع فشل مهمة بيرنز[2].

٣- تهربت حكومة شارون من مهمة تنيت والتي بدأت مع استمرار الخسائر الإسرائيلية من جراء الانتفاضة [3] ونظرت إلى خطته لوقف إطلاق النار على أنها تأكيد على فصل الأسباب السياسية (حسب رؤية الفلسطينيين) عن الصراع الأمني القائم منذ اندلاع الانتفاضة، وبمعنى أخر أصرت إسرائيل على اعتبار تقرير تنيت وثيقة للتعاون الأمني فقط، أما فيما يخص استئناف المفاوضات وتناول الملفات التي تسببت في اندلاع الصراع فإن إسرائيل لم تكن مستعدة للحديث عن ذلك قبل الالتزام التام بما سمي "وقف إطلاق النار" من جانب الفلسطينيين، وإلقاء القبض على المطلوبين من جانب إسرائيل بوصفهم مرتكبي حوادث قتل ضد الإسرائيليين، ونتيجة لسياسة التعنت الإسرائيلي وعدم تجاوبها مع أي خطوة أمنية أو سياسية من أجل التهدئة استمرت الأوضاع على ما هي عليه من تواصل أعمال العنف[4].

(جـ) شارون وأحداث الحادي عشر من سبتمبر:

استغلت اسرائيل سياسيا أحداث ١١ سبتمبر على النحو التالى :

١- إثارة الشكوك حول وضعية السلطة الفلسطينية بالنسبة لرفض اعتبارها شريكاً في التسوية وإعتبارها كياناً إرهابياً إضافة لاعتبارعرفات غير ذي صلة برفض التعامل معه ووصولاً إلى محاولة تقويض السلطة ونزع شرعيتها وعزل الرئيس عرفات وإقصائه[5] وكان شارون قد سعى منذ مارس ٢٠٠١ إلى خلق تناقضات داخل الساحة الفلسطينية تجعل

---

(١) ياعيل غفيرتس، أحاديث سلام حتى ينفذ الصبر، صحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٤/١/١١

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتسيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٧٥

(٣) مستشار سالم البهنساوي، السلام الصهيوني والعنف والعجز العربي، مرجع سابق، ص٢٦٧

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٧٦

(٥) ماجد كيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة " دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسي، مرجع سابق ص ٢٩

مشروعه السياسي قابلا للتطبيق على الأرض والتمهيد لخطة فك الإرتباط بما طرحه من مشروع دولة فلسطينية منزوعة السلاح في قطاع غزة و٤٢% من مساحة الضفة الغربية مع رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل(١)

٢- الربط بين ما جرى في واشنطن ونيويورك وبين العمليات التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية داخل إسرائيل، وحدد شارون سياسته بناء على قراءة ترى أن الوطن العربي - بعد إعتداءات الحادي عشر من سبتمبر،وفي ظل توجهات الرئيس جورج بوش - يعمل على ترضية الولايات المتحدة ولن يقدم على سياسات جادة تجاه إسرائيل، وأن العالم بعد ١١ سبتمبر لم يعد يتسامح مع العمليات المسلحة التي تجرى ضد إسرائيل (٢)

٣- استغلال ما فرضته أحداث ١١ سبتمبر والحرب على أفغانستان من إلصاق تهمة الإرهاب على كل عمل مقاوم فلسطيني، وهو ما تجسد في توحد كامل بين الرؤيتين والموقفين الأمريكي والإسرائيلي في النظر إلى العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية كتنظيمات إرهابية وضعت جميعها في لائحة الإرهاب الأمريكية، وامتدت الضغوط في هذا الشأن إلى الاتحاد الأوروبي لإدراج عدة فضائل فلسطينية ضمن لائحة المنظمات الإرهابية مما أتاح لإسرائيل التوسع في استخدام آليتها العسكرية ضد الفلسطينيين (٣)

٤- اعتبرت الهجمات المسلحة الفلسطينية فرصة نموذجية للتأكيد على ما جرى ضد الأراضي الأمريكية لا ينفصل عما تتعرض له إسرائيل، فبمجرد وقوع هجمات سبتمبر بادرت باتخاذ قرار اغلاق المجال الجوي الإسرائيلي لمدة أربع وعشرين ساعة للاحياء بأن من قام بهذا العمل يمكن أن يستهدف إسرائيل أيضاً، كما عملت نوع من المساواة بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وأسامة بن لادن وأيضا إلقاء المسئولية على عدد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان والعراق بدعوى دعمهما للإرهاب الدولي أو وجود قواعد لهم على أراضيهم حتى يتم وضعهم على خطة الاستهداف الأمريكية عند الرد العسكري (٤).

٥- قامت الحكومة الإسرائيلية بتسريب تقرير أعده الموساد نشر في ٢٦ نوفمبر خلص إلى استنتاج بضرورة الاطاحة بعرفات باعتباره عقبة أمام إنهاء الوضع المتفجر في

---

(١) د. سيد عوض عثمان، تفاعلات القوى الفلسطينية،مرجع سابق، ص١٠٨

(٢) د. عماد جاد، سياسة حكومة شارون، مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٥١

(٣) د. السيد عوض عثمان، انتفاضة الأقصى جدل العسكرة والانتفاضة السلمية، مرجع سابق، ص ص ٨٨، ٨٩

(٤) د. عماد جاد، القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧ يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٠٤، ١٠٥

الأراضي الفلسطينية وأن التخلص من عرفات سيعود بالنفع على إسرائيل[1] كما قامت حكومة شارون أثناء زيارة انتونى زينى للمنطقة بمهاجمة مواقع السلطة الفلسطينية الأمنية واعادة فرض الاغلاقات على مدن الضفة الغربية بعد أن كانت قد أزالتها عندما بدأ زيني زيارته للأراضي الفلسطينية وإسرائيل[2].

(د) شارون والتهرب من المبادرة العربية:

قابلت إسرائيل إعلان القمة العربية في بيروت عن مبادرة السلام العربية والتي تقضي بانسحاب إسرائيلي شامل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧ مقابل قبول العرب انهاء الصراع بشن هجوم عسكري شامل ضد مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية بهدف إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني[3] إلا أنه لم يصدر أي رد فعل تجاه المبادرة سوى الرغبة في التعامل بشأنها مع المملكة العربية السعودية، وأكد وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز أن إسرائيل لن تقبل العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، أما شارون فقد اعتبر أن العقدة الرئيسية في المبادرة هي في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية بموجب القانون الدولي والتى تقترح المبادرة تفكيكها، علاوة علي أن الإسرائيليين غير مستعدين للقبول بحق العودة للاجئين [4].

(و)- تجريد عرفات من صلاحياته :

عندما قامت حكومة شارون باجتياح الضفة الغربية في مارس ٢٠٠٢ سعي شارون إلى تجريد عرفات من إحدى أوراقه التي كان يلوح بها دائما وهى إعلان الدولة الفلسطينية، حيث قام بتدمير مكاتب وأجهزة السلطة الفلسطينية لنسف فكرة الدولة الفلسطينية وفرض وقائع علي الأرض تمنع عرفات من إعلان الدولة [5] وبرهنت تداعيات الأحداث لاحقا علـى أن آرئيل شارون كان مقتنعا تماما بضرورة إزاحة عرفات من قيادة السلطة الوطنية باعتبار أن ذلك سيحقق مجموعة فوائد على النحو التالي:

١- إصابة القيادة الفلسطينية بالشلل، ونشوب نزاعات بين المقربين من عرفات لحلول شخص آخر محله بدلا من التركيز على دعم الانتفاضة.

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٨٠، ٢٨١

(٢) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي، سجل سنواتها الأربع الأولى، ترجمة هدى البكر، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٩، سبتمبر ٢٠٠٥، ص٤٤

(٣) د. حسن أبو طالب، الانتفاضة وعملية التسوية السياسية خبرة الأعوام الأربعة، مرجع سابق، ص ٧٧

(٤) أ.ح، د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين؟ المواجهة العربية الإسرائيلية بين الحرب والسلام عبر أكثر من نصف قرن، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨، ٢٦٠

(٥) د. السيد عوض عثمان، تفاعلات القوي الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٠٩

٢- التخلص من مأزق التناقض في الهجوم على أوسلو، والالتزام به في نفس الوقت،وأيضاً تناقض اعتبار عرفات زعيم إرهابى والاضطرار في اللحظة نفسها للقائه أو التفاوض معه عبر وسيط.

٣- أن نفي عرفات سيؤدي إلى إحباط الشارع الفلسطيني ومن ثم تفقد الانتفاضة زخمها ويتوقف العنف من تلقاء نفسه.

٤- دعم مكانة شارون شعبياً إذ أن التخلص من عرفات كان قد أصبح مطلباً عاماً للإسرائيليين سواء اليمين الذي لم يتنازل عن وصفه بالإرهابي ورفضه التعامل معه، أو اليسار الذي كان مقتنعاً بعد فشل كامب ديفيد ٢ بأن عرفات هو العائق أمام التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

٥- حسم الصراع الداخلي في حزب الليكود بسبب مزايدات نتنياهو علي مواقف شارون خاصة عقب اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبئام زئيفي [1].

٦- رأت حكومة اسرائيل فى خطاب بوش الذي ألقاه في يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ والذي دعا فيه إلى قيام دولة فلسطينية أنه يمنح إسرائيل مهلة لاستكمال مخططات فرض أمر واقع جديد، خاصة أنه لم يحدد صراحة إطاراً زمنياً أو آلية لتطبيق اشتراطاته، وأنه يوفرلها أيضا فرض رؤيتها في التسوية النهائية سواء من خلال تغيير القيادة الفلسطينية بقيادة جديدة أكثر تواؤما مع الرؤية الأمريكية والإسرائيلية [2] ونظر شارون إلى إصلاح السلطة الفلسطينية الذى دعا اليه خطاب بوش يشكل مخرجا لها من أزمتها لأنه يعنى ذهاب عرفات وحلول جيل جديد من القيادة معه وهدف من شارون وراء ذلك كان هو :

*- تحميل القيادة الفلسطينية مسئولية تدهور الأوضاع وتعثرعملية السلام برفضهم الإصلاحات الديمقراطية وتسليمهم الشارع الفلسطيني للحركات المتطرفة

*- استثمار كراهية الشعب الإسرائيلي لعرفات والسلطة الفلسطينية في حشد الرأي العام الإسرائيلي حول المواقف المتشددة وبذلك يضمن شارون اسمراره في موقعه كرئيس للوزراء بناء على توقعات استطلاعات الرأى التي تعطيه تفوقا كبيرا علي خصومه سواء نتنياهو أو مرشح حزب العمل.

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩

(٢) مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الوسط سبل للتسوية أم أزمة جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢، ص ص ١٢٣، ١٢٥

*- إن تغييرعرفات وظهور قيادة جديدة ستمنح إسرائيل الفرصة لإطالة أمد المفاوضات والتسوية وهو ما يمكّن إسرائيل أيضاً من بناء المستوطنات لاستخدامها كورقة مساومة في قضية حق العودة للاجئين والقدس.

*- رفض الدول العربية فكرة ابعاد عرفات عن السلطة - خوفا من خلق سابقة يمكن تكرارها في دول أخري - يدعم من موقف شارون مرة أخري أمام واشنطن ويؤدي إلى خلق توتر في العلاقات الأمريكية العربية بشكل عام وهو يصب في مصلحة إسرائيل في نهاية المطاف بوجه عام [1].

ثالثاً : اعادة انتخاب شارون وتهربه من التزامات خارطة الطريق:

(أ) اعادة انتخاب شارون:

مع فوزه للمرة الثانية في انتخابات الكنيست السادس عشر في يناير ٢٠٠٣ بدأ بروز إتجاه في إسرائيل يركز علي أن شارون قد تغير وأنه أصبح رجل دولة مسئولا، وأن الناخب الإسرائيلي قد إختاره للمرة الثانية علي التوالي كرئيس للوزراء، كما جرى التأكيد إسرائيلياً علي أن حكومة يمينية بقيادة شارون ستكون حكومة واقعية ولن تتصرف بتهور في مواجهة التطورات التي تمر بها المنطقة[2]، كما ساقت أقلام إسرائيلية مجموعة من الوقائع كدلائل علي تغيير شارون من بينها أنه تمكن من إقامة علاقات قوية مع الإدارة الأمريكية، وأنه أكد بشكل علني تأييده لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنه واجهه بنيامين نتنياهو علي خلفية هذه الفكرة والذي سبق وقاد اللجنة المركزية لحزب الليكود على عكس رغبة شارون وذلك برفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة[3]، هذا التحول جاء بعد عشرين شهراً من بقائه في السلطة لم يطرح خلالها شارون أي مبادرة للسلام، وتراجعت خلالها مكانة إسرائيل الدولية في العالم كما تراجعت الأوضاع في إسرائيل في كافة المجالات بما فيها الاقتصاد ورغم ذلك جاء تفضيل الناخب الإسرائيلي لشارون [4] الذى حدد برنامج حكومته الجديدة علي النحو التالي :

*- تعزيز أمن إسرائيل والتصدي للإرهاب وحث السلطة الفلسطينية علي وقف العنف والإرهاب والتحريض ضد إسرائيل.

---

(١) سعيد عكاشة ، الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢، ص ص ٩٩، ١٠٠

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق ص ٢٩٦

(٣) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص ٢٩

(٤) كاميرون بيرون، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : انتصار اليمين المعتدل والوسط العلماني، مختارات إسرائيلية العدد ١٠٠ إبريل ٢٠٠٣، ص٢٣

*- دفع السلام مع كل دول المنطقة مع تسويات مؤلمة لجميع الأطراف، وذلك من خلال مفاوضات مباشرة مع جميع الأطراف علي أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨ وتعتمد علي تسوية سياسية تضمن دولة فلسطينية.

*- التأكيد علي أهمية الاستيطان وتحسين قدرته علي مواجهة الصعوبات التي يواجها مع عدم إقامة مستوطنات جديدة لكن مع السماح لاقامة عازل أمني عند خط التماس واقامة أسوار لأسباب أمنية مع ترسيخ علاقات السلام مع مصر والأردن وتعميق التعاون مع الولايات المتحدة [(١)] وعلي الرغم من هذا التوجه الجديد لحكومة شارون إلا أن كل المؤشرات كانت تقول أن حكومة شارون الثانية ستواصل عدوانها علي الشعب الفلسطيني وفرض ما تريد من تسويات بقوة السلاح وذلك إنطلاقا من الإعتبارات التالية :

١- أن الرأي العام الإسرائيلي نظر إلى شارون باعتباره منتصرا على الفلسطينيين وجاء إعلان ياسرعرفات بأنه مستعد لقبول ما سبق وإن رفضه في كامب ديفيد ليرسخ فكرة انتصار شارون وأنه نجح في تقليص الطموحات الفلسطينية.

٢- أن شارون نجح في تجاوز موجة التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني وتمكن من إظهار الجانب الفلسطيني في موقع المخطئ الذى تعرض للهزيمة.

٣- أن شارون تمكن خلال فترة ولايته الأولي من فرض نفسه ورؤيته كواقع علي الدول العربية ودعوته لزيارة مصر وذلك في خروج واضح عما سبق لمصر وأن أكدت مرارا أن شارون ليس برجل سلام ولا يوجد لديه رؤية للتسوية السياسية وأن كل ما يحمله هو رؤية للقتل والإغتيال والدمار.

٤- إن شارون سبق له رفضه عمليا المبادرة التي تقدمت بها الدول العربية من أجل تحقيق التسوية السياسية الشاملة مقابل التطبيع الشامل ورد عليها بإعادة إحتلال الأراضي الفلسطينية وإرتكب مجازر جديدة ضد الشعب الفلسطيني

٥-أن شارون قطع مرحلة متقدمة من التنسيق مع الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الابن [(٢)].

٦-بالإضافة إلى ذلك فإن شارون حاول الاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية لاقناع الناخب الإسرائيلي لاعادة انتخابه علي النحو التالي:

---

(١) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص ص ٣٧، ٣٨

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٩٦

*- وظف شارون عملية المراجعة الذاتية الفلسطينية والجدل الذي دار حول العمليات المسلحة وتبلور في عروض فلسطينية بوقف الأعمال المسلحة لمدة زمنية على أنـه مؤشـر على انتصار إسرائيل في المعركة على الفلسطينيين.

*- صور شارون الدعوة المصرية للحوار بين الفصائل الفلسطينية المختلفة على أنها تمثل فرضاً لوجهة النظر الإسرائيلية وتصديراً للأزمة إلى الجانب الفلسطيني والعربي.

*- رأي شارون أن عدم مساس الأردن بعلاقاتها مـع إسـرائيل ومواصـلة مصـر اتصالاتها الدبلوماسية علي أنه نجاح لرؤيته.

*- صور شارون الإعداد الأمريكي لضرب العراق على أنـه حالـة مـن حـالات المواجهة التي تشهد تلاقي الرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي فالأولوية مواصلة العمل من أجل الحفاظ علي أمن إسرائيل[1].

٧- في الوقت الذي صعد فيه من حملته العسكرية ضد الفلسـطينيين عقـب نجاحـه حرص على تقديم تفسير بإعتباره القادر علي صنع سلام حقيقي مع الفلسـطينيين بشـرط أن تتوافر الظروف التي تساعد علي التوصل إلى سلام حقيقي حددها بأربعة شرط هى : بـروز قيادة فلسطينية جديدة، وإجراء إصلاحات شاملة في هيكل السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعـادة دمج الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة وفصل مسئولياتها عن رئيس السـلطة، وتعهـد القيـادة الفلسطينية الجديدة بشن حرب ضد المنظمات الفصائل الفلسطينية المسلحة وتفكيكهـا ونـزع السلاح عن أعضاءها [2].

(ب) شارون وخارطة الطريق:

قدمت خريطة الطريق رسمياً إلى السلطة الفلسطينية وإسرائيل في ٢٠ إبريـل ٢٠٠٣ بعد احتلال العراق رغم أن المرحلة الأولى منها كان مفترضا أن تتم بنهاية مـايو ٢٠٠٣ [3] وتهدف خارطة الطريق إيجاد حل دائم للصراع علي أساس إقامة دول فلسطينية مستقلة مـع حلول عام ٢٠٠٥ وتحدد إطاراً عاماً للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية[4] والعودة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة في ٢٠٠٠/١١/٢٨ التي أشعل فتيلها زيارة شارون إلى

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٩٦

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٩٦، ٢٩٧

(٣) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مسـتقبلية، مرجـع سابق، ص٣٤

(٤) طارق فهمي، خارطة الطريق المواقف التوجهات المؤشرات،السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليـو ٢٠٠٣، ص١٧٦

المسجد الأقصى [١] وتحقيق تقدم من خلال خطوات تبادلية مـن قبـل الجـانبين الفلسـطيني والإسرائيلي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسـات تحـت رعاية اللجنة الرباعية [٢].

وقد تدرج الموقف الإسرائيلي وحكومة شارون من خريطة الطريـق خـلال ثـلاث مراحل هي:

١ - التأجيل والمماطلة :

تبنت اسرائيل سياسة التأجيل والمماطلة كمحاولة لكسب الوقت من خلال الآتى :

* - أكدت الحكومة الإسرائيلية أن الرد الإسرائيلي الرسمي على خطة الطريق حـال طرحها سيكون إيجابياً لكن بشرط إجراء تعديلات عليها بحجة إتهام معـد خارطـة الطريـق الأمريكية بالإنحراف عن خطاب رئيسهم بوش في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ وأنها مستعدة لتبني تلـك الخارطة بشرط أن تترجم بدقة كل ما ورد في ذلك الخطاب [٣]

* - قابل شارون خارطة الطريق بمحاولة لإفشال حوار الفصـائل الفلسـطينية فـي القاهرة وغزة وقيامه بعملية إجتياح لقطاع غزة من الشمال إلى الجنوب في ٢٦ ينـاير٢٠٠٣، وفي السياق ذاته شدد شارون علي أن التقدم في خارطة الطريق منوط بتنفيذ بنودهـا ولـيس بجدول زمني، وأن الانتقال من مرحلة لأخرى لن يتم إلا بعد الانتهاء مـن تنفيـذ التزامـات الفلسطينيين كاملة في المرحلة الأولى ثم التي تليها وهكذا[٤] .

* - تقدمت حكومة شارون بطلب عاجل يطلب فيه من الولايات المتحدة تأجيل البحث أو الإعلان عن خارطة الطريق لحين الانتهاء من الانتخابات العامة المبكرة التي جرت فـي ٢٠٠٣/١/٢٨ بحجة أن بنيامين نتنياهو يديرمعركته ضد شارون من الطرف اليميني للخريطة السياسية والحزبية في إسرائيل ويتهم شارون بأنه يسعى لإقامة دولة فلسطينية برئاسة ياسـر عرفات، ومن ثم فإن قبول شارون للخريطة سوف يعني بشكل أو بآخر أمـام الـرأي العـام الإسرائيلي أنه لا يختلف كثيراً عن متسناع، وبالتالى قد يفضل الجمهـور انتخـاب متسـناع

---

(١) د. عزام التميمي: خارطة طريق أمريكية وأخرى فلسطينية، السياسية الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٠، ص ١٧٤

(٢) طارق فهمي، خريطة الطريق المواقف التوجهات المؤشرات، مرجع سابق، ص ١٧٦

(٣) صبحي عسيلة، السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق، مرجع اسبق ص ص ١٨٤، ١٨٥

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٧٦

اليساري بدلاً ممن يحاول أن يكون يسارياً وإستجابة للطلب الإسرائيلي طلب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الانتظار لحين انتهاء الانتخابات في إسرائيل [1].

*- تجاوبت الإدارة الأمريكية مع رغبة شارون في إرجاء آخر لخارطة الطريق بدعوى اعطائه مهلة كافية لتشكيل حكومة إسرائيلية ائتلافية جديدة [2] وتكرر الأمر مرة أخرى إلى ما بعد تشكيل الوزارة فى وقت كان من المنطق أن تسلم خارطة الطريق للجانبين في ذات الوقت حتى يعرف الناخب الإسرائيلي على أي مشروع سياسي قادم سوف يصوت، وحتى تشكل الوزارة الإسرائيلية على هذا الأساس بدلا من التأخير الذى أدى إلى تشكيل حكومة يمينية صرفه لا تؤمن بالسلام[3]

٢- التحفظات الإسرائيلية علي خارطة الطريق:

كان المحور الثاني لتعامل الحكومة الإسرائيلية مع خارطة الطريق هو إبداء التحفظات عليها بعد فشل تأجيل الإعلان عن الخطة، وفي خطوة تعد الأولى في تاريخ الحكومات الإسرائيلية اليمينية أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسته في ٢٥/مايو / ٢٠٠٣ موافقته على خارطة الطريق بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل سبع أصوات وامتناع أربع وزراء عن التصويت وفي سياق الجلسة صدر قرار برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين ٤٨ سواء في سياق المسيرة السلمية أو بعدها، وذلك على الرغم من أن تلك الموافقة تعتبر الأولى التي تعترف فيها حكومة إسرائيلية يمينية متشددة بوثيقة تنص صراحة على إنهاء الإحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة [4] ولكن تلك الموافقة ربطتها بأكثر من مائة تحفظ ثم عادت وبعد ضغط أمريكي وأوروبي للتحفظ على ١٩ بنداً ثم أخيراً ١٤ تفاهماً لم تبد إسرائيل فيها أي تراجع ومن أمثلة تلك التحفظات ما يلي :

- الإصرارعلي تغيير القيادة الفلسطينية رغم البدء في التعامل مع حكومة محمود عباس.

---

(١) صبحي عسيلة، السياسة الإسرائيلية تجاه خارطة الطريق،السياسية الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص ١٨٤

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ٢٧٧، ٢٩٦، ٢٩٧

(٣) السفير محمد صبيح، خريطة الطريق لغة جديدة وأفعال قديمة، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص٢٠٠

(٤) صبحي عسيلة، السياسة الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق، مرجع سابق، ص١٨٧

- الدولة الفلسطينية تقوم في حدود مؤقتة وفي سياق التسوية الدائمة فقط بعد مفاوضات ثنائية مع إسرائيل.

- عدم القبول بالمبادرة السعودية التي تنص على انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب عام ١٩٦٧ كواحدة من مرجعيات مدريد.

- إعتراف فلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.

- ضمان حرية العمل للجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية.

- أن يكون جهاز الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA مسئولاً عن مراقبة الشق الأمني في هذه الخطة في الجانب الفلسطيني في حين يترك للإتحاد الاوروبي وروسيا والأمم المتحدة مهمة مراقبة القضايا الاقتصادية والأمنية وشئون الإصلاح المدني[١].

- رفض إسرائيل للنص الوارد في الخطة حول حق العودة للاجئين والذي يتحدث عن حل متفق عليه، وتطالب باستبدال ذلك النص بإعلان فلسطيني رسمي بالتنازل عن المطالبة بهذا الحق.

- رفض العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع الانتفاضة ٢٠٠٠/١١/٢٨ بحجة أن ذلك يحرمها من جني ثمار ما قامت به من إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين ويضع الآلة العسكرية الإسرائيلية في وضع المهزوم كما يؤدي إلى تدهور شعبية اليمين الإسرائيلي في الشارع الإسرائيلي [٢]،

- النزع الكامل لأسلحة جميع الفصائل الفلسطينية ووقف التحريض ضد إسرائيل.

- تحكم إسرائيل في فلسطين بما فيها دخول وخروج الأشخاص والشاحنات بالإضافة إلى المجال الجوي ومجال الإرسال الكهرومغناطيسي (الإذاعة والتليفزيون والراديو وغيرها).

- ألا تكون هناك أي مناقشة بخصوص المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة أو وضع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القدس[٣].

- كما قابلت الحكومة الإسرائيلية إعلان السلطة الفلسطينية رسمياً في منتصف فبراير ٢٠٠٣ استحداث منصب رئيس الوزراء بأنه جاء نتيجة للضغوط، وأكد شارون على ضرورة

---

(١) المرجع السابق ص ص ١٨٦، ١٨٧

(٢) طارق فهمي، خريطة الطريق المواقف التوجهات المؤشرات، مرجع سابق، ص ص١٨٧، ١٨٨

(3) Jimmy Carter , Palestine : Peace Not Apartheid , Op.cit.,p.160.

أن يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة وفعلية خصماً من عرفات ليتسنى له إدخال إصلاحات حقيقية على السلطة [1].

- كما اشترط شارون أن يمر شهران كفترة إختبار قبل الحكم على أداء حكومة أبو مازن ولإثبات مدى الإستحقاق كشريك في السلام، وأن إخفاقها سيحول دون إحراز تقدم الأمر الذي وضع خيارات صعبة أمام حكومة أبو مازن على أكثر من صعيد جعل مهمتها المنوطة بها شبه مستحيلة خاصة في ظل عدم توقف الآلة العسكرية الإسرائيلية عن مواصلة إجراءاتها القمعية وتسارع المد الإستيطاني الذي ترافقه عمليات التجريف ومصادرة الأراضي الفلسطينية على نحو غير مسبوق تحت ذرائع مختلفة آخرها إقامة الجدار الفاصل[2]،

و فى واقع الأمر أن الموقف الإسرائيلي العام من خارطة الطريق لا يمكن تصوره إلا من خلال تفهم حالة الحرب ما بعد العراق وإزالة المخاطر العراقية تجاه إسرائيل وبدء تهديد النظام السوري بفعل مشابه والمساعي الأمريكية لتهيئة الأجواء لشرق أوسط جديد وفقاً للمنطق الإسرائيلي الأمريكي وإعلان بوش مبادرته السياسية والاقتصادية وربط الولايات المتحدة وبلدان عربية بنظام التجارة الحرة وهنا تأتي عدة تحفظات سلبية على الموقف الإسرائيلي من الخطة :

*- حرص حكومة شارون على تسويف التوصل لاتفاق نهائي وقد بدأ ذلك من تنامي التصريحات بتأكيد التوصل إلى ايقاف إطلاق النار أولا ثم بناء خطوات مرحلية للثقة بين الطرفين .

*- الاعتماد علي سياسة حرق المراحل فمرحلة إثبات النوايا يسبقه أي خطوات لبناء علاقات مشتركة ووضع الأمن أولاً وأخيراً علي أجندة المصالح والاهتمام الإسرائيلية.

*- لا تخرج تصورات إسرائيل عن الخطة ما سبق وأعلنته إسرائيل مراراً وتكراراً في شأن خطوة الخطوة خطوة وانتظار التنفيذ الفلسطيني قبل أن تبدأ إسرائيل تنفيذ ما هو مطلوب منها.

*- التنصل من أي التزامات يمكن أن تفرض على إسرائيل لإقرار أي تسوية.

*- استبعاد أي دور لأي طرف خارجي باستثناء الولايات المتحدة [3].

وهو الأمر الذي علق عليه الكاتب الإسرائيلي جل أوحوفسكي في مقاله لصحيفة معاريف ٢٠٠٣/٤/٢٠ إلى القول بأن تصريحات شارون التي تحدث فيها عن تنازلات مؤلمة

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص٢٨٠، ٢٨١

(٢) د. السيد عوض عثمان، حكومة أبو مازن ومأزق الخيارات الصعبة، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣، ص١٣٤

(٣) طارق فهمي، خريطة الطريق المواقف التوجهات المؤشرات، مرجع سابق، ص١٧٦

وعن دولة فلسطينية لا تعدو عن كونها خداعاً لا يغير من الأمر شيئاً، وأن الوحيدين الذين من شأنهم أن يخافوا منها هم الفلسطينيون لأنه عندما يتحدث رئيس حكومة إسرائيلية عن تنازلات فإنه يقصد بشكل عام أن يتنازل الفلسطينيون، وطالب في مقاله بضرورة النظر في أفعال شارون وليس تصريحاته مشيراً إلى أنه شكل حكومة يمينية ويسمح بإقامة المزيد من النقاط الإستيطانية وأنه يضع شروطاً قاسية أمام بدء أية عملية محادثات مع الفلسطينيين وأن إئتلافه الحكومي يرى أن إفراغ مناطق الضفة وغزة من سكانها الفلسطينيين يؤدي إلى أنه لم تعد هناك أية حاجة لإعادة أي منطقة إلى الفلسطينيين، وأشار جل أوحوفسكي إلى أن مصطلح دولة فلسطينية الذي يستخدمه شارون لم يعد يخيف أحدا في اليمين الإسرائيلي وأن شارون فهم أنه من السهل القول بأنك تؤيد دولة فلسطينية أكثر من القول بأنك تعارضها(١).

رابعاً : أسباب فشل عملية التسوية السلمية أثناء فترة الدراسة

لم تنجح المبادرات الدولية والاقليمية خلال فترة الدراسة فى استئناف عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى الاسرائيلى ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

أ- سمات عملية السلام على المسار الفلسطينى الاسرائيلى

مع اندلاع واستمرار الانتفاضة دخلت عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى في طريق مسدود دون وجود أي تصورعملي يمكن علي أساسه استئناف تلك العملية، ويمكن رصد أربعة مراحل لمسار التسوية السلمية للمسار الفلسطينى الاسرائيلى منذ بداية التسعينيات حتى مرحلة شارون وهي :

١- الأولى : امتدت من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ وشهدت التوصل إلى اتفاق أوسلو حول مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني عام١٩٩٣ عبرآلية المفاوضات السرية (٢).

٢- الثانية : مع تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل بين منتصف عام ١٩٩٦ ومنتصف عام ١٩٩٩ وتم التوصل خلالها لاتفاق واي بلانتيشن عام ١٩٩٨ في ظل سيطرة صيغة الأرض مقابل السلام (٣).

٣- الثالثة : خلال الفترة التي تولي فيها إيهود باراك رئاسة الوزراء ما بين منتصف ١٩٩٩حتي بداية عام ٢٠٠١، حيث تم الاقتراب بشكل غير مسبوق من بحث القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية بهدف تسويتها وذلك قبل أن تتدفع تفاعلات الصراع مره أخري في اتجاه انفجار حرب على الساحة الفلسطينية.

---

(١) جل أحوفسكي، شارون ظل كما هو شارون، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١،ص ٨٥

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٩١، ٢٩٢

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩٢

٤ - الرابعة : بدأت بتولي حكومة الليكود اليمينية الحكم في فبراير عام ٢٠٠١ والتي نتج عن سياستها نتيجتان مباشرتان هما، الأولى : دخول عملية التسوية إلى طريق مسدود، واتجاه التفاعلات إلى دائرة العسكرة فى حالة بدت أنها خروج شبه كامل عن أطار خيار التسوية السياسية الذي حكم مسارالصراع خلال العقد الأخير وليس مجرد تعثر أو انهيار التسوية الذي ساد منذ عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ (١) حيث قاد شارون اليمين الإسرائيلي للقضاء علي العملية السلمية برمتها أوعلى الأقل لضمان عدم العودة للمفاوضات ولمنع أقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة وقد عبر عن ذلك حزب الليكود عندما أتخذ قراراً ملزماً للحزب ضد إقامة الدولة الفلسطينية (٢) كما وقعت الأراضي الفلسطينية المحكومة ذاتيا في أطار أوسلو تحت الاحتلال وتعرضت السلطة للتفكيك مع حصار الرئيس عرفات في رام الله ليعود الحال كما كان عليه قبل بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١(٣)

وقد جاء عودة مسار السلام بين الجانبين إلى ما قبل أوسلوً رغم ما أتاحته أوسلو من جوانب إيجابية للجانبين فعلى الجانب الفلسطيني أتاح له أوسلو ما يشبه الدولة تشتمل على مؤسسات برلمانية ووزارية وقوات الشرطة الأمر الذي مثل نواة لدولة لهم في المستقبل، كما أن عرفات بدأ يتم تعامله كرئيس دولة في كل دولة يذهب إليها كما أن الرئيس بيل كلينتون ألقى محاضرة في المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، وبالنسبة لاسرائيل أتاح لها أتفاق أوسلو تعاونا أمنيا مع الجانب الفلسطيني لتحصل علي قدر من الأمن لم تحصل عليه منذ عام ١٩٨٧، كما أتاح لها اقامة علاقات دبلوماسية أو اقتصادية مع ثمانية دول من الدول العربية الاثنتين والعشرين، كما أنه أبعد شبح الحرب بين العرب وإسرائيل لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ (٤) ويمكن رصد ثلاث تيارات تقدم تشخيصا مختلفاً عن الحالة التي وصلت إليها عملية التسوية للصراع خلال فترة الدراسة، **الأول** : يري أن الحالة التي وصل اليها الصراع تعد تعبيرا دقيقا عن طابعه الوجودي الذي إستمر لمدة عقود والذي يمكن أن يستمر أيضا لعدة عقود قادمة أخري، وأن محاولات التسوية السلمية التي شهدتها سنوات التسعينيات لم تكن أكثر من هدنه وقتية من حالة حرب.

الثاني: أما التيار الثاني فيؤكد أن الرعاية الاحتكارية للولايات المتحدة الأمريكية (وليس خيار السلام) هي التي فشلت في الوصول بالصراع إلى حالة السلم نتيجة مشكلات

---

(١) المرجع سابق، ص ص ٢٩٣،٢٩٤

(٢) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة علي الرأي العام والقوي السياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٥٠

(٣) د. حسن أبو طالب، الانتفاضة عملية التسوية السياسية خبرة الأعوام الأربعة، مرجع ص ٧٧

(4) David Makovsky, Middle East Peace Through Partition, Op.cit.,pp.40-41.

هيكلية اعترتها منذ بدايتها عام ١٩٩١، فاقترابات الاتفاقيات الانتقالية والخطوة خطوة والفصل بين المسارين الثنائي والإقليمي، انتهت إلى مسيرة طويلة من التعقيدات التي لم يتم الالتزام خلالها لاسيما من جانب إسرائيل لنصوص الاتفاقيات أوالخطوات التنفيذية أو الجداول الزمنية مما خلق حالة من عدم الثقة في النوايا والسياسات علي الجانبين (١)

الثالث: تياريشير إلى أن الحالة التي يمر بها الصراع تمثل أحدي مراحل عملية التسوية السلمية القائمة بالفعل، فالمواجهة العنيفة بواسطة القوة المسلحة تمثل نوعاً من المساومة الإكراهية التي يستخدمها الطرفان بعد فشل المساومة الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية القائمة وحكومة إيهود باراك، بينما رأت حكومة شارون أن المساومة الدبلوماسية غيرمجدية وأنها لن تتفاوض تحت ضغط ما أسمته أعمال العنف متجهة إلى استخدام القوة العسكرية بهدف الحصول علي ما لم تتمكن الحكومات السابقة من الحصول عليه (٢).

ب- أسباب عدم استئناف المفاوضات السلمية بين الطرفين

يمكن ارجاع أسباب عدم فعالية المبادرات التى اطلقت لاستئناف مسيرة التفاوض بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى طوال فترة الدراسة لعدة أسباب هى :

١- اعتماد حكومتى العمل والليكود منذ البداية استراتيجية سياسية تأسست على ركيزتين: **أولها**: عدم تمكين الفلسطينيين من تحقيق مكاسب سياسية من الانتفاضة، **وثانيهما** بذل كل الجهود من أجل انزال أقصي ضرر ممكن من الأذى بالفلسطينيين لاشعارهم بأنهم هم الذين سيدفعون الثمن الفادح لسلوك طريق الانتفاضة بديلاعن الاستمرارفي طريق المفاوضات وقد شرع باعتماد هذا الخط إيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية في بداية الانتفاضة ورسخه آرئيل شارون زعيم حزب الليكود (٣)

٢- تآكل قوة الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) وزيادة التأثير النسبي للأحزاب الدينية فضلا عن غياب الإرادة السياسية لدى النخبة الإسرائيلية في التأثير على الرأي العام وتوجهاته نحو عملية التسوية، وعوضا عن ذلك تقوم هذه النخبة بإذكاء عقدة الخوف وهاجس الأمن لدى الجمهور الإسرائيلي حتى تضمن لنفسها البقاء في الساحة السياسية حتى لو اقتضى الأمر القيام بعملية تضليل واسعة النطاق(٤)

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤، ٢٩٥

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٦٥، ٢٦٦

(٣) ماجد كيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسى، مرجع سابق، ص ص ١٩، ٢٠

(٤) أمجد احمد جبريل، قراءة في مواقف القوى الإسرائيلية من خطة الانفصال أحادى الجانب، مرجع سابق، ص١٤٦

٣- أن مجموعة اليمين المتطرف لا يهمها السلام في حد ذاته كمفهوم، وذلك لأن البنية الدينية والسياسية لهذه المجموعة بنية صهيونية قوية وأهدافها توسعية قائمة في معظم الأحوال على المفهوم التوراتي التراثي لأرض إسرائيل ولذلك فهي تتبنى الأيدولوجية الصهيونية التوسعية ولا تعطى اعتبارا للآخر فهي تتوسع على حسابه وهدفها استئصاله تماما من فلسطين ومن الحدود التوراتية حسب التعبيرات المستخدمة(١)،

٤- اعتقاد قادة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي عموماً أنهم هذه المرة يخوضون حرباً وجودية أو حرب الاستقلال الثانية بحسب تعبيراتهم خصوصا أن الصراع في فلسطين يدور حول قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات أي حول تحديد مصير القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية وغيرها من الشئون السيادية وهذه القضايا لم يتم التوافق عليها بين الإسرائيليين أنفسهم، وهذا ما يفسر استعصاء عملية التسوية بسبب ضعف نضج المجتمع الإسرائيلي من النواحي الثقافية والسياسية والأخلاقية بهذه التسوية(٢).

٥- عدم وجود اتفاق قومي عام فى اسرائيل حول جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمس حياتهم وتحدد مستقبلهم (٣).

٦- تشكيل حالة غير مسبوقة من الاجماع الإسرائيلي في مواجهة الشعب الفلسطيني في آن واحد بقيام حكومة وحدة وطنية تجمع الليكود والعمل وحركة شاس وحزب المهاجرين الروس تستقطب معظم فئات المجتمع الإسرائيلي، وانحساردور اليسار وقوي السلام بسبب دخول حزب العمل فى الائتلاف الحكومي وفشل مفاوضات كامب ديفيد٢.

٧- بدا الصراع بين الطرفين هذه المرة كأنه صراع بين كيانين علي الحدود والسيادة فثمة كيان فلسطيني ناشئ يحظي بشرعية دولية، وثمة قيادة فلسطينية منتخبة، وهذا الوضع الجديد جعل الصراع بينهما يتخذ طابعاً نظامياً ورسمياً وصل بقادة إسرائيل إلى تحميل السلطة الفلسطينية ورئيسها عرفات المسئولية عن اندلاع الانتفاضة وعمليات المقاومة المسلحة.

٨- عدم توقع اسرائيل لرد الفعل الفلسطينى علي الاعتداءات الاسرائيلية إذ تنامت العمليات المسلحة الفلسطينية مع فعاليات الانتفاضة في محاولة لايجاد تعادل نسبي للاعتداءات الإسرائيلية أو لرفع كلفة الاحتلال ثانيا وما فاقم مشكلة إسرائيل الأمنية أن العمليات المسلحة

(١) أ.د. محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية : دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، مرجع سابق، ص ٩٤

(٢)ماجد كيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسي، مرجع سابق ص٢٠

(٣) أ.د. محمد محمود أبو غدير، الحرب الثقافية بين العلمانيين والمتدينين وأثرها في المجتمع الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٣

الفلسطينية لم تقتصر علي الأراضي الفلسطينية المختلفة إذ شملت أيضا الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أي إسرائيل ذاتها، كما أن هذه العمليات شملت مواقع عسكرية وجمهور المستوطنين وهو ما فاقم المشكلة الأمنية وقوض من الناحية الإستراتجية المغزى السياسي والأمني من وجود المستوطنات(١).

٩- تعقيدات هذا المسار أتاحت الفرصة للتيارات المعارضة علي الجانبين لعرقلته من خلال الإستيطان والعنف والقوة المسلحة.

١٠- تقلص تأثير مرجعية مدريد ذاتها مع الوقت وبرزت مبادئ جديدة كالأرض مقابل الأمن أدت إلى اعادة التفاوض علي ما تم الاتفاق عليه عدة مرات مما جعل عملية التفاوض لانهاية لها.

١١- اختلال ميزان القوي لصالح إسرائيل ورغبتها في تحقيق تسوية بالقوة في مقابل عدم قدرة فلسطينية علي تقديم تنازلات بعد حد معين في القضايا المطروحة كالقدس واللاجئين والحدود والسيادة، بينما كانت الإدارات الأمريكية مترددة بين دورها كوسيط راعى لعملية التسوية وتحالفها وتحيزها لجانب إسرائيل(٢).

١٢ - تخلى الحكومة الإسرائيلية في عهد شارون عن كثير من الضوابط تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية التى لم يعد لها الوضع الاستثنائي الذي حطيت به منذ نشأتها عام ١٩٩٤ بإعتبارها شريكا تفاوضيا ينبغي ممارسة الضغوط عليه بحدود معلومة بالنظر إلى ضرورة استمرارية هذا الشريك وصولا إلى هدف نزع الشرعية عنها والاضطلاع بأدوارها واعتبارها كأنها لم تكن وتجاهل وجودها علي الصعيد المدني والاقتصادي والسياسي والأمنى (٣)

١٣- عدم وجود برنامج سياسي سلمي لحكومة شارون الذي قام تصوره لإدارة الصراع علي أولوية مطلقة لجانب الأمن وفق مفاهيمه الخاصة في أطار برنامج يقوم في الأساس علي سحق الانتفاضة، ومع وقف المفاوضات طالما أنها مستمرة في ظل قناعة بأن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين سيستمر لأجل طويل، ويحتاج انهاؤه إلى مراحل انتقالية وتدريجية قد تمتد إلى١٠ أو٢٠ سنة لبناء الثقة وأنه لا يوجد حاجة للعجلة بشأن مفاوضات حل التسوية النهائية.

١٤- وجود إتجاه قوي مؤيد لتوجهات شارون داخل إسرائيل·فقد ضم تحالف الليكود الحاكم أحزاباً سياسية لديها توجهات يمينية عنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، ولم يجد زعماء

---

(١) ماجد كيلاني، إسرائيل في مواجهة الانتفاضة دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسية، مرجع سابق، ص ص ٢١، ٢٢

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٩٥

(٣) محمد خالد الأزعر، السلطة الفلسطينية وإنهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ٨٣

تلك الأحزاب وممثلوها مشكلة في التعبير عن تلك الأفكار، فقد دعا أفيجدور لبيرمـان وزيـر البنية التحتية انذاك علنا إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، وإقامة أربع كانتونات محلها في الضفة العربية وغزة علي أن تتفاوض إسرائيل مع زعماء تلك الكانتونات لاحقا بعد أن يـتم تـدمير كامل لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

١٥- سيطرة البعد الأمني علي المقترحات السلمية التي تمثلت فـي تقريـر ميتشـل وخطة تينت ومهمة أنتونى زينى والمبادرة المصرية الأردنية وما عرف باسم وثيقة بيريـز/ قريع.

١٦- صعوبة التأثير من الخارج علي الطرفين حيث أحجمت الأطراف الخارجية عن التدخل النشط في التطورات بين الطرفين لاعتبارات خاصة بتوجهاتهـا أو تقييمهـا لسـلوك الطرفين أو أنها واجهت مشكلات حقيقية في الاتصال أو التأثير علي هذه التطورات [١]

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٩٨، ٣٠١

خاتمة:

يتضح هنا ان الجانب الاسرائيلى سلك سلوكا لم يشجع على خيار استئناف السلام نتيجة الرغبة الاسرائيلية فى الانتقام من الجانب الفلسطينى، وهو ماتضح فى رده العسكرى الذى استهدف ارغام الجانب الفلسطينى على التقليل من حجم طموحاته التى كان يسعى للحصول عليها من مفاوضات كامب ديفيد٢، حيث رأى الجانب الاسرائيلى أن طموحات الجانب الفلسطينى خاصة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين تقوض المشروع الاسرائيلى، وأكبر بكثير عما يمتلكه الجانب الفلسطينى - المشتت بين فصائل عديدة - من موارد اقتصادية وعسكرية، وعدم تمتعه بالدعم الكافى من قبل العالم العربى المنشغل بقضاياه الداخلية أو الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل، بالاضافة الى ادراك الجانب الاسرائيلى لعجز القيادة الفلسطينية عن وقف كل أعمال العنف الفلسطينية ضد اسرائيل خاصة مع تبنى فصائل فلسطينية موقف عقائدى من اسرائيل ومن عملية السلام مثل حماس والجهاد، وهو موقف يلقى بظلال وشكوك فى اسرائيل إزاء قدرة القيادة الفلسطينية على الالتزام بالسلام وفرضه على بقية الفصائل، بالاضافة الى عدم توصل اسرائيل الى اجماع قومى حتى الآن بشأن السلام نتيجة للطبيعة الاجتماعية للمجتمع الاسرائيلى المكون من هجرات من مختلف انحاء العالم، وهذا ينقلنا الى الفصل الثالث الذى يوضح الآثار السيئة التى انعكست على الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى والتى تمثل الوجه الآخر للسلام، وتوضح أيضا مدى خطأ الجانبين فى التوجه نحو خيار العنف بعدما كانا على وشك توقيع اتفاق تاريخى فى كامب ديفيد ٢ ينهى نزاعا استمر عقودا أو على الأقل ينجح فى حله ولو على مراحل متعددة بدلا من عدم حله مطلقا .

الفصل الثالث

أثر الانتفاضة على الجانبتن الفلسطيني والإسرائيلي

يتناول هذا الفصل ما أحدثته المواجهات المسلحة بين الطرفين مــن تــأثيرات علـــى الداخل الفلسطيني والإسرائيلي على الصعيدين السياسي والاقتصادي حيث تسببت في حــدوث وتعرض الجانبين لأزمات سياسية داخلية ولخسائر اقتصادية فادحة، وهي الخسائر التي مثلت في النهاية من وجهة نظر الباحث الوجه المقابل للتخلي الجانبين عن عملية الســلام، ويمكــن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية :

المبحث الأول : أثر الانتفاضة على الجانب الفلسطيني

المطلب الأول : على الصعيد السياسي

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

المبحث الثاني: أثر الانتفاضة على الجانب الإسرائيلي

المطلب الأول: على الصعيد السياسي

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

المبحث الأول
أثر الانتفاضة على الجانب الفلسطيني

منذ إندلاع الانتفاضة وحتى تعيين أبو مازن كأول رئيس وزراء لفلسطين تعرض الداخل الفلسطيني لمجموعة من التغيرات السياسية نظرا لتطور أحداث الانتفاضة والتغيرات التي إرتبطت بها على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث أحدثت هذه التطورات تأثيراً على النظام الفلسطيني من خلال التأثير على شرعية السلطة الفلسطينية، ومستوي التأثير الذي تتمتع به في ظل نهج مدريد وأوسلو وما تلاها، وقد استجابت السلطة الفلسطينية لهذه الضغوط والتأثيرات التي تعرضت لها أثناء الانتفاضة وأقدمت على بعض الخطوات التي لم تكن موجودة قبل ذلك.

المطلب الأول : على الصعيد السياسي

يمكن تناول ما نتج من تأثير سياسى على الجانب الفلسطينى خلال فترة الدراسة من خلال المحاور التالية :

أولاً : أزمة القيادة الفلسطينية:

أ – **فقدان التعاطف الدولى** : جاء فقدان التعاطف الدولى نتيجة الأسباب التالية :

١- فى الوقت الذى تعرض فيه الشعب الفلسيطيني إلى حالة غير مسبوقة من التفتت والقهر والخراب بسبب الرد الاسرائيلى على الانتفاضة (١) دخلت ايضا القضية الفلسطينية منعطفاً صعباً بفوز آرئيل شارون برئاسة الحكومة الذى تمكن من استدراج الفلسطينيين إلى ساحة العمل العسكري مما نزع عن الانتفاضة طابعها الشعبي، وتحولت إلى مواجهات حربية بين قوتين غير متكافئتين وفي ضوء ذلك تم تدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية وتقويض كل ما تحقق في إطارعملية التسوية(٢) وتعرضت السلطة الفلسطينية لاعادة احتلال لكل مناطق الحكم الذاتي التي حصلت عليها من خلال اتفاق أوسلو، وإلغاء لكل مظاهر سيادتها في المنطقة (أ) وتدمير شامل لكل هياكلها (٣)

٢- مجيء الانتفاضة في ظروف دولية غير مواتية شهدت بروز الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وتقارب إسرائيلي أمريكي مع تحميل عرفات المسئولية عن فشل مفاوضات كامب ديفيد٢، والنظر لأعمال المقاومة الفلسطينية على أنها أعمال إرهابية والذي

---

(١) احمد عز الدين، عصر انحطاط الامبريالية والعودة إلى منطق موازين القوة العسكرية، (القاهرة : مكتبة مدبولي الطبعة الأولى: ٢٠٠٦) ص ٢٥٣.

(٢) صبحي عسيلة، مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية، في صبحي عسيلة وآخرون (محرر): الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى جولات الهدنة، مرجع سابق، ص ص ٢٢٣، ٢٢٤

(٣) د. حسن أبو طالب، الانتفاضة وعملية التسوية خبرة الأعوام الأربعة، مرجع سابق، ص ٧٧

أصبح معلناً من قبل المجتمع الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كما كان عجز الرئيس عرفات عن تقديم تفسير منطقي لدور بعض رجال السلطة الفلسطينية في قضية السفينة كارين- A المحملة بالأسلحة والتي استولت عليها إسرائيل في يناير ٢٠٠٢ قبل وصولها إلى غزة أثر حاسم على الموقف الأمريكي الذي أصبح معادياً عداءً صريحاً للسلطة وللرئيس عرفات مما مهد الطريق لتوافق أمريكي إسرائيلي لإستبعاد عرفات وعدم التفاوض معه(١)

٣- اعلان كل من الولايات المتحدة واسرائيل صراحة عن عدم رغبتهما فى التعاون مع الرئيس عرفات وإعتباره شريكاً لا يمكن الاعتماد عليه في عملية التسوية إذا ما قدر لها أن تستأنف من جديد، وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش واضحاً في الخطاب الذي ألقاه في ٢٠٠٢/٦/٢٤ موضحاً السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (٢) وطالب فيه بضرورة اجراء إصلاحات ديمقراطية واجراء انتخابات لا تأتي بالرئيس عرفات أو بأي قيادة تتمسك بالمطالب التي تمسك بها عرفات (٣).

ب- الصراع على السلطة

زادت حدة الأزمة الداخلية ضمن صفوف حركة فتح التي ينظر إليها كحزب السلطة وكبري المنظمات الفلسطينية(٤) ويمكن توضيح ملامحه من خلال الآتى :

١- ظهور ثلاثة تيارات داخل فتح أولها يعارض سياسة الرئيس عرفات، ويعتقد أنها تساعد في تأزم الموقف الفلسطيني وعلى رأسه محمد دحلان ومحمود عباس ونبيل عمرو وسمير المشهراوي وحسين الشيخ، وثاني ظل محافظاً على ولائه لعرفات ويدافع عن قيادته التاريخية للنضال الفلسطيني وعلى رأسه هاني الحسن وصخر حبش وجبريل الرجوب، أما التيار الثالث فقد ابتعد عن التيارين السابقين وسعي للحفاظ على وضع وسط (٥)

٢- جاءت أحداث الانفلات الأمني جزءاً رئيسياً من الصراع داخل فتح وما يعنيه من صراع أشمل على السلطة وجاء تعيين غازي الجبالي مديراً للشرطة والإطاحة به على أيدي كتائب شهداء جنين كجزء من سعي عرفات لإعادة تشكيل مرجعية الأجهزة الأمنية في قطاع غزة بما يكف أيدي دحلان وأنصاره عنه، وذلك عبر إلحاق الأمن الوقائي الفلسطيني والشرطة والدفاع المدني بوزارة الداخلية وإلغاء إستقلالية دحلان بقيادة الأمن الوقائي، وعبر تعيين

---

(١) سعيد عكاشة، حرب الاستقلال الفلسطينية محاولة للتقييم من الداخل، مرجع سابق ص ص ٧٠ : ٧٣

(٢) المرجع السابق ص ص ٧٣، ٧٤

(٣) مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبيل للتسوية أم أزمة جديدة، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٤٩

(٥) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص٤٧، ٤٨

اللواء موسي عرفات قائداً للأمن العام في قطاع غزة يكون بمثابة المرجعية الأمنية الأولـي، وهو ما أدي إلي انتفاضة أنصار دحلان ضد تعيين موسي والمطالبة بإقالته، وعبّر تحرك عرفات عن مخاوفه من تزايد نفوذ دحلان وأبو مازن على أرض الواقع خاصة في ظل شن دحلان حملة على اللجنة المركزية للحركة والمطالبة بالإطاحة بجميع أعضائها باستثناء عرفات الذي سعي لخلافته وفقاً للعديد من التحليلات [1].

٣- استقالة بعض وزراء السلطة من مناصبهم على خلفية الفساد وضعف الأداء داخلها وعلى سبيل المثال تقديم نبيل عمرو وزير الشئون البرلمانية لاستقالته إلى عرفات في يوم ٢٠٠٢/٥/٣ معللاً استقالته احتجاجاً على فشل الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الحد الأدنى من القانون والنظام رغم أن ميزانيتهم تبلغ ثلث الأموال القادمة للسلطة [2].

جـ : التناقض بين السلطة والفصائل

ظلت الساحة الفلسطينية وعملية التسوية السلمية أسيرة للجدل الدائر بين السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية حول الأسلوب الأمثل للمقاومة، وظل واحدا من أهم عوامل الاختلاف بين الجانبين، فالذين يدعون إلى ضرورة تبني واستمرار نهج المقاومة المسلحة والعمليات الفدائية يعارضون نهج التسوية السياسية الذي بدأ منذ مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، بينما يقف أنصار التسوية السياسية أمام أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال المفاوضات ويدعون إلى وقف عسكرة الانتفاضة، هذا الاختلاف تزامن أيضاً مع الخلاف بين الجانبين في الرؤى والقراءة السياسية للأحداث المحيطة به، ومن ثم أصبح لدي كل فصيل الكثير من الأسباب للاستمرارعلى منهجه في المقاومة ولديه الكثير من الأسباب للتوقف وقبول هدنة في وقت ما[3] ويتضح ذلك من خلال الآتى :

١- في حين اعتبر الرئيس عرفات الانتفاضة وسيلة تكتيكية لتحسين موقفه التفاوضي تجاه الإسرائيليين والأمريكيين اعتبرتها الفصائل الفلسطينية كحماس والجهاد البديل الموضوعي لنهج المفاوضات الذي انغمست فيه السلطة منذ توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ والتي لم تأت إلا بتكريس الاحتلال لأجزاء واسعة من أراضي فلسطين وتعميق الانقسام الفلسطيني، هاتان الرؤيتان ما بين الفعل التكتيكي المصاحب للمفاوضات والفعل الإستراتيجي الهادف إلى تعبئة الشعب وتحرير أرض فلسطين لم تكن مجرد رؤيتين متصادمتين وحسب، بل كانتا تعبيراً عن انقسام فلسطيني حاد أثر بدوره على تطور عملية المفاوضات ذاتها لاحقاً لاسيما

---

(١) عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية، مرجع سابق، ص ص ٤٧، ٤٨

(٢) سعيد عكاشة، حرب الاستقلال الفلسطينية محاولة للتقييم من الداخل، مرجع سابق، ص ص ٦٧، ٦٦

(٣) صبحي عسيلة، مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٢٤

وأن كل طرف سعي جاهداً إلى اثبات فشل الطرف الآخر من خلال الحد من أية نتائج قد يحصل عليها سياسياً أو معنوياً(١)

٢- وصلت الأزمة بين الجانبين إلى الحدة عندما قامت السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات ضد قيادة وعناصر حركة حماس بصدور قرار من السلطة بوضع الشيخ أحمد ياسين قيد الإقامة الجبرية وتوجه الآلاف من مؤيدي حماس إلى منزل الشيخ أحمد ياسين للإعراب عن التضامن معه ورفض فرض الإقامة الجبرية عليه كما دارت أشتباكات بين عناصر من الحركة ورجال الشرطة الفلسطينيين الذين حاصروا المنزل نجم عنهما إصابة شخصين، كما تجمع المئات من المسلحين حول منزل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في حي الشيخ رضوان للحيلولة دون فرض الإقامة الجبرية عليه إضافة إلى عدة مظاهرات حاشدة عارضت تلك الخطوات الأمر الذي دفع المسئولين الفلسطينيين من فتح والسلطة وحماس لتطويق الأزمة والحيلولة دون مزيد من تداعياتها الخطيرة(٢)

٣- هذا بالإضافة لصفقة المقاطعة وفك حصار الرئيس عرفات حيث قامت السلطة الفلسطينية بتجريم المقاومة وتقديم أربعة من كوادر الجبهة الشعبية منفذي عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي إلى محاكمة عسكرية ميدانية صورية، والقبول بمبدأ الحراسة الأمريكية البريطانية على سجن أريحا، وموافقة السلطة على ابعاد ثلاثة عشر فلسطينيا إلى الخارج بدعوى اتهامات إسرائيلية لهم بالقيام بعمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية(٣).

ثانيا : اتجاه السلطة نحو الإصلاح

مثّل استمرار انتفاضة الأقصى وتآكل فرص التسوية السلمية وضعاً غير موات انعكس على السلطة الفلسطينية وأوجد فجوة تتسع بمرور الوقت بين السلطة الفلسطينية والشارع الفلسطيني(٤) بالإضافة إلى أزمة القيادة والصراع الخفي على السلطة وتعدد مراكز القرار في الساحة الفلسطينية (٥) وفي ضوء الضغوط الخارجية والداخلية اتخذت السلطة الفلسطينية عدة

---

(١) د.حسن أبو طالب، الانتفاضة وعملية التسوية السلمية خبرة الأعوام الأربعة، مرجع سابق، ص ص ٧٩،٧٨

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ٣١٣، ٣١٤

(٣) د. السيد عوض عثمان، مخاطر التشريع الفلسطيني في تجريم وإبعاد المفاوضين، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٠، يونيو ٢٠٠٢، ص ص ١٠٣، ١٠٨

(٤) صبحي عسيلة، أبو مازن وبداية الطريق الصعب، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣، ص ١٣٢

(٥) د. إبراهيم ابراش، النظام السياسي الفلسطيني ولد مأزماً ولم يزل، السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٤، ص ٤٧

خطوات تمثلت في إعلان ما سمي بخطة الإصلاح في مائة يوم والتي صدرت في ٩ أغسطس ٢٠٠٢ وتضمنت عدداً من الخطوات المالية والسياسية ومن إصدار قرار رئاسي بتعيين محافظ جديد لسلطة النقد الفلسطيني، كما أعلن وزير المالية الفلسطيني إنشاء شركة قابضة لتجميع الأموال وأصول السلطة تحت مظلة واحدة وإنشاء صندوق الإستثمار الفلسطيني الجديد ووضعه تحت الإشراف المباشر لوزير المال لدرء الفساد وتحقيق الشفافية في المعاملات المالية الفلسطينية، فيما فسر البعض تلك الخطوة بأن هدفها تجريد عرفات من قدرة التصرف المنفرد في الأموال الفلسطينية على أنشطة غير مرغوبة أمريكيا وإسرائيليا(١)

واستجابة للضغوط الدولية إضطر الرئيس عرفات إلى الإعلان عن الآتي:

أ- الدعوة إلى انتخابات رئاسية في بداية عام ٢٠٠٣ إلا أن تلك الانتخابات لم تتم نظراً لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ب – الإعلان في ٩ يونيو عن تشكيل حكومة جديدة ضمت ٢١ وزيراً بدلا عن الحكومة السابقة التى كانت تضم ٣١ وزيراً، واختصرت التغييرعلى شئون الأمن والمال والقضاء واستمرار ١٥ وزيرا من الحكومة السابقة ولم يدخل سوى ٥ وزراء جدد، لكن مع عجز عرفات عن إقناع المجلس التشريعي بالتعديل الوزاري الجديد إضطرت الحكومة إلى الاستقالة، وتم تشكيل حكومة فلسطينية أخرى نالت الثقة من المجلس التشريعي في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢ لكن الإدارة الأمريكية وإسرائيل أعلنتا عدم قبولهما لهذه الحكومة باعتبار أنها لم تستجب لمتطلبات الإصلاح الداخلي والخاصة باستحداث منصب رئيس الوزراء(٢).

جـ- مع استمرار الضغوط الدولية أعلن الرئيس عرفات في الرابع عشر من شهر فبراير ٢٠٠٣ قبوله مبدأ تعيين رئيس للوزراء ووافق المجلس التشريعي الفلسطيني في العاشر من مارس على تولي محمود عباس أبو مازن رئيساً للوزراء(٣)، وذلك رغم اعتراض بعض قوي المقاومة التي كانت تري أنه جاء بالأساس لإجهاض المقاومة، وأعلن أبو مازن حكومته التي تكونت من تسعة عشر وزيراً إضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء الذي شغله نصر يوسف، وشملت حكومته تغييرات أبرزها إبعاد وزيري الحكم المحلي والثقافة والإعلام صائب عريقات وياسرعبد ربه وتعيينهما في منصب وزير دولة مع مهام خاصة في ملف المفاوضات، كما تم فصل وزارة الإعلام والثقافة إلى وزارتين شغلهما زياد أبو عمرو للثقافة ونبيل عمرو للإعلام، كما تم استحداث منصب وزارة الشئون الخارجية بدلاً من التعاون

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٣١١

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣١١، ٣١٢

(3) Kablil Sbikaki , The Future Of Palestine , Foreign Affairs , November, December, 2004, Volume 83, N0.6, p.50.

الدولي، ولكن تلك التعديلات دفعت الرئيس عرفات إلى رفض تلك الحكومة الأمر الذي هـدد بحدوث أزمة بين أبو مازن وعرفات خاصة مع رفض عرفات تولي دحلان حقيبة الداخلية، وتمسك أبو مازن بذلك لكن الجهود المصرية بإيفاد الرئيس مبارك للسيد عمرو سليمان قبل ساعات من انقضاء الموعد النهائي للتوصل إلى إتفاق حول تشكيل الحكومة الفلسطينية نجحت في إقناع الرئيس عرفات في إثنائه عن موقفه والموافقة على تشكيلة حكومة أبو مـازن وبها دحلان وزير دولة لشئون الأمن الداخلي (١).

ثالثا : السلطة والحوار بين الفصائل

اتجهت السلطة والفصائل الى الحوارعلى النحو التالى:

أ - كان الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عقب قمة بيروت العربية في ٢٠٠٢/٣/٢٨ وارتكاب قوات الاحتلال مجزرة جنين وحصار كنيسة المهد وتدمير مبني المقاطعة مقرالرئيس عرفات والسلطة الوطنية وطرد عدد من نشطاء الانتفاضة إلى دول غربية أوروبية أهم أحد دوافع عودة الحوار بين الفصائل الفلسطينية (٢).

ب- جاءت الحوارات الفلسطينية من أجل وقف التدهور الفلسطيني الذي يمكن أن يتحول إلى صراع فلسطيني داخلي بين توجهين، الأول يري استمرار الانتفاضة بشكلها العسكري مع وضوح فشل المفاوضات في تحقيق المطلب الفلسطيني بإعلان دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وهو ما تعبر عنه حماس وبقية الفصائل القريبة منها، أما التوجه الثاني الذي يقوده أبو مازن يرى ضرورة وقف أعمال المقاومة ولو بالقوة (٣).

ج - مع شراسة العدوان الإسرائيلي اتفقت عدة أذرع عسكرية للفصائل على تشكيل غرفة عمليات في غزه مشتركة في ٢٠٠٢/٤/٦(٤) وتقدمت خمس فصائل فلسطينية (فتح - الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين - حماس - الجهاد) بمذكرة إلى رئيس السلطة تدعو إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة تكون مرجعية في القضايا المختلفة وتتولى تحديد أشكال النضال وأساليبه، وتشكلت لجنة التنسيق العليا بين القوي الوطنية والإسلامية والتي ضمنت ١٣ فصيلا هي: فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحماس

---

(١) صبحي عسيلة، أبو مازن "بداية الطريق الصعب "، مرجع سابق، ص ص ١٣٤، ١٣٥

(٢) أ.د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ١١٨

(٣) رجب الباسل، هدنة الفصائل الفلسطينية هل هي مقدمة لإنجاح فرص حكومة أبو مازن؟، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص ١٩٨

(٤) عبد القادر ياسين، لانتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣ ص ٢٢٩

والجهاد وجبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية (بجناحيها) والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والصاعقة (١)،

د- إصطدم الحوار بالتصورات التي تطرحها الفصائل الفلسطينية خاصة الجهاد وحماس اللتين نظرتا إلى الانتفاضة كوسيلة للتطور إلى حرب التحرير الفلسطينية الشاملة تكون هي السبيل الوحيد لتحرير الأرض، بينما كان هدف الانتفاضة لدي حركة فتح هو رفع السقف التفاوضي لدي المفاوض الفلسطيني، كما أن الخسائر الفلسطينية بسبب التصعيد الإسرائيلي جعل صوتاً فلسطينياً ثالثاً يطالب بترشيد الانتفاضة وعودتها للنهج السلمي بعد فشلها فى احداث تغيير في الموقف الإسرائيلي الرسمي أو الشعبي لصالح مزيد من المكاسب الفلسطينية (٢).

هـ- توزعت محاور الحوار الذي عاد من جديد في صيف ٢٠٠٢ بين ثلاثة محاور هي: الأهداف الإستراتيجية، والوسائل، والوضع الداخلي وتم الاتفاق خلالها على ما يلي :

١- انهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٢- اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

٣- حماية حق عودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

وفيما يتعلق بالوسائل دعت الوثيقة إلى مشروعية الانتفاضة والنضال السياسي وشرعية مقاومة الاحتلال، وبالنسبة للوضع الداخلي دعت الوثيقة إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة حتى يتم اجراء انتخابات ديمقراطية، وإجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الداخلي الفلسطيني، وعدم إهدار المال العام واتباع سياسة إقتصادية تشجع الانتاج الوطني وتدعم المقاومة ورفض تدخل الولايات المتحدة وإسرائيل في الشئون الداخلية الفلسطينية، وقد توصلت الاجتماعات بين الفصائل الفلسطينية في كل من غزة والقاهرة وعقدت جولة حضرها ممثلو الفصائل الـ ١٣ في أواخر أغسطس ٢٠٠٢ لمتابعة إستراتيجية العمل الوطني وتقريب وجهات النظر حول نقاط الخلاف(٣)،

و- لكن هذا الحوار تأثر بجملة تداعيات منها:

١- استمرار اعتقال أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لدي سجون السلطة والذي أثر على تشكيل القيادة الفلسطينية الموجودة والتي من بينها الأمناء

---

(١) د. أحمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق، ص ١١٨

(٢) رجب الباسل، هدنة الفصائل الفلسطينية هل هي مقدمة لإنجاح فرص حكومة شارون؟، مرجع سابق، ص ١٩٧، ١٩٨

(٣) د. احمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق ص ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٢

العاملون للفصائل الفلسطينية وأيضاً قيام أجهزة الأمن الفلسطينية بإعتقال خمسة عشر فلسطينيا بينهم تابعين لحماس.

٢- رفض الفصائل الفلسطينية بسيناريو "غزة وبيت لحم أولا" الذي تبناه وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك بينيامين بن اليعازر والذي استهدف التوصل إلى حل أمني جزئي على افتراض أنه يوصل إلى حل سياسي يعتمد افتراضه على انسحاب مرحلي مع وقف مسبق من جانب واحد لكل العمليات المقاومة التي تنطلق من غزة وبيت لحم إلى داخل إسرائيل [١].

٣- الانقطاع وعدم التوصل إلى نتائج بسبب استمرار اللاعتداءات الإسرائيلية بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية التي وصلت إلى وقف أي اتصال بعرفات والدعوة إلى تغييره وإلى اجراء إصلاح إداري وسياسي وأمني يلبي الشروط الإسرائيلية [٢]

وفي المرحلة التالية من الحوار بعد وفاة الرئيس عرفات تم التوصل إلى إعلان القاهرة في ١٧ مارس ٢٠٠٥ تضمن ستة بنود بحضور الرئيس عباس أبو مازن والفصائل الفلسطينية الإثني عشر[٣] ولكن تلك الفترة خارج نطاق الدراسة.

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ٣١٤، ٣١٥

(٢) د. احمد ثابت، العلاقة بين فصائل المقاومة، مرجع سابق ص ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٢

(٣) د. حسن أبو طالب، الانتفاضة وعملية التسوية خبرة الأعوام الأربعة، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥

المطلب الثاني :على الصعيد الاقتصادي

تعرض الجانب الفلسطيني لخسائر إقتصادية فادحة خلال فترة الدراسة يمكن تناولهـا من خلال جانبين أولهما الممارسات الاقتصادية التى أقدمت عليها الحكومة الإسـرائيلية ضـد الفلسطينيين، وثانيهما : اظهار حجم الخسائر التي تعرض لها الجانب الفلسطيني.

أولاً ــ الإجراءات الإسرائيلية وتتمثل في ما يلي:

(أ) التشجيع على الهجرة:

فى مواجهة الانتفاضة واصلت الحكومة الإسرائيلية تشجيع الهجرة اليهودية لمواجهـة ما يسمى بالخطر الديموجرافي الذي أصبح بمثابة قنبلة موقوتة في عمق الكيـان الإسـرائيلي بفضل النمو السكاني الفلسطيني المطرد مقارنة بالنمو الإسرائيلي وذلك من خلال الآتى :

١- فتح شارون مع بداية توليه السلطة في عام٢٠٠١ إسرائيل أمام أكبر عـدد مـن اليهود من كافة أنحاء العالم، وأسس خطة "بساط شارون" بهدف جـذب واسـتجلاب مليـون يهودي إلى إسرائيل خلال عشر سنوات مما يؤهلها بأن تكون الدولة ذات الغالبية اليهودية عام ٢٠٢٠، وطبقاً للخطة وصل إلى إسرائيل عـام ٢٠٠١ حـوالي٦٣٣ر٤٤ مهـاجر يهـودي و٥٣،١٦٨عام ٢٠٠٢ و٤٢،٦٥٢عام ٢٠٠٣ (١)

٢- الترويج للأفكار الصهيونية التى تقول بأن فلسطين يمكن شراؤها مشيرين إلى أن أمريكا قامت بشراء فلوريدا من أسبانيا وألاسكا من روسيا ولويزيانا من فرنسا، هذا مع طرح الصهيونية أنها ستقيم دولة للشعب اليهودي بأسره مما يعني عملية نقل السكان اليهود يمكن أن تستمر حتى يتم نقل كل يهود العالم(٢)،

٣- استغلال الأزمات الاقتصادية التي شهدتها عدد مـن دول العـالم خاصـة مثـل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وارتفاع معدل الجريمة في جنوب أفريقيا لتشجيع اليهود فـي تلك الدول للهجرة إلى إسرائيل، كما استغلت اسرائيل أيضاً التفجيرات التي وقعت في تركيـا وفرنسا ضد المعابد اليهودية لتشجيع الهجرة إلى إسرائيل (٣)

٤ - عرض مجموعة من الحوافز على اليهود في الخارج لتشجيعهم للهجرة مثل منح قرض إسكاني للمهاجرين الجدد في إطار التزام حكومي بتمكينهم من شراء وحـدات سـكنية

---

(١) مها عزت، خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول،، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥، ص ص ١١٢، ١١٤، ١١٥

(٢) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان حتى إنتفاضة الأقصى، مرجع سـابق، ص ص ٧٦، ٧٧، ٧٨

(٣) مها عزت، خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص ص ١١٢، ١١٣

جديدة واندماجهم في المجتمع الإسرائيلي(١) بالإضافة إلى منح ٢٥٠٠ دولار أمريكي لكل أسرة يهودية تقوم بالهجرة ومرتب شهري لكل مهاجر يهودي لمدة ستة أشهر وإعفائه من الجمارك وإيجاد عمل ملائم له داخل إسرائيل (٢)

لكن هذا الطابع القومي لإسرائيل كدولة للشعب اليهودي يجعل من إسرائيل دولة دينية في المقام الأول تقوم على الحقائق الدينية المطلقة، وبالتالى يتعذر تليينها وتطويعها سياسياً لأن السياسي في إطار الدولة الدينية هو الذي يمكن تطويعه وفقاً لمتطلبات وحقائق الدين وليس العكس، ومن ثم فطالما إستمر هذا الطابع الديني للدولة هو الطابع المسيطر فلا يمكن تحقق نتائج إيجابية بين اليهود وغير اليهود، وفي النهاية ستظل هذه الإشكالية قائمة مع تنامي القوي الدينية المتطرفة في إسرائيل الأمر الذي يضع ديمقراطية النظام الإسرائيلي على المحك(٣).

(ب) الحصار الخارجي والداخلي ومنع التجول

تعرضت الاراضى الفلسطينية المحتلة لحظر داخلى وخارجى على النحو التالى :

١ - تحت ذريعة الأمن عزلت إسرائيل المدن والقرى الفلسطينية بوضع الحجارة والأتربة والكتل الخرسانية في الشوارع الرئيسية على مداخل ومنافذ كل مدينة وقرية كما قامت بحفر الخنادق ووضع الأسوار الأسمنتية والشائكة حول بعض المدن الفلسطينية(٤)

٢ - جعلت اسرائيل من الضفة نموذجاً مشابه لنظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا أثناء فترة التمييز العنصري باغلاق الحدود الفلسطينية مع مصر والأردن ومنع مائة وعشرين ألف فلسطيني من أداء عملهم في إسرائيل(٥) وإغلاق الممر الآمن الذي يربط القطاع بالضفة ومطار وميناء غزة وقامت بتقسيم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق منفصلة(٦) وفرض منع التجول على المدن الفلسطينية مما نتج عنه تقييد حركة أكثر من أربعين ألف فلسطيني بهدف حماية الوجود غير القانوني لحوالي أربعمائة مستوطن يعيشون في بؤر وسط مدينة الخليل الأمر

---

(١) إفرات فايس، الحكومة تضر بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣، ص ص ١٠١، ١٠٢

(٢) مها عزت، خطة بساط شارون بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص ص ١١٤، ١١٥

(٣) أ.د. محمد سعد أبو عامود، القضايا والاشكاليات التي تواجه إسرائيل بعد سبعة وخمسين عاماً، مرجع سابق، ص ١٥٣

(٤) فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ منذ انتفاضة الأقصى (سبتمبر ٢٠٠٠- سبتمبر ٢٠٠٢) رسالة ماجستير، إشراف د/أحمد الرشيدي (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤) ص١٥٤

(5) Cbris hedges ,The New Palestine Revolt, Op.cit.,pp.128-129.

(٦) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٤)، ص ٢١٩.

الذى تسبب فى تعطيل الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل في المنطقة التـي يفرض عليها [١]

٣- الاستيلاء على عدد من المدارس لاستخدمها كمراكز عسكرية واغلاق المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة حيث أغلقت اسرائيل مؤسسة بيت الشـرق التـي ترمـز للسلطة الفلسطينية في المدينة، وصادرت محتوياته بالإضافة إلى ثمان مؤسسات أخرى بحجة عدم سدادها للضرائب، كما منعت الفلسطينيين من أداء فرائضهم الدينية مسلمين ومسيحيين من خلال منع المسيحيين من الوصول إلى كنائس القدس وبيت لحم في الأحياء المسيحية، وأيضـاً منع الفلسطينيين الأقل من ٤٥ سنة بالصلاة في المسجد الأقصى أو السفر للخارج للحج[٢].

(ج) تجريف الأراضي الزراعية:

قامت قوات الاحتلال منذ بدء الانتفاضة بحملة تدمير وتجريف منظمة وغير مسـبوقة استهدفت الأراضي الزراعية الفلسطينية شملت اقتلاع الأشجار وتدمير المحاصيل الزراعيـة واتلاف سطح التربة المهيأة للزراعة مع منـع المـزارعين دون الوصـول إلـى أراضـيهم والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي بعد طـرد الفلسـطينون منهـا[٣] واتضـحت خسائرذلك على النحو التالى :

١- بلغ عدد أشجار الزيتون التي تم اقتلاعها في عام ٢٠٠٢ فقط إلى أربعمائة ألـف شجرة زيتون، كما قامت بتدمير آبار المياه في الأراضي الزراعية في قطاع غـزة وتـدمير إمدادات المياه والكهرباء والإتصالات والطرق[٤]

٢- وصل إجمالي ما جرفته قوات الاحتلال منذ بدء الانتفاضة إلى أكثر من ٢٢ ألف دونم في قطاع غزة وحده مما نتج عنه تحويل آلاف الدونمات الزراعية إلى أراضي جـرداء فضلاً عن اهلاك الثروة الحيوانية والداجنة[٥]، ومع قيام الحكومة الإسرائيلية بشـق الطـرق الإلتفافية لربط المستوطنات ببعضها البعض قامت بتجريف أكثر من ٣١٧٣٠ دونم معظمهـا أراضي زراعية[٦]

---

(١) فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩منذ انتفاضة الأقصـى حتى سبتمبر ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٥٦

(٢) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، ص ص ١٧٦، ١٨٠

(٣) المرجع سابق، ص ١٥٨

(٤) مخسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢، ص ١٧٦

(٥) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٠

(٦) رشا حمدي الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات، مرجع سبق ، ص ١٩٣

٣- شملت أعمال التجريف المناطق القريبة من الطرق الجانبية التي يسلكها المستوطنون وقوات الاحتلال، وفي محيط المستوطنات والطرق المؤدية إليها، والشريط الحدودي بين شرق غزة وإسرائيل، حيث تم تدمير آلاف الدونمات من الاراضى الزراعية(١).

د - هدم المنازل والعمارات السكنية

قامت قوات الاحتلال بعمليات هدم وتدمير للمنازل بشكل غير مسبوق كالتالى:

١- امتدت عمليات الهدم إلى الورش الصناعية والمحلات التجارية في الضفة والقطاع

٢- تقسيم المنازل التي تخضع للتدمير إلى فئتين الأولى فئة المنازل المشيدة بدون ترخيص، والفئة الثانية لدواعي أمنية وعسكرية وهي تمثل غالبية المنازل التي تم تدميرها وتنقسم فئة الدواعي الأمنية إلى أربع فئات هي إما لأنها منازل عائلات منفذي العمليات المسلحة، أو تلبية لاحتياجات أمنية مثل بناء طرق جديدة، أو زعم إستخدامها من قبل مسلحين فلسطينيين لشن هجمات على الإسرائيليين، أو أنها تقف في سياق العمليات العسكرية(٢).

٣- الاستيلاء على المنازل السكنية التي تكون قريبة من نقاط التماس أو قريبة من المستوطنات والطرق الالتفافية المؤدية إليها (٣).

(هـ) إنشاء الطرق الالتفافية والجدر العازلة :

ومع كل هذه الممارسات إتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى نوع آخر من سياسة الآبارتهيد والتى وضحت أطروحاته في عزل المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع وصولا إلى بناء صور من أجل هذا العزل(٤) من خلال الآتى :

١- نشر أكثر من مائة وسبعين حاجزاً أسمنتياً على الطرق الرئيسية الفرعية داخل البلدات والمدن الفلسطينية بينها مائة وثلاثين حاجزا في الضفة الغربية وحدها

٢- تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية من خلال ١٧٤ مستوطنة تحوطها المناطق الأمنية والطرق الالتفافية ومراكز الجيش والشرطة المختلفة

---

(١) فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ منذ انتفاضة الأقصى حتى سبتمبر ٢٠٠٢، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ص ٢٦١، ٢٦٠

(٢) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة الدولية لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، ص ص ٢١٨، ٢٢٠

(٣) فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، منذ انتفاضة الأقصى وحتى سبتمبر ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٥٥، ٢٥٦

(٤) د. عبد الله بلقيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٤) ص ١٤٨

٣- إقامة سياجاً عالياً نحو قطاع غزة يتوغل في الأراضي الفلسطينية لمسافة ما بين ٢ إلى ٥ ك م٢، وشرعت لبناء سور آخر نحو الضفة الغربية لمسافة ثلاثين كيلو مترا مربعا(١)

ثانيا: الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني

أ- ارتفاع حجم الخسائر الاقتصادية :

ارتفعت حجم الخسائر التى لحقت بالاقتصاد الفلسطينى لعدة أسباب أبرزها أن الانتفاضة جاءت فى وقت شهدت فيه الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ترديا (٢) تزامن مع صعوبة حصول السلطة على الدعم المالي من الدول المانحة وفق تعهدات أوسلو بسبب مخاوف من توجيه هذه الأموال لدعم المنظمات الفلسطينية التي تشن عمليات مسلحة ضد إسرائيل (٣)، بالاضافة الى تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل الأمر الذى زاد من حجم الخسائر الاقتصادية التى كانت على النحو التالى :

١- الحاق خسائر باستثمارات السلام التي تمولها الجهات الدولية الكبرى المانحة والتي تمت بعد اتفاق أوسلو حيث طرحت منظمات متعددة الجنسيات حكومية وغير حكومية ووطنية ودولية نحو ثلاثة مليارات دولار منذ عام ١٩٩٤ لانعاش عملية السلام من خلال مشاريع اقتصادية متنوعة، ومن مثال ذلك كازينو أريحا الذي قصفته القوات الاسرائيلية وحصد حتى اغلاقه في أواخر نوفمبر ٢٠٠٠ ملايين الدولارات شهرياً لمصلحة مستثمريه الفلسطينيين من القطاع الخاص وشبه الرسمي وشركائهم النمساويين، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مجموعة من المصالح الجديدة كالفنادق والمنتجعات وشركات الإعلان والاتصالات التي تمت بفضل استثمارات رأسمالية كبرى تعرضت للخسائر مع اندلاع الانتفاضة (٤)

٢-تعرضت الخدمات الأساسية من الكهرباء والبضائع والوقود والمياه للنقص بسبب تحكم إسرائيل فيها، وقدرت الأمم المتحدة الخسائر التي يتعرض لها الفلسطينيون بحوالي ٣,٤ مليون دولار في اليوم، وزاد من الخسائر قيام إسرائيل بتجميد كل الضرائب والتعريفات والموارد التي تمنحها للسلطة الفلسطينية طبقا لاتفاق أوسلو (٥)

---

(١) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، ص ص ١٧٦، ١٨٠

(٢) د. محمد السيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)،مرجع سابق ص ١٠٤

(٣) قيس عبد الكريم وتيسير خالد وصالح زيدان، عشية الانتفاضة، مرجع سابق ص ص ٢٦، ٢٧

(٤) سليم تمارى وريما حمامي، انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص، مرجع سابق،ص ص ١٥، ١٦

(5) Cbris Hedges , The New Palestine Revolt , Op.cit.,pp.128-129-130.

٣- ارتفعت نسبة البطالة من أقل من ١١% إلى نحو ٣٠% وبلغ عـــدد الفلســـطينيين المتأثرين من هذه الخسائر الفلسطينية إلى حوالي ١٣٧٠٠٠٠ نسمة إلى ٤٥,٥% من مجموع السكان، ولم يستطع الفلسطينيون الصمود في وجه تلك الخسائر الاقتصـــادية إلا مـــن خـــلال سلاحهم السري الذي يكمن تحديداً في اقتصادهم البسيط وهى إحدى إستراتيجيات البقاء التـــي طورتها العائلة الفلسطينية طوال السنوات الخمس عشرة السابقة على الانتفاضة[١]

٤- تعرض عدد كبير من الآبار والخزانات في المناطق الريفية للتـــدمير،كما عانـــت القرى الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية من نقص المياه للإغلاق المتكرر للمحابس الرئيسية بشبكات المياه[٢]،

٥- استفحلت أوضاع الفقر حتى وصلت إلى ٧٠% وبلغ عـــدد الفلســـطينيين الـــذين يتلقون معونات غذائية وغيرها من أشكال المساعدات الإنسانية العاجلة من مصـــادر مختلفـــة لاسيما الأونروا أو برنامج الغذاء العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية ١,٨ مليون شـــخص هذا بالإضافة إلى أنه في وسط هذه المحنة قام المستوطنون بسرقة محاصيل الزيتون في بعض المناطق الفلسطينية[٣].

٦- تعرض حوالي مليون طالب فلسطيني في مرحلة رياض الأطفال وحتى الجامعـــة من تعطل كامل عن الدراسة خلال مارس وإبريل ٢٠٠٢ مع فقدان هؤلاء الطـــلاب لملفـــاتهم وأوراق إمتحاناتهم [٤] كما عانى حوالي ٢٢% من الأطفال تحت سن العشرين من سوء التغذية الحاد والمزمن بينما عانى عشرون في المائة من الأنيميا الناتجة عن نقص الحديد وعدم توافر الأدوية وعدم القدرة على الوصول إلى المراكز الطبية [٥]

٧- تم إغلاق عشرات المطاعم ومحلات صناعة وبيع النجف الشرقية في مدن بيـــت لحم وأريحا ورام الله والقدس وتسريح معظم العاملين بها، كما تم تعطيل شبكة قطـــاع النقـــل والمواصلات الفلسطينية وتوقف آلاف المركبات والشاحنات المستخدمة في نقـــل المـــواطنين الفلسطينيين بالإضافة إلى تدهور قطاع الصيد [٦]

---

(١) سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص، مرجع سابق، ص ص ١٦، ١٧

(٢) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة ٢٠٠٣، ص ص ١١١، ١١٢

(٣)المرجع السابق ص ٢١٢

(٤) د. محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير (القـــاهرة : مكتبـــة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦) ص ٣٧

(٥) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة ٢٠٠٣ مرجع السابق ص ٢١٣

(٦) فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ منذ انتفاضة الأقصـــى وحتى سبتمبر ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ١٥٩ : ١٦٢

ب- ارتفاع عدد الشهداء والمنشآت المدمرة

١- بلغ عدد شهداء الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني خلال خمس وثلاثين شهراً إلى ألفين وسبعمائة بينهم ٤٩٠ طفلاً و١٨٠ من النساء ومن بين هؤلاء الشهداء ٧٣٢ استشهدوا نتيجة القصف فيما استشهد ١٨٥ نتيجة الاستهداف و٧٦ آخرين غير مستهدفين وذلك في عمليات غير قانونية أيضاً شمل الرقم ٩٥ منهم استشهدوا نتيجة العراقيل التي وضعها الاحتلال على الحواجز العسكرية والتي بلغت ١٦١٧ حاجزاً ونقطة عسكرية جديدة خلال خمس وثلاثين شهراً، كما أشارت الإحصائية الصادرة من مركز الإعلام الفلسطيني أن من بين الشهداء ٤١ شهيداً سقطوا نتيجة اعتداءات المستوطنين و ٥٥٣ شهيداً من طلبة المدارس والجامعات و ٢٢٠ من الناشطين في الحركة الرياضية و٩ شهداء من الإعلاميين والصحفيين و ٢٥ شهيداً من أفراد الطواقم الطبية والدفاع المدني، وخلال تلك الفترة بلغ عدد الجرحى ٣٦٧٤٢ مصاباً من بينهم ٤١٤٠ من طلبة المدارس والكليات والجامعات، وبلغ عدد المعتقلين ٧٣٨٩ أسيراً موزعين في ٢٢ سجناً ومعسكر إعتقال من بينهم ٩٤٢ من طلبة المدارس والجامعات و ١٢١ معلماً، وبلغ عدد الأسيرات ٨٠ أسيرة وبلغ عدد الإنتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين ٤٧٣ إعتداء ما بين إستشهاد وإصابة وإعتقال وإحتجاز وتقييد حركتهم أثناء تغطية الأحداث(١).

٢- تعرضت ٥٥٣ من المنشآت الحكومية والمقرات العامة لأضرار متفاوتة بين تدمير كلي وأضرار بالغة وجزئية بينها ٢٨٢ مدرسة تعرضت للقصف و١٥ مديرية ومكاتب تربية وتعليم، فيما حولت قوات الاحتلال ٤٣ مدرسة إلى ثكنات عسكرية مع اغلاق تسع مدارس وجامعتين وتعطيل الدراسة في ١١٢٥ مدرسة ومؤسسة تعليم عالي، وتدمير حوالي ٧١٢٩ منشأة صناعية وتجارية تدميرا كاملا ما بين ورش صناعية ومحلات(٢)

---

(١) ملف خاص عن انتفاضة الأقصى لمرور ثلاث أعوام عنها ، موقع المركز الفلسطيني والإعلام على الإنترنت

- http://www.palestine-info-info/arabic/spfiles،4th،4thyear،intefada4.htm

(٢) الفلسطينيون يفترشون الأرض وقوات الاحتلال تهدم ٤٠٠٠ منزل ــ مركز الإعلام الفلسطيني على النت ملف خاص عن الانتفاضة

- http://www.palastine-info0info-arabic/spfiles،4thyear/intefaday.htm

المبحث الثاني
أثر الانتفاضة على الجانب الإسرائيلي

رغم قوة الجانب الاسرائيلى العسكرية بالمقارنة بالجانب الفلسطينى تعرض الداخل الاسرائيلى لمجموعة من التغيرات السياسية نظرا لتطور أحداث الانتفاضة والتغيرات التي ارتبطت بها على الصعيد الإقليمي والدولي حيث أحدثت هذه التطورات تأثيراً على النظام الاسرائيلى من خلال مجموعة من الضغوط من خلال التأثير على شرعية حكومة باراك ومن بعده حكومة شارون وقد استجابت اسرائيل لهذه الضغوط والتأثيرات أثناء الانتفاضة وأقدمت على بعض الخطوات التي لم تكن متوقعة.

المطلب الأول : على الصعيد السياسي

كانت تداعيات الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي كثيرة حيث عمقت من التناقضات القائمة وربما خلقت تناقضات لم تكن مطروحة في ذلك الوقت، وفرضت العديد من الأسئلة والاشكاليات حول قضايا هامة تتعلق باراكان النظام السياسى الإسرائيلي والدولة والمجتمع على السواء حيث امتدت تداعياتها على الداخل الإسرائيلي بسرعة انتشارها ووصولها إلى فلسطينى ٤٨ الأمر الذي أوجد حالة من الذعر والقلق في المجتمع الإسرائيلي، وبرزت مخاوف من احتمال اندلاع حرب جديدة في المنطقة، ومخاوف أخرى من تفكك المجتمع الإسرائيلي من جراء الانقسام حول الموقف الواجب اتخاذه إزاء فلسطينى ٤٨ وإزاء الانتفاضة ثم إزاء مستقبل التسوية السلمية الأمر الذي أدى إلى ان الرأي السائد في إسرائيل أصبح هو أن الفشل السياسي لباراك وسياساته الخرقاء هي التي أدت إلى انفجار الانتفاضة والى نهاية حكومته ذاتها [(١)] ويمكن تناول الآثار على الصعيد السياسي الإسرائيلي من خلال الآتي :

أولاً: تراجع وهزيمة اليسار الإسرائيلي:

امتدت تداعيات الانتفاضة السلبية على اليسار الإسرائيلي على النحو التالى:

(أ) إجراء انتخابات برلمانية مبكرة وسقوط حكومة باراك:

تسببت الانتفاضة فى سقوط باراك واجراء انتخابات مبكرة على النحو التالى :

١- مع تفجر الانتفاضة اندلعت الانشقاقات داخل الائتلاف الحاكم بقيادة باراك وفقد أغلبيته البرلمانية حيث انسحب أربعة أحزب من إئتلاف حكومته المكون من سبعة أحزاب، وتظاهر ثلاثة منهم ضد ما أشيع عن تنازلات قدمها أثناء مفاوضات كامب ديفيد٢ مع

---

(١) د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١، ص ١١٩

الفلسطينيين[1] صاحب ذلك تزايد صعود آرئيل شارون إلى الحكم الذى كان يحاول اعادة الدفة إلى حزبه الذي يعانى من هزيمة نتنياهو الكبيرة أمام باراك في انتخابات ١٩٩٩، وانسحاب نتنياهو من الحياة السياسية وأتاح الاندلاع المفاجيء للانتفاضة الفرصة لشارون لتقديم نفسه إلى الشارع الإسرائيلي كبديل عن إيهود باراك الذي تآكلت مصداقيته لدى الإسرائيليين والفلسطينيين فى وقت لم يكن يخطر ببال الغالبية في إسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة أن شارون سيصبح رئيساً للوزراء[2]

٢- بعد عودته من كامب ديفيد ٢ أقدم باراك على سيناريو تتضمن إما ترميم إئتلاف الحاكم وفرض ما طرح في كامب ديفيد٢ بعد درجة محسوبة من التصعيد العسكري، أو تشكيل ائتلاف حكومي مع الليكود، وتجميد عملية التسوية النهائية بقوة السلاح، لكن شارون رفض المشاركة فى تشكيل حكومة وطنية يتولى فيها منصب وزير الخارجية لإدراكه أن تردى الأوضاع الأمنية فرصة لخوض الانتخابات والفوز بها، وفي المقابل لم يجد باراك مفرا من تقديم استقالته في العاشر من فبراير ٢٠٠١ والاتفاق على أجراء الانتخابات في فبراير ٢٠٠١، وفي محاولة أخيرة ساند باراك تعديل قانون الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء ليسمح لغير أعضاء الكنيست بترشيح أنفسهم للمنصب، وذلك حتى يفتح الباب أمام نتنياهو لترشيح نفسه حيث كان الأخير قد إستقال من عضوية الكنيست في أعقاب هزيمته فى انتخابات مايو ١٩٩٩ ورفض ترشيح نفسه بسبب رفض طلبه الخاص بأن تشمل الانتخابات شقى السلطة التنفيذية والتشريعية أي تجرى انتخابات تشريعيه أيضا وهو الأمر الذي رفضته الأحزاب الدينية وتحديدا حزب شاس وأيضا الأحزاب العربية خشية تراجع حصتها البرلمانية[3]

٣- رفض باراك الانسحاب لصالح شيمون بيريز الذي أظهرت إستطلاعات الرأي بأنه من الممكن أن يخوض معركة انتخابية متكافئة مع شارون، وحاول بيريز أن يحصل على تأييد عشرة أعضاء من حزب ميرتس ليعلن ترشيحه إلا أن الانقسامات التي عصفت بحزب ميرتس حول هذا الأمر منعت الحزب من تأييد وتزكية بيريز، بالإضافة إلى أن باراك خسر الأصوات الفلسطينية داخل إسرائيل احتجاجاً على سياسته حيث قتلت الشرطة الإسرائيلية

---

(1) Don Peretz , Rebecca kook, and Gideon Doron , kenesset election 2003 : Why Lucid regained its political Domination and Labor continued to fade out,Op.cit.,p590.

(٢) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، في د. عماد جاد (محرر)؛ انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص ١٢٤

(٣) د. عماد جاد، حكومة شارون : مستقبل التسوية والإستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ٨١٧

قرابة ثلاثة عشر من فلسطينى ٤٨ عندما تظاهروا سعياً لمؤازرة فلسطيني الضفة وغزة وهو الأمر الذي ساهم في فوز شارون بنسبة ٦٢,٥% من الأصوات (١)

٤- خسر باراك الانتخابات على رئاسة الوزراء بفارق ٢٥% من الأصوات أمام شارون الذي كان يعتبر على الرغم من تاريخه السياسي الطويل غير ذي شعبية وفقد ٤٦% من عدد الأصوات التي كانت قد حصل عليها في عام ١٩٩٩ (٩٦٧٧٦ صوتاً في ٢٠٠١ في مقابل ١,٧٩ مليوناً في عام ١٩٩٩) مما دفعه إلى الإستقالة من رئاسة حزب العمل وإعتزال الحياة السياسية خاصة بعد أن أصبح واضحاً أن الكثير من الناخبين أبقوا أصواتهم لشارون ليس رغبة فيه بقدرما هو لرغبتهم في اسقاط باراك (٢) الذى خسر نسبة كبيرة من الأصوات في المناطق الجغرافية التي تعد معاقل تقليدية لحزب العمل إذا ما قورنت بما حققه في انتخابات ١٩٩٩ حيث حصل على ٥٢% من الأصوات في تل أبيب في مقابل ٦٥% و ٧٥% في الكبيوتز في مقابل ٩٣% عام ١٩٩٩ كما سعت الأحزاب الدينية إلى تعبئة مؤيديها لانتخاب شارون وهو ما حدث بالفعل حيث صوت أكثر من ٩٠% من المعسكر الديني ضد باراك مثلما فعلوا في ١٩٩٩ (٣).

٥- كان إنطلاق الانتفاضة له تأثير سلبى على شعبية باراك فبعد حوالي أسبوعين على انطلاقها أعرب ٤٦% من الإسرائيليين عن تأييدهم لانتخاب نتنياهو مقابل ٣٠% لباراك واستمرت شعبيته في الهبوط لتصل إلى ٢٢% في يناير ٢٠٠١ مقابل ٥٠% لشارون، وأعربت في مارس ٢٠٠١ نسبة من ٧٠% عن اعتقادها بأن الانتفاضة قد أسهمت في انتخابات شارون، فيما قال ٤٤% بأن الوضع الأمني قد كان من القضايا الأهم في قرار الانتخاب فيما أشارت نسبة من ٣٠% إلى أن مفاوضات السلام كانت العامل الأهم في قرارها(٤)

---

(١) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، مرجع سابق،ص ص ١٣٦، ١٣٧

(٢) إيمان حمدي، الانتخابات الإسرائيلية محددات ومؤشرات التصويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤ ابريل ٢٠٠١، ٨٢

(٣) المرجع السابق، ص ٨٦

(٤) د. خليل الشقاقي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠ – ٢٠٠١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢) ص ص ١٢٤، ١٢٥

(ب) **نشوب الأزمات داخل حزب العمل** : ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١- حاول باراك الابقاء على إئتلاف حكومي موسع من ناحية والتقدم في عملية السلام من ناحية أخرى، ولكن اندلاع الانتفاضة كان نقطة فاصلة فيه حيث أصبح قيام الحكومات في إسرائيل وسقوطها مرهونا بالتطورات على مسار التسوية السلمية عموماً وعلى المسار الفلسطيني بصفة خاصة فقد أجبرت ضغوط المسار الفلسطيني اسحق رابين أن يذهب إلى أوسلو عام ١٩٩٣ بينما أدت مؤثرات هذا المسار إلى اغتياله في ١٩٩٥، وفي ١٩٩٦ خسر شيمون بيريز الانتخابات أمام نتنياهو لأنه فشل في التعامل مع تحضيرات عملية السلام على أكثر من مسار، وكان أخطرها ما حدث على الجبهة اللبنانية عشية الانتخابات، وجاء نتنياهو لتحقيق الأمن والسلام وفرضت عليه تداعيات التسوية توقيع إتفاق الخليل ثم واي ريفر فإنفرط عقد إئتلافه الحاكم وانهزم في انتخابات مبكرة، وهو الأمر الذى حدث للعمل أيضا تحت قيادة باراك (١)

٢- مع خروج إيهود باراك المهزوم من حزب العمل دخل الحزب في صراع عنيف بين المتنافسين على زعامته خلفا له، وتجسد هذا الخلاف أولا حول الموقف من حكومة الوحدة الوطنية التي كان شارون قد سعى لتأسيسها بعد فوزه في الانتخابات داعياً حزب العمل للمشاركة فيها، وبينما تزعم إبراهام بورج رئيس الكنيست جبهة المعارضين لدخول الإئتلاف قاد شيمون بيريز الرئيس المؤقت لحزب العمل آنذاك الجبهة الأخرى الداعية للمشاركة فيه وحتى بعد أن حسم الحزب قراره ووافق على دخول الائتلاف، لكن محاولات إخراج الحزب من الحكومة لم تنقطع وقاد هذه المحاولات مجموعة كل من حاييم رامون وشلومو بن عامي وداليا اينسك التى تبنت فكرة الفصل الأحادي الجانب واستدعاء قوات دولية لحراسة الحدود، أما المجموعة الثانية ضمت : افرام سينيه وبنيامين بن اليعازر وشالوم شمعون وشيمون بيريز وجمعيهم يرفضون فكرة الخروج من الحكومة وفكرة الفصل الأحادي الجانب، ونتيجة لهذا الصراع المحتدم بين الجانبين تمت انتخابات رئاسة الحزب في الرابع من سبتمبر ٢٠٠١ على أمل إعادة التماسك للحزب من جديد إلا أن هذه الانتخابات زادت من اضعاف الحزب حيث إتهم بنيامين بن اليعازر منافسه إبراهام بورج بأنه زور الانتخابات التي كانت نتائجها تشير إلى فوز بورج بفارق ضئيل من الأصوات بلغ قرابة ألف صوت وأعيدت الانتخابات بالفعل في ٢٦ ديسمبر ليفوز بن اليعازر بنسبة ٥٢% من الأصوات عاكساً بذلك إتجاه الكتلة الرئيسية داخل الحزب نحو التقارب مع سياسات ومواقف الليكود ضد الفلسطينيين (٢)

(١) د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢٥

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨٢

٢- ارتبط مصير الحركة بمصيرحزب العمل بسبب الصلة الإيديولوجية لحركة السلام الآن بحزب العمل، ومن ثم كان الإنهيار الذي لحق به أيضا لحق بها، كما أدت مشاركة حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية التي تلت فوز شارون بالانتخابات إلي زيادة موقف حركة السلام الآن صعوبة حيث أن معارضتها في هذه الحالة ستكون موجهة ولو بشكل جزئى ضد حزب العمل الذي ترتبط به [(١)]

٣- كشفت الانتفاضة أكذوبة معسكر السلام داخل إسرائيل وتستند تلك الرؤية إلى أن جماعات السلام الإسرائيلية وقفت كلها خلف ممارسات الحكومات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من قتل وتدمير كما لم يظهر أي صوت إحتجاج من زعماء معسكر السلام الإسرائيلي إبتداء من يوري افيري وكيجمي، وأنهم جميعاً ساندوا وفقاً لأغلب المراقبين قتل الفلسطينيين وإعادة إحتلال أرضهم وتدمير منازلهم لأن أمن إسرائيل هو الأعلى حسب تعبيرهم، كما أعلن أعضاء سابقون في معسكر السلام أنهم كانوا مخطئين في العمل من أجل السلام مع الفلسطينيين وأن الليكود كان على صواب بدعوته إلى تبني موقف أكثر تشددا إزاء الانتفاضة[(٢)].

(د) سقوط حزب العمل في انتخابات الكنيست ٢٠٠٣

كشفت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ عن تراجع غير مسبوق لحزب العمل الذي حصل في انتخابات ٢٠٠٣ على تسعة عشر مقعداً في الكنيست، وهو أقل عدد مقاعد يحصل عليها الحزب منذ انتخابات عام ١٩٤٩، وهى هزيمة دفعت متسناع في نهاية المطاف إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب في الرابع من مايو ٢٠٠٤، فيما تم اختيار شيمون بيريز كرئيس مؤقت لحزب العمل خلفا لمتسناع وجرى التمديد له لمدة عام إلى أن فاز عليه عامير بيرتس وأصبح هو زعيم حزب العمل[(٣)] وكان الحزب قد انسحب من حكومة شارون في ٢٠٠٢/١٠/٣٠ بهدف التقليل من التأثير الذي يحظى به شارون لدى الرأي العام الإسرائيلي الأمر الذي يقود إلى انتخابات مبكرة تكون فيها فرص اليسار أفضل[(٤)] لكن الحزب منى بالهزيمة فى الانتخابات لأن الرأي العام الإسرائيلي وقع فريسة لرؤية اليمين الرافضة

---

(١) د. جمال عبد الجواد، حركات السلام في إسرائيل: الصعود والهبوط بين مبادرة السلام والانتفاضة الثانية في نادية مصطفي (محرر)؛ إسرائيل من الداخل خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، أعمال المؤتمر الشباب السادس عشر للبحوث السياسية، ٢٨-٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الأول ٢٠٠٣) ص ص ٤٢٨، ٤٢٩

(٢) د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٩٥

(٤) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص ١١

للحل الوسط بالإضافة إلى تشرذم اليسار وغياب رؤية محددة له[1]وفشله في طرح بديل لسياسة شارون، كما أن أطروحات متسناع التي جعلت الكثير من الإسرائيليين يرون أن انتخابه سوف يكون خطراً على أمن إسرائيل حيث أن أطروحاته تضمنت أربع نقاط مدمرة إنتخابياً هي :

١- قول متسناع أنه سوف يحارب الإرهاب كما لو كان ليس هناك مفاوضات وسيفاوض وكأنه لا يوجد إرهاب، فقد رأي أغلبية الإسرائيليين هذا الشعار على أنه تناقض في السياسة الإسرائيلية تاريخياً حتى مع تلك السياسات التي تبنتها حكومات العمل السابقة أكثر من ذلك أن مشكلة الإرهاب (المقاومة الفلسطينية) يراها أغلبية الإسرائيليين على أنها ليست رد فعل على الأعمال الإسرائيلية بل يرونها طريقا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للقيادة الفلسطينية التي لا يمكن تجاهلها.

٢- وقف متسناع في وجه الاتفاق العام في إسرائيل وأعلن انه سيتفاوض مع عرفات على الرغم من فقدان عرفات مصداقيته بين الإسرائيليين منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد٢

٣- كان متسناع يرغب في بدء المفاوضات عند النقطة التي انتهت عندها مفاوضات طابا ذلك في الوقت الذي كان يرى كثير من الإسرائيليين أن إسرائيل عرضت بالفعل كل ما هي قادرة على تقديمه وأظهر متسناع أنه مستعد لتجاوز هذه الحدود كما طرح الليكود في نفس الوقت أن متسناع مستعد لعودة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل وهي الفكرة التي يعارضها عدد كبير حتى من دعاة السلام في إسرائيل.

٤- طرح متسناع أن أولى أولوياته كرئيس وزراء (حتى قبل بدء المفاوضات) هي الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وإزالة المستوطنات هناك وأنه في حال فشل المفاوضات سينسحب أيضاً من الضفة الغربية،وعلى الرغم من أن الانسحاب من جانب واحد كان مطروحاً للنقاش بين الإسرائيليين إلا أنهم رأوا في اقتراح متسناع مبررا كي تفشل المفاوضات المستقبلية حيث، أنه سيعطي الفلسطينيين كل ما يطلبونه، وبالتالي لن يقدموا في المقابل تنازلات أو حتى يقللوا من مستوى العنف، من هنا جاءت أطروحات متسناع مغايرة للوعي الإسرائيلي في ذلك الوقت مما أدى إلى سقوطه هو وحزبه بشكل مدوي[2].

وفقاً لكل هذه المعطيات كان من الطبيعي أن يخسر حزب العمل الكثير من أصوات فلسطيني ٤٨ وتدفع كل العوامل السابقة مجتمعة الحزب إلى حالة من التفكك خاصة مع تحول

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣ مرجع سابق، ص ٢٩٥

(٢) كاميرون بيرون، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣، انتصار اليمين المعتدل والوسط العلماني، مرجع سابق،ص ص ٢٦، ٢٧

الحزب إلى كيان سياسي غالبيته من المتشددين المؤيدين لخطة بن اليعازر الذي تمكن من إيصال عدد كبير من مؤيديه إلى المواقع المتقدمة في قائمة الانتخابات للكنيست، وأيضا لأن القيادات التي كان بوسعها إعادة الإتزان للحزب غادرته تاركة الساحة للمتصارعين الذين لم يستطع أحد منهم التفرغ لعملية بناء الحزب من جديد، بالإضافة الى تلك المحاولات الدؤوبة لتشكيل حزب إشتراكي ديمقراطي جديد بدعم واضح من عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين ومفكري حزب العمل السابقين مثل يوسى بيلين [١]،

ثانياً: صعود اليمين الإسرائيلي :

يمكن رصد ذلك من خلال مؤشرين هما :

(أ) اتجاه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد

نظر الرأي العام الإسرائيلي إلى الانتفاضة بإعتبارها عملاً عسكرياً ضد إسرائيل [٢] وكان أبرز تغيير شهده الرأي العام الإسرائيلي هو التحول الواضح نحو اليمين[٣] وفي إستطلاع للرأي أجرى في جامعة تل أبيب في شهر نوفمبر ٢٠٠١ تبين أن ٥٩% من اليهود الذين تم إستطلاع أرائهم إعتقدوا أن أمنهم الشخصى مهدد بدرجة عالية جداً، وأن ما نسبته ٦٢% إعتقدوا أن الانتفاضة تهدد الأمن الاسرائيلي، وبصفة عامة أصبح لا يوجد في إسرائيل شخص واحد لا يشعر بالأزمة بشكل مباشر[٤]، و تبلورت مجموعة من الاعتقادات الاسرائيلية كانت السبب إزاء التحول نحو اليمين وهي :

١- رأي الشارع الإسرائيلي في اللجوء الفلسطيني للسلاح تهديداً مباشراً لأمنه الشخصي وقد أسهم هذا الإحساس في خلق أجواء من الخوف العام على أمن الدولة ومستقبلها استغله اليمين الإسرائيلي للترويج بوجود تهديد قوي على وجود الدولة ذاته.

٢- تمكنت حكومة باراك من إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن الانتفاضة قد جاءت رداً على عرض إسرائيلي سخي وتنازلات كبيرة قدمت للفلسطينيين في كامب ديفيد٢ واستغل اليمين الإسرائيلي ذلك مؤكداً أن تلك التنازلات قد أضرت إستراتيجيا بإسرائيل وأنها لم تحظ على تأييد الأغلبية الإسرائيلية.

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٢٨٦

(٢) د. عماد جاد، تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٣٩١

(٣) د. خليل الشقاقي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأي العام اليهودي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (١٩٨٠ – ٢٠٠١) مرجع سابق، ص ١٢٢

(٤) صبحي عسيلة، الرأي العام الإسرائيلي في عماد جاد (محرر); الانتخابات الإسرائيلية٢٠٠٣، الأمن أولاً، مرجع سابق، ص ص ١٨٤، ١٩٦

٣- تولد إحساساً لدى الشارع الإسرائيلي بأن فرصة السلام تتضاءل بينما تعزز فرص الحرب ودفع هذا بالشارع الإسرائيلي إلى لوم حكومة اليسار والتحول نحو مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين.

٤- زيادة الإحساس المتنامي لدى الشارع الإسرائيلي بالتهديد وفقدان الثقة بوجود فرص لتحقيق السلام مع الفلسطينيين(١).

٥- تصدر قضية الأمن أولوية كبرى لدى الناخب الاسرائيلي وتفوقت على ما عداها من اعتبارات وهو ما يفسر تسامح الرأي العام الإسرائيلي إزاء فضائح الليكود المالية

٦- نجاح أحزاب اليمين في تقديم برامج انتخابية تلبي احتياجات الرأي العام الإسرائيلي المتطلع إلى مساندة كل من يعده بجلب الأمن عبر السلاح لا التفاوض مع الفلسطينيين(٢).

٧- لجوء الرأي العام الإسرائيلي إلى شارون الذي وعدهم بأنه قادر على سحق الانتفاضة (٣) والمصداقية التي تمتع بها نتيجة وفائه بوعده الذي قطعه على نفسه بأن لن يتفاوض مع الفلسطينيين تحت اطلاق النار، ورفضه المطلق لقاء عرفات أو الانصياع للضغوط الأمريكية للانسحاب من المناطق التي أعاد احتلالها.

٨- شعور الإسرائيليين بالخوف من حدوث حرب بين الولايات المتحدة والعراق وأن تقوم بغداد بقصف تل أبيب كما حدث عام ١٩٩١، ومن ثم كانت الرغبة في بقاء شارون نوعاً من الآمال تمنع العراق من ضرب إسرائيل خشية رد الفعل العنيف الذي يمكن أن يصدر عن شارون الذى لا يلتزم بخطوط حمراء.

٩- إدراك الإسرائيليين أن ايقاف العمليات المسلحة الفلسطينية الموجهة ضدهم يبدو مستحيلاً في ظل أي حكومة سواء من العمل أو الليكود إلا أن شارون المعروف بردوده الانتقامية كان يشبع لديهم شعوراً دفيناً بالرغبة في الانتقام حتى ولو لم يجلب لهم الأمن أو يردع الفلسطينيين عن المضي في عملياتهم المسلحة (٤).

١٠ - لكن بعض الإسرائيليين الذين يعيشون في بئر سبع رأوا أن توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين كان لأسباب أخرى غير الانتفاضة وهي :

---

(١) د. خليل الشقاقي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال مواقف الرأي العام اليهودي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (١٩٨٠ - ٢٠٠١) مرجع سابق، ص ص ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩

(٢) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص٢٤

(٣) صبحي عسيلة، الرأي العام الإسرائيلي في عماد جاد (محرر); الانتخابات الإسرائيلية٢٠٠٣، الأمن أولاً، مرجع سابق، ص ص ١٨٤، ١٩٦

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٨٧

*- أن أغلب الإسرائيليين باتوا على قناعة بأن انتقال الفلسطينيين للعيش في مكان آخر بعيدا عن الإسرائيليين يعتبر مطلبا هاما وحيويا، وأن نسب اليهود الراغبين في التعايش بسلام مع العرب في صفوف المجتمع الإسرائيلي أصبحت تتجه نحو الانخفاض بقوة وذلك طبقاً لدراسة أجرتها الجامعة العبرية.

*- أن بروز التوجه نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي يعود إلى حالة التخبط التي عاشها المجتمع الإسرائيلي منذ مقتل رئيس الوزراء إسحق رابين وتولي بنيامين نتنياهو الذي يعد أحد الداعمين للإتجاه نحو اليمينية في المجتمع الإسرائيلي أثناء رئاسته للوزراء ومجيء قوى التشدد اليميني بعدها لتتولى الحكم بعد إيهود باراك رئيس الوزراء الأسبق الذي لم يمكث في الحكم طويلاً في أعقاب اندلاع الانتفاضة، فقد كان نتنياهو يهتم ويسعى ببث الكراهية بين الشباب الإسرائيليين في سن ما بين ١٠ – ١٨ سنة ضد السكان العرب وأن هذه الثقافة من الكراهية التي بثها نتنياهو أثناء توليه الحكومة ساعدت كثيراً في التوجه الاسرائيلي نحو اليمين.

*- أن كافة الاتحادات والمؤسسات والنقابات الطلابية باتت تسيطر عليها اليمينية بصورة أصابت بعض الإسرائيليين بالذعر، حيث باتوا على قناعة بأن هذه التوجهات ستقتل ليس فقط فرص السلام مع العرب، ولكن أيضاً ستقتل التوجهات اليسارية داخل المجتمع الإسرائيلي، كما أن هذه التوجهات تجعل من المجتمع الإسرائيلي مجتمع عسكري يرغب في قتل عدوه ولا يقبل التفاهم معه وراغب في التوجه يمينا بقوة، وهو ما يظهر في العديد من شرائح المجتمع الإسرائيلي التي تتعامل مع العرب بصورة دورية وعلى رأسها العسكريون بالتحديد الذين يتعاملون بقوة مفرطة مع العرب، ويسعون إلى التنكيل بهم وقتلهم بلا رحمة وهو ما يعتبر نتيجة طبيعية للتربية السيئة لليمين الإسرائيلي الذي تزعمه شارون بعد نتنياهو(١).

(ب) اعادة إنتخاب شارون انتخابات ٢٠٠٣ :

دفع استمرار الانتفاضة شارون إلى إجراء انتخابات الكنيست في يناير ٢٠٠٣ وإن كانت تلك الانتخابات جاءت في أعقاب الجدل السياسي حول ميزانية إسرائيل إلا أن هذا الجدل حول تدهورالميزانية كان أيضاً بسبب الانتفاضة والتي ألحقت خسائر فادحة بالاقتصاد الإسرائيلي وهو ما يوضحه المطلب المخصص بذلك في الرسالة، فقد أرجع البنك المركزي الإسرائيلي أسباب الأزمة الاقتصادية لإسرائيل إلى عامل رئيسي وإن تواجدت عوامل أخرى

---

(١) شموئيل مناحم، لماذا نتجرف يميناً ؟، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٣ مارس ٢٠٠٥، ص ص ٩٨، ٩٩

بجانبه وهو تدهور الأوضاع الأمنية بسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية [١] واختلف حزب العمل الذي كان شريكاً في الائتلاف الحاكم حتى نهاية ٢٠٠٢ مع الليكود حول أولويات تقليص النفقات في مشروع ميزانية ٢٠٠٣، وانصب إقتراح الليكود على تقليص المخصصات الإجتماعية بينما رأي العمل مخصصات المستوطنات هي الأولى بالتخفيض بدلاً من تحميل الفقراء فاتورة الانتكاس الاقتصادي ومع رفض الليكود الإقتطاع من ميزانية الاستيطان أضطر حزب العمل إلى الانسحاب من الحكومة لتنهار حكومة الوحدة الوطنية [٢] الامر الذى دفع شارون في نوفمبر ٢٠٠٢ بحل الكنيست والدعوة لانتخابات عامة مبكرة بدلاً من قيامه بتشكيل حكومة يمينية ضيقة كان بوسعه أن يستكمل بها الفترة الباقية حتى حلول موعد الانتخابات في نوفمبر ٢٠٠٣ [٣] حيث أدى خروج حزب العمل من الحكومة إلى تقليص مقاعدها البرلمانية إلى خمسة وخمسين مقعداً من بين المائة والعشرين مقعداً أجمالي عدد الكنيست[٤]، وقبيل الانتخابات العامة حسم شارون زعامته على حزب الليكود بفوزه في انتخابات الحزب التي أجريت في ٢٠٠٢/١١/٢٩ بحصوله على ٥٥,٨% من أصوات ناخبين الليكود مقابل حصول منافسه بنيامين نتنياهو على ٤٠,٨% [٥] وكان نتنياهو قد هدد موقع شارون في الحزب حيث ظل يسبقه في إستطلاعات الرأي داخل الحزب في الفترة من يناير إلى إبريل ٢٠٠٢ ووصلت قوته ذروتها في مايو ٢٠٠٢ بنجاحه في إقناع اللجنة المركزية للحزب بالتصويت ضد إمكانية إعلان دولة فلسطينية في إطار أية اتفاقية على الرغم من معارضة شارون لهذا التوجه، لكن شارون استطاع خلال تسعين يوماً السابقة على الانتخابات من الفوز على نتنياهو مما مكنه من الإنصراف لمواجهة حزب العمل في الانتخابات البرلمانية وإعادة إنتخابه رئيساً للوزراء في حادثة هي الأولى منذ إعادة إنتخاب مناحم بيجين رئيساً للوزراء في عام ١٩٨١ والأكثر من ذلك أنه في مقابل فوز الليكود في انتخابات ١٩٨١ بفارق ضئيل عن العمل المنافس له بما

---

(١) إبراهيم سيف، قضايا الاقتصاد في الانتخابات، في د. عماد جاد (محرر)؛ انتفاضة الأقصى طموح الفكر وأزمة الإدارة، مرجع سابق، ص ٢٣٣

(٢) مي قابيل، الجدل السياسي حول الميزانية في إسرائيل، مختارات إسرائيلية، عدد ١٢٤ ابريل ٢٠٠٥، ص١٠١

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٨١

(٤) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص ١٥

(٥) د حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٨٨

لا يتجاوز ٠,٥ % من الأصوات فإن شارون قاد اليمين للفوز بفارق كبير عن العمل مكنه من مضاعفة عدد مقاعد الحزب في الكنيست [١] وذلك وفقا للنتائج الانتخابات التالية :

١- نجاح حزب الليكود فى مضاعفة عدد مقاعده التي وصلت إلى ٣٨ وتمكن بعد إدماج حزب بعاليا من رفع عدد مقاعده إلى أربعين مقعداً.[٢]

٢- تراجع مقاعد حزب العمل بزعامة عمرام متسناع من ٢٦ معقداً إلى تسعة عشرمقعداً في أول خسارة له في تاريخ إسرائيل.[٣]

٣- انتصار اليمين المعتدل وخسارة اليسار واليمين المتشدد وتمثل ذلك في :

- صعود حزب شينوى العلماني حيث قفز عدد مقاعده من ستة مقاعد إلى خمسة عشر مقعداً ليحل محل شاس كثالث أكبر حزب في الكنيست وتشكيل حكومة بدون ممثلين عن الحريديم لأول مرة منذ عام ١٩٧٤ وإحداث تحولات هامة في القضايا المتعلقة بالدين والدولة.

- تراجع السياسة الفئوية والإثنية بشكل عام والتي أثرت بالسلب على أداء أحزاب المهاجرين الروس التي حصلت على مقعدين فقط وكان الضحية لهذا الإتجاه حزب شاس (الحزب المعبر عن السفارديم الأرثوذكس المتدينين) وهو الحزب الذي حقق نجاحاً كبيراً في انتخابات ١٩٩٩ بسبعة عشر مقعداً لكن تراجع في انتخابات ٢٠٠٣ إلى أحد عشر مقعداً فقط في الكنيست الإسرائيلي.[٤]

٤- تراجع مقاعد الأحزاب العربية إلى مقعدين فقط كما حصل ميرتس على ستة مقاعد وحداش على مقعدين والمفدال على ستة مقاعد ويهود التوراة على خمسة مقاعد.[٥]

٥- تراجع عدد الأحزاب الممثلة في الكنيست من خمسة عشر حزباً في الكنيست السابق (وصلت إلى ١٩ حزباً عند حلة) إلى ١٢ حزباً فقط في الكنيست السادس عشر [٦]

---

(١) كاميرون بيرون، الانتخابات الاسرائيلية ٢٠٠٣، انتصار اليمين المعتدل والوسط العلماني، مرجع سابق، ص ص ٢٣، ٢٤

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٢٩٨

(٣) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص٢٤

(٤) كاميرون بيرون، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ إنتصار اليمين المعتدل العلماني ، مرجع سابق، ص ص ٢٣، ٢٤

(٥) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٩٩

(٦) كاميرون بيرون، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ إنتصار اليمين المعتدل العلماني، مرجع سابق، ص٢٨

وقد جاء تفضيل الناخب الاسرائيلى لإعادة إنتخاب شارون رغم استمرار التدهور الاقتصادي لعدة اسباب متعلقة بالانتفاضة وهى :

*- أظهرت أستطلاعات الرأي الفلسطينية أن غالبية الفلسطينيين (٥٠%) يرون أن الهدف النهائي للانتفاضة هو تدمير إسرائيل وبالنسبة لأغلبية الإسرائيليين فان هذا المنظور الفلسطيني المعلن وليس استخدام القوة المفرطة والفشل في طرح سلام من قبل شارون هو السبب في الصراع.

*- الشك فى أن الحل الذي يطرحه عمرام متسناع والخاص بالإنسحاب الأحادي الجانب من معظم الضفة الغربية وقطاع عزة على غرار الإنسحاب من جنوب لبنان يمكنه أن يجعل إسرائيل أكثر أمناً وسيكون غير فعال في مواجهة الهجمات الصاروخية مثل تلك التي تتعرض لها المناطق الإسرائيلية المجاورة لغزة.

*- إعتقاد غالبية الإسرائيليين أن الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي هي تأثيرات حتمية لاستمرار الانتفاضة الأمر الذي دفعهم إلى تفهم قيام الحكومة بخفض الإنفاق العام والحكومي وأن تراجع الاقتصاد عائد لأسباب تقع على عاتق ظروف خارجه عن إرادة الحكومة[١].

لكن لايمكننا هنا فهم اختيار الإسرائيليين لشارون والليكود رغم تراجع الأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال العامين الماضيين لحكمه دون إدراك مسألة هامة،وهي أن القيادات لا يتم محاسبتها وفقاً لانجازاتها بل وفقاً لما يحققونه مقارنة بتوقعات الناخبين الذين يعتقدون أنهم قادرين على تحقيقها، ففي حال رأي الناخبين أن قياداتهم لم يقدموا أفضل الحلول المطروحة للقضايا الراهنة فإنهم يتخلون عنهم، وهو ما حدث عندما قرر الناخبون في ١٩٩٢ أن اسحق شامير لم يدفع بما يكفي عملية التسوية، وفي ١٩٩٦ أن شمعون بيريز متساهل أكثر من اللازم في المسألة الأمنية، وفي ١٩٩٩ أن نتنياهو لم يتقدم بعملية التسوية القائمة الخطوات المطلوبة، وفي ٢٠٠١ أن أيهود باراك تفاوض تحت التهديد وقدم تنازلات خطيرة للفلسطينيين فيما لم يأخذ شئ في المقابل، وبالتالي كان هناك شبه إجماع من الناخبين الإسرائيليين على أن الوضع لا يمكن لأي قائد آخر أن يتعامل معه سوى ارئيل شارون زعيم الليكود[٢]

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤-٢٥-٢٦

(٢) كاميرون بيرون الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣، انتصار اليمين المعتدل والوسط العلماني، مرجع سابق، ص ٢٤

ثالثاً : فلسطينو ١٩٤٨ في مواجهة التمييز الإسرائيلي

أ- مرحلة ماقبل اوسلو :

مع اندلاع انتفاضة الأقصى تجددت قضية فلسطيني ١٩٤٨ داخل إسرائيل وبرزت للسطح معاناة هؤلاء داخلها وموقفهم من مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ولكن نجد مشكلتهم بدأت من قبل ذلك بكثير على النحو التالي :

١- كان الفلسطينيون وغيرهم من العرب فى القرن السادس عشر من ضحايا الاجتياح العثمانى الذى لم ينزح عن أوطانهم حتى الحرب العالمية الأولى لكن جلاء العثمانين لم يكن يعنى انبلاج فجرالحرية حيث قامت القوى الغربية المنتصرة وجزأت المنطقة العربية التى انسحب منها العثمانيون الأتراك وتقاسمتها وبسطت عليها نفوذها [(١)]

٢- في ١٩١٧/١٢/١١ سقطت مدينة القدس في قبضة القوات الإنجليزية بقيادة أدموند اللنبي الذي تسلم مفاتيح كنيسة القيامة من السيد عبد اللطيف نسيبة قائلاً قولته المشهورة (الآن إنتهت الحروب الصليبية)، وبعد أن إنتهى من زيارة الكنيسة إلتفت إلى عبد اللطيف قائلاً (الآن أعيد لك المفاتيح ولكن هذه المرة من اللنبي وليس من عمر أو صلاح الدين) وكان هذا أول عودة لاوروبا منذ خروجها من فلسطين وتحرير بيت المقدس في ١١٨٧/١٠/٣ [(٢)]

ووقعت فلسطين تحت إدارة الانتداب البريطانى الذى أوصت به عصبة الأمم المتحدة لكن بريطانيا سمحت بالاستيطان لليهود الأوروبين وأوجدت وطن قومى لليهود عن طريق وعد بلفور ١٩١٧ [(٣)]

٣- قبل دخول اللنبي بشهر القدس، كانت بريطانيا قد أعلنت في ١٩١٧/١١/٢ وعد بلفور الذي تضمن الوعد بالعمل على تسهيل تحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين، ولتحقيق ذلك قام الجنرال اللنبي بفرض الحكم العسكري على فلسطين إبتداء من ١٩١٧/١٠/٢٤ وحتى ١٩٢٠/٥/٣٠، حين قامت الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئيل في الأول من يوليو ١٩٢٠ ولم يستقبل الفلسطينيون الإحتلال البريطاني بالترحاب، ولكنهم لم يقوموا أيضاً بالمقاومة على إعتبارأن بريطانيا كانت حليفة العرب إبان الحرب العالمية الأولى لكن بدأ قلق الفلسطينيين

---

(١) د/ نصير حسن عارورى ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٧) ص ١٢٤

(٢) د/كمال الخطيب، مستقبل الجماهير العربية بين المتغيرات المحلية والإقليمية، في د.نادية مصطفي (محرر)؛ إستراتيجية التواصل مع فلسطين ٤٨، أعمال الندوة التي عقدت يوم ٢٦-٢٧ /٢٠٠٤/٤ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد ٢٠٠٤)، ص ص ١٢٧، ١٢٨

(٣) د/ نصير حسن عارورى ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ ، مرجع سابق ص ١٢٤

يزداد من ممارسات بريطانيا منذ اللحظة الأولى لتنفجر ثورة البراق ثم ثورة ١٩٣٦ واللتين تم إجهاضهما، وسمحت حكومة الإنتداب لليهود بإقامة المستوطنات في فلسطين

٤-إستمرت الأوضاع في التوتر حتى وصلت ذروتها الثالثة في أعوام ١٩٤٧، ١٩٤٨ عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، تقسيم فلسطين بقرار (١٨١) إلى دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية بأغلبية ثلثي أعضاء وقبله اليهود ورفضته الدول العربية وتدخلت بالقوة لمنعه فيما أعلنت بريطانيا إنتهاء الإنتداب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨، بينما أعلنت إسرائيل عن قيامها في ١٥مايو ١٩٤٨ (١)

٥- لم يكن اعلان قيام اسرائيل استقلال لها لأنه لم يكن الفلسطينيون أهل البلاد يحكمون أنفسهم ولاكانو يحكمون اليهود أما زعم الاستقلال عن بريطانيا فيتناقض مع سماح الأخيرة لليهود بإنشاء وطن قومى لهم، وقد تمكن اليهود من بسط سيطرتهم على ٧٨ % من الأراضى الفلسطينية بعد حرب ١٩٤٨ وأجلت منها ثلثى أهلها الفلسطينيين، ولم يبقى منها سوى ٢٢% أى الضفة الغربية التى صارت تديرها الأردن وقطاع غزة الذى تديره مصر (٢)

٦-منذ صدور قرار التقسيم حتى إعلان قيام إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بهذا الإعلان نجحت القوات اليهودية في إحتلال العديد من القرى والمدن العربية وطرد الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني، وإنتهت الحرب العربية الإسرائيلية التي أعقبت إعلان قيام إسرائيل بهدنة تم توقيعها في جزيرة رودوس اليونانية عام ١٩٤٩، وأسفرت هذه الحرب عن إحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية التي كانت بموجب قرار التقسيم تابعة للدولة الفلسطينية وتعيين حدود الخط الأخضر كحدود مؤقتة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة

٧- بعد إبرام إتفاقية الهدنة بقى من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ١٥٦ ألف نسمة أقلية عربية فلسطينية داخل الخط الأخضر فرضت عليهم إسرائيل الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦ أي قبل إحتلال الضفة وغزة بعام واحد تعرضوا خلالها لمجازر قبية وكفر قاسم ومصادرة العديد من أراضيهم لكن هؤلاء تكاثروا بصورة طبيعية حتى وصل عددهم مع إندلاع انتفاضة الأقصى إلى أكثر من مليون نسمة، ومما زاد من مأساتهم القانونية والتي أعقبت قرار التقسيم أنهم جزء من الأمة العربية والشعب الفلسطيني من ناحية ومن ناحية

---

(١) كمال الخطيب، مستقبل الجماهير العربية بين المتغيرات المحلية والإقليمية، في د.نادية مصطفي (محرر)، إستراتيجية التواصل مع فلسطين ٤٨، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧، ١٢٨

(٢) د / نصير حسن عاروري ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ ، مرجع سابق ١٢٤

أخرى يحملون الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي تحولوا إلى مواطنين إسرائيليين و مـن أكثرية عربية في فلسطين إلى أقلية عربية (أقلية قومية) في إسرائيل(١)

ب- فلسطينو ٤٨ وتحالفهم مع حزب العمل:

بدأت علاقة فلسطيني ٤٨ مع العمل بالتحالف بعد اتفاق اوسلو للأسباب التالية :

١- كان تجاهل اتفاق أوسلو لمصيرهم بمثابة دعوة لهم إلى إحتوائهم في مـا يسـمى بمعسكر السلام الإسرائيلي، ودعوى إلى الأسرلة بصورة رسمية والمطالبة بمسـاندة حـزب العمل والتوحد معا لمساندة عملية التسوية السلمية، وبعد أوسلو نما شعورا بينهم بأن مصيرهم لم يعد معلقاً بعملية التسوية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية، وأن عليهم أن يأخـذوا قضـاياهم بأيديهم وأن يبحثوا علاقاتهم بإسرائيل بصورة أقوى (٢).

٢-إبتداء من ١٩٩٢ أصبحت لتلك الكتلة العربية دور بارز في تحديد الفائز برئاسـة الحكومة، وهو ما وضح مع رابين وامتناعها عن التصويت في انتخابات ١٩٩٦ لينهزم بيريز أمام نتنياهو، وتصويتها لباراك في ١٩٩٩ ليفوز على نتنياهو، وامتناعها عن التصويت فـي ٢٠٠١ لينهزم باراك أمام شارون، وقد أرتبط ناخبي فلسطينى ١٩٤٨ بالتصويت لصالح حزب العمل للأسباب التالية :

*- حزب العمل هو الوحيد الذي أعطى فرصة لهم للترشيح على قوائمه إبتداء مـن انتخابات ١٩٧٧ وكان نواب فلسطيني ٤٨ بمثابة حائط صد ضد تكتلات الليكود

*- هيمنة العمال على الحكم حتى عام ١٩٧٧ مكنتهم من الإستجابة لبعض مطـالبهم الاقتصادية والإجتماعية الأمر الذي ربط بقاءهم في السلطة بتصويت هؤلاء وكانـت هنـاك أصواتاً عديدة داخل الحزب تؤيد حقهم في مطالبهم بالمساواة وجعل من إسرائيل دولـة لكـل مواطنيها (٣)

ج- انتفاضة الاقصى وانتهاء التحالف مع حزب العمل :

مثلت انتفاضة الاقصى علامة فارقة فى علاقة فلسـطينى ٤٨ مـع حـزب العمـل وتعرضهم للتميز وذلك على النحو التالى :

١- كان رد فعل فلسطيني ٤٨ داخل الخط الأخضر سريعا ازاء الانتفاضة إذ أعلنـوا الإضراب العام وعبّروا عن وقوفهم إلى جانب فلسطيني الضفة وغزة في هبة شعبية لم يسبق

---

(١) د. ديب عكاوي، الوضع القانوني لفلسطيني ٤٨ في إسرائيل من منظار القانون الدولي العام، في د. نادية مصطفي (محرر)؛ إستراتيجية التواصل مع فلسطيني ٤٨، مرجع سابق ص ص ١٦٩، ١٧٠

(٢) د. خالد محمد الأزعر، الانتفاضة وفلسطين الداخل، مرجع سابق، ص ص ١٦٦، ١٦٧

(٣) د حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٢٨٧

لها مثيل في تاريخ الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل لكن إسرائيل قابلت ذلك بالعنف مما تسبب في إستشهاد ثلاثة عشر منهم وإعتقال المئات

٢- تعاملت مع متظاهرين عزل يحملون الجنسية الإسرائيلية كأعداء يجب قمعهم وإتضح أنه لا يمكن حصر تعامل إسرائيل مع فلسطيني ٤٨ كمسألة تمييز بل أنها في وقت الأزمات لا تعتبرهم مواطنين بالمرة(١)

٣- قساوة الرد الاسرائيلي دفع ٧٥% منهم لمقاطعة انتخابات ٢٠٠١ مما تسبب في هزيمة باراك وفوز شارون، وفي الوقت الذي أكد فيه بعض أقطاب اليسار أن هذا الموقف خيانة منهم أدت إلى خسارة حزب العمل الذي دائما ما تبني قضاياهم أكد أحمد الطيبي أحد قياداتهم أن هذا التحول بمثابة رسالة لحزب العمل بإنتهاء العلاقة الرومانسية بين الجانبين وأن على مرشح اليسار الإهتمام بهم وإلا لن يهتموا به(٢).

٤- جاء تجاهل مسيرة التسوية السلمية في أوسلو ومدريد لمستقبلهم في حال التوصل إلى تسوية ما (٣) رغم أنه مع اندلاع الانتفاضة وصل عددهم داخل إسرائيل لحوالي مليون وثلاثة آلاف نسمة يمثلون ٢٠% من سكان إسرائيل عامة موزعين على مناطق : الجليل ٥٥%، مثلث النقب ١٠% والساحل ٥% والطائفة الإسلامية هي أكبر الطوائف وتشكل حوالي ٧٥% منهم يأتي بعدها الطائفة المسيحية ثم الدرزية (٤) ورغم تشكيل هذه النسبة حوالي ١٢% من مجموع الأصوات الانتخابية في إسرائيل ظل تجاهل إسرائيل لتلبية مطالب تلك الأقلية بتحقيق المساواة السياسية والإجتماعية الكاملة بينهم وبين بقية سكان إسرائيل والإعتراف بهم كأقلية قومية .

٥- مع قرب انتخابات ٢٠٠١ حاول باراك التودد إليهم ووافق على إجراء تحقيق في حادث استشهاد ثلاثة عشرة منهم لكنهم قاطعوا الانتخابات الأمر الذي تسبب في خسارة باراك أمام شارون بفارق ٢٥% حيث كان من الممكن تقليل الفارق إلى ١٢-١٣% لو حصل باراك على نفس نسبة الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ١٩٩٩، وهو ما إعتبر ضربة قوية

---

(١) د. جمال زحالقة، الموقف من التسوية السلمية للدولة الفلسطينية في د. نادية مصطفي (محرر)؛ إستراتيجية التواصل مع فلسطيني ٤٨، مرجع سابق، ص ١١٣

(٢) د حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٢٨٧

(٣) محمد خالد الأزعر، عرب ٤٨ رؤية مستقبلية، شئون عربية، العدد ٧٢ ديسمبر ١٩٩٢، ص ص ٩٣: ١١٢

(٤) د. نايف الخالدي، الوضع الإقتصادي الفلسطيني ٤٨ إستقلال أم إعتماد ؟ والإتفاقات الإقتصادية الإسرائيلية وآثارها في د. نادية مصطفي (محرر)؛ إستراتيجية التواصل مع فلسطيني ٤٨، مرجع سابق ص ١٨٧

لحزب العمل وتحول جوهري في العلاقة بين الأقلية العربية والحكومة الإسرائيلية، ولعل تعيين النائب الدرزي وعضو حزب العمل صالح طريف في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون جاءت إعترافاً من العمل والليكود بأهمية هذه الكتلة الانتخابية ومحاولة كسب ولائهم والاستجابة لمطالبهم الأساسية(١)

د- حكومة شارون والتمييز ضد فلسطينى ٤٨ :

شهد الداخل الاسرائيلى فتح النقاش حول مخاطر إنقسام المجتمع عرقياً خاصة مع مشاركة فلسطينى ٤٨ فيها حيث شهد عام ٢٠٠١ أول عملية استشهادية ينفذها ناشط لحماس ويعيش داخل الخط الأخضر ويحمل الجنسية الإسرائيلية هو محمد صلاح حبشي في محطة قطارات بمدينة نهاريا، وأدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة ٢٦ آخرين، وفي الوقت الذي حاول فيه اليمين المتطرف إستغلال الحادث والمناداة بتطبيق ترحيل قسري ضدهم، وعلى الرغم مما نادى به بعض الكتاب في الصحف الإسرائيلية بالالتفاف حول معاناتهم ورفع التمييز ضدهم في فرص العمل والمؤسسات العامة وعدم اتخاذ الحادث السابق كمبرر لاستمرار سياسة التمييز ضدهم (٢) الا أن ما طرحته انتفاضة الأقصى كشفت عن حجم معاناتهم رغم حصولهم على الجنسية الإسرائيلية ومواصلة التمميز ضدهم من خلال الآتى :

١-خلال الدورة البرلمانية المنتهية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ تم فتح التحقيق مع تسعة من أعضاء الكنيست من فلسطينى ٤٨ تحت مزاعم إعتداءات وتحريض وزيارة المناطق المحتلة وتصرفات مهددة بالأمن، كما قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية تجريم عضو الكنيست عزمي بشارة عقاباً له لدوره في رفع قضية الأقلية العربية في إسرائيل على المستوى الدولي(٣)

٢- تعرض التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده بشارة لمحاولة لشطبه من لجنة الانتخابات المركزية بدعوى أنه يرفض حق دولة إسرائيل في الوجود كدولة يهودية (٤) بالإضافة إلى إقرار الكنيست لتشريعات وقوانين جديدة أعدت لمنع ترشيح شخصيات وأحزاب عربية في الانتخابات العامة للكنيست(٥).

---

(١) د. إيمان حمدي، الانتخابات الإسرائيلية محددات ومؤشرات التصويت، مرجع سابق، ص ص ٨٢، ٨٣

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨٥

(٣) حسين أبو الحسن، الملاحقة السياسية للقيادات العربية في الداخل، إستراتيجية التواصل مع فلسطيني ٤٨، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١

(٤) أيال جروس، أين الديمقراطية هنا ؟، مختارات إسرائيلية عدد ٩٧، ص ص ٩٠، ٩١

(٥) حسين أبو الحسن، الملاحقة السياسية للقيادات العربية في الداخل، فى د. نادية مصطفي (محرر)؛ إستراتيجية التواصل مع فلسطين ٤٨، مرجع سابق ص ٢١١

٣- في انتخابات الكنيست ٢٠٠٣ فقدت القائمة العربية الموحدة ثلاثة مقاعد وحصلت على مقعدين مقابل خمسة مقاعد في انتخابات ١٩٩٩[(١)]، ولم يفز أي مرشح منهم على قوائم الأحزاب الصهيونية باستثناء درزي على قائمة الليكود شكل الموقع الثاني عشر على قائمته الانتخابية وبلغ إجمالي نواب فلسطيني ٤٨ من الأحزاب غير الصهيونية تسعة نواب [(٢)].

٤-إقتراح افيجدور ليبرمان وزير البنية التحتية الإسرائيلية آنذاك في مايو ٢٠٠١ أن تبني إسرائيل مدينة عربية جديدة لتحقيق مبدأ ترك أكبر كم ممكن من عرب ٤٨ يعيش على أصغر حيز جغرافي ممكن يبقيهم في جيوبتات مدنية، وظيفتها إمداد القطاع اليهودي بالعمالة الرخيصة وهو إقتراح يلتف – بتقدير فلسطيني ٤٨- على مطالبهم بتوسيع مناطق نفوذ ومسطحات بلدياتهم للتجاوب مع إحتياجات تكاثرهم الطبيعي بعد أن صادرت إسرائيل أملاكهم التي تقلصت من ٢٠% عام ١٩٤٨ إلى ٣% .

٥-مطالبة قوى يمينية بتنفيذ صيغة للتبادل السكاني مع السلطة الفلسطينية خلف الخط الأخضر كتعويض عن ضم إسرائيل المستوطنات لها في الضفة.

٦- تحذير آرئيل شارون لهم بعدم التطرف في مواقفهم حتى لا يتعرضوا لكارثة جديدة مثل كارثة عام ١٩٤٨، وأيضاً تصريح أهرون باريف رئيس الاستخبارات العسكرية السابقة بالقول أن هناك أراء تدعو لإستغلال أية حالة حرب من أجل طرد ٧٠٠ ألف أو ٨٠٠ ألف منهم.

٧- ذهاب البعض إلى تقديم حوافز مالية لكل من يوافق على الترحيل طوعاً، ومنهم من ذهب الى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بتحديد نسلهم على الطريقة الصينية، وذلك بمعاقبة الوالدين إذا أنجبا أكثر من طفل واحد بحجب الامتيازات عنهما وفصلهما من العمل ونقل كل طفل إضافي إلى مدارس داخلية بعيداً عن الوالدين[(٣)]

٨- كما أوضحت إستطلاعات الرأي هذا التغيير السلبي على نظرة الإسرائيليين لهم خاصة بعد إشتراكهم في مظاهرات تضامن مع فلسطينيي الضفة والقطاع، ففي الإستطلاع الذي أجراه مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب بعد مرور ثمانية أشهر على الانتفاضة عبر ٥٥% عن تراجع ثقتهم بهم وأعرب ٧٥% عن معارضتهم لمشاركتهم في

---

(1) Don Peretz , Rebecca kook, and Gideon Doron , Knesset election 2003 : Why Likud regained its political Domination and Labor continued to fade out, Op.cit.,pp.588-589.

(٢) د. عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، مرجع سابق، ص ٢٥

(٣) د. خالد محمد الأزعر، الانتفاضة وفلسطينيو الداخل، مرجع سابق، ص ص ١٨٥، ١٨٩

تقرير المسائل الحيوية التي تتعلق بتحديد مستقبل إسرائيل مقارنة مع نسبة ٦٥% قالوا كذلك في إستطلاع أجرى في عام ٢٠٠٠[١]

٩- يتضح مما سبق انه في الوقت الذي أدت فيه انتفاضة الأقصى إلى سقوط حاجز الخط الأخضر الذي يفصل بين فلسطينى ٤٨ وفلسطيني الضفة والقطاع إلا أنها أثبتت أيضاً صعوبة دمج فلسطينى ٤٨ داخل إسرائيل، فبالإضافة إلى التمييز العنصري تجاههم إلا أن أي فصل بين إسرائيل وفلسطينى الضفة وغزة دون التوصل لنهاية لتسوية سلمية للصراع سوف تؤدي تلقائياً إلى إنتقال نفس العدوى إلى داخل إسرائيل بمعنى أنها قد تضطر إلى الفصل بين السكان العرب واليهود داخلها [٢].

رابعاً : الآثار العامة على إسرائيل : امتدت تداعيات الانتفاضة الى نواحى ومجالات كثيرة فى اسرائيل نوضحها فى العناصر التالية:

(أ) الأزمة بين الجيش والحكومة والشعور بانعدام الامن:

١- تسببت الانتفاضة في حدوث أزمة بين الجيش والحكومة في عهد شارون هددت إئتلافه بسبب الصراع الدائر في الخفاء بين بعض الوزراء وقادة الجيش خاصة بعد إغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفي في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ حيث طالب اليمين الإسرائيلي الحكومة بتحرير يد الجيش وإطلاق يده من أجل القضاء على الانتفاضة و السلطة الوطنية الفلسطينية ذاتها، وظهرت مؤشرات عديدة على وجود خلافات واسعة بين رئيس الأركان شاؤول موفاز ونائبه موشيه يعلون من جانب وشيمون بيريز وزير الخارجية آنذاك وبنيامين بن اليعازر وزير الدفاع من جهة أخرى، حيث إتهم بيريز يعلون بأنه يقوم بحملة تحريض ضده في الجيش لإفساد محاولات التهدئة مع الفلسطينيين، كما إتهم موفاز الوزير بن اليعازر بأنه السبب في تهميش دور الجيش داخل الحكومة عبر الإستهانة بالتقديرات التي يقدمها بصدد الوضع الأمني، وفي أخطر مؤشر عن هذا الخلاف رفض موفاز في أكتوبر ٢٠٠١ الإمتثال لقرار الحكومة بسحب الجيش من مدينة الخليل بحجة أن هذا الإنسحاب يهدد أمن إسرائيل وقد علقت الكثير من الصحف الإسرائيلية على الحادث وبالغ بعضها إلى حد وصفه بأنه يشبه محاولة إنقلاب عسكري [٣].

٢- إتسعت ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة إحتجاجاً على الممارسات العنيفة ضد الفلسطينيين ومثال ذلك تمرد الطيارين

---

(١) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص١٤٥

(٢) د.صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٢٢

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨

الإسرائيليين وإعلان العشرات منهم رفضهم ضرب المدنيين الفلسطينيين بالقنابل في غزة والضفة [١] من ناحية أخرى أظهر إستطلاع أجرى في أوساط الجيش الإسرائيلي ونشرت نتائجه صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ أن ٤١% من الجنود الذين يخدمون في الإحتياط يشعرون بأنهم مغفلون وأن ٦٢% من جنود الإحتياط يعتقدون أن خدمتهم تضر بعائلاتهم وبأماكن عملهم [٢]

٣- تولدت لدى الإسرائيليين حالة لم يسبق لها مثيل من إنعدام الأمن فقد تسببت العمليات المسلحة الفلسطينية فى عدم الشعور بالأمان، وتمخض عن ذلك نشوء العديد من الظواهر الجديدة المرتبطة بإستشراء ثقافة العنف وأبرزها التوسع في إستئجار رجال الأمن ولاسيما في الأماكن العامة والتجارية، والهوس بإمتلاك السلاح لتوفير الأمن الشخصي، كما حذر الخبراء العسكريون الاسرائيليون من أن إعادة إحتلال مناطق السلطة بكاملها في الضفة وغزة سوف يؤدي إلى مقتل مئات الجنود وإصابة الآلاف في إستنزاف يومي [٣].

(ب) فشل الخيار العسكرى وتراجع شعبية شارون :

يعتبر هذا من الآثار الإيجابية لصالح عملية السلام حيث يؤكد أن القوة ليست هى الخيار الصحيح لفشل عملية السلام ويمكن توضيح ذلك من خلال عدد من المؤشرات هى:

١- بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة لم تفلح القوة العسكرية الإسرائيلية في ردع الفلسطينيين وهو ما أدى إلى تآكل قدرة الجيش الإسرائيلي على الردع على عكس ما كانت ترتكز عليه نظرية الأمن الإسرائيلي لفترة طويلة على أن قدرة إسرائيل على ممارسة الردع هي التي تمنع أعداءها مهاجمتها الأمر الذي أدى الى إقناعهم بضرورة اللجوء إلى خيار التسوية السلمية [٤].

٢- لم تستطع حكومة شارون إجبار الطرف الفلسطينى على توقيع اتفاق لا يراه مناسباً من منظوره كما أجمع الإعلام الإسرائيلى على أن شارون لم يملك حلاً عسكرياً [٥]

---

(١) جلال عارف، هل تهرب إسرائيل إلى الحرب، صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٣/١٠/٥

(٢) الانتفاضة استنزفت المجتمع الإسرائيلي إقتصادياً وإجتماعياً، ملف خاص عن الانتفاضة

- www.palastine-info-info/arabic/spfiles,٤thyear,intefada٤htm-

(3) Alexander A.weinreb, has Israel used indiscriminate force? Middle East quarterly.vol.1x.no3,summer 2002.

(٤) قراءة دقيقة لآثار الانتفاضة على الاحتلال الإسرائيلي، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت

http://www.palastine-info0info-arabic/spfiles،4thyear/intefaday.htm

انظر ايضا

- Egal zissar" is any one afraid of Israel? The middle east quratarly vol.v11 ,no. 2, spring,2001

(٥) د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين؟، مرجع سابق ن ص ٢٤٣

وأكد المحلل الإسرائيلي عوفيز شليح في مقالة لصحيفة يديعوت أحرنوت أن عملية السور الواقي قلبت الصورة في الجانب الفلسطيني إلى يأس وكراهية وأن سياسية الجيش الإسرائيلي لم تستطع القضاء على الإرهاب (المقاومة الفلسطينية) الذي يستهدف المجتمع الإسرائيلي(١)

٣- كما تسببت المواجهة ضد الجماعات الفلسطينية في بروز مخاطر تفتيت هذه الجماعات إلى خلايا عنقودية صغيرة للغاية يصعب على أجهزة المخابرات الإسرائيلية رصدها بخلاف ما كانت عليه تلك الجماعات وهي كبيرة ومتماسكة، كما إمتدت العمليات الفلسطينية إلى العمق الإسرائيلي الذى لم يعد محصناً ضد أي هجمات مسلحة،كما أن قيام شارون بإعادة الإحتلال للأراضي الفلسطينية كان بمثابة عودة إلى المستنقع الذي أدخل إسرائيل في عملة التسوية خصيصاً من أجل الخروج منه والإبتعاد عن تبعاته وتكاليف الإحتلال (٢)

٤- كان الفشل الذي منيت به خطط شارون العسكرية والأمنية في مواجهة الانتفاضة محبطاً نظرا لارتفاع عدد القتلى والجرحى والخسائر في الجانب الإسرائيلي بعد تنفيذ خطة المائة يوم، وطريق جهنم وغيرها(٣)، وتحركت قطاعات من الرأي العام الإسرائيلي والتي سبق وأن منحت أصواتها لشارون ونظمت مظاهرات تطالبه بالاستقالة لفشله في توفير الأمن داخل الخط الأخضر وبات الأمن مفتقداً حتى إلى جوار التكنات العسكرية بالقرب من مسكن شارون في القدس الغربية(٤) وأدى ذلك إلى تراجع شعبية شارون الى أدنى مستوى لها حسب إستطلاع للرأي الذي نشرته صحيفة معاريف حيث أعرب ٤٢% من المشاركين في الإستطلاع عن إستيائهم من أداء شارون (٥)

٥- تسببت سياسة شارون في تراجع مكانة إسرائيل الدولية وخرجت مظاهرات دولية منددة بذلك الأمر الذي دفع الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية إلى تحذير كبار الضباط الإسرائيليين والمسئولين من إحتمال تعرضهم للإعتقال في بعض الدول الأوروبية بتهم إرتكاب جرائم حرب وقبول المحاكم في أول الأمر في بلجيكا – قبل إلغاء القانون – الدعوى ضد

---

(١) عوفير شيلح، وهن القوة، صحيفة يديعوت أحرنوت ، عدد ٢٠٠٤/١٢/٢٣

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحرب العربية الإسرائيلية السادسة الاستراتيجيات العسكرية للمواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مرجع سابق، ص ص ٢٧٨، ٢٧٩

(٣) العام الثالث للانتفاضة، ، ملف خاص عن الانتفاضة، مركز الإعلام الفلسطيني

-www.palastine-info-info/arabic/spfiles/4thyear/intefadah4htm

(٤) د.عماد جاد، نموذج شارون في إدارة الصراع وانعكاساته المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢ ص ص ٨٨، ٨٩

(٥) شعبية شارون في أدنى مستوياتها، جريدة القدس العربي، ٢٠٠٢/٨/١٧

شارون مرتكب مجزرة صابرا وشاتيلا، بالإضافة إلى الضجة السياسية التي واكبت قبول تعيين رئيس الشاباك الأسبق (عارمي غيلون) سفيراً لإسرائيل في الدنمارك والمواقف الصادرة من وزير خارجية فنلندا ووزير العدل الدنماركي بخصوص الأساليب الوحشية التي تنتهجها إسرائيل في معاملة الفلسطينيين ورفض الكنيسة الأرثوذكسية الروسية - أعلى جهة في روسيا - إستقبال شارون بسبب ممارساته ضد الفلسطينيين[١].

٦- طرح بعض الساسة الإسرائيليين فكرة الإنسحاب الإسرائيلي من غزة بالكامل من جانب واحد بما في ذلك إزالة المستوطنات المعزولة داخل المناطق الفلسطينية على غرار الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عهد حكومة باراك بهدف وقف نزيف الخسائر البشرية الإسرائيلية في غزة ولتهدئة الوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٢] جاءت هذه الدعوى رغم أن شارون عند مجيئه إلى الحكم أعلن أنه جاء ليستكمل حرب ١٩٤٨ وللقضاء على الانتفاضة وفرض الحل الإسرائيلي على الفلسطينيين والعرب [٣]

٧ - مع استمرار انتفاضة الأقصى اعترف شارون - بعد ثلاثة أعوام من استخدام القوة ضد الفلسطينيين - أن القوة المفرطة لها أيضا سقفها الذي لا يمكن تجاوزه لكن هذا التحول في موقف شارون لم يكن يعني تحولا جذريا بمعنى التحول إلى قبول مبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة كما تنص خارطة الطريق، ولكن عبر عنه بخريطة الانسحاب الأحادي من غزة الذي يظل محدود القيمة قياسا إلى الحقوق الفلسطينية في اقامة دولة مستقلة على أراضي الضفة وغزة وبصورة متواصلة جغرافيا، لكن الواقع أن خطة الإنسحاب من غزة مثلت مناورة كبرى لخلق واقع على الأرض يطيح تماما بفكرة الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، كما أنها حولت غزة إلى سجن كبير يضم حوالي مليون ونصف فلسطيني لا يستطيعون الانتقال داخل غزة أو خارجها أو العكس إلا بموافقة إسرائيل فضلا عن احاطتها برا وبحرا وجوا، ومع ذلك فان الانسحاب الإسرائيلي من غزة لا يخلو من بعد سياسي رمزي وهو أن إسرائيل في ظل ظروف معينه يثبت فيها أن القوة المفرطة ذات تأثير عكسي فإنها تقبل ليس فقط بالخروج من الأرض المحتلة، وإنما أيضا من المستعمرات الاستيطانية التي تمثل جوهر الفكر الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وفي إطار رؤية

---

(١) قراءة دقيقة لآثار الانتفاضة على الإحتلال الإسرائيلي، ملف خاص عن الانتفاضة

- http://www.palastine-info0info-arabic/spfiles،4thyear/intefaday.htm

(٢) مشروع انسحاب من طرف واحد من قطاع غزة والمستوطنات، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٣/٢٤

(٣) جلال عارف، هل تهرب إسرائيل إلى الحرب ؟ صحيفة البيان الإماراتية ٢٠٠٣/١٠/١٥

شارون أيضا زعيم الليكود آنذاك وتحولاتها تجاه الفلسطينيين جاءت فكرة الجدار العنصري العازل الذي أراد به خلق واقع على الأرض ولتشكل بدورها ملامح التسوية النهائية لاحقا [١].

(ج) تزايد نسبة تأييد إقامة الدولة الفلسطينية :

يعتبر هذا من الأثار الايجابية التى تركتها الانتفاضة على الجانب الاسرائيلى لصالح القضية الفلسطينية ويمكن رصد عدد من المؤشرات على ذلك على النحو التالى :

١- أظهرت إستطلاعات الرأي العام في إسرائيل تزايد عدد الإسرائيليين المؤيدين لحل إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية والفصل بين الجانبين[٢] وذلك رغم توجه الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين وممارسات شارون العسكرية ضد الفلسطينيين حيث وصل أكثر من ثلاثة أرباع الإسرائيليين إلى قناعة بأن قيام الدولة الفلسطينية لم يعد سوى مسألة وقت، وأظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٠٠ أي بعد شهر من الانتفاضة أن ٥٤% من الاسرائيليين يؤيدون قيام دولة فلسطينية، أما في مايو ٢٠٠١ فان أغلبية من ٥٧% من الإسرائيليين أيدت قيام دولة فلسطينية فيما عارض ذلك ٤٣%، وفي أكتوبر ٢٠٠١ طرأ إرتفاع آخر على نسبة تأييد الدولة لتصل إلى ٦٣% فيما عارض قيامها ٣٧%، أما في ديسمبر ٢٠٠١ عندما خير الإسرائيليون بين تأييد الدولة أو تأييد إعادة إحتلال الضفة والقطاع فان أغلبية من ٥٨% أيدت الخيار الأول فيما أيد ٤٢% خيار العودة للإحتلال، و ظهر واضحا أن مؤيدي خيار الدولة يرون في ذلك أمراً حتمياً كثمن للعودة الى الهدوء والسلام،ويعطى أيضا لاسرائيل حرية حركة أكبر في توجيه ضربات عسكرية قاضية ضد الفلسطينيين فيما لو إستمر العنف ضدها [٣]

٢- كان ثمن اقتحام اسرائيل لمخيم جنين وتسويته بالأرض وسيطرتها على مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى تعرضها لحملة دولية وضعتها في صورة الدولة التي تمارس أعمال التطهير العرقي والتي تستوجب التعرض لمحاكمة دولية وأيضا صدور قرار من مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٧ يؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو القرار الأول من نوعه منذ قرار التقسيم الصادرعن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ والذي كان ينص على قيام دولتين

---

(١) د. حسن أبوطالب، الانتفاضة وعملية التسوية السلمية، خبرة الأعوام الأربعة، مرجع سابق، ص ص ٧٧،٨٨

(2) Yuval Elizur, Israel banks on afence , Foreign Affairs, March, April 2003 , volume 82, no.2 , P.106.

(٣) د. خليل الشقاقي، مسيرة مترددة نحو الإعتدال مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل، مرجع سابق ص ص ١٣٢، ١٣٣

يهودية وعربية، إلى جانب ذلك صدور قرار مجلس الأمن بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية بشأن ما جرى في مخيم حنين [١]

٣- انتقد المحلل السياسي الإسرائيلي د.شموئيل غوردون في مقال في صحيفة يديعوت أحرنوت ٢٠٠٤/١/١٤ رفض حكومة شارون إعلان القيادة الفلسطينية عزمها إعلان قيام الدولة الفلسطينية، وطالبها باعادة التفكير في رغبة القيادة الفلسطينية بإعلان الدولة خاصة إذا كان الرفض الإسرائيلي جاء بدون نقاش[٢]كما رأي المحلل الإسرائيلي يغال سارنا أن اقامة شارون لسور يشبه سور برلين لن يقلص سوي ٢٥ % من عدد القتلى الإسرائيليين من العمليات المسلحة الفلسطينية ضد الإسرائيليين، ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى اجراء مفاوضات سلمية يرافقها الانسحاب من مناطق الصراع والحرب وأن تحصل إسرائيل مقابل اتاحة الفرصة للفلسطينيين للعيش علي عضوية جزئية في الإتحاد الأوروبي [٣]

٤-رأى بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين أن سماح الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين بإعلان قيام الدولة الفلسطينية سيحقق لإسرائيل عددا من المزايا التالية أوضحها المحلل السياسي الإسرائيلي د/ شموئيل جوردون في الآتى :

*- إن قيام دولة محدودة أو مؤقتة سينقل إليها كامل المسئولية عن العمليات المسلحة الفلسطينية، وإذا تواصل انطلاقها من داخل فلسطين سيمنح ذلك إسرائيل اعترافا بحقها في الدفاع عن النفس وشرعية دولية تخولها ضد دولة معادية

*- كما سيمنح ذلك ايضا اسرائيل ميزة وقف سيطرتها على شعب غريب لأن الحدود المؤقتة ستشمل مدن السلطة الفلسطينية الأمر الذي سيحرر ٩٥% من الفلسطينيين فيما سيتبقى بأيدي إسرائيل كأوراق مساومة للتوصل إلى اتفاق لتبادل المناطق غير المأهولة في شرقي الضفة الغربية والتجمعات السكانية الإسرائيلية كمنطقة آرئيل ومستوطنات مثل عوفرة والتي سيتم ربطها بطريق آلون

*- أيضا ستساهم فى ازالة المسألة الرئيسية في الصراع وهي إقامة الدولة وسيركز النقاش حول قضايا عملية قابلة للحل، لكن هذا لن يشكل الاتفاق النهائي فمسائل اللاجئين والقدس والحدود ستبقي مفتوحة لأنه لا يمكن حلها في المرحلة الحالية للصراع [٤]

وهو الأمر الذي دعا إليه أيضاً زعيم حزب العمل عمرام متسناع عام ٢٠٠٣ عندما دعا إلى الإنسحاب السريع من غزة ومعظم الضفة الغربية مع استمرار بناء الجدار العازل

---

(١) د. عماد جاد، نموذج شارون في إدارة الصراع وانعكاساته المستقبلية، مرجع سابق، ص ٩٠

(٢) د. شموئيل غوردون، تريدون دولة ؟ تفضلوا !، صحيفة يديعوت أحرنوت، العدد ٢٠٠٤/١/١٤

(٣) يغال سارنا، المثلث الذهبي، صحيفة يديعوت أحرنوت، العدد ٢٠٠٤/٢/١١

(٤) د. شموئيل غوردون، تريدون دولة ؟ تفضلوا !، يديعوت أحرنوت ٢٠٠٤/١/١٤

وذلك تمهيداً للفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[1]، وعلى الرغم من إرتفـــاع نســـبة الإسرائيليين المؤيدين لإقامة الدولة الفلسطينية بإعتبارها الحل الوحيد للـــتخلص مـــن العـــبء الديموجرافي الناجم عن الإحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع إلا إنه لا يوجد إتفاق بينهم علـــى حدود دولة إسرائيل وبالتالي حدود الدولة الفلسطينية ليظل هذا الحل يشكل عامل إنقسام داخل الحركة الصهيونية منذ عام ١٩٢٢[٢].

(1) Yuval Elizur, Israel banks on afence, Op.cit.,p.107.

(٢) د. حسن البراري، تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إســـرائيل، مرجـــع ســـابق، ص١٤٧.

المطلب الثاني : على الصعيد الاقتصادي

ولدت الانتفاضة آثاراً كبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي وكان للجانب الاقتصادي قدر كبير منها خاصة مع تعامل إسرائيل مع الانتفاضة كأنها حرب الأمر الذي يوجب عليها تخصيص ميزانية كبيرة في مواجهة ذلك، ونظراً لإمتداد العلميات المسلحة الفلسطينية إلى الداخل الإسرائيلي جاء تأثر الاقتصاد الإسرائيلي سريعاً بالانتفاضة نظراً لإندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي وما يستلزمه ذلك من تبعية للمستثمرين الأجانب (١) ولمعرفة الأزمة الاقتصادية التي ولدتها الانتفاضة لإسرائيل خلال فترة الدراسة، يمكن النظر إلى هذه الأزمة من خلال منظارين : **الأول** : يتعلق بمؤشرات الأداء الكلي أو الجزئي للإقتصاد لتوضيح ما تعرض له من خسائر **والثاني** : يتعلق بالمتغيرات الإجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية واستمرار الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي خلال فترة الدراسة.

أولاً : مؤشرات الأداء الكلي أو الجزئي للإقتصاد الإسرائيلي أثناء الانتفاضة.

أدت الانتفاضة إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الإسرائيلي حيث انهار معدل التنمية الذي تراوح ما بين ٦,٥ % إلى ٩% في الأشهر التسعة الأولى من عام الفين قبل نشوب الانتفاضة مباشرة إلى (١/٧٦% إلى ٢%) في الفترة التالية حتى أكتوبر ٢٠٠١(٢) وتراوحت خسارة الناتج القومي عام ٢٠٠٢ ما بين٣,١ و ٣,٨% وذلك حسب التحليل الاقتصادي الذي أجراه قسم الأبحاث في بنك إسرائيل (٣) وانخفض المعدل الإنتاجي العام بنسبة تتراوح ما بين ١١، ١٥ في المائة وإنخفض الإستهلاك الفردي بنسبة ١٦% للمواد المستوردة و١٠% بالنسبة للمنتجات المحلية، كما خسر الاقتصاد الإسرائيلي السوق الفلسطيني التي يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إليها ما بين ٢ - ٣ مليارات دولار، وأوضح تقرير البنك المركزي الإسرائيلي الذي صدر بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة أنها تركت آثاراً سلبية على الميزان التجاري لإسرائيل وتراجعاً حاداً في النمو الاقتصادي الأمر الذي سبب أزمة عميقة لم تعرفها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ (٤) كما انخفضت الأسعار في عام ٢٠٠٣ بمعدل

---

(١) سليم تماري وريما حمامي، إنتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص،مرجع سابق ص ١٦

(٢) توفيق جراد، الانتفاضة الثانية.. الأسباب والنتائج (فيها شارون)
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=7676090172007092922105

(٣) آمنون آطاد، الخسائر الناجمة عن الانتفاضة في عام ٢٠٠٢، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٠ إبريل ٢٠٠٢،ص ١٠٦

(٤) ملف خاص عن مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الانترنت.
- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

٢% خلال أربعة أشهر أي ما يعادل ٦% سنوياً مما وضع إسرائيل في قائمة الدول الأربع أو الخمس في العالم التي تعاني من تضخم مالي[١] ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

أ- انهيار السياحة الإسرائيلية :

١- تمت إقالة عدة آلاف من العمال وأغلقت حوالي خمس وعشرين مؤسسة فندقية أبواب فنادقها منذ بداية الانتفاضة حتى أكتوبر ٢٠٠١ وتقلص عدد السياح في تلك الفترة من ١,٧ مليون سائح إلى ٨٧٠ ألف سائح[٢]

٢- خلال ثلاثة أعوام من الانتفاضة إنخفض عدد السياح بنسبة تفوق ٦٠% عن الأعوام السابقة للانتفاضة وفقاً لتقرير البنك المركزي الإسرائيلي الذي أصدره محافظ البنك (دافيد كلاين) في فبراير ٢٠٠٢، فقد أشار فيه إلى خسائر السياحة بلغت نحو ثلاثة مليارشيكل (٦٤٠,٧) مليون دولار، وتمت إقالة آلاف العمال ووصل عددهم في قطاع خدمات الضيافة والمطاعم منذ بداية الانتفاضة حتى صدور التقرير إلى ٢٨ ألفاً من بينهم ١٢ ألفا من الفنادق وحدها

٣- تم اغلاق أكثر من ثلاثة آلاف غرفة فندقية وكان الإنخفاض الأكبر في الناصرة حيث أغلقت كل الفنادق بها، ويأتي بعدها الإغلاق في فنادق طبريا ثم القدس ثم فنتانيا ثم إيلات، كما خفضت شركة العال الإسرائيلية التي كانت رحلاتها محجوزة مسبقا لمدة عام إلى ٢٠% من مقاعد الطائرة، كما أنها واجهت عجزا في بداية ديسمبر ٢٠٠٠ وصل ٣٠٩ مليون دولار مما دفعها إلى تخفيض أسطولها الجوي وبيع عدد من الطائرات ذات الحمولة العالية وإستخدام طائرات صغيرة وتخفيض العمالة بها[٣].

ب- زيادة الإنفاق على الجيش الإسرائيلي :

١- خلقت الانتفاضة عبئاً ضخماً على الميزانية العسكرية الإسرائيلية وظل الجيش الإسرائيلي ينفق ما بين ١٤-٢٠ مليون دولار في الشهر الواحد فى مواجهة الانتفاضة ثم تضاعف هذا المبلغ مع بدء عمليات الإجتياح الإسرائيلية الواسعة للأراضي الفلسطينية

٢- ففي فترة ما قبل الانتفاضة كانت حكومة باراك قد وضعت برنامجاً لتقليص وتخفيض بعض بنود الميزانية العسكرية لكن تم التراجع عن ذلك مع بدء الانتفاضة وتم في عام ٢٠٠١ زيادة الميزانية العسكرية الإسرائيلية بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، كما أقر الكنيست

---

(١) سيفر بلوتسكر، تضخم مالي سلبي للإقتصاد، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٥ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٣٤

(٢) د حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨٧

(٣) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت، مرجع سابق

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

قانوناً في عام ٢٠٠٢ يسمح برفع الفترة القصوى لإستدعاء الإحتياط من ٣٠ إلى ٣٧ يوماً في السنة[١].

جـ - الهجرة من وإلى إسرائيل :

١- سجلت السفارة الكندية فى تل أبيب إرتفاعا فى عدد طلبات الهجرة من إسرائيل بمعدل ٥٠% منذ إندلاع الانتفاضة، وجاء ٩٠% من طالبي الهجرة من بين الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ أعوام قليلة من جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، كما إرتفع عدد طالبي جوازات سفر وتأشيرات إقامة دائمة في بريطانيا بنسبة ١٢% مقارنة بما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٠ [٢]

٢- أجبرت أعداد كبيرة من اليهود إلى الهجرة من إسرائيل إلى الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية وهو ما أكدته صحيفة أوبزيرفر البريطانية وأعلنت تقارير إسرائيلية رسمية أن انتفاضة الأقصى أدت إلى هجرة ما بين ٧٠٠ ألف إلى مليون يهودي غادروا إسرائيل هجرة عكسية بسبب إحساسهم بإنعدام الأمن بعد انتفاضة الأقصى، وفى مقابل ذلك حدث تناقص حاد في أعداد المهاجرين اليهود من الخارج إلى إسرائيل بسبب عزوف يهود العالم عن الهجرة إلى إسرائيل خوفاً من الموت [٣].

٣- وفقاً لوزارة الإستيعاب والهجرة الإسرائيلية و لكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي فقد هاجر إلى إسرائيل ١,١ مليون مهاجر في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ لكن هذه الهجرة تناقصت مع انتفاضة الأقصى على النحو التالي : في عام ٢٠٠٠ وصل إسرائيل ٦١٥٤١ مهاجر إسرائيلي بنسبة بلغت ٢١,٥% عن عام ١٩٩٩ وانخفضت في عام ٢٠٠١ إلى ٤٤٣٣٠ مهاجر أي بنسبة تتغير بلغت ٢٧,٥% وفي عام ٢٠٠٢ ظل التناقص في الهجرة إلى إسرائيل حيث وصل إلى ٣٥١٦٨ أي بنسبة بلغت ٢١,٢% كما تناقصت الهجرة في عام ٢٠٠٣ فوصلت إلى ٢٤٦٥٢ مهاجر أي بنسبة تغير بلغت ٢٩,٩% [٤] وإزاء الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها إسرائيل قررت الحكومة وقف تقديم المنح إلى المهاجرين الجدد إلى إسرائيل لدى شرائهم الوحدات السكنية مما دفع الوكالة اليهودية والجمعيات الإسرائيلية

---

(١) زيادة ميزانية الجيش الإسرائيلي إلى ١٥ مليار دولار، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٣/٢٤

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨٦

(٣) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت،مرجع سابق

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

(٤) مها عزت، خطة شارون بين الواقع والمأمول، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥ ص ١١٣

المعنية بشئون المهاجرين الجدد بتقديم التماس ضد الحكومة الإسرائيلية إحتجاجاً على قرارها[1].

(د) الهروب من المستوطنات:

كان للانتفاضة آثاراً سلبية متعددة على مشروع اسرائيل الاستيطانى وهى أيضا تمثل آثاراً ايجابية للجانب الفلسطينى ويمكن توضيحه فى الآتى :

١- فى محاولة لالتهام أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية شهدت فترة حكم شارون نشاطاً إستيطانياً كبيراً على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها إسرائيل إلا أن ميزانية عام ٢٠٠٢ دعت إلى تخصيص ٦٤ مليون دولار لتشجيع الإسرائيليين على الإقامة بالمستوطنات، وكذلك تسعة عشر مليون دولار لتمويل المستوطنات القائمة فضلا عن مبلغ خمسين مليون دولار تكلفة إنشاء تسعة طرق لخدمة المستوطنات [2].

٢- استمرت حكومة شارون في منح تصاريح لبناء آلاف المنازل الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يقيم نحو مائتي ألف مستوطن في أربع عشرة مستوطنة إسرائيلية تنتشر في الضفة والقطاع وسط ثلاثة ملايين فلسطيني، وأضافت حكومة شارون إليها خمسة عشر موقعاً استيطانياً جديداً على الأقل، وأصدرت حكومة شارون منذ توليها المسئولية فى فبراير ٢٠٠١ فقط (٧٠٨) تصاريح لبناء وحدات سكنية [3]

٣- مارست الحكومة الإسرائيلية سياسة الاستيطان من عدة أوجه هى :

*- توسيع المستوطنات القائمة بالفعل وإقامة أخرى جديدة حيث قامت إسرائيل بتوسيع مستوطنات القدس، وبناء وحدات سكنية إضافية بها، كما قرر وزير الإسكان الإسرائيلي في حكومة شارون (أفي إيتام) احياء مشروع استيطاني ضخم يلتهم نحو ١٤ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ والواقعة شمال شرق القدس يشمل بناء نحو ١٥٠٠ وحدة استيطانية على مساحة لا تقل عن ٣٠ ألف متر مربع.

*- اقامة بؤر استيطانية جديدة غير مرخصة وصل عددها وفقاً لإحصاءات حركة السلام الآن إلى ١١٦ مستوطنة منهم ٨٦ موقعاً مأهولاً بالسكان والباقي خالي من المستوطنين، وقد تم انشاء حوالي ٧٠ موقعاً منهم في عهد حكومة شارون فى الضفة الغربية

---

(١) إفرات فايس، الحكومة تضر بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٢ ص ١٠١

(٢) رشا حمدي، الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات، مرجع سابق ، ص ١٩١

(٣) د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين ؟، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢، ٢٤٣

وتطالب خريطة الطريق بتفكيكهم [1] لتعارض إقامتهم مع أحكام القانون الدولي وعشرات القرارات الدولية التي صدرت منذ عام ١٩٦٧ وتطالب بوقف الاستيطان [2].

وقد استهدفت الحكومات الإسرائيلية من وراء اقامة وتوسيع المستوطنات الآتي:

*- أن تكون المستوطنات رأس جسر لكسب مزيد من الأرض بحيث تصبح العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ مستحيلة مع تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى كانتونات بمعزل عن بعضها البعض

*- ايجاد القاعدة البشرية من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم.

*- تكامل البعد الاستيطاني مع البعد العسكري حيث أن المستوطنات تخدم العمل العسكري من حيث كونها تشارك في عملية البناء العسكري الدفاعي خاصة فيما يتعلق بتأمين الحدود الداخلية الحيوية وكمستودع للقوي البشرية المدربة عسكرياً واللازمة للقوات المسلحة لتحقيق المزيد من التوسع الإقليمي [3].

٤- ورغم ذلك "لعبت الانتفاضة دوراً هاماً في إقدام المستوطنين على الهرب من مستوطناتهم إزاء تزايد العمليات المسلحة الفلسطينية ووصل عدد القتلى الإسرائيليين خلال ٣٥ شهراً من الانتفاضة إلى ٨٢٢ قتيلاً منهم ٢٤٩ عسكرياً و ٥٧٣ مستوطناً وستة آلاف مصاب، وإزاء تزايد أعمال العنف أقدم المستوطنون على الهرب من مستوطناتهم إلى داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو المغادرة إلى أوروبا" [4]

٥- كما أثرت انتفاضة الاقصى على الانتشار السكاني للمستوطنين فقد انخفض عدد المستوطنين الذين يسمون أنفسهم بالعلمانين والتقليدين وانتقلوا للسكن فى مستوطنات بعيدة عن المدن العربية بينما زاد عدد المستوطنين فى المستوطنات الدينية كمستوطنة نتساريم والتى شهدت زيادة بنسبة ٢٠% [5]

---

(١) رشا حمدي، الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات، مرجع سابق ، ص ص ١٩٢، ١٩٣

(٢) على بدران، عشرات المستوطنات اليهودية خلال عشرات السنين، صحيفة الوطن القطرية، ٢٠٠٦/١١/٢٨ .

(٣) د. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضه الأقصى، مرجع سابق، ص ص ١٠٧، ١١٧، ١١٨

(٤) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت، مرجع سابق

(٥) جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيوني فى قطاع غزة (غزة: مكتب اليازجى ،الطبعة الاولى،٢٠٠٥) ص ٢٦٨

٦- مع تواصل الانتفاضة أصبح كل من الإسرائيليين والفلسطينيين منهكين للغايـة [١] وأصبحت المستوطنات عبئا على الحكومة الإسرائيلية حيث أكدت الصحف الإسرائيلية أن استمرار الانتفاضة دفع المستوطنين في الضفة الغربية وغزة وغور الأردن إلى إخلاء المستوطنات والانتقال إلى داخل إسرائيل فيما أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن عشرات النقاط الإستيطانية خالية تماماً من سكانها وأن أفراد الجيش الإسرائيلي يتمركزون في هذه المناطق الخالية من السكان لحماية الممتلكات، وأصبح المطلب الأساسي للمستوطنين هو البحث عن توفر الأمن الشخصي لهم تاركين خلفهم الأيديولوجيا ومقولة الإستيطان في كل مكان في إسرائيل [٢]

٧- هذا التهديد للمستوطنات الذي سببته الانتفاضة جاء عكس الهدف الأمني من إقامة المستوطنات لتحول دون تحول المواجهات مع الفلسطينيين إلى ميدان حرب واسعة أو ساحة قتال [٣]، وأشارت الإحصائيات الإسرائيلية في هذا الصدد إلى إنخفاض عدد المستوطنين بنسبة أكثر من ٧٥% بالإضافة إلى تدني بيع الوحدات السكنية داخل المستوطنات إلى النصف الأمر الذي أوضح فشل شارون في توفير الأمن للمستوطنين[٤]

٨- أصبح هذا التوسع الإستيطاني الذي يهدف إلى حماية أمن إسرائيل يواجه مشكلة أخرى وهي زيادة الحماية العسكرية لهذه المستوطنات حتى تكون مفيدة لإسرائيل وهو أمر يتطلب قوات أكثر مما هو مطلوب لحماية إسرائيل [٥] حيث قام الجيش الاسرائيلى بتطوير أساليب حماية المستوطنات بزيادة حجم القوات المرابطة فيها، وتم ادخال الدبابات والطائرات المروحية بمختلف أنواعها الحربية وأصبحت المطارات الحربية جاهزة بمحطات اطلاق الصواريخ التى تم تجهيزها لكنها لم تقنع المستوطنين فى قطاع غزة بأن ذلك سيوفر لهم الأمان خاصة عندما نجح أحد الفلسطينيين من التسلل الى أكثر المستوطنات حماية وهى مستوطنة كفار داروم ونجح فى قتل واصابة العديد من ضباط الجيش الاسرائيلى [٦]

---

(١) مارتن أندك، هل توضع فلسطين تحت الوصاية ؟ دور السياسة الخارجية : المجلد ٨٢ العدد ٣ مايو ٢٠٠٣، ترجمة أكرم ألفي، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣ ص ٢٢

(٢) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت،مرجع سابق

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

(٣) د. صلاح سالم زرنوقة، إنتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ص ١٢٠، ١٢١

(٤) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت، مرجع سابق

(٥) Arthur Hertzberg , A small peace for the Middle East, Op.cit.,p.145.

(٦)جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيونى فى قطاع غزة ، مرجع سابق ص ٢٦٧

٩- في الحادي والثلاثين من مايو ٢٠٠١ وبعد مقتل حارس إسرائيلي على يد الفلسطينيين في نقطة إستيطانية بالقرب من مستوطنة إيتامار طلب وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك بنيامين بن اليعازر بإخلاء خمس عشرة مستوطنة من الضفة الغربية،، وبعدها بعام ونصف ورد في وثيقة قدمت لوزير الدفاع في ٢٠٠٢/١٠/١٦ أنه بالإضافة إلى الخمس عشرة نقطة إستيطانية التي تم إخلاؤها في يوليو ٢٠٠١ تم إخلاء عشرين نقطة إستيطانية أخرى في يوليو ٢٠٠٢ بما في ذلك ست مستوطنات لجأ المستوطنون بشأنها إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل(١).

١٠- كما إرتفعت نسبة الجمهور الإسرائيلي المؤيد لإخلاء المستوطنات في الضفة وقطاع غزة، وهو ما أوضحه إستطلاع الرأي الذي أقام وأجراه ملحق (٧ أيام) ومينا تسيمح وداحف يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/١٢/٦ على السكان البالغين داخل الخط الأخضر حيث طالب ٥٧% من المستطلعين الحكومة الإسرائيلية بعدم الموافقة على توسيع المستوطنات، كما وافق ٥٥% من الجمهور الإسرائيلي على إخلاء جزئي أو كامل للمستوطنات في إطار إتفاق سلام فيما إعتقد ١٦% بوجوب إخلاء المستوطنات كافة، بينما أعرب ٣٩% عن إعتقادهم أنه يجب أخلاء جزء من المستوطنات في إطار إتفاق سلام

١١- رأى بعض الكتاب الإسرائيليين أن الاستيطان أصبح عبئاً على إسرائيل في الفترة الحالية حيث أشار يوسف شيلاف في هارتس إلى أن الاستيطان الصهيوني قبل قيام الدولة ذات السيادة قد شكل الأداة الأولى من نوعها في بناء الدولة وتوفير الأمن لها، لكن بعد اقامتها انتهى الدور الأمني له والذى أصبح من مسؤولية الجيش كما أصبح الاستيطان يتطلب تخصيص قوات عسكرية كبيرة لحماية المستوطنين بكل ما ينطوي عليه ذلك من جوانب معنوية وعسكرية واقتصادية وهو الأمر الذي يجعل ضرر الاستيطان أكثر من نفعه(٢) مما دفع المحلل السياسي الإسرائيلي زائيف شيف الى القول بأن توسيع المستوطنات ليس له سوى معنى واحد هو الاحتلال والسيطرة على شعب آخر مما يؤدي إلى زيادة الإرهاب (٣)

١٢- إقترح أحد وزراء الليكود الوزير مئير شطريت على الحكومة الإسرائيلية طي لواء الإستيطان والعودة إلى داخل الخط الأخضر، وذهب المحلل السياسي الإسرائيلي يهودا ليطاني في تعليقه على إقتراح الوزير شطريت إلى القول بأن مشروع الإستيطان في الأراضي

---

(١) زئيف شيف، مستنقع أكاذيب النقاط الإستيطانية، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣، ص ٦١

(٢) د.محمد سعد أبو عامود، القضايا والإشكاليات التي تواجه إسرائيل بعد سبعة وخمسين عاما، مختارات إسرائيلية، العدد الحادية عشر، عدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٥٤

(٣) زئيف شيف، توسيع المستوطنات يعني استمرار الاحتلال، مجله مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ السنة التاسعة مايو ٢٠٠٣، ص ٨٤

الفلسطينية المحتلة مني بالفشل الذريع، وأن المستوطنات أصبحت تشكل عبئاً أمنياً وإقتصادياً مؤلماً لإسرائيل كما أنها أصبحت تشكل أكبر عائق في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين[١]

١٣- مع إنتخاب أبو مازن رئيسا لوزراء فلسطين دعا بعض الكتاب الإسرائيليين شارون لمساعدة أبو مازن المعروف عنه التوجه السلمي في أن يثبت للفلسطينيين أنهم يستطيعون الحصول على الكثير من المكاسب بالبعد عن طريق العنف، وذلك من خلال إزالة المستوطنات على الأقل غير القانونية والتي تبلغ ستين مستوطنة وتقيم في كل واحدة منها أسرتان أو ثلاث أسر فقط إلا أن شارون لم يقم بإزالة أي مستوطنة كما أن وزير دفاعه شاؤل موفاز ظل يقول أن الوضع بعد إنتخاب أبو مازن سيكون أكثر خطورة [٢]

وهنا يمكن القول أنه بالإضافة إلى الآثار التي إنعكست على مشروع الإستيطان الإسرائيلي سياسياً وأمنيا وإقتصاديا على الساحة السياسية الإسرائيلية نجد أن استهداف الفلسطينيين للمستوطنات خلال الانتفاضة طرح موضوع المستوطنات وإزالتها شرطاً فلسطينياً ملزماً لا يمكن أن تتجاهله أي محاولة لتسوية مقبلة، وهو ما كانت سنوات التفاوض السابقة قد أهملته، وبعبارة أخرى سوف يكون موضوع الاستيطان هو المقياس الجدي لمدى إستعداد إسرائيل لتسوية عادلة، لأن دولة فلسطينية في قلبها مستوطنات سوف تفتقر إلى أدنى شروط التواصل ومقومات السيادة [٣].

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية التي نتجت عن الانتفاضة :

أ- تعطل أعمال البناء وزيادة الفقر والبطالة وعدد طالبي العمل

تسبب استمرار الانتفاضة فى زيادة البطالة والفقر وعدد طالبي العمل وتعطيل أعمال البناء على النحو التالى :

١- فيما يتعلق بأعمال البناء : تأثرت أعمال البناء في إسرائيل بإنقطاع ستين ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون به ويشكلون ١٧% من قوة العمل في هذا القطاع، وبلغت الخسائر نتيجة لذلك حتى أكتوبر ٢٠٠١ حوالي مليار شيكل (حوالي ٢٥٩ مليون دولار) نتيجة تأخر إستكمال المباني، كما إنهارت أسعار العقارات بسبب قلة الطلب عليها[٤]، وعلى مدى خمسة وثلاثين شهراً من الانتفاضة تفككت نصف أعمال البناء وخسرت مليار شيكل

---

(١) يهودا ليطاني، شطريت والأوهام، يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٣/٥/١٥، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٢، ص ٦٣

(٢) ياعيل بازملميد، إزالة المستوطنات الآن، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يوليو ٢٠٠٢،ص ٥٥

(٣) د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١١٩

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٢٨٧

(٢١٣,٥٨ مليون دولار) في الشهر وذلك حسبما جاء في الإحصائية التي تضمنها تقرير الأمم المتحدة عن الاقتصاد الإسرائيلي، كما لم تنجح إسرائيل في إحلال عشرين ألف مهاجر يهودي محل العمال الفلسطينيين ولم تنجح في سد العجز في الأيدي العاملة [١].

٢- إرتفاع نسبة الفقر : كشفت الميزانية الإسرائيلية التي تم التصديق عليها فى عام ٢٠٠٣ التي أثارت الكثير من الإنتقادات من الوزراء والنقابات الضرر الذي تخلقه التقليصات على قطاعات كبيرة وضعيفة في المجتمع مثل المعوقين والعاطلين والأطفال والعجائز وبقطاعات مهمة في التعليم والجيش والصحة، وشملت التقليصات مخصصات التأمين الوطني لتلحق الضرر بثلاثة ملايين إسرائيلي، وكان المعوقون والعاطلون عن العمل والأطفال والشيوخ أكثر المتضررين، بالإضافة إلى مخصصات الأطفال التي تقلصت بنسبة ٣٥% خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ومست التقليصات كذلك التعليم حيث تم إلغاء ثلاثمائة ساعة تعليم، وإقالة خمسة عشر ألف معلم ورفع رسوم التعليم لطلاب الجامعات بمعدل يتراوح بين ١٠% إلى ٢٠% وتخفيض منحة الجنود المسرحين بنسبة ١٠%، وكشفت صحيفة معاريف في عددها ٢٠٠٣/١١/٢٢ عن تعميق واستمرار انعدام المساواة بين الفقراء والأغنياء في إسرائيل حيث أن الدخل الشهري للعائلة المصنفة على أنها ثرية أعلى بـ ١٣،٥ ضعفاً من الدخل الشهري للعائلة المصنفة على أنها فقيرة في عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ١٢،١ ضعفا في عام ٢٠٠١ و ١١،٩ ضعفاً في عام ٢٠٠٠ [٢]، ومع استمرار الانتفاضة قدم عضو الكنيست افراهام رابتيس أخطر تقرير عن الفقر في إسرائيل نشرته مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل أوضح أن أسرة واحدة من بين كل خمس أسر في إسرائيل تعيش تحت خط الفقر، وتقريباً هناك إسرائيلي بين كل أربعة إسرائيليين يعيش تحت خط الفقر، ويؤكد التقرير زيادة نسبة الفقر بين أطفال إسرائيل منذ عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠% لتتجاوز لأول مرة نسبة الأطفال الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

٣- إرتفاع نسبة البطالة وعدد طالبى العمل : فقد إرتفعت نسبة البطالة وبلغت ٩,٩% في عام ٢٠٠١ بعد أن كانت ٨,٧% في عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى ١٠,٢% في عام ٢٠٠٢[٤]

---

(١) حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت،مرجع سابق

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

(٢)حصاد انتفاضة الأقصى في عامها الثالث إسرائيلياً، موقع مركز الإعلام الفلسطيني على الإنترنت، مرجع سابق

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

(٣) روتي سيناى، أخطر تقرير للفقر في إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥ ص ١٢٠

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨٧

كما وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى ١٠,٧% ووصل عدد العاطلين عن العمل في ذلك العام إلى ٢٨٧,٢ ألف عامل عاطل عن العمل منهم ٤٥,١ ألف رجل و ١٤٢,١ ألف سيدة [١] وأظهرت النشرة التي أصدرتها دائرة التشغيل الإسرائيلية في إبريل ٢٠٠٣ أن عدد المسجلين في مكاتب العمل (العاطلين) إزداد خلال أشهر يناير وفبراير ومارس ٢٠٠٣ بنسبة ٦,٤ % ليصل عددهم إلى ١٩٤,٩ ألف شخص مقارنة بـ ١٨٣,٢ ألف شخص في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٢ ووصل عدد طالبي العمل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٧٠٠ شخص مقارنة بـ ١٩٧٠٠ ألف شخص سجلوا خلال الربع الأخير من عام ويستدل من المعطيات المتعلقة بالبطالة بين الأكاديميين أن عدد الأكاديميين الذين سجلوا في مكاتب التشغيل بلغ في مارس ٢٠٠٢ رقم ٤٠١٧ أكاديمي يشكلون نسبة ٨,٨% من مجموعة طالبي العمل علماً بأن عددهم بلغ في فبراير عام ٢٠٠٢ رقم ٥٠١٦ أكاديمي [٢] علاوة على ذلك شملت قائمة البلدات التي تبلغ فيها البطالة نسبة ١٠% على الأقل خمس بلدات إضافية تقع جميعها في جنوب إسرائيل هي ديمونة،كريات جات،أشكلون،كريات ملاخي،ويروحام، ويستدل على تقرير دائرة الإستخدام الإسرائيلية على أن إرتفاعاً حاداً بنسبة ٦,٢% طرأ على عدد الحاصلين على مخصصات ضمان الدخل وهم من لا يستطيعون مزاولة أي عمل أو أنهوا الفترة القانونية التي يحصلون فيها على مخصصات ضمان الدخل مائة وواحد ألف شخص[٣].

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بتشديد شروط الحصول على الإعانة في عام ٢٠٠٢ على ألا يزيد مبلغ الإعانة بالنسبة لبعض العاطلين على ٣٠% أو ٤٠% من آخر آجر حصلوا عليه، وأكد د /جوني جل الذي يرأس فريق دراسات السياسة الاجتماعية في مدرسة العمل الإجتماعية بالجامعة العبرية بالقدس أن التغييرات التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية على برنامج تأمين البطالة لا تمكن كثيرا من العاملين من العيش بكرامة في الفترة التي يبحثون فيها عن عمل جديد[٤].

---

(١) ميراف كوهين، نسبة قياسية للبطالة في فبراير ٢٠٠٤ (١١%)، مختارات إسرائيلية، العدد ١١٢ مايو ٢٠٠٤ ص ١٠٨

(٢) نوريت فليتر، عدد طالبي العمل يسجل رقماً قياسياً، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣ ص ١٠٢

(٣) دافيد ريجيف، ارتفاع حاد في عدد طالبي العمل، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٥ سبتمبر ٢٠٠٣ ص ١٣٥

(٤) عيناف ابن يهودا، هآرتس ٢٠٠٥/٢/٧، هبوط إسرائيل في ترتيب الإعانات التي تقدمها الدولة للعاطلين، مختارات إسرائيلية العدد ١٢٢، ص٩٢

ب- إرتفاع نسبة العنف

(١) زيادة نسبة تعاطي المخدرات وارتكاب الجريمة

أفادت الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي إلى زيادة نسبة تعاطي المخدرات في أوساط المجتمع الإسرائيلي بمقدار ٤,٧% في العام الأول للانتفاضة، وأكد المقدم (ايتامار جروتو) رئيس قسم الصحة العامة في الجيش الإسرائيلي في تقريره الذي قدمه إلى مراقب الدولة ونشرته صحيفة هآرتس أشار إلى أن ٩,٦ من المجندين يتعاطون المخدرات من نوع الماريجوانا، و٠,٥% يتعاطون المخدرات من نوع المورفين أو الهيروفين، وحسب الإحصائيات الصادرة عن الشرطة الإسرائيلية فقد طرأ إرتفاع على نسبة جرائم القتل في العام الأول للانتفاضة بنسبة ٢٨% مقارنة مع عام ٢٠٠٠، وطرأ إرتفاع على جرائم السرقة بمقدار ١٠,٦٦% مقارنة مع عام ألفين، وحسب التقرير فإنه يقتل شخص واحد في إسرائيل كل خمسين ساعة، وتجري عمليات إغتصاب كل ثلاث عشرة ساعة، ويتعرض شخص لسطو مسلح كل أربع ساعات ونصف، وتتعرض سيارة للسرقة كل نصف ساعة[١]، وأشارت إحصائيات عام ٢٠٠١ إلى زيادة حادة في كل ما له صلة بالجرائم من قتل وسرقة وغيرهما حيث أشار إلى حدوث إرتفاع حاد في إرتكاب الشباب لجرائم السرقة والسطو على المحال التجارية والمنازل والسيارات والمدارس [٢]، كما كشفت العديد من التقارير التي صدرت عن جهاز الشرطة العسكرية أو الشرطة المدنية عن سرقة الجنود الإسرائيليين للمستوطنين الذين تركوا منازلهم في الأراضي الفلسطينية وتركوا بها العديد من الممتلكات الهامة [٣]كما أشار بعض الكتاب الإسرائيليين إلى أن إسرائيل باتت تحتل المرتبة الأولى في معدل الفساد العالمي مما ترتب عليه إنحدار البنية التحتية الأخلاقية والإجتماعية لإسرائيل مع اتخاذ القرارات لخدمة مصالح نظام الحكم والعناصر المقربة منه وليس الجمهور مما يترتب عليه إنعدام الثقة تماماً في سيادة القانون وفي العدالة الأخلاقية مما يجعل الطريق إلى الفوضى قصير للغاية وبذلك تتوافر الأرضية الخصبة لظهور لغة أخرى هي لغة العنف والقتل [٤]

(٢) العنف والأطفال :

فمع استمرار الانتفاضة إنعكست أعمال العنف على الأطفال في إسرائيل بالسلب الأمر الذي أوضحته الدراسة التي تقدمت بها الدكتورة (ابيكال لاوفر) في جامعة تل أبيب عن تأثير استمرار العنف على الأطفال في إسرائيل وأسرهم في الفترة من (مايو - يونيو ٢٠٠٠) وشملت الدراسة عينة من ٣٠٠٠ طفل موزعين على إحدى عشرة مجموعة من الصفوف من

---

(١) الانتفاضة الفلسطينية استنزفت المجتمع الإسرائيلي اقتصادياً واجتماعياً.

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

(٢) هداس شتيف، ألعاب صبيانية، مختارات إسرائيلية العدد ١١٣، مايو ٢٠٠٤ ص ص ١٠٥ : ١٠٧

(٣) آرييه ابن مناحم (مستوطن) سرقات الجنود الإسرائيليين في غزة لا يمكن السكوت عليها، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٢٤

(٤) الحاخام يوفال شيرلو، لواء أسود، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١١٩

السابع حتى التاسع موزعين على مدارس موجودة على جانبي الخط الأخضر وكانت كالتالي: ٧٠% منهم قالوا أن الأعمال الإرهابية (الوصف الإسرائيلى لأعمال المقاومـــة الفلســطينية) تركت تأثيراً على حياتهم، ثلث هؤلاء الأطفال يعرف شخصاً تضرر منها وعشرين في المائة قالوا أن أحد أقاربهم قد تعرض لحادثة مسلحة بينما قال ٢% منهم أنهم أصيبوا مباشـــرة مـــن العمليات المسلحة الفلسطينية، فالطفل الإسرائيلي الذي يسكن في جوش قطيف تعرض لعشـــرة أحداث مسلحة في المتوسط من بين السبع عشرة حادثة التي تزامنت في تلـــك الفتـــرة بينمـــا تعرض الطفل الذي يسكن في (رحوفوت) لحادثين في المتوسط[١]، كما أكدت الدراسة التـــي أجراها د/ روتيال جروس من معهد بروكدايل بأن واحدا من كل ثلاثة إسرائيليين يعاني مـــن إضطراب نفسي، وأنه طرأ إرتفاع كبير على نسبة المتوجهين إلى مراكز خـــدمات الصـــحة العامة يومياً ووصل إلى ٢٥ ألف حالة ويستفسر الكثيرمنهم عن عوارض أصيبوا بها جـــراء التوتر الأمني والضغط النفسي والكآبة تعززها مشاعر الخوف لديهم من وجود خطر حقيقـــي يهدد وجود الكيان الاسرائيلى[٢].

---

(١) عكيفا الدار، دراسات إسرائيلية حول تأثير العنف والإرهاب على الأطفال، مختارات إســرائيلية، العـــدد ١٠٠١، مايو ٢٠٠٣، ص١٠٣

(٢) الانتفاضة الفلسطينية لإستنزفت المجتمع الإسرائيلي إقتصادياً وإجتماعياً(ملف خاص بمناســبة مـــرور ٣ اعوام).

- www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm

خاتمة:

يتضح مماسبق النتائج التى نتجت عن توجه الجانبين لخيار العنف حيث تسبب لجـــوء الطرفين للعنف فى مجموعة من التداعيات السياسية والعسكرية والاقتصادية لحقت بالجـــانبين الفلسطينى والاسرائيلى لم تكن متوقعة أو فى الحسبان عندما لجأ الجانبان لخيار العنف بـــديلا عن التفاوض أو لتعزيز فرص كل جانب فى المفاوضات وطرأ عليهمـــا تغيـــرات سياســـية واقتصادية أسفرت فى النهاية عن تعزيز فرص التشدد والابتعاد عن السلام، ومثلت فى النهاية حالة خصام مع عملية السلام الى درجه التبرأ من كل ماكان قد تم التوصل اليه وهذا ينقلنا الى الموقف الدولى والعربى من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية وما مثلاه من فرص وتحديات على مسار التسوية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى

الفصل الرابع
الموقف العربي والدولي من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية

يتطرق هذا الفصل الى شقين الأول خاص بالموقف العربي من الانتفاضة وعملية السلام والذي عانى من تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما شهد الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق أحد أعضاء الجامعة العربية، كما أن التفاعلات العربية الإسرائيلية وصلت إلى مستويات توتر تسببت في قطع علاقات التمثيل التجاري التي كانت قد أقامتها بعض الدول العربية مع اسرائيل في أعقاب اتفاق أوسلو، والشق الثانى يتعلق بالبيئة الدولية لتلك الفترة والتي شهدت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتولي الجمهوريين برئاسة جورج بوش الابن السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ،وإهتمام إدارته بمحاربة الإرهاب وتركيزها بالأساس على العالم الإسلامى بالاضافة الى تقاربه مع ارئيل شارون ونظرة إدارته الى المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل على أنها أعمال إرهابية، وتحميل الجانب الفلسطيني مسئولية تعثر عملية السلام وذلك من خلال الآتى :

المبحث الأول : الموقف العربي

المطلب الأول: على صعيد الدول

المطلب الثاني: على الصعيد المؤسسي -جامعة الدول العربية-

المبحث الثاني : المـوقف الـدولي

المطلب الأول : موقف الولايات المتحدة - الراعي الأساسي لعملية السلام-

المطلب الثاني : موقف روسيا والإتحاد الاوروبي

المبحث الأول
الموقف العربي من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية

يوضح هذا المبحث التباين بين مواقف الدول العربية تجاه الانتفاضة وعملية التسوية والذى انعكس بالسلب على موقف الجامعة العربية إزاء تطورات الأحداث ولم يساعد على إستئناف عملية السلام أو وقف التصعيد العسكرى الإسرائيلى رغم ماأحدثته الانتفاضة من تفعيل للعمل العربى المشترك حيث كان تأثيرها على الموقف العربى أكبر من تأثير الموقف العربى على تطورات الأحداث، وسوف يتم هنا تناول موقف دولتين فقط هما مصر وسوريا باعتبار أنهما من دول الطوق الخمس لاسرائيل، كما أن لكل منهما مواقف مختلفة حيث قادت مصرجناح الدول العربية المعتدلة بينما قادت سوريا جناح الدول المتشددة بالاضافة لما لمصر من دور بارز محورى فى الملف الفلسطينى الاسرائيلي وعلى النقيض مازالت سوريا فى حالة لاسلم ولاحرب مع اسرائيل ولها أراضى محتلة من قبل اسرائيل وهى هضبة الجولان، وقد تسببت الانتفاضة فى حالة من التصعيد انعكست على العلاقة بين مصر واسرائيل التى ترتكز على معاهدة السلام عام ١٩٧٩، كما زادت من التوتر أيضا بين سوريا واسرائيل، وكان لمصر وسوريا دور بارزا إزاء تطورات الأحداث سواء على الصعيد الاقليمى العربى أو الدولى حيث تأثرت قرارات الجامعة العربية ازاء الانتفاضة بمواقف تلك الدولتين.

المطلب الأول : الموقف العربي على صعيد الدول

يمكن التمييز في العالم العربي بين إتجاهين كبيرين، يرى الأول منهما أن الصراع بين العرب وإسرائيل لا يقبل الحلول الوسط وأنه لا يمكن له أن ينتهي إلا بالقضاء على دولة إسرائيل، وإستعادة كامل أرض فلسطين، أما الإتجاه الثاني فيرى إمكانية تحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس حل يقضي بإقامة دولتين " فلسطينية وإسرائيلية " قادرتين على التعايش على أرض فلسطين الإنتدابية، ويتفق التياران على أنه لا يوجد حق تاريخي مشروع لليهود على أرض فلسطين، ويذهب أنصار التحرير الكامل لفلسطين الى أن أي تسوية سياسية لن تكون سوى تسليم بضياع فلسطين، بينما يدرك أنصار التسوية السياسية التكلفة الفادحة التي تتحملها شعوب المنطقة بسبب إطالة أمد الصراع، وهى التكلفة التي تؤدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتفويت فرص تقدم شعوب المنطقة، ومن ثم فإنهم يؤيدون التوصل إلى تسوية سياسية تضع حداً لهذا الصراع على أساس بناء دولة فلسطينية في الأراضي التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧[1].

---

(١) د/ جمال عبد الجواد، السياسية العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية في د. عماد جاد(محرر)؛ الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣، الأمن أولاً، مرجع سابق، ص ٢٥١

وشكلت الانتفاضة والتداعيات التي ترتبت عليها تحدياً خطيراً على العالم العربي الذي يمثل في النهاية مجموعة من الدول لكل منهما مصلحتها واعتباراتها الخاصة، بالإضافة إلى رأي عام له إستقلالية كبيرة عن هذه الدول، بل أحيانا كثيرة يكون معادياً لها، كما أن القضية تقع خيوطها الرئيسية في يد أطراف لا تمتلك الدول العربية سيطرة عليها، فالقرار النهائي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو للفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن قرار إطلاق الانتفاضة كان قراراً انفرادياً لم يسبق له تنسيق مع الدول العربية المعنية، برغم ماترتب عليها من مسئوليات، وفي هذا الإطار تطورت ردود فعل وسياسات الدول العربية إزاء انتفاضة الأقصى، وبشكل عام يمكن التمييز في السياسات العربية تجاه الانتفاضة بين السياسات التي اتبعتها الدول المتشددة وتلك التي إتبعتها الدول المعتدلة[١]

وقد تميزت ردود الفعل العربية إزاء الانتفاضة بظهور تيارين رئيسيين :

التيار الأول: ركز على التعامل مع الانتفاضة باعتبارها انفجاراً مؤقتاً في مسار العملية التفاوضية التي بدأت منذ اتفاقات أوسلو، وأن النتائج المترتبة عليها يجب دمجها في إطار هذه العملية، وقد تبنى هذا الموقف العدد الأكبر من الحكومات العربية خاصة مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي، أما التيار الثاني: الأصغر عدداً فقد تعامل مع الانتفاضة باعتبارها تطوراً نوعياً يضع حداً للعملية التفاوضية التي كانت جارية قبل ذلك، ويسمح بالانتقال نحو سياسة عربية أكثر تشدداً تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، وضم هذا الفريق كلا من سوريا والعراق وليبيا ومعهم لبنان وإلى حد ما اليمن[٢].

أولاً: الدول العربية التي لها علاقات مع إسرائيل " مصر " :

(أ)- أسباب التوجه نحو السلام

تعرضت الدول العربية المعتدلة لقدر كبير من الضغوط نتيجة التداعيات التي ترتبت على الانتفاضة حيث كان على هذه الدول أن تتخذ بعض القرارات مثلت تراجع عن سياسات سبق لها وأن إختارتها مثل قيام سلطنة عمان في ١٢ أكتوبر عام ألفين بإغلاق مكتبها التجاري في تل أبيب والمكتب التجاري الإسرائيلي في مسقط، وتبعها في ذلك كل من تونس وقطر والمغرب في ٢٢ و ٢٣ أكتوبر و ٩ نوفمبر على التوالي باغلاقها لمكاتب اللإتصال التي كانت قد أقامتها مع إسرائيل، كما سحبت مصر سفيرها في تل أبيب في نوفمبر عام ألفين،

---

(١)مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DCBC158F-5214-4685-80BD-7734F3AE21CA.htm

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٣٤٥

بينما إمتنعت الأردن عن تعيين سفير جديد لها بعد أن كانت فترة السفير السابق قد انتهت [١] وقد حرصت الدول العربية المعتدلة على التصرف وكأن عملية السلام مازالت مستمرة ورفضت أي محاولة لإعلان وصولها إلى طريق مسدود، ورغم الانتقادات التي تعرضت لها الحكومات العربية المعتدلة إلا أنها كانت الطرف الذي أمامه مساحة للتحرك أوسع ما هو متاح للآخرين لإمكانها التحدث إلى الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، كما أن علاقاتها بالولايات المتحدة تتيح لها التحرك مع الأمريكيين أيضاً بحكم دورها في المنطقة، كما أن أوروبا والولايات المتحدة تقيمان وزناً أكبر لهم [٢]، ورغم مقاطعة الدول العربية لمصر عقب توقيع السادات اتفاقية السلام عام ١٩٧٩، إلا أن الدول العربية المعتدلة توجهت نحو السلام والتفاوض مع إسرائيل وذلك بسبب مجموعة من العوامل يمكن ايجازها في التالي:

١- عدم وقوع حرب بين العرب وإسرائيل منذ حرب ١٩٧٣، كما أن توقيع مصر لمعاهدة السلام عام ١٩٧٩ أفقد العرب أكبر قوة عسكرية لهم في مواجهة إسرائيل، حيث أن مصر كانت قد شاركت خلال العقود الثلاثة الأولى من الصراع في أربع حروب مع الدول العربية ضد إسرائيل، وهى حروب ٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣ كما أن إزالة إسرائيل بالقوة أصبحت مكلفة للغاية خاصة مع احتفاظ إسرائيل بترسانة نووية غير مُعلن عنها.

٢- ضعف منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة الغزو الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢ وفرار الكثير من قادة المنظمة إلى تونس واندلاع انتفاضة ١٩٨٧ التي أدت إلى بروز قيادات فلسطينية جديدة في الميدان من خارج منظمة التحرير الفلسطينية، كما عمقت انتفاضة ١٩٨٧ من الأزمة المالية للفلسطينيين، وظهور توجهات بضرورة التفاوض مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة والقبول بوجودها داخل حدود ما قبل ١٩٦٧، كما فقدت منظمة التحرير الفلسطينية الدعم المالي من عدد من الدول العربية الخليجية نتيجة لتأييدها لصدام حسين في حرب الخليج ١٩٩١، ثم بعد ذلك تم حضور منظمة التحرير الفلسطينية لمؤتمر مدريد للسلام عن طريق ممثلين لها في الوفد الأردني دون أن تكون قضية الدولة الفلسطينية مطروحة على أجندة المؤتمر الأمر الذي عمق الأزمة في الداخل الفلسطيني بين المنظمة والقادة الميدانيين في الأراضي الفلسطينية، ثم قيام منظمة التحرير بالتوقيع على إتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، والذي إعترفت فيه بإسرائيل كما قامت بحذف مبدأ إزالة إسرائيل بالقوة من ميثاق المنظمة.

---

(١) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ص ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٥

(2) David Hirst, Arab Nations Leaving Palestinian to Face Israel Alone, Japan Times , January, 2/2002.

٣- ثورة الخوميني في إيران عام ١٩٧٩ وإنشغال بعض الدول العربية بمواجهة الجماعات التي كانت تلقى دعماً من إيران بالإضافة إلى إدراك بعض الدول العربية أن الخطر عليهم أصبح يأتي من بعض الدول العربية وذلك عندما قام العراق بغزو الكويت، وقامت الدول العربية بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت، كما أن دول الخليج الصغيرة والأردن اصبحت ترى أن إسرائيل تمثل عامل توازن في المنطقة ضد محاولة أي دولة عربية للهيمنة على المنطقة، وهو ما حدث عندما تحركت القوات الإسرائيلية عندما حاولت القوات السورية غزو الأردن عام ١٩٧٠.

٤- أيضاً انتهاء الحرب الباردة وفقدان العالم العربي لمساندة الإتحاد السوفيتي السابق، واستمرار العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وبعد إنتهائها وأيضا خلال تحولها إلى قوى عظمى وحيدة في العالم مع تعرض الدول العربية التي إستمرت في عدائها لإسرائيل للمقاطعة والعقوبات مثل العراق وسوريا الأمر الذي جعل الدول العربية تكون أكثر قبولاً للسلام مع إسرائيل(١).

٥- تسببت حرب الخليج الثانية فى تفتيت التضامن العربى وابرزت هشاشة أنظمة الخليج مع هذه الحرب، كما تسببت فى الانقسام العربى وخروج العراق من المعادلة العربية بالاضافة الى مديونية الدول العربية الأكثر فقرا، ووضع الحماية الذى تتصف به فعلا الدول العربية الأغنى اقتصاديا بدأ يترجم كل ذلك الى تآكل نسبى فى السيادة والنفوذ (٢).

٦- غزو التحالف الأنجلو أمريكى للعراق أزال من ناحية خطرا محتملا على اسرائيل من الجهة الشرقية، ومن ناحية ثانية أتاح للولايات المتحدة عدة أوراق تأثير واضحة على عدد من الدول الاقليمية حيث مارست ضغوطا على سوريا لإحداث تغييرا فى سياستها الإقليمية من خلال التلويح بقانون محاسبة سوريا والعصا العسكرية الاسرائيلية (الغارة على معسكر عين الصاحب)، كما مارست ضغوطا على السعودية لاحداث تغيرات واسعة فى نظامها السياسى وبرامجها الثقافية والتعليمية بذريعة أنها تشكل تربة خصبة لانتاج ماتسميه الولايات المتحدة بالارهاب،كما لوحت فى وجه الرياض بمشروع محاسبة السعودية، كما لوحت للبنان بورقة توطين اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان (٣).

---

(1) Efrain Inbar , The Arab-Israeli Peace Process: Arealistic Assessment, Perceptions Journal of international affairs, March-May 2000, volume v , number 1, pp.55 : 60

(٢) د . نصير حسن عارورى ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ مرجع سابق ١٢٤

(٣) قيس عبد الكريم واخرون ، قبل الرحيل ..فى السياسة والنظام الفلسطينى ،سلسلة الطريق الى الاستقلال (بيروت: دار الشجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،مايو ٢٠٠٥) ص ٨٩

(أ) الموقف المصري من الانتفاضة وعملية السلام :

١- تبدي مصر إهتماما بالقضية الفلسطينية لموقعها بالمنطقة ولأنها تدخل في باب أمنها القومي وبالتالي ترى نفسها معنية بشكل مباشر بالموضوع الفلسطيني لأن فلسطين هي البوابة الشرقية لها وأن هي أغلقت في وجهها عبر أي حل دائم عزلتها من محيطها العربي الإقليمي وتآكل دورها الذي يفترض أنها مخولة أن تلعبه في هذا الإطار(١)

٢- تمثل القضية الفلسطينية بالنسبة لها أهمية كبيرة فمن جانب تستقطب تلك القضية جهداً دبلوماسياً وسياسياً غير عاديً من قبل الرئاسة المصرية ووزارة الخارجية ناهيك عن كل مكونات المجتمع السياسي والمدني لملاحقة تطوراتها المختلفة وإحتواء تداعياتها غير الإيجابية، ومن ناحية أخرى فإن غياب عملية سلمية فاعلة تعني وجود أكثر من عقبة أمام بلورة وتشكيل وضع إقليمي مستقر أمنياً وسياسياً في عموم المنطقة العربية والشرق أوسطية تعول عليه مصر كثيراً من أجل مواصلة جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، ومن ناحية ثالثة فإن استمرار الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون وجود أفق سياسي يمثل ضغطاً أمنياً يزداد أو يقل حسب التطورات المختلفة، في الوقت نفسه ثمة تخوف وتحسب من أن يتطور مثل هذا الضغط الأمني إلى مواجهة إقليمية بكل ما يعنيه ذلك من الانزلاق لحرب تمثل خطاً إقليمياً أحمر يتطلب كل الجهود المُمكنة لعدم عبوره من أي طرف كان، ويعد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية له مبرراته الكثيرة التي يمكن تلخيصها مع عدة مفردات تشمل بدورها إستقرار الداخل والحفاظ على الإقليم والموارد في آن واحد(٢)

٣- ظلت دائرة الصراع العربي الإسرائيلي واحدة من أهم مجالات السياسة الخارجية المصرية خلال العشرين عاماً الماضية، حيث استحوزت على الحيز الأكبر من نشاط وحركة السياسة الخارجية وجاء تبنى مصر لإتجاه ثابت نحو التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي يرتكز على مبادئ ومحددات ثابتة ومتماسكة تقوم على الآتي :

- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.
- التمسك بالحقوق العربية الكاملة.
- ضرورة إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة.

---

(١) المرجع السابق ، ص٩٣

(٢) د. حسن أبو طالب، مصر والقضية الفلسطينية بين الانتفاضة وتقويض إسرائيل لعملية السلام في د. نادية مصطفي و د. زينب عبد العظيم (محرران) ; الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣) ص ٢٩٥

قبول الخضوع لآليات ضبط التسلح ولاسيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والذي يمثل تهديداً جسيماً وخطيراً لأمن المنطقة.

- تمثل التسوية السلمية من وجهة النظر المصرية أداة رئيسية لإلزام إسرائيل بالإنصياع لقرارات الشرعية الدولية، ومنع إسرائيل من الهروب من عملية التسوية، ولاسيما في فترات حكومات اليمين الإسرائيلي والتي تشهد إزدياد التعنت الإسرائيلي وإزدياد ميل الشارع الإسرائيلي أيضاً نحو اليمين المتطرف مما تسبب في إنهيار عملية التسوية تماماً(١).

٤- بجوار وجهة النظر الرسمية تلك تتبلور إتجاهات عديدة في ثنايا المجتمع المصري بعناصره البسيطة والنخبة السياسية والمثقفة، وهى إتجاهات تتداخل فيها إعتبارات دينية خاصة الموقف من اليهود وإعتبارات عملية تتعلق بالواقع الإقليمي والدولي، إضافة إلى عناصر متداخلة ومتشابكة تتعلق بالأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي يمكن الإشارة إلى ثلاثة إتجاهات هي :

- **الإتجاه الأول** : يرفض إسرائيل نظراً لعدم شرعية وجودها في أرض فلسطين والنظر إليها كدولة عدوة غير قابلة لأن تكون جارة وفقاً للمعايير الدولية العادية وأن ضررها وعدوانها لا يتوقف على فلسطين وحدها، بل على المنطقة العربية برمتها وفي المقدمة مصر بحكم الجغرافيا والجوار القسري.

- **الإتجاه الثاني**: يعترف أو يميل إلى قبول إسرائيل كأمر واقع مع رفض التعامل معها باعتباره يمثل جوراً على الحقوق الفلسطينية المشروعة حاضراً أو مستقبلاً.

- **أما الإتجاه الثالث**: وهو إتجاه التعامل مع إسرائيل كأمر واقع، ولكن بلا شرعية سوى شرعية القوة مع ملاحظة دائمة لسياستها التوسعية وتفوقها العسكري وإرتباطها العضوي مع القوى الكبرى في النظام الدولي والتعامل مع هذه الحقائق بتصور من الحكمة والواقعية معاً، وإذا كان الميل العام بالإدراك الشعبي هو رفض وجود شرعية إسرائيل، ومن ثم رفض التعامل معها فإن إتجاه الإعتراف بها كأمر واقع مع التحسب لعدوانيتها والعمل على محاصرتها يبدو أساس الرؤية المصرية التي إلتزمت بها مصر منذ نوفمبر ١٩٧٧ (٢).

٥- يمكن القول أنه رغم مرور العديد من السنوات على توقيع مصر على إتفاق السلام مع إسرائيل إلا أنه ظل سلاماً بارداً يحيط به الشكوك وأيضاً المخاوف لسببين: أولهما عدم توقيع إسرائيل على معاهدة أسلحة الدمار الشامل وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من

---

(١) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين (القاهرة: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤) ص ٢٦٦

(٢) د. حسن أبو طالب، مصر وإسرائيل الإدراك والسياسات إسرائيل من الداخل في د. نادية محمود مصطفى(محرر) ; اسرائيل من الداخل خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، مرجع سابق ص ٥٢.

أسلحة الدمار الشامل، والثانى تمثل فى محاولات إسرائيل لإبعاد الدور المصـــري وإضـــعافه خاصة في وقت تشهد فيه عملية السلام عدم نجاح بسبب حاجة العرب إلى الـــدور المصـــري لمخاوفهم من إسرائيل، كما أن مصر تلعب دورا كبيرا في العملية السلمية والأمنية في المنطقة العربية [١]

٦- مرت السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية منذ توقيع إتفاقية السلام بـــثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى**: بعد توقيع كامب ديفيد٢ تم التركيزعلى القيام بجهد لخلـــق عمليـــة سياسية تؤدى إلى إقناع الطرف الفلسطيني بالجلوس إلـــى مائـــدة التفـــاوض مـــع الطـــرف الإسرائيلي، وإستمر هذا الدور حتى إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١.

- **المرحلة الثانية** : تبدأ بعد توقيع اتفاقات أوسلو التي أوجدت صـــلة مباشـــرة بـــين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، كما فتحت إتفاقات أوسلو تسارع وتيرة العلاقات العربية مع إسرائيل بإعتبارها إحدى آليات ضبط الواقع الإقليمي وتخفيف مظاهر عـــدم الاســـتقرار فـــي المنطقة، وإنتهت تلك المرحلة الثانية بإخفاق مؤتمر كامب ديفيد٢ في يوليو ٢٠٠٠.

- **المرحلة الثالثة** : هي مرحلة انتفاضة الأقصى، حيث اختفت الآلية السياسية كإحدى آليات كبح تدهور الوضع الإقليمي، وأصبح من الضروري أن تسعى مصر للحد من العنـــف وإعادة بناء العملية السياسية مرة أخرى كأداة تصل بالفلسطينيين إلى أهدافهم المشروعة وأداة لإدخال عناصر الاستقرار إلى الوضع الإقليمي[٢].

٧- إرتكز الموقف المصري في تعامله مع الانتفاضة على مجموعة المبادئ التالية:

- الإلتزام بخريطة الطريق الرباعية بإعتبارها الآلية المتاحة حالياً.
- عدم المساس بالثوابت المتمثلة في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وحق العودة.
- حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وفق حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.
- التمسك بالمبادرة العربية للسلام التي طرحت في قمة بيروت ٢٠٠٢[٣].

---

(1) Kamel S. Abu Jaber, The Arab-Israeli Process: arctic evolution, perceptions Journal of International of Affairs, March-May 2000, volume v, number1, P.115.

(٢) د. جمال عبد الجواد، الدور المصري والسياق العربي طبيعة وتحديات آفاقه في د نادية مصطفى واحمد جبريل (محرران) ;التسوية الإسرائيلية الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات المسار والدلالات والأفاق، سلسلة شئون إسرائيلية وفلسطينية، مرجع ســـابق ص ص ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٦١

(ج) - محاور الموقف المصرى تجاه تطورات الأوضاع

جعلت عوامل الدور والحجم من مصر هدفاً لضغوط شديدة تعاملت معها بمزيج من الخطاب المتشدد ضد السياسة الإسرائيلية والعمل الدبلوماسي مع إسرائيل والفلسطينيين من أجل الحد من العنف ومع الولايات المتحدة لحثها على تنشيط دورها ومع الدول والمؤسسات العربية من أجل تنسيق مواقف المتشددين والمعتدلين العرب وتهدئة موجة التشدد التي رأت فيها القاهرة علامات على نقص الإحساس بالمسئولية بالإضافة إلى العمل على الحد من مظاهر عدم الإستقرار الداخلي التي ترتبت مع الانتفاضة[1]، ومن هذا المنطلق إنطلق الموقف المصري في عدة محاور وإتجاهات هى :

١- العمل على وقف أعمال العنف والعنف المضاد بين الجانبين وتقريب وجهات النظر بينهما ومن ناحية أخرى العمل على وقف الإعتداءات الإسرائيلية على الرئيس عرفات باعتباره الرئيس المنتخب من الفلسطينيين وذلك من خلال إتصالاتها بجميع القوى الرسمية والشعبية مع الجانبين، وإتصالاتها مع القوى الدولية خاصة الإدارة الأمريكية [2].

٢- عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد٢ طرحت مصر وثيقة بعد مشاورات مع جميع الأطراف لحل جميع القضايا العالقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وقام الرئيس مبارك بعرضها على الرئيس كلينتون خلال توقفه بمطار القاهر وهو في طريقه إلى افريقيا في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠ ودعت الخطة المصرية إلى أن تبسط السيادة الفلسطينية على ٩٤% من الضفة الغربية بالاضافة إلى ١% تقطتع من أراضي إسرائيل بجوار قطاع غزة مما يرفع النسبة إلى ٩٥% ويرى البعض أن الخطة المصرية تجسدت فيما بعد تحت ما يسمى معايير أو خطة بيل كلينتون للسلام في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠[3].

٣- ومع رعايتها لمفاوضات ضابا دعت مصر لإستضافة إجتماع بين رئيس الوزراء آنذاك باراك والرئيس عرفات في نفس الوقت الذي دعت فيه لإجتماع مؤتمر قمة عربية غير عادى، وفي قمة شرم الشيخ التي حضرها الرئيس مبارك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون وملك الأردن عبد الله الثاني، بالإضافة إلى عرفات وباراك، تم التوصل إلى إتفاق لتهدئة المواجهات العسكرية

٤- قامت مصر في الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٠ بسحب سفيرها من تل أبيب بعد التصعيد الإسرائيلي للإعتداءات على الفلسطينيين، كما أطلقت دعوتها لعقد القمة

---

(١) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ٣٢٧

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٦١

(٣) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص ص٣٦٣-٣٦٤.

العربية الأولى بشكل دوري، وهو الإقتراح الذي وافقت عليه القمة العربية بالقاهرة وتحدد موعد القمة الدورية الأولى في مارس التالي والتى قررت تشكيل لجنة لتتولى متابعة تنفيذ قرارات القمة المتعلقة بفلسطين [١].

٥- عملاً على تطبيق قرارات القمة العربية في عمان ٢٠٠١ جاءت رحلة الرئيس مبارك إلى فرنسا لإجراء محادثات مع الرئيس جاك شيراك أكثر قادة أوروبا إدراكاً لنتائج سياسات إسرائيل وأقربهم إلى تبنى وجهة النظر العربية، وتلت ذلك مباشرة المباحثات التي أجراها الرئيس مبارك في واشنطن مع الرئيس جورج بوش الذي تعهد بالقيام بدور نشيط من أجل إستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما استأنف الرئيس مبارك جولاته الأوروبية بزيارة ألمانيا ورومانيا وروسيا ركزت على طلب اسهام تلك الدول في الجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين [٢].

٦- خلال حملة الانتخابات الإسرائيلية في يناير ٢٠٠١ التي أسفرت عن فوز شارون برئاسة الوزراء أكد الرئيس مبارك في حديث للتليفزيون الإسرائيلي على عدة حقائق هي:

- إن مصر حريصة على التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط،وأنها لا تطلق صيحات الحرب ولا تفكر في صراع عسكري، بل تحترم الإتفاقيات ومن أهداف جيشها الدفاع عن الأرض والوطن وليس الإعتداء على أية دولة.

- ان مصر لا تتحدث ولا تتفاوض باسم الجانب الفلسطيني وإنما تدعم حقوقهم المشروعة، والتي تكفلها القرارات الدولية وأهمها إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس والسيادة الفلسطينية على الحرم القدسي [٣].

٧- ارتكزت المبادرة المصرية الأردنية التى كشفت عنها صحيفة هآرتس الاسرائيلية في ١٦ إبريل ٢٠٠١ فى بنودها على التفاهمات التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠ والتي تحدد خلالها رفع الحصارعن المدن الفلسطينية وسحب قوات الجيش الإسرائيلي وخاصة الأسلحة الثقيلة من أبواب المدن، ونقل الأموال التي يجب أن ترسلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية على الفور، وإعلان وقف بناء المستوطنات مقابل أن يصدر

---

(١) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التعامل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩

(٢) أحمد نافع، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣) ص ص ٢٤٨، ٢٤٩

(٣) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسية الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠: ٢٥٥

عرفات أوامره لقواته بوقف إطلاق النار، وأن يتعهد ببذل قصارى جهده من أجل كبح جماح العمليات الفدائية الموجهة ضد إسرائيل"(١).

٨- في ظل استمرار العدوان على الفلسطينيين ومحاولات شارون إقناع الإدارة الأمريكية بوقف المساعدات عن مصر التى تهدد بوقف معاملاتها مع الحكومة الإسرائيلية إستمرت الإتصالات المصرية الإسرائيلية حيث التقى شيمون بيريز بالرئيس مبارك في ٢٩ أبريل ٢٠٠١ واستضافت القاهرة في العاشر من مايو ٢٠٠١ الوزير الإسرائيلي دانى نافيه، كما هتف نواب في مجلس الشعب في إحدى جلساته في ٢ مايو ٢٠٠١ ضد ممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين الأمر الذي إعتبرته إسرائيل مناهضاً لإتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وفي منتصف يوليو ٢٠٠١ إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز وتم التأكيد خلال اللقاء على رفض الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وضرورة تنفيذ توصيات لجنة متشيل دون تعديل عليها، وفي نفس الشهر استضافت القاهرة لقاءاً بين عرفات وبيريز، ومع استمرار عملية التصعيد الإسرائيلي أوفد الرئيس مبارك وزير الخارجية أحمد ماهر إلى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما استضافت مصر في أوائل يناير ٢٠٠٢ يوسى بيلين وزير العدل الإسرائيلي السابق وزعيم حركة ميرتس الإسرائيلية(٢).

٩- زادت السياسة المصرية من التركيز على البُعد الأمني لمعالجة الوضع الأمني المتدهور، وركزت على القيام بدور مهم في تدريب وتأهيل قوات الشرطة الفلسطينية بعد الخسائر التي تعرضت لها بسبب الإجتياح الإسرائيلي، وبعد أن ظهرت مؤشرات عدة على إخفاق الشرطة الفلسطينية في القيام بدورها قامت أجهزة أمن مصرية بالدور الرئيسي في هذا المجال(٣).

١٠- حماية السلطة والحيلولة دون إنهيارها ومن هنا جاءت نصيحة الرئيس مبارك للزعيم الفلسطيني بعدم السفر للمُشاركة في قمة بيروت العربية حتى لا تتاح لشارون أي فرصة لمنعه من العودة تحت أي حجة، كما ظهر ذلك أيضا في التحذير الذي وجهته مصر لإسرائيل عندما كانت الأخيرة تستعد لإجتياح قطاع غزة بعد أن تنتهي من إجتياح الضفة

(١) – المبادرة المصرية الاردنية، موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الانترنت، http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/3.htm

(٢) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسية الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠: ٢٥٥

(٣) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ٣٢٩

الغربية، وهو ما اعتبرته مصر قضاء على النتائج التي ترتبت على اتفاق أوسلو، كما اعتبرته تهديداً لأمنها الوطني الأمر الذي دفع إسرائيل للتخلي عن خطة اجتياح غزة(١)

١١- أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً دعت فيه إسرائيل إلى وقف العدوان وحذرت من المساس بالسلطة الفلسطينية والرئيس عرفات، ودعت العالم إلى تحمل مسئوليته لوقف العدوان، كما قرر مجلس الوزراء المصري برئاسة د. عاطف عبيد وقف كل الإتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية ماعدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية، كما وجه الرئيس مبارك كلمة في ٤ إبريل ٢٠٠٢ دعا فيها المجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف حاسمة من شأنها أن تعيد الحكومة الإسرائيلية إلى صوابها وأن تلتزم بالشرعية الدولية والاستجابة للمبادرات المطروحة الداعية للسلام والأمن والاستقرار، كما أوقفت مصر رحلاتها الجوية إلى إسرائيل والتي تنظمها بواسطة شركة الطيران [إير سينا] إلى أجل غير مسمى، وتم تجميد العلاقات التجارية والاقتصادية مع إسرائيل استجابة للموقف الرسمي المصري، كما قرر رجال الأعمال المصريون ايقاف تعاملهم مع إسرائيل، وأكد الرئيس مبارك في حديث صحفي في ١٧ أبريل ٢٠٠٢ أن قطع العلاقات مع إسرائيل معناه ببساطة إعطاؤها الفرصة لتحل نفسها من أي التزام وإطلاق يدها دون رادع وتحرير رقبتها من السلام ومنحها فرصة كبيرة للخروج من حصار الرأي العام الدولي لها، وطالبت مصر مجلس الأمن الدولى بالدفاع عن قواعد القانون الدولي والإنساني ولفرض الشرعية الدولية (٢).

١٢- قدمت مصر مجموعة من المقترحات في مؤتمر لندن الذي عُقد في الرابع عشر من يناير ٢٠٠٣، وقد رأس وفد مصر في هذا المؤتمر اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية العامة، وقد تضمنت المقترحات المصرية الآتي :

- للفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس بإعتبار ذلك حقاً قانونياً وتاريخياً مشروعاً كفلته المواثيق والأعراف الدولية.
- السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات هي وحدها المخولة بالدخول في مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية وبرعاية أمريكية من أجل الإتفاق على عودة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المجمدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ وهي المسئولة أيضاً عن إدارة شئون المناطق الخاضعة لها بما يشمله ذلك من بذل كافة الجهود لمنع وقوع عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية إنطلاقاً من قطاع غزة والضفة الغربية مقابل التزام

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ٢٦١

(٢) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٢٥٦

إسرائيل بعدم ملاحقة الكوادر العسكرية للأجنحة المسلحة للفصائل الفلسطينية التي ستلتزم بالمقابل بعدم القيام بأية عمليات عنف داخل الخط الأخضر، وأن تمتنع إسرائيل عن اتخاذ الإجراءات على الأرض التى من شأنها تقويض مؤسسات السلطة أو إضعاف هيبتها أو الإنتقاص منها، ومن هنا نجد أن المقترحات المصرية تضمنت محاولة تهيئة الأجواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يساعد على إيجاد مناخ من الثقة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تمهيداً لبدء مفاوضات مباشرة بينهما برعاية الولايات المتحدة ومصر والإتحاد الأوروبي للخروج من نفق الجمود في مسيرة المفاوضات وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية(٢).

(د) الحوار بين الفصائل الفلسطينية:

مع استمرار انتفاضة الأقصى تدخلت مصر لمحاولة وقف نزيف الخسائر المستمر على الساحة الفلسطينية، وذلك من خلال دعوتها لكافة الفصائل الفلسطينية للتحاور فيما بينها للوصول إلى ما يمكن تسميته توافقاً على الحد الأدنى الذي يسمح بوقف التدهور في الموقف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل، كما أن التزام الفصائل في حوار موسع سيقطع الطريق أمام إحتمالات تفجر النزاع فيما بينها وصولاً إلى حرب أهلية فلسطينية تحاول إسرائيل دفع الفلسطينيين إليها (١).

١ - **جولة الحوار الأولى بالقاهرة**: سعت القاهرة إلى مساعدة الفصائل على التوصل إلى اتفاق فيما بينها من خلال البدء في حوار تركزت أهدافه على ثلاثة محاور: هي تطوير الخطاب السياسي الفلسطيني والإتفاق على إستراتيجية نضالية مشتركة، وتطور العلاقات بين الفصائل في الداخل الفلسطيني وذلك فى أول مشاركة أطراف عديدة من مختلف القيادات الفلسطينية في محادثات مباشرة بالقاهرة منذ أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني في تونس عام ١٩٨٣، وقد مرت هذه المحادثات بعدة مراحل **الأولى**: مباحثات غزة التي عُقدت في أغسطس عام ٢٠٠٢ وتم خلالها التوصل إلى وثيقة الوحدة الوطنية كبرنامج وطني مشترك وتحفظت حماس والجهاد على بعض بنودها خصوصاً حول حدود الدولة الفلسطينية التي حددت بالأراضي التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وقرار ١٩٤ على اعتبار أن إحدى قراءاته تنص على عودة اللاجئين أو تعويضهم وفقاً للحركتين و**الثانية** : محادثات القاهرة التي بدأت في مرحلة أولى بين حركتي فتح وحماس في نهاية عام ٢٠٠٢ وتم خلالها التوصل إلى

---

(١) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ٣٢٩

(٢) د. حسن ابوطالب ،أربعة محاور للخروج من الأزمة السياسية الفلسطينية ،الأهرام،٢٨-٧-٢٠٠٤

ورقة أطلق عليها "اتفاق حماس وفتح" ولم يتم فيها ذكر حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية وشددت على حق المقاومة (١)

- ناقشت جولة الحوار الأولى بالقاهرة التى تم عقدها في العاشر من نوفمبر ٢٠٠٢ كيفية تعزيز الوحدة الوطنية وآليات التوصل إلى إستراتيجية متفق عليها بالنسبة للمستقبل السياسي في المنطقة وإمكانية إنضمام حركة حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية وفرصة مشاركتها في الانتخابات الفلسطينية، إضافة إلى مطالبة حماس بوقف العمليات المسلحة داخل إسرائيل واحترام السلطة الفلسطينية وقرارتها كسلطة واحدة في الأراضي الفلسطينية، وفي أعقاب انتهاء جولة الحوار الأولى بالقاهرة قام عمر سليمان مدير المخابرات المصرية بزيارة إلى الأراضي المحتلة في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بهدف اطلاع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على التقييم المصري لهذا الحوار، حيث إجتمع مع الرئيس عرفات في رام الله حاملاً رسالة من الرئيس مبارك يشير فيها إلى أن هناك استعداداً للتهدئة ولوقف العمليات ضد المدنيين إلا أن ذلك يتطلب ضمانات من الحكومة الإسرائيلية بوقف الإغتيالات والعدوان وإستهداف المدنيين الفلسطينيين، كما إلتقى عمر سليمان بعد ذلك برئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون (٢).

٢- جولة الحوار الثانية بالقاهرة يناير ٢٠٠٣ : جاءت الدعوة لها لإعتبارات هي:

-الغياب العربي والدولي عن الساحة الفلسطينية وتفكك النسيج السياسي الفلسطيني في وقت نجحت فيه إسرائيل بإقناع الغرب بوصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب بالإضافة إلى تدهور الأوضاع في الضفة وغزة نتيجة الإغلاق والحصار والشروع في بناء الجدار العازل.

- الخوف من استمرار شارون في سياسة التدمير ضد الفلسطينيين الأمر الذي يخلق حالة من اليأس والخوف من تخلي المجتمع الدولي عن التزاماته تجاه الفلسطينيين(٣).

وقد تم توسيع نطاق الحوار ليشمل ١٢ فصيلاً فلسطينياً هي كل الفصائل الفلسطينية تقريباً، فتمت دعوة منظمات فلسطينية بما فيها تنظيم الجهاد وفصائل معروفة بولائها لسوريا مثل "الجبهة الشعبية القيادة العامة" بعد أن أصرت على ذلك حركتا حماس والجهاد للمشاركة في جولة الحوار التي بدأت في القاهرة في ٢٤ يناير ٢٠٠٣(٤)، وأكد اللواء عمر سليمان في كلمة إفتتاح المؤتمر أهمية إنعقاد هذا المؤتمر في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي تشهدها

---

(١) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٧٥،٢٧٦

(٢) صبحى عسيلة، مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢،٢٣٣

(٣) قيس عبد الكريم وآخرون، قبل الرحيل... في السياسة والنظام الفلسطيني، مرجع سابق، ص ٩٤

(٤) د. جمال عبد الجواد، السياسة العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٧٠

عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة التوصل إلى إتفاق حول ثوابت العمل الفلسطيني في المرحلة الراهنة لمواجهة المخاطر المترتبة على استمرار الأوضاع الأمنية والعسكرية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، وانقسمت الفصائل الفلسطينية في المؤتمر إلى معسكرين الأول يضم معظمها يرى إمكانية إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إعادة هيكلة مؤسساتها وإشاعة الديمقراطية داخلها وعدم الحاجة إلى قيادة جديدة تدخل في دوامة الإعتراف الدولي بها من عدمه، والثاني يمثل حماس والجهاد، ويري المنظمة بوصفها الحالي مؤسسة غير صالحة لقيادة الشعب الفلسطيني ويتحفظ على دخوله للمنظمة (١).

وقد تم تقديم ثلاث أوراق إلى لجنة الحوار بهدف الخروج بوثيقة يمكن إعتبارها برنامجاً وطنياً مشتركاً، الورقة الأولى هي وثيقة الوحدة الوطنية التي تم التوصل إليها في غزة في أغسطس ٢٠٠٢ والتي تحفظت حماس والجهاد في ذلك الوقت على بعض بنودها خاصة البنود المتعلقة بحدود الدولة الفلسطينية التي حددت بالأراضي التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والقرار ١٩٤ على أنها تفتح الباب لدفع التعويضات بدلاً من العودة، أما الورقة الثانية فهي التي أطلق عليها اتفاق حماس وفتح الذى تم التوصل إليه خلال الحوار في القاهرة في ديسمبر ٢٠٠٢، وهى الورقة التي تجنبت ذكر نقاط الخلاف التي وردت في الورقة الأولى وأكدت على حق المقاومة، أما الورقة الثالثة فهي الوثيقة المصرية التي تدعو إلى هدنة من طرف واحد(٢).

وقد حددت المبادرة المصرية أربع قضايا أساسية : أولها تحديد الأهداف الإستراتيجية للفلسطينيين في هذه المرحلة، والثانية : الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والثالثة : قضايا العمل الداخلي وكيفية إلتزام كافة الفصائل بوحدة الصف الفلسطيني، والرابعة : تتعلق بالمتطلبات القادمة وما يستتبعها من تشكيل لجنة من الفصائل التي توقع على البرنامج المستهدف والإقرار باستمرار الحوار ومتابعة تطورات الموقف وتضمنت المسودة المصرية للإتفاق : وقف العمليات الإنتحارية، وتجميد النضال المسلح لفترة تصل إلى عام مما يؤدى لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها ووقف عمليات التصفية ضد الشعب الفلسطيني وزعمائه وذلك تمهيداً للعودة إلى مائدة المفاوضات بإشراف دولي (٣)

وحاولت المبادرة المصرية الإستجابة للمواقف الأيديولوجية التي ترقى لمستوى الثوابت بالنسبة للفصائل الفلسطينية الراديكالية فأكدت على حق الشعب الفلسطيني في انتهاج

(١) صبحي عسيلة، مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٢٣٨

(٢) د. جمال عبد الجواد، السياسات العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٧١

(٣) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٨٢،٢٨٣

جميع الوسائل الكفاحية، وحماية حق العودة بناء على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وذلك في مقابل مطالبتها الفصائل الفلسطينية بإعطاء جهود السلام فرصة لإثبات فعاليتها في وضع القضية على الطريق الصحيح، وعلى تجميد وسائل العمل المسلح لمدة عام حتى يمكن التفاوض من أجل السلام وتوحيد كلمة جميع الفصائل بالإتفاق على موقف سياسي واحد يتعلق بأشكال النضال وتشكيل لجنة لإدارة الحوار واستمراره من خلال الحوار المباشر بين مصر والفلسطينيين، واقترحت مصر أن توقع الفصائل على اتفاق هدنة وتودعه لدى مصر حتى يتم ابلاغ إسرائيل به واستخدامه للتفاوض معها من أجل وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، لكن الفصائل الفلسطينية فشلت في الإتفاق على الالتزام بهدنة أو حتى بقصر العمليات المسلحة على الضفة الغربية والقطاع، فبينما قامت بعض الفصائل بوضع شروط لتحقيق ذلك فإن فصائل أخرى ومنها حماس رأت في ذلك إجهاضاً للانتفاضة(١) ويمكن ارجاع عدم نجاح حوار الفصائل الى الأسباب التالية:

- لجوء شارون لسياسة اغتيال القيادات الميدانية والكوادر السياسية في كل مرة تجتمع فيها الفصائل (٢) وهو ما يقابل بعدم وقف الهجمات ضد إسرائيل من قبل الفصائل التى تصر على وقف متبادل لإطلاق النار

- عدم الإتفاق بين الفصائل الفلسطينية على صيغة ملائمة لوقف العمليات المسلحة داخل الخط الأخضر لمدة عام، حيث ترى فصائل المقاومة أن الكفاح المسلح مشروع لحين إنتهاء الإحتلال

- عدم نضوج العنصر الذاتي لإبرام إتفاق مشترك يقود إلى إستراتيجية موحدة للانتفاضة نظراً لعدم وجود فصيل مستعد للإعتراف بالقيادة لفصيل آخر، أيضاً عدم القدرة على تشكيل قيادة موحدة تسمح لجميع الفصائل الفلسطينية بالمشاركة في اتخاذ القرارات (٣).

- بروز الخلافات بين التيار الإسلامي وتيار السلطة الفلسطينية حول مسألة تشكيل قيادة وطنية موحدة تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الإئتلافي وكانت حماس منحازة إلى ضرورة إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تحصل حماس وفتح على٤٠% لكل منها من عدد المقاعد من مؤسسات المنظمة وتحصل بقية القوى الفلسطينية على النسبة الباقية ٢٠%(٤).

---

(١) د. جمال عبد الجواد، السياسات العربية تجاه الانتخابات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ٢٧١،٢٧٢

(٢) عبد القادر ياسين، انتفاضة الأقصى بعد عامين : الدروس والخبرات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣، ص ١٢٩

(٣) د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية العربية في القرن ٢١، مرجع سابق، ص ٢٨٧

(٤) على بدوان، حوار الفصائل الفلسطينية بدايات إيجابية ونجاح متواضع، صحيفة الحياة، ٢٠٠٣/٢/١٤

ثانيا : الدول العربية التي ليس لها علاقات مع إسرائيل (سوريا)

على عكس الدول العربية المؤيدة للسلام تبنت الدول المتشددة موقفا مناقضا لكنه ظـل محصورا فقط فى التصريحات افعلامية دون أن ينتقل الى دعم مسلح لوجوستى معلن للجانب الفلسطينى فى مواجهة العدوان الاسرائيلى مما عمق من خسائره ويمكن توضيحه من خـلال الآتى:

أ- الموقف من الانتفاضة وعملية السلام

عززت الانتفاضة من موقف الدول العربية المتشددة وذلك على النحو التالى :

١- رغم المقولة التي تقول أن لا حرب في المنطقة مع إسرائيل بدون مصر، وأنه لا يمكن لأي دولة عربية الدخول في حرب مع إسرائيل والتي ترسخت منـذ توقيـع السـادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ إلا أنه أيضا لا يمكن التوصل إلى السلام الشامل مـع اسرائيل بدون سوريا، ورغم خروج مصر من دائرة الحرب مع إسـرائيل إلا أنـه لا يمكـن الإعلان عن انتهاء النزاع العربي الإسرائيلي إلا بالاعلان عن التوقيع على اتفاق سلام بـين سوريا وإسرائيل وأيضاً اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين(١)

٢-عززت الانتفاضة من وجهة نظر الدول المتشددة التي إما ذهبت لاستحالة التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل وينطبق هذا بشكل خاص على العراق أو التي اعتقـدت فـي إمكانية التسوية وهو ما ينطبق على سوريا، فالعراق - قبل احتلاله- الذي لـيس لـه تمـاس جغرافي مع ساحة الصراع مع فلسطين يميل لتبنى المواقف الأكثر تشدداً إزاء الصراع، بينما تميل سوريا التي يقع جزء من أراضيها تحت الإحتلال الإسرائيلي إلى تبنـى موقـف أكثـر إعتدالاً بينما تراوحت مواقف ليبيا واليمن بين المواقف المتشددة أو المعتدلة حسـب المـزاج الشخصي للزعيم أو حسب تغييرات الظروف الإقليمية والمزاج الشعبي، وكل هـذه الأقطـار ليس لها علاقات مع إسرائيل ولها قدرة محدودةً على الاتصال بالولايات المتحـدة خاصـة أن أغلب هذه الدول كان موجوداً على اللائحة الأمريكية للدول المؤيدة للإرهاب، بالإضافة الى أن علاقتها بالفلسطينيين محدودة خاصة فيما يتعلق بسوريا وليبيا اللتين دخلتا في صراعات عنيفة كانت أحياناً دامية مع التيار الرئيسي في الحركة الوطنية الفلسطينية (٢)

---

(1) Eyal Zisser, Waging Peace In The Middle East: An Israel point of view, Perceptions Journal of international Affairs, March-May 2000, volume v, number1, P.67

(٢) جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضـة، مرجـع سـابق، ص ص ٢١٨،٢١٧

٣- طالب الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بمحاربة إسرائيل والسماح بإرسال القوات إلى حدودها، وأعلن العقيد القذافي أنه لن يُشارك في القمة العربية التي كان الإعداد لها جارياً ما لم تعلن الحرب ضد إسرائيل، ونصح إسرائيل بتأسيس دولة في آلاسكا، وتعهد الرئيس العراقي صدام حسين، بمحاربة إسرائيل قائلاً إن كل ما على العرب هو إعطاء العراق منطقة بالغرب من إسرائيل وأن يساندوا بغداد وسيرون كيف تنتهي الصهيونية ودعا الشعب العراقي إلى التطوع لتحرير القدس، ولم تكن تلك بالدعوات التي تماثل تهديدات ديفيد ليفني وزير خارجية إسرائيل بحرق لبنان تتسم بأي نوع من الجدية أو المسئولية، لكنها كانت تعبر عن طبيعة الأجواء السائدة في منطقة الشرق الأوسط التي بدا أنها عادت بصورة مفاجئة إلى حالة الحرب، والتي لم تكن العودة إليها حتى لو كان مفهوماً أنها لا تعنى حرباً فعلية متصورة قبل شهر واحد من انتفاضة الأقصى [١] .

ب- الموقف السورى من الانتفاضة

مثلت الانتفاضة مخرج لسوريا لتبرير تشددها تجاه خيار السلام وذلك على النحو التالى :

١- إستمرت إسرائيل في دق طبول الحرب ضد سوريا طوال عام ألفين خاصة بعد اتضاح إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام بين الجانبين إثر فشل لقاء الأسد الأب وكلينتون بجنيف في بداية عام ألفين وبعد تولى بشار الأسد السلطة حمل نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرايم سنيه سوريا مسئولية ما يحدث في الحدود الإسرائيلية اللبنانية[٢]

٢- في نفس الوقت بدت عملية السلام واستئناف المفاوضات على المسار السوري مؤجلة تماماً مع دخول الولايات المتحدة الشهور الأخيرة للانتخابات الرئاسية، ومع إصرار كلينتون على تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني عندما أعاد جميع المفاوضين والإسرائيليين الى البيت الأبيض في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠ ليطرح عليهم اقتراحاته الخاصة بالتسوية[٣]

٣- ولدت انتفاضة الأقصى وإشتعال المواجهات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحدياً جديداً للرئيس السوري بشار الأسد تزامنت مع زيادة حالة التوترعلى الحدود بين إسرائيل ولبنان، حيث وجدت دمشق نفسها في مواجهة حالة من عدم الاستقرار الإقليمي اضطرت معها لإعادة حساباتها الإستراتيجية من أجل التجاوب مع متغيرات الوضع الإقليمي

---

(١) د. جهاد عودة (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠،٢٥١، ٢٥٦

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠،٢٥١، ٢٥٦

(٣) وليام ب. كوانت، <u>عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧</u>، تعريب هشام الرجائى (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠) ص ٦٦٥

والتهديدات الإسرائيلية التي وصلت على حد التلويح باستهداف العُمق السوري، إذا ما استمرت عمليات حزب الله في جنوب لبنان[١]

٤- تبنت دمشق موقفاً متشدداً حيث ركزت في المطالبة على إنهاء كافة أشكال الإتصالات مع إسرائيل، وأن تقوم الدول العربية التي تقيم أي نوع من العلاقات مع إسرائيل بقطعها وإنهاء كافة أشكال تطبيع العلاقات وبإحياء المقاطعة العربية لإسرائيل، وكان هذا المطلب مثاراً دائماً رفعته سوريا في كافة الإجتماعات العربية منذ بدء الانتفاضة [٢]

٥- طرح الرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية الطارئة التي عُقدت في القاهرة في ١٢ أكتوبر وخصصت لدعم الانتفاضة ضرورة أن يعيد العرب التفكير في خيارهم القائم على إعتبار السلام خياراً إستراتيجياً، وشدد على ضرورة قطع جميع العلاقات مع إسرائيل وبخاصة الدول التي تقيم علاقات إقتصادية ودبلوماسية معها، كما كان موقف الأسد في القمة الإسلامية التي عُقدت في الدوحة ١١ نوفمبر متشابهاً لذلك إذ تبنت القمة وبشكل رسمي قطع العلاقات مع إسرائيل [٣]

٦- كما شهدت سوريا منذ بدء الانتفاضة تشكيل لجان مستقلة لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا مثل " اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا "، "ولجنة المبادرة النسائية لدعم الانتفاضة"، والتي قامت بنشاطات متعددة في مجال المقاطعة والعديد من اللجان الطلابية، كما قامت هذه اللجان بالتعاون والتنسيق فيما بينها مع بدء الإجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية [٤]

٧- غير أن حماس دمشق للانتفاضة وقطع العلاقات مع إسرائيل لم يمتد إلى تحسين العلاقات مع السلطة الفلسطينية وقيادتها، فقد أخفقت محاولات عقد لقاء بين الرئيس بشار الأسد والرئيس عرفات في قمة القاهرة، بل أن دمشق رفضت أن تكون السلطة هي صاحبة الحق في تلقى المساعدات المالية العربية التي قررتها القمة، وطالبت بالمقابل توزيعها بشكل عادل بين المنظمات الفلسطينية المختلفة، وربما كانت الضغوط السورية واحدة من العوامل التي دفعت القمة في النهاية لإنشاء صناديق مستقلة تتولى إدارة المساعدات العربية

---

(١) أحمد نافع، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى، مرجع سابق، ص ص ٢٩٣، ٢٩٤

(٢) كلمة الرئيس بشار الاسد فى قمة عمان ٢٠٠١

http://www.sana.sy/ara/2/2001/03/27/pr-4665.htm

(٣) د. رضوان زيادة، السلام الدائي المفاوضات السورية-الإسرائيلية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥) ص ص ٧٠٦،٧٠٧

(٤) أحمد بهاء الدين شعبان، من خبرات لجان المقاطعة ومقاومة التطبيع ومساندة المقاومة الفلسطينية والشعب العراقي، في د. نادية مصطفى (محرر) ; ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية؟، مرجع سابق ص ٢٣٣

للانتفاضة[1] ومن هنا يمكن القول إن الدعم السوري للقضية الفلسطينية يكون بقدر ما يمكن الإستفادة منه لدعم الموقف السوري من قضية هضبة الجولان المحتلة، وأنه في حال توصل سوريا إلى اتفاق سلام مع إسرائيل لإعادة الجولان قد تتخلى سوريا عن دعمها للمسار الفلسطيني [2]

ج- الموقف السورى خلال فترة شارون

مثل تولى شارون للسلطة دافعا لسوريا لزيادة تشددها ازاء الانتفاضة على النحو التالى :

١- كان التحدي الرئيسي الذي واجه سوريا هو وصول آرئيل شارون إلى السلطة في إسرائيل المعروف عنه من نزعة عدوانية وتاريخ دموي ضد اللبنانيين والفلسطينيين في وقت تساند فيه دمشق الانتفاضة الفلسطينية وأكد الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته أمام مؤتمر القمة العربي في عمان أن سوريا لا يمكن أن تكون عصا بيد إسرائيل ضد الفلسطينيين، لأن واجب سوريا هو الحفاظ على الانتفاضة والعمل على استمرار فعاليتها، كما شهدت قمة عمان خطوات على طريق المصالحة بين سوريا والسلطة الفلسطينية بلقاء عرفات والأسد وهو لقاء مهد الطريق أمام استئناف التنسيق السوري الفلسطيني بشأن عملية السلام والمواجهة مع إسرائيل. [3]

٢- كما نظرت سوريا إلى الانتفاضة باعتبارها عامل ضغط رئيسى ويومي على الحكومة الإسرائيلية يدفعها بالقبول بالسلام القائم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ كما رأت دمشق أن شارون لن ينجح بسهولة في تحقيق الأمن الذي وعد به ناخبيه لأن استخدامه المفرط للقوة لن يؤدى في النهاية سوى لمزيد من العنف والضحايا للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالتالي يكون استمرار الانتفاضة وفشل شارون في قمعها بالقوة من وجهة النظر السورية عامل ضغط على وضعه الداخلي بصورة قد تؤدى إلى سقوطه في النهاية وفشل سياسته العدوانية، وقد يفتح الباب مرة أخرى أمام استئناف عملية السلام بعد أن يقتنع الشعب الإسرائيلي بأن السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق لأصحابها هو الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط والضمان الأفضل لاستقرار إسرائيل[4]

---

(١) د. جمال عبد الجواد، متشددون ومعتدلون أنماط التفاعل العربي مع الانتفاضة، مرجع سابق، ص ٣٢٢

(2) Frity Nilsen, Nor way in the Middle East peace process: A Journalist's view point, Perceptions Journal of International Affairs, March-May 2000, volume v, Number 1, P93.

(٣) مؤتمر القمة العربي العادي الثالث عشر في عمان ٢٠٠١

http://www.sana.sy/ara/166/2008/03/21/166754.htm

(٤) أحمد نافع، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى، مرجع سابق، ص ص ٣٠١، ٣٠٢

٣- كما طالب بشار الأسد بجعل الانتفاضة شأناً يومياً وعاديا ودعمها بالوسائل والطرق المختلفة من خلال الدعم المادي المباشر والقيام بحملة دولية لتثبيت شرعية الانتفاضة واصفاً المجتمع الإسرائيلي بأنه عنصري أكثر من النازية لأنه اختار شارون المعروف بمجازره، لكنه عاد وأكد في تصريحات للقناة الثانية للتليفزيون الفرنسي بأن السلام لا يزال خيار سوريا الإستراتيجي، وأن سوريا مستعدة للإعتراف بإسرائيل عندما تكون قادرة على أن تقدم سلاماً حقيقياً، وأعاد التأكيد على أن إعادة الجولان إلى السيادة السورية كفيل بالوصول إلى اتفاق سلام(١)

٤- شهد عام ٢٠٠١ زيادة التوتر بين سوريا وإسرائيل لقيام مقاتلات إسرائيلية بتدمير موقعي رادار سوريين في منطقتي ظهر" البيدر، وسرعين" بالبقاع اللبناني خلال شهر أبريل ويوليو ٢٠٠١ رداً على عمليات كان قد قام بها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية في مزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل، بينما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر في ٢٣ مايو ٢٠٠١ أنه يعتبر السوريين مسئولين عما يحدث في لبنان، ولذلك سيواصل ضربهم إذا وقع أي هجوم لحزب الله، وكان الرد السوري على الهجمات الإسرائيلية واحدا في الحالتين، حيث اعتبرت دمشق أن العدوان الإسرائيلي يهدد أمن المنطقة، مشيرة إلى أنها تحتفظ بحق الرد في الوقت الذي تراه مناسباً وليس الذي تفرضه عليها إسرائيل، لكن بعد الضربة الثانية التي حدثت في شهر يوليو، قام حزب الله برد سريع عبر قصف صاروخي ومدفعي أدى إلى تدمير محطة رادار إسرائيلية(٢)

٥- تركت تطورات الحرب الأمريكية مع العراق إنعكاسات بالغة الأهمية على مسار التفاعلات السورية الإسرائيلية، ففي فترة ما قبل الحرب كان الجانبان الأمريكي والإسرائيلي يطلقان بعض التصريحات بشأن مطالبتهما لسوريا بتقييد حركة حزب الله ووقف عملياته ضد إسرائيل في منطقة الجنوب اللبناني، بالإضافة إلى مطالبة سوريا بإنهاء نشاط مكاتب بعض المنظمات الفلسطينية الموجودة في دمشق، غير أن سوريا لم تستجب لهذه المطالب، وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة شرعت إدارة جورج بوش في الضغط على سوريا بتكرار نفس المطالب بالإضافة إلى مطالبتها بالامتناع عن تقديم أي دعم للمقاومة في العراق وسحب قواتها من جنوب لبنان وتدمير ما لديها من أسلحة الدمار الشامل ولاسيما في مجال الأسلحة الكيمائية، وقد إستجابت سوريا جزئيا للمطالب الأمريكية وكان من أبرز تلك الخطوات إعادة إنتشار قواتها في لبنان وكانت قد نفذت بالفعل عمليتي إعادة تمركز لبعض قواتها في لبنان،

---

(١) د. رضوان زيادة، السلام الدانى المفاوضات السورية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ٧١٦، ٧١٧

(٢) د. جهاد عوة (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق ص ٣١٠

الأولى تمت في يونيو ٢٠٠١ والثانية في مايو ٢٠٠٢ ثم قامت في عام ألفين وثلاثة بخفض عدد وحداتها مرتين، وتم خفض القوات من ٣٥ ألفا إلى ١٥ ألفا خلال ثلاث سنوات، كما تعرض موقع عين الصاحب في عام ٢٠٠٣ لهجوم إسرائيلي أدى إلى تدميره بحجة أنه يأوي معسكرات إرهابية للفصائل الفلسطينية الأمر الذي نفته سوريا وهو الهجوم الذي أيدته الولايات المتحدة، بينما أعلنت سوريا بأنها تحتفظ بحق الرد الذي تراه مناسباً[١].

د- تراجع التشدد السوري

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لإحراج وإضعاف الرئيس السوري بشار الأسد إلا انه تمكن من الاحتفاظ بمنصبه في واحدة من أكثر الوظائف السياسية صعوبة في المنطقة، ومن المرجح أن تلك الجهود ضده دفعته للدخول في تحالفات مع إيران والقوى المناوئة للولايات المتحدة في العراق[٢]، لكن عمدت الإدارة السورية إلى ما يمكن تسميته التراجع الجزئي أو التعاون الجزئي دون مس جوهر الدور الإقليمي لسوريا من جهة وبما يحد من الضغوط الأمريكية عليها من جهة ثانية وذلك من خلال الآتي :

١- قدمت للولايات المتحدة ما تملك من معلومات حول التنظيمات الأصولية التي تعمل في سوريا وحول شبكاتها في الدول العربية وفي الخارج وخصوصاً تنظيم القاعدة وطلبت من المنظمات الفلسطينية التي تعمل في دمشق (حماس، الجهاد الإسلامي، القيادة العامة الرافضة لعملية التسوية) أن تنزع من خارج مكاتبها من يافطات وإعلانات تدل على تواجدها، وعدم التصريح من دمشق حول العمليات التي تحدث في فلسطين لكن في الوقت نفسه لم تغلق تلك المكاتب ولم تستبعد العاملين فيها، والتأكيد على أن إستراتيجية سوريا لا تقوم على المجابهة مع الولايات المتحدة وأن المطلوب من الطرفين هو حوار جاد وبناء وإعلان الإستعداد للتفاوض مع إسرائيل وتشجيع تركيا على القيام بدور الوسيط [٢].

٢-استمرار العلاقات الإستراتيجية والتنسيق مع إيران وإيجاد تحالفات إقليمية جيدة والاحتفاظ بعلاقات سوريا الأوروبية ودعوة الإتحاد الاوروبي للقيام بدور فاعل في عملية السلام و تفعيل علاقات سوريا بحلفائها القدامى مثل روسيا الإتحادية وتبادل زيارات المسئولين بين البلدين [٣].

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨، ٢٥٩

(2) Jimmy Carter , Palestine Peace not apartheid, Op.cit.,p.81.

(٣) د. طلال العتريسي، مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي، أمتي في العالم، الجزء الثاني، ٢٠٠٥) ص ص ٦٨٩، ٦٩٠

(٤) أحمد نافع، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧

يأتى هذا فى الوقت الذى تمتلك فيه سوريا عددا من الأوراق المهمة للمساعدة في الإستقرار في المنطقة مثل أن تقوم بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع لبنان والمساعدة في تسوية قضية مزارع شبعا التي تطالب بها لبنان وإحتلتها إسرائيل من سوريا عام ١٩٦٧، كما أن لديها القدرة على تشجيع الحوار بين الفصائل الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية بالإضافة إلى أنه يمكن أن تعمل مع الحكومة العراقية لتحسين الوضع الأمني في العراق، وعلى الرغم من ذلك تبنى نائب الرئيس السوري فاروق الشرع سياسة أن الموقف السوري المتشدد يخدم المطالب السورية أكثر من تبنى موقف معتدل وتهدف سوريا من سياستها المتشددة هذه بأن توقف الولايات المتحدة سياستها لعزل سوريا والتهديد بتغير نظام الأسد الابن، وأن تسهم تلك المواقف السورية المتشددة أيضاً في تعزيز الدور السوري في المنطقة وإعادة الجولان السوري المحتل من خلال استئناف عملية السلام، وعلى العكس من ذلك ترى الدول الغربية أن نظام حزب البعث بقيادة الأسد الابن في سوريا قد مات منذ انسحاب القوات السورية من لبنان وأن دعمها لحماس وحزب الله هو محاولة فقط ليعلن من خلالها للغرب أن نظام بعث الأسد ما زال على قيد الحياة [١].

(1)Volker Pertbes ,The Syrian solution, Foreign Affairs, November, December 2006, volume 85,no.6, pp.36-39.

المطلب الثاني: الموقف العربي على الصعيد المؤسسي

(جامعة الدول العربية)

يُنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها القضية العربية المركزية ليس في نطاق السياسات الوطنية للدول العربية فرادى فحسب، وإنما أيضاً على مستوى العمل العربي والجماعي أو التنظيمي، ومنذ قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ما تزال هذه القضية تمثل ولو رسمياً على الأقل الشغل الشاغل لجامعة الدول العربية على إختلاف مؤسساتها وأجهزتها، ويرجع الإهتمام العربي المُعاصر بالقضية الفلسطينية على أقل تقدير إلى بداية الاستيطان الصهيوني المخطط على أرض فلسطين العربية في مطلع القرن العشرين، وعقب قيام إسرائيل في ١٥ آيار مايو ١٩٤٨ بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين بادرت جامعة الدول العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد باتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة إسرائيل والدول التي تتعاون معها في كافة المجالات، كما شكلت القضية الفلسطينية الأساس الذي إستند إليه لتبرير الدعوة لإنعقاد معظم مؤتمرات القمة العربية بدءاً من أوائل الستينيات من القرن العشرين وحتى قمة القاهرة الإستثنائية في تشرين الأول أكتوبر عام ٢٠٠٠ إضافة إلى القمة االتي تلت هذه القمة العربية الإستثنائية[1]، ومنذ إنعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩٠ شهد الصراع العربي الإسرائيلي تطورات عديدة، وقد تضمن نص الدعوة للمؤتمر والتي وجهها راعيى عملية السلام -الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي -أن هذه العملية تتيح الفرصة لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، كما تثير الأمل في سلام دائم، وعلى هذا الأساس ذهب الجانب العربي إلى مدريد متمسكاً بقوانين الوطنية والقومية وحقوقه المشروعة، وذلك من منطلق الحرص على سلام يضمن إستعادة الأرض العربية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، وقد إختار العرب السلام كخيار إستراتيجي، وذلك طبقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٠٩٢ لعام ١٩٩١، أعقبها عدة تطورات كان في طليعتها اتفاق إعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والإتفاقات المرحلية اللاحقة، ودخول الرئيس عرفات وكوادر المنظمة إلى غزة وأريحا كبداية لإنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتلا ذلك توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤ وإنسحاب إسرائيل من جنوب لبنان المحتل بإستثناء مزارع شبعا عام ٢٠٠٠، وعلى مدار تلك الفترة شهدت المفاوضات بين الفلسطينيين

(١) د. أحمد الرشيدى، جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية القيود على فعالية العمل العربي الجماعى، في د. نادية محمود مصطفي (محرر); ماذا بعد إنهيار عملية التسوية، مرجع سابق، ص ص ١٩٠، ١٩١

والإسرائيليين في ظل حكومات إسرائيلية متعاقبة تراوحت بين اليمين واليسار تنصل وتعنت في تنفيذ الإتفاقيات الموقعة والرجوع عن إلتزاماتها حتى وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود برغم الجهود العربية والدولية، حيث لم تف إسرائيل بالتزاماتها خلال الفترة الإنتقالية التي حددها إعلان المبادئ بخمس سنوات فضلاً عن قضايا الوضع النهائي " القدس – اللاجئين – الأرض " والتي لم يتم التفاوض الجدي بشأنها، وجاء إقتحام شارون لساحة المسجد الأقصى في ظل إنهيار عملية السلام ليفجر انتفاضة الأقصى، ورغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت لإيجاد تسوية سلمية فإن التعنت الإسرائيلي والتردد الأوروبي والإنحياز الأمريكي جعلت العملية السلمية تصل إلى طريق مسدود[١]،هذا بالإضافة إلى إصدار الأمم المتحدة للعديد من القرارات بشأن الصراع العربي الإسرائيلي لكنها لم تنفذ أي قرار منها الأمر الذي خلق نوعا من الإزدواجية في قرارات الأمم المتحدة بالمقارنة الى الحالة العراقية، حيث لم يجبر أحد إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية كما حدث مع العراق في غزوه للكويت[٢] ويمكن تناول موقف الجامعة العربية من الانتفاضة وعملية التسوية خلال فترة الدراسة من خلال العناصر التالية :

أولاً : القمة العربية الطارئة ٢٠٠٠ بالقاهرة :

مثلت الانتفاضة الفلسطينية تحدياً للنظام الإقليمي العربي لما أدت إليه من زيادة المطالبة الشعبية بتقديم دعم عربي ومادي للشعب الفلسطيني في وقت لم تعد فيه الدول العربية قادرة على تقديم المستوى من الدعم الذي تعتبره الشعوب العربية فعالا ومرضياً[٣] وحملت القمة العربية الطارئ بالقاهرة في ٢١-٢٢/١٠/٢٠٠٠ إسرائيل مسئولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر بتحويل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكها لإلتزاماتها بموجب إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بصفتها قوة إحتلال وانتهاكها لقواعد القانون الدولي وتوفير جهود السلام في المنطقة وقد اتخذت القمة بعض القرارات التالية لمساندة الشعب الفلسطيني

(أ) الدعم المالي للانتفاضة الفلسطينية وذلك من خلال :

١-إنشاء صندوق باسم انتفاضة القدس بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يُخصص للإنفاق على عوائل أسر شهداء الانتفاضة.

---

(١) الصراع العربي الإسرائيلى القضية الفلسطينية عملية السلام، موقع جامعة الدول العربية على الإنترنت
- http://www.arableagueonline.org/fas/Arabic/details_air,jsp?Art_id=2408.level1d=63

(2) Fritz nilsen, Nor way in the Middle East peace process: A journalist's view points, Op.cit.,p.103.

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٣٤٥

٢- إنشاء صندوقين باسم صندوق الأقصى بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي تُخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الإرتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار.

(ب) دعم الاقتصاد الفلسطيني :

حيث قرر مؤتمر القمة تكليف الحكومات باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق ما يلي:

١- السماح بإستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية بدون قيود كمية أو نوعية.

٢- إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم والجمارك.

٣- تقديم الوزارات العربية المعنية بشكوى لمنظمة التجارة العالمية وللمؤسسات الدولية المعنية لإزالة الإجراءات الإسرائيلية المعرقلة لحرية مرور السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، كما دعا القادة العرب الأمة العربية بالتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومُساندة النضال الفلسطيني في هذه الرحلة التي تواجهها الأمة العربية[(١)].

(ج) – **تشكيل لجنة تحقيق دولية** وذلك عن طريق الآتي:

١- الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة ورفع تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة حقوق الإنسان حول مسببات ومسئولية التدهور في الأراضي المحتلة والمجازر التي إرتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

٢- أن يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسئولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، والنظر في تشكيل قوة أو تواجد دولي لهذا الغرض

٣-المطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين إرتكبوا مجازر بحق الفلسطينيين على غرار محكمتي رواندا ويوغسلافيا السابقة،كما أكدت القمة العربية على أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وإنسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ [(١)].

---

(١) مؤتمر القمة العربي غير العادى" القاهرة ٢٢/٢١ أكتوبر ٢٠٠٠م، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني - http://www.arab leaguenline.org/las/Arabic/details_ar.jsp 2ast_1d=3388 level id 202

(٢) مؤتمر القمة العربي العادي الثالث عشر في عمان ٢٠٠١

http://www.sana.sy/ara/166/2008/03/21/166754.htm

ثانياً : قمة عمان :

تنفيذاً لقرار الانعقاد الدوري للقمة العربية عُقد بعمان في الفترة من ٢٧-٢٨ مارس عام ٢٠٠١ القمة العربية الدورية الأولى وحظيت بإهتمام بالغ لأنها القمة الدورية الأولى التي يشهدها العمل العربي المشترك وأثارت الكثير من التوقعات بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك مؤسسات العمل العربي المشترك[١] ودعا بيانها الختامي للتالى :

أ- العمل على تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل وكشف عمليات إعادة تصدير بضائعها إلى الدول العربية من خلال التأكد من صحة البيانات الواردة في شهادة المنشأ.

ب- التأكيد على دعم نضال الشعب الفلسطيني والاستمرار في توفير وسائل الدعم المالي والسياسي لنضاله وانتفاضته.

ج- العمل على استصدار قرار من الجمعية العامة في دورة إستثنائية طارئة لإرسال قوات حماية دولية إلى المناطق الفلسطينية في حال تعذر استصدار القرار من مجلس الأمن

د- تكليف لجنة من الخبراء العرب القانونيين للبدء في توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تمهيداً للتحرك نحو إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيلية.

هـ- الموافقة على توسيع أهداف الدعم الذي يقدمه صندوقا الانتفاضة والأقصى

و- إعفاء المنتجات ذات المنشأ الفلسطيني من الرسوم والجمارك وبحث أوضاع العمال الفلسطينيين في الدول العربية وتأمين حلول عاجلة لمشاكلهم[٢].

ثالثاً : الدعوة لإجتماع طارئ للجمعية العام للأمم المتحدة :

توازيا مع القمم العربية بادرت جامعة الدول العربية إلى التحرك على عدة أصعدة تجاه تطورات الموقف من خلال الآتي:

أ)- بناء على طلب ١٩ دولة عربية وأفريقية وآسيوية عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجتماعا طارئا عُقد يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٠١ لبحث الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد صدر القرار بأغلبية ٩٢ صوتاً ومعارضة ٦ دول وامتناع ٤٦ عن التصويت بالإعراب عن بالغ القلق لزيارة شارون التي قام بها يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ والأحداث المأساوية التي أعقبتها وأسفرت عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى أغلبهم من المدنيين الفلسطينيين وقررت ما يلي :

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٤٦

(٢) مجلس جامعة الدول العربية ، الدورة العادية ٢٧- ٢٨ مارس ٢٠٠١، موقع الجامعة العربية الالكتروني
- http://www.arab leaguenline.org/las/Arabic/details_ar.jsp 2ast_1d=3388 level id 202

١. تأييد التفاهمات التي تم التوصل إليها في مؤتمر شرم الشيخ والمطالبة بالتوقف فوراً عن إستخدام القوة والرجوع عن التدابير المتخذة في هذا الصدد منذ ٢٠٠٠/١١/٢٨.

٢. تأكيد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس غير قانونية وعقبة في طريق السلام وتأييد إنشاء آلية لجنة تقصي الحقائق التي توصلت إليها قمة شرم الشيخ [١].

ب)- كما عرضت المجموعة العربية ممثلة في تونس في ٢٠٠١/١٢/١٤ بالتنسيق مع الفلسطينيين مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وإنشاء آلية للرصد تساعد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في تنفيذ توصيات متشيل وفي خلق أوضاع أفضل على الأرض، بما في ذلك ما يتصل بتأمين سلامة المدنيين من الطرفين وقد صوت إلى جانب هذا القرار ١٢ عضواً من أصل ١٥ من بينهم فرنسا والصين بينما إمتنعت عن التصويت كل من بريطانيا والنرويج لكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو لرفض المشروع[٢].

ج) - عقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً طارئاً بمقر جامعة الدول العربية في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١ بناء على طلب السلطة الفلسطينية، وتمسكت الدول العربية الراديكالية في الإجتماع بالمطالبة باتخاذ مواقف متشددة خاصة قطع العلاقات مع إسرائيل والتصعيد مع الولايات المتحدة، وهى المواقف التي رأتها دول عربية أخرى ضارة بمصالحها ودعا البيان الختامي للإجتماع الشعوب العربية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وذلك إرضاءً لسوريا وتيارها، وبالنسبة لقطع العلاقات مع إسرائيل فقد أكد البيان أن ذلك يظل مطروحاً للنقاش، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي قرر وزراء الخارجية العرب في إجتماع الدورة الـ ١١٧ لمجلس الجامعة برئاسة الكويت في التاسع من مارس عام ٢٠٠٢ تخصيص ٣٣٠ مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية تخصص للرواتب الشهرية، إضافة إلى مائة وخمسين مليون دولار لدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بالإضافة إلى خمسين مليون دولار تبرعت بها ليبيا لدعم الانتفاضة[٣].

د) - سعت الجامعة العربية لإبعاد تهمة الإرهاب عن المقاومة حيث وفرت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فرصة لإسرائيل لتحقيق أقصى أهدافها في المنطقة سواء المتعلقة بفرض

---

(١) أحمد نافع، أوراق عربية، فلسطين وهموم أخرى، مرجع سابق، ص ص ٧٩، ٨٠

(٢) صلاح عواد، الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لإجهاض قرار يدعو لتدخل دولي في الأراضي الفلسطينية، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/١٦

(٣) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٣٢٢

تسوية مشوهة ومنقوصة مع الفلسطينيين أو المتعلقة بتحقيق حلم الهيمنة الإقليمية عبر البوابة الأمريكية حتى دون تحقيق تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل[1] فعقب بدء الحرب على الإرهاب كانت إسرائيل شريكاً رئيسياً للولايات المتحدة في هذه الحرب ونشأت بين الجانبين درجة من التنسيق الإستراتيجي[2] خاصة بعدما أشارت أصابع الاتهام منذ اللحظات الأولى لأحداث سبتمبر إلى الهوية العربية لمنفذيها، ومحاولة وسائل الإعلام الغربية الربط بين الإرهاب والثقافة العربية الإسلامية، ومن جانبها سعت جامعة الدول العربية إلى محاولة فك هذا الربط والالتباس من خلال الآتي:

١- حذر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية من محاولة هذا الربط، ورحب في تصريحاته أمام منتدى الصحفيين العرب في ٢٠٠١/١٠/١٣ بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب بإستخدام إجراءات قانونية دولية وسياسية وإقتصادية، كما قام بزيارة للولايات المتحدة في النصف الثاني من أكتوبر ٢٠٠١ إلتقى خلالها مع ممثلي الجاليات العربية والإسلامية هناك ومع عدد من كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي في محاولة للتغلب على الآثار الناتجة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر

٢- عقد المندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية في الثلاثين من أكتوبر إجتماعاً برئاسة عمرو موسى لبحث سُبل الرد على الحملة الإعلامية الغربية لتشويه صورة العرب والمسلمين، ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بهم، وأكدت الجامعة العربية رفضها تماماً المساواة بين كفاح الشعوب وعلى رأسها كفاح الشعب الفلسطيني والإرهاب أو إتهام حركات التحرر الوطني الفلسطيني كحركتي الجهاد وحماس بالإرهاب، فالمقاومة على حد تعبير عمرو موسى ليست إرهاباً وإنما هي إجراء طبيعي لمواجهة الإحتلال العسكري الأجنبي للأراضي الفلسطينية

٣- أكد عمرو موسى في محاضرته أمام مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في لندن في التاسع من نوفمبر ٢٠٠١ على الدور المحوري الذي لعبته الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى بالنسبة لأوروبا نافياً كراهية العرب لأمريكا والغرب لأسباب عقائدية وإنما نتيجة سياسات الغرب المتحيزة والدعم الأمريكي لإسرائيل في إنتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني، وهى نفس المعاني التي أكد عليها موسى في مؤتمر حوار الحضارات (تواصل لا صراع) الذي إستضافته القاهرة يومي ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١، كما شارك موسى في مؤتمر

---

(١) عاطف الغمري، موقع إسرائيل في الخريطة المُعدلة للمنطقة، الأهرام، نوفمبر ٢٠٠٢/٦/١١

(٢) علاء سالم، إسرائيل والعراق مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣، ص ١٤٠

دافوس الذي عُقد في نيويورك في يناير ٢٠٠٢ والذي كان موضوعه حوار الحضارات والتصدي للإرهاب، كما شارك في المؤتمر الدولي لحوار الحضارات الذي رعته أسبانيا في مايو ٢٠٠٢، كما عُقد في الجامعة العربية في ١٨ و ١٩ فبراير ٢٠٠١ ملتقى إعلامي عربي ألماني (١).

رابعا : قمة بيروت ومبادرة السلام العربية :

أ- قرارت القمة

جاء إنعقاد قمة بيروت في ظل ظروف بالغة الحساسية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث لم يكن العالم قد تعافي من أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة بما أسمته الحرب على الإرهاب، وما إرتبط به من ضغوط أمريكية على الدول العربية لإدخال إصلاحات سياسية وإقتصادية وتزايد إحتمالات لجوء الولايات المتحدة إلى القوة ضد العراق، كما لم يتمكن عرفات من حضور القمة لأول مرة منذ عام ١٩٦٩ بعد أن رفضت إسرائيل تقديم ضمانات بعودة عرفات بعد إنتهاء أعمال القمة، كما عانت القمة من غياب أحد عشر من القادة العرب للمؤتمر، كما شهدت الجلسة الأولى للقمة عدم إذاعة كلمة الرئيس عرفات التي بثها للقمة من رام الله، وقامت قطر والإمارات بتخفيض تمثيلها في القمة تضامناً مع الوفد الفلسطيني الذي هدد هو الأخر بالإنسحاب من القمة (٢)،ورغم ذلك فقد توصل البيان الختامي للقمة الى مجموعة من القرارات المؤيدة للجانب الفلسطيني تمثلت فيما يلي :

١- تحميل إسرائيل مسئولية ما أحدثته من دمار في البنية الأساسية للمُدن والقرى والاقتصاد الفلسطيني وإلزامها بمسئولية التعويض على كل تلك الأضرار.

٢- استمرار ميزانية السلطة الفلسطينية بمبلغ قدره ٣٣٠ مليون دولار، ودعم إضافي قدره مائة وخمسون مليون دولار لصندوقي الأقصى والانتفاضة.

٣- تنظيم حملة لتبرع أبناء الأمة العربية بمرتب عمل يوم واحد لدعم صمود الشعب الفلسطيني على رقم " ١٢٤٤٨ " لدى فروع البنك العربي.

٤- مطالبة إسرائيل بإستئناف مفاوضات السلام على جميع المسارات إستناداً إلى القرارات ٢٤٢، ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة ١٩٤ ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وإنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

---

(١) د. محمد شوقي، جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودلالات التفاعل مع الأزمة، أمتي في العالم،الجزء الثاني، ٢٠٠٣) ص ص ٧٥٦:٧٦١

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ٣٢٥، ٣٢٦

٥- تحميل إسرائيل المسئولية القانونية عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم ورفضهم التام لمحاولات توطينهم خارج ديارهم.

٦- التمسك بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس خاصة القرارات [١٩٦٨/٢٥٢ - ١٩٦٩/٢٦٧ - ١٩٨٠/٤٦٥ - ١٩٨٠/٤٧٨] التي تؤكد بطلان كافة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة.

٧- تجديد التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان ١٩٨٠ وبغداد ١٩٩٠ والقاهرة عام ٢٠٠٠ بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

٨- الإلتزام بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل.

٩- ضرورة إخضاع منشآت إسرائيل النووية لنظام الضمانات الدولية والمطالبة بإنضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.

١٠- رفض الخلط بين المقاومة وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وأن أي تحريف لمفهوم الإرهاب ليشمل المقاومة العربية لإسرائيل يُعد غطاء غير شرعي للإرهاب الإسرائيلي الذي تمارسه على حساب الحقوق العربية (١).

ب- مبادرة السلام العربية :

في اليوم الثاني خلال إنعقاد قمة بيروت أنهت ٢٢ دولة عربية جدلاً طويلاً بالاتفاق على تأييد مبادرة قدمها ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي أصبح ملك السعودية فيما بعد، عرض فيها على إسرائيل "علاقات طبيعية" مع الدول العربية إذا التزمت بقرارات الأمم المتحدة ١٩٤و ٢٤٢ (٢) وتضمنت مبادرة السلام العربية لإحلال السلام بين العرب وإسرائيل النقاط التالية :

* إنطلاقاً من إقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياستها وأن تجنح للسلم مُعلنة أن السلام هو خيارها الإستراتيجي أيضاً.

كما يطالبها بالقيام بما يلي :

* الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

---

(١) مشروع البيان الختامي لقمة بيروت، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني

- http://www.arableagueonline.org/las/Arabic/details_ar,jsp?Art_id=9958.level

(2) Jimmy Carter , Palestine Peace not apartheid, Op.cit.,p.156.

* التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

* قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس. (١)

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

*إعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في إتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

* إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

* ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البُلدان العربية المضيفة.

* يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة حماية لفرص السلام وحقناً للدماء لتعيش الدول العربية وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام، ليوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والإستقرار.

* يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

* تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الإتصالات اللازمة لهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والإتحاد الروسي والدول الإسلامية والإتحاد الأوروبي(٢).

ولكن عندما سئل الجانب السعودي عن ماهية "العلاقات الطبيعية" كان الرد أنهم يرون أن العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل تصبح مثلها مثل العلاقات بين الدول العربية وأي دولة أخرى، وأن المصطلحات الخاصة بالأراضي العربية المحتلة "و"عودة اللاجئين" قد وضعت بصيغة مبهمة عن عمد حتى تسمح للإسرائيليين بتسوية هذه النقطة من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين(٣)، ولكن البعض ذهب إلى القول أن المبادرة السعودية جاءت في محاولة من قبل السعودية في موازاة التنافس السعودي العراقي على الجزيرة العربية منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وإطلاقه لصواريخ سكود على الرياض

---

(١) نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=412393&issueno=10346

(٢) مبادرة السلام العربية، موقعا منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية على الانترنت

- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/bairut.htm
- http://www.arableagueonline.org/fas/Arabic/details_air,jsp?Art_id

(3) Jimmy Carter . Palestine peace not apartheid, Op.cit.,p.156.

ومحاولة نظامه السياسي إستغلال القضية الفلسطينية وتهديده بحرق نصف إسرائيل من اجـل الفلسطينيين، وهو ما يفسر قراره أيضا في ١٦ إبريل بعد قمة بيروت ٢٠٠٢ بوقف تصـدير البترول للغرب لمدة ثلاثين يوماً حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، والذي فسره البعض على أنه كان بمثابة إحراج للسعودية أكبر مصدر بترول للغرب(١).

خامساً : قمة شرم الشيخ " مارس ٢٠٠٣ "

أ- قرارات القمة :

جاء إنعقاد القمة العربية بشرم الشيخ برئاسة البحرين في ١ مارس ٢٠٠٣ فـي ظـل استمرار العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، وقد إتخذت القمة مجموعـة مـن القـرارات بالنسبة لمسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تمثلت في الآتي :

١- إعتبارما تقوم به إسرائيل من عدوان شامل على الشعب الفلسطيني يرمى إلى إنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها، وتحميلها وحدها كامل المسئولية عن ذلك.

٢- تأكيد حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال لأراضيه.

٣- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة العمل على سرعة إرسال فريـق للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية وتحديد مرتكبيها تمهيداً لتقديمهم لمحاكمة دولية.

٤- التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجـراءات الإسـرائيلية لتهويـدها، واعتبار الإستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية يهدد الأمن والسلام في المنطقة.

٥- إدانة المواقف الإسرائيلية الرافضة لكافة المبـادرات والمقترحـات الراميـة لتحقيق حل سلمى وعادل وشامل في الشرق الأوسط.

٦- تأكيد تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمـة بيـروت وتحميل إسرائيل مسئولية فشل جهود السلام.

٧- دعوة اللجنة الرباعية الدولية لايجاد حل عـادل وشـامل للصـراع العربـي الإسرائيلي على أساس المبادرة العربية للسلام.

٨- تكليف لجنة مبادرة السلام العربية بمواصلة التحرك العربـي علـى السـاحة الدولية والإعداد لعرض الأمرعلى مجلس الأمن الدولى.

٩- تجديد الالتزام العربي بالدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لسـتة أشـهر قادمة تبدأ من أول أبريل ٢٠٠٣ وتجديده تلقائياً على نفس الأسس التي أقرتها قمـة بيـروت طالما استمر العدوان الإسرائيلي (٢).

(1) Micbael Scot Doron , Palestine, Iraq, and American strategy, Foreign Affairs, January, February 2003 ,Volume 82, no.1 , pp.28:30..

(٢) قرارات قمة شرم الشيخ ١ مارس ٢٠٠٣، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3105&level

(ب) القيود التي يواجهها أداء الجامعة العربية إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

يمكن القول أن أداء العمل العربي الجماعي واجه عدداً من القيود والتحديات قللت من فعالياته وتتمثل تلك القيود في التالي :

١ - ما تعانيه الأمانة العامة للجامعة من غموض في تحديد دورها فضلاً عما تعاني منه دائما من الأزمة المالية التي تعصف بها بسبب عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بإلتزاماتها المالية المقررة الأمر الذي دفع الجامعة إلى تجميد بعض النشاطات أو إلغائها مما يؤثر في مصداقيتها ويحد من فعاليتها(١).

٢ - أوضاع الجامعة الذاتية والبنيوية في اتخاذ القرارات الذي شكل أكبر معوق لدور الجامعة في تحديد مستقبل العلاقات العربية العربية، كما أثر في علاقات الأمة العربية بالتكتلات والتنظيمات الإقليمية والدولية الأخرى(٢).

٣ - قاعدة الإجماع تصدم صراحة وبشكل مباشر مع مقتضيات العمل الجماعي الذي يتطلب وجوب العدول عن قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية كصيغة لاتخاذ القرارات داخل المؤسسات ذات الصلة.

٤ - مبدأ السيادة والذي يتمثل في الحرص الزائد من جانب الدول العربية على وجه العموم على التمسك بسيادتها الوطنية بصرف النظر عن مدى تناقض ذلك مع المصالح العربية القومية.

٥ -غياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية وعدم قدرتها على إدراك حقيقة المخاطر والتحديات التي تستهدفها(٣).

٦ - اصرار الولايات المتحدة الامريكية فى سياستها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى منذ ١٩٦٧ على أن تكون صانع السلام الأوحد رغم أنها فعليا متورطة فى الجهود الحربية الاسرائيلية فى الوقت الذى تقدم فيه الدعم لاسرائيل بامدادها بكل أنواع السلاح، وتمارس دور

---

(١) د. رغيد الصلح، تفعيل دور الجامعة العربية، مجلة دراسات عربية، العددان ٥ - ٦ مارس إبريل ١٩٩٨، ص ص ٢٣: ٢٦

(٢) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧) ص ص ٤٦٤،٤٦٥

(٣) د. أحمد الرشيدى، جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية القيود على فعاليات العمل العربي الجماعي، مرجع سابق، ص ص ١٩٦:٢٠٠

المحامى عن سياستها الأمر الذى يضعها فى صدام فى قرارات الشرعة الدولية بضرورة حل القضية [١].

٧-استخدام الولايات المتحدة حق "الفيتو" لمنع صدور أية قرار دولى لا يتوافق مع إسرائيل بالاضافة الى إلتزامها المطلق بضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي والكمى عسكريا على الدول العربية.

٨- غياب رؤية أمريكية متكاملة لجوهر الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي بشأن ما إذا كانت ترغب بالفعل في الوصول إلى تسوية شاملة لهذا الصراع أم أنها ترغب في استمرار هذا الصراع لإستنزاف الدول العربية والضغط عليها المستمر وإستغلاله كذريعة للتدخل المستمر في شئون دول المنطقة.

٩- إنعدام الإجماع الإستراتيجي داخل إسرائيل بشأن مدى الحل الذي يمكن لإسرائيل أن تقبله بخصوص التسوية مع العرب وبالذات إمكانية العودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية

١٠- استمرار تبنى لاستراتيجية الغموض النووي ومواصلة رفض التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية وقيامها بتسليح غواصاتها من طراز دولفين – ٢٠٩ التي حصلت عليها من ألمانيا بصواريخ ذات رؤوس نووية، وهى الخطوة التي جاءت في إطار تحول إسرائيل نحو إعتماد مبدأ الضربة الثانية في المجال النووي، بالإضافة إلى استمرار إسرائيل في التمسك بثوابت عقائدها وإستراتيجيتها العسكرية الهجومية القائمة على الضربات الوقائية والمبادأة[٢].

---

(١) د. نصير حسن عارورى ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ ،مرجع سابق ص ٤١

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،٢٠٠٤) ص ص ٢٥١، ٢٥٢

المبحث الثاني
الموقف الدولي من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية

نتيجة لدور البعد الدولي فى القضية الفلسطينية وقيام إسرائيل بالمنطقة كان من المفترض أن يكون للموقف الدولى بالغ التأثيرعلى تطورات الأحداث لكنه لم يسفر عن إستئناف عملية السلام أو وقف العنف بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى نتيجة لإنفراد الولايات المتحدة بالعملية السلمية وضعف الدور الأوروبى بالإضافة الى الغياب الروسى وريث الإتحاد السوفيتى

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خاصة منذ بداية عملية التسوية في مدريد سياسة تقوم على استبعاد أي دور للأمم المتحدة، والحرص على أن تجرى هذه العملية من خلال التفاوض المباشر بين الأطراف تحت الرعاية الأمريكية المنفردة، لكن المساعي الأمريكية نفسها لدفع عملية التسوية كانت تتقدم وتتراجع وفق ما تمليه الأوضاع المحلية الإسرائيلية والأمريكية وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية [1]، وجاء إنطلاق انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/١١/٢٨ في وقت أدت فيه حرب تحرير الكويت إلى زيادة الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصورة غير مسبوقة، وبدأت في إعادة هندسة المنطقة بما يتواءم مع مصالحها، خاصة بعد زوال الإتحاد السوفيتي وإنفرادها النسبي بقيادة النظام العالمي الجديد الذي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عام ١٩٩١ قيامه وإنتهاء الحرب الباردة[2]، وتركز محور السياسة الأمريكية عبر نصف قرن في الآتي: حماية إسرائيل، تأمين مصادر النفط، محاربة النفوذ الشيوعي، لكن مع زوال الخطر الشيوعي أصبحت السياسة الأمريكية تتمثل في الآتي: حماية إسرائيل، تأمين مصادر النفط، حماية ما يُسمى بالأنظمة المعتدلة في مواجهة الخطر الإسلامي، وبعد إعتداءات الحادي عشر من سبتمبر أصبحت السياسة الأمريكية تتمثل في الآتي: حماية إسرائيل، تأمين مصادر النفط، تدعيم الوجود الاستعماري في المنطقة بمزيد من الضغط المباشر على كل الأنظمة المعتدلة وغير المعتدلة للدخول في حرب مباشرة تنفذها الولايات المتحدة بأدوات أمريكية دون حواجز ودون الحصول على رخصة من الأنظمة الحاكمة[3]، وأصبحت محاربة الإرهاب الأولوية الأولى في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية وقامت بغزو أفغانستان بدعوى دعم حكومتها

---

(١) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد ١١ سبتمبر، أمتي في العالم، الجزء الثاني، ٢٠٠٣ ص ٧٩٣

(٢) د. محمد سعد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية ٨٧ – ١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى، دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص ١٠٤

(٣) أنور الهوارى، العمليات الفدائية والجهاد : رؤى أولى، مرجع سابق، ص ٨١

ضد تنظيم القاعدة وطالبان ثم بدأت في الإعداد لغزو العراق بدعوى امتلاك أسلحة الدمار الشامل وربطت بين المسألتين الفلسطينية والعراقية(١)، وتزامن هذا الدور الأمريكي مع تراجع الدور الأوروبي والروسي وتجاهل إسرائيل للأفكار الأوروبية للخروج من أزمة الشرق الأوسط، وإنشغال روسيا بمشاكلها الداخلية كما أن سياستها الخارجية وعلاقتها مع إيران التي تعتقد إسرائيل في خطورتها على أمنها لا تعطى لموسكو مساحة كبيرة للتأثير على القرار الإسرائيلي(٢).

ومن هنا يمكن القول إن إنطلاق انتفاضة الأقصى جاء في ظروف دولية غير مناسبة للأسباب الآتية :

- تلاقى الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي ومعهما الموقف الأوروبي حول إتهام عرفات بأنه الذي تسبب في فشل كامب ديفيد٢.
- إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت منذ أواخر سبتمبر بالانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر نوفمبر وظلت نتائجها مُعلقة قرابة شهر بسبب الخلاف حول أسلوب حساب الأصوات بين المرشح الجمهوري والمرشح الديمقراطي
- التوافق الدولى فى أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على تعريف الإرهاب على أنه كل فعل يستهدف إلحاق الأذى بالمدنيين بدوافع سياسية دون التفرقة الواضحة بين ما يدخل ضمن المقاومة المشروعة للإحتلال الأجنبي وبين ما هو عمل عنيف موجه ضد المدنيين لأغراض سياسية داخلية أو عابرة للحدود(٣).

أولا: موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون

كان لموقف ادارة الرئيس بيل كلينتون تأثير سلبى على العملية السلمية بسبب عدم قدرتها على اجبار الجانب الاسرائيلى على تقديم تنازلات أو من خلال تحميلها لعرفات لمسئولية اندلاع العنف ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

(أ) كلينتون وتعليق فشل كامب ديفيد على عرفات :

١- تركز الدور الأمريكي في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون تجاه الصراع الفلسطينى الإسرائيلي على مجرد الإتصال بأطراف الصراع حتى يمكن استئناف المفاوضات مع السعي الأمريكي الدائم لتأكيد التفوق النوعي لإسرائيل، وذلك من منطلق أن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة من حرب الخليج الثانية خاصة من حيث تأمين تدفق النفط بالكميات والأسعار

(١) د. محمد السيد سليم، أسباب وعواقب انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٣٣

(٢) سعيد عكاشة، حرب الإستقلال الفلسطينية محاولة للتقييم من الداخل، مرجع سابق، ص ٧٣

(٣) المرجع السابق، ص ص ٧١، ٧٢

المناسبة، وبعد زوال الإتحاد السوفيتي بعد إنتهاء الحرب الباردة لم تعد هنـــاك مصــــالح تهـــم الولايات المتحدة في المنطقة سوى أمن إسرائيل، ولعل ذلك ما يفسر الفتور الأمريكـــي فـــي متابعة قوة الدفع في عملية السلام، وأيضاً يفسر التحـــرك الأمريكـــي النشـــط لـــدعم القـــدرة الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، والتي تجلت في ثلاثة مواقف أمريكية هي: الســـعي بعقـــد مؤتمرات القمة الاقتصادية سواء قمة الدار البيضاء أو قمة القاهرة أو قمة الدوحـــة، والســـعي لعقد مؤتمر صُناع السلام في شرم الشيخ في ١٣ مارس ١٩٩٦، بالإضافة الى زيـــادة حجـــم التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، خاصة في المجال العسكري، وهى تلك السياســـة التي التزمت بها إدارة كلينتون سواء في فترتها الأولى أو الثانية[١]

٢- مع تبنى ادارة كلينتون مقولة " إن السلام العربي الفلسطيني الإسرائيلي قائم على أساس الأرض مقابل السلام "، أي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧ مقابل الإعتراف بها كدولة والعيش معها بسلام[٢]،وبعد إخفاق لقاء القمة بين كلينتون والرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف في ٢٦ مارس ٢٠٠٠ ووفاة الأسد في العاشـــر مـــن يونيـــو ٢٠٠٠ وجه كلينتون جهوده إلى المسار الإسرائيلي الفلسطيني، وأجرى إتصالات بكـــل مـــن عرفات وباراك وأرسل وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت إلى الشرق الأوسط لبحث لقاء قمـــة بين باراك وعرفات[٣].

٣- في يونيو وعقب اجتماع دينس روس المنسق الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مع باراك تم الاعلان عن أن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين بلغـــت درجـــة نضج تسمح بالتوصل إلى إتفاق، ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت فـــي ٢٣ يونيـــو ٢٠٠٠ نص وثيقة أمريكية لكشف إستعداد إسرائيل للإنسحاب من ٩٠% من الضفة والقطاع ونقلهـــا للسيادة الفلسطينية الكاملة والموافقة على أن يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه والأحياء العربية في القدس تخضع في النهاية لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم إسرائيل بضم مناطق وتجمعات الإستيطان اليهودي الرئيسية في الضفة، من ضمنها تلك القائمة في محـــيط منطقـــة القدس، وعلى أن تحل مشكلة اللاجئين على أساس مبدأي التعويض والتوطين، ولتحقيق ذلـــك يحصل الفلسطينيون على ٤٠ مليار دولار والأردنيون على ٤٠ مليار دولار أخرى، ويحصل اللبنانيون على ١٠ مليارات والسوريون على ١٠ مليارات، وإقترح أن تقوم أمريكـــا بتغطيـــة ٢٥% من هذه المبالغ التي ستصرف على مدى ١٠-٢٠ عاماً عن طريق إنشاء منظمة دولية

---

(١) أ.ح.د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين، مرجع سابق، ص ص ٢١٦، ٢١٧

(٢) سالم البهنساوى، السلام الصهيوني والعجز العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٤

(٣) إيلين شيو لينو، هذه اللحظة في الشرق الأوسط ولكن من أجل ماذا؟ نيويورك تايمز، ١١ يونيـــو ٢٠٠٠، ص ٦

جديدة تحل محل الأونروا، كما وعدت الوثيقة بمساعدات غير محددة للفلسطينيين منها خمسة مليارات دولار لإنشاء بنية تحتية لتوفير المياه[١]

٤- آخيراً دعا كلينتون عرفات وباراك للإنضمام إليه في كامب ديفيد٢ في ١١ يوليو ٢٠٠٠ في مسعى نهائي لردم الفجوات القائمة في مواقف الطرفين، لكن مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كانت مُتباعدة، فقد ظل باراك متمسك بعدم الإنسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وعدم الإعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة جميع المستوطنات إلى ما وراء خط ١٩٦٧، وعدم التخلي عن الأجزاء التي إحتلت من القدس في حرب ١٩٦٧، بينما أصر عرفات على إنسحاب كامل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية المزمعه والإعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، أو التعويض

٥- عند ظهر الثلاثاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٠ أعلن الرئيس كلينتون أن القمة انتهت دون اتفاق وأن باراك أظهر مرونة وجدية أكبر في المحادثات من عرفات وفي ٢٨ يوليو ٢٠٠٠ أعلن كلينتون في حديث إلى التليفزيون الإسرائيلي تأييده لباراك، ودافع عنه ضد تهمة بيعه أمن إسرائيل بثمن ضئيل، وحذر عرفات من التفكير بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد وأعلن أنه قد يفكر في نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس قبل نهاية العام [٢].

(ب) كلينتون ومفاوضات باريس وقمة شرم الشيخ :

(١) مفاوضات باريس

قبل نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ إجتمع عرفات وباراك في لقاء وصفه الجانبان بأنه لقاء دوري على نحو غير عادى[٣] وكان اللقاء في حي "كوفاف مائير" بمنزل باراك وإنضم كلينتون أثناءها عبر إتصال تليفوني من البيت الأبيض لكن لم يتم التوصل إلى إتفاق، ومع اقتحام شارون لبيت المقدس الخميس ٩/٢٨ وإندلاع العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أراد بيل كلينتون عقد قمة مصغرة في باريس ضمت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وباراك وعرفات لبحث الوسائل الكفيلة بوقف أعمال العنف على أن يتوقف الفلسطينيون عن إطلاق النار، بينما تلتزم إسرائيل بسحب قواتها من المواقع الجديدة التي إحتلتها، لكن عرفات ربط التوقيع على وقف إطلاق النار بالإتفاق على تشكيل لجنة تحقيق

---

(١) د. محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص ٤٨٣، ٤٨٤

(٢) وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ص ٦٤٨ : ٦٥٨

(٣) المرجع السابق، ص ٦٦٠

دولية للكشف عن أسباب اندلاع المصادمات، الأمر الذي أيده فيه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بينما رفض باراك تشكيل لجنة دولية وإقترح تشكيل لجنة ترأسها شخصيات ومنظمات مقبولة من الطرفين فى الوقت الذي إستمر فيه أيضاً تواصل المصادمات بين الجانبين[1].

(٢) قمة شرم الشيخ :

ومع تصاعد أعمال الانتفاضة وتزايد معدلات العنف بادر بيل كلينتون في ٢٠٠٠/١٠/٨ إلى الدعوة لعقد قمة جديدة في مدينة شرم الشيخ وجاءت الدعوة بعد تحديد موعد القمة العربية الطارئة في ٢٠٠٠/١٠/٢١ وقد عُقدت هذه القمة في ٢٠٠٠/١٠/٨ بحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس حسني مبارك والرئيس بيل كلينتون وكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة وخافير سولانا منسق السياسة الخارجية الأوروبية وقد تمخضت القمة عن القرارات التالية [2]:

- وقف أعمال العنف.
- العودة إلى طاولة المفاوضات.
- تشكيل لجنة تحقيق برئاسة أمريكية.
- إعادة القوات الإسرائيلية إلى مواقعها[3].

وعلى الرغم من أن القمة أسفرت بعد تمديدها يوماً إضافياً عن وقف المواجهات وسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل اندلاع الانتفاضة مع طمس ملامح تشكيل لجنة تحقيق دولية بصياغة غامضة لإرضاء باراك، وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق شئ على أرض الواقع، حيث واصلت إسرائيل إعتداءاتها على الفلسطينيين[4].

(جـ) مشروع بيل كلينتون للسلام ديسمبر ٢٠٠٠ :

سعى كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت في ولايته (حتى ٢٠ كانون ثاني يناير ٢٠٠١) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات حول مشروعه الذي يقضي بأن يبقى ٨٠% من المستوطنين في الضفة الغربية، وأن تكون دولة فلسطين الجديدة منزوعة السلاح وأن يتولى أمن الحدود قوات دولية، وأن تكون السيادة الفلسطينية فوق أجوائهم غير مشتملة على

---

(١) ران أدليست، باراك ومحاربة الأشباح، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥، ص ص ١٤، ١٥

(٢) د. عماد جاد، حكومة شارون مستقبل التسوية والإستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ص ص ١٦,١٧

(٣) سالم البهنساوي، السلام الصهيوني والعجز العربي، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤

(٤) د. عماد جاد، حكومة شارون مستقبل التسوية والإستقرار الإقليمي، مرجع سابق، ص ص ١٦، ١٧

الترتيبات الخاصة التي تفي بمتطلبات عمليات التدريب الإسرائيلية(١)، واستناداً إلى ما سجله مسئولون أمريكيون في ٢٣ ديسمبر أثناء لقاء كلينتون مع مسئولين فلسطينيين وإسرائيليين فإن مشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية :

(١) **الأراضي** :

كانت خطة كلينتون تتصور دولة فلسطينية على ٩٥% من مساحة الضفة الغربية وغزة مع أفكار غامضة حول مقايضات الأراضي للسماح لإسرائيل بضم معظم المستوطنين إلى أرض خاضعة للسيادة الإسرائيلية مع التعويض على الفلسطينيين بأرض إضافية في محيط غزة(٢) وذلك من خلال التالي :

- دولة فلسطينية على ٩٤ – ٩٦% من الضفة الغربية و ١٠٠% من القطاع.
- في مقابل الجزء الذي تضمه إسرائيل عليها أن تترك ١-٣% من أراضيها (الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٤٨) إلى الطرف الفلسطيني.
- خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية :
- ٨٠% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.
- تواصل الأراضي.
- تخفيض عدد المناطق التي تضمها إسرائيل إلى الحد الأدنى.
- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

(٢) **الأمـن** : حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية ولفترة محدودة قابلة للتعديل من ٣٦ شهراً (٣).

وقد تركزت الإجراءات الأمنية والعسكرية كما جاءت في خطة كلينتون على النواحي التالية :

- إحتفاظ إسرائيل بمخازن أسلحة للطوارئ في عدد من المواقع في الضفة الغربية لإستخدامها في حالة تعرضها للتهديد من الحدود الشرقية.
- ترابط قوات إسرائيلية في مواقع محدودة في غور الأردن تحت سلطة قوات دولية في مناطق خاضعة للسلطة الفلسطينية لفترة زمنية تصل إلى ٦٣ شهراً.

---

(1) Jimmy Carter , Palestine peace not apartheid, Op.cit.,p.150.

(٢) وليام ب. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، مراجع سابق، ص ص ٦٤٨، ٦٥٨

(٣) د. محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص ٤٩١،٤٩٠

- تحتفظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار مبكر في الضفة الغربية ويتم مراجعة وضعها بعد عشر سنوات.

- يعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على إيجاد ترتيبات خاصة في مجالى التدريب والحركة للقوات الجوية الإسرائيلية في المجال الجوى لدولة فلسطين.

- تكون دولة فلسطين منزوعة من الأسلحة الثقيلة وتحرس حدودها قوات دولية وألا تمتلك جيشاً نظامياً ويقتصر الأمر على أن يكون لها قوات أمن ذات فعالية.

- ينهى الإتفاق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما ينهى كافة المطالب ويطبق قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ويؤكد تمام تطبيقهما[١]:

(٣) القدس:

اقترح مشروع كلينتون بأن تكون المناطق العربية فلسطينية والمناطق اليهودية اسرائيلية، ويطبق هذا على المدينة القديمة أيضا وفيما يتعلق بالحرم الشريف / جبل الهيكل، والمسجد الاقصى عرض كلينتون اقتراحين هما :

- إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي السطح السفلي للحرم.

- أو سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق[٢]، ومن هنا نجد أن كلينتون طرح حلاً يتضمن سيطرة فلسطينية على معظم القدس الشرقية بما في ذلك المدينة القديمة ما عدا المسجد الأقصى[٣]، و تضمن طرح كلينتون حلاً يتضمن إعطاء المناطق العربية المجاورة للفلسطينيين بما في ذلك المناطق المسيحية والإسلامية من المدينة القديمة، والأهم من ذلك منطقة الحرم الشريف وسوف تحتفظ إسرائيل بالحي اليهودي وبممر عبر الحي الأرميني، كما تحتفظ بالإشراف على الحائط الغربي وجبل المعبد تحت الحرم الشريف[٤].

---

(١) د. زكريا حسين، خبرات ما قبل جنيف في المجال الاستراتيجى الأمني والعسكري، في د. نادية مصطفي وآخرون (محرر) ; بين تطور الحل العسكري الإسرائيلي ومراجعة السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ (القاهرة: مركز البحوث للدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤) ص ص ١١، ١٢

(٢) كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (مرجع سابق) ص٣٩٠.

(3) David Makovsky, Middle East Peace, Through partition, Op.cit.,p.43.

(٤) وليام ب كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ٦٦٣

(٤) اللاجئون:

يستطيع اللاجئون الفلسطينيون العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فقط [١]، فالمبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون إستبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة[٢]ففي حين كانت قضية القدس في كامب ديفيد٢ بمثابة عقبة أمام المفاوضات بدا كلا الطرفين هذه المرة قريبان من القبول بتسوية كلينتون على الرغم من أن بعض مكوناتها ظلت موضع إعتراض صارم، وبدت القضية المستعصية هي الإقتراح الخاص بمعالجة حق عودة اللاجئين فقد كانت الصورة العامة في خطة كلينتون، أنه في مقابل القدس العربية ينبغي على الفلسطينيين أن يتخلوا عن حق العودة، ولم تكن هذه قراءة عادلة للخطة ولكن كلينتون أوضح أنه لا يمكن أن يتوقع من إسرائيل القبول بحق مطلق لعودة اللاجئين، وأن الخيار الأكثر واقعية بالنسبة للاجئين هو العودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة وليس إلى ديارهم الأصلية[٣].

(٥) نهاية النزاع:

يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة [٤].

د- نهاية ولاية كلينتون دون اتفاق

رغم جهود كلينتون الا أنه كان سببا فى عدم حسم الموقف باتفاق سلام وذلك للآتى:

١- في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٠ إلتقى عرفات بكلينتون في البيت الأبيض وأعلن الجانب الفلسطيني في اليوم التالي عن إستعداده للقبول بالمقترحات بشروط كأساس لمزيد من المفاوضات[٥] كما وافق الجانب الإسرائيلي لأول مرة في ٢١ ديسمبر على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس لكن عرفات أبدى تحفظات عليها، ورفض الإعلان عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع للملايين من اللاجئين بالعودة إلى الأراضي المحتلة ١٩٤٨، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، ورغم أن الجانب الإسرائيلي وافق مبدئياً على الإقتراحات كإطار للتسوية إلا أنه أبدى من جهته بعض التحفظات ورفض

---

(1) Jimmy Carter , Palestine Peace not apartheid, Op.cit.,p.150.

(٢) د. محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص ٤٩٠، ٤٩١

(٣) وليام ب كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ٦٦٤

(٤) د. محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٩١

(٥) وليام ب. كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ٦٦٥

باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى، وفشلت محادثات واشنطن وإنتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق[١]

٢- كان الضغط الأمريكي لإنجاح المفاوضات مرتبط بما يمكن أن يؤدى لتحقيق مصالح إسرائيل فقط[٢] وحظيت سياسته بمُساندة واسعة من قبل الرأي العام الأمريكي، وكان كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي مؤيداً له بصورة عامة

٣- عجز كلينتون عن اتخاذ مواقف قوية مع أي طرف من الطرفين خاصة الطرف الإسرائيلي ً، حيث كان يجد صعوبة في التهديد بالعقوبات أو اتخاذ مواقف تؤذى الجانب الإسرائيلي بشكل خاص

٤- إعتنق كلينتون نظرية النضج المريحة التي نصحه بها مستشاروه خاصة دنيس روس ومارتن أنديك، بالقيام بدور المُسهل بين الأطراف ذوى النوايا الحسنة على صنع السلام عندما يجنحون إلى ذلك، ولكن الأمر كان فى حاجة الى وساطة فعالة وإستخدام العصا والجزرة كما حدث مع سابقيه نيكسون وكارتر وبوش الأب عندما ضغطوا على الطرفين المترددين فوصلوا إلى نتائج وضعت أسس لمساعي سلام تالية

٥- لم يكن كلينتون قادراً إلا على الوصول بالفرقاء إلى حافة السلام وكان ذلك مرده جزئياً على الأقل إلى أسلوب كلينتون السياسي المتردد، ولكن رغم فشل كلينتون في التوصل إلى اتفاق إلا أنه أعطى شرعية لفكرة أن السلام سوف يتضمن في النهاية إيجاد دولة فلسطينية، كما أن مقترحاته في ديسمبر ٢٠٠٠ قدمت إطاراً جديداً وجوهرياً لمفاوضات نهائية ولذلك فقد وقعت على عاتق كتف بوش الإبن محاولة تحقيق الهدف الزائغ للسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب[٣].

ثانياً: موقف إدارة الرئيس جورج بوش الإبن :

اتخذت ادارة بوش موقفا مترددا فى البداية ثم منحازا بعد ذلك للجانب الاسرائيلى ويمكن توضيحه من خلال الآتى

أ- تردد إدارة بوش

١- مع إعلان فوز بوش الابن رسمياً في الانتخابات الأمريكية في ديسمبر ٢٠٠٠ بدا العرب والفلسطينيون كانوا ينتظرون بشكل خاص دعما مميزاً وبخاصة أن بوش حظي بدعم

---

(١) د. محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٩١

(2) Fritz Nilsen, Nor way in the Middle east peace process: A journalist's view point Perceptions, Op.cit.,p.102.

(٣) وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مرجع سابق، ص ص ٦٦٥ : ٦٧١

عربي واضح مقابل آل جور نائب الرئيس كلينتون الذي رأي فيه العرب إنحيازاً كاملاً لإسرائيل، لكن الشهور التى أعقبت فوزه شهدت إضطراباً في الأحداث بشكل غير عادى خاصة فيما يتعلق بعملية السلام، فقد أعلن باراك في ٩ ديسمبر ٢٠٠٠ إستقالته وقرر الذهاب إلى انتخابات جديدة على رئاسة الوزراء خلال فترة أقصاها ٦٠ يوماً، وذلك لقطع الطريق على الصعود الكبير لليمين الإسرائيلي، كما أن نتائج الانتخابات الأمريكية لم تحسم بشكل نهائي إلا في جلسة خاصة بالكونجرس في ٥ يناير ٢٠٠١ أعلن خلالها فوز المرشح الجمهوري جورج بوش الذي بدأ بتشكيل طاقمه الحكومي الذي من شأنه أن يحدد بشكل كبير إطارسياسته الخارجية وبخاصة مع تعيين كولن باول وزيراً للخارجية وهو أول وزير خارجية أمريكي أسود يختار لهذا المنصب، كما أنه أحد مهندسي حرب الخليج عام ١٩٩١ أثناء رئاسة بوش الأب، كما إختار بوش الإبن ديك تشيني نائباً له ورمسفيلد وزيراً للدفاع وجميعهم عملوا في إدارة واحدة [(١)]

٢- كانت النية متجهة إلى أنه فى حال ما كسب الحزب الديمقراطي الانتخابات سيتم إعادة فتح الملف الفلسطيني مرة أخرى في محاولة لتحقيق السلام بالطرق السلمية إلا أن نتائج الانتخابات جاءت بالحزب الجمهوري إلى السلطة والذي بدأ حكمه بالابتعاد عن القضايا الدولية والتركيز على الجبهة الداخلية[(٢)]

٣- لم تضع إدارة الرئيس بوش في البداية قضية الشرق الأوسط في صدارة أولوياتها، بالإضافة الى أنه ليس له خبرة كبيرة بالتفاصيل الدقيقة والمعقدة للصراع العربي الإسرائيلي، و إعتبر بحكم كونه حاكماً سابقاً لولاية تكساس أن أمريكا اللاتينية هي الملعب الرئيسي للإدارة الجديدة، ولذلك لم يكن غريباً أن تأتيَ تشكيلة فريق السياسة الخارجية خالية إلى حد بعيد من الخبراء المهتمين بالصراع بإستثناء باول وتشيني، فضلاً عن ذلك فقد إنتقد الرئيس بوش وأركان الحزب الجمهوري إنغماس الرئيس كلينتون الشخصي الشديد في محاولات حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعتبروا أن ذلك قد أدى إلى التقليل من قيمة منصب الرئيس والرئاسة الأمريكية في المنطقة والعالم[(٣)]

٤- بدا واضحاً منذ الأيام الأولى لإدارة بوش رغبته في الإنكفاء عن مشكلات الشرق الأوسط، فألغى منصب منسق شئون الشرق الأوسط لعملية السلام الذي كان يشغله دنيس

---

(١) د. رضوان زيادة، السلام الدانى: المفاوضات السورية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٧٠٨

(٢) السفير صلاح الدين إبراهيم، نحن وأمريكا بين الحضارة والهيمنة (القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦) ص ١٤١

(٣) محمود محمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢، ص ٨٥

روس، و زاد هذا الإنكفاء من تأزم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بعد تحــول الانتفاضـــة إلى شبه حرب استنزاف [1].

ب- إنهاء سياسة التردد والتوجه نحو الانغماس فى الصراع

فجأة خرجت ادارة بوش الابن من سياسية التردد وقـــررت الانغمـــاس فـــى النـــزاع الفلسطينى الاسرائيلى وذلك وفقا لمجموعة من المحددات هى :

١-جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإتهام تنظيم القاعـــدة بتركيبتـــه الشـــرق أوسطية ليحفز الإدارة الأمريكية على زيادة إنغماسها في محاولات تسوية الصـــراع وســـادت لفترة معينة تصورات وزير الخارجية كولن باول بأن تهدئة الصراع ضـــرورية مـــن أجـــل المحافظة على التحالف الدولي ضد الإرهاب وبخاصة مع إنضمام أطراف عربية وإسلامية في هذا الصراع الدولي

٢- بعد سقوط طالبان بأفغانستان شهدت الولايات المتحـــدة تنافســـاً بـــين وزارتـــي الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط فوزارة الخارجيـــة إعتبـــرت الحفاظ على مكانة التحالف الدولي هدفاً رئيسياً، وكانت تفضل تهدئة الصراع لضمان تماســـك الإئتلاف الدولي ضد الإرهاب، وقد تعارضت هذه الرؤية مع الطرح الذي تبنته وزارة الدفاع ومعها نائب الرئيس ديك تشيني التي كانت تميل إلى إطلاق يد إسرائيل وتبنت بعض عناصر الإدارة رؤية تشير إلى أن حل الصراع ليس في مصلحة الولايات المتحدة وأن إسرائيل يمكن إستخدامها كوسيلة للضغط على الحكومات والشعوب العربية، وإزاء هاتين الرؤيتين المختلفتين إختارالرئيس بوش حلاً وسطاً بينهما، تمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوســـاطة بإيقـــاع بطيء نسبيا يمكن فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة، وتعلل الرئيس بوش بأن التوقيـــت غير ملائم لإعلان مبادرته للسلام في الشرق الأوسط والدولة الفلسطينية المؤقتة[2]

٣- شهدت الولايات المتحدة تحولاً تدريجياً نحو اليمين منذ أوائل الثمانينيات بحيـــث أصبح الفكر المحافظ هو السائد في المجتمع الأمريكي، وكان لهذا الفكر تـــأثير كبيـــر علـــى السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن حيث خضعت ادارته لتـــأثير ثلاثة تيارات رئيسية داخل الإتجاه المحافظ وهى :

- **التيار المحافظ التقليدي:**

وهو ينادى بضرورة وجود إستراتيجية شاملة للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط لثلاث اعتبارات هى إن الإستراتيجية الإسرائيلية لن تحقق العيش في أمن وسلام، وأن الجـــانبين لـــن

---

(١) د. رضوان زيادة، السلام الدائي:المفاوضات السورية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ٧٠٨

(٢) محمود محمد، محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٨٧

يستطيعوا حل الصراع بمفردهما لأنهما أسرى للعمليات المسلحة الفلسطينية وأن مصالح امريكا تتعرض للخطر في ظل غياب إرتباطها النشيط والمستمر بعملية السلام، والذى يجب أن يكون وفق عددة خطوات تتضمن وقف إطلاق النار مع وجود قوة دولية بين الطرفين تضمن مُشاركة الولايات المتحدة وأوروبا أو المجموعة الرباعية، و بدء مؤتمر دولي للسلام للتوصل إلى تسوية نهائية والبعد عن الاتفاقات المؤقتة لأنها تؤدى إلى الفشل، لكن هذا التيار أصابه الضعف باستقالة وزير الخارجية كولن باول ممثل هذا التيار في إدارة بوش [١].

- **التيار المحافظ الديني**: يعتقد هذا التيار أنه يجب إحياء إسرائيل طبقاً للإنجيل قبل أن يتمكن المسيح من العودة ليجمع أرواح المؤمنين [٢] ويمثل هذا التيار أتباع الكنيسة الإنجيلية ويبلغ عددهم نصف عدد سكان الولايات المتحدة وأعطى نسبه كبيرة من أصواته لبوش الابن في الانتخابات الرئاسية، ويرى أن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية والقدس هي جزء من نبؤة عودة المسيح في نهاية العالم إلى أرض إسرائيل، ويؤيد مفهوم إسرائيل الكبرى ويعارض أي إتفاقية سلام تؤدى إلى تنازل إسرائيل عن الأراضي المحتلة وقيام دولة فلسطينية عليها، وقد دفع أنصار هذا التيار إدارة بوش إلى عدم إدانة اغتيال الرنتيسي والشيخ أحمد ياسين كما إعترضوا على تأييد الرئيس بوش لخريطة الطريق الأمر الذي قلل من حماسه لتطبيقها.

- **تيار المحافظين الجدد**: إرتبط صعود نفوذ هذا التيار بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ويقوم هذا التيارعلى إستبدال خطر الشيوعية بخطر الإرهاب بإعتباره التحدي الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، ومثل هذا التيار بول ولفوتيز نائب وزير الدفاع وجون بولتون وريتشارد بيرل واليوت ابرامز ولويس ليبى[٣]

ويرى أن الإرهاب ليست له علاقة بتأييد الولايات المتحدة لإسرائيل بل هي عداء للولايات المتحدة، وأن إسرائيل عليها إتباع منهج جديد للسلام يعتمد على سلام مقابل سلام بدلاً من السلام مقابل الأرض، ودعوا إسرائيل إلى عدم التعامل مع الرئيس الراحل عرفات وتشجيع ظهور قيادة بديلة له كما إستطاع هذا التيار في أن يحول العديد من أفكاره إلى

---

(١) د. محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥، ص ص ٣٦ : ٣٨

(٢) برند هام وآخرون، الولايات المتحدة : الصقور الكاسرة في وجهة العدالة الديمقراطية، ترجمة نور الأسعد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦) ص ١١٦

(٣) ليلى نقولا الرحباني، المحافظون الجدد: مَن هم؟... وإلى أين؟
http://www.al-akhbar.com/ar/node/8266

سياسات تنفيذية تبنتها إدارة بوش، حيث قاموا بالإشراف عليها من المواقـع التنفيذيـة التـي شغلوها في إدارته [١]

٤ - تزامن وصول بوش على رأس إدارة أمريكية جديدة مع وصول شارون للسـلطة في إسرائيل حيث توافقت مع موقفه الرافض لأي تحرك دبلوماسي قبل وقف العنف، غيـر أن الأسوأ من ذلك أن بوش اعتبر أن عرفات هو الذي يتحمل المسـئولية الأساسـية فـي فشـل مفاوضات كامب ديفيد٢ ورفض مقابلته في وقت فتح فيه باب البيت الأبيض على مصـراعيه أمام شارون الأمر الذي شجع شارون على استخدام سياسة بالغة القسوة ضد الفلسطينيين، ولم تتردد الولايات المتحدة في تقديم الحماية اللازمة لسياسة شارون العدوانيـة وأصـرت علـى إستخدام حق الفيتو على مشروع قرار تقدمت به دول العالم الثالث وطرح على مجلس الأمـن في ٢١ مارس ٢٠٠١ لوقف سياسات شارون العدوانية الأمر الذي اعتبر بمثابة ضوء أخضر لشارون للاستمرار في سياسته ضد الفلسطينيين[٢].

(ج) تقرير متشيل وفشل مهمة وليام بيرنز:

كانت إدارة الرئيس بوش في إنتظار تقرير متشيل في منتصف مايو ٢٠٠١ لتقتـرح منهجا جديدا إزاء الفلسطينيين والإسرائيليين [٣] وقد إنتهت لجنة تقصى الحقائق إلـى تقريـر أعلنته في أول مايو نشر في ٢٠٠١/٥/٢٢ بعد ستة أشهر من إعداده إلى دعوة الفلسـطينيين لتنفيذ التوصيات التالية :

١ - إنهاء العنف بصورة فورية عبر تنفيذ وقف فوري غير مشروط للعنف واستئناف فوري للتعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٢ - تجميد الاستيطان الإسرائيلي.

٣- منع استخدام المناطق الفلسطينية الآهلة بالسكان لإطلاق النار على مواقع الجنـود الإسرائيليين.

٤ - فك الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وإعادة عوائد الضرائب للسلطة الفلسطينية.

---

(١) د. محمد كمال، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، مرجع سابق، ص ٣٨ : ٤٠

(٢) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد ١١ سبتمبر، مرجع سابق، ص ٧٩٥

(٣) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي سجل سنواتها الأربع الأولى، ترجمـة هـدى البكر، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٤١

٥ - على الطرفين العمل المشترك لصيانة وحماية الأماكن الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية[١].

٦- كما إنتهى تقرير ميتشل إلى أن زيارة آرئيل شارون إلى الحرم القدسي فـي ٢٨ سبتمبر لم تكن السبب الرئيسي في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وإن كانت الزيارة غير مناسبة أصلاً وأنه لا يوجد أي دليل مؤكد على أن الفلسطينيين خططوا لإطلاق موجة العنف من أول فرصة، ونتيجة للقراءة المتعارضة للجانبين لهذه التوصيات كان من الطبيعي استمرار تدهور الوضع وتصاعد المواجهة بين الطرفين[٢]

ومع تواصل اعمال العنف قام كولن باول وزير الخارجية الأمريكي بتعيـين مسـاعد خاص للمساعدة في تنفيذ تقرير ميتشل وهو ويليام بيرنز سفير الولايات المتحدة لدى الأردن، والذي أصبح مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، حيث تولى مهمة محاولة تحديـد مدى زمني لإجراءات بناء الثقة بين الجانبين لتحقيق وقف إطلاق النارغير المشروط الذي دعا إليه تقرير متشيل[٣] ولم تفلح مهمة ويليام بيرنز التي بدأت في ٢٧ مايو في إقنـاع الطـرفين بالتوصل إلى تفاهم حول نقاط الخلاف خاصة مع تمسك آرئيل شارون بضرورة إختبـار مـا أسماه فترة الهدوء بين الطرفين لمدة زمنية تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر يـتم خلالهـا إعادة التنسيق الأمني لتهدئة الأوضاع، على أن يعقب فترة الهدوء اتخاذ إجراءات متبادلة بين الطرفين لبناء الثقة، كما اقترح شارون إرجاء تنـاول موضـوع وقـف المسـتوطنات إلـى مفاوضات الوضع النهائي، وبعد البدء في تنفيذ البنود الملحقة باتفاقات أوسلو (ب) وواي ريفر وشرم الشيخ الأمر الذى أدى الى فشل فشل مهمة بيرنز[٤].

(د) تقرير تنيت :

فى الوقت الذى نجح فيه بوش ومستشاروه فى تحويل تركيز السياسة الأمريكية نحـو مشكلات السلطة الفلسطينية كما فرض عليها البقاء على مسافة من عملية السلام ودعم رفض شارون للتفاوض مع الفلسطينيين في ظل العنف [٥] استمر أيضا كولن باول في التأكيد على أن

---

(١) د. سامي محمد صالح الدلال، تقرير ميتشيل: دعوة لإجهاض انتفاضة الأقصى
http://www.albayan-magazine.com/intifadah/intifadah-07/int-7-02.htm

(٢) موقع منظمة التحرر الفلسطينية على الانترنت
- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/michel.htm

(٣) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى سجل سنواتها الأربع الأولى، مرجع سـابق، ص ٤٢

(٤) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٧٥

(٥) برند هامر وآخرون، الولايات المتحدة : الصقور الكاسرة في وجه العدالة الديمقراطية، مرجـع سـابق، ص١١٥

الولايات المتحدة لن تتدخل مباشرة لتضع حلها الشامل للصراع مقدماً لكن مع تفجير صالة ديسكو في تل أبيب في يونيو ٢٠٠١ نتج عنها مقتل ٢١ إسرائيلي أعلن بوش بأن الوضع في حاجة إلى وقف فوري وغير مشروط للعنف وقام الرئيس بوش بإرسال رئيس المخابرات المركزية جورج تنيت لوقف إطلاق النار[١] وبعد ثمانية أيام من وصول تنيت ولقاءاته مع الجانبين تم التوصل في ١١ يونيو ٢٠٠١ إلى إتفاق أطلق عليه "خطة عمل" تتألف من قائمة لخطوات من شأنها أن تفضي إلى استئناف التعاون الأمني، وفرض التزام صارم بوقف إطلاق النار ووقف العمليات المسلحة الفلسطينية، وإعادة نشر الجيش الإسرائيلي وتخفيف القيود التي يفرضها الإسرائيليون على السفر وسحب القوات الإسرائيلية والتأكيد على الالتزام بمقترحات لجنة ميتشل[٢] وقد تضمنت مقترحات جورج تينيت ما يلي :

(١) **يتعهد الفلسطينيون بما يلي :**

- توقيف واستجواب وسجن أعضاء المنظمات الفلسطينية الذين تتهمهم إسرائيل بالتحضير لعمليات مسلحة والتي شلمت لائحة تتضمن عشرات من أسمائهم إلى السلطة الفلسطينية.

- تقديم أسماء الأشخاص الموقوفين إلى لجنة أمنية مشتركة ومصادرة مدافع الهاون والأسلحة الأخرى التي يحوزها فلسطينيون بطريقة غير شرعية.

- إغلاق ورش صنع قنابل الهاون وتسليم إسرائيل جميع المعلومات الخاصة بالتخطيط لهجمات ومنع تهريب الأسلحة، وضع حد للحض الرسمي من جانب السلطة على العنف والهجمات ضد إسرائيل والمستوطنات [٣].

(٢) **فيما يتعلق باسرائيل فتتعهد بما يلي :**

- الإمتناع عن مهاجمة المؤسسات المدنية أو العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية وعن إستخدام الأسلحة القاتلة للمتظاهرين.

- اتخاذ التدابير اللازمة ضد مواطنيها المسئولين عن عمليات إنتقام أو حض على العنف ضد الفلسطينيين، و التحقيق في مقتل الفلسطينيين الذين لم يتورطوا في أعمال مسلحة والذين قتلوا أثناء مواجهات مع الجيش الإسرائيلي.

---

(١) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٢

(2) George Tenet with Bill Harlow , At The Centre of The Storm My Year At The CIA ,London , Harper Press , 2007,pp.93-94.

(٣) د. حسن عبد ربه المصري، سلام إسرائيلي تحميه أمريكا (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٧) ص ص ١٥٠: ١٥٤

- الإفراج عن الموقوفين الفلسطينيين الذين لم يشاركوا في عمليات مسلحة وخصوصاً المتظاهرين الذين رشقوا الحجارة، وإعادة نشر القوات الإسرائيلية في مواقعها السابقة لبدء الانتفاضة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ورفع الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية والحصار الداخلي على المُدن الفلسطينية.

(٣) تعهدات مشتركة بين الطرفين حيث يتعهد الطرفان بما يلي :

- منع الأفراد والمجموعات من إستخدام القطاعات التي تخضع لسيطرتهما كقواعد للقيام بأعمال عنف أو كملاذ بعد القيام بمثل هذه الأعمال.

- الإلتقاء مرة في الأسبوع واتخاذ تدابير ملموسة للعودة إلى التنسيق الأمني، وإعادة تنشيط مكاتب الإتصال الإسرائيلية الفلسطينية[١]، لكن تقرير تنيت بوصفه تقريراً أمنياً لم يتطرق بحزم إلى ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، حيث إقتصرت بنوده على دعوة إسرائيل إلى الإمتناع عن شن أي هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقرات الأجهزة الأمنية والإستخباراتية والشرطة الفلسطينية أو السجون في الضفة وغزة[٢].

(هـ) زيارة كولن باول وأحداث الحادي عشر من سبتمبر :

(١) زيارة كولن باول لوقف العنف

استمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى أن شهر يونيو سجل أعلى معدل للقتلى الإسرائيليين خلال شهر واحد والذي وصل إلى ٣٠ قتيلاً و١٢٢ جريحاً، بينما إستخدمت إسرائيل طائرات الـ إف ١٦ الأمريكية الصُنع ضد المنشآت والأراضي الفلسطينية في أول إستخدام لمثل هذه الطائرات منذ إندلاع الانتفاضة دون أن تعترض على ذلك واشنطن [٣].

وإعترف جورج تينيت رئيس الـ CIA في كتابه في قلب العاصفة أن إدارته ساندت الرئيس جورج بوش في تجريد الرئيس عرفات من أي دور محوري في عملية السلام كما كان في عهد كلينتون بسبب رغبته في التفاوض من أجل التفاوض للبقاء في السلطة[٤].

ولمنع مزيد من التدهور أرسل الرئيس بوش وزير خارجيته كولن باول إلى الشرق الأوسط لكن رحلة باول فشلت لأن العنف لم يستمر فقط بل تصاعد من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وإزاء ذلك أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن عمليات القتل

---

(١)- موقع منظمة التحرير الفلسطينية على الانترنت

- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/rtenet.htm

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٧٦

(٣) نص وثيقة وكالة المخابرات الأمريكية "CIA" بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين لوقف إطلاق النار http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2001/06/article7.shtml

(4) George Tenet with Bill Harlow , At The Centre of The Storm My Year At The CIA, Op.cit.,p.89.

الإسرائيلية التي تستهدف الفلسطينيين لن تنهى العنف لكنها تجعل من الصعب إستعادة الهدوء، لكن نائب الرئيس ديك تشينى إتخذ موقفا مضادا حيث أعلن في أغسطس ٢٠٠١ أن إسرائيل من حقها القيام بعمل وقائي ضد أي مجموعة تتأكد أنها تخطط لهجوم مسلح ضدها، في غضون ذلك أصر الرئيس بوش أنه يجب على الرئيس عرفات أن يبذل جهود كاملة ١٠٠% من أجل إيقاف العنف قبل بداية محادثات السلام [١]، وفي مؤتمر دربان بجنوب أفريقيا الذي عُقد في ٣١ أغسطس ٢٠٠١ تحت عنوان " مؤتمر الأمم المتحدة حول مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب " رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار المؤتمر بمساواة الصهيونية بالعنصرية كما إنسحب الوفدان الأمريكي والإسرائيلي من المؤتمر[٢].

(٢) بوش والحادي عشر من سبتمبر :

رداً على هجمات ١١ سبتمبر وضع الرئيس بوش إستراتيجية للأمن القومي الامريكى قلما سجلت في التاريخ الحديث للدبلوماسية الأمريكية فلم يلجأ إلى بحث إعادة صياغة توازن القوى العالمي كما فعل والده خلال نهاية الحرب الباردة، وكما فعل ريتشارد نيكسون في أوائل السبعينيات، ولم يلجأ إلى تكوين شبكة جديدة من التحالفات كما فعل ترومان في بداية الحرب الباردة، ولم يدع كذلك إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة، أو نظام أمن جماعي مثل تلك التي وضع فرانكلين روزفلت تصوراً لقيامها على أنقاض الحرب العالمية الثانية، وبدلا من ذلك انتهج بوش الابن اتجاها سياسيا يمكن وصفه بأنه إتجاه ويلسونى (أوربما بوشى) في طموحه لتأمين أمريكا من خلال تغيير التوجه السياسي لدول تقع في أجزاء بعيدة من العالم، وأصبح من الواضح أن منهج بوش لتأمين المصالح الأمريكية في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر هو التركيز أساساً على الشرق الأوسط الذي تم تحديده بشكل واسع ليشمل دولا غير عربية في العالم الإسلامي مثل أفغانستان وتركيا وإيران مُخيراً الدول إما الوقوف بجانب أمريكا والعالم المتحضر أو الإرهابيين "على حد قوله ووصفه " [٣]، وإنضمت إسرائيل سريعاً إلى تلك الحملة مدعية أن الانتفاضة الفلسطينية هي أحد أشكال الإرهاب، وأن قيامها بقمع الانتفاضة هو مُشاركة من جانبها في قضية محاربة الإرهاب، وكان الرئيس الأمريكي على إستعداد مُسبق لتقبل تلك الحجة وأعطت لإسرائيل الضوء الأخضر للتحرك كما يتراءى لها[٤]. وعلى

---

(١) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ٤٢

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٧٧

(٣) فلينت ليفريت، بوش والشرق الأوسط، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٤ فبراير ٢٠٠٦، ص ص ٢،٣،٤،٥

(٤) د.محمد السيد سليم، أسباب وعواقب إنهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٣٣

الرغم من الإنشغال الأمريكي بأحداث ١١ سبتمبر إلا أن ادارة بوش كانت حريصة بشكل واضح على عدم ترك إسرائيل تنفذ أجندتها الخاصة على حساب الأجندة الأمريكية التى كانت منصبة على بناء تحالف دولي واسع للرد على هجمات سبتمبر ولابد أن تشارك فيه دول عربية وإسلامية حتى لا يأخذ شكل الحرب الدينية أو الحضارية، ويتضح ذلك من خلال الآتى[١]:

- الضغط على شارون للموافقة على إجتماع بين بيريز وعرفات لتحقيق وقف إطلاق النار بالرغم من العنف الذي لم يكن قد توقف [٢].
- رفض محاولات اسرائيل لعمل نوع من المُشابهة بين عرفات وبن لادن.
- إعلان بوش أن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كانت مطروحة على الدوام شريطة إحترام حق إسرائيل في الوجود وأنه كان بصدد إعلان ذلك على لسان كولن باول في إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي كان مقرراً لها في ٢٨ سبتمبر، وهو الأمر الذي تعطل بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- رفض ما جاء على لسان شارون من أن سياستها الهادفة إلى إرضاء العرب على حساب إسرائيل تشبه ما فعلته الدول الأوروبية عندما تركت هتلر يفترس تشكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ حيث أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن هذا الحديث مرفوض تماما من قبل الرئيس الأمريكي[٣]
- كما إحتضن الرئيس بوش حل الدولتين بالنسبة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وجعل قيام دولة فلسطينية عنصراً بارزاً في السياسة الخارجية المُعلنة لإدارته، وحدد موقفه بلغة واضحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠١ مما جعل مناقشة قيام دولة فلسطينية داخل الولايات المتحدة وإسرائيل مناقشة عادية حيث أكد في نوفمبر ٢٠٠١ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن واشنطن ترغب في أن تتعايش دولتا إسرائيل وفلسطين بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها طبقا لقرارات الأمم المتحدة [٤] وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس أمريكي في وثيقة رسمية عن فلسطين وليس عن

---

(١) د. عماد جاد، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مرجع سابق، ص ١٠٥

(٢) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ٤٢

(٣) د. عماد جاد، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ١٠٥

(4)- U.S. President Bush's speech to United Nations
http://archives.cnn.com/2001/US/11/10/ret.bush.un.transcript/index.html

الفلسطينيين وعن دولة وليس عن وطن وهى دولة تبدو في النص المكتوب وكأنها تقف على قدم المساواة مع الدولة الإسرائيلية(١).

و- خطاب باول ومهمة أنتوني زيني

(١) خطاب كولن باول ١٩ نوفمبر ٢٠٠١

إتضحت جهود إدارة بوش الساعية للسلام في خطاب في ١٩ نوفمبر ألقاه وزير الخارجية كولن باول حول رؤية الولايات المتحدة لماهية حل الصراع العربي الإسرائيلي(٢) وتضن خطاب باول البنود التالية : الدعوة للتسوية الدائمة على أساس دولتين لشعبين، وأن القدس عاصمتان لإسرائيل وفلسطين، لكن الخطاب لم يتناول التفاصيل مثل تقسيم السيادة والتسويات في الحرم، والإعتراف بالطابع القومي للدولتين إسرائيل كدولة يهودية وفلسطينية كدولة للشعب الفلسطيني(٣)، وعلى الجانب الفلسطيني وقف العنف وتحقيق أهدافه بالتفاوض وأن الولايات المتحدة لديها التزام بأمن إسرائيل التى عليها أن تقدم تنازلا لكي يكون السلام مُمكناً على أن تتضمن هذه التنازلات إيقاف النشاط الإستيطاني، وإنهاء احتلال الضفة الغربية وغزة الذي يتسبب في قتل الأبرياء(٤)، وقد أثار خطاب باول عن إعتراف الفلسطينيين بعد الحصول على دولتهم بإسرائيل كدولة لليهود القلق نحو نوع الإعتراف ذاته، فمنذ اوسلو والسلطة الفلسطينية تعترف بإسرائيل، ولكن تعبير باول ربما يشير إلى أن الإعتراف المطلوب ليس إعترافاً سياسياً، كما هو متعارف عليه بين الدول، بل إعتراف الدولة الفلسطينية التي تولد لاحقاً بحق اليهود في جزء من أرض فلسطين، وذلك كحق تاريخي وليس بحكم تطورات الصراع العربي الإسرائيلي(٥).

(٢) مهمة أنتونى زينى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١ :

في أعقاب خطاب باول قررت الولايات المتحدة إرسال بعثة سلام أمريكية برئاسة جنرال البحرية المتقاعد أنتونى زينى ومساعد وزير الخارجية ويليام بيرنز إلى الشرق الأوسط بدأت هذه المهمة في ٢٦ من الشهر نفسه (٦) وذلك للإجتماع مع الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى وقف إطلاق النار لإستئناف المفاوضات السلمية، وفي محاولة

---

(١) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد ١١ سبتمبر، مرجع سابق، ص ٧٩٥

(٢) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ٤٣

(٣) خطاب وزير الخارجية الأميركي، كولن باول حول الشرق الاوسط
http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/9476.doc

(٤) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ص ٤٣، ٤٤

(٥) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ٢٨٠، ٢٨١

(٦) العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين يهدد مهمة السلام الأميركية ،موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكتروني
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=68256&issueno=8399

لتسهيل مهمة زينى قام بوش بالتدخل من خلال الكتابة لخمسة من القادة العرب وهم الرئيس حسنى مبارك رئيس مصر والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والعاهل المغربي محمد السادس وولى العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبدالعزيز والرئيس التونسي زين العابدين بن على، طالباً منهم المساعدة في إقناع القيادة الفلسطينية بالتحرك لإنهاء العنف والعودة إلى عملية السلام، وأكد زينى بدوره أن هدفه هو تحقيق وقف إطلاق النار الذي سيسمح بتنفيذ خطة ميتشل، لكن مهمة زينى صاحبها تواصل أعمال العنف بين الجانبين، وفي الوقت الذي أدان فيه أنتونى زينى العمليات المسلحة الفلسطينية أكدت الولايات المتحدة أيضا أن إسرائيل من حقها الدفاع عن نفسها[1]، وغادرت بعثة زينى المنطقة للتشاور بعد أقل من أسبوعين من وصولها، ويمكن ربط إخفاق مهمة زينى بسببين: أولهما أن مهمته اقتصرت على الجوانب الأمنية فحسب فيما أكد إنحيازه مسبقاً للمطالب الإسرائيلية وتجاهل أي مطلب فلسطيني مشروع، والسبب الثاني أن المهمة بحكم التفويض الممنوح لزينى لم تكن مؤهلة لممارسة أي ضغط على إسرائيل بل بدت كأن هدفها هو إجبار السلطة الفلسطينية على القيام بأعمال قاسية ضد المنظمات الفلسطينية دون أن يتوفر للسلطة أي إمكانات حقيقية لذلك لا سياسية ولا مادية [٢]

ل - تأييد قرار دولى باقامة دولتين واتهام عرفات بالارهاب

ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

١- أدى الإنهيار السريع لحكومة طالبان إلى تحرر واشنطن تدريجياً من عبء المطالب العربية بضرورة تنشيط عملية التسوية السياسية، ومع استمرار العمليات المسلحة الفلسطينية عادت الأجندة الإسرائيلية إلى قمة السياسة الأمريكية وبادرت واشنطن إلى إدانة فكرة الكفاح المسلح بل وضعتها ضمن أعمال الإرهاب، كما بدأت واشنطن حمله ضارية ضد السلطة الفلسطينية، وأعطت شارون الضوء الأخضر لشن عدوان شامل على الأراضي الفلسطينية، وسمحت له بأن يطول مكان ومكانة عرفات وقوات الحراسة الخاصة به ومكاتبه وطائراته الهيلكوبتر الثلاث، وأعلن نائب الرئيس ديك تشينى أنه من حق شارون أن يدافع عن دولته وشعبه ضد الإرهاب بالوسائل التي يراها مناسبة، ولم تعلق واشنطن على قرار شارون بقطع جميع الإتصالات مع عرفات وإعتباره خارج العملية برمتها، كما أغلقت البوابة

---

(١) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ٤٤

(٢) د. حسن ابوطالب (محرر)، التقرير الإستراتيجى العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٢٨١

الأوروبية في وجه عرفات وطالب الإتحاد الاوروبي عرفات بحظر أنشطة حركتـي حمـاس والجهاد بإعتبارهما منظمات إرهابية(١)

٢- من ناحية ثانية صاغ بوش رؤية لإصلاحات ديمقراطية وإصلاحات نحو الإنفتاح الاقتصادي في العالمين العربي والإسلامي وربطه بتوجهاته السياسية في العراق وإقامة دولـة فلسطينية، وأكد أن إقامة عراق ديمقراطي في قلب الشرق الأوسط الكبير سيكون له تأثير نحو تغيير المنطقة بأكملها، وأن تشكيل قيادة فلسطينية ديمقراطيـة وشـرعية لا يلوثهـا الفسـاد والإرهاب هو شرط أساسي لتطبيق حل الدولتين في النزاع الإسرائيلي /الفلسطيني(٢)

٣- أكد كولن باول في مقابلة في ٢٠٠٢/٢/٢٨ أن بلاده تريد التفاوض على السـلام لكنها لا تقبل فكرة أن معنى التدخل الأمريكي يجب أن يكون الذهاب وإجبار إسـرائيل علـى القيام بشيء ما، ومع قرب الغزو الأمريكي للعراق قام نائب الرئيس ديـك تشـينى بزيـارة للمنطقة في مارس ٢٠٠٢ وسط دعوات عربية للولايات المتحدة للعمـل علـى إيجـاد حـل للصراع العربي الإسرائيلي قبل التورط في حرب العراق، كما قام الرئيس بوش بإرسال زيني مرة ثانيه في مارس ٢٠٠٢ للمحاولة مرة أخرى لتحقيق وقف إطلاق النـار وتزامنـت مـع الإعلان عن خطة السلام السعودية التي تم تقديمها في قمة بيروت في نهاية مارس في نفـس العام

٤- كما دفعت الولايات المتحدة بقرار جديد من مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مـارس ٢٠٠٢ ينادى بدعوة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إقامة دولتـين فلسـطينية وإسرائيلية، ودعا القرار إلى إنهاء العنف واستئناف المفاوضات التي تقوم على خطتي ميتشل وتنيت، ومع ذلك تواصل العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي رغم تواجـد الجنـرال زينى، وقامت واشنطن بدعم إسرائيل خلال اجتياحها لمدينة رام الله تحت مسمى الدرع الواقى حيث صرح باول بأن شارون قدم تنازلات بينما دعم عرفات الإرهاب (وصـف كـولن بـاول للمقاومة الفلسطينية)، وفى الرابع من أبريل ٢٠٠٢ أعلن بوش في خطاب له أن عرفات لـم يتخل عن الإرهاب (وصف بوش للمقاومة الفلسطينية) مثلما كان مستعد لذلك في أوسلو داعياً الإسرائيليين إلى الانسحاب من المُدن الفلسطينية التي تم احتلالها(٣)

٥- أقر مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يهيمن عليه الديمقراطيون ليل الخميس الموافق ٢مايو ٢٠٠٢ بغالبية ٩٤ صوتاً، واعتراض صوتين قرارا يدين العمليات المسلحة الفلسطينية،

(١) د. عماد جاد، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، مرجع سابق، ص ص ١٠٥،١٠٦

(٢) فلينت ليفريت، بوش والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص٧

(٣) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٦

كما تبنى مجلس النواب الذي يسيطر عليه الجمهوريون بغالبية ٣٥٢ عضواً، واعتراض ٢١ آخرين قرارا يتهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بمُساندة الإرهاب (وصف الكونجرس للمقاومة الفلسطينية)، وتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس

٦- كما إعترضت الولايات المتحدة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء ٧ مايو ٢٠٠٢ أثناء حصار كنيسة المهد، والذي طالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتقديم تقرير حول الأحداث التي وقعت في مخيم جنين وإدانة الهجمات التي إرتكبتها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في عدد من المُدن الفلسطينية[١]، وعندما أعلنت سها عرفات زوجة عرفات دعمها للعمليات المسلحة الفلسطينية كمقاومة مشروعة ضد الإحتلال الإسرائيلي تحول بوش أكثر ضد الرئيس عرفات، وأعلن في ٢٦ مايو ٢٠٠٢ أن عرفات لم يتغير وأنه كان لديه فرصة لضمان السلام كنتيجة للعمل الشاق الذي قام به كلينتون لكنه لم يفعل وأنه كان لديه الفرصة لمحاربة الإرهاب ولكن لم يفعل [٢].

(هـ) - خطاب بوش عن الشرق الأوسط " ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ " :

كما دفعت الولايات المتحدة بقرار جديد من مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢ ينادى بدعوة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، ودعا القرار إلى إنهاء العنف واستئناف المفاوضات التي تقوم على خطتي ميتشل وتنيت، وألقى الرئيس جورج بوش في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ بيانه على السلام في الشرق الأوسط عكس مزيدا من الانغماس الأمريكي في الشرق الأوسط على نحو يتناقض مع ما بدأ به الرئيس بوش عهده من توجه نحو رفع يديه عن المنطقة، وأيضاً مع درجة الإنغماس الأمريكي المعتادة في المنطقة طوال الثلاثين وربما الخمسين عاماً الماضية[٣]، وتتضمن خطابه مقترحاته بشأن دولتين منفصلتين إسرائيلية وفلسطينية فى أول مرة يقوم فيها أحد الرؤساء الأمريكيين بوصف الحكومة الفلسطينية المستقبلية على أنها ذات سيادة [٤]، وقد تضمن خطاب بوش الجوانب الآتية :

---

(١) السيد عوض عثمان، أبعاد السياسة الأمريكية من الانحياز الكامل إلى التآمر المباشر، مرجع سابق، ص ص ٣٠٤، ٣٠٥

(٢) روبرت فريدمان، إدارة بوش والصراع العربي الإسرائيلى، مرجع سابق، ص ص ٤٦، ٤٧

(٣) د. أسامة الغزالي حرب، خطة بوش للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢، ص ٦

(4) Jimmy Carter , Palestine peace not apartheid,Op.cit.,p.157.

(١) **فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني**: حدد بوش في خطابه مجموعة من العناصر وهي:

- ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العنف وتفكيك البنية التحتية للإرهاب(وصف بوش للمقاومة الفلسطينية)، وإعادة بناء الخدمات الأمنية وأن يكون للنظام الأمني خطوط واضحة للسلطة والمحاسبة [١].

- ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية والتي أكدت التصريحات اللاحقة للمسئوليين الأمريكيين أنها المُمثلة في شخص الرئيس عرفات باعتباره قيادة إرهابية (الوصف غير المعلن لادارة بوش لعرفات) في ذاتها ولا يمكنها إقرار السلام مع إسرائيل[٢]

كما حدد بوش مجموعة من العناصر لإصلاح السلطة الفلسطينية وهى :

- إقامة مؤسسات سياسية وإقتصادية جديدة كلياً ترتكز على الديمقراطية وإقتصاد السوق والعمل ضد الإرهاب واقامة دستور جديد يفصل بين سلطات الحكومة.
- البرلمان الفلسطيني يجب أن تكون له سلطات كاملة وأن يكون للمسئولين المحليين والوزراء في الحكومة إستقلالية حتى يتمكنوا من الحكم بفاعلية وضرورة إجراء انتخابات محلية متعددة الأحزاب قبل نهاية العام على أن تعقبها انتخابات وطنية.
- إقامة قضاء مستقل وإقامة نظام من العدالة يسمح بمعاقبة الذين يجعلون من الأبرياء فريسة لهم[٣].

(٢) **فيما يتعلق بإسرائيل** :

- على إسرائيل مساهمة كبيرة في انجاح فلسطين الديمقراطية، مُشيراً إلى أن الإحتلال الدائم يهدد هوية وديمقراطية إسرائيل، وأن وجود دولة مستقرة مسالمة ضروري لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وعلى إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة لدعم إقامة دولة فلسطينية ذات مصداقية قادرة على الاستمرار[٤].

---

(١) نص بيان الرئيس بوش عن الشرق الأوسط " ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩يوليو ٢٠٠٢، ص ص ١١٢، ١١٣

(2) Jimmy Carter , Palestine peace not apartheid, Op.cit.,p.157

(٣) نص خطاب الرئيس بوش عن الشرق الأوسط، ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ١١٢، ١١٣

(٤) د / نصير حسن عاروري ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ مرجع سابق ص ص ٢٩١،٢٩٢

- في حين حدوث تقدم نحو الأرض على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كلياً إلى مواقعها لما قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وأن توقف إسرائيل النشاطات الإستيطانية في الأراضي المحتلة تمشياً مع تقرير متشيل[١].
- مع إنحسار العنف ينبغي على إسرائيل إعادة حرية الحركة لما يسمح للفلسطينيين الأبرياء بإستئناف عملهم وحياتهم العادية، كما يتوجب على إسرائيل أن تسلم مصادر الدخل الفلسطينية المجمدة إلى أياد أمينة مسئولة.

(٣) فيما يتعلق بالجانبين الفلسطيني والإسرائيلي:

- يجب عليهما تناول القضايا الجوهرية التي تفرق بينهم كي يكون هناك سلام حقيقي.
- مع ظهور مؤسسات وقيادات فلسطينية جديدة تستجيب إسرائيل وتعمل نحو إتفاق وضع نهائي يمكن التوصل إلى هذا الإتفاق خلال ثلاثة أعوام من خطاب بوش.
- الحدود النهائية للدولة الفلسطينية المؤقتة وعاصمتها ومظاهر سيادتها يتم التفاوض حولها بين الطرفين كجزء من التسوية النهائية [٢].

(٤) فيما يتعلق بدول المنطقة :

- أن يضع كل رئيس دولة ملتزم بالسلام حداً للتحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية، وأن يدين علناً التفجيرات القاتلة، ووقف تدفق المال والمعدات والمجندين الجُدد إلى الجماعات المسلحة التي تسعى إلى دمار إسرائيل بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، ووقف شحن المؤن والذخيرة الإيرانية إلى هذه المجموعات ومعارضة الأنظمة التي تدعم ذلك مثل العراق (قبل احتلال العراق)، وأن تغلق سوريا معسكرات الجماعات المسلحة وتقوم بطردها، ومع التقدم نحو حل سلمى على الدول العربية أن تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية أوثق مع إسرائيل تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي (٣).

(٥) فيما يتعلق بالمجتمع الدولي :

- الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الاوروبي والدول العربية ستساعد الفلسطينيين على تنظيم ومراقبة انتخابات محلية عادلة متعددة الأحزاب على أن تتبعها انتخابات وطنية، وعلى

---

(١) السيد عوض عثمان، أبعاد السياسة الأمريكية من الانحياز الكامل إلى التآمر المباشر، مرجع سابق، ص ٣٠٨

(٢) نص خطاب بوش ، موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكتروني
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=110125&issueno=8611

(٣) نص خطاب بوش ، موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكتروني
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=110125&issueno=8611

إستعداد للعمل مع الفلسطينيين في مشروع ضخم والإصلاح الاقتصادي والتنمية، وأن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول سيعمل بشكل مكثف مع قادة الشرق الأوسط والزعماء الدوليين لتحقيق رؤيا دولة فلسطينية تتضمن خطة شاملة لدعم وبناء المؤسسات الفلسطينية(١).

ولكن مقابل هذه الالتزامات التي اتسمت بالعمومية وعدم التحديد إقترنت هذه الرؤية بالملاحظات التالية :

- أن بوش جعل إشتراك الفلسطينيين مستحيلاً عندما أعلن عن أن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة حتى يمكن للدولة الفلسطينية أن تولد ورفض إشتراك ياسر عرفات القائد الوحيد المنتخب من الشعب الفلسطيني(٢) وإعترف جورج تينت مدير الـ CIA السابق في كتابه في قلب العاصفة أن إدارة بوش في مرحلة ما كانت ترغب في أن يتمكن مساعدو عرفات من إزاحته والمجيء بشخصية أخرى يمكن من وجهة نظر إدارة بوش التعامل معها وأكد تينت أنه تم مطالبة مساعدي عرفات بذلك لكنهم لم يستمعوا رغم تأكدهم بأن هناك حاجة ماسة لتغييره و أن نظامه لا يتيح للفلسطينيين حق مساءلة النظام أو محاسبته أو فرض رقابة على تصرفاته (٣).

- القضاء التام على الإرهاب " أي المقاومة " وهو ما يبدو مستحيلاً خاصة مع ما دأب عليه شارون من مواصلة العدوان على الفلسطينيين بقصد دفعهم إلى شن العمليات العسكرية والتعلل باستمرار العنف للتهرب من العمل السياسي.

- تجاهل اتفاقات أوسلو وما حققته المفاوضات السابقة.

- مد أمد المرحلة الإنتقالية التي إنتهت بالفعل عام ١٩٩٩، حيث أرجأ إقامة الدولة الفلسطينية لست سنوات أخرى.

- خطورة فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة إذ أنها فكرة تلتقي مع ما يراه شارون عن الحل الإنتقالي طويل الأجل الأمر الذي ينطوي على خطر التوقف عن إنشاء الدولة المؤقتة الحدود نتيجة لمماطلته وقيامه بعرقلة مفاوضات التسوية الدائمة(٤).

---

(١) نص خطاب بوش ، موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكتروني

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=110125&issueno=8611

(٢) مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبل التسوية أم أزمة جديدة، مرجع سابق، ص ١٢٣

(3) George Tenet with Bill Harlow , At The Centre of The Storm My Year At The CIA, Op.cit.,pp.91-94.

(٤) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ص ١٩٩، ٢٠٠

(ن) خريطة الطريق :

عقب خطاب الرئيس بوش في يونيو تبنت الولايات المتحدة سياسة مكونة من مسارين تجاه الشرق الأوسط، الأول كان العمل مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة كرباعي لتصميم خارطة الطريق المؤدية إلى تسوية سلمية فلسطينية- إسرائيلية، أما المسار الثاني فكان بناء أكبر تحالف ممكن للإعداد للحرب ضد العراق وقد واجهت عملية إعداد خريطة الطريق مشكلة كبرى فبينما استبعدت الإدارة الأمريكية عرفات كشريك مناسب في عملية السلام لم تفعل روسيا وأوروبا والأمم المتحدة كذلك، كما تم أيضاً تأجيل نشر خريطة الطريق عدة مرات أحدهما بسبب الانتخابات الإسرائيلية في يناير ٢٠٠٢، والتي حقق فيها حزب الليكود برئاسة شارون فوزا ساحقاً، كما تم تأجيلها أيضا بسبب الحرب الأنجلو أمريكية على العراق في مارس ٢٠٠٣ ولكن تم نشرها أخيراً في إبريل ٢٠٠٣[١] كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية طرح الخريطة أو كشف محتواها إلا بعد اجراء اصلاحات هيكلية في السلطة الفلسطينية وتعيين رئيس وزراء بصلاحيات كاملة والذي حددته واشنطن بعد ذلك بأن يكون محمود عباس أبو مازن وذلك بهدف تهميش عرفات [٢].

(١) مضمون خريطة الطريق :

تستهدف خريطة الطريق بالدرجة الأولى العودة إلى الوضع الذي كانت عليه الأوضاع قبيل اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠/١١/٢٨ [٣] وخريطة الطريق هي خطة مرحلية تستهدف تحقيق تقدم من خلال خطوات تبادلية من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وبناء المؤسسات تحت رعاية اللجنة الرباعية [٤]، وتهدف إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، كما طرحت في خطاب بوش في ٢٤ يونيو ورحب بها الإتحاد الاوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من يوليو والسابع عشر من سبتمبر[٥]وتتشكل الخريطة من عدة مراحل تتضمن كل مرحلة منها عدة خطوات يقوم بها الفلسطينيون وإسرائيل ويتم بمقتضاها إقامة

---

(١) روبرت فريدمان، إدارة بوش وسجل سنواتها الأربع الأولى، مرجع سابق، ص ٤٧

(٢) د عماد جاد، خريطة الطريق خطة للتسوية أم للتهدئة؟، موقع إسلام أون لاين

- http://www:islam online.net.arabic/politics/2003/06/article o 5.shtml

(٣) النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق ، ٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣

http://www.america.gov/st/pubsarabic/2001/June/20070628170436ssissirdile

(٤) طارق فهمي، خريطة الطريق المواقف التوجيهات المؤشرات، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٤ يوليو ٢٠٠٢، ص ١٧٦

(٥) خريطة الطريق الأمريكية المعدلة، موقع الجزيرة على الانترنت

-http://www.aljazeera net. / mens/ archive/archiveld= 52947.

دولة فلسطينية مؤقتة الحدود تليها مفاوضات تسوية دائمة تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥[١].

(٢) **مراحل خريطة الطريق:**

يجرى تنفيذ خريطة الطريق تحت إشراف ورقابة الرباعية الدولية التي تقرر متى يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بعد تحققها من تنفيذ كل طرف لإلتزاماته، وتنشئ الرباعية آلية للرقابة على الأرض، كما أنها تدعو لعقد مؤتمر دولي عقب إجراء الانتخابات الفلسطينية المؤقتة واطلاق المفاوضات الخاصة بالتسوية الدائمة ويتم ذلك من خلال المراحل التالية[٢].

- المرحلة الأولى : وقف العنف وبناء المؤسسات الفلسطينية

فى تلك المرحلة يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف العنف وأن يستأنف الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي تعاونهما الأمني بناء على خطة تنيت، وأن يبدأ الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية شاملة تمهيداً لقيام دولة، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومقبولة، وأن تتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينية، وأن تنسحب إسرائيل من المناطق التي احتلتها إعتباراً من ٢٨/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن تعود إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، وأن تجمد إسرائيل أي نشاط استيطاني تمشيا مع تقرير متشيل[٣]،

-المرحلة الثانية : حسب الخطة تنتهي المرحلة الاولى في مايو عام ٢٠٠٣ وبالتالي فقد إنتهت تلك المرحلة بعد إعلان الخريطة بشهر واحد فقد كان مقرراً أن تعلن الخريطة قبل ذلك في منتصف العام السابق من إعلانها وتبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهى مع انشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة فى نهاية عام ٢٠٠٣ وتدعو هذه المرحلة الى مايلى :

- عقد مؤتمر دولي هدفه إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.
- إعادة الروابط الأخرى مع إسرائيل والدول العربية.
- إحياء المفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الإقليمية.

---

(١) د / نصير حسن عاروری ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ مرجع سابق ص ص ٢٩٦، ٢٩٧

(٢) النص الرسمي الكامل لخريطة الطريق ، ٣٠ أبريل، ٢٠٠٣
http://www.america.gov/st/pubsarabic/2001/June/20070628170436ssissirdile

(٣) د / نصير حسن عاروری ، امريكا الخصم والحكم ، دراسة توثيقية فى "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ مرجع سابق ص ص ٢٩٦، ٢٩٧

- المرحلة الثالثة والأخيرة : تستمر تلك المرحلة على مدار العـامين ٢٠٠٥،٢٠٠٤ ويعقد خلال هذه المرحلة مؤتمر دولي ثاني بمشاركة اللجنة الرباعية للمصـادقة علـى كـل الإتفاقات التي يتم التوصل إليها بشأن قضايا الدولة الفلسطينية، ويتم خلال هذه الفترة التوصل إلى إتفاق حول كل قضايا الوضع النهائي من قدس ومستوطنات وحدود ولاجئين وقيام دولـة فلسطينية مستقلة بحدود نهائية على الأراضي التي احتلت فـي يونيـو ١٩٦٧، وتـم الـنص صراحة على أن الدولة ستعلن بالتراضي حيث سيتم الإتفاق على كل القضايا الخلافيـة عبـر التفاوض، وقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على حكومة شـارون حتـى توافـق رسمياً على خريطة الطريق وتعد هذه الموافقة الأولى من نوعها التي توافـق فيهـا حكومـة إسرائيل على الإلتزام بقيام دولة فلسطينية [1]، كما تلخص الموقف الأمريكي وبصرف النظـر عما جاء من تحديد لدوره في الخريطة في التأكيد على الإرتباط الحميم في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وحرص واشنطن على أمن إسرائيل وسلامة حدودها، وقد إتضح ذلك من حـدود التنسيق التى سبق إعلان الخطة عنها وفي المراحل التالية لهـا ويمكـن تنـاول التوجيهـات الأمريكية إزاء خريطة الطريق فيما يلي:

- قيام الـ CIA بإنشاء آلية لتنفيذ الخطة بمشاركة الإتحاد الاوروبي وروسيا والأمم المتحدة وأطراف أخرى بمن فيها بريطانيا.

- ستمثل آليات التنفيذ أربع لجان متخصصون في شئون الأمن، الإستيطان، الإصلاح المدني الفلسطيني، الشئون الإنسانية.

- ستشرف اللجنة الأمنية على إعادة تنظيم الأجهزة الأمنيـة الفلسـطينية وإسـتئناف التعاون والتنسيق الأمني بينها وبين الأجهزة الإسرائيلية ومراقبة عمل الجانب الفلسطيني فـي مقاومة العنف وإنسحاب الجانب الإسرائيلي.

- تشكيل لجنة أطلق عليها لجنة خاصة تتابع تجميـد النشـاطات الاسـتيطانية فـي الأراضي الفلسطينية، وإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية التـي أقيمـت فـي السـنوات الأخيرة، واعادة فتح المؤسسات الفلسطينية، كما ستراقب اللجنتان الثالثـة والرابعـة تطـور خطوات الإصلاح المدني [1].

---

(١) د. عماد جاد، خطة للتسوية أم للتهدئة، موقع إسلام أون لاين على الانترنت، مرجع سابق

(٢) طارق فهمي، خريطة الطريق المواقف التوجهات المؤسسات، مرجع سابق، ص ١٨١

(٣)-**عيوب خريطة الطريق** :

كان لخريطة الطريق عدة عيوب منها الآتى :

- فتحت خريطة الطريق منعطفاً جديداً علي مستوى أطر الالتزام الدولي فهي لم تأت باتفاق تمخض عن مفاوضات أو حتى إملاءات ولاهي أتت قراراً لتحكيم دولي أو حتى إعلاناً للمبادئ [١].

أبقت خريطة الطريق على الاستيطان كما هو طوال مراحلها- وأغفلت الجدار العازل الذي يجري بناؤه على طول ٢٤٧ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب بارتفاع ٢٥ قدماً وعرض عشرة أقدام [٢]

-حسب منطوق مضمونها وجدولتها الزمنية غير متوازية لأنها تقدم الجانب الأمني على السياسي وتفصل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها الدولة المستقلة كاملة السيادة، اللاجئين،الاستيطان، الأسرى، القدس،وتدين حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال[٣]

- لم تعالج المشكلة الحقيقية المتمثلة في الفجوة الواسعة بين مواقف الطرفين تجاه قضايا التسوية النهائية، بل تركت أمرها للتفاوض بين الطرفين دون طرح مبادئ لحل هذه المشاكل، ولم تصادق على ما إنتهت عليه آلية مفاوضات طابا من تقدم

-تكتفي الخريطة بتحديد إلتزامات الطرفين في كل من المراحل المذكورة دون أن تعلق تنفيذ كل هذه الإلتزامات على ما يقابله من تنفيذ للطرف الآخر، الأمر الذي أتاح لإسرائيل الفرصة للمطالبة بتنفيذ الفلسطينيين لكافة إلتزاماتهم قبل أن تبدأ من جانبها بتنفيذ إلتزاماتها [٤]

-تتبع الخريطة منهجاً متدرجاً يترك المبادرة للطرف الذي يمتلك القوة، ويستطيع بذلك أن يفرض وقائع جديدة على الأرض تؤدي إلى تغيير المسارات المرسومة في الخريطة، وتحمل المرحلة الأولى منها الجانب الفلسطيني مسئولية القيام بالخطوات الأولى مطالبة إياه

---

(١) مهدي أحمد صبحي الدجانى، خريطة الطريق : تأملات في التكييف القانوني ودلالات المناهج والنصوص، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص ١٧٠

(٢) أبو عمار الرفاعي "ممثل حركة الجهاد في لبنان " خريطة الطريق تبديد للتضحيات وارتهان للمجهول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو عام ٢٠٠٣، ص ٢٠٦

(٣) نايف حواتمه " الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " خريطة الطريق نحو طريق مسدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص ٢٠٢

(٤) محسن عوض (محرر)، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان القاهرة ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢، ٢٠٣

بوقف المقاومة، وإجراء تغييرات في سلطته على مستوى البنية والسياسات الأمر الذي يتـيح لإسرائيل التذرع بعدم إتمام الإصلاح وتعطيل التسوية مادامت هي المراقب لسـلوك الجانـب الفلسطيني[(١)].

- تنبع خطورة خارطة الطريق من كونها تفرض على السلطة بعد أن تم إضعافها،[(٢)]

وتحتوى على كل عيوب المشاريع السـابقة : غمـوض النصـوص، وفضفاضـيتها وقابليتها لأكثر من فهم، وتفسير، وإنفراد الولايات المتحدة بالوساطة وإستبعاد قرارات الأمـم المتحدة بخلاف القرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧ التي لا تنطوي جميعها على التفاصيل

- تجاهل ذكر كلمة الشرعية الدولية، فلماذا لا ينص صراحة على قـرارات رفـض تهويد القدس، واتخاذها عاصمة لإسرائيل، وعدم مشـروعية الإسـتيطان، وحـق اللاجئـين الفلسطينيين في العودة والتعويض، ورفض سرقة الموارد الفلسطينية وعدم اللجـوء للوسـائل الإكراهية لإجبار إسرائيل على وقف عصيانها للقانون الدولي مثلما حدث مع الأزمة العراقية، فالخطة لا تقول ماذا سيحدث إذا رفضت إسرائيل خطوة أو أخرى أو حتى الخطة برمتها [(٣)].

---

(١) أمجد أحمد جبريل، الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق، أمتي فـي العـالم، الجـزء الثـاني ٢٠٠٥) ص٦٥٦

(٢) طاهر شاش، في الذكرى العاشرة لإتفاق أوسلو، الأهرام، ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٣

(٣) د. محمد طارق الأزعر، " خطة الطريق " وعشر سنوات من دبلوماسية المراوغة
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/11/article06.shtml

المطلب الثاني

موقف روسيا والاتحاد الاوروبي

أولاً: الموقف الروسي

أ- تغير الموقف الروسى

رغم ضعف الدور الروسي خلال فترة الدراسة والصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا أننا سوف نشير إليه باعتبار أن هذا الضعف كان سبباً رئيسياً لإنفراد الولايات المتحدة للعملية السلمية، مما أضعف الموقف الفلسطيني خاصة في ظل تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل، فمنذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الحرب الباردة وإنهيار القطب السوفيتي كانت منطقة الشرق الأوسط تمثل لدى صانعي السياسة الخارجية الروسية إحدى المساحات الإستراتيجية ذات الأهمية الكبرى وذلك للأسباب التالية:

- قرب المنطقة من القطب السوفيتي دون غيرها مع توافق هذا القرب مع تطلع روسي قديم يرجع إلى عصر القياصرة الروسي وهو الوصول إلى المياه الدافئة.
- مرحلة التحرر من طوق الاستعمار الغربي الذي كانت تمر به دول هذه المنطقة في ظل حركة امتدت من المحيط إلى الخليج، بالإضافة إلى تزامنها مع حركة عدم الإنحياز التي وضعت هذه الدول في موقع الحياد الإيجابي بين الكتلتين.
- إنتماء الأغلبية الكبرى من هذه الدول إلى العالم النامي كان يضعها في حالة الإحتياج الشديد إلى معونات خارجية في أكثر من مجال ويجعلها موضعاً للتنافس الشديد بين الكتلتين.

ومن هذا المنطلق تبلورت السياسة السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو التالي: إبرام صفقات تجارية ذات شروط مُيسرة للغاية وفي بعض الأحيان كانت أشبه بالمعونة أكثر منها معاملة تجارية وتلبية احتياجات هذه الدول قدر الإمكان من الأسلحة والمعدات العسكرية لضمان أمنها دون أسلحة الدمار الشامل [1]، وأدى تفكك الإتحاد السوفيتي إلى الإطاحة بكل المفاهيم التي تأسس عليها الكيان السوفيتي، وقامت روسيا الإتحادية وريثة الإتحاد السوفيتي في عهد بوريس يلتسين بالإنفتاح على الغرب وحدث تراجع للسياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط[2] ، وفي نوفمبر ١٩٧٧ أعلن وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف في

---

(١) نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥ يوليو ٢٠٠١، ص ١٦٠

(٢) خالد وليد محمود ، الدب الروسي، والعودة للمياه الدافئة ...
http://www.felesteen.ps/Index.php?action=showwrite&id=1589

القاهرة مشروعاً روسياً للسلام العادل والشامل بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلي تضمن الآتي:

١- ضرورة اتخاذ مبادرة حاسمة ضد كل أشكال الإرهاب والتطرف أيا تكن دوافعها بما في ذلك الدوافع الدينية.

٢- حرية الوصول إلى جميع الأماكن المقدسة بالقدس وحرية العقيدة لجميع الطوائف.

٣- إيجاد حل إنساني لمشكلة اللاجئين يكون مقبولاً من جميع الأطراف.

٤- إقامة نظام تكامل إقتصادي في الشرق الأوسط.

٥- ضمان الأمن الثابت لكل دولة يكون بالتسوية السلمية في جميع المسارات.

لكن المشروع الروسي اعتبر الكفاح ضد الإستعمار إرهاباً، كما طالب بحل إنساني للاجئين ولم يدعو مباشرة إلى عودتهم إلى ديارهم (١).

ومن هنا يمكن رصد بعض التحولات التي حدثت على السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط من خلال التالي:

- قيام تعاون عسكري فني بين موسكو وتل أبيب وفقاً لإتفاق ثنائي وقع في ديسمبر ١٩٩٥ وعلى مدى خمس سنوات وتم تجديده عام ٢٠٠٠ لمدة أخرى.

- تزايد حجم المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل ليتعدى حجم المليون مهاجر ليصبحوا قوة مؤثرة على السياسة الإسرائيلية، مما زاد من أهمية التعاون بين إسرائيل وروسيا.

- سيطرة الروس ذو الأصول اليهودية على وسائل الإعلام المرئية في روسيا مما أتاح لهم فرصة التأثير على صانعي القرار (٢).

وقد تمحور موقف روسيا إزاء تطورات الصراع العربي الإسرائيلي حول جانبين:

- الحفاظ على المستوى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وهو ما انعكس على الموقف الروسى تجاه تطورات النزاع بشكل عام.

- عندما وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش نداءه إلى سائر دول العالم بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لمواجهة الإرهاب إختارت روسيا الوقوف في صف الولايات المتحدة، وإختار الرئيس الروسى آنذاك فلادمير بوتين إدراج بلاده ضمن التحالف الدولي المناهض للإرهاب حيث أن الموقف الروسي تحكمه عناصر مرتبطة بالمنحنى الإعلامي المنحاز للموقف الإسرائيلي والمتجاوب مع منطقها والذي يلخصه الإقتناع بأن كل من روسيا

---

(١) سالم البهنساوي، السلام الصهيوني والعجز العربي، مرجع سابق، ص ص ٢٢٦، ٢٢٧

(٢) بلال الشوبكى ، سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية
http://shobaki.elaphblog.com/posts.aspx?U=1137&A=7126

وإسرائيل تحارب الإرهاب، وأن ما يقوم به شارون في فلسطين هو نفس ما يقوم به بوتين في الشيشان[1].

ب – الدعوة لوقف العنف ورفض عزل عرفات

تناولت الدبلوماسية الروسية ما طرأ من تدهور سريع في الأوضاع في الأرض المحتلة من منطلق المبادئ التي وضعتها السياسة الخارجية الروسية الجديدة، وخاصة بعد أن ضاق الجانب الفلسطيني ذرعاً من الدور المنفرد الذي تقوم به الولايات المتحدة المنحاز للجانب الإسرائيلي لهذا جاء الموقف الروسي على النحو التالي:

١- الدعم التام لكل من المبادرة المصرية – الأردنية وتقرير لجنة متشيل.

٢- تأكد عدم التخلي عما تم توقيعه في مؤتمر مدريد وما نص عليه القرارات ٢٤٢، ٣٣٨ واتفاق أوسلو وعدم شرعية العودة إلى نقطة البداية في المفاوضات والتمسك بأن يلتزم الطرفان بالقرارات التي تم توقيعها في الماضي حول التسوية في الشرق الأوسط[2]

٣- رفض فكرة عزل الرئيس عرفات أو فرض قيادة فلسطينية جديدة، حيث أن ذلك يمثل سابقة خطيرة قد تتكرر في دول أخرى لا ترغب فيها الإدارة الأمريكية

٤- في يوليو ٢٠٠٢ أعربت الخارجية الروسية عن أن أهم سلبيات خطاب بوش بشأن الشرق الأوسط هو عدم تحديد خط ٤ يونيو ١٩٦٧ كخط فاصل لإنسحاب القوات الإسرائيلية مما يزعزع مبدأ الأرض مقابل السلام، بالإضافة إلى غموض المفهوم الأمريكي بشأن الدولة الفلسطينية المؤقتة وعدم تحديد جدول زمني لعملية التسوية، وتجاهل الحديث عن فكرة المؤتمر الدولي، وأعربت عن الإعتقاد بخطورة إعلان قيام دولة فلسطينية دون تحديد حدود نهائية لها وترك وضعها النهائي إلى وقت لاحق إذ رأت روسيا أن ذلك سيحمل القيادة الفلسطينية مسئوليات قيام دولة دون صلاحيات حقيقية بل ودون أن تكون هذه الدولة قائمة على أرض الواقع[3]

٥-كما شاركت روسيا مع اللجنة الرباعية التي ضمت بالإضافة إليها الولايات المتحدة في صياغة خارطة الطريق التي تم الإعلان عنها في ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ والتي تحدد الخطوات التي يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية والجدول الزمني لها تحت إشراف الرباعية الدولية ليقوم الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي باتخاذ خطوات متبادلة في المجالات

---

(١) د.عاطف معتمد عبد الحميد،روسيا تضع فلسطين والشيشان في سلة واحدة
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/04/article21.shtml

(٢) نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٦٢

(٣) ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي الإسرائيلي : موقف أوروبا، مرجع سابق، ص ص ٣٤٢، ٣٤٣

السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية وفي بناء المؤسسات لتحقيق تسوية نهائيـة وشـاملة للنزاع الفلسطيني الاسرائيلى حتى عام ٢٠٠٥ (١).

ثانياً: موقف الإتحاد الاوروبي :

(أ) الموقف من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

١- انطلاقاً من اعتبار الوطن العربي ساحة لمختلف أشكال التنافس العالمي، وانعكاس توازنات القوى بين المراكز السياسية في العالم عليه سواء في ظل نظام القطبية الثنائية أو في ظل وجود القوة الأمريكية المهيمنة (٢) جاء التقارب الجغرافي بين أوروبا والمنطقـة العربيـة كعامل مهم في نسج الروابط والعلاقات بينهما عبر فترات تاريخية طويلة، وعلى مدى عـدة عقود تطورت العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق الأوسط حتى أصبح الإتحاد الأوروبـي الشريك التجاري الرئيسي والمانح للمعونات والمساعدات لمعظم دول المنطقة، كـذلك يحتـل الشرق الأوسط عموماً أسبقية متقدمة في قائمة الإهتمامات الأوروبية لكون هذه المنطقة تمثـل البوابة الجنوبية للقارة الأوروبية، وهو ما يعنى إعمال الاعتبـارات الجغرافيـة والتاريخيـة والاقتصادية لإعطاء المنطقة خصوصيتها بالنسبة إلى أوروبا(٣)

٢- فى الواقع لا يمكن الحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي بعيداً عـن مسـئولية أوروبا التاريخية عن هجرة اليهود إلى فلسطين، فبالعودة إلى الأصول نجد أن طرفي الصراع في الأصل هما أوروبا واليهود، وأن أوروبا أنشأت إسرائيل لسبب إضطهادها لليهود، وبالتالي فإن معاناة الفلسطينيين تتحمل مسئوليته أيضاً أوروبا، فقد قامت أوروبا بطـرد اليهـود مـن أراضيها فيما عُرف بالجلاء الأكبر لليهود من أوروبا عام ١٣٦٠، ومحاكم التفتيش في أسبانيا ١٤٩٢ وعندما عادوا إلى الدول التي طردوا منها في أوائل القرن الخامس عشر طردوا منهـا مرة أخرى عام ١٧٤٤، وهكذا كان حالهم حتى قدم هتلر الذي قام أيضاً بطردهم فـي القـرن التاسع عشر من أوروبا، كما كانت أوروبا وراء أكبر حادثتين أديا إلى نشوء إسرائيل وتغيير خارطة الشرق الأوسط وهى مؤتمر بازل بسويسرا ١٨٩٧ الذي كان الخطـوة الأولـى فـي الصراع بين اليهود والعرب، ثم قيام فرنسا وإنجلترا بإقتسام المنطقـة العربيـة بإعتبارهمـا القوتين العظمتين آنذاك بمقتضى وعد اتفاق سايس بيكو عام ١٩١٦، وصدور وعد بلفور عام

---

(١) خارطة الطريق : موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت
- http://www.altamsul.net/mfaor/important20% documents/road map%20plqn

(٢) عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، سلسلة دراسات استراتيجية، العـدد ١٢ (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٨٨) ص ص ١٠ : ١٢

(٣) مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلـة السياسية الدولية، السنة ٣٨، العدد ٢١٤٨ أبريل ٢٠٠٢، ص ص ٨ : ١٠

١٩١٧، حيث أخذت بريطانيا على عاتقها مهمة تأسيس وطن قومي لليهود[١]، وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ كانت المسألة الفلسطينية خاصة ببريطانيا التي كانت تستمد شرعية سياستها من نظام الإنتداب الذي فرض على فلسطين ١٩٢٢ ومن هنا تأرجحت سياستها بين الإلتزام بسياسة الإنتداب بمعناها القانوني وبإنشاء الوطن القومي لليهود[٢].

٣-منذ أن أطلق وزير خارجية التاج البريطاني اللورد بلفور وعده لليهود أخذ الدعم الأوروبي والبريطاني شكلاً منتظماً، حيث عرض القرار البريطاني على مؤتمر الصلح الذي عُقد في فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩، وكذلك الأمر في لجنة كينج رايبن ١٩١٩ ومقررات سان ريمو ١٩٢٠، والمعاهدة الأنجلو - أمريكية، وإصدار صك الإنتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢١، ومؤتمر لندن الثاني ١٩٤٦، ومشروع موريسون ١٩٤٧، وبعد عقد الأربعينيات كانت الولايات المتحدة قد تبوأت الصدارة على الساحة الدولية فأخذت على عاتقها مهمة الدعم المطلق لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ على حساب القضايا العربية، وعلى الصعيد العسكري كانت فرنسا سباقة بتزويد إسرائيل بمفاعل نووي مثل بداية نشاط إسرائيل النووي، وفى عقد التسعينيات عقب حرب الخليج الثانية منحت ألمانيا سلاح البحرية الإسرائيلي ثلاث غواصات من نوع دولفين، وتكملة لذلك أصبح الموقف الأوروبي صدى للموقف الأمريكي، فلم تعد تدين أو تستنكر العمليات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، واكتفت بالتعبيرعن القلق مطالبة بضبط النفس ووقف دوامة العنف وتفكيك الخلايا المسلحة الفلسطينية التي تقاوم قوات الإحتلال، وكلها عبارات مطاطية عبارة عن صورة أخرى من وجهة النظر الأمريكية[٣].

٤- في يوليو ٢٠٠١ أكد موراتنيوس المبعوث الأوروبي في الشرق الاوسط لدى لقائه والسفراء العرب في عمان رفضه لسياسات شارون، وطالب بتنفيذ توصيات تقرير متشيل محدداً ثوابت يرتكز عليها التوافق الدولي وهى :

- الرفض التام لأية سياسة ينتهجها شارون أو يروج لها لتصفية عرفات أو إقتحام مناطق السلطة الفلسطينية وأنه لا حل عسكري للأزمة ولا بد من اللجوء للحل السياسي.

---

(١) أ.د. مصطفي رجب، ماذا فعلت أوروبا إزاء الصراع العربي الإسرائيلى؟ صحيفة الشرق القطرية ٢٠٠٤/١١/٢

(٢) د. عصام الدسوقي، الصهيونية والقضية الفلسطينية، الكونجرس الأمريكي (١٩٤٣ - ١٩٤٥)، (الرياض: مطبوعات دار الهلال للأوفيست، ١٩٨٣) ص ١١

(٣) أ.د. مصطفي رجب، ماذا فعلت أوروبا إزاء الصراع العربي الإسرائيلى؟ موقع المركز الإعلامي الفلسطيني على شبكة الإنترنت، مرجع سابق

-رفض تنصيب شارون حكماً على بدء فترة أسبوع وقف إطلاق النار في ظل شروط غامضة مع أهمية الانتقال فوراً إلى مرحلة التهدئة

- أهمية نشر مراقبين دوليين وضرورة المشاركة الأمريكية الفاعلة والتنسيق مع أوروبا لتحريك الموقف والضغط على الأطراف (١).

٥- عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكد تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ على أهمية تنفيذ تقرير متشيل، وعودة المفاوضات على المسار الفلسطيني، وفي المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عُقد في ٦ نوفمبر حث كل الأطراف على إستئناف المفاوضات فوراً ودون أي شروط إستناداً إلى توصيات متشيل وتنيت، وقرارات مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ومبادئ مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وإتفاقات أوسلو وغيرها، وذلك بغرض إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لها مقومات الحياة وعيش إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً

٦- في كلمته في الأمم المتحدة في ١٠ نوفمبر ٢٠٠١ دعا الإتحاد الأوروبى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف المفاوضات فوراً استناداً إلى توصيات متشيل، وأعرب عن إستعداده للعمل مع غيره من الشركاء من أجل حل دائم للصراع، وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١ استنكر الإتحاد الاوروبي الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل ضد الفلسطينيين داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى وقف مثل هذه الممارسات معربا عن تفهمه لإهتمامات إسرائيل الأمنية وحث السلطة الفلسطينية على العمل لإيقاف العنف والقبض على منتهكي وقف إطلاق النار، وطالب الحكومة الإسرائيلية بوضع نهاية فورية لكل الأنشطة الإستيطانية بإعتبارها لا تتفق مع القانون الدولي وتمثل عقبة أمام عملية السلام (٢)

٧- في ديسمبر ٢٠٠١ طلب الإتحاد الأوروبي رسمياً من السلطة الفلسطينية التعهد الصريح بإنهاء العنف وحظر نشاط المنظمات المتطرفة وإبعادها عن نطاق العمل السياسي، وفي الوقت نفسه قام الأوروبيون بإدخال ماسُمي باللائحة الأوروبية للإرهاب حيز التنفيذ

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي الإسرائيلى: موقف اوروبا، مرجع سابق، ص ص ٣٢٤، ٣٢٨

(٢) مروة فكرى، الدائرة الأوروبية بين السياسة الجماعية والسياسات القومية، أمتي في العالم، العدد الخامس، الجزء الأول ٢٠٠٣) ص ص ١٠٠، ١٠١ - للمزيد انظر موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الانترنت

- http://www.europa.eu.int.index.en.htm

والتي تضمنت حماس، وإقترن ذلك بالتعهد بأن أي قوة فلسطينية أو عربية ستحرض على العنف ستندرج فوراً في هذه اللائحة (١).

(ب) الاختلاف بين مواقف ألمانيا وفرنسا وبريطانيا :

١- ألمانيا ووصفها للمقاومة بالإرهاب:

أقرت المانيا بأن الإرهاب هو إرهاب فلسطيني وأن حركات المقاومة هي حركات إرهابية دون أي إشارة أو محاولة للتعليق على الاستخدام المبالغ للعنف من قبل إسرائيل وعمليات الاغتيال التي تقوم بها ضد الكوادر الفلسطينية وذلك على النحو التالى :

- في ١٩ سبتمبر ٢٠٠١ أكد المستشار الألمانى جيرهارد شرودر في بيان أمام البرلمان الألمانى على ضرورة ارساء أسس الاستقرار في الشرق الأوسط المتأزم والمشاركة في كل ما يمكن عمله لتحقيق انفراجة في عملية السلام، وفي لقائه مع سكرتير حلف الناتو في ٢١ سبتمبر أكد شرودر أن الحرب ضد الإرهاب تتطلب إستراتيجية شاملة ومبادرات سياسية لإحداث تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أكد شرودر أمام البرلمان الأوروبي في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ على أنه ينبغي أن يكون الأساس في أي تسوية في الصراع هو ضمان أن تعيش إسرائيل في سلام وأمن، وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة، لكنه أوضح أن حق إسرائيل في الوجود هو أمر غير قابل للتفاوض وأن الذين يقومون بعمليات مسلحة ضدها يعرضون عملية السلام كلها للخطر (٢)

- في أعقاب إعلان الرئيس بوش خطابه الخاص بالسلام في الشرق الأوسط دعا وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في ٢٠٠١/٦/٢٨ الجانب الفلسطيني الى عدم إضاعة الفرصة تلو الأخرى والإستفادة من خطاب بوش وإيجابياته والمبادرة فوراً بالتعامل مع المطالب والإكتفاء بأن يكون عرفات رمزاً للكفاح الوطني الفلسطيني مع ضرورة تشكيل حكومة موسعة تشمل شخصيات من المجتمع المدني خارج التشكيلة المعتادة القريبية من دوائر فتح، كما تقدمت ألمانيا بورقة للإجتماع الأوروبي في بروكسل في ٢٠٠٢/٧/٩ لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تضمنت ثلاث مراحل هي :

- الاولى تتضمن أن يقوم عرفات بتعيين رئيس للوزراء على أن يكون إختصاصه مكافحة الإرهاب وإجراء إصلاحات في كافة المجالات والاتصال بالأطراف الخارجية

---

(١) د. حسن ابوطالب (محرر) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٦،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠٧) ص ٢٦٧

(٢) مروة فكرى، الموقف البريطاني والألماني، أمتي في العالم،، العدد الخامس، الجزء الأول ٢٠٠٣ ص ص ١٢٥، ١٢٦، للمزيد انظر موقع الحكومة الألمانية على الانترنت

- http://eng.bundestreg.de /frameste /indeex.isp

- المرحلة الثانية الانتقالية والتي تبدأ في عـام ٢٠٠٣ بالانتخـاب وتشـكيل سـلطة فلسطينية انتقالية وتشكيل مؤتمر لصياغة الدسـتور والمفاوضـات الانتقاليـة حـول الدولـة الفلسطينية

- المرحلة الثالثة تبدأ بإعلان الدولة الانتقالية وتنتهي عام ٢٠٠٥ بإعلان الدولة ويقوم خلالها المجلس التشريعي الفلسطيني بتمرير الدستور الذي أعده مؤتمر الصياغة بعد إعـلان الدولة الانتقالية، وتتم خلال عام ٢٠٠٤ مفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حـول الوضع النهائي على أن يتم التوصل إلى نتيجة نهائية حول الموضوع بنهاية عام ٢٠٠٥، وفي ديسمبر ٢٠٠٢ أعرب المستشار الألماني جيرهارد شرودر عن أن التـزام ألمانيـا بمسـاندة إسرائيل يأتى إنطلاقاً من مسئولية ألمانيا تاريخياً وأخلاقياً [١].

٢- فرنسا ورفضها وصف الفلسطينيين بالإرهاب:

على عكس المانيا جاء الموقف الفرنسى على النحو التالى:

- رعاية مفاوضات باريس ورفض اعتبار الفلسطينيين إرهابيين:

* خلال مفاوضات باريس التى جاءت فى اعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد٢ ساند الرئيس الفرنسى آنذاك جاك شيراك مطلب عرفات بعدم التوقيع على وقف إطلاق النار إلا إذا تم الاتفاق على تشكيل لجنة دولية للتحقيق، والكشف عن أسباب اندلاع أعمال العنـف الأمـر الذي دفع باراك إلى اتهام شيراك بأنه يشجع على الإرهاب وهـو الإتهـام الـذي أغضـب شيراك[٢].

* في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر رفضت فرنسا اعتبار الفلسطينيين إرهابيين حتى لا يصبحون هدفا من أهداف الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، ويجعلها تتوغل بشـكل أوسع وأعمق في منطقة الشرق الأوسط، وهو مالا ترغب فيه فرنسا لأنه يحول دون ممارسة دورها المستقل في المنطقة، كما يتعارض مع سياسة فرنسا في تعاملها مـع قضـايا الشـرق الأوسط والعالم الإسلامي[٣]

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي الإسرائيلى : مواقف أوروبـا، مرجع سابق، ص ص ٣٣١ : ٣٣٤

(٢) ران أدليست، إيهود باراك ومحاربة الأشباح عزلة باراك، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥، ص ١٤

(٣) ياسمين زين العابدين، الموقف الفرنسي الرسمي، أمتي في العالم، العدد الخـامس، الجـزء الأول ٢٠٠٣ ص ١٤١

*أكد الرئيس شيراك أن من العبث الإعتقاد بأن أزمة الشرق الأوسط هي التي تغـذى الإرهاب، واشارالى ان مكافحة الإرهاب والبحث عن حل شامل في الشرق الأوسـط هـدفان منفصلان [1]

* رفضت الجهات الرسمية الفرنسية المقارنة بين هجمات ١١ سـبتمبر والعمليـات المسلحة الفلسطينية الفلسطينية،وهو ما أعلن عنه السـفير الفرنسـي فـي تـل أبيـب فـي ٢٠٠١/٩/١٤ بإعتبارأنه يأتي في سياق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الأمر الذي دفع الأوساط فى اسرائيل إلى اتهامه بمعاداة السامية[2]

* حدد الرئيس شيراك أسس وأهداف التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أما عن الأسس فأجملهما في القرار ٢٤٢، ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولى، والمبادئ التي أقرت في مدريد وفي مقدمتها الأرض مقابل السلام، بالإضافة إلى ما أحرز خلال المفاوضـات السـابقة فـي كامب ديفيد٢ وطابا، أما عن الأهداف فأجملها شيراك فيما يلى: وهى بالنسـبة للفلسـطينيين ضرورة إنهاء إحتلال أراضيهم، وإنشاء دولة قابلة للحياة وديمقراطيـة ومسـالمة، وبالنسـبة لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن داخل حدود دولية معترف بها وعلاقات حُسن جوار مع دول المنطقة[3]

* أكد شيراك على ضرورة وجود حل للقضية الفلسطينية وأنه يجب علـى الولايـات المتحدة وأوروبا ودول المنطقة السعي لعودة المفاوضات بـين الإسـرائيليين والفلسـطينيين لإستكمال مباحثات السلام، وقرر إرسال وزير خارجيته هوبير فيدرين إلى المنطقـة لزيـارة الإسرائيليين والفلسطينيين لتحقيق ذلك الهدف [4].

- رفض إضعاف سلطة عرفات والمطالبة بدولة فلسطينية:

* حاولت فرنسا تلافي الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي على مشروع القـرار الذي أعدته المجموعة العربية في ٢٠٠١/٩/١٤ والذي يدعو إلى وقف فوري لجميع أعمـال العنف والتدميرفي الأراضي الفلسطينية، كما يدعو إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر وإلى إنشاء آلية للرصد تساعد الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في تنفيذ توصيات

---

(١) رندة تقي الدين، الإرهاب وسلام الشرق الأوسط هدفان منفصلان ولا علم لي بعمل عسكري ضد العراق، الحياة ٢٠٠١/١١/١٢، ص ١

(٢) رفض المقارنة: الهجمات الأمريكية والعمليات الفلسطينية، إسرائيل تصعد حملتها ضد السفير الفرنسـي، الحياة ٢٠٠١/٩/٥، ص٢

(٣) رندة تقى الدين، حديث شيراك إلى الحياة عشية جولة شملت مصـر والسـعودية والإمـارات، الحيـاة ٢٠٠١/١١/١٢، ص ١٥

(٤) ياسمين زين العابدين، الموقف الفرنسي الرسمي، مرجع سابق، ص ١٥٧ : ١٦٤

متشيل، وفي خلق أوضاع أفضل على الأرض، بما في ذلك ما يتصل بسلامة المدنيين من الطرفين، وقد صوتت لصالح هذا القرار إثنتا عشرة دولة عضوا من بين خمس عشرة من بينهم فرنسا والصين، بينما إمتنعت عن التصويت كل من بريطانيا والنرويج، ونجحت فرنسا في تحويل الرفض الأمريكي عن مشروع القرار إلى إمتناع عن التصويت، والذي أرجعته واشنطن إلى أن مشروع القرار يتجاهل الإشارة إلى المنظمات الإرهابية مثل حماس والجهاد (على حد وصفها) وأنه لا يتضمن إدانة مباشرة للأعمال الإرهابية الفلسطينية (وصف واشنطن للمقاومة الفلسطينية) [١]

* قاد وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدريه مقاومة توجيهات واشنطن عند سعيها إلى إضعاف عرفات أو السلطة الفلسطينية معللاً ذلك بأنه ليس في صالح قضية الأمن ويتناقض مع إتفاقات أوسلو، كما عبر فيدريه في أكتوبر ٢٠٠١ عن رفض فرنسا لمنطق رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون الرافض للتفاوض مع الفلسطينيين على أساس إعتبارهم إرهابيين (وصف شارون للمقاومة الفلسطينية)، مؤكداً على ضرورة إنشاء دولة فلسطينية كحل سلمي للقضية مُشيراً إلى أن هذا الحل يتطلب من جانب الإسرائيليين إخلاء الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة، وبالتالي المستوطنات والإعتراف بعاصمة فلسطينية في القدس الشرقية، وأن ذلك يستدعى من الجانب الفلسطيني إلتزامه بأن الإتفاق سيضمن الأمن للإسرائيليين، وأن آلية عودة اللاجئين والقدرات العسكرية المقبلة للدولة الفلسطينية لا تمثل تهديدا لإسرائيل، ودعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى أن يخرجوا من المأزق وأن يقبلوا بمساعدة أمريكا وفرنسا والدول الأوروبية الأخرى، إضافة إلى روسيا والأمم المتحدة والدول العربية [٢].

٣- دور بريطاني مقارب لأمريكا :

وعلى عكس الموقف الفرنسي جاء موقف بريطانيا على النحو التالى :

- الالتزام كلياً بالخط الأمريكي وتعزز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومشاركتها في الحملة ضد الإرهاب[٣] بالإضافة إلى ذلك فمعروف تاريخياً أن بريطانيا هي التي كانت قد أخذت على عاتقها مهمة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وسارعت بمنح الحركة الصهيونية وعداً بإقامة هذا الوطن تحقيقاً لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول ببازل

---

(١) صلاح عواد، الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لإجهاض قرار يدعو لتدخل دولي في الأراضي الفلسطينية، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١٢/١٦

(٢) ياسمين زين العابدين، الموقف الفرنسي الرسمي، مرجع سابق، ص ص ١٥٧، ١٥٨

(٣) المرجع سابق، ص ١٥٦

بسويسرا عام ١٨٩٧، وجاء ذلك الوعد على لسان وزير خارجية التاج البريطاني آنذاك اللورد بلفور في ١٩١٧ (١).

- أكد توني بلير رئيس وزراء بريطانيا أن توجيه عملية السلام إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم لن يتحقق بالعنف والإرهاب وإنما بالتفاوض، وأنه إذا كانت حماس تقوم بتفجير المدنيين الأبزياء فتلك أعمال إرهابية (وصف بلير للعمليات المسلحة الفلسطينية)، وبعد مقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي دعا بليرعرفات إلى ضرورة القبض على مرتكبي الحادث وتقديمهم للمحاكمة، كما أوصى بالإستفادة من خبرة بريطانيا في التعامل مع أيرلندا الشمالية وكيف أن الجيش الجمهوري بدأ السلام بتدمير بعض الأسلحة، ويمكن أن يكون ذلك مثالاً يحتذى به في الشرق الأوسط

- أكد بلير خلال لقائه وعرفات في لندن ٢٠٠١ على ضرورة وجود دولة فلسطينية لها مقومات الحياة كجزء من الحل التفاوضي الذي يضمن الأمن والسلام للإسرائيليين، وخلال جولته في المنطقة التي بدأها في ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ وزار خلالها كلا من الأردن وسوريا والسعودية وغزة وإسرائيل، أعاد بلير التأكيد على مبدأين لاستئناف عملية السلام وهما الأمن لإسرائيل، والدولة الفلسطينية

- خلال لقائه بالعاهل الأردني في ١٩ نوفمبر أكد بلير أن دولة إسرائيل لن تزول وكذلك الشعب الفلسطيني، ومن ثم يجب عليهما أن يتعايشا جنبا إلى جنب في دولتين، ومع تواصل أعمال العنف توالت الإدانات الشديدة من قبل بلير للإعتداءات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين، وإعتباره أعمال المقاومة الفلسطينية أعمالاً إرهابيةً، ودعا السلطة الفلسطينية لعمل كل ما في وسعها لضمان عدم وقوع إعتداءات مسلحة فلسطينية ضد اسرائيل مُشيراً إلى أن الذين يقومون بها إرهابيون وأن إسرائيل سترد على هؤلاء (٢)

- إقترح بلير عقد مؤتمر في لندن في يناير ٢٠٠٣ بحضور ممثلي الفلسطينيين ومصر والسعودية والأردن وأعضاء اللجنة الرباعية الدولية لبحث عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية ولم تتضمن الدعوة إسرائيل بزعم انشغالها في الانتخابات (٣).

---

(١) أ.د. مصطفي رجب، ماذا فعلت أوروبا إزاء الصراع العربي الإسرائيلى، صحيفة الشرق القطرية، ٢٠٠٤/١١/٢٠

(٢) مروة فكرى، السياسة القومية الأوروبية ألمانيا وبريطانيا،، مرجع سابق، ص ص ١٢٠، ١٢١

(٣) أحمد يوسف القرعي، مبادرة بيروت والعد التنازلي لقمة المنامة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣، ص ١١٣

(جـ) مبادرات الاتحاد الأوروبي لوقف العنف واستئناف المفاوضات:

رغم أهمية الدور الأوروبى الا أنه جاء ضعيفا وذلك على النحو التالى :

١ - إنطلاقاً من عدم إمكانية الفصل بين الشراكة الأورومتوسطية وعملية السلام وأن هذه الشراكة لا يمكن أن تحقق تقدماً في ظل جمود عملية السلام وعدم التوصل لتسوية للصراع العربي الإسرائيلي[١] جاء تأييد الاتحاد الأوروبي للمبادرات المطروحة على الساحة خاصة المبادرة العربية التي طرحت في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، وخارطة الطريق الأمريكية

٢ - أصدرت قمة الإتحاد الأوروبي في ٢٠٠٢/٦/٢٢ بمدينة أشبيلية إعلانا عن الشرق الأوسط طالبت فيه بوجوب التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض بهدف إنهاء الإحتلال وسرعة إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على أساس حدود ١٩٦٧

٣ - كما تم طرح الورقة الدنماركية التي أطلق عليها خطة عمل لإعلان دولة فلسطينية في عام ٢٠٠٥، و تم عرضها في سبتمبر ٢٠٠٢ خلال الإجتماع الرباعي في نيويورك ٢٠٠٢/٩/١٩ وتنقسم إلى ثلاث مراحل: ما قبل الانتخابات، ما بعد الانتخابات، مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية، وتنص الخطة على عقد إتفاق أمنى بين الجانبين يهدف إلى وقف العنف والإرهاب، وتبحث الخطة وضعية الرئيس عرفات، مُشيرة إلى أن الحل يكمن في إعتبار عرفات رئيساً شرعياً للدولة مع وجود رئيس وزراء يملك السلطة الفعلية' كما دعت القمة الأوروبية بكوبنهاجن ١٢-٢٠٠٢/١٢/١٣ إسرائيل إلى تجميد بناء المستوطنات ودعم جهود اللجنة الرباعية بواشنطن لبلورة إتفاق خريطة الطريق وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية خلال ثلاث سنوات [٢]

٤ - كان الإتحاد الأوروبي أحد أطراف اللجنة الرباعية لرعاية خريطة الطريق التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ والتي هدفت إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥ عبر خطوات متبادلة من الجانبين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية [٣]

---

(١) مروة فكرى، السياسة القومية الأوروبية، مرجع سابق، ص ١٢٣

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، مواقف القوى العالمية إزاء مستجدات الصراع العربي الإسرائيلى موقف أوروبا، مرجع سابق، ص ص ٣٢٥: ٣٣٣

(٣) خريطة الطريق الأمريكية المعدلة، موقع الجزيرة الالكتروني :

- http://www.aljazera.net.news/archive/archive2/archiveId=5294

٥- كان دور الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية التي صاغت خريطة الطريق في الآتي :

- قيام اللجنة الرباعية بتطوير خطة عمل منفصلة للتشاور مع الأطراف وهى اللجنة التي ستباشر عمل لجنة الدول المانحة والمعروفة ب (A H L C).
- تنسيق اللجنة الرباعية مع الخطة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب وإستئناف التعاون الأمني مع مجلس خارجي للإشراف يتشكل من الولايات المتحدة ومصر والأردن.
- إن التقدم نحو المرحلة الثانية سيكون على أساس حكم اللجنة الرباعية وبمساعدة آلية دائمة للمراقبة تتم إقامتها على الأرض ومع الأخذ في الاعتبار أداء كافة الأطراف.
- تعقد اللجنة الرباعية المؤتمر الدولى وبالإتفاق مع الأطراف التي تستهدف إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.
- إن التقدم نحو المرحلة الثالثة بناء على حكم اللجنة الرباعية، وبالأخذ في الاعتبار أعمال الأطراف، كما تعقد اللجنة الرباعية المؤتمر الدولي الثاني بالاتفاق مع الأطراف في بداية عام ٢٠٠٤ لاقرار الاتفاق مع الدولة ذات الحدود المؤقتة ولاطلاق مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حل نهائي ووضع دائم عام ٢٠٠٥ (١)

٦-يمكن القول إن موقف الاتحاد الأوروبي كما وصفه عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن تأثيره على إسرائيل كان ضعيفاً للغاية، وأنه لا وجود لسياسة أوروبية مشتركة في الشرق الأوسط، وهنا يمكن إرجاع ضعف تأثير دور أوروبا رغم ما تملكه من أوراق سياسية وإقتصادية مهمة إلى جملة العوامل التالية :

* إصرار بعض الأطراف على تنحية أي تدخل من جانب أطراف أخرى والانفراد بضبط وإدارة عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

* استمراربعض بؤر المشكلات السياسية المعلقة بين بعض الأطراف الأوروبية وبعض أطراف الشرق الأوسط مثل عقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود ومشكلة لوكيربى آنذاك .

* التباينات الداخلية في توجهات دول الاتحاد الأوروبي والتي تتوزع بين حرص البعض على عدم الإنغماس في أدوار جديدة بالشرق الأوسط مقابل توجهات أخرى تهتم أساساً بمستقبل الأوضاع والترتيبات في شرق ووسط أوروبا.

* عدم تبلور سياسة أمنية ودفاعية موحدة للاتحاد الأوروبي وبالتالي عدم وضوح إمكانية تحقيق توافق تام ما بين الدول الأعضاء بشأن حدود الحركة الواجبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآليات هذا التحرك.

---

(١) طارق الهاشمى، خريطة الطريق المواقف التوجهات المؤشرات، مرجع سابق، ص ١٨٠

* قوة اللوبى الصهيونى داخل مؤسسات صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار فـي الإتحاد الأوروبي.

* الشواغل الأوروبية الداخلية والحاجة إلى ترشيد توظيف الموارد لمعالجة مشـكلات البطالة والجريمة وتدهور البيئة والهجرة[١] .

خاتمة: يتضح من هذا **الفصل فيما يتعلق بالموقف العربى**: فقد جاء نابعـا مـن دول عربية عديدة مختلفة فى مواقفها وما يفرقها أكثر مما يجمعهـا، ومـن جامعـة دول عربيـة كمنظمة قبل بها العرب وسمحت بها انجلترا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كبديل لهم عن وحدة اقتصادية وعسكرية تجمع شتاتهم مرة ثانية، وبالتالى تكون قراراتها معزولة عن مـوارد الوطن العربى الاقتصادية والعسكرية مما يفرغها من فعالية دورها وتأثيرها، وعلى الرغم من الموقف المصرى المساند للجانب الفلسطينى الا أنه جاء معزولا عن موارد الـوطن العربـى الاقتصادية والعسكرية، وسط مساعى من بعض الدول العربية بعدم انفراد الموقف المصـرى لأسباب تتعلق بنظرتها لقضية القدس لاعتبارات تاريخية ودينية تستمد منها شرعيتها فى الحكم بالاضافة لسعى بعضها لاستضافة فصائل معارضة للموقف المصرى، مثل استضافة سـوريا للجهاد التى كانت تتعمد القيام بعمليات مسلحة لتفسد الجهود المصرية للحوار بـين الفصـائل بالاضافة لسعى بعض الدول العربية للتدخل فى القضية بعيدا عن الموقف المصرى من خلال اتصالها سريا بالجانب الاسرائيلى أو الفلسطينى، بالاضافة الى رغبـة اسـرائيل فـى ابعـاد وتهميش الدور المصرى فى عهد شارون بعدما اتضح لاسرائيل فشل معاهدة السلام فى تحييد الدورالمصرى فى القضية، وكلها عوامل أثرت بالسلب على فعالية الجهود المصـرية لـدعم الجانب الفلسطينى، **أما بالبنسبة للموقف الدولى** : نجد أن اندلاع العنف أجبره على العديد من المبادرات الدولية الا أن معظم تلك المبادرات كانت تركزعلى الشق الأمنى المطالـب بوقـف العنف فقط متجاهلة حق الشعب الفلسطينى فى المقاومة وإلزام اسـرائيل أو الضـغط عليهـا للقبول بتلك المبادرات والبدء فى تنفيذها، كما أنها جاءت فى وقت ارتبط فيه النظـام الـدولى أحادى القطبية بقضايا أخرى غير الصراع الفلسطينى الاسرائيلى عقب أحداث الحادى عشـر من سبتمر مثل احتلال العراق وافغانستان ومحاولة تعزيز السيطرة على مراكز الـنفط فـى الشرق الاوسط من خلال احتلال العراق أو بالقرب من بحـر قـزوين مـن خـلال غـزو أفغانستان، بالاضافة الى أن الصراع الفلسطينى الاسرائيلى لم يعد له نفس التأثير الـذى كـان على مصالح الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الاوسط والتى عززت تواجدها فى المنطقة مـن خلال احتلال العراق أو من خلال مجموعة من الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة سمحت لها

(١) أحمد نافع، أوراق عربية، فلسطين وهموم أخرى، مرجع سابق، ٢٥٥، ٢٥٦

بأكبر تواجد عسكرى فى المنطقة لتضمن مصالحها فيها، وفى نفس الوقت ضمنت عدم تكرار تجربة التهديد بقطع البترول عنها كما حدث خلال حرب اكتوبر١٩٧٣، وكلها عوامل جديـــدة أفسحت المجال أمام القطب الامريكى الأوحد، وأتاحت أمامه العديد مـــن الخيـــارات وأيضـــا التخلى عن بعض الالتزامات تجاه الصراع الذي لم يعد له تأثيرا كبيرا كما كان من قبل علـــى مصالحها فى المنطقة.

خاتمة الدراسة:

تتناول خاتمة الدراسة عدة عناصر أولها الصعوبات التى واجهت الباحث، وثانيا النتائج التى توصلت إليها الدراسة، وثالثا سيناريوهات مستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى :

أولا : الصعوبات التى واجهت الباحث

واجه الباحث جملة من الصعوبات خلال فترة الدراسة تتعلق بجوهر الصراع بين الجانبين، وأيضا بالابحاث العلمية التى تناولته ونجملها فى الآتى :

أ- مسار السلام الفلسطينى الاسرائيلى المتأرجح فى مجمله بين سلام لم يعد الأرض المغتصبة والوطن المسلوب، والأمن المفقود والطعام الشحيح للفلسطينيين، ولم ينه معاناة الفلسطينيين وفقدانهم مزيدا من الأرض من ناحية، ومن ناحية أخرى لم ينه أيضا لاسرائيل عقدة عدم شعورها بالأمن وعدم قبولها من جيرانها فى المنطقة، ولم يغل يدها عن الحاق الأذى بالفلسطينيين .

ب- حالة الصراع الفلسطينى الاسرائيلى : حيث كانت فلسطين جزءا من وطن عربى كبير منذ فتح القدس فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب أو تحريرها فى عهد الناصر صلاح الدين، وأنها أصبحت الآن جزءا فقط من كيان فلسطينى تعرض للاحتلال، ولم يحظ بفرصة الاستقلال عن بريطانيا كبقية دول المنطقة التى حظيت بتلك الفرصة باستقلالها عن بريطانيا أو فرنسا اللتين ورثتا الامبراطورية العثمانية، وتحولت فلسطين الى كيان محتل ومنعزل عن إمكانيات محيطه العربى والاسلامى اقتصاديا وعسكريا، فى وقت دخل فيه محيطه العربى والاسلامى فى علاقات متبادلة دبلوماسيا وتجاريا مع اسرائيل التى اغتصبته وعسكريا ودبلوماسيا واقتصاديا مع القوى العظمى - الولايات المتحدة الأمريكية - التى حلت محل بريطانيا وفرنسا فى النظام العالمى والمساندة لاسرائيل الأمرالذى أضعف من قدرة التأثير العربى والاسلامى لصالح القضية الفلسطينية مما قلل من صغر حجم القضية لتتساوى بحجم الجانب الفلسطينى الصغير .

ج- النظرة السائدة عن مفهوم التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى : والتى ترى أن وجود اسرائيل في فلسطين هو حالة استعمار وليس نزاعاً بين بلدين متجاورين، وبالتالي فإن أي مشروع تسوية يشترط بقائها لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون من مكاسب، وأن أية تسوية عادلة دائمة يجب أن تتم بناء على زوال الاحتلال واستعادة الحقوق كاملة، وإلا فإن نذر الحرب ستظل تلوح في الأفق، وان كانت تلك النظرة محقه استنادا الى أن تجربة زوال الاحتلال جرى تطبيقها على الجزائر وليبيا ضد فرنسا و ايطاليا الا أننا نجد

أنفسنا هنا أمام خيارين لاثالث لهما، وهما إما إنقاذ ماتبقى من فلسطين، أوترك ماتبقى للضياع أمام خطر الإستيطان، كما أنه لم يكن هناك فى تجربة تحرير الجزائر وليبيا قدس أو مستوطنات أولاجئين أو ادعاء أرض الميعاد، كما أن الطبيعة الجغرافية ووجود فاصل طبيعى كالبحر المتوسط يفصل فرنسا عن الجزائر وايطاليا عن ليبيا سمح للمقاومة فى تلك الدولتين بخوض حرب الاستنزاف، وحروب العصابات نتيجة للطبيعة الجبلية لتضاريس تلك الدولتين، واتساع عمقهما جنوب الصحراء جعلت من المقاومة فى تلك الحالتين مؤثرة على الاحتلال، وهو ما انتفى وجوده فى حالة الصراع الفلسطينى الاسرائيلى حيث تسببت طبيعة التقارب الجغرافى بين الطرفين فى أن أى تداعيات للنزاع تتسبب فى حروب نظامية فى المنطقة، كما حدث فى حروب ١٩٤٨و١٩٥٦و١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، ومابين الأخيرتين من حرب الاستنزاف، كما أن مقاومة عمر المختار لم تمنح وحدها ليبيا استقلالها، وإنما حصلت عليه من خلال التسويات السياسية التى حدثت عقب الحرب العالمية الثانية، وهزيمة ايطاليا مع دول المحور، وتدخل الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة ومصر لمساندة ليبيا فى الحصول على استقلالها، وهو الأمر الذى انتفى وجوده فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى، حيث أن الولايات التى حلت بنفوذها محل بريطانيا وتدخلت لصالح الجانب الاسرائيلى وليس الفلسطينى، كما أن الجانب الفلسطينى راهن على المانيا التى هزمت فى الحرب العالمية الثانية الأمر الذى دفع الولايات المتحدة لإسقاط مشروع الكتاب الأبيض والانفراد بالنزاع محل بريطانيا لإبعاد الاتحاد السوفيتى عن التدخل، كما أن الجانب الفلسطينى كان قد رفض مشروع الكتاب الابيض الذى كان يسمح لهم بقيام دولة لهم، ورفض أيضا مشروع التقسيم عام ١٩٤٨ ثم عادت م ت ف بعد عدة سنوات، ووافقت عليه ثم رفض بعد ذلك القرارين ٢٤٢ و٣٨٨ ثم عادت م ت ف ووافقت عليهما تم رفض بعد ذلك اتفاق الحكم الذاتى فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ثم عادت م ت ف بعد عدة سنوات من أجل الحصول على بعض ماكان فى تلك الاتفاقية .

د- واجه الباحث اثناء الدراسة جملة من التغييرات فى البيئة الدولية خلال فترة الدراسة خاصة بعد احداث الحادى عشر من سبتبمر ٢٠٠١ كما شهدت فترة الدراسة انتخابات رئاسة امريكية وانتخاب حكومة اسرائيلية مرتين الأمر الذى ترتبت عليه تغيير كبير فى الموقف الأمريكى والاسرائيلى، وعدم الثبات تجاه مسار التسوية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى أثناء الدراسة بالاضافة الى تشتت الجانب الفلسطينى فى مواجهاته المسلحة وفى مفاوضاته، وتدخل دول كثيرة فى الصراع من خارج المنطقة تحت دعاوى دينية أو تاريخية بطريقة تتعارض مع رغبة الجانب الفلسطينى المعلنة نحو السلام، وكلها عوامل مثلت صعوبة

أمام الباحث للوصول الى السمات العامة التى تميز موقف كل طرف نحو السلام نتيجة لتغير مواقف الأطراف الداخلية والخارجية .

هـ- أيضا من الصعوبات التى واجهت الباحث هى عدم قدرة الجانب الفلسطينى حتى الآن على الاعتماد على نفسه والتوصل الى قرار نهائى ينهى نزاعه مع اسرائيل، وأيضا عدم قدرة اسرائيل على التوصل الى اجماع عام حتى الآن حول عملية السلام، وهو الأمر الذى يضع الغبار أمام أى باحث للتوصل الى حقيقة نوايا الطرفين الحقيقية نحو السلام، فما بين الاسرائيلى اليهودى المحب للمال والحياة والأرض، وبين الفلسطينى المسلم والمسيحى الزاهد فى المال والحياة من أجل الأرض تختفى الملامح العامة لنوايا الجانبين نحو السلام المنشود الذى يتطلب من الجانبين الالتقاء حول مايقربهما بشأن القضايا العالقة بينهما.

و- من الصعوبات البحثية أيضا أن معظم الكتابات متحيزة فى تناولها للصراع بين الجانبين فالكتابات العربية متحيزة للجانب الفلسطينى والكتابات الغربية متحيزة للجانب الاسرائيلى، كما أن الكتابات العربية يطغى عليها الطابع العاطفى الحماسى الذى يدعو للغضب والاثارة بينما يطغى على الكتابات الغربية الطابع العاطفى التأثيرى الذى يوضح أن اسرائيل ضعيفة تستحق المساعدة الأمر الذى صعب من مهمة الباحث .

ل- معظم الدراسات تطرح ردود فعل الجانبين دون وضع اقتراب علمى واقعى قابل للتطبيق لحل الصراع، ودائما ماتتناول المؤتمرات البحثية استعراض موقف الأطراف دون أن تكون بمثابة سمنار للتفاوض لحل المشاكل العالقة .

م- تركز معظم الكتابات على مايصدر من الأطراف فى وقت يتميز فيه الصراع بأن ما هو معلن من الأطراف مختلف عما هو غير معلن، والأخير هو الذى أوجد الصراع مثل اتفاق سايكس بيكو ويحرك الصراع، كما أن معظم الكتابات العربية أو الغربية تتبنى وجهة نظر بأن هناك طرفا له الحق فى الحياة على حساب الطرف الآخر لكنها لاتوضح كيف يتفق الطرفان حول القضايا العالقة بينهم .

ن- معظم الدراسات تؤكد على عسكرة المجتمع الاسرائيلى، ولكنها تتجاهل الخلفية الدينية التى تقف وراء هذه العسكرة فرغم أن كل الاسرائيليين عسكريين فى جميع مجالات العمل، ومراكز اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة الا أن خلف تلك العسكرة مؤسسة دينية كبيرة تعمل كمرشد روحى للعسكريين حيث لكل وحدة فى الجيش الاسرائيلى حاخام يهودى، وعملية اتخاذ القرارات تحاول أن تكون على مقربة من مباراكة الحاخامات لكسب التأييد الشعبى لها، الأمر الذى يضع صعوبات أمام مهمة الباحث فى سعيه للتعرف على توجهات أى حكومة اسرائيلية نحو خيار السلام .

و- تركز معظم الكتابات الغربية على ما تصفه بالديمقراطية فى اسرائيل، وتتجاهل سلبيات التعدد العرقى لسكان اسرائيل اليهود الناتج عن تجميعهم من شتات العالم، وهو الأمر الذى يفقدهم الاستقرار، والنضج فى ملامح الشخصية العامة للمجتمع، وبالتالى اختفاء عناصر الاستقرار التى يمكن أن تصل بجتمع معين الى الاجماع العام حول خيار هام مثل خيار السلام .

ع - تجاهل الكتابات الغربية والعربية ما طرأ على اسرائيل من تغييرات من انتشار اللغة العربية، ومن كثرة تواجد المسلمين حاليا في اسرائيل من عمالة مسلمة من دول عربية وكلها ظواهر لم تكن موجودة عند اعلان قيام اسرائيل، ولم يكن متوقع أن تتواجد هناك بالنظر الى العقيدة الصهيونية فى نشأة اسرائيل، وما يمكن أن يؤثر ذلك ايجابيا بتقليل التعصب والتشدد لدى اليهود فى المستقبل مما قد يزيد من التوجه نحو السلام .

ى- معظم الكتابات الغربية والعربية تضع الصراع فى اطار صراع دينى يتم خلاله وضع الاسلام فى مواجهة اليهودية، وأنه صراع بين اليهودية والاسلام، أى اسرائيل كدولة ذات ديانة يهودية فى منطقة مسلمة، وبالتالى يتم تجاهل الشق الرئيسى من الصراع باعتباره صراع على الأرض جوهره اغتصاب اسرائيل للأرض الفلسطينية، فمن المعروف ان الله واحد هو الذى أرسل الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والاسلام الى الانسان على الأرض، وبالتالى من المنطقى ألا تكون تلك الأديان متصارعة طالما مصدرها واحد هو الله لكن التصارع جاء نتيجة الفهم الخاطىء من قبل اتباع تلك الاديان، فالاسلام لايرفض اليهودية بل يعترف بها وبأنبياءها، وبالتالى لايتصادم معها، ومن هنا نجد أن أساس الصراع يكمن فى اغتصاب اسرائيل للأرض وقد تتكرر عملية الاغتصاب بين دول تعتنق ديانة واحدة ، لكن اسرائيل صبغت على هذا الاغتصاب ادعاءات دينية، والأمر هنا هو فك الإغتصاب للأرض من قبل اسرائيل وإنهائه، وليس الصدام بين اليهودية والاسلام، الا أن انهاء الاغتصاب مرتبط بتوازن القوى الدولى وعودة ارتباط القضية بموارد الوطن العربى الاقتصادية والعسكرية كما حدث من قبل، وهو أمر يصعب تحقيقه حاليا حيث اتاح مفهوم الدولة الصغيرة فى الوطن العربى من الخليج الى المحيط للكثير من التجمعات السكانية الصغيرة من التمتع بممارسات وحقوق سياسية واقتصادية دولية تتساوى فيها مع الدول الكبيرة من الصعوبة التخلى عنها لصالح وحدة عربية قد تحرمها من تلك المزايا التى تتمتع بها حاليا من وجهة نظرها .

ثانيا: النتائج التى توصلت اليها الدراسة

أ- نموذج تحليل سوات SWOT

مع استرشاد الباحث بتحليل سوات نجد أن العلاقة بين انتفاضة الاقصى كمتغير مستقل، وعملية التسوية السلمية كمتغير تابع، تأثرت بعدد من المتغيرات الوسيطة تمثلت فى موقف الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى كمتغير داخلى، وأيضا الموقف الاقليمى العربى والموقف الدولى كمتغير خارجى، حيث نتج عن المتغير الداخلى عدد من نقاط القوة فى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى أثرت ايجابيا، وعززت فرص التسوية السلمية وعدد من نقاط الضعف التي أثرت سلبيا على فرص التسوية وعززت من اللجوء الى العنف، كما نتج عن المتغيرات الخارجية مجموعة من الفرص أثرت ايجابيا وعززت من فرص التسوية السلمية، وأيضا مجموعة من التحديات أثرت سلبيا وقللت من فرص التسوية السلمية ويمكن توضيحها فى الجدول التالى:

جوانب القوة *Strengths* نقاط القوة (العوامل الداخلية التى تؤثر بالايجاب)	**جوانب الضعف *Weaknesses*** نقاط الضعف (العوامل الداخلية التى تؤثر بالسلب)
أ- الجانب الفلسطيني	أ- الجانب الفلسطيني
يمكن رصد مجموعة من عوامل القوة داخل الجانب الفلسطينى تؤثر ايجابيا على التوجه نحو التسوية السلمية : ١- ما يمتلكه الجانب الفلسطينى من مؤسسات برلمانية، ووزارية، وقوات الشرطة الأمر الذي مثل نواة لدولة لهم في المستقبل ٢- لرئيس السلطة الفلسطينية الحق فى استقبال رؤساء الدول فى مقر السلطة برام الله ٣- ممارسة السلطة الفلسطينية لحق استضافة مقرات للبعثات الدبلوماسية على أرضها للعديد من دول العالم ٤- موافقة السلطة الفلسطينية على مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ ٥- موافقة السلطة الفلسطينية على خريطة الطريق ٦- ممارسة الجانب الفلسطينى لحق إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ٧- قبول السلطة الفلسطينية بوجود اسرائيل وازالة البند المعلق بتدمير اسرائيل من ميثاق فتح بعد أن كانت ترفضه فى بداية الصراع	يمكن رصد مجموعة من عوامل الضعف داخل الجانب الفلسطينى تؤثر سلبيا على التوجه نحو التسوية السلمية : ١- الصراع بين الفصائل الفلسطينية على القيادة والاختلاف بينهما على خيار المقاومة أوالتفاوض ٢- اعتماد السلطة الفلسطينية فى مواردها على اسرائيل ٣- سهولة تعرض الجانب الفلسطينى لأضرار عسكرية واقتصادية بالغة من اسرائيل فى حال المواجهة العسكرية ٤- عدم وجود فواصل طبيعية بين اسرائيل وفلسطين كالجبال والبحار الأمر الذى يحرمه من أن تتخذ مقاومته شكل حرب العصابات التى تساعد على التحرر من الاستعمار كما حدث فى فيتنام ٥- التداخل الجغرفى بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى قد يسبب فى حال تطور الصراع بينهما الى قيام حروب اقليمية فى المنطقة الأمر الذى يتسبب فى اهدار موارد المنطقة انطلاقا من مرورها بخمس حروب قبل الانتفاضة ابتداءاً من

٨- القدرة على الوصول الى العمق الاسرائيلى بالعمليات المسلحة لأول مرة منذ قصف صدام حسين لاسرائيل فى حرب الخليج الثانية ٩- تمتع الجانب الفلسطينى بالعمق العربى الذى يحيط باسرائيل من جميع الجهات ١٠- الكثافة السكانية الأكبر للفلسطينيين عن اليهود ١١- مايمثله فلسطينى ٤٨ من عمق لغزة والضفة داخل اسرائيل ١٢- عدم استسلام الجانب الفلسطينى أمام أى خيار عسكرى اسرائيلى وعدم تقديمه لأى تنازلات فيما يتعلق بثوابت قضيته ١٣- موافقة آلاف الفلسطينيين على العمل فى اسرائيل ١٤- قدرة الجانب الفلسطينى على شل حركة الحياة داخل اسرائيل اقتصاديا وسياحيا فى حال استمرار العنف	١٩٤٨ و١٩٥٦و١٩٦٧و١٩٧٣ وما بين الاخيرتين من حرب استنزاف اضافة الى الضربات الخاطفة الوقائية للمفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ مما حرم الجانب العربى من سلاح رادع ضد اسرائيل ٦- ضعف قوة الجانب الفلسطينى العسكرية بالمقارنة بالجانب الاسرائيلى ٧- ضعف الموارد الاقتصادية الطبيعية للجانب الفلسطينى وعدم قدرة السلطة على توفير بديل لوقوعها تحت سلاح العقاب الاقتصادى من قبل اسرائيل التى تقوم بوقف منح السلطة الفلسطينية عائدات الضرائب ووقف امدادات الوقود ٨- استمرار تناقص الأراضى الفلسطينية أمام الاستيطان الاسرائيلى المستمر، وعدم قدرة الجانب الفلسطينى على وقف ذلك الاستيطان ٩- عدم قدرة الجانب الفلسطينى على تحديد الوقت المناسب إقليميا دوليا للجوء لخيار التفاوض أو المقاومة أو الجمع بينهما حيث رفض قرار التقسيم ١٨١ ثم عادت م ت ف ووافقت عليه ورفض القرارين ٢٤٢ و ٣٨٨ ثم عادت م ت ف ووافقت عليهما ثم رفض اتفاقية كامب ديفيد الاولى ثم عادت م ت ف بعد عدة سنوات ساعية للحصول على بعض مافيها ١٠- عدم قدرة الفصائل الفلسطينية على الفصل بين تحالفتها الخارجية وبين استغلال الأطراف الخارجية للقضية الفلسطينية لدعم سياستها الخاصة الداخلية أمام المعارضة أو لإيجاد دور لها فى المنطقة ١١- اقتناع الجانب الفلسطينى أنه يقاوم اسرائيل نيابة عن العالمين العربى والاسلامى فى وقت لايستطع فيه العالمين العربى والاسلامى ترجمة ذلك فى شكل دعم عسكرى على أرض الواقع بشكل مباشر ومعلن ١٢- تعرض أراضى السلطة الفلسطينية لإعادة الاحتلال من قبل اسرائيل

	١٣- عدم قدرة السلطة على توقيع أى اتفاق يتضمن تنازل فى قضية اللاجئين أوالقدس دون موافقة بقية الفصائل الأمر الذى قد يهدد فى حال توقيعها ذلك بحرب أهلية فلسطينية ١٤- عدم قدرة السلطة على اجبار بقية الفصائل على الالتزام بأى اتفاق سلام لاتراه تلك الفصائل حلا عادلاً للقضية الفلسطينية ١٥- ضعف قوات السلطة الفلسطينية بسبب قصفها وتدمير مقاراتها وسجونها من قبل اسرائيل ١٦- ضعف شعبية السلطة بسبب تعاونها الأمنى مع اسرائيل فى وقت تستمر فيه اسرائيل فى احتلال الأراضى الفلسطينية
ب - الجانب الاسرائيلي	**ب - الجانب الاسرائيلي**
يمكن رصد مجموعة من عوامل القوة داخل اسرائيل التى تؤثر ايجابيا على التوجه نحو التسوية السلمية : ١- قبول اسرائيل بالوجود الفلسطينى بعد أن كانت ترفض حقه فى الوجود من قبل ٢- توقيع اسرائيل على اتفاق اوسلو مع السلطة الفلسطينية ٣- توقيع اسرائيل على معاهدتى سلام مع مصر والاردن ٤- تبادل اسرائيل التمثيل الدبلوماسى والتجارى مع ثماني دول عربية مما يعنى تخليها رسميا عن مبدأ اسرائيل الكبرى من البحر الى النهر ٥- حدوث تعاون أمنى بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية طبقا لاتفاق اوسلو ٦- القوة الاقتصادية والعلمية لاسرائيل واعتماد السلطة الفلسطينية فى مواردها عليها ٧- موافقة اسرائيل فى ٢٥/مايو / ٢٠٠٣ على خارطة الطريق فى أول موافقة تعترف فيها حكومة إسرائيلية يمينية متشددة بوثيقة تنص صراحة على إنهاء الإحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة ٨- زيادة نسبة المؤيدين لحل الدولتين داخل اسرائيل	يمكن رصد مجموعة من عوامل الضعف داخل اسرائيل التى تؤثر سلبيا على التوجه نحو التسوية السلمية : ١- عدم الاهتمام الاسرائيلى بمبادرات السلام التى تأتى من خارج الولايات المتحدة ٢- تجاهل اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى المتعلقة بتسوية الصراع الفلسطينى الاسرائيلى ٣- تعمد انتهاك اسرائيل للقوانين الدولية فى تعاملها مع الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال ٤- رفض اسرائيل لوجود قوات دولية تفصل بين الفلسطينيين والاسرائيلين ٥- إنعدام الإجماع الإستراتيجي داخل إسرائيل بشأن مدى الحل الذي يمكن لإسرائيل أن تقبله بخصوص التسوية مع العرب خاصة حول العودة إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وحول قيام دولة فلسطينية ٦- اختفاء وتآكل قوة الحزبين الكبيرين العمل والليكود وزيادة التأثير النسبى للأحزاب الصغيرة ٧- غياب الإرادة السياسية لدى النخبة الاسرائيلية فى التأثير على الرأى العام الاسرائيلى نحو السلام ٨- عدم الاستقرار السياسى وعدم قدرة أى حكومة

٩- فشل الخيار العسكرى فى اجبار الجانب الفلسطينى على تقديم أى تنازلات
١٠- موافقة اليسار على تقسيم القدس كما عرض فى كامب ديفيد ٢ مقارنة برفض اسرائيل المطلق السابق لتقسيمها
١١- زيادة نسبة المؤيدين داخل اسرائيل لإخلاء المستوطنات مقابل مقايضات مع الجانب الفلسطينى
١٢- الاعتماد على العمالة الفلسطينية فى الاقتصاد الاسرائيلى وقبول عمل الفلسطينيين فى اسرائيل
١٣- التبادل التجارى مع الجانب الفلسطينى
١٤- زيادة عدد وتأثير جماعات السلام الاسرائيلية
١٥- ضيق العمق الاسرائيلى وعدم قدرة القوات الاسرائيلية على منع المقاومة الفلسطينية من الوصول الى العمق الاسرائيلى
١٦- عدم قدرة اسرائيل على حماية المستوطنات من العمليات المسلحة الفلسطينية
١٧- ارتفاع تكليف الخيار العسكرى ضد الجانب الفلسطينى
١٨- الهروب من المستوطنات
١٩- هروب الجنود من التجنيد ومن أداء الخدمة فى الضفة
٢٠- انعدام الشعور بالأمن داخل اسرائيل
٢١- التكلفة العالية للخيار العسكرى فى حال اللجوء للقوة
٢٢- خطورة احتمال وصول العمليات المسلحة للفلسطينيين الى اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية الأمر الذى يحولها من سلاح رادع الى كارثة على وجود اسرائيل نفسه
٢٣- احتمال تطور الصراع الى حرب اقليمية

فى وقت أصبحت فيه بعض الدول فى المنطقة قادرة على توجيه ضربات مؤلمة للعمق الاسرائيلى الصغير .

اسرائيلية على استكمال فترتها الانتخابية فى الحكم بسبب النظام السياسى الاسرائيلى القائم على التحالف بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة والذى يسمح بوجود أحزاب سياسية صغيرة كثيرة تستطيع التسبب فى انهيار التحالف الحاكم

٩- عدم قدرة أى ائتلاف حكومى على التوقيع على اتفاق يتضمن عودة اللاجئين أو التنازل عن القدس دون التصويت عليه فى الكنيست أو عرضه على الاستفتاء الأمر الذى يهدد باسقاط أى حكومة اسرائيلية
١٠- استمرار تبنى استراتيجية الغموض النووي ومواصلة رفض التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، وقيامها بتسليح غواصاتها من طراز دولفين – ٢٠٩ التي حصلت عليها من ألمانيا بصواريخ ذات رؤوس نووية فى إطار تحول إسرائيل نحو إعتماد مبدأ الضربة الثانية في المجال النووي
١١- استمرار إسرائيل في التمسك بثوابت عقائدها واستراتيجيتها العسكرية الهجومية القائمة على الضربات الوقائية والمبادأة
١٢- تعدد عرقيات المجتمع الاسرائيلى مما ينزع الاستقرار عن الشخصية الاسرائيلية الأمر الذى يزيد من صعوبة توصلها الى الإجماع حول قرار استراتيجى مثل السلام والذى يتناقض مع الحالة السيكولوجية ليهود اسرائيل والتى نتجت عن ظروف نشأتهم وتاريخهم
١٣- عسكرة المجتمع الاسرائيلى
١٤- سيطرة الوظيفة العسكرية على المؤسسات الحكومية
١٥- زيادة الهجرة الى اسرائيل
١٦- استمرار الاستيطان
١٧- سهولة وسرعة اللجوء للخيار العسكرى لمعاقبة الفلسطينيين
١٨- اعادة احتلال الأراضى الفلسطينية
١٩- الحصار الاقتصادى للأراضى الفلسطينية

التهديدات Threats	الفرص Opportunities
أ- البيئة الاقليمية "العالم العربى" : أتاحت البيئة الاقليمية العربية مجموعة من التهديدات الخارجية التى تؤثر سلبيا على فرص التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى على النحو التالى : ١- ما تعانيه الجامعة العربية من أزمة مالية بسبب عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بإلتزاماتها المالية المقررة الأمر الذي دفع الجامعة إلى تجميد بعض النشاطات أو إلغائها مما يؤثر في مصداقيتها ويحد من فعاليتها ازاء القضية الفلسطينية ٢- أوضاع الجامعة الذاتية والبنيوية في اتخاذ القرارات الذي شكل أكبر معوق لدور الجامعة في تحديد مستقبل العلاقات العربية العربية كما أثر في علاقات الأمة العربية بالتكتلات والتنظيمات الإقليمية والدولية الأخرى. ٣- قاعدة الإجماع تصدم صراحة وبشكل مباشر مع مقتضيات العمل الجماعي الذي يتطلب وجوب العدول عن قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية كصيغة لاتخاذ القرارات داخل المؤسسات ذات الصلة. ٤- مبدأ السيادة والذي يتمثل في الحرص الزائد من جانب الدول العربية على وجه العموم على التمسك بسيادتها الوطنية بصرف النظر عن مدى تناقض ذلك مع المصالح العربية القومية. ٥-غياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية وعدم قدرتها على إدراك حقيقة المخاطر والتحديات التي تستهدفها. ٦- افراط دول الخليج فى اقامة القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها خاصة مع الولايات التحدة الحليف الاستراتيجى لاسرائيل	أ – البيئة الاقليمية "العالم العربى" : أتاحت البيئة الاقليمية العربية مجموعة من الفرص التى تؤثر ايجابيا على فرص التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى على النحو التالى : ١- العمق العربى الثقافى والاقتصادى والجغرافى الكبير للقضية الفلسطينية ٢- مبادرة السلام العربية والتى ستعترف باسرائيل فى حال انسحابها من الاراضى العربية قبل عدوان ١٩٦٧ ٣- الدعم العربى والاسلامى الشعبى والمادى والدبلوماسى للجانب الفلسطينى ٤- منح الجانب الفلسطينى العضوية في جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية دولية والبالغ عدد أعضائها ٢٢ دولة ٥- السماح لرئيس السلطة الفلسطينية في إلقاء خطابه بجوار قادة الدول العربية فى اجتماعات القمم العربية. ٦- للسلطة الفلسطينية الحق فى الدعوة لعقد قمم عربية طارئة والأمر نفسه في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عدد أعضاءها ٥٧ دولة ٧- خوض العالم العربى خمس حروب من اجل القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٦-١٩٦٧-١٩٧٣ ٨- استضافة الدول العربية للعديد من الفلسطينيين للتخفيف عن مآساتهم ٩- قبول الدول العربية ارسال بعثات دبلوماسية الى السلطة واستضافة بعثات لها أيضا ١٠- مساندة الدول العربية للقضية الفلسطينية فى المحافل الدولية

١١- عقد قمم عربية دورية دائما تتصدرها القضية الفلسطينية

١٢- ربط الرئيس مبارك زيارته لاسرائيل بالتوقيع على اتفاق لحل الصراع بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي

١٣- الجهود المصرية للمصالحة الفلسطينيينة من خلال استضافتها لحوار الفصائل الفلسطينية

١٤- موافقة ثماني دول عربية على ارسال بعثات دبلوماسية أو تجارية الى اسرائيل

٧- عدم قدرة الدول العربية الغنية اقتصاديا على إنشاء جيوش قوية وتفضيلها نظام الحماية العسكرية الأجنبية وتصدير ثروتها النفطية خام واعادة استيردها فى شكل منتجات مصنعة مما يؤدى الى اهدار ثروتها الاقتصادية

٨- افراط بعض الدول العربية فى الاعتماد على العمالة الغير العربية الأمر الذى ادخل عليها عادات وتقاليد ومعتقدات جديدة قد تفقدها بعد عقود فى حال استمرارها هويتها العربية والاسلامية

٩- تصاعد الخلاف بين الشيعة والسنة وبدأ حسمه فى بعض الدول لصالح الشيعة كما هو فى العراق والذى نتج عن ترك ستة مليون مصرى العراق كانو بمثابة توازن ثقافى بين الشيعة والسنة هناك خاصة أن المصريين يتبعون المذهب السنى، وفى نفس الوقت يقدرون آل -البيت الأمر الذى يجعلهم بعيدين عن التصادم الموجود بين السنة والشيعة فى المنطقة العربية

١٠- استمرار الخلاف بين الدول العربية حول خيار المقاومة والسلام مما يؤثرعلى فعالية الموقف العربى تجاه القضية الفلسطينية

١١- خلو المياة الاقليمية العربية من أى قوة عسكرية خاصة بها، والسماح لجيوش الدول الأجنبية بملىء هذا الفراغ، وهى جيوش دول صديقة لاسرائيل

١٢- منافسة بعض الدول العربية للدور المصرى بدلا من التكامل معه

١٣- محاولة بعض القادة العرب استغلال القضية وتسيسها بما يخدم سياستهم الداخلية، واطلاقاهم تصريحات رنانة لاتركزعلى حل واضح للصراع

ب - البيئة الدولية	ب - البيئة الدولية
اتاحت البيئة الدولية مجموعة من الفرص التى تؤثر ايجابيا على فرص التسوية السلمية على النحو التالى : ١- القرار الدولى ١٨١ الداعى لحل الصراع على أساس اقامة دولتين اسرائيلية وعربية ٢- استمرار سريان القرار ٢٤٢ الداعى الى انسحاب اسرائيل الى حدود ماقبل ١٩٦٧ ٣- استمرار سريان اتفاق اوسلو ١٩٩٣ الذى اتاح للجانب الجانب الفلسطينى على ما يشبه الدولة تشتمل على مؤسسات برلمانية ووزارية وقوات الشرطة الأمر الذي مثل نواة لدولة لهم في المستقبل ٤- زيارات بعض قادة وحكومات دول العالم للسلطة الفلسطينة ومنها إلقاء الرئيس الامريكى بيل كلينتون محاضرة في المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة في ديسمبر ١٩٩٨ واجتماعه مع عرفات فى مؤشر يعطى ملامح الدولة للجانب الفلسطينى. ٥- معاملة العديد دول العالم لرئيس السلطة الفلسطينية كرئيس دولة خلال زيارته لدولهم ٦- قبول العديد من دول العالم تبادل بعثات دبلوماسية مع الجانب الفلسطينى ٨- قبول تمثيل الجانب الفلسطينى في الأمم المتحدة، والسماح له بتوضيح موقفه أمام مجلس الأمن الدولي عن طريق مندوب له بالأمم المتحدة، كما يمكن له دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد الطارىء لبحث الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ٩- اعتراف المجتمع الدولى بالانتخابات الرئاسية التى يجريها الجانب الفلسطينى على أراضيه	اتاحّت البيئة الدولية مجموعة من التحديات التى تؤثر سلبيا على فرص التسوية السلمية على النحو التالى : ١- عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع الفلسطينى الاسرائيلى خاصة القرار ٢٤٢ ٢- استئثار الولايات المتحدة بعملية السلام بمفردها ٣- تعمد الولايات المتحدة تهميش دورالقوى الدولية الأخرى لحل الصراع ٤- اصرارالولايات المتحدة على أن تكون هى صانع السلام الأوحد رغم تورطها في الجهود الحربية الاسرائيلية من خلال امدادها بكل أنواع السلاح ودفاعها عن سياسات اسرائيل الأمر الذى يضعها فى صدام مع قرارات الشرعة الدولية الداعية لحل الصراع الفلسطينى الاسرائيلى . ٥-استخدام الولايات المتحدة حق "الفيتو" لمنع صدور أي قرار دولى لا يتوافق مع إسرائيل او يدينها ٦- التزام الولايات المتحدة المطلق بضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي والكمى عسكريا على الدول العربية ٧- غياب رؤية أمريكية متكاملة لجوهر الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي بشأن ما إذا كانت ترغب بالفعل في الوصول إلى تسوية شاملة لهذا الصراع، أم أنها ترغب في استمرار هذا الصراع لإستنزاف الدول العربية والضغط عليها المستمر وإستغلاله كذريعة للتدخل المستمر في شئون دول المنطقة

١٠- الدعم الشعبى على مستوى العالم الذى تحظى به مطالب الجانب الفلسطينى

١١- خطاب الرئيس جورج بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين بنيويورك ٢٠٠١/١١/١٠ والذى دعا فيه الى قيام دولة فلسطينية

١٢- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢ والذى ينادى بدعوة لحل الصراع الفلسطينى الاسرائيلى من خلال إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية

١٣- خطاب وزير الخارجية الامريكى ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ الداعى لخيار الدولتين لحل الصراع

١٤- خطاب الرئيس جورج بوش الابن في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ عن السلام في الشرق الأوسط والذى تضمن مقترحات بشأن دولتين منفصلتين إسرائيلية وفلسطينية فى أول مرة يقوم فيها أحد الرؤساء الأمريكيين بوصف الحكومة الفلسطينية المستقبلية على أنها ذات سيادة

١٥- قرار مجلس الامن الدولى ١٥١٥ المؤيد لخريطة الطريق الداعية الى اقامة دولتين

١٦- موافقة دول الاتحاد الاوروبى على حل الدولتين

١٧- ماشابه ذلك من مبادرات بعد ذلك ولكنها خارج فترة الدراسة مثل

*زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش للضفة الغربية ولقائة بالرئيس ابومازن فى يناير ٢٠٠٨

* قمة شرم الشيخ برعاية الرئيس حسنى مبارك فى ٢٠٠٩/١/١٨ عقب وقف اطلاق النار فى غزة بحضور رئيس فرنسا ساركوزى

ومستشارة المانيا ميركل ورؤساء وزراء ايطاليا واسبانيا وبريطانيا والاتحاد الاوروبى وعاهل الاردن والتى تبنت ضرورة حل الدولتين

٨- سيطرة البعد الأمنى على مقترحات ميتشيل وتينيت لوقف أعمال العنف

٩- ربط الولايات المتحدة مسألة حل الدولتين بالاعتراف باسرائيل كدولة يهودية

١٠- نظر الولايات المتحدة والغرب الى المقاومة الفلسطينية كإرهاب

١١- انشغال الإدارة الأمريكية أثناء الانتخابات الرئاسية بقضايا داخلية، واقتصار المبادرات الأمريكية لحل الصراع على الشق الأمنى فقط واكتفاء الدور الأمريكى بدور المسهل فقط دون الضغط على اسرائيل

١٢- مساندة الولايات المتحدة لمحاولة انهاء الصراع طبقا لميزان القوى بين الطرفين الذى هو فى صالح اسرائيل بعيدا عن الأمم المتحدة وقرارتها

١٣- الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق واخراج العراق من المعادلة العربية بعد حل جيشه وتعرضه لمخاطر احتمال تقسيمه على أساس طائفى عرقى

١٤- زيادة التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج يدفع تلك الدول الى عدم اتخاذ مواقف حاسمة من اسرائيل قد تغضب واشنطن

١٥- زيادة التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج يدفع الولايات المتحدة الى تقليل اهتمامها بالقضية الفلسطينية خاصة بعد احتلالها العراق

١٦- ضعف تأثيرالصراع الفلسطينى الاسرائيلى على مصالح الولايات المتحدة كما كان فى فترة ماقبل ١٩٧٣ نتيجة نجاحها فى تأمين مصالحها فى المنطقة عن طريق تواجدها العسكرى بعد حرب الخليج الثانية

١٧- ايمان المسيحيين الانجيليين الذين يمثلون نصف ناخبى الولايات المتحدة بنبوءة اسرائيل الكبرى لعودة المسيح المخلص الأمر الذى

فلسطينية واسرائيلية لحل النزاع الفلسطينى الاسرائيلى	يؤثرعلى فعالية موقف الادارة الامريكية للضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضى الفلسطينية المحتلة ١٨- خوض الولايات المتحدة حربها ضد الارهاب التى استهدفت عدد من الدول العربية والاسلامية لم تكتفى فيها فقط بتغيير أنظمة الحكم فيها بل إلحاق اضرار بالغة بها عسكريا واقتصاديا ١٩- قوة اللوبى اليهودى داخل امريكا وتأثيره على صناعة القرار لصالح اسرائيل وكثرة العناصر الأمريكية اليهودية التى تشارك فى صنع القرار وتوليهما مناصب حساسة مثل الخارجية كمادلين اولبرات فى عهد بيل كلينتون أو السى اى ايه مثل جورج تينت الذى اعترف الرئيس بوش أنه قدم له معلومات خطأ تسببت فى احتلال أمريكا للعراق بالإضافة الى المبعوثين الأمريكين اليهود مثل مارتن انديك ودنيس روس وكلها عناصر يهودية تفضل مصلحة اسرائيل أولا ٢٠- خطورة احتمال تحول القواعد العسكرية اللأمريكية فى الدول العربية لصالح اسرائيل فى حال قيام حرب بين الدول العربية واسرائيل ٢١- الخطورة التى قد تنتج عن صدام قد يكون فى المستقبل بين القواعد الأمريكية مع استقلال القرار السياسى لتلك الدول الصغيرة التى تستضيف تلك القوات على أراضيها ٢٢- خطورة أن تجرى حرب موسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأى قوة اقليمية أخرى أو دولية واحتمال تعرض تلك القواعد الأمريكية فى المنطقة لضربات انتقامية بأسلحة دمار شامل الأمر الذى يضع دول المنطقة فى خطر

	٢٣- خطورة احتمال اتفاق الولايات المتحدة وايران على تسوية مشاكلهما على حساب الدول العربية ٢٤- المساعدات العسكرية الأوروبية والروسية لاسرائيل لضمان تفوقها العسكرى على الدول العربية ٢٥- انتهاء نظام القطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولى ٢٦- إنتهاء حركات التحرير ضد الاستعمار الغربى التى كانت تلقى مساندة من الاتحاد السوفيتى السابق ٢٧- عدم فعالية حركة عدم الانحياز التى فقدت دورها بانتهاء نظام القطبية الثنائية والتى كانت تساند التحرر ضد الاستعمار ٢٨- تغير سياسة روسيا تجاه الصراع الفلسطينى الاسرائيلى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واعتبارها المقاومة الفلسطينية ارهاب وزيادة تعاونها العسكرى مع اسرائيل ٣٠- زيادة المهاجرين الروس الى اسرائيل ونجاحهم فى احتلال مقاعد داخل الكنيست الاسرائيلى وشغل حقائب وزارية سيادية وتبنيهم مواقف متشدده ضد الفلسطينيين ٣١- ازدواجية معايير المجتمع الدولى ازاء اسرائيل وعدم التزامه بتطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالصراع الفلسطينى الاسرائيلى كما حدث مع العراق

هنا نجد أن عوامل القوة الداخلية فى كل من الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى فشلت فى التفوق على عناصر الضعف لدى الجانبين لاستئناف المفاوضات فيما بينهما، وكان لعناصر الضعف تأثيرا أكبرمن تأثيرعناصر القوة، الأمر الذى رجح خيار التصادم بدلا من خيار التفاوض

كما أن الفرص التى أتاحها الوضع الاقليمى العربى قللت من خسائر الجانب الفلسطينى لكن لم تستطع ايقافها إزاء تزايد تداعيات عوامل الضعف الاسرائيلى على الجانب الفلسطينى

كما أن الفرص التى أتاحها الموقف الدولى فشلت فى تحقيق استئناف المفاوضات نتيجة اهمال الجانب الاسرائيلى لها، كما أن التهديدات التى أتاحها الموقف الدولى كانت أكثر تأثيرا من الفرص التى أتاحها حيث عززت من تأثير عوامل الضعف الاسرائيلى

ب- ما يتعلق بفروض الدراسة

نجد أن الانتفاضة كمتغير مستقل أثرت على عملية التسوية السلمية كمتغير تابع، وهذا التأثير ارتبط بتأثير المتغيرات الوسيطة بينهما والتى شملت متغيرات العوامل الداخلية للموقفين الفلسطينى والاسرائيلى من الانتفاضة والمتغيرات الخارجية التى تمثلت فى الموقف العربى والموقف الدولى من الانتفاضة ويمكن ابراز النتائج التالية:

١- هناك علاقة طردية موجبة بين الانتفاضة والداخل الاسرائيلى فكلما استمرت الانتفاضة زاد توجه الداخل الاسرائيلى نحو اليمين المتشدد، وتتحول الى علاقة عكسية سلبية على اليسار فكلما استمرت الانتفاضة تناقص الداخل الاسرائيلى المؤيد لليسار والسلام

٢- هناك علاقة طردية موجبة بين الانتفاضة وعملية التسوية فى عهد حكومة العمل فكلما استمر الفلسطينيون فى انتفاضتهم، واصلت حكومة العمل استئناف التفاوض مع السلطة الفلسطينية (مفاوضات واشنطن- مفاوضات باريس- مؤتمر شرم الشيخ- مفاوضات طابا)

٣- هناك علاقة سلبية عكسية بين الانتفاضة وعملية التسوية فى عهد حكومة الليكود، فكلما واصل الفلسطينيون انتفاضتهم رفضت حكومة الليكود استئناف التفاوض مع السلطة الفلسطينية

٤- هناك علاقة عكسية سلبية بين الانتفاضة ووحدة الموقف الفلسطينى فكلما استمرت الانتفاضة زادت الخلافات بين السلطة الفلسطينية والفصائل حول عسكرة وعدم عسكرة الانتفاضة لدرجة وقوع مصادمات بين الفريقين

٥- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف العربى والانتفاضة فكلما استمرت الانتفاضة عقدت الدول العربية قمم عربية دورية وأيضا طرحوا المبادرة العربية للسلام، لكن تتحول الى سبلية عكسية على وحدة القرار العربى، فكلما استمرت الانتفاضة تزايدت الخلافات العربية حول خيار المقاومة والتفاوض

٦- هناك علاقة طردية موجبة بين الموقف العربى والموقف الاسرائيلى من الانتفاضة، فكلما استمر التصعيد الاسرائيلى زادت الدول العربية من عقد القمم العربية على مستوى القادة والاجتماعات التشاورية لوزراء الخارجية، وتتحول الى علاقة عكسية سلبية

على التسوية السلمية، فكلما استمر التصعيد الاسرائيلى ضد الانتفاضة قامت مصر باستدعاء سفيرها والاردن بعدم اعادة ارسال سفيرها الذي كان متواجدا فى عمان قبل اندلاع الانتفاضة وقامت الدول العربية بإغلاق مكاتب التمثيل التجارى لها مع اسرائيل

٧- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف الدولى والانتفاضة، فكلما استمر الجانب الفلسطينى فى الانتفاضة توحد وزاد الموقف الدولى المدين للعنف والمؤيد لاسرائيل

٨- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف الدولى والتسوية السلمية، فكلما استمر الجانب الفلسطينى فى الانتفاضة واصل الموقف الدولى طرح المبادرات لوقف العنف والتوجه نحو التسوية

٩- كلما كانت العلاقة بين الموقف الفلسطينى والانتفاضة موجبة طردية تسير فى اتجاه التصعيد، نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو خيار التفاوض فى عهد حكومة العمل (مفاوضات باريس- قمة شرم الشيخ- مفاوضات طابا)، وعلاقة عكسية سلبية بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو التسوية السلمية فى عهد حكومة الليكود واجهازها على مكتسبات اوسلو

١٠- -كلما كانت العلاقة طردية موجبة بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو العنف، نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين موقف السلطة الفلسطينة والتوجه نحو استمرار خيار التفاوض وعلاقة عكسية سلبية بين موقف الفصائل الفلسطينية ورفض خيار التسوية

١١- كلما كانت العلاقة عكسية سلبية بين الموقف الدولى والانتفاضة دون طرح مبادرات لوقف العنف نتج عن ذلك علاقة عكسية سلبية بين الموقف الدولى و عملية التسوية السلمية كما حدث فى الشهور الاولى من تولى ادارة الرئيس جورج بوش الابن عندما تجاهلت الصراع

١٢- كلما كانت العلاقة طردية موجبة بين الموقف الدولى والانتفاضة مع طرح المبادرات لوقف العنف نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين الموقف الدولى وعملية التسوية السلمية كما حدث فى فترة بيل كلينتون التى شهدت مفاوضات باريس وطابا ومشروع بيل كلينتون للسلام وفترة جورج بوش مع بدء ارسالها للمبعوثين (ميتشيل- تينيت- وليام بيرنز- انتونى زينى -خطاب بوش عن السلام - قرارمجلس الامن الدولى ١٣٩٧ - خارطة الطريق)

يتضح من خلال فترة الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين انتفاضة الأقصى وعملية التسوية السلمية التي توقفت ولم يتم استئنافها مرة ثانية نتيجة للجوء الطرفين إلى العنف وعزز من ذلك التأثير الموقف الفلسطيني والإسرائيلى والعربى والدولى من الانتفاضة وعملية

التسوية السلمية بالاضافة الى انحياز الطرف الأمريكي وضعف الدور الروسي والأوروبي وعدم فاعلية الدور العربي ويمكن توضيح أسباب ذلك على النحو التالى :

** **بالنسبة للجانب الفسلطيني:**

جاء اندلاع الانتفاضة في وقت كان يتفاوض فيه الجانبان الفلسطينى والاسرائيلى حول قضايا الوضع النهائي، لكن مع اندلاع أعمال العنف توقفت المفاوضات حول تلك القضايا وأصبحت المفاوضات تتمحور حول وقف العنف وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما قبل ٢٠٠٠/١١/٢٨، ولم يستطع الجانب الفلسطيني تحسين موقفه التفاوضي بل فقد معظم ما حصل عليه من أوسلو من خلال تدمير مقرات السلطة الفلسطينية واندلاع الخلافات داخل الجانب الفلسطيني التى نتج عنها حالة من الانقسام الفلسطيني الداخلي وصلت إلى حد المواجهة بين حماس والسلطة الفلسطينية، وهي كلها خلافات حالت دون تعامل السلطة الفلسطينية بفاعلية مع كافة المبادرات الدولية التي كانت تشترط وقف العنف قبل انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما قبل ٢٠٠٠/١١/٢٨، وأصبحت السلطة الفلسطينية أمام واقع جديد على الأرض خسرت فيه معظم ما حصلت عليه من اتفاقيات سابقة، كما تعرضت لتغييرات داخلية كبيرة أسفرت عن استحداث منصب رئيس الوزراء.

ورغم نجاح الفلسطينيين في الوصول إلى داخل إسرائيل بعملياتهم المسلحة لكن كانت اسرائيل تقابلها برد انتقامي تكون خسائره بالغة الأثر على الجانب الفلسطيني حيث كانت تقوم بازالة أحياء كاملة مقابل كل عملية مسلحة فلسطينية داخل إسرائيل، كما اتضح ضعف تأثير الخيار العسكري للجانب الفلسطيني لتحسين موقفه التفاوضي بالنظر إلى الفارق فى القوة العسكرية بين الجانبين حيث استطاعت إسرائيل أن تستولى على أراضى عربية كبيرة لدول عربية أخرى صاحبة جيوش نظامية في حرب ١٩٦٧ بينما لا يمتلك الفلسطينيون سوى قوات أمن فقط الأمر الذي نتج عنه خسائر كبيرة فى الجانب الفلسطيني بالإضافة إلى ارتباط الفلسطينيين إقتصادياً بإسرائيل سواء من عوائد الضرائب أو العمالة أو الوقود مما نتج عنه بروز توجهات داخل القيادة الفلسطينية وعلى رأسها محمود أبو مازن تعلن بصراحة خطأ الخيار العسكري من الجانب الفلسطيني وأنه ألحق أضرارا بالقضية الفلسطينية، وإذا كان الفلسطينيون قد حصلوا بموجب انتفاضة ١٩٨٧ على عودة السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب اتفاق أوسلو إلا أن الفلسطينيين فى انتفاضة الأقصى فقدوا معظم ما حصلوا عليه من اتفاق أوسلو، وإن كان ذلك يرجع إلى أن مفاوضات كامب ديفيد ٢ كانت تدور بين الجانبين على قضايا الوضع النهائي من القدس والحدود واللاجئين، وهي كلها قضايا مصيرية بالنسبة لإسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التى لم ترسم حدودها حتى الآن، كما أن

القدس ينظر إليها أيضا من الجانب الإسرائيلي من منظور ديني يتعلق بالديانة اليهودية ومزاعم حول هيكل سليمان وهي شعارات دينية لأي حكومة إسرائيلية لا تستطع التخلي عنها، كما أن عودة اللاجئين ينظر إليها في إسرائيل على أنها ستؤدي لانتهاء إسرائيل باعتبار أن تلك الأعداد ستؤثر على الشكل الديموجرافي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي كلها أمور لم تستطع فيها إسرائيل تقديم أي تنازل في المفاوضات إزاء الخيار العسكري الفلسطيني، وهو الخيار الذي جاء في وقت تمتلك فيه الولايات المتحدة حليفة إسرائيل أكبر تواجد عسكري في المنطقة بموجب اتفاقيات أمنية مع دول الخليج، و يعد الحفاظ على أمن إسرائيل ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية الأمر الذي حال دون حصول الجانب الفلسطيني على أي دعم دولى أو أى دعم عسكري إقليمى من أي دول عربية قد يضعها ذلك في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما زاد من خسائر الجانب الفلسطيني في موقفه التفاوضي والعسكري أنه لم يكن يتوقع وصول آرئيل شارون إلى السلطة في إسرائيل الأمر الذى أدى إلي وضع الجانب الفلسطيني أمام خطر في موقفه التفاوضي والعسكري لم يكن في الحسبان منذ اندلاع الانتفاضة في ٢٠٠٠/١١/٢٨ حيث أصبح الجانب الفلسطيني يواجه خيارا عسكريا اسرائيليا ضخما في عهد حكومة شارون .

كما لم يتوقع الجانب الفلسطيني حدوث أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وهي الأحداث التي وضعت الخيار العسكري الفلسطيني في موضع وصف بالإرهاب من الدول الغربية وفقدان أي دعم دولي خاصة مع قيادة الولايات المتحدة لحملة الحرب ضد الإرهاب وانضمام دول اوروبية وعربية واسلامية إلى تلك الحملة وتأييد روسيا لتلك الحملة ضد الإرهاب، ومع تعيين محمود عباس أبو مازن رئيسا للوزراء وتشكيل حكومته والتي تعد فترة النهاية للدراسة نجد أن الانتفاضة حتى تلك الفترة منذ بدايتها في ٢٠٠٠/١١/٢٨ قد تعرضت إلى ضغوط وصعوبات كبيرة بسبب التغييرات التي شهدها النظام العالمي والتقلبات السياسية والإقليمية والدولية وتآكل قدرات المقاومة خاصة مع بروز الملف العراقي والذي إنتهي بإحتلال الولايات المتحدة للعراق وإسقاط نظام قائم بالقوة وتواجد أكثر من ثلث القوات الأمريكية في العراق وفي المنطقة المحيطة خصوصاً في دول ومياه الخليج.

هذه التطورات والتقلبات جعلت الانتفاضة عملاً محصوراً ومعزولاً داخل فلسطين خصوصاً وأنه قد تبدلت نظرة العالم إلى المقاومة وأصبحت تقابل بالإرهاب في السياسية الدولية وانسحب هذا التصنيف من الناحية العملية على أعمال الانتفاضة والمقاومة في فلسطين فيما صنفت جميع أعمال وممارسات القوات الإسرائيلية على أنها من قبيل مقاومة الإرهاب.

هذا التغيير في المفاهيم والمدلولات السياسية وضع الانتفاضة الفلسطينية في عزلة اجبارية وشكل غطاء لإسرائيل لتنفيذ كل مخططاتها ضد فلسطين وتصفية القيادات الميدانية للانتفاضة وأيضا القيادات السياسية دون ردود فعل من المجتمع الدولي،كما أصبحت الانتفاضة فاقدة لمسارها وهدفها بعد أن تعطلت كافة المشاريع السياسية، وصورت جميع أعمال المقاومة على أنها نوع من الإرهاب وبسبب هذه العزلة أصبحت كافة ممارسات القوات الإسرائيلية من اجتياح واغتيال وعزل الرئيس عرفات وتجاهل قضية الأسرى وتشديد الحصار والاغلاق والحواجز أعمال مشروعة ومبررة من وجهة النظر الغربية.

وكان لحرب العراق والمواجهة مع القاعدة دور كبير في تراجع الإهتمام بالانتفاضة والتغاضي على ما يفعله الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والتي كان من أخطرها إقامة الجدار العازل، واقرار سياسات الاستيطان التي تفكك مدن ومحافظات الضفة الغربية دون إهتمام من المجتمع الدولي.

** بالنسبة لإسرائيل:

- جاء سلوك الحكومة الإسرائيلية ازاء الانتفاضة سواء في عهد حكومة باراك أو حكومتي شارون متناقضا تماماً مع مسيرة السلام التي قطعتها إسرائيل مع الجانب الفلسطيني ومتناقضا مع سعيها للتفاوض حول قضايا الوضع النهائي خاصة أن تلك القضايا من الصعب حلها بالقوة العسكرية، كما أن لجوء إسرائيل إلى القوة العسكرية خلال فترة الدراسة لم يفلح في إجبار الفلسطينيين على تقديم أي تنازل رغم ما لحق بهم من خسائر خاصة في عهد حكومة شارون، كما اتضح مدى ضعف العمق الإسرائيلي رغم ما يتمتع به من قوة عسكرية حيث أن العمليات المسلحة الفلسطينية كانت تصل إلى العمق الإسرائيلي في غاية السهولة، وهو ما قد يضع المنطقة في كارثة في حال اقدام احدى الفصائل الفلسطينية على التفكير في تفجير أحد مواقع أسلحة الدمارالشامل التي تحتفظ بها إسرائيل كرادع ضد العرب الأمر الذي يمكن أن يحول ذلك السلاح إلى كارثة حقيقية، كما دل تعامل الحكومة الإسرائيلية مع الانتفاضة على عدم وجود خيار إستراتيجي في إسرائيل نحو السلام بين كل الأحزاب الإسرائيلية.

ورغم إعلان قيام إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلا أنه اتضح عدم قدرتها شعباً وحكومة على التعامل مع المجتمع الدولي والمحيط بها من الناحية الثقافية على الأقل باعتبارها دولة لها سلطة وحكومة وأرض وشعب وهذا نابع من أن الأرض في حالة نزاع مع الجيران والشعب مختلف ومتعدد التكوين والأعراق والثقافات، والسلطة دائماً متصارعة تحت شعارات الحرية والديمقراطية والتنافس حيث أن الأشخاص المتواجدين في هرم السلطة هم نتاج شعب متعدد

الأعراق والثقافات، وهو ما يصب في النهاية إلى عدم التوصل إلى إطار عام يكون الشخصية الإسرائيلية ويمنحها ملامح سلوك الدولة الرشيدة، وهي كلها أمور تحول دون وصول الإسرائيليين إلى اجماع حول السلام واعتباره خيارا إستراتيجيا خاصة مع زرع إسرائيل وسط الجسد العربي من قبل القوى الكبرى على مدار التاريخ بداية من ظهور الفكرة لدى نابليون بونابرت أثناء تواجده في سوريا بعد حملته على مصر ومروراً ببريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر والعشرين وتجسيدهما لهذا المشروع في شكل إسرائيل ثم تبنته بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وستتبناه أى قوى عظمى أخرى فى المستقبل يمكن أن تحل مكان القوى الحالية الأمر الذي يجبر الدول العربية دائماً للجوء إلى القوى العظمى وهي حالياً الولايات المتحدة وهو أمر ترغب فيه أي قوى عظمى لاستمرار تدخلها في المنطقة وهو هدف يتنافى في النهاية مع إمكانية التوصل إلى سلام لحل الصراع، ويتضح أيضا أن تعامل إسرائيل مع الانتفاضة تسبب في حدوث تغيرات سياسية كبيرة في إسرائيل وتسببت في تغيير التركيبة السياسية والأحزاب السياسية في الكنيست الإسرائيلي وحسم التنافس التاريخي بين العمل والليكود لصالح الليكود الذي شكل حكومتين في عهد شارون.

** **على الصعيد العربي:**

كان أيضا للموقف العربي وتعاطيه مع الانتفاضة وعملية السلام غير قادر على اجبار إسرائيل أو الفلسطينيين على التوقف عن العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات لأن الانتفاضة جاءت في وقت يعاني فيه الموقف العربي من ضعف التأثير في النظام الدولي الأحادي الجانب، كما أن الدول العربية المؤثرة اقتصادياً ترتبط بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة ويصعب عليها اتخاذ موقفا يجعلها وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة، وهي المواجهة التي يمكن أن تهدد استقلال كثير من الدول العربية الصغيرة في حجمها وتأثيرها رغم غناها اقتصادياً، وهي تنظر في نفس الوقت إلى أن الولايات المتحدة على أنها الراعي الأمني لها خاصة بعد الغزو العراقي للكويت وهو الغزو الذي تولدت عنه ثقافة لدى الدول الصغيرة بأنه لا حماية لبرامجها الاقتصادية ونموها سوى بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أرضها خاصة مع عدم قدرتها على تكوين تلك القوة العسكرية وهو الأمر الذي يصب في النهاية إلى أن يكون الموقف العربي محصورا فقط في الشجب والإدانة أو التمويل الاقتصادي فقط، وهو موقف وسلوك في النهاية ليس كافيا لاجبار إسرائيل على السلام.

** **بالنسبة للموقف الدولى :**

يتضح أيضا أن العامل الدولي أثناء الانتفاضة كان له تأثيرا على عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي خاصة أن الانتفاضة جاءت في وقت كانت فيه الولايات المتحدة

هي القوى العظمى الوحيدة في العالم، كما أن تعرضها لأحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلها تنظر إلى المقاومة الفلسطينية على أنها عملا إرهابيا، الأمر الذي أعطى الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية لإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر فى الجانب الفلسطيني، بالإضافة لاستخدامها حق الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع وإحتفاظها بأكبر تواجد عسكري لها في التاريخ في المنطقة، كما أن اندلاع الانتفاضة جاء في وقت تجري فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة التي يتنافس فيها المرشحون على تقديم الدعم لإسرائيل الأمر الذي أدى في النهاية إلى توقف عملية السلام على المسار الفلسطيني والإسرائيلي وفقدانها فاعلية وإهتمام الراعي الرئيسي لها، بالإضافة إلى ضعف الموقف الروسي المستمر منذ انهيار الإتحاد السوفيتي وانشغال روسيا بالقضايا الداخلية، بينما تركز الدور الأوروبي فقط على الدعم الاقتصادي دون السياسي رغم مسئوليته التاريخية عن ذلك النزاع.

ثالثا: سيناريوهات المستقبل

نجد انه نتيجة لعوامل الضعف الداخلية فى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى وزيادة التحديات الخارجية قل تأثير وفعالية عوامل القوة الداخلية والفرص الخارجية فى أن تؤدى الى نتائج فعالة ايجابية لصالح تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلى والذى أصبح يتجه نحو عدد من السيناريوهات هى :

أ - عدم القدرة على الحسم عسكرياً من الجانب الفلسطيني نظراً لاختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة الأمر الذي يعني أن اللجوء للخيار العسكري من قبل الجانب الفلسطيني سيكون هو الخاسر الأول لكن تبقى امكانية وصول إحدى الفصائل الفلسطينية إلى أحد أماكن اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية وتفجيرها قائمة نظرا للتقدم الذى لحق بالمقاومة الفلسطينية التى بدأت بحجر ووصلت الى صاروخ - وان كان قليل التأثير لكنه يصل الى المدن الاسرائيلية ومع عامل الزمن وضيق العمق الاسرائيلى قد يكون أكثر تأثيرا مما قد يعود أيضا بالخسائر الفادحة على الجانبين والمنطقة بأكملها وهو الأمر الذى يتطلب من اسرائيل الاسراع فى التوصل الى تسوية سلمية

ب - الإصرار على عدم تقديم أي تنازل مع تحمل الاعتداءات الإسرائيلية وهو أمر قد يفضي في النهاية إلى ضياع المزيد من الأراضي الفلسطينية أمام الاستيطان الاسرائيلى

جـ - تقديم تنازلات للجانب الإسرائيلي في قضايا الوضع النهائي وهو أمر قد يسمح للفلسطينيين في تكوين دولتهم تدريجيا ولكن لا يوجد قيادة فلسطينية تستطيع تقديم تنازلات في تلك القضايا لأنه قد يفجر حرب أهلية فلسطينية.

د- مساومة الدول العربية مع الولايات المتحدة لحل هذا الصراع مقابل مصالحها في المنطقة وهو أمر قد يعرض تلك الدول للمواجهة مع الولايات المتحدة وهي مواجهة لا تسعى إليها تلك الدول ولا تستطع تحملها لكن تلك المساومة قد تستطيع اقناع الجانب الأمريكي باجبار إسرائيل على التوصل إلى حل سلمي للصراع خاصة أن بدايته كانت نتيجة لسلوك القوى العظمى وبالتالي فمن المنطقي أن يأتي حله من جانب الولايات المتحدة، وهذا أصبح أمر ممكن الآن باعتبارها قوى عظمى لم تعد تعتمد على إسرائيل فقط في حماية مصالحها في المنطقة كما كان الأمر مع بداية تدخلها فى الصراع بل ارتبطت بصداقات وعلاقات مع دول المنطقة سمحت لها بأكبر تواجد عسكري لها على مدار التاريخ في منطقة الشرق الأوسط لدرجة أن السلوك الإسرائيلي العدواني على الفلسطينيين أصبح يؤثر بالسلب على مشاعر الرأي العام في الوطن العربي حيال ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة، لكن قد لاتقدم على ذلك خشية أن تسوية الصراع وانهائه قد يحول الاتجاه فى المنطقة بعد ذلك الى وجودها العسكرى فى المنطقة الأمر الذى ترى أنه قد يهدد مصالحها

هـ - حل الدولتين : يعد هذا السيناريو أحد البدائل التى من المفترض أن ينتهى إليه خيار التفاوض بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى، والذى يتطلب توافق الجانبين أولا على قضايا الوضع النهائى بينهما، ولكن طبقا لتحليل سوات نجد أنه ورغم موافقة الجانب الفلسطينى ممثلا فى السلطة الفلسطينية وأيضا الاسرائيلى الى حد ما والولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وروسيا والدول العربية المعتدلة على أن حل اقامة دولتين فلسطينية واسرائيلية هو النهاية الأمثل لتسوية الصراع الفلسطينى الاسرائيلى، الا أن هناك العديد من العقبات التى تحول دون تحقيق ذلك السيناريو، بسبب ربط هذا الحل باتفاق الطرفين أولا حول قضايا الوضع النهائى خاصة القدس واللاجئين والانسحاب إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ وملامح الدولة الفلسطينية المرتقبة قبل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، بالاضافة الى مطالبة اسرائيل بالاعتراف بها كدولة يهودية، وهى قضايا يتبنى فيها كل من الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى وجهة نظر عكس الآخر نتج عنها خلافات شاسعة بين الطرفين بسبب رفض اسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بتلك القضايا وتمسك الجانب الفلسطينى بتطبيقها وهو ماوضحه الباحث خلال الدراسة، ومن خلال تحليل سوات نجد أن عوامل الضعف الداخلية السلبية والتهديدات الخارجية تأثيرها كان أكبر من تأثير عوامل القوة الداخلية والفرص الخارجية لتحقيق التوصل الى تسوية للصراع بين الجانبين، مع استمرار خطورة مرور الوقت فى التفاوض حول هذا الاقتراب مع استمرار الاستيطان الاسرائيلى وتهرب اسرائيل قد يؤدى الى تآكل مساحة الاراضى الفلسطينية المفترض اقامة الدولة الفلسطينية عليها، لأن اسرائيل لو حصلت على مترمربع كل يوم من خلال الاستيطان ستحصل خلال العام الواحد على ٣٦٥

مترا مربعا وخلال عشر سنوات على (٣٦٥٠) مترا مربعا أى أكبر من مساحة غزة، كما أنه خلال عشرين عام ستحصل على ٧٢٠٠ مترا مربعا، أى أكبر من مساحتى غـزة والضـفة الغربية، وبالتالى لن يبقى للفسطينين أرضا يقيمون عليها دولة لهم، ولهذا يـرى الباحـث ان اقتراب مفاوضات الوضع النهائى لحل الدولتين الذى يفترض توصل الجانبين الى اتفاق حول قضايا الوضع النهائى وملامح الدولة الفلسطينية المرتقبة قبل اعلان قيامها، بالاضافة الـى أن يكون اعلان الدولة بالاتفاق مع اسرائيل هو افتراض يعترضه عوامل ضعف سلبية داخلية فى الجانبين، وتهديدات خارجية خاصة مع قدرة اسرائيل على تحويل التهديدات الخارجيـة الـى فرص تعزز عوامل الضعف السلبية الداخلية للتهرب من التسوية السلمية من خلال المماطلـة واستغلال عامل الزمن لاغتصاب بقية الاراضى الفلسطينية، وبالتالى طبقا لتحليل سوات يجب أن يتم تغير ترتيب القضايا فى الاقتراب الحالى لمفاوضات الوضع النهائى على أن تبـدأ أولا بقضية اقامة الدولة الفلسطينة المستقلة حتى وان اضطرت السلطة الفلسطينية للاقدام على تلك الخطوة من جانب واحد على أن يتفاوض الطرفان بعد ذلك على بقية قضايا الوضع النهـائى، حيث أن هذه الخطوة ستوقف أولا الاستيطان المستمر فى التهام الأراضى الفلسـطينية، كمـا سيترجم هذا الاقتراب عناصر القوة الداخلية لدى الجانبين والفرص الخارجية المتاحة والتـى أوضحها تحليل سوات الى واقع ملموس، وسيقلل من التأثير السلبى لعوامل الضعف الداخليـة والتهديدات الخارجية على مسار التسوية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى ، كما أنـه اقتـراب واقعى يتماشى مع تجارب التاريخ التى مرت به كثير من الدول التى بـرزت بعـد الحـرب العالمية الاولى، والثانية، والباردة، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وفى النظام الأحادى القطبية ، كما أن هذا الاقتراب سيكون مانع ضد تأثير التهديدات الخارجية وعوامل الضـعف الداخليـة على مسار التسوية، كما سينتج عنه فرص خارجية جديدة ستعزز من الفرص القائمـة، كمـا سيولد عناصر قوة داخلية جديدة لدى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى ستعزز من عناصر القوة الموجودة وستقلل من تأثير عناصر الضعف السلبية وذلك على النحو التالى :

عناصر القوة	الفرص الخارجية
هذا الاقتراب قد يوفر عدد من عناصر القوة الايجابية داخـل اسـرائيل وداخـل الجانـب الفلسطينى من خلال تحويله لعدد مـن عوامـل الضعف السلبية الى عوامل قوة ايجابيـة علـى النحو التالى	سينتج عن هذا الاقتراب عـدد مـن الفـرص الخارجية ستعزز من الفرص الخارجية القائمـة وستتغلب على التحديات الخارجية القائمة التـى أثرت سلبيا على مدار الصراع والتى اسـتغلتها اسرائيل لصالحها على النحو التالى :
أ- اسرائيليا	أ- عربيا

١- اعفاء أى حكومة اسرائيلية من التعلل بأن موافقتها على قيام دولة فلسطينية سيعرضها للانهيار أو السقوط فى أى انتخابات برلمانية

٢- إعفاء أى حكومة اسرائيلية من التعلل برفض التيارات الدينية لفكرة وجود دولة فلسطينية من الأصل تحت مزاعم دينية عديدة وسيتم حماية العملية السلمية من تأثير الجماعات الدينية المتطرفة التى ترفض قيام دولة فلسطينية

٣- ستصبح اسرائيل هنا فى حالة تفاوض مع دولة فى مواجهة دولة، وليس أمام سلطة ضعيفة غير قادرة على فرض سيطرتها على بقية الفصائل الفلسطينية

٤- ستصبح اسرائيل أمام طرف فلسطينى قادر على الالتزام بتطبيق أى اتفاق سلام يتم التوصل إليه حول بقية القضايا العالقة بين الجانبين، وستنتهى مخاوف اسرائيل من أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على فرض الأمن فى الأراضى الفلسطينية

- وضع الاسرائيلين أمام خيار السلام كأمر واقع ، وبالتالى ستكون أى حكومة اسرائيلية ليست فى حاجة الى الانتظار لتوصل الاسرائيلين الى الاجماع العام حول السلام لكى توقع أى اتفاق سلام

٥- توفير الأمن والتخلص من العمليات المسلحة الفلسطينية التى تستهدف العمق الاسرائيلى

١- الاعتراف بالدولة الفلسطينية وهو اعتراف قد يحصل عليه الجانب الفلسطينى بسهولة من الدول العربية والاسلامية خاصة أنه فقط اعتراف سياسى سيرفع عنها حرج المواجهة العسكرية مع اسرائيل او الولايات المتحدة

٢- حماية القضية الفلسطينية من الانقسام العربى حول السلام ومن حالة العجز العربى لتحرير فلسطين بالقوة وهى عوامل حرمت الفلسطينيين من تكوين دولتهم ومثلت عثرة كبيرة امام بلوغ عملية السلام لانجازها النهائى على المسار الفلسطينى الاسرائيلى

٣- انهاء حالة الانقسام العربى حول القضية الفلسطينية وتوجيه الجهود لحل الصراع الاسرائيلى مع سوريا ولبنان

٤- توفير مليارات الدولارات تنفق عربيا على الصراع على أقل تقدير فى الاعلام المرئى والمسموع المكتوب يمكن توجيها للتنمية الداخلية

٥- توفير جهود قادة الدول العربية والمؤسسات العربية للاتجاه الى حل مشاكل بلادهم الداخلية بسنبة مائة فى المائة بدلا من تعليق تعثر جهود التنمية الداخلية على شماعة مواجهة اسرائيل

٦- اعادة التواصل بين مصر والدول العربية فى منطقة الخليج والشام وهى العودة الطبيعية للحركة الديموجرافية فى المنطقة العربية

٧- نجاة المنطقة من تداعيات الصراع واحتمال دخولها فى حرب طاحنة قد تأخذ فى طريقها الاخضر واليابس نتيجة تقدم وسائل الدمار التى تستخدم فى الحروب حاليا

٨- اغلاق الباب أمام القوى الاقليمية التى تتخذ من الصراع حجة للتدخل فى قضايا المنطقة العربية

ب - فلسطينيا:	ب - دوليا:
١- ترجمة النضال الفلسطينى على مدى عشرات السنين الى واقع ملموس على أرض الواقع يسمح بقاعدة ثابته يتم على أساسها حصول الجانب الفلسطينى على حقوقه	١- اعفاء الإدارة الأمريكية من تأثير اعتراض الانجيليين المسيحيين المؤمنين بنبوءة اقامة اسرائيل الكبرى لعودة المسيح والرافضين لقيام الدولة الفلسطينية والذين يشكلون قوة انتخابية كبيرة فى الولايات المتحدة الامريكية
٢- لملمة الفصائل الفلسطينية تحت اطار قانوني واحد وبالتالى سيحمى جهود التسوية من بعض الدول التى ترفضها عن طريق دعمها لبعض الفصائل الرافضة لخيار السلام	٢- اعفاء الادارة الامريكية من ضغوط اللوبى اليهودى التى تحكمت على مدى ستين عاما فى موقفها من عملية السلام نظرا لقدرة تلك الجماعات على تحديد من الفائز فى انتخابات الرئاسة
٣- تحرير تسوية الصراع من التهديدات الناتجة عن الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة الامريكية التى تتسبب فى جمود وتوقف التسوية بسبب انشغال المرشحين بالانتخابات	٣- المساعدة على تعزيز تطبيق قرارات الامم المتحدة مما ينزع عنها الاتهام بازدواجية المعايير مما يضفى لمزيد من الاستقرار على المنطقة والعالم
٤- تحرير تسوية الصراع من تأثير عوامل الضعف الداخلية الاسرائيلية المتمثلة تهرب اسرائيل من التسوية أثناء فترة الانتخابات العامة لديها	٤- اعتراف العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية
٥- حماية الموقف الفلسطينى من التفتت الداخلى	٥- قطع نصف الطريق نحو تخلص العالم من صراع مرير استنزف كل الطاقات
٦-حماية جهود التسوية من عدم الاجماع الاسرائيلى الداخلى على خيار السلام	٦-زيادة الاستثمارات الاجنبية نتيجة مناخ الاستقرار الذى سيتيحه تنفيذ حل الدولتين
٧-حماية مسار التسوية من الانقسام العربى وهى عوامل حرمت الفلسطينيين من تكوين دولتهم، ومثلت عثرة كبيرة امام بلوغ عملية السلام لإنجازها النهائى على المسار الفلسطينى الاسرائيلى	٧- التخفيف من صراع الحضارات والذى يعد من أسبابه استمرار احتلال اسرائيل اليهودية لأراضى الدول العربية المسلمة مع انحياز ودعم الولايات المتحدة والغرب لها
٨- توقف الاستيطان وتوقف فقدان الفلسطينيين لمزيد من الأرض	

من هنا نجد أن حل الدولتين المطروح حاليا لتسوية الصراع الفلسطينى الاسرائيلى والذى يحظى بمساندة القوة العظمى -الولايات المتحدة الامريكية - ومجلس الأمن الدولى والرباعية الدولية،واوروبا والسلطة الفلسطينية ومصر والدول العربية المعتدلة وسبق وأن

وافقت عليه اسرائيل يجب أن يبدأ بقضية قيام الدولة الفلسطينية أولا قبل الاتفاق على قضايا الوضع النهائي، وهو لايعني تقديم تنازلا في قضايا الوضع النهائي والتي تستند المفاوضات فيها على القرار ٢٤٢ ، وهي أيضا نفس مشكلة حدود اسرائيل، وبالتالي سيكون الوضع القانوني للجانب الفلسطيني أفضل في تلك الحالة لأن المفاوضات في حال ذلك ستكون بين دولة اسرائيلية في مواجهة دولة فلسطينية وليس دولة اسرائيلية في مواجهة فصيل وخلفه عدة فصائل تصف اسرائيل أغلبها بالإرهاب

- فعالية خيار قيام الدولة توصلت اليه اسرائيل منذ ستين عاما عندما أعلنت عن قيامها عام ١٩٤٨ على مساحة قليلة من الأرض بالمقارنة بمساحتها الحالية في وقت أصبح يمتلك فيه الجانب الفلسطيني أفضلية أكبر لم تكن متوافرة لاسرائيل وقت اعلان قيامها حيث أن الجانب الفلسطيني له جملة من القرارات الشرعية والدولية التي تعترف بحقه في ذلك

- أنها تجربة مرت بها عدة دول في اوروبا والمنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانهيار الخلافة العثمانية، وأيضا في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وجلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن المنطقة العربية، وهو ماحدث مع العديد من الدول العربية الحالية، وأيضا ماحدث مع دول الاتحاد السوفيتي السابق بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور العديد من الدول من رحم الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضا مع اريتريا في استقلالها عن اثيوبيا، وأيضا مع الدول التي نتجت عن تفكك يوغسلافيا، وأيضا مع تيمور الشرقية عن أندونيسيا، ومع البوسنة والهرسك وكوسوفا في استقلالهم عن صربيا واخيرا مع استونيا الجنوبية في استقلالها عن جورجيا .

فطالما تواجدت أرض وشعب وسلطة أمكن لها قيام الدولة أولا ثم بعد ذلك تبحث عن حدودها النهائية وقضايا وضعها النهائي، وهي قضايا أيضا تعاني منها اسرائيل، وأيضا العديد من الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة الأمر الذي يضع الطرفين والمجتمع الدولي في طريق أكثر جدية لحل القضية الفلسطينية، وترجمة جهود السلام الى واقع ملموس لينهي نزاع مرير أخذ موارد المنطقة الى حيث لايجب أن تكون مما حرمها من استكمال دورها الحضاري في العالم.

قائمة المراجع

اولا: الكتب

أ- الكتب العربية :

١. د. إبراهيم الديب، الانتفاضة رؤية استراتيجية (القاهرة: دار الوفاء للطبع والنشر- الطبعة الأولى ٢٠٠٦)

٢. احمد الديك، سوسيولوجيا الانتفاضة (تونس: شركة الطباعة والنشر والاشهار،الطبعة الاولى،١٩٩٠)

٣. احمد صدقى الدجانى، انتفاضة الاقصى وتفجر الحل العنصري،(بيروت: دار المستقبل العربى،الطبعة الاولى ٢٠٠١)

٤. احمد عز الدين، عصر انحطاط الامبريالية والعودة إلى منطق موازين القوة العسكرية، (القاهرة : مكتبة مدبولي الطبعة الأولى ٢٠٠٦)

٥. د.أحمد مختار عمر، محرر،المعجم العربي الاساسي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩)

٦. أحمد نافع، أوراق عربية فلسطين وهموم أخرى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣)

٧. المعجم الوسيط (القاهرة:مجمع اللغة العربي،الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥)

٨. أنيس فوزي قاسم وآخرون، الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية "دراسات ونصوص" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى يونيو ٢٠٠٧)

٩. أورى وزولي، هل ستبقى إسرائيل حتى عام ٢٠٤٨، ترجمة سميرة دميان، (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات٢٠٠٢)

١٠. برند هام وآخرون، الولايات المتحدة : الصقور الكاسرة في وجهة العدالة الديمقراطية، ترجمة نور الأسعد (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦)

١١. جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة (غزة: مكتب اليازجى،الطبعة الاولى،٢٠٠٥)

١٢. د. جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين (القاهرة: دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)

١٣. د. حسن عبد ربه المصري، سلام إسرائيل تحميه أمريكا (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٧)

١٤. د. خليل الشقاقي، مسيرة مترددة نحو الاعتدال مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠ - ٢٠٠١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)

١٥. د. رضوان زيادة، السلام الداني المفاوضات السورية-الإسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥

١٦. د. زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلي أين ؟ المواجهة العربية الإسرائيلية بين الحرب والسلام (القاهرة: دار الهلال، الطبعة الأولي ٢٠٠٥)

١٧. سالم البهنساوي، السلام الصهيوني والعجز العربي (القاهرة : المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)

١٨. السفير صلاح الدين إبراهيم، نحن وأمريكا بين الحضارة والهيمنة (القاهرة: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)

١٩. د. سليمان أبو حتة، إسرائيل ٢٠٢٠ خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد الأول الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)

٢٠. صبحي عسيلة وآخرون (محرر); الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى جولات الهدنة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)

٢١. د. عبد الكريم العلوجي، الأعمدة السبعة للمستقبل العربي (دمشق – القاهرة : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨)

٢٢. د. عبد الله بلقيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٦ (بيروت: الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٤)

٢٣. عبدالوهاب الكيالى، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الاول،الطبعة الثانية،، ١٩٨٥)

٢٤. عبير ياسين ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية في صبحي عسيلة (محرر); الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)

٢٥. د. عصام الدسوقي، الصهيونية والقضية الفلسطينية، الكونجرس الأمريكي (١٩٤٣ – ١٩٤٥)، (الرياض: مطبوعات دار الهلال للأوفيست، ١٩٨٣)

٢٦. د. عماد جاد (محرر): الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ الأمن أولاً (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٣)

٢٧. ---------- انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)

٢٨. قيس عبد الكريم وآخرون، قبل الرحيل في السياسة والنظام الفلسطيني (بيروت : دار الشجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٥)

٢٩. ------------ عشية الانتفاضة (بيروت : شركة دار التقدم العرب للصحافة، الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الأولي أبريل ٢٠٠١)

٣٠. كلايتون سويشر، حقيقية كامب ديفيد الوقائع الخفية لإنهيار عملية السلام في الشرق الاوسط، (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)

٣١. د. محسن محمد صالح، فلسطين دراسة منهجية في القضية الفلسطينية،(بيروت : مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)

٣٢. د. محمد الجوادي، الفلسطينيون ينتصرون أخيراً، دراسة في التنبؤ السياسي (الإسماعيلية: دار جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢)
٣٣. د. محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية : دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، سلسلة الدراسات التاريخية والدينية، العدد ٢)
٣٤. د. محمد عبدالوهاب المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان إلى انتفاضة الأقصى (القاهرة : دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢)
٣٥. د. محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير (القاهرة : مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ٢٠٠٦)
٣٦. د. محمد محمود أبو غدير، الحرب الثقافية بين العلمانيين والمتدينين وأثرها على المجتمع الإسرائيلي، رسالة المشرق (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، المجلد الخامس، العدد من الأول حتى الرابع ١٩٩٦)
٣٧. د. محمد محمود ربيع،د.اسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت،مطابع دار الوطن ١٩٩٤)
٣٨. مروان بشارة، فلسطين إسرائيل سلام أم نظام عنصري، ترجمة وسيم وجدي (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى ٢٠٠١)
٣٩. د. مصطفى عبد الغنى، معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث المعاصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣)
٤٠. د. مصطفى كامل محمد، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)
٤١. ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥)
٤٢. مهيب سلميان أحمد النواتى، حماس من الداخل، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢)
٤٣. ميليو لوسو، نظير الانتفاضة :ترجمة جوزيف عبدالله (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الطبعة الاولى،١٩٨٤)
٤٤. د. نادية محمود مصطفي (محرر); ماذا بعد انهيار عملية التسوية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠٠٤)
٤٥. --------------- إستراتيجية التوصل مع فلسطيني ٤٨، أعمال الندوة التي عقدت ٢٦-٢٧أبريل ٢٠٠٤ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)
٤٦. --------------- إسرائيل من الداخل خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، أعمال مؤتمر الشباب السادس عشر للبحوث السياسية، ٢٨-٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الأول ٢٠٠٣)

٤٧. ------------- التسوية الإسرائيلية الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد إلي خبرة خطـة شـارون أحادية الجانب وما بعد عرفات المسارات والدلالات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)

٤٨. ------------- الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنـة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (القـاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)

٤٩. ------------- بين تطور الحل العسكري الإسرائيلي ومراجعة السياسة لإسرائيلية تجاه التسوية السلمية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ (القاهرة: مركز البحوث للدراسات السياسية والإستراتيجية، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤)

٥٠. د. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الاوروبية علي قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠٧)

٥١. د / نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم، دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧ (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى،٢٠٠٧)

٥٢. وليام ب. كوانت، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، تعريـب هشام الرجائي (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠)

ب - الكتب الأجنبية:

1- George Tenet with Bill Harlow , At The Centre of The Storm My Year At The CIA , london , Harper Press , 2007 p.p 93 – 94.
2- Jimmy Carter, Palestine: Peace not apartheid, New Yourk, Simon and Schuster Paperbacks , 2006 ,

ثانيا: الدوريات

أ- الدوريات العربية

١- أبو عمار الرفاعي "ممثل حركة الجهاد في لبنان " خريطة الطريق تبديد للتضحيات وإرتهان للمجهول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو عام ٢٠٠٣

٢- أحمد صدقي الدجانى، ظاهرة الاستشهاد في الواقع الفلسطيني المعاصر، مجلة شئون عربية العدد، ١٠٧ سبتمبر سنة ٢٠٠١

٣- د. أحمد يوسف أحمد، الرقم العربي في معادلة التحرير الوطني الفلسطيني، تحليل الإمكانيات والقيود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٥، ٤٦ شتاء ربيع ٢٠٠١

٤- د. أحمد يوسف القرعي، مبادرة بيروت والعد التنازلي لقمة المنامة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣

٥- آرييه بن مناحم (مستوطن) سرقات الجنود الإسرائيليين في غزة لا يمكن السكوت عليها، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥.

٦- د. أسامة الغزالي حرب، خطة بوش للسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢

٧- إفرات فايس، الحكومة تضر بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣

٨- اكرم ألفي، سيناريوهات انقسام حزب الليكود، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٤ ابريل ٢٠٠٥

٩- أمجد أحمد جبريل، الانتفاضة الفلسطينية وخريطة الطريق، أمتي في العالم، الجزء الثاني ٢٠٠٥)

١٠- آمنون آطاد، الخسائر الناجمة عن الانتفاضة في عام ٢٠٠٢، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٠ إبريل ٢٠٠٢.

١١- أنور الهواري، العمليات الفدائية والجهاد رؤى أولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢

١٢- ---- في البعد الديني للمسألة الفلسطينية، مدخل ثقافي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢

١٣- أيال جروس، أين الديمقراطية هنا ؟، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٧

١٤- إيمان حمدي، الانتخابات الإسرائيلية محددات ومؤشرات التصويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤ ابريل ٢٠٠١

١٥- باهر شوقي، الانتخابات الإسرائيلية: المحددات والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، إبريل

١٦- بن كسبيت، كل الحقيقة عن اتفاقات طابا وإلى أي مدى كان السلام قريباً، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٤٨ خريف ٢٠٠١

١٧- تنيا رينهارت، مفاوضات كامب ديفيد بين الحقائق والخرافات، مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشر، العدد ١٢٦ يونيو ٢٠٠٥

١٨- جاي بيخور، حزب العمل لم يعد يؤدي دوراً في حياة الإسرائيليين، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣

١٩- جل أحوفسكي، شارون ظل كما هو شارون، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١

٢٠- د. جمال عبد الجواد، صعوبات وامكانيات التسوية بعد الانتفاضة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١

٢١- جميل هلال، انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٤٤، خريف ٢٠٠٠

٢٢- --------- حيثيات تشكيل قطب سياسي ثالث في الساحة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦

٢٣- د. جهاد عودة (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٠،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)

٢٤- جوشر هامر، هل يمكن للجدار العازل أن يوقف حرباً ؟ مجلة نيوزويك العربي، ٤سبتمبر ٢٠٠١

٢٥- جيرمن فيلدمان، النتائج الرسمية النهائية للانتخابات الداخلية لحزب العمل، مختارات إسرائيلية، العدد ٩ يناير ٢٠٠٣

٢٦- حسام حسن، الموقف الإسرائيلي من إصلاح السلطة الفلسطينية، مختارات إسرائيلية، العدد ٩١ يوليو٢٠٠١.

٢٧- د. حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)

٢٨- ------------ التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)

٢٩- ----------- التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٤)

٣٠- ---------- التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٤)

٣١- د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد ١١ سبتمبر، أمتي و العالم، الجزء الثاني، ٢٠٠٣

٣٢- د. خليل الشقاقي، السلام وعرفات ضحايا فشل أوسلو، وجهات نظر، العدد ٣٨ مارس ٢٠٠٢

٣٣- دافيد ريجيف، ارتفاع حاد في عدد طالبي العمل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٥ سبتمبر ٢٠٠٣

٣٤- ديبورا سونتاج، طابا جاءت متأخرة جداً والبعض مازال إلى سلام آت، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٤٨،خريف ٢٠٠١
٣٥- ران أدليست، إيهود باراك ومحاربة الأشباح، الفصل الحادي والعشرون عزله باراك، مجلة مختارات إسرائيلية، السنة الحادية عشرة العدد ١٢٦، يونيو ٢٠٠٥
٣٦- د. رغيد الصلح، تفعيل دور الجامعة العربية، مجلة دراسات عربية، العددان ٥ - ٦ مارس إبريل ١٩٩٨
٣٧- روتي سيناى، أخطر تقرير للفقر في إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥
٣٨- روني شاكيد، التنظيم هو أكثر منظمة في المناطق، مختارات إسرائيلية، العدد ٧٢ ديسمبر ٢٠٠٠
٣٩- زئيف شيف، مستنقع أكاذيب النقاط الاستيطانية، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣
٤٠- سعيد عكاشة، جذور أزمة اليسار الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، السنة التاسعة العدد ١٠٠ أبريل ٢٠٠٢،
٤١- سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الأقصى : الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٦/٤٥ شتاء / ربيع ٢٠٠١
٤٢- سيفر بلوتسكر، تضخم مالي سلبي للاقتصاد، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٥ سبتمبر ٢٠٠٢
٤٣- د. صلاح سالم زرنوقة، انتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١
٤٤- طارق فهمي، خارطة الطريق، المواقف والتوجهات والمؤشرات، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣
٤٥- د. طلال العتريسي، مصر وسوريا بين التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي،أمتي في العالم، الجزء الثاني، ٢٠٠٥
٤٦- د. عزام التميمي، خريطة طريق أمريكية وأخرى فلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣
٤٧- عزمي الشعيبي، تعقيب على ندوة الانتفاضة بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة وجهات نظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٠، ربيع ٢٠٠٢
٤٨- عطا محمد صالح زهره، الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية وإحتمالات المستقبل، شئون عربية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٨٩
٤٩- عكيفا الدار، دراسات إسرائيلية حول تأثير العنف والإرهاب على الأطفال، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٠١، مايو ٢٠٠٣
٥٠- د. عماد جاد، حكومة شارون : مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي، دراسات إستراتيجية، السنة الحادية عشر ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
٥١- عيناف ابن يهوذا، هآرتس ٢٠٠٥/٢/٧، هبوط إسرائيل في ترتيب الإعانات التي تقدمها الدولة للعاطلين، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٢

٥٢- فيفيان ناصيف، سقوط حكومة أبو مازن ومستقبل التسوية قراءة في تباين الرؤى السياسية والواقع، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣

٥٣- ماجد كيلاني، الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية : التأثيرات والاشكاليات " مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٢ خريف ٢٠٠٢

٥٤- --------- الانتفاضة الفلسطينية محصلة عامين، شئون عربية، العدد ١١٢ (شتاء ٢٠٠٢).

٥٥- محسن عوض (محرر) تقرير المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠١)

٥٦- ---------- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٢)

٥٧- ---------- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى (القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٣)

٥٨- د. محمد سعيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧ - ١٩٩٠ وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١

٥٩- محمد سيد أحمد، محاولة لتأصيل الانتفاضة، شئون عربية، العدد ١٠٧ سبتمبر ٢٠٠١

٦٠- محمد عبد السلام، حدود القوة في المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١

٦١- مروة فكرى، الدائرة الأوروبية بين السياسة الجماعية والسياسات القومية، أمتي في العالم، العدد الخامس، الجزء الأول ٢٠٠٣

٦٢- مقتطفات من النظام الأساسي لحركة الجهاد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩.

٦٣- ممدوح نوفل، وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٧، صيف ٢٠٠١

٦٤- ميراف كوهين، نسبة قياسية للبطالة في فبراير ٢٠٠٤ (١١%)، مختارات إسرائيلية، العدد ١١٢ مايو ٢٠٠٤

٦٥- نايف حواتمه " الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " خريطة الطريق نحو طريق مسدود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣

٦٦- نبيل عمرو وآخرون، ندوة انتفاضة الأقصى بين رؤية السلطة وتطلعات المعارضة وجهات نظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٠، ربيع ٢٠٠٢

٦٧- نوريت فليتر، عدد طالبي العمل يسجل رقماً قياسياً، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣

٦٨- رشا حمدي، الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢ يوليو ٢٠٠٣

٦٩- هداس شنيف، ألعاب صبيانية،مختارات إسرائيلية، العدد ١١٣، مايو ٢٠٠٤

٧٠- ياسر عرفات (بيان إلى القمة العربية في عمان ٢٠٠١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧ صـــيف ٢٠٠١

٧١- ياسمين زين العابدين، الموقف الفرنسي الرسمي، أمتي في العالم، الجزء الأول، ٢٠٠٣.

٧٢- ياعيل بازملميد، إزالة المستوطنات الآن، مختارات إسرائيلية، العدد ١٠٢ يوليو ٢٠٠٢

٧٣- يوفال شيرلو (حاخام)، لواء أسود، مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥

ب - الدوريات الأجنبية

1- Alexander A.weinreb, has Israel used indiscriminate force? Middle East quarterly.vol.1x,no3,summer 2002.

2- Artbur Hertzberg , A small peace far the Middle East , Foreign Affairs, January , February 2001

3- Cbris Hedges, The New Palestine Revolt, Foreign Affairs, January, February 2001

4- Daniel Byman , Do Targeted Killings work ? , Foreign Affairs, March, April , 2006 , volume 85. no.2

5- David Hirst, Arab Nations Leaving Palestinian to Face Israel Alone, Japan Times , January, 2/2002.

6- David Makovsky, Middle East Peace Through Partion, Foreign Affairs , March , April 2001

7- Don Peretz , Robecca kook , and Gideon Doron , kenesset Election 2003 : Why Likud Regained Its Political Domination and Labor continued to fade out , The Middle East Journal , Autumn 2003.

8- Efrain Inbar , The Arab-Israeli Peace Process: Arealistic Assessment, Perceptions Journal of international affairs, March-May 2000, volume v , number 1,

9- Egal zissar" is any one afraid of Israel ? The middle east quratarly vol.v11 ,no.2,spring,2001

10- Eyal Zisser, Waging Peace In The Middle East: An Israel point of view, Perceptions Journal of international Affairs, March-May 2000, volume v, number1,

11- Frity Nilsen, Nor way in the Middle East peace process: A Journalist's view point, Perceptions Journal of International Affairs, March-May 2000, volume v, Number 1,.

12- Kablil Sbikaki, The Future of Palestine, Foreign Affairs, November, December, 2004 , Volume 83, No,6

13- Kamel S. Abu Jaber, The Arab-Israeli Process: arctic evolution, perceptions Journal of International of Affairs, March-May 2000, volume v, number1

14 -Micbael Herzog, Can Hamas be tamed ?, Foreign affairs, March, April 2006, volume 85, no.2

15 -Micbael Scot Doron , Palestine, Iraq, and American strategy, Foreign Affairs, January, February 2003,Volume 82, no.1
16 - Volker Pertbes ,The Syrian solution, Foreign Affairs, November, December 2006, volume 85,no.6
17 - Yuval Elizur, Israel banks on afence , Foreign Affairs, March, April 2003 , volume 82, no.2

ثالثا : الرسائل :

١- احمد فارس محمد عبدالله، دراسة تحليلة مقارنة مابين انتفاضتى عام ١٩٨٧ وعام ٢٠٠٠، رسال ماجستير فى العلوم السياسية،اشراف د.نيفين مسعد،(القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد البحوث العربية،٢٠٠٤)
٢- اسامة احمد احمد مجاهد، المعارضة الفلسطينية وقضية التسوية السلمية مع اسرائيل "دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى فى الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦)، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية،اشراف د.محمد صفى الدين خربوش (القاهرة: مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)
٣- محمد رجب قدورة جرادة، مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (نشوؤها و تطورها ١٩٤٧-١٩٦٧ رسالة ماجستير إشراف د.صالح علي باصرة (اليمن : جامعة صنعاء كلية الآداب - قسم التاريخ، ٢٠٠٧)
٤- عمير يحيى الفرا، حركة المقاومة الاسلامية "حماس" :دراسة اسباب وتداعيات توليها الحكومة الفلسطينية، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية،اشراف د.شادية فتحى (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،،٢٠٠٨)
٥- فضل عصام ربحي المزيني، انتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ منذ انتفاضة الأقصى (سبتمبر ٢٠٠٠- سبتمبر ٢٠٠٢) رسالة ماجستير، إشراف د/أحمد الرشيدي (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤).

رابعا: الصحف

١. أحمد عمرابي، أوسلو ثانية ؟، البيان الإماراتية ٢٠٠٤/١٢/١٨
٢. إيلين شيو لينو، هذه اللحظة في الشرق الأوسط ولكن من أجل ماذا ؟ نيويورك تايمز، ١١ يونيو ٢٠٠٠ (١) الخليج ٢٤ يونيو ٢٠٠٠.
٣. بن عامي، فلسطينو ٤٨ إقتربوا من العصيان المدني ضد إسرائيل بمشاركتهم في الانتفاضة، الشرق الأوسط، ٥ أكتوبر ٢٠٠٠.
٤. جلال عارف، هل تهرب إسرائيل إلى الحرب ؟ البيان الإماراتية ٢٠٠٣/١٠/١٥

٥. د. حسن أبو طالب، أربعة محاور للخروج من الأزمة السياسية الفلسطينية، الأهرام ٢٨ يوليو ٢٠٠٤.
٦. دان أفيرون. نقاط الضعف، مجلة نيوزويك العربي، العدد ١٤، نوفمبر ٢٠٠٠
٧. رفض المقارنة: الهجمات الأمريكية والعمليات الفلسطينية، إسرائيل تصعد حملتها ضد السفير الفرنسي، الحياة ٢٠٠١/٩/٥
٨. رندة تقي الدين، الإرهاب وسلام الشرق الأوسط هدفان منفصلان ولا علم لي بعمل عسكري ضد العراق، الحياة ٢٠٠١/١١/١٢
٩. ----------حديث شيراك إلى الحياة عشية جولة شملت مصر والسعودية والإمارات، الحياة، ٢٠٠١/١١/١٢
١٠. روبرت مالي وحسن آغا، كامب ديفيد أخطاء مأساوية، الحياة، ٢٠٠١/٧/٢٠.
١١. زيادة ميزانية الجيش الإسرائيلي إلى ١٥ مليار دولار، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٣/٢٤.
١٢. شارون يعد خطة لمواجهة الانتفاضة، الشرق الأوسط، ٧ فبراير ٢٠٠١.
١٣. شعبية شارون في أدنى مستوياتها، القدس العربي، ٢٠٠٢/٨/١٧.
١٤. شموئيل غوردون، تريدون دولة ؟ تفضلوا إ، يديعوت أحرنوت ٢٠٠٤/١/١٤.
١٥. د. صالح محمد النعامي، إسرائيل اليسار ينحسر واليمين يتعاظم، موقع إسلام سون لاين على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٢
١٦. صلاح عواد، الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لإجهاض قرار يدعو لتدخل دولي في الأراضي الفلسطينية، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/١٦.
١٧. طارق حسن، إعادة إنتاج النموذج العراقي لفلسطين، الأهرام ١٠/٢ / ٢٠٠٥
١٨. طاهر شاش، في الذكرى العاشرة لإتفاق أوسلو، الأهرام ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٣.
١٩. عاطف الغمري، إسرائيل والقفز فوق القضية الفلسطينية، الأهرام ١٣/١٠/ ٢٠٠٤
٢٠. ------- موقع إسرائيل في الخريطة المُعدلة للمنطقة، الأهرام، نوفمبر ٢٠٠٢/٦/١١.
٢١. عبدالقادر ياسين " أفكار محمود عباس " الأسبوع، ٢٠٠٢/١٢/٢
٢٢. عسكرة الانتفاضة، القدس العربي، ٢٠٠٤/١٢/١٦
٢٣. عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي، تحليل في خضم الأحداث، الخليج ١٦/٨/ ٢٠٠٢.
٢٤. ------كيف نفهم شارون المرحلة والسياسة والمستقبل، الخليج، الشارقة ٣١-٣-٢٠٠١
٢٥. علي الصالح، الجهاد الإسلامي تحسم الأقاويل بشأن وقف العمليات ضد الإسرائيليين بإعلانها الإشتباك مع جنود الاحتلال في غزة، الشرق الأوسط، ٢١ ديسمبر ٢٠٠١.
٢٦. علي بدران، عشرات المستوطنات اليهودية خلال عشرات السنين، الوطن القطرية ٢٠٠٦/١١/٢٨
٢٧. ---------، حوار الفصائل الفلسطينية بدايات إيجابية ونجاح متواضع، الحياة، ٢٠٠٣/٢/١٤.

٢٨. عماد حسين، منظمة فتح بين الحاضر والماضي، إسلام أون لاين ٢٠٠١/٤/٣
٢٩. د. عماد جاد، السلطة وقيمة المقاومة، القدس، العدد ٣٩ مارس ٢٠٠٢
٣٠. د عماد جاد، خريطة الطريق خطة للتسوية أم للتهدئة؟، موقع إسلام أون ل٠اين
٣١. عوفير شيلح، وهن القوة، يديعوت أحرنوت عدد ٢٠٠٤/١٢/٢٣
٣٢. قدري حنفي، شارون من هو ؟ وماذا يريد ؟ وجهات نظر، العدد ٤٠ مايو ٢٠٠٢
٣٣. مشروع انسحاب من طرف واحد من قطاع غزة والمستوطنات، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٣/٢٤.
٣٤. كاميرون بار، لقاءات مع عناصر من خلايا الاستشهاديين لفلسطينيين، الشرق الأوسط، ١٥ أغسطس ٢٠٠١
٣٥. د. محمد طارق الأزعر، " خطة الطريق " وعشر سنوات من دبلوماسية المراوغة، موقع إسلام اون لاين على الانترنت
٣٦. د. مصطفي رجب، ماذا فعلت أوروبا إزاء الصراع العربي الإسرائيلى، الشرق القطرية، ٢٠٠٤/١١/٢٠.
٣٧. ممدوح نوفل، الوضع في الأراضي تجاوز المناشدات الفلسطينية، الحياة، ٢٠٠٢/٦/٢٧.
٣٨. نظير مجلي، الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب طويلة في الأراضي الفلسطينية، الشرق الأوسط، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠١.
٣٩. ------- قيادة الجيش والمخابرات الإسرائيلية طلبت اجتياح المناطق الفلسطينية بعد يوم من الكارثة الأمريكية، الشرق الأوسط، ١٦ سبتمبر ٢٠٠١.
٤٠. ------ نائبة إسرائيلية تتهم باراك باتباع سياسة مخططة لقتل خمس فلسطينيين يومياً واليمين ينتقده على ضبط النفس، الشرق الأوسط، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠.
٤١. ياعيل غفيرتس، أحاديث سلام حتى ينفذ الصبر، يديعوت أحرنوت، ٢٠٠٤/١/١١
٤٢. يغال سارنا، المثلث الذهبي، يديعوت أحرنوت، العدد ٢٠٠٤/٢/١١

خامسا : المواقع الإلكترونية:

1- http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=110125&issueno
2- http://www.al-akhbar.com/ar/node/82661
3- http://www.aljazeera. net. / mens/ archive/archiveld= 52947
4- http://www.altawsul.net/mfaor/important20%documents/road
5- http://arabic.bayynat.org.lb/monasabat/July/jaza2ir.htm
6- http://www.arabs48.com/display.x?
7- http://www.arabynet.com/article.asp?did-103069.el
8-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3105&level
9 http://archives.cnn.com/2001/US/11/10/ret.bush.un.transcript/index.html
10http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124853

11 http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id
12http://www.america.gov/st/pubsarabic/2001/June/20070628170436ssissirdile
13 - http://www.businessballs.com/swotanalysisfreetemplate.htm
14 - http://eng.bundestreg.de /frameste /indeex.isp -
15- http://www.felesteen.ps/Index.php?action=showwrite&id=1589
16- http://en.wikipedia.org/wiki/SWOT_analysis
17- http://www.europa.eu.int.index.en.htm
18-http://www.group194.net/?page=ShowDocuments&DocId=390&TitleId=14
19- http://www.fustat.com/C_hist/lakhdar_209.shtml
20-http://www.islamonline.net.arabic/politics/2003/06/article5 Shtml
21-http://islammov.net/index.php?option=com_content&task=view&id
22-http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/articles
23- http://www.netmba.com/strategy/swot
24- http://www.palestine-info-info/arabic/spfiles/the year/intefada/4htm
25- http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/9474.doc
26- http://www.palvoice.com/forums/archive/index.php/t-11-
27 -http://www.portsaid.gov.eg/forum
28- http://www.plord.org/resolutions/res.htm
29- http://www.marefa.org/index.php
30-http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file12-
31- http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?
32- http://www.sana.sy/ara/166/2008/03/21/166754.htm
33- http://www.quickmba.com/strategy/swot
34 http://www.un.org/News/dh/latest/page2.html
35- http://www.onu.org.tn/ics/arabic/democratie.doc

الملاحق والوثائق

الملحق رقم (١):

قرار مجلس الامن ١٣٩٧ / 12 مارس ٢٠٠٢ /

مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإذ يؤكد رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، اسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار الأحداث المأساوية والعنيفة التي وقعت منذ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠، وبخاصة الهجمات الأخيرة وتزايد عدد القتلى والجرحى، مشددا على ضرورة قيام جميع المعنيين لضمان سلامة المدنيين، وإذ يشدد أيضا على ضرورة احترام الاعراف المقبولة للقانون الدولي الإنساني، وإذ يرحب ويشجع الجهود الدبلوماسية للمبعوثين الخاصين للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة وغيرها من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وإذ يرحب بمساهمة ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز

١- ويطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير

٢- وتدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل تينيت وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية ؛

٣- ويعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام وغيرها لمساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام

٤- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره [1]

(1)- http://imeu.net/news/article..698 .shtml

الملحق رقم (٢):

البيان الثلاثي الأمريكي الفلسطيني الاسرائيلي في قمة كمب ديفيد ٢٥ يوليو ٢٠٠٠

نص البيان الذي أصدره عرفات وباراك وكلينتون عن اختتام المفاوضات)

واشنطن، ٢٥ يوليو - أصدر الزعماء الثلاثة، الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بيانا في نهاية مفاوضات كامب ديفيد اليوم (٢٥ الجاري) تعهدوا فيه بمواصلة السعي الى حل الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين عبر التفاوض.

وتعهد الجانبان كذلك بأن "التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ هو السبيل الوحيد لتحقيق اتفاق من هذا القبيل"، كما تعهدا "بتوفير مناخ يكفل إجراء مفاوضات خالية من الضغط والترهيب والتهديدات والعنف." وفي ما يلي نص البيان الذي أصدره القادة الثلاثة:

(بداية النص) : في الفترة بين ١١ و٢٤ يوليو، وبرعاية الرئيس كلينتون، اجتمع رئيس وزراء (إسرائيل) باراك ورئيس (السلطة الفلسطينية) عرفات في كامب ديفيد في جهد رمى الى تحقيق اتفاق حول الوضع الدائم. وفي حين لم يستطيعا سد الثغرات بين موقفيهما والتوصل الى اتفاق، فإن مفاوضاتهما كانت مفاوضات لا سابق لها من حيث المدى والتفاصيل.

واستنادا الى التقدم الذي تحقق في كامب ديفيد، اتفق الزعيمان على المبادئ التالية لتكون أسسا تسترشد بها مفاوضاتهما: اتفق الطرفان على ان هدف مفاوضاتهما هو إنهاء عقود من النزاع وتحقيق سلام عادل ودائم.

يلتزم الطرفان مواصلة جهودهما للتوصل الى اتفاق على قضايا الوضع الدائم بأسرع ما يمكن.

يتفق الطرفان على ان التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ هو السبيل الوحيد لتحقيق اتفاق من هذا القبيل، وقد تعهدا بتوفير مناخ يكفل إجراء مفاوضات خالية من الضغط والترهيب والتهديدات والعنف.

يدرك الطرفان أهمية تحاشي القيام بتصرفات أحادية من شأنها الإجحاف بمحصلة المفاوضات، وأن خلافاتهما ستحل فقط بواسطة مفاوضات تتسم بحسن النية.

يتفق الطرفان على ان الولايات المتحدة ما زالت شريكا حيويا في السعي السلام، وانهما سيواصلان التشاور عن كثب مع الرئيس كلينتون والوزيرة اولبرايت خلال الفترة القادمة[1].

(1) http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/abk.htm

الملحق رقم (٣):

مشروع بيل كلينتون للسلام ديسمبر ٢٠٠٠:

سعى الرئيس الامريكي بيل كلينون بيل كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته (حتى ٢٠ يناير ٢٠٠١) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات. واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠ في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسئولين فلسطينيين و"إسرائيليين" فإن مشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية:

أولاً: الأراضي: ١. دولة فلسطينية على ٩٤ - ٩٦% من الضفة و ١٠٠% من القطاع.

٢. في مقابل الجزء الذي تضمه "إسرائيل" عليها أن تعطي ١-٣% من "أراضيها" [الأراضي التي احتلتها عام ١٩٤٨] إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

٣. خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

أ- ٨٠% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي

ج- تخفيض عدد المناطق التي تضمها "إسرائيل" إلى الحد الأدنى.

د- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من ٣٦ شهراً.

ثالثاً: القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق "إسرائيلية".

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم.

أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامساً: اللاجئون: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم.

ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النــزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النــزاع، ويضــع تطبيقــه حــداً لأي مطالبة [1].

(1)- http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

الملحق رقم (٤):

بيان طابا الفلسطيني الاسرائيلي المشترك"وثيقة موراتينوس" / كانون ثاني ٢٠٠١

وثيقة موراتينوس

أعدت الوثيقة النهائية غير الرسمية (paper non) للاتحاد الأوروبي من قبل المفوض الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السفير ميجل موراتينوس، وطاقمه بعد تشاور الممثلين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" الذين تواجدوا في طابا في يناير،٢٠٠١ حول قضايا الوضع النهائي.

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة ليست ذات صبغة رسمية إلا أن الطرفين أقرا بها على أنها وصف أمين نسبياً لنتائج المفاوضات في طابا حول قضايا الوضع النهائي، وهي تسلط الاهتمام على العمل الشامل الذي تم في جميع قضايا الوضع النهائي، مثل الإقليم (الأرض) والقدس واللاجئين وقضايا أمنية، من أجل إيجاد طرق لبلورة مواقف مشتركة، في المقابل، تظهر الوثيقة أن ثمة فوارق حقيقية واختلافات بين الطرفين، سيتعين عليهما عبورها في مفاوضات مستقبلية. ومن هذه الناحية، فإن الوثيقة تشير إلى الهمة الملحة التي على الأبواب بمفهوم تحديد السياسات والعمل القانوني، لكنها تظهر أيضاً أن كل طرف قد قطع شوطاً طويلاً نحو مواقف الطرف الآخر، وأن إيجاد حلول أمر ممكن.

الإقليم (الأرض).

وافق الطرفان على أن تكون حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، هي أساس الحدود التي بين "إسرائيل" ودولة فلسطين بحيث تستمد كل التفاهمات اللاحقة من نقطة الانطلاق هذه.

١-١ الضفة الغربية.

عرض الطرفان وللمرة الأولى خرائط الضفة الغربية الخاصة بهما، شكلت الخرائط أساساً نقاشا حول الإقليم (الأرض) والمستوطنات. عرض الجانب "الإسرائيلي" خريطتين، وتفاوض الجانب الفلسطيني على هذا الأساس. عرض الجانب الفلسطيني خرائط توضيحية تفصل رؤيتهم للمصالح "الإسرائيلية" في الضفة الغربية.

تعاملت المفاوضات مع الرؤى المختلفة لقضية الإقليم (الأرض) الذي من شأنه أن يضم جانباً من المستوطنات، وكيفية تلبية متطلبات كل طرف من الأطراف.

شكلت معايير كلينتون خطوطاً رئيسية للمحادثات تفسيرات شتى لحجم ولمغزى هذه المعايير.

صرح الجانب الفلسطيني بأنه يقبل مقترحات كلينتون ولكن مع تحفظات. وصرح الجانب "الإسرائيلي" بأن مقترحات كلينتون تسمح بضم كتل استيطانية. قال الجانب الفلسطيني إن هذه الكتل (الاستيطانية) ستسبب ضرراً بالغاً لمصالح وحقوق الفلسطينيين. خاصة لأولئك الذين

يقيمون في مناطق تريد "إسرائيل" ضمها. وقال الجانب "الإسرائيلي" أيضاً إن مـن حقـه أن يكون هناك تواصل جغرافي بين التجمعات السكنية "الإسرائيلية" وبـداخلها. وقـال الجانـب الفلسطيني إن احتياجات الفلسطينيين مفضلة على المستوطنات.

تضمنت الخرائط "الإسرائيلية" مشاريع توسيع مستقبلي للمستوطنات "الإسرائيلية" في الضـفة الغربية. لم يوافق الجانب الفلسطيني على مبدأ التوسيعات الجديدة للمستوطنات فـي الضـفة الغربية، وقال إن كل توسع يجب أن يحدث في داخل "إسرائيل"

تمسك الجانب الفلسطيني بموقف، أنه بما أن "لإسرائيل" متطلبات في الإقليم الفلسطيني، فـإن عليها مسؤولية اقتراح تعديلات الحدود المطلوبة. وعاد الجانب الفلسطيني وأكد انه لا ينبغـي أن تؤثر اقتراحات من هذا القبيل بالسلب على الاحتياجات والمصالح الفلسطينية.

صرح الجانب "الإسرائيلي" بأنه لا يرى ضرورة في الاحتفاظ بمستوطنات في غـور الأردن لأهداف أمنية، وبأن الخرائط التي اقترحها تعكس هذا الموقف.

استندت الخرائط الإسرائيلية إلى التصور الديموجرافي لكتل اسـتيطانية ستضـم ٨٠% مـن المستوطنين تقريباً.

رسم الجانب الإسرائيلي خريطة تعرض ضم ٦٠% الحد الأعلى من اقتراح كلينتون عرضت الخريطة التوضيحية الفلسطينية ٣,١% من سياق تبادل أراض. قبل الطرفـان بمبـدأ تبـادل الأراضي، لكن نسبة المقايضة مازالت مفتوحة، وافق الطرافان على أن يكون هناك تواصـل (جغرافي) سيادي في مناطق السيادة "الإسرائيلية" والفلسطينية. كان الجانب "الإسرائيلي" معنياً بأن يضمن كجزء من تبادل الأراضي، ممتلكات من قبيل "الممر الآمن" بين الضـفة وغـزة- رغم أن الاقتراح "الإسرائيلي" لم يكن ليمنح الفلسطينيين سيادة على هذه "الممتلكات". تمسـك الجانب "الإسرائيلي" بتبادل للمناطق حتى ٣% كحد أقصى، حسب اقتراح كلينتون.

كان التطرق على الخرائط الفلسطينية قائماً على تصور مماثل: فقد أكدت أهمية عدم ضم قرى فلسطينية مهما كان إلى "إسرائيل". وتواصلاً (جغرافياً) بين الضفة الغربية والقـدس. اسـتند الفلسطينيون في مسألة تبادل الأراضي إلى مبدأ أن تكون متساوية من حيث الحجم والكيـف، وأن تكون أيضاً في مناطق قريبة من الحدود مع فلسطين، وقريبة بنفس القدر مثـل المنطقـة التي ضمت إلى "إسرائيل". أصر الجانب الفلسطيني على ألا تكون المنطقة التـي لا تخضـع لسيادة فلسطينية، مثل "الممر الآمن"، وكذا الموارد الاقتصـادية الخاصـة بهـذه الأراضـي، مشمولة في حساب تبادل الأراضي.

قال الجانب الفلسطيني إن "الأرض الحرام" (منطقة اللطرون) هي جزء من الضفة الغربيـة. لم يوافق الجانب "الإسرائيلي" على ذلك.

طلب الجانب الإسرائيلي ٢% أخرى من الأراضي، في إطار عملية استئجار. رد الجانب الفلسطيني بأن موضوع التأجير يمكن مناقشته فقط بعد إقامة دولة فلسطين وتسليم أراض لسيادة فلسطينية.

٢-١ قطاع غزة

لم يقدم أي من الجانبين أي خرائط لقطاع غزة. وفهم من ذلك أن قطاع غزة سيكون تحت سيادة فلسطينية كاملة، لكن التفاصيل لم تسوى بعد. سيتم إخلاء جميع المستوطنات. وقال الفلسطينيون أن من الممكن تنفيذ ذلك في غضون ستة أشهر، اعترضت "إسرائيل" على هذا الجدول الزمني.

٣-١ ممر معبر آمن من غزة إلى الضفة الغربية

وافق الطرفان على أن يكون هناك ممر آمن من شمال غزة (بيت حانون) إلى منطقة الخليل، وعلى ضرورة ربط الضفة الغربية وغزة ربطاً جغرافياً/ لم يتم الاتفاق على طبيعة النظام في منطقة الربط، ولا على السيادة فيها.

٢ - القدس: السيادة:

قبل الطرفان بمبدأ اقتراح كلينتون فيما يتعلق بسيادة فلسطينية على أحياء عربية وسيادة إسرائيلية على أحياء يهودية.

أكد الجانب الفلسطيني أنه مستعد لبحث الطلب "الإسرائيلي" بغرض سيادة على المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية والتي تم بناؤها بعد ١٩٦٧، ولكن ليس على جبل غنيم (هارحوماه) وراس العمود. رفض الجانب الفلسطيني وجود سيادة "إسرائيلية" على مستوطنات في القدس الكبرى، أين مستوطنات معليه أدوميم وجفعات زئيف. فهم الجانب الفلسطيني أن "إسرائيل" مستعدة لقبول سيادة فلسطينية على الأحياء العربية بالقدس الشرقية. وفهم الجانب "الإسرائيلي" أن الفلسطينيين مستعدون لقبول سيادة "إسرائيلية" على الحي اليهودي بالمدينة القديمة وعلى جزء من الحي الأرمني.

فهم الجانب الفلسطيني أن الجانب الإسرائيلي وافق على بحث وضع الممتلكات الفلسطينية في القدس الغربية.

٢-٢ مدينة مفتوحة:

أيد الطرفان فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة، اقترح الجانب الإسرائيلي إقامة مدينة مفتوحة يشتمل نطاقها الجغرافي على المدينة القديمة، إضافة إلى منطقة وصفت بأنها الحوض المقدس أو الحوض التاريخي، أيد الجانب الفلسطيني فكرة المدينة المفتوحة، بشرط الحفاظ على التواصل الجغرافي والاستمرارية. ورفض الاقتراح "الإسرائيلي" فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي

للمدينة المفتوحة أصر على أن تكون فكرة المدينة المفتوحة مقبولة فقط إذا ما اشتمل نطاقها الجغرافي على الحدود البلدية الكاملة للقدس الشرقية والغربية على السواء.
طرح الجانب الإسرائيلي فكرة إنشاء جهاز للتنسيق اليومي. ثم اقتراح نماذج مختلفة للتنسيق في مجال البلديات (للتعامل مع البنية الأساسية، والطرق، والكهرباء والصرف الصحي، ورفع القمامة وخلافه) مثل هذه الترتيبات من الممكن صياغتها في اتفاق مفصل مستقبلاً.
اقترح الجانب الإسرائيلي "نظام حدود مرن" بداخل القدس، وبين "القدس" و "أورشليم" يغطي مناطق تماس مثل طريق (١) مع هويات خاصة لسكان القدس و أورشليم، تمنحهم "حدود مرنة " أكثر من ذلك، اقترح الجانب الإسرائيلي عدة ترتيبات خاصة من أجل السكان الفلسطينيين و"الإسرائيليين" في المدينة المفتوحة، لضمان ألا تؤثر تسويات المدينة المفتوحة بالسلب على حياتهم اليومية ولا تضر في نفس الوقت بسيادة كل طرف على الجزء الخاص به في مثل هذا الوضع.
٣-٢ **عاصمة لدولتين:** وافق الجانب الإسرائيلي على أن تكون مدينة القدس عاصمة لدولتين:"أورشليم" عاصمة "إسرائيل" والقدس عاصمة دولة فلسطين عبر الجانب الفلسطيني عن اهتمامه البالغ- بأن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.
٤-٢ **الحوض المقدس/ التاريخي والمدينة القديمة:** جرت محاولة لتطوير مفهوم بديل للتعامل مع المدينة القديمة وضواحيها. عرض الجانب "الإسرائيلي" بضعة نماذج بديلة للنقاش. على سبيل المثال، إنشاء جهاز للتنسيق والتعاون في المدينة القديمة. بحيث فكرة تشكيل قوة شرطة خاصة، لكن لم يتحقق اتفاق بشأنها.
عبر الجانب الإسرائيلي عن اهتمامه وقلقه فيما يتعلق بالمنطقة التي وصفت بأنها الحوض المقدس (التي تضم المقابر اليهودية فوق جبل الزيتون، ومدينة داود ووادي كيدرون)
أكد الجانب الفلسطيني أنه مستعد لأخذ اهتمام وقلق "إسرائيل" في الاعتبار، بشرط بقاء هذه الأماكن تحت سيادة فلسطينية. إمكانية أخرى من أجل الحوض المقدس، طرحها الجانب الإسرائيلي بشكل غير رسمي، هي إنشاء نظام خاص، أو شكل ما من أشكال تدويل المنطقة برمتها،أو نظام مشترك يستمر بتنسيق وتعاون خاصين، لم يوافق الجانب الفلسطيني على قبول أي من هذه الأفكار،رغم أن النقاش من شأنه أن يستمر.
٥-٢ **الأماكن المقدسة/نطاق الحائط الغربي وحائط المبكى** : وافق الجانبان على مبدأ الإشراف المتبادل على الأماكن المقدسة للطرف الآخر (سيطرة دينية وإدارية) يتم طبقاً لهذا المبدأ، الاعتراف بالسيادة "الإسرائيلية" على الحائط. بقي الخلاف قائم على تحديد نطاق الحائط، خاصة الجزء الذي يطلق عليه في اقتراح كلينتون النطاق المقدس اليهودية.

سجل الجانب الفلسطيني لديه أن "إسرائيل" طلبت ممر إلى الأجزاء المقدسة من الحائط الغربي، لكنه قال أن مسألة الحائط الغربي و/ أو الحائط المبكى لم تحل ونص على وجود أهمية للتفريق بين الحائط الغربي. وبين جزء من الحائط يطلق عليه في الإسلام حائط البراق.

٢-٦ **الحرم الشريف/ جبل الهيكل:** وافق الطرفان على أن مسألة الحرم الشريف/ جبل الهيكل لم تحل.

مع ذلك كان الطرفان قريبين من تبني أفكار كلينتون فيما يتعلق بسيادة فلسطينية على الحرم الشريف، رغم تحفظات فلسطينية وإسرائيلية.

نوه الطرفان بالتقدم في كل ما يتعلق بالتسويات العملية في مواضيع الحفريات، والبناء وتسوية عامة في أنحاء النطاق، طرح اقتراح غير رسمي يقضي بنقل الحرم الشريف/ جبل الهيكل لفترة زمنية متفق عليها لمدة ثلاثة سنوات إلى السيادة الدولية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والمغرب (أو أي كيان إسلامي آخر) من خلال هذه الفترة سيكون الفلسطينيون ه "الحراس/ الأوصياء" في نهاية هذه الفترة سيتوصل الجانبان إلى تسوية جديدة أو يمدان مدة سريان التسوية القائمة. وفي ظل غياب اتفاق، يعود الطرفان إلى تنفيذ صيغة كلينتون.لم يقبل أي من الطرفين هذا الاقتراح ولم يرفضاه.

اللاجئون: تبادل الجانبان أوراقاً غير رسمية شكلت أساساً ملائماً للمحادثات. أعلن الطرفان أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي القضية الرئيسية في العلاقات الفلسطينية-"الإسرائيلية" وأن حلاً شاملاً وعادلاً هو أمر حيوي من أجل إيجاد سلام دائم قائم على أساس أخلاقي.

اقتراح الطرفان، كأساس أن يوافقا على أن حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ينبغي أن يفضي إلى تنفيذ القرار ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

اقترح الجانب الإسرائيلي تقديم رواية مشتركة لمأساة اللاجئين الفلسطينيين، بحث الجانب الفلسطيني الرواية المقترحة وتم إحراز تقدم كبير، لكن لم يتم إحراز اتفاق في إطار تطوير رواية تاريخية في إطار النص العام.

٢-٣ **رجوع، عودة للوطن، إعادة توطين وتأهيل** : تجادل الطرفان حول تفاصيل قضية اللاجئين. فقد عاد الطرف الفلسطيني وأكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً لتفسيرهم للقرار ١٩٤، وقال الجانب الإسرائيلي إن حق العودة الذي يتطرق عليه القرار١٩٤ سيتم تنفيذه، طبقاً لفهمه، في إطار إحدى الخطط التالية:

أ- رجوع وعودة إلى الوطن.

١ - إلى إسرائيل

إلى أرض ستسلم إلى الفلسطينيين في إطار تبادل الأراضي.

إلى الدولة الفلسطينية.

ب- تأهيل وإعادة توطين:
تأهيل في دولة مضيفة
إعادة توطين في دولة ثالثة.
ستعطي الأولوية في كل هذه الخطط للسكان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
أكد الجانب الفلسطيني أن هذه الخطط أعلاه ستكون خاضعة للاختيار الحر من جانب اللاجئين مع عدم المساس بحقهم في العودة إلى ديارهم، طبقاً لتفسير الفلسطينيين للقرار ١٩٤،
اقتراح الجانب الإسرائيلي بشكل غير رسمي خطة استيعاب ثلاثية المسارات تتوزع على امتداد ١٥ عاماً بحثت الخطة لكنها لم تحظ بموافقة.
يتطرق المسار الأول إلى الاستيعاب في إسرائيل لم يتم الاتفاق حول الإعداد، لكن الورقة غير الرسمية تطرقت إلى ٢٥ ألفاً في السنوات الثلاثة الأولى لهذه الخطة (لم تظهر إمكانية عودة ٤٠ ألفاً في السنوات الخمسة الأولى من إطار هذه الخطة في الورقة غير الرسمية، لكنها طرحت شفاهه) يتطرق المسار الثاني إلى استيعاب لاجئين فلسطينيين في أرض ستتسلمها "إسرائيل" إلى سيادة فلسطينية في إطار تبادل الأراضي. ويتطرق المسار الثالث إلى استيعاب لاجئين في إطار لم شمل الأسر.
لم يقدم الجانب الفلسطيني أرقاماً، لكنه أعلن أن المحادثات لا يمكن أن تبدأ بدون طرح موقف مبدئي إسرائيلي. وقال إن موافقة إسرائيل على عودة لاجئين لا ينبغي أن تضر بخطط قائمة، مثل جمع شمل الأسر.
٣-٣ **التعويض** : وافق الطرفان على تشكيل لجنة دولية وصندوق دولي، وهو الجهاز الذي سوف يعنى بمسألة التعويض ذو المبلغ الصغير للاجئين من خلال إجراء "مختصر". ايضاً فإن طلبات التعويض عن فقدان ممتلكات، لا يزيد عن مبلغ معين، يتم بحثها هي الأخرى من خلال إجراء "مختصر". طرأ أيضاً تقدم بشأن دفع تعويض إسرائيلي عن خسارة مادية، أرض وثروات صودرت، بما في ذلك الموافقة على دفع مبلغ إجمالي من جانب إسرائيل، أو بمبلغ يتفق عليه، يتم تحويله على الصندوق الدولي.
طالب الجانب الإسرائيلي بحساب هذا المبلغ استناداً إلى استطلاع ميكرو- اقتصادي، من اجل تقدير قيمة الثروات بشكل عادل. لكن الجانب الفلسطيني قال أنه يجب حساب المبلغ على أساس إحصاءات UMCCP(لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة في قضية فلسطين)، الوصية على أملاك الغائبين وعلى اساس إحصاءات أخرى ذات صلة بقيم عادلة.
٤-٣ أونروا : وافق الطرفان على أن توقف أونروا (وكالة الأمم المتحدة للاجئين) نشاطها بشكل تدريجي طبقاً لجدول زمني متفق عليه مدته خمس سنوات، كفترة نهائية أضاف الجانب

الفلسطيني تعديلاً يسمح بتمديد هذه الفترة، من أجل ضمان تنفيذ العملية في موازنة تنفيذ بنـود الاتفاق الاخرى المتعلقة باللاجئين وإنهاء وضع اللاجئين للفلسطينيين حيثما كانوا.

٣-٥ لاجئو يهود سابقاً

طلب الجانب الإسرائيلي أن يتم الاعتراف بمسألة التعويض للاجئين اليهود (في السابق مـن قبل دول عربية، على الرغم من أنه اعترف بأن الأمر ليس من مسؤولية الفلسطينيين ولـيس مسألة ثنائية. قال الجانب الفلسطيني إن المسالة لا تخص الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي.

٣-٦ إعادة الممتلكات : طرح الجانب الفلسطيني قضية إعادة ممتلكات اللاجئين رفض الجانب الإسرائيلي ذلك.

٣-٧ حد المطالب : بحثت مسألة حد المطالب وطرح اقتراح يقضي بأن تنفيذ الاتفاق سيكون تنفيذاً كاملاً ونهائياً للقرار ١٩٤ للجمعية العامة للامم المتحدة، وطبقاً لذلك سيضع حـداً لكـل المطالب.

٤ - **الأمن: محطات للإنذار المبكر:** طلب الجانب الإسرائيلي نشر ثلاث محطـات للإنـذار المبكر في الأرض الفلسطينية. كان من الجانب الفلسطيني مستعداً لقبـول اسـتمرار تشـغيل محطات الإنذار،ولكن بشروط معينة، يجب إذن الدخول في تفاصيل هذا الأمر خلال المباحثات التي سوف تجري في مرحلة لاحقة جداً

٤-٢ القدرة العسكرية لدولة فلسطين : يقرر الجانب الإسرائيلي أن دولة فلسطين سـتكون منزوعة السلاح، طبقاً لمقترحات كلينتون. وافق الجانب الفلسطيني أن تفرض عليه قيود فيمـا يتعلق بشراء السلاح، وبأن يوصف بأنه دولة تسليحها محدود. لم يتوصل الجانبان إلى اتفـاق بشأن هذه القيود على الأسلحة، لكنهما شرعا في دراسة احتمالات مختلفة. وافق الطرفان على أن المسألة لم تتم تسويتها تماماً .

الإشراف على المجال الجوي : وافق الجانب الإسرائيلي على قبول واحتـرام كـل حقـوق الطيران المدني لفلسطين، طبقاً لمعايير الدولية، لكنه طلب وضع منظومة إشراف موحدة تحت سيطرة إسرائيلية بالإضافة إلى ذلك طلبت إسرائيل السماح لهـا باسـتخدام المجـال الجـوي الفلسطيني من أجل أنشطة وتدريبات الجيش الإسرائيلي، وقد رفض الجانب الفلسـطيني هـذا الطلب بحجة أنه لا يتسق مع حيادية دولة فلسطين أشار الجانب الفلسطيني إلى أنه لا يستطيع منح إسرائيل هذه الحقوق في الوقت الذي يمنعها عن جيرانه، ما تزال المسألة موضوع بحث تم الاتفاق على أن تواصل لجنة خبراء من الطرفين محاولة حل هذه المسألة

٤-٤ جدول زمني للانسحاب من الضفة الغربية وغور الأردن: وافـق الجانـب الإسـرائيلي استناداً إلى اقتراح كلينتون، على الانسحاب من الضفة الغربية في غضون ٣٦ شهراً وعلـى الانسحاب من غور الأردن يستمر ٣٦ شهراً أخرى.

سيتم تنفيذ هذا الانسحاب في الوقت الذي سيتم فيه تشر قوة دولية تعنى بالحفاظ على التفريق بين انسحاب من غور الأردن وبين انسحاب من مناطق أخرى.

رفض الجانب الفلسطيني فكرة الانسحاب من الضفة الغربية في غضون ٣٦شهراً وأعرب عن تخوف من أن العملية المطولة من شأنها أن تفاقم التوتر القائم بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني واقتراح الجانب الفلسطيني أن تستغرق عملية الانسحاب ١٨شهراً تحت إشراف قوات دولية أما فيما يتعلق بغور الأردن فإن الجانب الفلسطيني كان مستعد للموافقة على تخصيص عشرة أشهر إضافية لانسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة.

وعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني كان مستعداً لبحث وجود مطول لقوات دولية في الضفة الغربية إلا أنه رفض قبول وجود مطول لقوات إسرائيل في المنطقة

٤-٥ انتشار طوارئ (أو نطاقات أمنية) : طلب الجانب الإسرائيلي الاحتفاظ بخمسة نطاقات أمنية في الأرض الفلسطينية (في غور الأردن) وبتشغيلها ووافق الفلسطينيون على نطاقين أمنيين على الأكثر، ولفترة محدودة.

إضافة إلى ذلك، قال الجانب الفلسطيني أن هذين النطاقين الأمنيين يجب أن يدارا من قبل قوات دولية وليس بواسطة الإسرائيليين أعرب الجانب الإسرائيلي بشكل غير رسمي عن استعداد للبحث عن سبل تسمح لقوة متعددة الجنسيات بأن تشكل أداة للتعامل مع مخاوف الطرفين. رفض الجانب الفلسطيني السماح بنشر قوات إسرائيلية مسلحة في الإقليم الفلسطيني في حالة الطوارئ، لكنه كان مستعداً لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها استخدام قوة دولية لذات الغرض. شريطة أن تكون في سياق جهد التعاون الأمين مع المنطقة.

٤-٦ التعاون في قضايا الأمن والحرب ضد الإرهاب

كان الطرفان مستعدين للتعهد بدفع التعاون الأمني والحرب ضد الإرهاب قدماً

٤-٧ الحدود والمعابر الحدودية: كان الجانب الفلسطيني مقتنعاً بان الاتفاق سيشتمل على اعتراف بسيادة فلسطينية على الحدود ومعابر الحدود. لكن الطرفين لم يحلا هذه المسألة بعد، لا سيما مسألة الملاحقة والتحقق على الحدود الدولية لفلسطين (وجود إسرائيلي أم دولي).

٤-٨ مجالات الكترومغناطيسية : اعترف الجانب الإسرائيلي بسيادة دولة فلسطين على المجالات الالكترومغناطيسية (البث الإذاعي والتلفزيوني) أوضحت إسرائيل ايضاً أنه لن تحاول تقييد الاستخدام التجاري الفلسطيني في هذا المجال لكنها تطلب لنفسها سيطرة لأهداف أمنية

طالب الجانــب الفلســطيني بالحصــول علــى حقــوق ســيادية كاملــة علــى المجــالات الالكترومغناطيسية، لكنه كان مستعداً للاعتراف باحتياجات "إسرائيلية معقولة في إطــار مــن التعاون، طبقاً للقوانين والأعراف الدولية. [١]

(1)- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/moratinos.htm

الملحق رقم (٥):

تقرير ميتشيل /٣٠ ابريل ٢٠٠١/

في ما يأتي النص الرسمي الكامل للتقرير الذي أصدرته لجنة ميتشل لتقصي الحقائق والتي تشكلت في مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر في أكتوبر ٢٠٠٠ لبحث أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين أواخر شهرسبتمبر وهذا النص هو الترجمة الرسمية للوثيقة التي سلمت إلى الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش:

حضرة الرئيس:تجدون طيه تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، لقد طلبنا، وحصلنا على، معلومات ومشورة من مجموعة كبيرة من الأشخاص، والمنظمات، والحكومات. ولكن الاستنتاجات والتوصيات (التي يتضمنها التقرير) هي استنتاجاتنا وتوصياتنا وحدنا.

إننا نشكر لكم ولحكومتكم الدعم الذي وفرتموه للجنة، مع وافر الاحترام ..

سليمان ديميريل (توقيعه)، ثوربيورن جاغلاند (توقيعه)، وورين رادمان (توقيعه)، خافيير سولانا (توقيعه)، جورج ميتشل "رئيس اللجنة".

ملخص التوصيات:

على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعملا بسرعة وحزم لوقف أعمال العنف. بعد ذلك، يجب أن تكون أهدافهما الفورية إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات.

خلال هذه المهمة، كان هدفنا تنفيذ التفويض الذي تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ. وإننا نقدّر الدعم الذي قدمه المشاركون في القمة لعملنا، ونهنئ الطرفين على تعاونهما.

توصيتنا الرئيسية هي أن يعاود الطرفان التزام روح (مؤتمر) شرم الشيخ، ويطبقا القرارات التي اتخذت هناك في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. ونعتقد أن المشاركين في القمة سيدعمون إجراءات جريئة يتخذها الطرفان لتحقيق هذه الأهداف.

إن استعادة الثقة أمر ضروري، وينبغي على الطرفين أن يتخذا خطوات تحقيقاً لهذه الغاية. وإزاء هذا المستوى من العداء والريبة، يعتبر توقيت وتتابع هذه الخطوات أمراً بالغ الأهمية بالطبع. وهذا أمر لا يمكن لأحد أن يقرره سواهما. وإننا نحثهما على البدء فوراً بعملية اتخاذ القرار.

وعليه، نوصي باتخاذ الخطوات التالية:

إنهاء العنف:

- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعيدا تأكيد التزامهما بالاتفاقات والتعهدات القائمة، كما يجب عليهما أن تنفذا فوراً وقفاً غير مشروط لأعمال العنف.
- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا التعاون الأمني فوراً.

بناء الثقة:

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تعتمدا "فترة تهدئة" ذات مغزى، وتطبقا المزيد من تدابير بناء الثقة، بعضها مذكور بالتفصيل في بيان شرم الشيخ الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٠، والبعض الآخر طرحته الولايات المتحدة في القاهرة في السابع من يناير عام ٢٠٠١ .

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تستأنفا جهودهما الرامية إلى كشف، وشجب أعمال التحريض بكل أشكالها، والنأي عنها.

- على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، من خلال إجراءات ملموسة، أن الإرهاب أمر يستحق الشجب وغير مقبول، وأن السلطة الفلسطينية ستبذل جهداً بنسبة مائة بالمائة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها. ويجب أن يتضمن هذا الجهد خطوات فورية للقبض على، وسجن، الإرهابيين الذين يعملون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة القضائية للسلطة الفلسطينية.

- على حكومة إسرائيل أن تُجمّد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات القائمة.

- على حكومة إسرائيل أن تضمن قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بتبنّي وتطبيق سياسات وإجراءات تُشجع ردوداً غير مميتة على المتظاهرين العزل، بهدف التقليل، إلى أدنى حد ممكن، من الإصابات، ومن الاحتكاك بين الفريقين.

- على السلطة الفلسطينية أن تمنع المسلحين من استخدام مناطق فلسطينية مأهولة لإطلاق النار على مناطق إسرائيلية مأهولة وعلى مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية. إن هذه الأسلوب يعرّض المدنيين في الجانبين إلى مخاطر لا لزوم لها.

- على حكومة إسرائيل أن ترفع الحصار، وتحول إلى السلطة الفلسطينية كل عائدات الضرائب المستحقة لها، وتسمح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى أعمالهم؛ كما يجب عليها أن تضمن امتناع قوى الأمن والمستوطنين عن هدم وتدمير المنازل والطرق، وإتلاف واقتلاع الأشجار وسائر الممتلكات الزراعية في المناطق الفلسطينية. وقد أخذنا علماً بموقف حكومة إسرائيل القائل إن الإجراءات من هذا النوع يتم القيام بها لأسباب أمنية. ورغم هذا، فإن الآثار الاقتصادية لهذه الإجراءات سوف تستمر لسنوات.

- على السلطة الفلسطينية أن تُجدد تعاونها مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لكي تضمن، إلى أقصى حد ممكن، أن يكون العمال الفلسطينيون الموظفون في إسرائيل ممن تم التدقيق في أوضاعهم تدقيقاً كاملاً، وأن لا صلات لهم على الإطلاق بمنظمات أو أشخاص ضالعين في الإرهاب.

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تدرسا إصدار تعهّد مشترك للحفاظ على، وحماية، الأماكن المقدسة التي يعتبرها كذلك اليهود، والمسلمون، والمسيحيون.

- على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتبنيا معاً، وتدعما معاً، عمل المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية التي تقوم بمبادرات تخدم المجتمعين وتربط بين الشعبين.

استئناف المفاوضات:

انسجاما مع روحية الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، نوصي بأن يجتمع الطرفان لتأكيد التزامهما بالاتفاقات والتفاهمات المتبادلة الموقعة، واتخاذ الإجراءات التي تتطابق معها. ويجب أن يكون هذا الأمر أساساً لاستئناف مفاوضات كاملة هادفة.

مقدمة:

في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، لدى ختام قمة سلام الشرق الأوسط في شرم الشيخ بمصر، تحدث رئيس الولايات المتحدة بالنيابة عن الجهات المشاركة في المؤتمر (وهي حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وحكومات مصر والأردن والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي). ومما قاله الرئيس: سوف تُشكّل الولايات مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وبالتشاورمع الأمين العام للأمم المتحدة، لجنة تقصي حقائق في صدد الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية وكيفية الحؤول دون تكرارها. وسيطلع رئيس الولايات المتحدة الأمين العام للأمم المتحدة والطرفين على تقرير اللجنة قبل نشره. وسوف يتمّ تقديم تقرير نهائي، برعاية رئيس الولايات المتحدة، إلى النشر" (١).

في السابع من نوفمبر ٢٠٠٠، وفي أعقاب مشاورات مع سائر المشاركين في المؤتمر، طلَب منّا الرئيس أن نكون أعضاء في ما أصبحت تعرف بلجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق. وفي رسالة وجهها لنا الرئيس في السادس من ديسمبر ٢٠٠٠، قال: "إن هدف القمة، وهدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه نتيجة لها، كان وضع حد لأعمال العنف، ومنع تكرارها،" وإيجاد سبيل للعودة إلى عملية السلام. ولذلك يتعين على اللجنة أن تسترشد في إجراءاتها وطريقة عملها بهذه الأهداف الهامة... على اللجنة أن تعمل جاهدة للابتعاد عن أي خطوة من شأنها زيادة تبادل الإنحاء باللوم والاتهامات بين الطرفين. وكما أشرت في رسالة سابقة: "يجب ألا تصبح اللجنة قوة مشيعة للانقسام أو محوراً للوم وتبادل الاتهامات، إنما يجب أن تعمل لوقف أعمال العنف والمواجهة وتقدّم عبراً للمستقبل". يجب ألا تكون هذه بمثابة محكمة هدفها تحديد المذنب أو البريء من الأشخاص أو الأطراف؛ بل يجب أن تكون لجنة تقصي حقائق هدفها معرفة ما حدث وكيفية تحاشي تكراره في المستقبل" (٢).

بعد اجتماعنا الأول، الذي عُقد قبل زيارتنا المنطقة، ألححنا على وضع حد لكل أعمال العنف. ولقد أدّت اجتماعاتنا، وما لاحظناه خلال زياراتنا اللاحقة للمنطقة إلى زيادة قناعتنا في هذا

الصدد. فالعنف، أيّاً كان مصدره، لن يحل مشاكل المنطقة. إنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقمها. الموت والدمار لن يحققا السلام، ولكنهما يزيدان الأحقاد ويشددان من عزيمة الجانبين. هناك سبيل واحد لتحقيق السلام والعدالة والأمن في الشرق الأوسط، هو سبيل المفاوضات.

رغم تاريخهم الطويل وشدة قربهم من بعضهم البعض، يبدو أن بعض الإسرائيليين وبعض الفلسطينيين لا يدركون إدراكاً كاملاً مشاكل ودواعي قلق بعضهم البعض. ويبدو أن بعض الإسرائيليين لا يُدركون مدى الهوان والإحباط الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم يتحمّلونه كل يوم نتيجة عيشهم مع النتائج المستمرة للاحتلال، والذي يُثبتّه وجود القوات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات بينهم، أو مدى تصميم الفلسطينيين على تحقيق الاستقلال وتقرير المصير الحقيقي. ويبدو أن بعض الفلسطينيين لا يدركون مدى ما يولّد الإرهاب من الخوف بين أفراد الشعب الإسرائيلي ويُضعف اعتقادهم بإمكانية التعايش، أو عزم حكومة إسرائيل على القيام بكل ما هو ضروري لحماية شعبها.

لقد زاد الخوف، والحقد، والغضب، والإحباط لدى الجانبين. والخطر الأكبر على الجميع هو أن ثقافة السلام، التي نمت وترعرعت خلال العقد السابق، يتم تحطيمها. ويحل محلها شعور متزايد من التسليم بعدم جدوى أي شيء، واليأس، ولجوء متزايد إلى العنف.

على القادة السياسيين لدى الجانبين أن يعملوا ويتحدثوا بحزم لعكس هذه الاتجاهات الخطرة؛ عليهم أن يُعيدوا إذكاء الرغبة في السلام والاندفاع نحوه. لا شك في أن ذلك سيكون صعباً. ولكن يُمكن القيام به ويجب القيام به، لأن البديل غير مقبول ويجب عدم أخذه بعين الاعتبار.

شعبان أبيّان يتشاطران أرضاً وقدراً. ولقد أدت مطالبهما المتنافسة وخلافاتهما الدينية إلى نزاع طاحن، ومثبط للعزيمة، وينزع عن البشر صفتهم الإنسانية. وبإمكان الشعبين إمّا مواصلة النزاع أو التفاوض لإيجاد سبيل للعيش جنباً إلى جنب بسلام.

هناك سجل من الإنجازات. في عام ١٩٩١، عُقد أول مؤتمر سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مدريد من أجل تحقيق سلام يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. وفي عام ١٩٩٣، اجتمعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو في أول مفاوضات تتم بينهما وجهاً لوجه؛ وأدت هذه المفاوضات إلى اعتراف متبادل بين الجانبين وصدور إعلان مبادئ (وقّعه الطرفان في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣) رسم مخطط طريق يوصل إلى الغاية التي تم الاتفاق عليها في مدريد. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ خطوات هامة في القاهرة وواشنطن وأماكن أخرى. وفي العام الماضي اقترب الطرفان كثيراً من التوصل إلى حل دائم.

لقد تم تحقيق الكثير. وهناك الكثير في خطر. وإذا كان للطرفين أن ينجحا في إتمام رحلتهما والوصول إلى مقصدهما المشترك، ينبغي تطبيق الالتزامات المتفق عليها، واحترام القانون

الدولي، وحماية حقوق الإنسان. إننا نشجعهما على العودة إلى المفاوضات، مهما كانت عسيرة. إنها السبيل الوحيد المفضي إلى السلام والعدالة والأمن.

مناقشة:

إن المشاركين في قمة أكتوبر الماضي كانوا يأملون وينوون، كما يتضح من بياناتهم، أن تتوقف أعمال العنف التي كانت قد اندلعت قبل أقل من شهر. ورسائل رئيس الولايات المتحدة إلينا، التي تطلب منّا تقديم توصيات حول كيفية منع تكرار أعمال العنف، تعكس تلك النية.

رغم هذا، لم يتوقف العنف، بل ازداد سوءاً. وهكذا أصبح الهم الطاغي لمن تحدثّنا إليهم في المنطقة هو وقف العنف والعودة إلى عملية إقامة سلام يُمكن الحفاظ عليه. ذلك هو ما قيل لنا، وطُلب منا أن نتولاه، من قبل الإسرائيليين ومن قبل الفلسطينيين على حدٍ سواء. وتلك الرسالة نقلها لنا أيضاً الرئيس المصري (حسني) مبارك، وعاهل الأردن الملك عبد الله، والأمين العام للأمم المتحدة (كوفي) عنان.

إن همّهم يجب أن يكون همّنا. وإذا كان لتقريرنا أن يكون له تأثير، يجب أن يتناول الوضع القائم، وهو مختلف عن الوضع الذي تصوّره المشاركون في القمة. وفي هذا التقرير، سنحاول الإجابة عن الأسئلة التي حددتها لنا قمة شرم الشيخ وهي: ماذا حصل؟ ولماذا حصل؟

ولكن في ضوء الوضع الراهن، علينا التوسع في القسم الثالث من التفويض المعطى لنا، وهو: كيف يمكن منع تكرار العنف؟ إن جدوى وتأثير عملنا سيتم قياسهما، في نهاية المطاف، بالتوصيات التي تقدمها في خصوص التالي:

- إنهاء العنف.
- إعادة بناء الثقة.
- استئناف المفاوضات.

ماذا حصل؟

نحن لسنا هيئة محكمة. ولقد تقيّدنا بالطلب الذي يَقضي بألاّ نُحدد من هو المذنب أو البريء من الأشخاص والأطراف. نحن لا نتمتّع بسلطة إجبار شهود على الإدلاء بشهاداتهم ولا سلطة طلب تقديم وثائق. معظم المعلومات التي تلقيناها وردت من الطرفين، وكانت هذه المعلومات تميل على العموم إلى دعم حججهما، وهذا ليس أمراً مستغرباً بالطبع.

في هذا الجزء من تقريرنا، لا نحاول أن نذكر بالتسلسل كل الأحداث التي وقعت منذ أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ وما بعد ولكننا سنبحث فقط في تلك الأحداث التي ألقت ضوءاً على أسباب العنف.

في أواخر سبتمبر ٢٠٠٠، وصلت لمسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين وغيرهم أنباء مفادها أن عضو الكنيست (هو الآن رئيس الوزراء) آرييل شارون يُخطط لزيارة الحرم الشريف/ جبل

الهيكل في القدس. وحثّ مسؤولون فلسطينيون وأمريكيون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إيهود باراك على منع الزيارة(٣). وقال لنا السيد باراك إنه اعتقد أن المقصود بالزيارة هو أن تكون عملاً سياسياً داخلياً موجّهاً ضده هو من قبل خصم سياسي، فامتنع عن منعها.

قام السيد شارون بزيارته في ٢٨ سبتمبر يرافقه أكثر من ١٠٠٠ شرطي إسرائيلي. ومع أن الإسرائيليين نظروا إلى الزيارة في إطار سياسي داخلي، اعتبرها الفلسطينيون استفزازية جداً لهم. وفي اليوم التالي، وفي المكان نفسه، تواجه حشد كبير من المتظاهرين الفلسطينيين مع وحدة كبيرة من رجال الشرطة الإسرائيليين. وحسب ما ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية "قام الفلسطينيون بمظاهرات ضخمة ورشقوا رجال الشرطة بالحجارة في جوار الحائط الغربي. واستخدم رجال الشرطة رصاصاً معدنياً مغلفاً بالمطاط، كما استخدموا رصاصاً حياً، لتفريق المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح حوالي ٢٠٠"(٤). وذكرت بيانات الحكومة الإسرائيلية أن ١٤ شرطياً إسرائيليا أصيبوا بجروح(٥).

وقامت مظاهرات مماثلة في الأيام القليلة التالية(٦). وهكذا بدأت ما أصبح يُعرف باسم "انتفاضة الأقصى".

تؤكد حكومة إسرائيل أن الحافز المباشر لأعمال العنف كان انهيار مفاوضات كامب ديفيد في ٢٥ يوليو ٢٠٠٠ و"الاعتقاد الواسع النطاق لدى الأسرة الدولية بأن الفلسطينيين هم المسؤولون عن المأزق"(٧). ووفق وجهة النظر هذه، فإن أعمال العنف التي قام بها الفلسطينيون خططت لها قيادة السلطة الفلسطينية، وكانت تهدف إلى "الاستفزاز وإيقاع إصابات بين الفلسطينيين كسبيل لاستعادة زمام المبادرة الدبلوماسية"(٨).

تَنفي مُنظمة التحرير الفلسطينية صحة الادعاء القائل إن الانتفاضة كان مُخططاً لها. ولكنها تدّعي أن "(قمة) كامب ديفيد لم تكن أكثر من محاولة إسرائيلية لتوسيع مدى القوة التي تمارسها إسرائيل على الأرض بحيث تشمل المفاوضات أيضاً" (٩)، وأن "فشل القمة، ومحاولات تحميل الجانب الفلسطيني اللوم زادا من التوتر الذي كان قائماً على الأرض..."(١٠)

من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية، ردّت إسرائيل على الاضطرابات باستخدام مفرط وغير قانوني للقوة ضد المتظاهرين؛ وهو تصرف عكس، برأي منظمة التحرير الفلسطينية، ازدراء بأرواح وسلامة الفلسطينيين. وبالنسبة إلى الفلسطينيين فإن ما رآه كثيرون من مشاهد مقتل محمّد الدرة البالغ الثانية عشرة من العمر في غزة يوم ٣٠ سبتمبر وهو في حضن والده، عزّز هذا الاعتقاد.

من وجهة نظر حكومة إسرائيل، كانت المظاهرات من تنظيم وتوجيه القيادة الفلسطينية بهدف إيجاد تعاطف مع قضيتها في مختلف أنحاء العالم وذلك باستفزاز قوات الأمن الإسرائيلية لجعلها تُطلق النار على المتظاهرين، وخاصة الصغار منهم.

وبالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن قيام جمهور غاضب من الفلسطينيين بقتل عسكريين إسرائيليين من جنود الاحتياط، هما الرقيب الأول فاديم نوفيش والعريف الأول يوسف أفراهيمي، في رام الله في ١٢ أكتوبر عكَس حقداً دفينا لدى الفلسطينيين على إسرائيل واليهود. وما بدأ كسلسلة من المواجهات بين متظاهرين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وأدى إلى قيام حكومة إسرائيل بفرض أول تقييدات لحركة الناس والسلع في الضفة الغربية وقطاع غزة (الإغلاقات)، تطوّر منذ ذلك الحين إلى مجموعة أوسع نطاقاً من أعمال العنف والردود عليها. ولقد حصلت أعمال تبادل إطلاق نار بين مناطق متداخلة البنيان، وحوادث قنص واشتباكات بين مستوطنين إسرائيليين وفلسطينيين.

ووقعت أيضاً أعمال إرهابية وردود فعل إسرائيلية عليها (تصفها حكومة إسرائيل بأنها أعمال مكافحة إرهاب) منها أعمال قتل، ومزيد من تهديم وتخريب للممتلكات وتدابير اقتصادية. وفي الآونة الأخيرة، وقعت هجمات بمدافع الهاون على مواقع إسرائيلية، كما قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بدخول مناطق فلسطينية.

من وجهة النظر الفلسطينية، يعتبر قرار إسرائيل وصف الأزمة الحالية بأنها "نزاع مسلّح لا يصل إلى حد الحرب"(١١) مجرّد سبيل "لتبرير ما تتبعه من سياسة اغتيالات، وسياسة فرض عقوبات جماعية، واستخدام القوة المميتة"(١٢). ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن "القيادة الفلسطينية حرّضت، ونظّمت، ووجهت أعمال العنف.واستخدمت، ولا تزال تستخدم، الإرهاب والاستنزاف كأدوات استراتيجية"(١٣).

في ما قدّماه لنا، تبادل الطرفان الاتهامات في صدد الدوافع ومقدار السيطرة التي يمارسها الطرف الآخر. ولكن لم تُقدّم لنا أدلّة مُقنعة تُظهر أن زيارة شارون كانت أكثر من عمل سياسي داخلي؛ كما لم تُقدّم لنا أي أدلّة مقنعة تُظهر أن السلطة الفلسطينية هي التي خططت للانتفاضة.

وعليه، ليس لدينا أي سبب لاستنتاج أنه كانت هناك خطة مدروسة من قبل السلطة الفلسطينية للشروع في حملة عنف لدى سنوح أول فرصة؛ أو لاستنتاج أنه كانت لدى حكومة إسرائيل خطة مدروسة للرد بقوة مميتة.

ولكن ليست هناك أيضاً أي أدلة تدعو إلى استنتاج أن السلطة الفلسطينية بذلت جهداً ثابتاً متواصلاً لاحتواء المظاهرات وضبط أعمال العنف عندما بدأت؛ أو أن حكومة إسرائيل بذلت جهداً ثابتاً متواصلاً لاستخدام وسائل غير مميتة لضبط مظاهرات الفلسطينيين العُزل. وفي

غمرة تزايد الغضب، والخوف، والريبة، افترض كل من الطرفين الأسوأ لدى الطرف الآخر وتصرف على هذا النحو.

إن زيارة شارون لم تتسبب بـ "انتفاضة الأقصى". ولكن تلك الزيارة كانت سيئة التوقيت، وكان ينبغي توقّع تأثيرها الاستفزازي؛ وفي الواقع تم توقع هذا التأثير من قبل الذين حثّوا على منعها. الأهم من تلك الزيارة كانت الأحداث التي تلتها: قرار الشرطة الإسرائيلية في ٢٩ سبتمبر استخدام وسائل مميتة ضد المتظاهرين الفلسطينيين؛ وما تبع ذلك من عدم قيام أي من الطرفين، كما ذكرنا آنفاً، بممارسة ضبط النفس.

لماذا حصلت؟

تمتد جذور العنف الحالي إلى أعمق بكثير من مؤتمر قمة لم يُحقق النتائج المرجوة. فكل من الطرفين يبدي بوضوح خيبة أمل مريرة حيال تصرفات الطرف الآخر لجهة عدم تحقيق التوقعات التي نشأت من عملية السلام التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، ومن ثم في أوسلو عام ١٩٩٣. ويتهم كل جانب الجانب الآخر بخرق تعهدات معيّنة وتقويض روح التزامهما حل مشاكلهما السياسية بالطرق السلمية.

* **توقعات متباينة**: لقد صدمنا ما أبداه الطرفان من تباين التوقعات في ما خص تطبيق عملية أوسلو. والنتائج التي تم تحقيقها من هذه العملية كانت مما يتعذّر مجرد التفكير فيه قبل عشر سنوات. فخلال الجولة الأخيرة من المفاوضات، كان الطرفان أقرب للتوصل إلى حل نهائي مما كانا في أي وقت مضى.

رغم هذا، أبلغنا كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن الفكرة التي تستند إليها عملية أوسلو، وهي تأجيل معالجة قضايا "الوضع النهائي" الصعبة إلى آخر العملية، أخذت تتعرض تدريجياً إلى ضغط شديد. وعملية الخطوة خطوة التي اتفق عليها الطرفان كانت تستند إلى افتراض أن كل خطوة في عملية المفاوضات ستؤدي إلى تعزيز الثقة بينهما. ولتحقيق ذلك، كان ينبغي على كل من الطرفين تنفيذ الالتزامات المتفق عليها والامتناع عن القيام بأي أعمال يعتبرها الطرف الآخر محاولات لتقويض العملية من أجل أن يقرر مسبقاً شكل النتيجة النهائية. وإذا لم يتم الوفاء بهذا الشرط، لا يمكن لمخطط أوسلو أن ينجح في الوصول إلى الغاية المنشودة. واليوم، يلوم كل جانب الجانب الآخر لتجاهله هذه الناحية الجوهرية، ما أدى إلى أزمة ثقة. وهذه المشكلة أصبحت أشد إلحاحاً لدى بدء محادثات الوضع النهائي.

لقد جعلت حكومة إسرائيل من أولوياتها السير قُدُماً باتجاه اتفاق على الوضع النهائي في جو خال من العنف، ومنسجم مع الالتزامات التي تتضمنها الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين. "حتى ولو كان الأمر أبطأ مما تم تصوّره في الأصل، فقد تحقق منذ بداية عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ تقدم مطرد نحو هدف التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي

دون اللجوء إلى العنف على النحو الذي اتسمت به الأسابيع الأخيرة" (١٤). و"الهدف" هو اتفاق الوضع النهائي، الذي ينبغي على الطرفين التفاوض على شروطه.

ترى منظمة التحرير الفلسطينية أن التأخير في العملية سببه محاولة إسرائيلية لإطالة أمد الاحتلال وترسيخه. والفلسطينيون "اعتقدوا أن عملية أوسلو ستؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في خمس سنوات"(١٥)، وهو الإطار الزمني للمرحلة الانتقالية المحددة في إعلان المبادئ. وبدلاً من ذلك حصل، في رأي منظمة التحرير الفلسطينية، تأخير إسرائيلي متكرر بلغ ذروته في قمة كامب ديفيد حيث "اقترحت إسرائيل ضم نسبة حوالي ١١,٢ بالمائة من الضفة الغربية (باستثناء القدس)..."

وطرحت مقترحات غير مقبولة في صدد القدس، والأمن واللاجئين. "وباختصار، تضمنت اقتراحات إسرائيل في كامب ديفيد ضم أفضل الأراضي الفلسطينية لإسرائيل، وإدامة السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، واستمرار الوجود العسكري الإسرائيلي على أراض فلسطينية، وسيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية الفلسطينية، وعلى المجال الجوي الفلسطيني والحدود الفلسطينية، وإعادة أقل من نسبة واحد بالمائة من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم"(١٦).

يعتبر الجانبان عدم التقيّد الكامل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ بدء عملية السلام دليلاً على عدم توفر حسن النية. وأدى هذا الاستنتاج إلى تبدد الثقة حتى قبل الشروع بمفاوضات الوضع النهائي.

* **وجهات نظر متباينة**: خلال فترة الأشهر السبعة الماضية، تصلّبت هذه الآراء لتصبح حقائق متباينة. فكل جانب يعتبر أن الجانب الآخر تصرّف بسوء نية؛ وحوّل تفاؤل أوسلو إلى معاناة وأسى للضحايا وأحبتهم. ويبدي كل من الطرفين، في بياناته وأعماله، وجهة نظر لا تعترف بوجود أي حقيقة في وجهة نظر الطرف الآخر.

* **وجهة النظر الفلسطينية**: اعتبر الجانب الفلسطيني أن مفاوضات مدريد وأوسلو ضمنت إمكانية نشوء دولة، وضمنت نهاية الاحتلال وحل القضايا المعلقة في غضون فترة متفق عليها من الوقت. والفلسطينيون غاضبون حقاً لاستمرار نمو المستوطنات ولما يعانونه يومياً من مهانة وعرقلة (في حياتهم اليومية) نتيجة الوجود الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية. ويعتبر الفلسطينيون وجود المستوطنين والمستوطنات بينهم لا انتهاكاً لروح عملية أوسلو فحسب، بل أيضاً استخداماً للقوة نظراً للتفوق العسكري الإسرائيلي الساحق، الذي يدعم بقاء المستوطنات ويحميها.

ينص الاتفاق المرحلي على أن الجانبين "يعتبران الضفة الغربية وغزة وحدة أراض واحدة، تجب المحافظة على سلامتها ووحدتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية". إلى جانب هذا، إن ما

ينص عليه الاتفاق المرحلي لناحية منع إسرائيل من اتخاذ خطوات يمكن أن تحكم مُسبقاً على مفاوضات الوضع النهائي، يحرم إسرائيل من حق الاستمرار بسياستها الاستيطانية التوسعية وغير القانونية. إضافة إلى الاتفاق المرحلي، تمنع الأعراف القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق جنيف الرابع، إسرائيل (باعتبارها دولة محتلة) من إقامة مستوطنات في الأراضي التي تحتلها إلى حين انتهاء النزاع(١٧).

تدّعي منظمة التحرير الفلسطينية أن القادة السياسيين الإسرائيليين "لا يخفون واقع أن التفسير الإسرائيلي لاتفاق أوسلو يهدف إلى تفريق الفلسطينيين في مناطق غير متصلة ببعضها البعض، تحيط بها حدود تسيطر عليها القوات العسكرية الإسرائيلية، وتنتهك المستوطنات وطرق المستوطنات وحدتها وسلامتها"(١٨). تقول منظمة التحرير الفلسطينية إنه "في السنوات السبع التي تلت إعلان المبادئ، تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ما عدا القدس الشرقية، ليصل إلى ٢٠٠٠٠٠ مستوطن، كما زاد عدد المستوطنين في القدس الشرقية ليصبح ١٧٠٠٠٠ مستوطن. وقامت إسرائيل ببناء حوالي ٣٠ مستوطنة جديدة، وتوسيع عدد من المستوطنات القائمة لاستيعاب هؤلاء المستوطنين الجدد"(١٩).

وتدّعي منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً أن حكومة إسرائيل لم تتقيد بالتزامات أخرى مثل القيام بمزيد من الانسحابات من الضفة الغربية والإفراج عن سجناء فلسطينيين. إضافة إلى ذلك، أعرب الفلسطينيون عن الإحباط بسبب عقدة اللاجئين والأوضاع الاقتصادية المتردية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

* **وجهة النظر الإسرائيلية**: إن زيادة النشاط الاستيطاني واتخاذ تدابير لتيسير معيشة المستوطنين وتأمين سلامتهم أمور لا تؤدّي بنظر الإسرائيليين إلى الحكم مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي.

تُدرك إسرائيل أن الجانب الفلسطيني يعترض على المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. ودون الحكم مُسبقاً على ما سيكون عليه الوضع الرسمي للمستوطنات، تقبل إسرائيل واقع أن المستوطنات تشكّل قضية معلّقة ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأنها كجزء من أي حل يتعلق بالوضع النهائي يتوصل إليه الجانبان. وهذه النقطة تمّ التنويه عنها والاتفاق عليها في إعلان المبادئ الصادر في ١٣ (سبتمبر) ١٩٩٣ وفي اتفاقات أخرى بين الجانبين. ولقد جرت في الواقع الكثير من المناقشات بين الجانبين حول مسألة المستوطنات في مختلف المفاوضات التي عقدت بينهما بهدف التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي (٢٠).

وبالفعل، يشير الإسرائيليون إلى أنه في قمة كامب ديفيد وفي محادثات لاحقة لها قدمت حكومة إسرائيل تنازلات ذات شأن في ما خص المستوطنات وذلك في إطار التوصل إلى اتفاق شامل.

لكن الأمن يشكّل المصدر الأساسي للقلق بالنسبة لحكومة إسرائيل. وتقول هذه الحكومة إن منظمة التحرير الفلسطينية خرقت التزاماتها الجادة بمواصلتها استخدام العنف في سعيها إلى تحقيق أهداف سياسية. "إن اهتمام إسرائيل في عملية السلام ينصب على الأمن. ولهذه القضية أهمية طاغية... والأمن أمر لا تساوم ولا تتنازل حكومة إسرائيل في شأنه. إن عدم تقيّد الجانب الفلسطيني بنص وروح الأحكام الأمنية في مختلف الاتفاقات أمر طالما كان مصدر انزعاج لإسرائيل"(٢١).

تقول حكومة إسرائيل إن عدم تقيّد الفلسطينيين هذا يتخذ أشكالاً عدة: تحريض منظم ضد إسرائيل وضد اليهود؛ الإفراج عن إرهابيين من السجون؛ عدم ضبط أسلحة موجودة في أيدي الناس خلافاً للقانون؛ والقيام بأعمال عنف، تتراوح بين دس مسلحين في المظاهرات وبين شن هجمات إرهابية على المدنيين. وتلفت حكومة إسرائيل إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية انتهكت بصورة صريحة نبذها الإرهاب وسائر أعمال العنف (٢٢)، ما أدى إلى تقويض الثقة كثيراً بين الطرفين. وتتصور حكومة إسرائيل وجود "خيط، ضمني لكنه واضح، يسري في كل ما أدلى به الفلسطينيون، وهو أن أعمال العنف الفلسطينية ضد إسرائيل والإسرائيليين يمكن تفسيرها، وتفهمها، وهي مشروعة بشكل من الأشكال"(٢٣).

إنهاء العنف:

كانت تجربة فترة الأشهر القليلة المنصرمة تجربة شخصية جدا بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء. فمن خلال علاقات القربى، والصداقة، والدين، والعلاقات الاجتماعية والمهنية، أصبح لكل فرد تقريباً من هذين المجتمعين ما يربطه بشخص قُتل أو أصيب إصابة خطيرة في أعمال العنف الأخيرة. لقد أثرت رواياتهم في أنفسنا. خلال زيارتنا الأخيرة للمنطقة، التقينا عائلات ضحايا فلسطينيين وإسرائيليين. لقد أدمت قلوبنا وأحزنتنا كثيراً روايات أفرادها عما لقوه من أسى. واستعملت العائلات الإسرائيلية والفلسطينية العبارات نفسها تقريبا في وصف أحزانها.

عندما تُخبرنا أرملة طبيب إسرائيلي قُتل، وكان رجل سلام بين مرضاه عرب، إنه يبدو أن الفلسطينيين يسعون إلى قتل اليهود لمجرد كونهم يهوداً، يجدر بالفلسطينيين ان يتنبهوا لذلك. وعندما يعبّر والدا طفل فلسطيني قُتل في سريره برصاصة طائشة من عيار ٥٠ ملم عن استنتاجات مماثلة في ما يتعلق بالاحترام الذي يكنّه الإسرائيليون لحياة الفلسطينيين، يجدر بالإسرائيليين ان يصغوا لذلك. عندما نرى جثث الأطفال الممزقة، نُدرك ان الوقت قد حان لكي يوقف البالغون العنف.

مع اتساع انتشار العنف، عمد كل من الطرفين إلى رسم صور نمطية عدائية عن الآخر. ولعل كسر هذه الحلقة المفرغة ليس بالأمر السهل. فدون الكثير من العزم والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط، ستكون عملية إعادة بناء الثقة مهمة مستحيلة.

* **وقف العنف**: منذ عام ١٩٩١، التزم الطرفان بشكل متواصل في كل اتفاقاتهما سبيل اللاعنف. وهذا ما فعلاه مؤخراً في قمتي شرم الشيخ اللتين عقدتا في سبتمبر ١٩٩٩ وأكتوبر ٢٠٠٠. ولوقف العنف الآن، لا تحتاج السلطة الفلسطينية ولا حكومة إسرائيل إلى "إعادة اختراع العجلة". بل ينبغي عليهما اتخاذ خطوات فورية لوضع حد للعنف وإعادة تأكيد التزاماتهما المتبادلة، واستئناف المفاوضات.

*__استئناف التعاون الأمني__: اخبرنا مسؤولون أمنيون فلسطينيون أن السلطة الفلسطينية يلزمها بعض الوقت، ربما بضعة أسابيع، كي تتمكن من إعادة فرض سيطرتها الكاملة على العناصر المسلحة العاملة اسميا بإمرتها، وتتمكن من ممارسة تأثير حاسم على عناصر مسلحة أخرى تعمل ضمن الأراضي الفلسطينية. ولم يطعن المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون في صحة هذه التأكيدات. المهم هو أن تبذل السلطة الفلسطينية جهداً شاملاً لفرض وقف تام للعنف، على أن يكون هذا الجهد جلياً بالنسبة إلى حكومة إسرائيل. وعلى حكومة إسرائيل كذلك أن تمارس جهداً بنسبة مائة بالمائة للتحقق من عدم تحول نقاط الاحتكاك المحتملة، حيث يلتقي الفلسطينيون بالإسرائيليين المسلحين، إلى أماكن لتجدد القتال.

لقد عكس انهيار التعاون الأمني في بدايات شهر تشرين ثاني (نوفمبر) اعتقاد كل جهة بأن الجهة الأخرى اعتمدت طريق العنف في عملها. وإذا كان الفريقان يطمحان إلى بلوغ مرحلة بذل جهد بنسبة مائة بالمائة بهدف منع العنف، فإن استئناف التعاون في مجال الأمن أمر لا بد منه.

إننا نقرّ بممانعة السلطة الفلسطينية في أن ينظر إليها وكأنها تسهل عمل أجهزة الأمن الإسرائيلية في ظل غياب إطار سياسي معلن (أي مفاوضات ذات شأن) وتحت وطأة التهديد بتوسع الاستيطان الإسرائيلي. والواقع أن التعاون الأمني لا يمكن أن يستمر دون مفاوضات كهذه، وفي ظل استمرار أعمال يُنظر إليها على أنها تستبق نتائج المفاوضات. لكن انعدام التعاون الأمني من شأنه أن يعزز على الأرجح استمرار العنف. بل، وفي ظل غياب تعاون أمني فعّال، سوف يظل الطرفان يعتبران كل أعمال العنف مباحة رسمياً.

لكي يتمكن الطرفان من تجاوز الطريق المسدود حالياً، عليهما التفكير في طريقة لإعادة إحياء التعاون الأمني. وإننا نطري الجهود المبذولة حالياً لبلوغ هذه الغاية. إن التعاون الفعلي يتوقف على إعادة خلق جو من الثقة والعلاقات الشخصية الطيّبة ودعمها. على الطرفين أن يأخذا على عاتقها مهمة تحمّل عبء التعاون اليومي على أن يظلا منفتحين على الإفادة من مساعدة

الآخرين في تسهيل هذا العمل. ومثل هذه المساعدة الخارجية يجب أن تتم برضى الطرفين، ويجب ألا تُهدد تدابير التعاون الثنائي الجيد، أو تتصرف كهيئة محكمة أو أن تتدخل بين الطرفين. حتى العام الماضي كان هناك تعاون جيد أفاد من المساعي الحميدة التي بذلتها الولايات المتحدة (بإقرار الفريقين بفائدتها)، وتلقى دعماً غير مباشر من مشاريع أمنية ومساعدة مباشرة من الاتحاد الأوروبي. يجب أن تؤدي المساعدة الخارجية دور إيجاد الإطار المناسب، ومساندة تثبيت شعور الود بين الطرفين، وإزالة الخلافات حيث أمكن. يجب أن يُنظر إلى هذا الإطار على أنه يساهم في تحقيق سلامة وخير المجتمعَين، إذا كان لهذين المجتمعين أن يقبلا بهذه الجهود.

إعادة بناء الثقة:

ترمز المصافحة التاريخية بين الرئيس (ياسر) عرفات ورئيس الوزراء الراحل (إسحاق) رابين في البيت الأبيض في (سبتمبر) ١٩٩٣، إلى توقّع كل من الطرفين أن باب التوصل إلى حل سلمي للخلاف قد تم فتحه. على الرغم من العنف الدائر حالياً، وفقدان الثقة المتبادل، فقد عبّر الفريقان تكراراً عن رغبتهما في السلام.

وتبين أن توجيه هذه الرغبة نحو تقدم حقيقي أمر شاق. إن إعادة بناء الثقة أمر ضروري، وعلى الطرفين أن يقوما بخطوات إيجابية نحو بلوغ هذه الغاية. ونظراً إلى المستوى العالي من العدائية وانعدام الثقة، يبدو من الواضح أن توقيت هذه الخطوات وتتابعها أمر حاسم. وليس بوسع أحد البت في ذلك سوى الطرفين وحدهما. إننا نحثهما على الشروع في عملية البتّ فوراً.

* **الإرهاب:** تعهد الفريقان في مذكرة شرم الشيخ في سبتمبر ١٩٩٩ باتخاذ إجراءات في صدد أي "تهديد أو عمل إرهابي أو عنف أو تحريض". على الرغم من أن هذه الفئات الثلاث من الأعمال العدائية تستحق الشجب، فليس من باب المصادفة أن يكون "الإرهاب" قد ذكر في رأس القائمة. الإرهاب يعني تعمد قتل أو إيذاء أشخاص غير مقاتلين يتم انتقاؤهم عشوائياً لتحقيق أهداف سياسية. إنه يسعى إلى تحقيق نتائج سياسية من خلال نشر الذعر وزعزعة الروح المعنوية بين السكان. إنه عمل لا أخلاقي، وفي النهاية يصل إلى عكس مبتغاه، ونحن نشجبه ونحض الطرفين على تنسيق جهودها في مجال الأمن بهدف القضاء عليه.

في المعلومات والمذكرات التي قدمتها حكومة إسرائيل لهذه اللجنة، اتهمت السلطة الفلسطينية بدعم الإرهاب عبر إطلاق سراح إرهابيين محتجزين والسماح لجهاز أمن السلطة الفلسطينية بمساعدة عمليات إرهابية وتنفيذها أحيانا، وكذلك بوقف التعاون الأمني. أما السلطة الفلسطينية فتنفي هذه الاتهامات بشدة. لكن الإسرائيليين يعتبرون أن قيادة السلطة الفلسطينية لم تبذل جهداً

حقيقياً خلال الأشهر السبعة المنصرمة للحيلولة دون القيام بأعمال إرهابية ضد الإسرائيليين. هذا الاعتقاد يشكل، بحد ذاته، عائقاً كبيراً أمام إعادة بناء الثقة.

إننا نعتقد أن على السلطة الفلسطينية أن تتحمل مسؤولية المساعدة في إعادة بناء الثقة، عبر التوضيح للفريقين أن الإرهاب مكروه غير مقبول، وعبر اتخاذ كل التدابير اللازمة للحؤول دون العمليات الإرهابية، ومعاقبة مرتكبي الجرائم. ويجب أن يتضمن هذا الجهد خطوات فورية لاعتقال إرهابيين يعملون ضمن نطاق صلاحيات السلطة الفلسطينية.

* **المستوطنات**: تتحمل حكومة إسرائيل كذلك مسؤولية المساهمة في إعادة بناء الثقة، فمن الصعب المحافظة على وقف أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين إذا لم تُجمد الحكومة الإسرائيلية كل نشاطات بناء المستوطنات. على حكومة إسرائيل كذلك أن تدرس جيداً ما إذا كانت المستوطنات التي تُشكل نقاط احتكاك حقيقية وسائل قيمة للمقايضة في مفاوضات مستقبلية أو مكامن استفزاز بإمكانها أن تحول دون بدء مفاوضات مثمرة.

هذا موضوع مثير للجدل بلا شك، وسوف ينظر عدد كبير من الإسرائيليين إلى توصيتنا على أنها بيان بما هو واضح، وسوف يدعمونها. إلا إن كثيرين سوف يعارضونها. لكن يجب ألا يسمح للنشاط الاستيطاني بتقويض عملية استعادة الهدوء واستئناف المفاوضات.

منذ تأسيسها قبل نصف قرن، تمتعت إسرائيل بدعم قوي من الولايات المتحدة. وفي المحافل العالمية، كانت الولايات المتحدة أحياناً الصوت الوحيد المؤيد لإسرائيل. ولكن حتى في علاقة متينة إلى هذا الحد توجد بعض دواعي الخلاف. ومن أبرز دواعي الخلاف هذه معارضة الحكومة الأميركية الثابتة على مر الزمن لسياسات حكومة إسرائيل وممارساتها في ما يتعلق بالمستوطنات. وقد علّق جيمس بيكر، وزير الخارجية آنذاك، في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩١، على ذلك قائلاً:

"في كل مرة قَصَدت فيها إسرائيل لمهمة تتعلق بعملية السلام، أي في كل رحلة من رحلاتي الأربع، كنت أُستقبل بإعلان عن نشاط استيطاني جديد. هذا انتهاك لسياسة الولايات المتحدة. ومسألة الاستيطان هي أول مسألة يثيرها العرب، أي الحكومات العربية، ويثيرها الفلسطينيون في أراضيهم - الذين يعيشون في وضع يائس حقاً - عندما نتحدث إليهم. لا أظن أن هناك عقبة تعترض السلام أكبر من العقبة التي يشكلها النشاط الاستيطاني الذي يستمر، لا بصورة مستمرة وحسب، بل بخطى متسارعة" (٢٤).

هذه السياسة التي عبر عنها وزير الخارجية بيكر، ناطقا بلسان إدارة الرئيس جورج بوش (الأب)، تمثل في جوهرها سياسة كل إدارة أمريكية على مدى ربع القرن المنصرم(٢٥).

ولطالما انتقدت أكثرية البلدان الأخرى، بما فيها تركيا، والنرويج، ودول الاتحاد الأوروبي، سياسة الاستيطان الإسرائيلي، استنادا إلى وجهة نظرها بأن المستوطنات هي غير شرعية بعرف القانون الدولي وتتعارض مع الاتفاقات السابقة.

خلال كل من الزيارتين اللتين قمنا بهما إلى المنطقة، صدرت تصريحات إسرائيلية حول توسّع المستوطنات، وكانت هذه أول قضية يثيرها الفلسطينيون الذين التقينا بهم. خلال زيارتنا الأخيرة راقبنا تأثير ٦٤٠٠ مستوطن على ١٤٠٠٠٠ فلسطيني في الخليل(٢٦) وتأثير ٦٥٠٠ مستوطن على ما يقارب ١١٠٠٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة(٢٧). وتقول حكومة إسرائيل إن سياستها تحظر قيام مستوطنات جديدة، ولكنها تسمح بتوسيع المستوطنات القائمة أصلا بهدف استيعاب "النمو الطبيعي". ويؤكد الفلسطينيون أن لا فرق بين المستوطنات "الجديدة" و"الموسعة"، ويؤكدون كذلك أن إسرائيل تبذل جهدا مستمراً وقوياً لزيادة عدد المستوطنات وحجمها، ماعدا في فترة التجميد القصيرة في عهد رئيس الوزراء إسحاق رابين.

هذه المسألة هي موضوع جدل واسع داخل إسرائيل إذ ورد في افتتاحية الطبعة الصادرة باللغة الإنكليزية لصحيفة "هآرتس" (الإسرائيلية)، في ١٠ أبريل ٢٠٠١ ما يلي: "إن حكومة تسعى إلى تقديم الحجج القائلة إن هدفها هو التوصل إلى حل للنزاع مع الفلسطينيين بالطرق السلمية وإنها تحاول في هذه المرحلة وضع حد للعنف والإرهاب، يجب أن تعلن وقف بناء المستوطنات"(٢٨).

لقد تبدلت الظروف في المنطقة كثيرا بالمقارنة مع ما كانت عليه منذ عشرين عاما. إلا أن كلمات الرئيس (رونالد) ريغان لاتزال مناسبة: "إن تبنّي إسرائيل الفوري لسياسة تجميد المستوطنات قد يخلق الثقة المطلوبة أكثر من أي عمل آخر".

فضلاً عن الحسنات الواضحة لتجميد الاستيطان بالنسبة إلى بناء الثقة، نُشير إلى أن مواجهات عديدة خلال النزاع وقعت عند نقاط يلتقي فيها فلسطينيون ومستوطنون وقوى أمن تحمي المستوطنين. إن المحافظة على السلام مع الإبقاء على نقاط الاحتكاك هذه سيكون أمراً في غاية الصعوبة.

* **تخفيف التوتر**: أخبرنا الفلسطينيين والإسرائيليين أن الانفعالات التي تنشأ إثر الوفيات والجنازات الكثيرة التي تحصل مؤخراً أدت إلى مواجهات إضافية وعززت بالفعل حلقة العنف. لا يمكننا أن نحث أي جهة من الجهتين على العدول عن التظاهر ولكن يجب على الجهتين أن توضحا صراحة أن التظاهرات العنيفة لن تكون مقبولة. إننا نحث الطرفين على إظهار المزيد من الاحترام لحياة البشر عندما يواجه المتظاهرون أجهزة الأمن. فضلاً عن ذلك، قد ينطوي أي جهد جديد لوقف العنف، على مرحلة محدودة من تبريد المشاعر يتم خلالها عدم تشجيع قيام مظاهرات شعبية عند نقاط الاحتكاك أو بقربها، بهدف كسر حلقة

العنف. وفي حال استمرت التظاهرات، نحثّ على أن يحافظ المتظاهرون ورجال الأمن على مسافة معينة تفصل بينهم بهدف تقليص إمكانية حصول مواجهة مميتة.

* **الفعل ورد الفعل**: شهد أفراد من هيئة موظفي اللجنة حادثاً جرى فيه رشق حجارة في رام الله، من وجهة نظر الفريقين كان الأشخاص الذين يواجهون بعضهم بعضا من الشبان في الغالب. إن غياب قيادة ناضجة من جهة جيش الدفاع الإسرائيلي كان واضحاً. كذلك الأمر بالنسبة إلى غياب مسؤولين من قوى الأمن ومسؤولين آخرين يدعون إلى ضبط النفس من الجهة الفلسطينية.

في ما يتعلق بمثل هذه المواجهات، تتخذ حكومة إسرائيل موقفاً مفاده أن إسرائيل تخوض نزاعاً مسلحاً لا يصل إلى حد الحرب. فهو ليس اضطراباً أهلياً أو مظاهرة أو تمرّدا. بل يتميز بإطلاق نار حي على نطاق كبير.. وتشن الهجمات من قبل ميليشيا مسلحة ومنظمة جيداً"(٢٩). إلا إن حكومة إسرائيل تقر بأنه من ضمن ٩٠٠٠ "هجوم" شنه فلسطينيون ضد إسرائيليين "فإن حوالي ٢٧٠٠ منها (أي ٣٠% تقريبا) تضمنت استعمال أسلحة أوتوماتيكية وبنادق ومسدسات يدوية وقنابل ومتفجرات من أنواع أخرى"(٣٠).

في الشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة الحالية، لم تشهد معظم الحوادث استعمال الفلسطينيين للأسلحة النارية والمتفجرات. قالت صحيفة "بت سيلم" إن أرقام جيش الدفاع الإسرائيلي تشير إلى أن ٧٣% من الحوادث التي وقعت بين ٢٩ سبتمبر وديسمبر ٢٠٠٠ لم تشهد إطلاق نار من الفلسطينيين. ورغم ذلك، ففي تلك الحوادث بالذات قُتل معظم الفلسطينيين أو أصيبوا بجروح"(٣١).

وبالإجمال قُتل حوالي ٥٠٠ شخص وجرح حوالي ١٠٠٠٠ آخرين خلال الأشهر السبعة المنصرمة. والسواد الأعظم من القتلى والجرحى كان من الفلسطينيين. كان بالإمكان تجنب حالات وفاة كثير منهم، وتجنب وفاة إسرائيليين أيضاً.

إن وصف إسرائيل للنزاع بالعبارات السابقة الذكر عريض للغاية: فهو لا يصف بصورة وافية الحوادث التي حصلت منذ أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ . فضلاً عن ذلك، بعد تعريف النزاع على هذا النحو، علق جيش الدفاع الإسرائيلي سياسته التي تقتضي إجراء تحقيقات من دائرة الشرطة العسكرية، عندما يقتل فلسطيني في أراض فلسطينية على يدي جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في حادث لا يتضمن إرهاباً. تقول حكومة إسرائيل: "عندما ترى إسرائيل سبباً يدعو إلى التحقيق في حوادث محددة فإنها تقوم بالتحقيق، مع العلم بأنها لا تقوم به بصورة روتينية نظرا إلى ظروف النزاع المسلح"(٣٢). إننا نعتبر أن حكومة إسرائيل إذا تخلت عن عبارة "نزاع مسلح لا يصل إلى حد الحرب". وبإعادة إجراء تحقيقات الشرطة العسكرية الإلزامية تستطيع أن تساهم في تخفيف العنف الدامي وإعادة بناء الثقة المتبادلة. وعلى الرغم

من الخطر الذي يشكله رماة الحجارة، يجب بذل جهد ما لإظهار الفرق بين الإرهاب والاحتجاجات.

ثار جدل بين الطرفين حول ما تسميه إسرائيل "استهداف أفراد من المقاتلين الأعداء". أما منظمة التحرير الفلسطينية فإنها تصف هذه الأعمال بأنها "إعدامات خارج نطاق القانون"(٣٤)، وتدعي بأن إسرائيل تعتمد "سياسة الاغتيال" وهي خرق واضح للمادة ٢٢ من ميثاق جنيف الرابع(٣٥). تؤكد حكومة إسرائيل بدورها أن "أي عمل يمكن أن تكون إسرائيل قد قامت به إنما قامت به ضمن حدود المبادئ المناسبة والمقبولة المتعلقة بالأعمال الحربية"(٣٦).

وقد أقرت حكومة إسرائيل، في ما يتعلق بالمظاهرات، بأن "حالات فردية من الرد المبالغ فيه قد تكون حصلت، من قبل جندي أو وحدة واقعة تحت وطأة هجوم فلسطيني. فالمعادلة ليست معادلة جيش إسرائيلي في مواجهة متظاهرين من رماة الحجارة الفلسطينيين، بل هي معادلة شخصية(٣٧)". إننا نتفهم هذا القلق، لا سيما وأن الحجارة قد تُسبب التشويه أو القتل. ليس من السهل على بعض الجنود الشبان الذين تواجههم أعداد كبيرة من المتظاهرين المعادين أن يقوموا بالتمييز القانوني الدقيق للوضع وعلى الفور. إلا إن هذه "المعادلة الشخصية" يجب أن تندرج ضمن إطار قواعد أخلاقية منظمة، وفي هذه الحالة، "القواعد الأخلاقية لقوات الدفاع الإسرائيلية" التي تقول:

"إن قدسية الحياة الإنسانية في عيون المنتسبين إلى القوات الدفاعية الإسرائيلية ستجد تعبيرا لها في كل ما يقومون به، في التخطيط المدروس والدقيق، في التدريب الآمن والذكي، وفي التطبيق الصحيح للمهمات. وعند تقويم الخطر الذي يتعرض له الفرد والآخرون، عليهم استخدام المعايير المناسبة وممارسة الحذر المستمر للحدّ من الإصابات المميتة لتبقى ضمن الحد اللازم لاستكمال المهمة"(٣٨).

إن الذين عليهم احترام القواعد الأخلاقية لقوات الدفاع الإسرائيلية معظمهم من المجندين الملتحقين بالقوات المسلحة نتيجة التجنيد الإجباري، إذ إن قوات الدفاع الإسرائيلية هي قوة تجنيد إجباري. إن المجندين الذين هم في الخدمة والضباط والأدنى منهم رتبة، أي الفئات التي يمكن تواجدها أكثر من سواها عند نقاط الاحتكاك هم من الشبان وغالباً ما يكونون من المراهقين. فلم يسبق لأي عنصر من عناصر قوات الدفاع الإسرائيلية المتواجدة في هذه المناطق المحتلة أن شهد مواجهات إسرائيلية فلسطينية سابقا، باستثناء بعض العناصر الأرفع رتبة وجنود الاحتياط المتواجدين عند نقاط الاحتكاك. إننا نعتقد أن من الضروري، لا سيما في سياق إعادة بناء الثقة، أن يتم تقليص المواجهات الدامية، وأن تنشر قوات الدفاع الإسرائيلية جنوداً أعلى مرتبة وأكثر تمرساً في هذه المناطق الحساسة.

حصلت حوادث استعملت فيها جنود قوات الدفاع الإسرائيلية القوة المميتة مع ما يتضمن ذلك من استخدام للذخيرة الحية، وإطلاق رصاص مطاطي معدل ذي قلب معدني، ضد متظاهرين عزّل يرشقون الحجارة(٣٩). يجب أن تتبنى قوات الدفاع الإسرائيلية أساليب تكتيكية للسيطرة على الحشود من شأنها أن تقلص فرص القتل أو الإصابة بجروح، وتعمد كذلك إلى سحب الرصاص المطاطي ذي القلب المعدني من الاستعمال، واستبداله بعصي مطاطية بدون قلب معدني.

إننا قلقون جداً من التأثير على السلامة العامة بسبب تبادل إطلاق النيران في المناطق المأهولة، خاصة بين المستوطنات الفلسطينية والقرى الفلسطينية المجاورة. لقد أطلق مقاتلون فلسطينيون النار من أسلحة خفيفة على مستوطنات إسرائيلية ومواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية المجاورة، من داخل مساكن في المناطق الفلسطينية أو من أماكن محاذية لها، معرضين للخطر بالتالي مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء.

إننا ندين تمركز مطلقي النيران داخل المساكن أو قربها. غالبا ما ترد قوات الدفاع الإسرائيلية على إطلاق نار كهذا بأسلحة من عيار ثقيل ما يؤدي أحياناً إلى وفيات وإصابات وسط الفلسطينيين الأبرياء. قال لنا أحد ضباط قوات الدفاع الإسرائيلية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ٢٠٠١: "عندما يحصل إطلاق نار من مبنى نردّ عليه، وأحيانا يكون في المبنى أشخاص أبرياء". من الطبيعي أن يسقط أبرياء أو أن يصابوا بجروح في تبادل إطلاق نار من هذا النوع. إننا نحث على وقف استفزازات من هذا النوع، ونحث قوات الدفاع الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس عندما ترد، حين ترد. إن استعمال القوة بشكل غير ملائم والإفراط في استعمال القوة غالباً ما يؤديا إلى التصعيد.

نحن مدركون لحساسيات قوات الدفاع الإسرائيلية تجاه هذه المواضيع. ولقد طُرح علينا أكثر من مرة السؤال التالي: "ما قواعد الاشتباك لدى الفلسطينيين"؟ ماذا عن قواعد أخلاقية فلسطينية تطبقها العناصر العسكرية الفلسطينية؟" هذه كلها أسئلة وجيهة.

في الجهة الفلسطينية يسود غموض مربك في مجالات المسؤولية والمحاسبة الأساسية. إن عدم ممارسة السلطة الفلسطينية الرقابة على عناصر الأمن وعلى العناصر المسلحة المرتبطة بقيادة السلطة الفلسطينية مسألة مزعجة للغاية. وإننا نحض السلطة الفلسطينية على اتخاذ التدابير اللازمة لقيام تسلسل واضح لا لبس فيه للقيادة المشرفة على العناصر المسلّحة التي تعمل في إمرتها. إننا نوصي بأن ترسي السلطة الفلسطينية معايير فعالة للسلوك والمحاسبة وأن تعززها، وذلك ضمن القوات النظامية وقوات الشرطة وضمن القيادة المدنية السياسية التي تنتمي إليها. * التحريض: لقد عبّر الطرفان في ما قدماه من معلومات ومذكرات إلى اللجنة عن همومهما إزاء خطاب الكراهية والصور الحاقدة التي تصدر عن الفريق الآخر، وذكرا

أمثلة متعددة حول خطاب عدائي وطائفي وإثني في وسائل الإعلام الفلسطينية والإسرائيلية، وفي المناهج الدراسية وفي تصريحات القادة الروحيين والسياسيين وسواهم.

إننا ندعو الطرفين إلى تجديد التزاماتهما الرسمية بهدف تعزيز التفاهم وقبول الواحد للآخر والامتناع عن التحريض والحملات الإعلامية العدائية. إننا ندين لغة الحقد والتحريض بكل أشكالها، ونقترح أن يكون الطرفان حذرين جداً في مجال استخدام تعبيرات بطريقة توحي بوجود مسؤولية جماعية.

* التأثير الاقتصادي والاجتماعي للعنف: لقد فرضت إسرائيل قيوداً إضافية على حركة الناس والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتخذ هذا التضييق ثلاثة أشكال: الأول يمنع التنقل بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، والثاني (يشمل منع التجول) يمنع التنقل داخل المناطق الفلسطينية؛ و(الثالث) يمنع الانتقال من المناطق الفلسطينية إلى بلدان أجنبية. وقد أدّت هذه الإجراءات إلى إرباك عيش مئات الآلاف من الفلسطينيين وأدت إلى رفع نسبة البطالة لدى الفلسطينيين إلى ما يقارب الـ ٤٠ في المائة. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى منع حوالي ١٤٠٠٠٠ فلسطيني من العمل في إسرائيل. وأدت تلك الإجراءات كذلك إلى القضاء على ما يقارب ثلث إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني الداخلي. فضلاً عن ذلك علّقت إسرائيل تحويل عائدات الضرائب والجمارك التي تعود إلى السلطة الفلسطينية مما أدى إلى أزمة مالية خطيرة لدى السلطة الفلسطينية.

شكّل إتلاف قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين لعشرات آلاف الأشجار من الزيتون وسواها من أشجار الفاكهة ومن الأراضي الزراعية مصدر قلق كبير للسلطة الفلسطينية. ولهذه الحالات من إقفال المعابر نتائج سيئة أخرى، مثل منع المدنيين من الوصول إلى العلاج الطبي العاجل ومنع الطلاب من الحضور إلى مدارسهم.

تصرّ حكومة إسرائيل على أن هذه التدابير اتخذت بهدف حماية المدنيين الإسرائيليين من الإرهاب. ويصف الفلسطينيون هذه التدابير بـ "العقاب الجماعي" في حين تنفي حكومة إسرائيل هذا الزعم: "لم تتخذ إسرائيل تدابير ذات تأثير اقتصادي لمجرد اتخاذ هذه التدابير أو لرغبة في إيذاء الاقتصاد الفلسطيني. لقد اتخذت هذه التدابير لأسباب أمنية. بالتالي، يرمي تدبير إغلاق الأراضي الفلسطينية مثلاً إلى درء أخطار الهجمات الإرهابية أو على الأقل إلى تخفيفها.. لم تقم القيادة الفلسطينية بأي محاولة لضبط هذا النشاط ووضع حدّ له"(٤٠).

فضلاً عن ذلك، تشير حكومة إسرائيل إلى أن العنف الدائر، في الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، كلف الاقتصاد الإسرائيلي ١٠٢ مليار دولار في حين تستمر الخسارة بنسبة حوالي ١٥٠ مليون دولار شهريا(٤١).

إننا نقر بمخاوف إسرائيل الأمنية، إلاّ أننا نعتقد بأن على حكومة إسرائيل رفع الحصار، أو الإغلاق، وتحويل كل المداخيل التي تعود للسلطة الفلسطينية والسماح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى عملهم. إن سياسة الإغلاق تتلاعب بها أيدي المتطرفين الساعين إلى توسيع دائرة مؤيديهم، وبالتالي فإنها باتت تساهم في التصعيد. وعلى السلطة الفلسطينية أن تستأنف التعاون مع وكالات الأمن الإسرائيلية بغية التأكد من أن العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل خضعوا لتدقيق في أوضاعهم وأن لا علاقة لهم بالإرهابيين أو بالمنظمات الإرهابية.

لقد كانت مساعدات التنمية الدولية منذ البدء جزءاً أساسياً من عملية السلام، مستهدفة تعزيز المقومات الاجتماعية الاقتصادية للسلام. هذه المساعدة هي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. إننا نحثّ الأسرة العالمية على دعم بقاء أجندة التنمية جزءاً من عملية السلام.

* الأماكن المقدسة: من المؤسف للغاية أن تتحوّل أماكن مثل الحرم الشريف/ جبل الهيكل في القدس، وقبر يوسف في نابلس، وقبر راحيل (مسجد بلال) في بيت لحم إلى مسارح للعنف والموت والأذية. هذه أماكن سلام وصلاة وتأمل يجب أن تكون مفتوحة لكل المؤمنين.

الأماكن التي يعتقد المسلمون واليهود والمسيحيون أنها مقدسة تستحق الاحترام، والحماية، والمحافظة عليها. يجب دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً من قبل الفرقاء فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. ويجب أن تطلق حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية مبادرة مشتركة لنزع فتيل العامل الطائفي لخلافهما السياسي عبر المحافظة على هذه الأماكن وحمايتها. ويجب تشجيع حوار الأديان.

* **القوة الدولية**: من بين المواضيع التي أثارت أكبر قدر من الجدل في التحقيق مسألة نشر قوة دولية في الأراضي الفلسطينية. السلطة الفلسطينية تدعم بشدة انتشار هذه القوة لحماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم من جيش الدفاع الإسرائيلي ومن المستوطنين. وحكومة إسرائيل تعارض بشدة انتشار "قوة حماية دولية" باعتبار أنها لن تستجيب للمخاوف الأمنية الإسرائيلية وسوف تتدخل في المفاوضات الثنائية لحل النزاع.

إننا نعتقد بأن مثل هذه القوة تحتاج إلى دعم الطرفين لكي تكون فعالة. ونشير إلى أن القوى الدولية المنتشرة في هذه المنطقة لا تستطيع إتمام مهامها وتحقيق مساهمة إيجابية إلا عندما تنتشر برضى كل أطراف النزاع.

خلال زيارتنا إلى الخليل تحدث إلينا عاملون في فريق "الوجود الدولي المؤقت في الخليل،" وهو وجود وافق عليه كلا الطرفين. يتولى الوجود الدولي المؤقت في الخليل مهمة مراقبة وضع متفجر وإعداد تقارير بما يلاحظه. إذا وافق الطرفان، كخطوة لبناء الثقة، على الاستفادة

من أعضاء "طاقم الوجود الدولي المؤقت في الخليل" لمساعدتهما في إدارة نقـاط الاحتكـاك الأخرى، تأمل أن يتمكن فريق "الوجود الدولي المؤقت في الخليل" من تلبية هذا الطلب.

* **مبادرات ما بين المجتمعين**: وصف لنا كثيرون الفقدان شبه التام للثقة. لذا، كان من المهـم العثور على جماعات (مثل "دائرة الوالدين"، و"مؤسسة التعاون الاقتصادي") تكـرّس نفسـها للتفاهم بين المجتمعين على الرغم من كل ما حصل. إننا نشجع تلك الجماعات ونشجّع عملهـا المهم. من المؤسف أن غالبية الأعمال التي ترتدي هذا الطابع توقفت خلال النـزاع الحـالي. ويجب على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية المشاركة في عملية بناء الثقة عبر مبـادرات تجمع بين الطرفين. من المهم أن تدعم السلطة الفلسـطينية وحكومـة إسـرائيل المنظمـات والمبادرات المشتركة بين المجتمعين، بما فيها تأمين المؤن للقرى الفلسـطينية عـن طريـق مساعدة إنسانية تقدمها منظمات إسرائيلية غير حكومية. لذلك، إن منح إجازات السـفر أمـر ضروري للغاية. ويجب تشجيع التعاون بين المنظمات الإنسانية والدوائر العسكرية والأمنيـة بين الطرفين كما يجب وضعها ضمن إطار مؤسساتي.

إن من شأن برامج كهذه أن تساهم ولو ببطء في إيجاد مناصـرين للسـلم بـين الفلسـطينيين والإسرائيليين، ومن شأنها كذلك أن تؤمن شبكات أمان خلال الاضـطرابات. إن المنظمـات المشاركة في هذا العمل ذات دور حيوي في ترجمة النوايا الطيبة إلى أعمال إيجابية.

استئناف المفاوضات:

لا يرغب الزعماء الإسرائيليون في أن يُنظر إليهم على أنهم "يكافئون العنـف". ولا يرغـب الزعماء الفلسطينيون في أن يُنظر إليهم على أنهم "يكافئون الاحـتلال". إننـا نـدرك القيـود السياسية المفروضة على الزعماء من الجانبين. ومع ذلك إذا كان المطلوب كسر دورة العنف، واستئناف السعي إلى تحقيق السلام، يجب أن تكون هناك علاقة ثنائية جديدة تشـمل التعـاون الأمني والمفاوضات.

لا نستطيع أن نرسم للطرفين ما هو السبيل الأفضل لمتابعة أهدافهما السياسـية. لكـن إقامـة علاقة ثنائية جديدة بينهما ترمي إلى أن تُرسّخ أي اتفاقية لوقف أعمال العنف، ومن ثم تتعداها، تقتضي مخاطرة ذكية. يتطلب ذلك، في المقام الأول، أن يكون كل طرف راغباً فـي اعتبـار الطرف الآخر شريكاً. وتتطلب الشراكة بدورها، عند هذا المنعطف، شيئاً أكثر مما تم الاتفاق عليه في إعلان المبادئ والاتفاقيات اللاحقة.

وبدلاً من إعلان "موت" عملية السلام، يجب أن يقرر الطرفـان كيـف سـيكملان رحلتهمـا المشتركة على طريق "الخريطة" المتفق عليها، وهي الرحلة التي بدأت في مدريد واسـتمرت، رغم المشاكل، حتى الآونة الأخيرة.

إن تحديد نقطة انطلاق أمر يعود تقريره للطرفين. ولقد أعلن الطرفان أنهما لايزالان ملتزمين باتفاقاتهما وتعهداتهما المتبادلة. وقد حان الوقت لدرس إمكانيات تطبيق المزيد من تلك الاتفاقات والتعّهدات. يجب أن يُعلن الطرفان أنهما ينويان الاجتماع على هذا الأساس، بغية استئناف مفاوضات كاملة، وذات معنى، وفق روح تعهداتهما في قمتي شرم الشيخ في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠.

لن يكون باستطاعة أي من الطرفين تحقيق أهدافه الرئيسة من جانب واحد، أو دون مخاطرة سياسية. إننا نعرف كم يصعب على الزعماء أن يتصرفوا، خاصة إذا كان يمكن أن يصف معارضوهم السياسيون هذا التصرف بأنه تنازل، دون الحصول على شيء في المقابل. يجب على السلطة الفلسطينية، كما فعلت في مراحل حرجة سابقة، أن تقوم بخطوات لطمأنة إسرائيل في ما يخص الشؤون السياسية. ويجب على الحكومة الإسرائيلية -كما فعلت في مراحل حرجة سابقة- أن تقوم بخطوات لطمأنة السلطة الفلسطينية في ما يخص الشؤون السياسية.

يجب أن يتجنب الإسرائيليون والفلسطينيون، في أعمالهم ومواقفهم، إعطاء المتطرفين والمجرمين العاديين والساعين للانتقام الكلمة الأخيرة في تحديد مستقبلهم المشترك. لن يكون ذلك أمراً سهلاً إذا استمر وقوع أحداث مميتة رغم التعاون الفعّال. ورغم الصعوبات الهائلة، فإن أساس الثقة المطلوبة لإعادة بناء شراكة قادرة على العمل يتكوّن من قيام كل من الجانبين بإعطاء الجانب الآخر مثل هذه التطمينات الاستراتيجية.

التوصيات:

يجب أن تعمل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بسرعة وحزم على وقف أعمال العنف. بعد ذلك يجب أن تكون أهدافهما الفورية إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات. إن ما نطلبه ليس بالأمر السهل. فالفلسطينيون والإسرائيليون، لا زعماؤهم فقط بل أبناء الشعبين بوجه عام، فقدوا الثقة ببعضهم البعض. نطلب من الزعماء السياسيين، من أجل شعبيهم، القيام بالعمل السياسي الصعب: أن يقودوا دون معرفة كم سيتبعهم من الناس.

كان هدفنا خلال هذه المهمة تنفيذ التكليف المتفق عليه في قمة شرم الشيخ. إننا نقدّر الدعم الذي قدّمه المشاركون في هذه القمة لعملنا ونطري الطرفين على تعاونهما. توصيتنا الرئيسة هي أن يُعيد الطرفان الالتزام بروح شرم الشيخ، وأن ينفذوا القرارات المتخذة هناك في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠. إننا نعتقد أن المشاركين في القمة سوف يؤيدون كل عمل جريء يقوم به الطرفان من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وضع حد للعنف:

على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تُعيدا تأكيد التزاماتهما بالاتفاقات والتعهدات القائمة، وأن تطبقا على الفور وقفاً غير مشروط لأعمال العنف.

إن القصور عن بذل جهد كامل لوضع حد لأعمال العنف سوف يجعل هذا الجهد غير فاعـل، ومن المحتمل أن يفسره الجانب الآخر بأنه برهان على نية عدائية.

يجب على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا فوراً التعاون الأمني بينهما.

إن التعاون الثنائي الفاعل الهادف إلى منع أعمال العنف سيشجع على استئناف المفاوضـات. ويُقلقنا جداً أنه في غياب التعاون الأمني الشفاف والفاعل، ستستمر أعمال الإرهاب وغيرهـا من أعمال العنف، وقد يُنظر إليها على أنها مسموح بها رسمياً، بغض النظر عما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا. يجب أن ينظر الطرفان في توسيع نطاق التعاون الأمني بينهما بحيث يعكـس أولويات شعبيهما، وأن يسعيا لكسب قبول شعبيهما لهذه الجهود.

إننا نسلّم بموقف السلطة الفلسطينية القائل إن التعاون الأمني أمر بالغ الصعوبة سياسـياً فـي غياب محتوى سياسي مناسب، أي، في غياب تخفيف الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتشـددة واقتران ذلك بمفاوضات مثمرة مستمرة. ونسلّم أيضاً بخشية السلطة الفلسطينية من أنه لـدى تحقيق التعاون الأمني قد لا تكون حكومة إسرائيل مستعدة لأن تعمل بصورة صريحة مباشرة في معالجة الاهتمامات السياسية الفلسطينية. نعتقد أن التعاون الأمني لا يمكـن أن يسـتمر إذا تأجل إجراء مفاوضات ذات معنى بفترة غير معقولة، أو إذا اعتُبرت الإجراءات الأمنية "على الأرض" أنها عدائية، وإذا تم اتخاذ خطوات تُعتبر استفزازية أو مضرة بنتيجة المفاوضات.

إعادة بناء الثقة:

يجب أن تعمل السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل سوية من أجل إيجاد "فتـرة تبريـد" ذات معنى، واتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة التي تم اقتراح بعضها في بيان قمة شرم الشيخ عـام ٢٠٠٠ والتي طرحت الولايات المتحدة بعضها في ٧ (يناير) ٢٠٠١ خلال اجتماع القاهرة.

على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل استئناف جهودهما لكشف، وشجب التحريض بكافـة أشكاله، والثني عنه.

على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين معاً بوسائل ملموسة أن الإرهاب أمر يستحق الشجب وغير مقبول، وأن السلطة الفلسطينية سوف تبذل جهداً بنسبة مائـة فـي المائة للحؤول دون العمليات الإرهابية ولمعاقبة مرتكبيها. يجب أن يشمل هذا الجهـد اتخـاذ خطوات فورية لإلقاء القبض على، وسجن، الإرهابيين العـاملين فـي المنـاطق الخاضـعة لصلاحيات السلطة الفلسطينية.

يجب على حكومة إسرائيل أن تجمد كافة نشاطات الاستيطان، بما في ذلك "النمـو الطبيعـي" للمستوطنات القائمة.

لا يمكن لنوع التعاون الأمني الذي تريده حكومة إسرائيل أن يتعايش طويلاً مع النشاط الاستيطاني، الذي وصفه الاتحاد الأوروبي مؤخراً بأنه يسبب "قلقاً عظيماً"، والذي وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بأنه استفزازي.

يجب على حكومة إسرائيل أن تدرس بعناية ما إذا كان عليها أن تعتبر المستوطنات، التي تشكل نقاط احتكاك، أدوات مقايضة في مفاوضات مستقبلية، أو أدوات استفزاز يمكن أن تحول دون بدء محادثات مثمرة.

قد ترغب حكومة إسرائيل في أن تُبيّن بوضوح للسلطة الفلسطينية أن السلام في المستقبل لن يُشكّل أي تهديد للترابط والامتداد الإقليمي لدولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تدرس مسألة الانسحاب إلى المواقع التي كانت متواجدة فيها قبل ٢٨ (سبتمبر) ٢٠٠٠، الأمر الذي يُقلل من عدد نقاط الاحتكاك واحتمالات حدوث مواجهات عنيفة.

يجب أن تضمن حكومة إسرائيل تبني قوات الدفاع الإسرائيلية، وتنفيذها، لسياسات وإجراءات تشجع الردود غير المميتة لدى مواجهة متظاهرين غير مسلحين، وذلك بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من الإصابات والاحتكاك بين الشعبين. وعلى قوات الدفاع الإسرائيلية أن:

- تعود إلى القيام بتحقيقات تجريها الشرطة العسكرية في حالات قتل الفلسطينيين الناتجة عن عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية خلال حوادث لا علاقة لها بالإرهاب.

يجب أن تتخلى قوات الدفاع الإسرائيلية عن وصفها للانتفاضة الحالية على أنها "نزاع مسلح لا يصل إلى حد الحرب" لأن هذا الوصف لا يميّز بين الإرهاب والاحتجاج.

- تتبنى أساليب لضبط الجماهير تُقلل من احتمالات وقوع القتلى والجرحى، بما في ذلك سحب الرصاصات المطاطية ذات القلب المعدني من الاستعمال.

- تضمن وجود مجندين مدرّبين وناضجين في الخدمة (العسكرية) في كافة الأوقات عند نقاط احتكاك معروفة.

- تضمن أن القيم المعلنة، والإجراءات العملياتية المعمول بها، لقوات الدفاع الإسرائيلية، توجب على الجنود العناية بالفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بالإسرائيليين المقيمين هناك، وفقا للقواعد الأخلاقية التي تعتمدها قوات الدفاع الإسرائيلية.

يجب على حكومة إسرائيل أن ترفع إجراءات الإغلاق، وأن تحوّل إلى السلطة الفلسطينية كل الواردات الضريبية العائدة إليها، وأن تسمح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى أعمالهم. كما يجب عليها أن تضمن امتناع قوى الأمن والمستوطنين من تدمير المنازل والطرق وإتلاف الأشجار، وغير ذلك من الممتلكات الزراعية الموجودة في المناطق

الفلسطينية. ونأخذ علماً بموقف حكومة إسرائيل بأن أعمالاً من هذا النوع قد نُفّذت لأسباب أمنية. رغم هذا، فإن آثارها الاقتصادية ستستمر لسنوات عديدة.

يجب أن تُجدد السلطة الفلسطينية التعاون مع دوائر الأمن الإسرائيلية بحيث تضمن إلى أقصى حد ممكن التدقيق الكامل بهويات العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل، وعدم ارتباطهم بمنظمات وأفراد ضالعين في الإرهاب.

يجب أن تمنع السلطة الفلسطينية المسلحين من استعمال مناطق فلسطينية مأهولة لإطلاق النار على مناطق إسرائيلية مأهولة وعلى قوات الدفاع الإسرائيلية. إن هذا الأسلوب يعرّض المدنيين من الجانبين لخطر لا لزوم له.

يجب أن تتبنى وتنفذ حكومة إسرائيل وقوات الدفاع الإسرائيلية سياسات وإجراءات تهدف إلى ضمان أن يقلل الرد على أي مصدر إطلاق نار من المناطق الفلسطينية المأهولة الخطر على حياة وأملاك المدنيين الفلسطينيين إلى أدنى حد، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون هدف مطلقي النار إحداث ردود فعل مفرطة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.

يجب أن تتخذ حكومة إسرائيل كافة الخطوات الضرورية لمنع ارتكاب أعمال عنف من قبل المستوطنين.

يجب أن يلتزم الطرفان أحكام اتفاقية "واي ريفر" التي تمنع استعمال أسلحة غير شرعية.

يجب أن تتخذ السلطة الفلسطينية كافة الخطوات الضرورية لإنشاء تسلسل قيادي واضح ولا اعتراض عليه للقوات المسلحة العاملة تحت سلطتها.

يجب أن تُرسي السلطة الفلسطينية وتطبق مقاييس فعالة للسلوك والمحاسبة داخل صفوف قواتها المسلحة وبين رجال الشرطة والقيادات السياسية المدنية التابعة لها.

يجب على السلطة الفلسطينية، كما على حكومة إسرائيل، النظر في أن تتعهدا سوية بالمحافظة على وحماية الأماكن المقدسة للمسلمين واليهود المسيحيين. إن مبادرة من هذا النوع يمكن أن تساعد في عكس مسار اتجاه مُقلق، هو: الاستخدام المتزايد للأفكار الدينية لتشجيع وتبرير أعمال العنف.

يجب على حكومة إسرائيل، كما على السلطة الفلسطينية، أن تؤيد وتدعم عمل المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية المهتمة بتنفيذ مبادرات تطال كل الجاليات للربط بين الشعبين. من المهم أن تحصل هذه النشاطات، ومنها تأمين المساعدة الإنسانية إلى القرى الفلسطينية من قبل مؤسسات إسرائيلية غير حكومية، على الدعم الكامل من الطرفين.

استئناف المفاوضات:

نُكرر اعتقادنا بأن جهداً بنسبة مائة بالمائة لوقف أعمال العنف، والاستئناف الفوري للتعاون الأمني، وتبادل تدابير بناء الثقة، هي أمور مهمة لاستئناف المفاوضات. مع ذلك، لا يمكن استمرار أي خطوة من هذه الخطوات لفترة طويلة إذا لم تتم العودة إلى المفاوضات.

ليس من ضمن مهماتنا تحديد مكان، أو أساس، أو جدول أعمال المفاوضات. ولكن، من أجل توفير إطار سياسي فعّال للتعاون العملي بين الطرفين، يجب عدم تأجيل المفاوضات لمدة غير معقولة؛ وحسب رأينا، يجب أن تعبر هذه المفاوضات عن روح التسوية، والمصالحة، والشراكة، رغم أحداث الأشهر السبعة الماضية.

استنادا إلى روح اتفاقات وتفاهمات قمتي شرم الشيخ في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠، نوصي باجتماع الطرفين لإعادة التأكيد على التزامهما الاتفاقات الموقعة والتفاهمات المتبادلة، واتخاذ الإجراءات المترتبة على ذلك. يجب أن يكون هذا أساس استئناف مفاوضات كاملة وذات معنى.

إن الطرفين على مفترق طرق. إذا لم يعودا إلى طاولة المفاوضات فإنهما سيواجهان احتمال الاستمرار في القتال لسنوات عديدة، مع اضطرار العديد من أفراد شعبيهما إلى مغادرة البلاد للعيش في ديار بعيدة لتربية أولادهم. نضرع إلى الله أن يختار الطرفان الخيار الصحيح. وهذا يعني وقف أعمال العنف الآن. على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا ويعملوا ويزدهروا سوية. لقد قدر التاريخ والجغرافيا لهم أن يكونوا جيراناً. هذا الواقع لا يمكن تغييره. وعندما تسترشد أعمالهم بهذا الإدراك فقط، سوف يتمكنون من تطوير رؤيتهم وتحقيقها بالنسبة للسلام والازدهار المشترك.

سليمان ديميريل، الرئيس التاسع للجمهورية التركية

توربيورن جاكلاند، وزير خارجية النرويج

جورج جيه. ميتشل، عضو سابق ورئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي

وارن بي. رادمان، عضو سابق في مجلس الشيوخ الأميركي

خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي [1]

---

(1)- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/michel.htm
http://www.albayan-magazine.com/intifadah/intifadah-07/int-7-02.htm

الملحق رقم (٦):

خطة جورج تينيت لوقف إطلاق النار ١٣-٦-٢٠٠١

تؤكد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية على التزامها بالاتفاقات الأمنية التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ في أكتوبر ٢٠٠٠، والتي أكدها تقرير لجنة ميتشل الصادر في إبريل ٢٠٠١.

وتقوم خطة العمل هذه على أساس أن يلتزم الجانبان بوقف متبادل وشامل لإطلاق النار والذي ينطبق على جميع أشكال العنف وذلك بما ينسجم مع التصريحات العلنية لزعيمي الجانبين. وإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة الأمنية المشتركة المشار إليها في هذه الخطة بتسوية المشاكل التي قد تنشأ أثناء تطبيق خطة العمل هذه.

توافق الأجهزة الأمنية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية على البدء بالخطوات الأمنية المحددة تاليا على الفور من أجل العودة إلى التعاون الأمني وإلى الوضع الذي كان عليه الحال قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠

١- تستأنف حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التعاون الأمني فورا.

* يعقد اجتماع فوري على مستوى رفيع يحضره مسؤولو الأمن الإسرائيليون والفلسطينيون والأميركيون، على أن يعودوا للاجتماع بعدها بمعدل جلسة واحدة أسبوعيا على الأقل. ويكون حضور المندوبين الكبار إلزاميا.

* إعادة تنشيط لجان التنسيق الأمني الإسرائيلية الفلسطينية. وستقوم هذه اللجان بتنفيذ مهماتها اليومية إلى أقصى مدى ممكن وفق المعايير التي وضعت قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠. وعندما يسمح الوضع الأمني يجب إزالة الحواجز التي تحول دون التعاون الفعلي وتستأنف الدوريات الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة.

* تقدم الولايات المتحدة أجهزة فيديو لتسهيل الاتصال والتعاون الأمني بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٢- يتخذ الطرفان خطوات فورية من أجل الالتزام بوقف إطلاق النار وتثبيت الوضع الأمني.

* تقوم اللجنة الأمنية العليا بتحديد إجراءات معينة لضمان أمن حركة قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية الذين يتحركون في مناطق ليست خاضعة لسيطرتهم، وذلك وفق الاتفاقات القائمة.

* تمتنع إسرائيل عن شن أي نوع من الهجمات على منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقرات الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات والشرطة الفلسطينية أو السجون في الضفة الغربية وغزة.

* تبدأ السلطة الفلسطينية فورا باعتقال الإرهابيين في الضفة الغربية وغزة والتحقيق معهم وتزود اللجنة الأمنية بأسماء الذين يتم اعتقالهم على الفور وإبلاغها بالإجراءات التي اتخذت بحقهم.

* تطلق إسرائيل سراح الفلسطينيين الذين اعتقلوا في عمليات تمشيط أمنية، والذين لم تثبت علاقتهم بأنشطة إرهابية.

* من خلال التزامها بوقف إطلاق النار تمنع السلطة الفلسطينية جميع مسؤولي الأمن الفلسطينيين من التحريض أو المساعدة أو تنفيذ هجمات على أهداف إسرائيلية، بما في ذلك المستوطنون.

* من خلال التزامها بوقف إطلاق النار تمتنع القوات الإسرائيلية عن المبادرة بتنفيذ عمليات أمنية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية أو شن هجوم على أهداف مدنية بريئة.

* تقوم الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في وفيات الفلسطينيين التي حدثت نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة خلال أحداث لا علاقة لها بالإرهاب.

٣- يستفيد مسؤولو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون من وجود اللجنة الأمنية كي يتبادلوا إضافة إلى المسؤولين الأميركان المعينين المعلومات عن تهديدات إرهابية بما فيها معلومات عن عمليات إرهابية معروفة أو محتملة في مناطق خاضعة لسيطرة الطرف الآخر.

* على السلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات وقائية ضد الإرهابيين وأماكن اختبائهم ومخازن الأسلحة ومصانع قذائف الهاون. وتقوم السلطة الفلسطينية بتقديم تقارير منتظمة عن هذه الأعمال إلى اللجنة الأمنية.

* تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات ضد المواطنين الإسرائيليين الذين يحرضون أو ينفذون أو يخططون لتنفيذ أعمال عنف ضد الفلسطينيين، وتقدم إسرائيل تقارير عن هذه الأعمال إلى اللجنة الأمنية.

٤- تعمل السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بقوة على منع الأفراد أو الجماعات من استعمال المناطق التي تحت سيطرتهما في تنفيذ أعمال العنف. إضافة إلى ذلك يتخذ الطرفان إجراءات تضمن عدم استعمال المناطق الخاضعة لسيطرتهما في شن هجوم على الطرف الآخر أو عدم استعمالها ملاذا بعد تنفيذ الهجمات.

* تحدد اللجنة الأمنية نقاط التماس الرئيسية ويقدم كل طرف إلى الطرف الآخر قائمة بأسماء مسؤولي الأمن القائمين على كل نقطة من نقاط التماس.

* يتم وضع أسس مشتركة لعمل كل نقطة تماس، وتعمل هذه الأسس على توضيح كيفية معالجة الطرفين للصدامات الأمنية وردهما عليها، وآلية الاتصال في حالة الطوارئ، إضافة إلى تحديد إجراءات تخفيف حدة الأزمات الأمنية.

* يتفق مسؤولو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون على الخطوات العملية اللازمة لتحديد مناطق يحظر فيها المظاهرات والمناطق العازلة حول نقاط التماس لتقليل احتمالات المواجهة. ويقوم الطرفان باتخاذ جميع الوسائل الضرورية لمنع أعمال الشغب والسيطرة على المظاهرات، خصوصا في المناطق المحيطة بنقاط التماس.

* يبذل مسؤولو الأمن الاسرائيليون والفلسطينيون جهودا حقيقية في البحث عن أسلحة غير قانونية ومصادرتها بما فيها قذائف الهاون والصواريخ والمواد المتفجرة، في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من الطرفين. إضافة لذلك تبذل جهود مكثفة لمنع تهريب وإنتاج غير قانوني للأسلحة.

* يستعمل الجيش الإسرائيلي وسائل إضافية غير فتاكة في معالجة تجمهر الفلسطينيين أو المتظاهرين لتقليل الخطر على حياة المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم أثناء الرد على العنف.

٥- تقوم الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية من خلال اللجنة الأمنية العليا بعمل جدول زمني لتطبيق إعادة الانتشار الكامل للجيش الإسرائيلي إلى المواقع التي كان فيها قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وذلك خلال أسبوع واحد من بدء اللجنة الأمنية لاجتماعاتها واستئناف التعاون الأمني بين الجانبين.

* يتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خلال الساعات الـ٤٨ الأولى من هذا الأسبوع المحدد ويستمر بينما تجري صياغة الجدول الزمني.

٦- يتم وضع جدول زمني محدد لرفع الحصار الداخلي وفتح الطرق الداخلية وجسر ألنبي ومطار غزة وميناء غزة والمعابر الحدودية، وذلك خلال أسبوع واحد من بدء اللجنة الأمنية اجتماعاتها واستئناف التعاون الأمني بين الجانبين. ويتم تقليص الحواجز الأمنية حسب المتطلبات الأمنية المشروعة وبعد التشاور بين الطرفين.

* يبدأ العمل بالإجراءات الملموسة لرفع الحصار في الساعات الـ٤٨ الأولى من الأسبوع المحدد هذا، ويستمر بينما تجري صياغة الجدول الزمني.

يتعهد الطرفان بمواصلة التعاون الأمني من خلال اللجنة المشتركة، حتي لو وقعت أحداث معاكسة [1]

(1)- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/rtenet.htm

الملحق رقم (٧):

*** المبادرة الأردنية المصرية ابريل ٢٠٠١/ بنود المبادرة المصرية- الأردنية**

إحراز السلام العادل والشامل والمستقر يشكل أولوية سياسية في الشرق الأوسط، ويجب إيجاد وسائل ناجحة لإنهاء الأزمة الحالية بهدف تحريك مسيرة السلام.

ونقترح الأردن ومصر ما يلي:

١- يلتزم الطرفان (الفلسطيني والإسرائيلي) خلال أسبوع من هذا الاتفاق باتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء المواجهة واستتباب الهدوء.

٢-خلال هذه الفترة يُرفع الحصار العسكري والاقتصادي الذي فُرض في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ويعاد النظر في استخدام الوسائل القتالية المحظورة دوليًا.

٣- تسحب إسرائيل كل قواتها إلى مواقعها قبل سبتمبر ٢٠٠٠.

٤- تحويل كل الديون والأموال للسلطة الفلسطينية.

٥- تجتمع اللجنة الأمنية-السياسية من أجل الرقابة على التنفيذ.

وسائل بناء الثقة:

على ضوء جو عدم الثقة الحالي فإن الطرفين سيتخذان خطوات بهدف إعادة الثقة والأمن المتبادلين من خلال تنفيذ دقيق لالتزاماتهما، ومن ضمن ذلك:

١-استئناف التنفيذ الفوري لكل بنود مذكرة شرم الشيخ التي وُقّعت في ٥ سبتمبر١٩٩٩.

٢- تجميد فوري وكامل لكل المستوطنات بما في ذلك القدس الشرقية.

٣- تنفيذ متبادل لكل الالتزامات الأمنية.

٤- حماية كل المواقع المقدسة للإسلام والمسيحيين.

٥- تنفيذ متبادل لكل الالتزامات التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين.

استئناف المفاوضات:

يقرر الطرفان استئناف عمل اللجان حول كل القضايا المطروحة على جدول أعمال المفاوضات حول التسوية الدائمة، بما في ذلك القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات والأمن والمياه؛ بهدف تنفيذ كامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ويتفق الطرفان على استكمال هذه المفاوضات خلال ستة أشهر من يوم استئنافها.

ومن أجل ضمان تنفيذ الفروع المذكورة أعلاه؛ يُقترح أن يرعى المسيرة ويراقب على تنفيذها كل من: الاتحاد الأوروبي، ومصر، والأردن، ومجلس الأمن (١)

---

(٢)- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/3.htm

الملحق رقم (٨):

مبادرة السلام العربية / مارس ٢٠٠٢

نص إعلان بيروت الصادر في ختام القمة العربية الرابعة عشرة الخميس ٢٨ مارس ٢٠٠٢ على بنود مبادرة السلام العربية:

يؤكد القادة في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧.

التأكيد على أنّ السلام في الشرق الأوسط لن يُكتب له النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ولمبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وارتباطهما عضوياً مع المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في شمولية الحلّ.

وفي إطار تبني المجلس للمبادرة السعودية كمبادرة سلام عربية يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي أيضا.

- كما يطالبها القيام بما يلي :

أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو١٩٦٧، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي. (١)

---

(1)- http://www.plord.org/resolutions/agreementsfeb/bairut.htm / more details :

نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=412393&issueno=10346

الملحق رقم (٩):

نص خطاب الرئيس بوش عن رؤيته لحل القضية الفلسطينية ٢٦-٦-٢٠٠٢

نص الكلمة :" لأمد أطول من اللازم، عاش مواطنو الشرق الأوسط وسط الموت والخوف. إن كراهية القلائل ترتهن آمال الكثيرين. وقوى التطرف والرعب تحاول أن تقتل التقدم والسلام بقتلها الأبرياء، وهذا يلقي ظلالا قاتمة على المنطقة بأسرها. ومن أجل الإنسانية جمعاء، يجب أن تتغير الأمور في الشرق الأوسط.

إنه أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الإسرائيلي في خوف. وهو أمر غير مقبول أن يعيش الشعب الفلسطيني في بيئة قذرة وفي ظل الاحتلال. والوضع الحالي لا يوفر أي احتمال بأن تتحسن الحياة لأي منهما. فالمواطنون الإسرائيليون سيستمرون في أن يكونوا ضحية إرهابيين، وهكذا فإن إسرائيل ستستمر في الدفاع عن نفسها.

ووضع الشعب الفلسطيني سيصبح أسوأ فأسوأ.

رؤياي هي لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وليست هناك ببساطة طريقة لتحقيق ذلك السلام إلى أن تحارب جميع الأطراف الإرهاب. ومع ذلك، في هذه اللحظة الحرجة، فإذا نأى الجميع بأنفسهم عن الماضي وساروا على طريق جديد، فإننا نستطيع أن نتغلب على الظلام بقبس من الأمل.

إن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة كي يكون بالإمكان ولادة دولة فلسطينية. وإني أهيب بالشعب الفلسطيني أن ينتخب قادة جددا، قادة لا تكون سمعتهم ملطخة بالإرهاب. وأهيب بهم أن يبنوا ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية. وإذا سعى الشعب الفلسطيني بفعالية وراء هذه الأهداف، فستؤيد أميركا والعالم بفعالية جهودهم. وإذا لبى الشعب الفلسطيني هذه الأهداف، فسيستطيع أن يتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ومصر والأردن على الأمن وترتيبات أخرى للاستقلال.

وعندما يكون للشعب الفلسطيني قادة جدد، ومؤسسات جديدة وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، ستدعم الولايات المتحدة الأميركية إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة إلى أن تحل كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط.

وفي العمل الذي ينتظرنا، لدينا جميعا مسؤوليات. والشعب الفلسطيني موهوب وقادر، وأنا على يقين من أنه يستطيع أن يحقق ولادة جديدة لدولته.

والدولة الفلسطينية لن تولد بالإرهاب. إنها ستبنى بالإصلاح، والإصلاح يجب أن يكون أكثر من تغيير تجميلي أو محاولة مقنّعة للإبقاء على الوضع الراهن. فالإصلاح الحقيقي يتطلب مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة كليا ترتكز على الديمقراطية، واقتصاد السوق وإجراءات ضد الإرهاب.

المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم ليست له سلطة، والسلطة مركزة في أيدي قلائل غير خاضعين للمحاسبة. إن دولة فلسطينية لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلا بدستور جديد يفصل بين سلطات الحكومة.

البرلمان الفلسطيني يجب أن تكون له السلطة الكاملة لمجلس تشريعي. والمسؤولون المحليون والوزراء في الحكومة بحاجة إلى سلطة خاصة بهم وإلى الإستقلالية كي يحكموا بفعالية.

إن الولايات المتحدة، ومعها الاتحاد الأوروبي والدول العربية، ستعمل مع القادة الفلسطينيين لإيجاد إطار دستوري جديد وديمقراطية فاعلة للشعب الفلسطيني. والولايات المتحدة، مع آخرين في المجتمع الدولي، ستساعد الفلسطينيين على تنظيم ومراقبة انتخابات محلية عادلة متعددة الأحزاب قبل نهاية هذا العام، على أن تعقبها انتخابات وطنية.

إن الشعب الفلسطيني اليوم يعيش في ركود اقتصادي فاقمه فساد رسمي. والدولة الفلسطينية سوف تتطلب اقتصادا نابضا بالحياة، حيث المشاريع الشريفة تشجعها حكومة شريفة. وتقف الولايات المتحدة، والدول المانحة والبنك الدولي على استعداد للعمل مع الفلسطينيين في مشروع ضخم من الإصلاح الاقتصادي والتنمية.

إن الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي مستعدة لمراقبة الإصلاحات في الماليات الفلسطينية، مشجعة على الشفافية وتدقيق الحسابات بصورة مستقلة. وستزيد الولايات المتحدة، ومعها شركاؤنا في العالم المتقدم، مساعدتنا الإنسانية للتخفيف من المعاناة الفلسطينية.

والشعب الفلسطيني اليوم يفتقر إلى محاكم فعالة ولا وسيلة لديه للدفاع عن حقوقه وصيانتها. إن دولة فلسطينية سوف تتطلب نظاما من العدالة الموثوقة لمعاقبة أولئك الذين يجعلون الأبرياء فريسة لهم. وتقف الولايات المتحدة ومعها أعضاء المجتمع الدولي على استعداد للعمل مع القادة الفلسطينيين لإنشاء مالية ومراقبة قضاء مستقل حقا.

إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تكافحه. وهذا غير مقبول. والولايات المتحدة لن تؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى أن يشارك قادتها في كفاح متواصل ضد الإرهابيين ويفككوا بنيتهم التحتية.

وسيتطلب هذا جهداً بمراقبة خارجية لإعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وينبغي أن تكون هناك خطوط سلطة ومحاسبة واضحة وتسلسل قيادي موحد. وتسعى أميركا إلى (تحقيق) هذا الإصلاح مع الدول الرئيسية في المنطقة.

والعالم على استعداد للمساعدة، إلا أن (مسؤولية تحقيق) هذه الخطوات نحو الدولة تقع على (عاتق) الفلسطينيين وزعمائهم. وإذا ما ساروا بنشاط في مسار الإصلاح، يمكن أن تأتي المكافآت بسرعة. وإذا ما اعتنق الفلسطينيون الديمقراطية، وواجهوا الفساد ونبذوا الإرهاب

بحزم، يمكنهم الاعتماد على المساعدة الأميركية لإقامة دولة فلسطينية مؤقتة. ويمكن لهذه الدولة، بجهد متفان، أن تنشأ بسرعة عندما تتوصل إلى تفاهم مع إسرائيل ومصر والأردن حول قضايا عملية كالأمن.

أما الحدود النهائية والعاصمة وغيرها من مظاهر سيادة هذه الدولة فسيتم التفاوض حولها بين الطرفين كجزء من التسوية النهائية. وقد عرضت الدول العربية المساعدة في هذه العملية، وهناك حاجة إلى مساعدتها. وقد سبق وقلت في الماضي إن الدول إما معنا أو ضدنا في حربنا ضد الإرهاب.

ويتوجب على الدول أن تتصرف كي تحسب في جانب السلام. وسيضع كل رئيس ملتزم بالسلام فعلاً حداً للتحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية ويدين علناً التفجيرات القاتلة.

وستوقف كل دولة ملتزمة فعلاً بالسلام تدفق المال، والمعدات والمجنّدين الجدد إلى الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى دمار إسرائيل، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. وينبغي أن تقوم كل دولة ملتزمة فعلاً بالسلام بإعاقة شحن المؤن والذخيرة الإيرانية إلى هذه المجموعات وبمعارضة الأنظمة التي تشجع(ها) كالعراق.

وينبغي أن تختار سورية جانب الصواب في الحرب على الإرهاب عبر إغلاق وطرد المنظمات الإرهابية.

ويتوجب على الزعماء الذين يريدون ضمهم إلى عملية السلام أن يظهروا بأعمالهم دعماً كاملاً غير مجزأ للسلام.

وأثناء تقدمنا نحو حل سلمي، سيُتَوقَع من الدول العربية أن تقيم علاقات دبلوماسية وتجارية أوثق مع إسرائيل، تقود إلى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي.

ولإسرائيل أيضاً مصلحة كبيرة في نجاح فلسطين ديمقراطية. فالاحتلال الدائم يهدد هوية وديمقراطية إسرائيل. ووجود دولة مستقرة مسالمة ضروري لتحقيق الأمن الذي تتوق إليه إسرائيل. وعليه، أتحدى إسرائيل لأن تتخذ خطوات ملموسة لدعم نشوء دولة فلسطينية جديرة بالثقة قادرة على البقاء.

وأثناء تقدمنا نحو الأمن، سيكون على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كلياً إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٠. وتمشياً مع توصيات لجنة ميتشل، يجب أن تتوقف النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وينبغي أن يسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتطور. ومع انحسار العنف، ينبغي إعادة حرية الحركة، مما يسمح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف عملهم وحياتهم العادية. ويجب أن يسمح

للمشرعين والمسؤولين الفلسطينيين، والموظفين الدوليين والإنسانيين أن يؤدوا مهام بناء مستقبل أفضل.

ويتوجب على إسرائيل أن تفرج عن الدخل الفلسطيني المجمد (وتسلمه) إلى أيد أمينة تخضع للمساءلة والمحاسبة.

وقد طلبت من وزير (الخارجية كولن) باول أن يعمل بشكل مكثف مع قادة الشرق الأوسط والزعماء الدوليين لتحقيق رؤيا دولة فلسطينية، مركزاً إياهم على خطة شاملة لدعم الإصلاح وبناء المؤسسات الفلسطينية. وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين، في نهاية المطاف، أن يعالجوا القضايا الصميمية التي تفرق بينهم كي يكون هناك سلام حقيقي، ويحلوا كل المطالبات ويضعوا حداً للنزاع حولها. وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ سينهى من خلال تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨، مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة معترف بها.

ويتوجب علينا أيضاً أن نحل المسائل المتعلقة بالقدس، ومعاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، وسلام نهائي بين إسرائيل ولبنان، وبين إسرائيل وسورية تدعم السلام وتحارب الإرهاب.

ويدرك كل الذين يعرفون تاريخ الشرق الأوسط أنه قد تكون هناك عقبات ونكسات في هذه العملية. فهناك قتلة مدربون ومصممون، كما شاهدنا، يريدون إيقافها. إلا أن معاهدتي السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل تذكراننا بأنه يمكن تحقيق تقدم بسرعة مع قيادة مصممة مسؤولة.

ومع ظهور مؤسسات وقيادات فلسطينية جديدة، تثبت تأدية حقيقية في الأمن والإصلاح، أتوقع أن تستجيب إسرائيل وتعمل في سبيل اتفاق وضع نهائي. وبجهد مكثف من الجميع، يمكن أن يتم التوصل إلى هذا الاتفاق خلال ثلاثة أعوام من الآن، وسنقود أنا وبلادي بنشاط نحو ذلك الهدف.

وأنا أستطيع فهم الغضب والمعاناة العميقين لدى الشعب الإسرائيلي. فقد عشتم فترة أطول مما ينبغي مع الخوف والجنازات، مضطرين إلى تجنب الأسواق ووسائل النقل العام، وأجبرتم على وضع حراس مسلحين في صفوف حضانات الأطفال.

وقد رفضت السلطة الفلسطينية يدكم الممدودة وتعاملت مع الإرهابيين. ولكم الحق في حياة طبيعية. ولكم الحق في الأمن. وأنا أومن إيماناً عميقاً بأنكم بحاجة إلى شريك فلطسيني مسؤول تم إصلاحه لإحراز ذلك الأمن.

وأنا أستطيع أن أفهم الغضب واليأس العميق لدى الشعب الفلسطيني. فطوال عقود، استعملتم كأدوات في نزاع الشرق الأوسط. وأبقيت مصالحكم رهينة تسوية سلمية شاملة يبدو أنها لا تأتي أبداً، بينما تسوء حياتكم عاماً بعد عام. أنتم تستحقون الديمقراطية وسيادة القانون.

تستحقون مجتمعاً مفتوحاً واقتصاداً مزدهراً. أنتم تستحقون حياة مفعمة بالأمل لأبنائكم، ونهاية للاحتلال. وقد تبدو دولة فلسطينية مسالمة ديمقراطية بعيدة (التحقيق)، ولكن أميركا وشركاءنا في جميع أنحاء العالم، نقف مستعدين للمساعدة، لمساعدتكم على تحقيق ذلك بأسرع ما يمكن. وإذا ما ازهرت الحرية في تربة الضفة الغربية وغزة الصخرية، فإن ذلك سيلهم الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين يعانون بنفس القدر من الفقر والاضطهاد، والذين يستحقون بنفس القدر فوائد الحكم الديمقراطي.

ولدي أمل لشعوب الدول الإسلامية. إن التزامكم بالأخلاق والعلم والتسامح أدى إلى إنجازات تاريخية عظيمة، وما زالت هذه القيم حية في العالم الإسلامي اليوم. ولديكم ثقافة غنية، وتشاركون الرجال والنساء في جميع الثقافات تطلعاتهم. وليس الازدهار والحرية والكرامة مجرد آمال أميركية أو آمال غربية. إنها آمال عالمية إنسانية. وحتى في خضم عنف واضطراب الشرق الأوسط، تؤمن أميركا بأن لهذه الآمال القدرة على تغيير الحيوات والدول.

إن هذه اللحظة هي فرصة واختبار معاً لجميع الأطراف في الشرق الأوسط، فرصة لوضع أسس سلام المستقبل، واختبار لإظهار الجادين بالنسبة للسلام وغير الجادين. والخيار هنا مطلق وبسيط: وقد ورد في التوراة، "وضعت أمامك الحياة والموت. ولذا، إختر الحياة."

وقد آن الأوان لأن يختار الجميع في هذا النزاع السلام والأمل والحياة."(١) (نهاية النص)

---

(1)- http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/-2002-06-28/Bush.htm

انظر ايضا : نص خطاب بوش ، موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكترونى

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=110125&issueno=8611

الملحق رقم (١٠):

خارطة الطريق

النص الحرفي لمشروع خارطة الطريق الأمريكية

المرحلة الأولى: تشرين الأول ٢٠٠٢ - آيار٢٠٠٣ (التحول/الانتخابات)

المحطة الأولى: تشرين الأول - كانون الأول ٢٠٠٢

تطور اللجنة الرباعية خطة عمل مفصلة بالتشاور مع الأطراف، ويتم اعتمادها في كانون الأول خلال اجتماع اللجنة الرباعية (ولجنة الدول المانحة) AHLC

تعيين حكومة فلسطينية جديدة، وإنشاء منصب رئيس وزراء و"بصلاحيات" (empowered)، وبما يشمل أي إصلاحات قانوينة لهذا الغرض.

يعين المجلس التشريعي لجنة مكلفة صياغة مسودة دستور فلسطيني للدولة الفلسطينية.

تنشئ السلطة الفلسطينية لجنة انتخابات مستقلة، ويراجع المجلس التشريعي ويعدل قانون الانتخابات.

لجنة الدول المانحة الوزارية تطلق جهداً كبيراً للمساعدات من الدول المانحة.

تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا يقبل التأويل يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو لوقف فوري للانتفاضة المسلحة وكافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان، وتوقف كافة المؤسسات الفلسطينية عن التحريض ضد إسرائيل.

بالتنسيق مع اللجنة الرباعية يتم تنفيذ الخطة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون الأمني مع مجلس خارجي للإشراف، مكون من "الولايات المتحدة، مصر، الأردن".

تدمج جميع أجهزة الأمن الفلسطينية ضمن ٣ أجهزة، وتكون مسؤولة أمام وزير الداخلية صاحب الصلاحيات.

أجهزة الأمن الفلسطينية التي يعاد بناؤها ويعاد تدريبها وأجهزة جيش الدفاع الإسرائيلي المقابلة يبدآن إعادة مرحلية للتعاون الأمني والالتزامات الأخرى، كما تم الاتفاق عليه في خطة تينيت، وبما يشمل اجتماعات عادية على مستوى عالٍ وبمشاركة مسؤولين أمنيين أمريكيين.

حكومة إسرائيل تسهل سفر المسؤولين الفلسطينيين لاجتماعات المجلس التشريعي، وللتدريبات الأمنية التي تتم بإشراف دولي، ولأعمال أخرى للسلطة الفلسطينية دون قيود.

تنفذ الحكومة الإسرائيلية توصيات تقرير "بريتيني" لتحسين الأوضاع الإنسانية، وبما يشمل القيود المفروضة على الحركة بين المناطق الفلسطينية.

توقف الحكومة الإسرائيلية الأعمال التي تقوض الثقة، وبما يشمل الهجمات على المناطق المدنية، وهدم البيوت ومصادرة الممتلكات والأبعاد كشكل من أشكال العقاب، أو لتسهيل الإنشاءات الإسرائيلية.

تبدأ الحكومة الإسرائيلية وبشكل فوري برنامج المقاصة الشهري للعائدات واستناداً إلـــى آليـــة مراقبة ذات شفافية، وتنقل الحكومة الإسرائيلية جميع الأموال المحتجزة إلـــى وزارة الماليـــة الفلسطينية حتى نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٢، وضمن جدول زمني محدد.

تتحرك الدول العربية بشكل حازم لقطع أي تمويل حكومي أو خاص للجماعـــات المتطرفـــة، وتقدم الدعم المالي للفلسطينيين عبر وزارة المالية الفلسطينية.

تفكك الحكومة الاستيطانية التي تم إنشاؤها منذ قيام الحكومة الإسرائيلية الحالية، وبما يتماشى مع مبادئ الحكومة الإسرائيلية الحالية (guidelines).

المحطة الثانية - كانون الثاني - آيار ٢٠٠٣:

استمرار الإصلاحات الفلسطينية السياسية لضمان صلاحيات ومسؤوليات المجلس التشـــريعي، ورئيس الوزراء والحكومة.

توزع اللجنة المستقلة مسودة الدستور الفلسطيني، الذي ســيكون علـــى أســـاس الديمقراطيـــة البرلمانية القوية للنقاش العام وإبداء الملاحظات.

تحويل الصلاحيات إلى المجالس المحلية من خلال تعديل قانون البلديات.

تنشأ آلية مراقبة من قبل اللجنة الرباعية.

خطوات فلسطينية عملية بما يتفق عليه في المجالات القضائية والإدارية والاقتصادية، وكمـــا يقرر من قبل مجموعة العمل (Task Foree).

كلما تقدم الأداء الفلسطيني الأمني بشكل شمولي، تنسحب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متسارع (progressively). من المناطق المحتلة منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وينتهي الانســـحاب قبل إجراء الانتخابات الفلسطينية، ويتم نشر قوات الأمن الفلسطيني في المواقع التي تنســـحب منها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي.

تسهل الحكومة الإسرائيلية المساعدة من قبل لجنة العمل الخاصة بالانتخابات تسجيل الناخبين، وحركة المرشحين ومسئولي التصويت.

تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح غرفة التجارة في القدس الشرقية وباقي المؤسسات الاقتصـــادية الفلسطينية التي تم إغلاقها.

لجنة صياغة الدستور تقترح وثيقة مسودة لتقديمها بعد الانتخابات للمجلس التشـــريعي الجديـــد لإقرارها.

يتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاقية أمنية جديدة بناء على خطة تينيـــت، وبمـــا يشمل آلية أمنية فاعلة لوقف العنف والإرهاب والتحريض، يتم تنفيذها من خلال أجهزة أمنيـــة فلسطينية فاعلة أعيد بناؤها.

تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية بما يتوافق مع تقرير ميتشيل، وبما يشمل النمو الطبيعي للمستوطنات.

يجري الفلسطينيون انتخابات حرة وعادلة وشفافة للمجلس التشريعي الفلسطيني.

الدعم الإقليمي: بعد الانتهاء من الخطوات الأمنية، وانسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مواقع ٢٨ أيلول تعيد مصر والأردن سفيريهما إلى إسرائيل.

المرحلة الثانية: حزيران ٢٠٠٣ كانون الأول ٢٠٠٣ (الانتقال) (Transition):

التقدم نحو المرحلة الثانية سيكون على أساس حكم اللجنة الرباعية، وبمساعدة آلية مراقبة دائمة تتم إقامتها على الأرض، ومدى سماح الظروف للتحرك إلى الأمام، ومع الأخذ بالاعتبار أداء كافة الأطراف ومراقبة اللجنة الرباعية. وتبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي مع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في نهاية عام ٢٠٠٣.

المؤتمر الدولي: تعقده اللجنة الرباعية وبالاتفاق مع الأطراف، وبعد إنجاز الانتخابات الفلسطينية بنجاح لدعم بناء الاقتصاد الفلسطيني، ولإطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول إمكانية إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.

هذا الاجتماع سيكون مفتوحا وعلى أساس هدف تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط (وبما يشمل السلام بين إسرائيل وسوريا وإسرائيل ولبنان) وعلى أساس المبادئ التي وردت في مقدمة هذه الوثيقة.

إعادة الروابط العربية الأخرى مع إسرائيل التي كانت قائمة قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية...إلخ).

إحياء المفاوضات متعددة الأطراف وحول المواضيع الإقليمية (المياه - البيئة - التطوير الاقتصادي - اللاجئين - مسائل الحد من التسلح).

المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد المنتخب سيقر دستور الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة.

استمرار تنفيذ التعاون الأمني، واستكمال جمع الأسلحة غير المشروعة، ونزع أسلحة الجماعات العسكرية، استناداً للمرحلة الأولى من الاتفاق الأمني.

مفاوضات فلسطينية إسرائيلية بهدف إنشاء دولة ذات حدود مؤقتة، وتنفيذ الاتفاقات الموقعة سابقاً لتعزيز التواصل الجغرافي.

إنجاز تفاهم انتقالي وإنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة في نهاية عام ٢٠٠٣. وتعزيز الدور الدولي في مراقبة التحول.

المزيد من الخطوات في مجال المستوطنات بالتزامن مع إنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة.

المرحلة الثالثة: (٢٠٠٤-٢٠٠٥)- الدولة:

التقدم نحو المرحلة الثالثة، بناءً على حكم اللجنة الرباعية، والأخذ بالاعتبار أعمال الأطـراف ومراقبة اللجنة الرباعية.

المؤتمر الدولي الثاني: تعقده اللجنة الرباعية بالاتفاق مع الأطراف فـي بدايـة عـام ٢٠٠٤، لإقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولإطلاق مفاوضات بين إسـرائيل وفلسـطين نحو حل نهائي ووضع دائـم عـام ٢٠٠٥، وبمـا يشـمل الحـدود، والقـدس، واللاجئـين والمستوطنات، ولدعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وسورية يتم التوصل إليها بأسرع وقت ممكن.

استمرار التقدم الفعال والشامل في جدول أعمال الإصلاحات المحددة من قبل مجموعة العمـل (Task Foree) تحضيراً لاتفاق الوضع الدائم.

استمرار التعاون الأمني بشكل مستمر وفعال، على أساس الاتفاقات الأمنية التي تم التوصـل إليها في المرحلة الأولى والاتفاقات السابقة الأخرى.

تقبل الدول العربية بعلاقات طبيعية مع إسرائيل والأمن لكافة دول المنطقة بما يتوافـق مـع مبادرة قمة بيروت العربية. الموقعون، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكيـة، الاتحـاد الأوروبي، روسيا [١]

---

(1) http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID / more details:
انظر ايضا ، وزارة الخارجية الأميركية ، ، النص الرسمي الكامل، ٣٠ نيسان/أبريل، ٢٠٠٣
http://www.america.gov/st/pubsarabic/2001/June/20070628170436ssissirdile
نص مشروع خارطة الطريق الأمريكية
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2003/article01.SHTML

الاسم : غباشى على عبد الجيد خير الله

تاريخ ومحل الميلاد: ١٩٧٠/٣/٢- دراجيل، مركز الشهداء،محافظة المنوفية

محل الاقامة: ٣٨ مصطفى كامل،تعاون،فيصل، جيزة

الدرجة العلمية : الماجستير. التقدير :ممتاز

التخصص: العلوم السياسية

إشراف: أ.د/ محمد صفى الدين خربوش أ.د/ عبد العزيز شادى

عنوان الرسالة: انتفاضة الاقصى ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الاسرائيلى

الملخص :

تناولت الدراسة العلاقة بين متغيرين هما انتفاضة الاقصى كمتغير مستقل وعملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى الاسرائيلى كمتغير تابع حيث اندلعت انتفاضة الاقصى رغم وجود مسار طويل من المفاوضات بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى ووجود سلطة وطنية فلسطينية على أجزاء من أرضها ووجود اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل اسرائيل وبالاضافة الى هذين المتغيرين توجد متغيرات وسيطة أثرت على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتتمثل المتغيرات الوسيطة فى متغيرات داخلية على صعيد طرفى النزاع وأخرى على الصعيد الاقليمى وآخيرا على الصعيد الدولى وكلها أثرت على العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وتتناول الدراسة ذلك من خلال :

*- **المقدمة** : تناولت المقدمة اهمية الدراسة وفترة الدراسة التى بدأت منذ اندلاع الانتفاضة ٢٠٠٠/١١/٢٨ حتى تعيين ابومازن رئيسا للوزراء فى مايو ٢٠٠٣ والأسباب التى دعت الباحث الى اختيار تلك الفترة كما تطرقت المقدمة الى الاختلاف حول تعريف مفهوم الانتفاضة والى تعريف مفهوم التسوية السياسية والتسوية السلمية والى مشاريع التسوية السلمية التى سبقت فترة الدراسة بالاضافة الى الاسباب التى أدت الى اندلاع الانتفاضة

*- **اربعة فصول** : تناولت الفصول الاربعة مواقف الأطراف المختلفة من الانتفاضة والتسوية السلمية

- **الفصل الأول** : تناول الموقف الفلسطينى واختلاف تعاطى القوى الفلسطينية من سلطة وفصائل مع الانتفاضة والتسوية السلمية .

- **الفصل الثانى** : الموقف الاسرائيلي والتباين بين حكومة العمل بقيادة باراك وحكومة الليكود بقيادة شارون فى التعاطى مع الانتفاضة والتسوية السلمية ولجوء الحكومتين الى الخيار العسكرى .

- **الفصل الثالث** : تناول التداعيات التى نتجت عن الانتفاضة على الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى سياسيا واقتصاديا .

- **الفصل الرابع** : تناول الموقف العربى من الانتفاضة خاصة الموقف المصرى والسورى واختلاف تعاطى كل منهما مع الانتفاضة والتسوية السلمية كما تناول ايضا الموقف الدولى خاصة الموقف الامريكى والاختلاف الذى حدث بين فترة الإدارة الديموقراطية برئاسة بيل كلينتون والإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش الابن وما طرأ على الموقف الأمريكى من الصراع نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كما تطرق الفصل الرابع ايضا للموقف الاوروبى والروسى باعتبارهما أطراف فى خريطة الطريق

* - **الخاتمة** : أبرزت خاتمة الدراسة عوامل الضعف والقوة الداخلية فى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى وايضا الفرص والتحديات الخارجية وتأثيركل ذلك على التسوية السلمية للصراع وتوصلت الدراسة الى الاقتراب الأفضل لحل الصراع

وتوصلت الدراسة الى ان الانتفاضة كتغير مستقل أثرت على عملية التسوية السلمية كمتغير تابع وهذا التأثير ارتبط بتأثير المتغيرات الوسيطة بينهما والتى شملت متغيرات العوامل الداخلية للموقفين الفلسطينى والاسرائيلى من الانتفاضة والمتغيرات الخارجية التى تمثلت فى الموقف العربى والموقف الدولى من الانتفاضة ويمكن ابراز النتائج التالية:

١- هناك علاقة طردية موجبة بين الانتفاضة والداخل الاسرائيلى فكلما استمرت الانتفاضة زاد توجه الداخل الاسرائيلى نحو اليمين المتشدد وتتحول الى علاقة عكسية سلبية على اليسار فكلما استمرت الانتفاضة قل الداخل الاسرائيلى المؤيد لليسار والسلام

٢- هناك علاقة طردية موجبة بين الانتفاضة وعملية التسوية فى عهد حكومة العمل فكلما استمر الفلسطنيون فى انتفاضتهم واصلت حكومة العمل استئناف التفاوض مع السلطة الفلسطينية (مفاوضات واشنطن- مفاوضات باريس- مؤتمر شرم الشيخ- مفاوضات طابا)

٣- هناك علاقة سلبية عكسية بين الانتفاضة وعملية التسوية فى عهد حكومة الليكود فكلما واصل الفلسطنيون انتفاضتهم رفضت حكومة الليكود استئناف التفاوض مع السلطة الفلسطينية

٤- هناك علاقة عكسية سلبية بين الانتفاضة ووحدة الموقف الفلسطينى فكلما استمرت الانتفاضة زادت الخلافات بين السلطة الفلسطينة والفصائل حول عسكرة وعدم عسكرة الانتفاضة لدرجة وقوع مصادمات بين الفريقين

٥- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف العربى والانتفاضة فكلما استمرت الانتفاضة عقدت الدول العربية قمم عربية دورية وايضا طرحوا المبادرة العربية للسلام لكن

تتحول الى سبلية عكسية على وحدة القرار العربى فكلما استمرت الانتفاضة تزايدت الخلافات العربية حول خيار المقاومة والتفاوض

٦- هناك علاقة طردية موجبة بين الموقف العربى والموقف الاسرائيلى من الانتفاضة فكلما استمر التصعيد الاسرائيلى زادة الدول العربية من عقد القمم العربية والاجتماعات التشاورية لوزراء الخارجية وتتحول الى علاقة عكسية سلبية على التسوية السلمية فكلما استمر التصعيد الاسرائيلى ضد الانتفاضة قامت مصر باستدعاء سفيرها والاردن بعدم اعادة ارسال سفيرها الذي كان متواجدا فى عمان قبل اندلاع الانتفاضة وقامت الدول العربية باغلاق ثمانى مكاتب للتمثيل التجارى لها مع اسرائيل

٧- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف الدولى والانتفاضة فكلما استمر الجانب الفلسطينى فى الانتفاضة توحد وزاد الموقف الدولى المدين للعنف والمؤيد لاسرائيل

٨- هناك علاقة موجبة طردية بين الموقف الدولى والتسوية السلمية فكلما استمر الجانب الفلسطينى فى الانتفاضة واصل الموقف الدولى طرح المبادرات لوقف العنف والتوجه نحو التسوية

٩- كلما كانت العلاقة بين الموقف الفلسطينى والانتفاضة موجبة طردية تسير فى اتجاه التصعيد نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو خيار التفاوض فى عهد حكومة العمل (مفاوضات باريس- قمة شرم الشيخ- مفاوضات طابا) وعلاقة عكسية سلبية بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو التسوية السلمية فى عهد حكومة الليكود واجهازها على مكتسبات اوسلو

١٠ - -كلما كانت العلاقة طردية موجبة بين الموقف الاسرائيلى والتوجه نحو العنف نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين موقف السلطة الفلسطينة والتوجه نحو استمرار خيار التفاوض وعلاقة عكسية سلبية بين موقف الفصائل الفلسطينية ورفض خيار التسوية

١١- كلما كانت العلاقة عكسية سلبية بين الموقف الدولى والانتفاضة دون طرح مبادرات لوقف العنف نتج عن ذلك علاقة عكسية سلبية بين الموقف الدولى و عملية التسوية السلمية كما حدث فى الشهور الاولى من تولى ادارة الرئيس جورج بوش الابن عندما تجاهلت الصراع

١٢- كلما كانت العلاقة طردية موجبة بين الموقف الدولى والانتفاضة مع طرح المبادرات لوقف العنف نتج عن ذلك علاقة طردية موجبة بين الموقف الدولى وعملية التسوية السلمية كما حدث فى فترة بيل كلينتون التى شهدت مفاوضات باريس وطابا ومشروع بيل كلينتون للسلام وفترة جورج بوش مع بدء ارسالها للمبعوثين (مينتشيل- تينيت- وليام

بيرنز – انتونى زينى –خطاب بوش عن السلام – قرارمجلس الامن الدولى ١٣٩٧ – خاريطة الطريق)

و يرى الباحث ان اقتراب مفاوضات الوضع النهائى لحل الدولتين الذى يفترض توصل الجانبين الى اتفاق حول قضايا الوضع النهائى وملامح الدولة الفلسطينية المرتقبة قبل اعلان قيامها بالاضافة الى أن يكون اعلان الدولة بالاتفاق مع اسرائيل هو افتراض يعترضه عوامل ضعف سلبية داخلية فى الجانبين وتهديدات خارجية خاصة مع قدرة اسرائيل على تحويل التحديات الخارجية الى فرص تعزز عوامل الضعف السلبية الداخلية للتهرب من التسوية السلمية من خلال المماطلة واستغلال عامل الزمن لاغتصاب بقية الاراضى الفلسطينية، وبالتالى طبقا لتحليل سوات يجب ان يتم تغير فى اقتراب مفاوضات الوضع النهائى وترتيب القضايا التى يدور حولها الصراع على أن تبدأ أولا باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حتى وان اضطرت السلطة الفلسطينية للاقدام على تلك الخطوة من جانب واحد على أن يتفق الطرفان بعد ذلك على قضايا الوضع النهائى حيث ان هذه الخطوة ستوقف أولا الاستيطان الذى يهدد استمراره التهام الاراضى الفلسطينية، كما سيترجم هذا الاقتراب عناصر القوة الداخلية لدى الجانبين والفرص الخارجية المتاحة والتى أوضحها تحليل سوات الى واقع ملموس و سيقلل من التأير السلبى لعوامل الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية على مسار التسوية للقضية الفلسطينية على مدار تاريخها، كما أنه اقتراب واقعى يتماشى مع تجارب التاريخ التى مرت به كثير من الدول التى برزت بعد الحرب العالمية الاولى والثانية والباردة وبعد انتهاء الحرب الباردة وفى النظام الاحادى القطبية ، كما ان هذا الاقتراب سيحول دون التأثير السلبى للتهديدات الخارجية ولعوامل الضعف الداخلية السلبية على مسار التسوية، كما انه سينتج عنه فرص خارجية جديدة ستعزز من الفرص القائمة كما سيولد عناصر قوة داخلية جديدة لدى الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى ستعزز من عناصر القوة الموجودة وستقلل من تأثير عناصر الضعف السلبية

توقيع المشرفين

أ.د / محمد صفى الدين خربوش
استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أ.د / عبد العزيز شادى
استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

المستلخص:

تتناول الدراسة رصد وتحليل الموقف الفلسطيني والاسرائيلي والعربي والدولي من الانتفاضة وعملية التسوية السلمية ومانتج عن تلك المواقف سواء من مبادرات دولية لوقف العنف وموقف الجانبي الفلسطيني والاسرائيلي منها وأيضا التداعيات التي طرأت على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بسبب تفضيلهما لخيار العنف بديلا عن خيار التفاوض وذلك من خلال تحليل سوات الذي ابرزعوامل القوة والضعف داخل الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي والفرصوالتحديات التى نتجت عن البيئة الاقليمية العربية والدولية

الكلمات الدالة :

(الانتفاضة، التسوية السلمية، التسوية السياسية، السلام، الصراع، الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، الفصائل الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، تحليل سوات، حزب العمل، حزب الليكود، الاستيطان، شارون، باراك، عرفات، الادارة الامريكية، القمة العربية)

توقيع المشرفين

أ.د / محمد صفى الدين خربوش
استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية

أ.د / عبد العزيز شادى
استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية

Abstract:

The study addresses the monitoring and analysis of the Palestinian and Israeli, Arab and international positions towards the intifada and the process of peaceful settlement and the results of those positions, whether international initiatives to stop the violence and the positions of the Israel and the Palestinian sides, and also the repercussions on the Palestinian and Israeli sides, because of their preference for the option of violence instead of negotiation, through Swat analysis which highlighted the strengths and weaknesses within the Palestinian and Israeli sides, and the opportunities and challenges that resulted from the Arab regional and international environments.

Key Words:

(The intifada, the peaceful settlement,the political settlement, peace, conflict, the Palestinian-Israeli conflict, the Palestinian factions, Palestinian Authority, Swat analysis, the Labor Party, the Likud party, the settlement, Sharon, Barak, Arafat, the U.S. administration, the Arab Summit)

Supervisors signatures

Prof.Mohammad Safie Eldeen Kharboush
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

Prof.Abd Elaziz Shadi
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

experiences of history, through which the majority of the countries if not all them that emerged after World War I and II, after the end of the Cold War and in the unipolar system. This approach would prevent the negative impact of external threats and negative internal weakness factors on the settlement track. It will result in new external opportunities that will enhance the existing opportunities and will create a new internal strength ,on the Palestinian and Israeli sides ,it will strengthen the elements of the existing powers and reduce the impact of the negative weakness elements.

Supervisors signatures

Prof.Mohammad Safie Eldeen Kharboush
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

Prof.Abd Elaziz Shadi
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

10 - Whenever there is a direct correlation between the Israeli stance and approach towards violence, this resulted in a direct correlation between the Palestinian Authority stance and the continued move towards the option of negotiation and an inverse negative relationship between the stance of the Palestinian factions and rejection of the option of settlement.

11 - Where there is a negative inverse relationship between the international stance and the intifada without submitting initiatives to end violence , it results in an inverse negative relationship between the international stance and the process of peaceful settlement, like what happened during the first months of the administration of President George W. Bush when it ignored the conflict.

12 – When the relationship between the international stance and the Intifada is a positive direct correlation with initiatives to end violence,it results in a positive correlation between the international stance and the process of peaceful settlement, like what happened during the presidency of Bill Clinton, which witnessed Paris and Taba negotiations and Bill Clinton's peace draft as well as the beginning of George W. Bush presidency and sending envoys (Mitchell - Tenet - William Burns - Anthony Zinni - Bush's speech about peace – Security Council resolution 1397 - the road map) .

The researcher believes that the approach of final status negotiations for the two states resolution that supposes reaching an agreement on final status issues and the features of the future Palestinian State before the announcement of its establishment ,in addition to this, the declaration of the State in agreement with Israel is an assumption with internal negative weakness factors on both sides and external threats, especially with Israel's ability to transform external challenges into opportunities to enhance the internal negative vulnerability factors to evade the peaceful settlement through the procrastination and the exploitation of time factor to rape the rest of the Palestinian territories. Therefore, according to Swat analysis, there should be a change in the approach of final status negotiations, and the order of the issues around the conflict to begin with the establishment of an independent Palestinian state, even if the Palestinian Authority was forced to do this from one side ,then the two sides would agree on the final status issues. As this step will stop settlements first, whose continuation threatens devouring the Palestinian territories. This approach would translate the internal strength elements on both sides and the external available opportunities that SWAT analysis clarified as a concrete reality .It would lessen the negative effects of internal vulnerability factors and external threats on the track of settlement of the Palestinian cause throughout its history .It is also a realistic approach that is consistent with the

Palestinian Authority (Washington negotiations - Paris negotiations-Sharm el-Sheikh negotiations- Taba negotiations)

3 - There is a negative opposite relationship between the Intifada and the settlement process at time of the Likud government. The more the Palestinians go on with Intifada , the Likud government refuses to resume negotiations with the Palestinian Authority.

4 - There is an inverse negative relationship between the Intifada and the unity of the Palestinian position. The more, the Palestinian intifada has continued the more the differences between the factions and the Palestinian Authority on the non-militarization and the militarization of the intifada to the degree of the occurrence of clashes between the two sides.

5 - There is a positive direct correlation between the Arab stance and the Intifada. The longer the Intifada lasted the more the Arab States held regular Arab summits, and also put forth the Arab peace initiative, but it turned into a negative inverse one, on the unity of the Arab resolution. The more the Intifada lasted ,the more the Arab differences appeared over the option of resistance and negotiation.

6 - There is a positive direct correlation between the Arab and Israeli positions towards the intifada. The more the Israeli escalation ,the more the Arab States hold Arab summits and consultative meetings for the Ministers of Foreign Affairs .It turns into a negative inverse relationship on the peaceful settlement. When the Israeli escalation against the Palestinian Intifada increased, Egypt recalled its ambassador, Jordan decided not to send its ambassador ,who was in Amman before the outbreak of the Intifada. The Arab countries closed eight offices of the representation of trade with Israel.

7 - There is a positive direct correlation between the international stance and the intifada. As the Palestinian side goes on with the intifada, it is more united and the international stance denouncing violence and supporting Israel increases.

8 - There is a positive direct correlation between the international stance and the peaceful settlement. The longer the Palestinian side goes on with the uprising "Intifada", the more the international stance presents initiatives to end violence and move towards a settlement.

9 - Where the relationship between the Palestinian stance and intifada is a positive direct correlation, moving in the direction of escalation ,it resulted in a direct positive correlation between Israeli stance and heading towards the option of negotiations in the time of the Labor government (Paris negotiations- Sharm el-Sheikh summit - Taba negotiations) and a negative inverse relationship between the Israeli stance and orientation towards a peaceful settlement in the time of the Likud government and its destroying of Oslo benefits

–**Chapter I**: It dealt with the Palestinian position and the different ways that the Palestinian authority and factions handled with the Intifada and the peaceful settlement .

–**Chapter II:** The Israeli position and the discrepancy between the Labor government led by Barak and the Likud government led by Sharon in handling the uprising "Intifada" and the peaceful settlement and the resort of the two governments to the military option .

– **Chapter III**: It dealt with the consequences of the Intifada on the Palestinian and Israeli sides politically and economically .

– **Chapter IV**: It dealt with the Arab position on the Intifada, especially the Egyptian and the Syrian and their different ways of handling the Intifada and the peace settlement. It also covered the international position, particularly the U.S. position and the difference between the Democratic Administration, headed by Bill Clinton and the Republican administration headed by George Bush and the son .In addition to the change of the U.S. position as the result of the eleventh of September 2001 attacks. The fourth chapter also dealt with the position of the European Union and Russia, as parties of the road map .

–**Conclusion**: The conclusion of the study highlighted internal strengths and weaknesses on the Palestinian and Israeli sides, as well as the opportunities and external challenges and the effect of all of that on the peaceful settlement of the conflict .The study found the best approach to resolve the conflict.

The study found that the intifada as an independent variable has affected the process of peaceful settlement as a dependent variable, and this effect was associated with the impact of intermediate variables between the two variables, which included the internal factors of the Palestinian and Israeli positions towards the intifada and external variables in the form of the Arab and international positions towards the intifada .The following results can be highlighted:

1 - There is a direct correlation between the intifada and the Israeli internals .The longer the Intifada lasts, the more the Israeli internal is directed towards the hardliner right and it turn into a negative opposite relationship with the left wing. The longer the intifada continues, the less Israelis support peace and Israeli left.

2 - There is a direct correlation between the intifada and the settlement process under the Labor Government. So long as the intifada goes on, the Labor government continues to resume negotiations with the

Name: Ghobashy Ali Khayrallah
Date and Place of birth: 2/3/1972, Drageil- El shohada , Menofia Governorate
Residence: 38/ moustafa kamel street , el-tahawn , fisal , giza
Degree: Master in Political Sciences.
Grade: Excellent
Specialization: Political Sciences
Supervisors: Prof .Mohammad Safie Eldeen Kharboush Prof.Abd Elaziz Shadi
Title of Thesis: Al-Aqsa Intifada, and the future of the peaceful settlement of the Palestinian-Israeli conflict

Summary:

The study is on the relationship between two variables, the Al-Aqsa Intifada as the independent variable and the process of peaceful settlement to the Palestinian-Israeli track as the dependent variable, where the al-Aqsa Intifada broke out despite the existence of a long process of negotiations between the Palestinian and Israeli sides and the existence of a Palestinian national authority on parts of its territories and the presence of Israeli recognition of the PLO's .In addition to these two variables, there are intermediate variables affecting the relationship between the independent variable and the dependent variable .The intermediate variables are represented in internal variables on the level of the two parties to the conflict and on the regional level and finally the international level .They all affected the relationship between these variables ,the dependent and the independent .The study addresses this through :

Introduction :

The introduction addressed the importance of the study and the study period, which started since the outbreak of the Intifada 28/11/2000 until the appointment of Abu Mazen as prime minister in May 2003.As well as the reasons that made the researcher select this period. The introduction addressed the differences on the definition of the concept of Intifada and the definition of the concept of political settlement and a peaceful settlement and the projects of peaceful settlement before the study period.In addition to the reasons which led to the outbreak of the Intifada.

Four chapters on the different positions of the parties towards the Intifada and the peaceful settlement

Cairo University
Faculty of Economics & Political Sciences
Political Sciences Department

Al-Aqsa Intifada , and the future of the peaceful settlement of the Palestinian-Israeli conflict

Thesis Submitted to the Faculty of Economics & Political Sciences in Partial Fulfillment of the requirements of the Master Degree in Political Sciences

By
Ghobashy Ali Khayrallah

Supervisors signatures

Prof .Mohammad Safie Eldeen Kharboush
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

Prof.Abd Elaziz Shadi
Professor of Political Sciences
Faculty of Economics and
Political Sciences
Cairo University

(Cairo 2009)